

کتابخانه آصفیہ کمار عالی حیات دکن ۲۵۲۰۴

العب ۱۹

نمبر کتاب

۲۵۲۰۴

آبج و اخذ

نام کتاب

المحل

جلد صادی

افن کتاب

نفع شافی

نمبر کتابت فن مذکور

۲۵۲۰۴

٢٥٢.٣  
١٩ الف

٤٤١٤  
/ SIA



# المحلى

تصنيف الامام آجليل، المحدث الفقيه، الاصول، قوى العارضة،  
شديد المعارضة، بليغ العبارة، بالغ الحجة، صاحب التصانيف  
الممتعة، فى المنقول، والمعقول، والسنة، والفقه، والاصول  
والخلاف، مجدد القرن الخامس، نثر الاندلس  
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الحادى عشر

وبه تم الكتاب

عنيت بفسره وتصححه للمرة الأولى سنة ١٣٥٢ هـ

إدارة الطباعة المنيرية

بإشراف مدير إدارة الطباعة المنيرية

بتحقيق محمد منير الدمشقى صاحب ومدير إدارة الطباعة المنيرية  
حقوق الطبع محفوظة الى

إدارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الأزهر درب الاتراك رقم ١

٢٥٢٠٢  
نقطة ثنى  
١٣٥  
٤٤١٩  
٥٦٨



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## (مسائل من هذا الباب (١))

٢١٠٤ - مسألة - **قال أبو محمد** : من أغضب أحق بما يغضب منه ونصف بالحجارة فقتل المغضبه أو غيره أو أعطى أحق سيفاً فقتل به قوماً فلا شيء في كل ذلك لأنه لم يباشر شيئا من الجنابة ولا يسمى في اللغة قاتلاً فلو أنه أمر الآخر بقتل إنسان بعينه فقتله فإن كان الآخر فعل ذلك طاعة له وكان ذلك معروفاً فهو أمر فالأمر عليه القود وإن كان لم يفعل طاعة له فلا شيء في ذلك لأنه لم يكن لأمره ولا عن فعله فلو رمى حجراً فأصاب ذلك الحجر حجراً فقلعه فهدده ذلك الحجر فقتل وانفسد فلا شيء في ذلك لأنه إنما تولد عن رميه اتقلاع الحجر فقط فهو ضامن لردّه إن كان موضوعاً لمعنى ما فقط وإنما يضمن المرء ما تولد عن فعله ولا يضمن ما تولد عما تولد عن فعله، ولا يختلف اثنان من الأمة في أن مرمى سهماً يريد صيداً فأصاب إنساناً أو مالا فأنفقه فانه يضمن، ولو أنه صادف حمار وحش يجرى فقتل إنساناً أو سقط الحمار إذا أصابه السهم فقتل إنساناً فانه لا يضمن شيئاً ولو أن إنساناً يعمل في بشر وآخر يستقي فاقطع الحبل فوقعت الدلو فقتلت الذي في البئر فإن كان ذلك اضواء الحبل فهو قاتل خطأ والدية على العاقلة وعليه الكفارة لأنه مباشر لقتله، فلو غلب فلم يقدر على إمساكه الدلو ففتح يديه فلا شيء عليه في ذلك لأنه لم يباشر قتله ولا عمل شيئاً حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن أصح نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخبرني ابن طيبة عن عبد الله بن هبيرة (٢) السبائي أن رجلاً رمى حداً غرت الحداة على صبي فقتلته قال هو على الذي رمى وكل شيء يكون من فعل رجل فهو عليه قال وبلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل مر برجل وهو يحمل على ظهره حجراً فسقط منه فأصاب رجلاً فقتله فمليدة المقتول قال سحنون: هذه مسألة سوء قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول في الرجل يمسك الحبل للرجل يتعلق به

(١) في النسخة رقم ١٤ مسألة من هذا قال أبو محمد: بدل قوله مسائل من هذا الباب (٢) في النسخة رقم ١٤

ابن ميسرة السبائي وهو غلط

في البئر قال: ان اقطع الجبل فلا شيء عليه وان اقلت من يد المسك فسقط المتعلق فمات فهو ضامن له \*

قال علي : لسا نقول بشيء من هذا كله. أما الحدأة تقع فان الراى بهالم يياشر القاءها كما ذكرنا وأما الذي سقط الحجر عن ظهره دون أن يكون هو القاءه لكن ضعف أو عثر فلا شيء في ذلك ، ولو أنه هو تعمد القاءه فمات به انسان فان كان عمدا وهو يدري فقاتل عمد وعليه القود وان كان لم يعرف أن هنالك انسانا فهو قاتل خطأ وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية لأنه مباشر قتله بلا شك ، وأما تعلق الرجل بجبل يمك عليه آخر فلا شيء في كل ذلك لافي انقطاع الجبل ولا في ضعف المسك عن امساكه لانه في انقطاع الجبل جان على نفسه بجذ الجبل فانما انقطع من فعله لا من فعل الواقف على البئر فاما انقلات الجبل فلم يتول الواقف على راس البئر ابقاءه لكن غلب عليه فلم يياشر فيه شيئا أصلا رويتا من طريق ابن وضاح ناسخون نا ابن وهب أخبرني يزيد ابن عياض وابن لهيعة عن ابن ابي جعفر عن بكير بن الأشج أن عبد الله بن عمرو، وقال يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن مجاهد عن ابن عباس ثم اتفقا أن من سل سيفا على امرأة أو صبي ليفزعهما به فمات منه فقيدية الخطأ ، قال علي : وهذا باطل لا يصح . وابن لهيعة في غاية الضعف . ويزيد بن عياض مذكور بالكذب وهذا العمل لا يختلفون في أن من فعله غير قاصد الفزعها ففزع عاقل فلا شيء عليه ولا خلاف في أن التيق والمعرفة لا يراعى شيء منهما في الخطأ بل هما طراحان فيه ولا خلاف في أن القاتل اذا قصد به ونوى فانه عمد والذى سل سيفا على امرأة أو صبي يريد بذلك افزاعهما فماتا فيقتل يدري كل ذى عقل سليم أنه عامد قاصد اليهما بهذا الفعل فاذا لا خلاف في أنه ليس عليه قود ولا له حكم العمد الذى هو اقرب الصفات الى فعله في المحال الممتنع أن يكون عليه حكم الخطأ الذى ليس لفعله فيه مدخل أصلا وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق وليس فيه الا الادب فقط \*

٢١٠٥ مَسْمُورُهُ من ادخل انسانا دارا فأصابه شيء . قال علي : رويتا من طريق ابن وضاح باموسى بن معاوية واوكيم نا محمد بن قيس عن الشعبي قال : اذا ادخل الرجل الرجل داره فهو ضامن حتى يخرجها فأدخله ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في رجل دخل بيت رجل وفي البيت سكين فوطئ عليها فقتلته قال : ليس على صاحب البيت شيء \*

قال علي : وبقول الزهرى تقول . لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول :

« ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يحل الزام أحد غرامة مال بغير نص أو إجماع  
ومالم يتيقن أن هذا الإنسان جناه بعدد أو بخطأ فلا شيء عليه لأن دمه وماله حرام  
فإن وجد قن داره مقتولا لله حكم القسامة وإن ادعى وهو حى على صاحب الدار فعليه حكم  
التداعي وإن لم يخرج إلا ميتا لأثر فيه فالمت يقدو ويروح ولا شيء به إلا التداعي إذ قد  
يمكن أن ينعم فلا يظهر فيه أثر فاذا أمكن فهو من باب التداعي ولو أيقنا أنه مات حتف  
أنفهم يكن هنالك شيء أصلا ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠٦ - مسألة - جنایات الحيوان والراكب والسائر والقائده قال على :  
قد ذكرنا الثابت عن رسول الله ﷺ من قوله العجاء جرحها جبار ، وروينا من طريق  
ابن وضاح ناموسى بن معاوية ناسبا على بن أبى خالد عن الشعبي قال : قال رجل لشريح  
إن شاة هذا قطعت غزلى فقال ليلا أو نهارا فإن كان نهارا فقد برى . وإن كان ليلا فقد ضمن  
ثم قرأ ( إذ نقتل فيه غنم القوم ) قال : إنما كان النقص بالليل .

قال على : قال مالك . والشافعى : ما أفسدت المواشى ليلا فهو مضمون على  
أهلها وما أفسدت نهارا فلا ضمان فيه ، وروى عن سفيان الثورى مثل قول أبى حنيفة .  
وقال أبو حنيفة : وأبو سليمان وأصحابهما لا ضمان على أرباب الماشية فيما أفسدت ليلا أو نهارا ،  
ولا يضمنون أكثر من قيمة الماشية وروى عنه أنهم يضمنون ما أصابت نهارا ، وقال  
الليث : يضمن أهل الماشية ما أصابت ليلا ولا يضمنون أكثر من قيمة الماشية .

قال على : احتج المضمنون ما جنت ليلا بما رويانا من طريق أبى بكر بن أبى شبة  
نا معاوية بن هشام ناسفا عن عبد الله بن عيسى عن الزهرى عن حرام بن محصة عن البراء بن  
عازب أن ناقة لاهل البراء أفسدت شيئا فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الثمار على  
أهلها بالنهار وضمن أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل ، وروينا من طريق عبد الرزاق  
عن معمر عن الزهرى عن حرام بن محصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط  
رجل فافسدت فيه فقضى النبي ﷺ على أهل الاموال بحفظها بالنهار وعلى أهل المواشى  
حفظها بالليل ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال ابن شهاب حدثنى أبو أمامة  
ابن سهل « أن ناقة دخلت فى حائط قوم فافسدت ما شيتهم بالليل ، وروينا من طريق  
عبد الرزاق عن رسول الله ﷺ على أهل الاموال حفظ أموالهم بالنهار ، وعلى أهل الماشية حفظ  
مواشيهم بالليل وعليهم ما أفسدته » ، وذكر بعض الناس أن الوليد بن مسلم روى هذا  
الحديث عن الزهرى عن حرام بن محصة أن البراء أخبره .

قال على : هذا خبر مرسل أحسن طرقه ماروا . مالك . ومعمر عن سفيان

عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن ناقة البراء وما رواه ابن جريج عن الزهري عن أبي امامة ابن سهل أن ناقة دخلت ، فلم يستد أحد قط من هاتين الطريقتين اللتين لو استندنهما أو من أحدهما لكان حجة يجب الأخذ بها وإنما استند من طريق حرام بن سعد بن محبصة مرة عن أبيه ولا حجة لايه ومرة عن البراء فقط وحرام بن سعد بن محبصة مجهول لم يرو عنه أحد الا الزهري وما نعلم للزهري عنه غير هذا الحديث ولم يوثقه الزهري وهو قد يروى عن لا يوثق كروايته عن سليمان بن قرمونيه بن أم سلمة وغيرهما من المجاهيل والملكي ولا يحل أن يقطع على رسول الله ﷺ في الدين الا أن تعرف عدالته فسقط التعلق بهذا الخبر .

قال علي : روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن ادريس الأودي عن حصين بن عبد الرحمن بن عامر الشعبي قال : اختصم الى علي بن أبي طالب في ثور نطح حمارا فقتله فقال علي بن أبي طالب ان كان الثور دخل على الحمار فقتله فقد ضمن وان كان الحمار دخل على الثور فقتله فلا ضمان عليه .

قال علي : فهذا حكم من علي بن أبي طالب رضى الله عنه والقول عندنا في هذا كله هو ما حكم به رسول الله ﷺ ووثبت عنه من أن العجاء جرحها جبار وعملها جبار فلا ضمان فيما أفسده الحيوان من دم أو مال لاليل ولا نهارا وبالله تعالى التوفيق ، فإن أتى بها وحملها على شيء وأطلقها فيه ضمن حينئذ لا فعله لئلا كان أو نهارا وأما الحيوان الضارية فقد جاءت فيها آثار كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن عمر بن الخطاب كان يقول برد البعير أو البقرة أو الحمار أو الضواري الى أهلهم ثلاثا اذا حضر الحائط ثم يعقر قال ابن جريج : وأخبرني من نظر في كتاب عمر بن عبد العزيز في خلافته الى الحجاج بن ذؤيب أن يحصن الحائط حتى يكون الى نحو البعير ، قال ابن جريج : وسمعت عبد العزيز بن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كان يأمر بالحائط أن تحظر ويسد الحظر من الضاري المدل ثم يرد الى أهله ثلاث مرات ثم يعقر ، قال ابن جريج وقلت لعطاء الحظر يسد ويحصن على الحائط ثم لا يمتنع من الضاري المدل ابلفك فيه شيء ، قال لا .

قال أبو محمد : فهذا حكم عمر بن الخطاب يرد الضاري ثلاث مرات الى صاحبه دون تضمين ولا يخص لئلا نهارا ثم يعقر فخالفوا كلا الحكمين من حكم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهم يعظمون أقل من هذا اذا وافق تقليدهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : أخبرني اسماعيل بن أبي سعيد الصنعاني أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس

يحدث قال : قال رسول الله ﷺ : «ان أهون اهل النار عذابا رجل يطأ جرة يغلى منها دماغه قال ابو بكر الصديق : وما كان ذنبه يا رسول الله ؟ قال كانت له ماشية يعيث بها الزرع و يؤذيه و حرم الله الزرع و ما حوله غلاة سهم فأخذوا ان لا يسحب الرجل ماله في الدنيا و يهلك نفسه في الآخرة فلا تسحبوا أموالكم في الدنيا و تهلكوا انفسكم في الآخرة »

قال على : وهذا مرسل ولا حجة في مرسل والقول عندنا في هذا ان الحيوان أى حيوان كان اذا أضر في افساد الزرع أو الثمار فان صاحبه يؤدب بالسوط ويسجن ان أهمله فان تقفه قد أدى ماعليه وان عاد الى أهمله يبع عليه ولا بد أو ذبح ويوع لحيه أى ذلك كان أعود عليه ان فعل عليه ذلك ، برهان ذلك قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ومن البر والتقوى المنع من أذى الناس في زرعهم و ثمارهم ومن الاثم والعدوان افعال ذلك فينظر في ذلك بما فيه حماية أموال المسلمين بما لا يضر فيه على صاحب الحيوان بما لا يقدر على أصلح من ذلك كما أمر الله تعالى وأما من زرع في الشعواء أو حيث المسرح أو غرس هنالك غرسا فانه يكلف أن يحظر على زرعه و غرسه بما يدفع عن ذلك من بناء أو غيره إذ لا يضر عليه في ذلك بل الحائط له و يدفع الاضاعة عن ماله ولا يجوز أن يمنع الناس عن ارعاء مواشيهم هنالك كما لا يجوز أن يمنع هومن احياء ما قدر على احيائه من ذلك الموات وليس في طاعة أحد منع المواشى عن زرع أو ثمر في وسط المسرح فاذا ذلك تمتنع ليس في الوسع قد بطل أن يكلفوا ضبطها أو منعها بقول الله تعالى : ( لا تكلف نفس إلا وسعها ) وهذا القول فيما تعذر على أهل الماشية منع ماشيتهم منه في مرورها في طريقها الى المسرح بين زرع الناس و ثمارهم فان أهل الزرع و الثمار يكلفون ههنا بحظر ماولى الطريق من زرعهم و ثمارهم ، واما الثمار المتصلة من الزرع و الفرس التي لا مسرح فيها فليس عليهم تكليف الحظر فمن اطلق مواشيه هنالك عامدا أو مهملا أدب الادب الموجه ويعد عليه مواشيه ان عاد و ضمن ما باشر اطلاقها عليه و بالله تعالى التوفيق ، ولا يعقر الحيوان الضارى البتة لان رسول الله ﷺ نهى عن ذبح الحيوان الا لما كلة ونهى عن اضاعة المال و المقر اضاعة فيما يؤكل لحمه وفيما لا يؤكل لحمه و بالله التوفيق • وأما القائد والراكب والسائق فان يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال نا أحمد بن حنبل نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا ابراهيم المروى نا هشيم نا شعث عن محمد ابن سيرين عن شريح أنه كان يضمن الفارس ما وطأت دابته يد او رجل ويبرئ منه

النفحة قال هشيم: وأنا يونس. والمغيرة قال يونس عن الحسن البصري وقال المغيرة عن ابراهيم أنهما كانا يضمنان ما أوطأت الدابة يد أو رجل ولا يضمنان من النفحة، وعن ابراهيم وشريح أنهما قالوا: إذا قححت الدابة برجلها فإن صاحبها لا يضمن، وقال الحكم والشعبي يضمن ولا يطل دم المسلم، وعن محمد بن سيرين أن رجلا شرد له بعيران فاخذهما رجل قهرنهما في جبل فاخنق أحدهما فقات فقال شريح: إنما أراد الاحسان لا يضمن إلا قائد أو راكب، وقال محمد بن سيرين في الدابة أفرغت فوطئت يضمن صاحبها وإذا قححت برجلها من غير أن تفرج لم يضمن، وعن الشعبي أنه سئل عن رجل أوثق على الطريق فرسا عضوضا فمقرق قال الشعبي يضمن ليس له أن يربط لبا عضوضا على طريق المسلمين، وعن ابراهيم النخعي وشريح قالوا جميعا يضمن الراكب والسائق والقائد، وعن ابن عون الثقفي (١) أن رجلين كانا ينشران ثوبا فر رجل فدفعه آخر فوقع على الثوب فخرقه فارتفعوا إلى شريح فضمن الدافع وأبرأ المدفوع بمنزلة الحجر، وعن الشعبي قال: هما شريكان يعني الراكب والرديف، وعن الشعبي أيضا قال: من أوقف دابته في طريق المسلمين أو وضع شيئا فهو ضامن بجنايته، وعن ابراهيم النخعي. والشعبي قال جميعا: من ربط دابته في طريق فهو ضامن، وعن ابراهيم في رجل استعار من رجل فرسا فرسه حتى قتله قال: ليس عليه ضمان لأن الرجل يركض فرسه، وعن عطاء قال: يغرّم القائد والراكب عن يدها ما لا يغرمان عن رجلها قلت: كانت الدابة عادية فضربت يدها انسانا وهي تقاد قال: نعم ويغرّم القائد قلت: السائق يغرّم عن اليد والرجل قال: زعموا فرادته قال: يقول الطريق الطريق، وعن قتادة قال: يغرّم القائد ما أوطأت يد أو رجل فإذا قححت لم يغرّم والراكب كذلك إلا أن تكون بالعنان فتفتح فيغرّم، وعن الشعبي قال يضمن الرديف مع صاحبه وعن شريح قال يضمن القائد والسائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت وما عاقبت؟ قال إذا ضربها رجل فاصابته، وعن مجاهدة الركب جارية جارية فنخستها أخرى فوقعت فانت فضمن علي بن أبي طالب الناحسة والمنخوسة، وقال مالك. والشافعي: يضمن السائق والقائد والراكب ما أصابت الدابة إلا أن ترح من غير فعلهم فلا ضمان عليهم، وقال مالك. وأبو حنيفة: يضمن الرديف مع الراكب، وقال اسحاق بن راهويه: لا يضمن الرديف، وقال أحمد: أرجو أن لا شيء عليه إذا كان أمامه من يمسك العنان.

**قال أبو محمد :** قالوا جب علينا عند تنازعهم ما افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ) فنظرنا في الراكب فوجدناه مصرفا لدابته حاملا لها فما أصابت بمحملها عليه فان عمد فعليه التقصاص في النفس فما دونها لانه متعدد مباشر للجناية ، وان كان مما لا يضمه فان كان ذلك وهو لا يعلم بما بين يديه فهو إصابة خطأ يعضمن المال وعلى عاقلة الدية في النفس وعليه الكفارة لانه قاتل خطأ وما أصابت برأسها أو بعضتها أو بذنها أو بنقحتها بالرجل أو ضربت بيدها في غير المشى فليس من فعله فلا ضمان عليه فيه لقول رسول الله ﷺ : « العجاء جرحها جبار » . وأما القائد فان كان بمسك الرسن أو الخطام فهو حامل للدابة على ما مشيت عليه فان عمد فالقود باقتلنا والضمان في المال وان لم يعد فهو قاتل خطأ فالدية على العاقلة والكفارة عليه في ماله ويعضمن المال فان كانت الدواب مقصورة بعضها الى بعض كذلك فكذلك أيضا ولا فرق وسواء كان على الدابة المقدورة كعب أو لم يكن لا ضمان على الراكب إلا أن حملها أو أعان فهو والقائد شريكان ولا فلا فان كان القائد لا رسن يده ولا عقل فلا ضمان عليه البتة لا يعلم يتول شيئا ولا مباشر فيما أنفق من دم أو مال شيئا أصلا وقد قال عليه الصلاة والسلام « العجاء جرحها جبار » وأما الرديف فان كان بمسك العنان هو وحده ولا بمسكه المتقدم لحابس العنان هو الضامن وحده وعليه في العمد القود وفي الخطأ الكفارة والدية على العاقلة ولا ضمان ولا شيء على المتقدم إلا أن يعين في ذلك ، وأما السائق فان حملها بضرب أو نخس أو زجر على شيء ما فان عمد فالقود والضمان وان لم يعد فهو قاتل خطأ كما قلنا فان لم يحملها على شيء فلا ضمان عليه لانه لم يباشر وقد قال رسول الله ﷺ : « جرح العجاء جبار » ومن أوثق دابته على طريق المسلمين فلا ضمان عليه وكذلك لو أرسلها وهو يمشى وليس كل مسيء ضامنا ، وقد علمنا وعلم كل مسلم ان حامل السلاح وبائعهما في الفتن فنخالف ظالم ومسيء ومعين بذلك على قتل الناس ولا خلاف في أنه لا ضمان عليه ، فان قيل ان غيره هو المتولى قيل لهم والدابة هي المتولى أيضا وجرحها جبار وكذلك من حل دابة أو طائر عن رباطها فلا ضمان عليه فيما أصابت لانه لم يعد ولا مباشر ولا تولى وأما من ركب دابة ولها قلو يتبعها فاصاب القلو انسانا أو مالا فهو الحامل له على ذلك فان عمد فالقود وان لم يعد فهو قاتل خطأ ، برهان ذلك أنه في إزالته أمه عنه مستدع له الى المشى وراءها فهو مباشر لاستجلابه فلو ترك القلو اتباع أمه وأخذ يلعب أو خرج عن اتباعها فلا ضمان على راكب أمه أصلا وكذلك من استدعى بيمة بشئ تأكله وهو يدري أن في طريقها متاعا تتلقه أو انسانا راقدًا

فاته فالتفت في طريقها شيئا فالقود في العمد وهو قاتل خطأ لم يعدد وكذلك من أشلى (١) أسدا على إنسان أو حشوا وليس كذلك من أطلقهما دون أن يقصدهما إنسانا لأنه في إطلاقهما على الإنسان مباشرة لا تلافه قصد بذلك وليس في إطلاقهما جانيا على أجد شيئا أصلا ، وأما ما قاله شريح في قارن البعيرين فصحيح ولا ضمان على من فعل ما أيسر له ففعله إلا أن يوجب ذلك نص أو إجماع ، وأما ما جاء عن علي رضي الله عنه في تضمين الناحضة فصحيح لأنها هي الملقية للآخرى في الأرض وبالله تعالى التوفيق .

٢١١٠ مَسْأَلَةٌ . من جناية الكلب وغيره . وفقار الدابة وغير ذلك من الباب الذي قبل هذا . قال علي : رويتا من طريق ابن وضاح تاسحتون نا ابن وهب أخبطني الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن أنس بن سيرين أن رجلا كان يسرى (٢) بأمه لجاء رجل على فرس يركض ففتر الحمار من وقع حافر الفرس فوثب فوقعته المرأة فماتت فاستأذن عمر بن الخطاب فقال عمر رضي الله عنه ضرب الحمار ؟ فقال لا فقال أصاب الحمار من الفرس شيء ؟ قال : لا قال : أمك انت على أجلها فاحتسبها قال ابن وهب : وأخبرني يونس أنه سأل أبا الزناد عن عقل الكلب أو الفهد أو السبع الداجن أو الكباش النطاح أو نطح الثور أو البعير أو الفرس الذي يعض فيعض مسكينا أو زامرا أو طابدا فقال أبو الزناد : ان قتل واحد من هذه الدواب أو أصاب كسيدا أو رجلا أو قعاء من أو أى أمر خرج من ذلك باحد من الناس فهو هدر قضى رسول الله ﷺ أن العجاء جرحها جبار الآن يكون قد استمدى في شيء . من ذلك نأمره السلطان بابتاق ذلك فلم يفعل فان عليه أن يغرم ما خرج بالناس فاما ما أصيب به الدابة أو شيء منها فلم يكن السلطان يتقدم الى صاحبه فان على من أصابها غرم ما أصابها به ، وقال مالك : فيمن اقتنى كلبا في دار البادية فمقر ذلك الكلب إنسانا انه ان اقتناه وهو يدري أنه يقتل الناس فمقرهم فهو ضامن لما فرس الكلب .

قال أبو محمد : أما الرواية عن عمر فهي وإن لم تصح من طريق النقل فمعناها صحيح وبه نأخذ لأن من لم يباشرو ولا أمر فلا ضمان عليهم والدابة اذا فترت فليس الذي فترت منه ذنب إلا أن يكون نقرها عمدا فان عليه القود فيما قتلت اذا قصد بذلك ان تغطا الذي أصابت فان لم يكن قصد ذلك فهو قاتل خطأ والدية على الماقتل والكفارة عليهم ريض من المال في كلتا الحالتين اذا تعدد تغيرها لأنه انما حرك لها ، وأما قول أبي الزناد فصحيح طه لان جرح العجاء جبار بحكم رسول الله ﷺ وهو لم يعتمد اشتلاء شيء من ذلك ، وأما قوله إلا أن يتقدم اليه

(١) يقال أشلى الكلب على الصيد أفراه (٢) في النسخة رقم ١٤ يسوق



السلطان في ذلك فليس يشيء. وتقدم السلطان لا يوجب غرامة لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ وإنما السلطان منفذ للواجب على من امتنع فقط وليس شارعا شريعة ، وأما قول مالك خطأ أيضا لأنه ليس علم المقتى للكلب (١) بأنه يفترس الناس بموجب (٢) عليه غرامة لم يوجبه القرآن ولا السنة وهو وإن كان متعديا باقتناؤه فإنه لم يباشر شيئا في الذي ألتفه الكلب ، وهكذا من آوى رجلا قتالا محاربا فجنى جناية فهو وإن كان متعديا بآيوائه لياه فليس مباشرا عدوانا في المصايب ، وكل هذا باب واحد وليس قياسا ولكن خصومنا يقولون بقوله ويغالون في ذلك العمل نفسه فإذا جمعنا لهم القولين لاح لهم تناقضهم فيها فعل هذا نورد مثل هذه المسائل لا على أنها حجة قائمة بنفسها وإنما الحجة في هذا قول رسول الله ﷺ . « جرح العبيد جبار » وبالله تعالى التوفيق . روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن حجاج عن قتادة عن كعب بن سوار أن رجلا كان على حمار فاستقبله رجل على بعير في زقاق فنفر الحمار فصرع الرجل فأصابه شيء فلم يضمن كعب بن سوار صاحب البعير شيئا .

**قال أبو محمد** : وهذا ما قلنا ، وعن سفيان الثوري عن طارق قال : كنت عند شريح فأنابه سائل فقال : اني دخلت دار قوم فقمرني كلهم وخرق جرابي فقال : ان كنت دخلت باذنهم فهم ضامنون وان كنت دخلت بغير اذنهم فليس عليهم شيء . وعن الشعبي قال : اذا كان الكلب في الدار فاذن أهل الدار للرجل فقمره الكلب ضمنوا وان دخل بغير اذن فقمره فلا ضمان عليهم ، وأما قوم غشوا غنما في مرابضها فقمرتهم الكلاب فلا ضمان على اصحاب الغنم وان عرضت لهم الكلاب في الطريق فقمرتهم الكلاب في الطريق ضمنوا . وأما المتأخرون فإن أباحنيفة وسفيان الثوري والحسن بن حي . والشافعي . وأبا سليمان قالوا : من كان في داره كلب فدخل انسان باذنه أو بغير اذنه قتلته الكلب فلا ضمان في ذلك ، وكذلك قال ابن أبي ذئب ، وقد روى الواقدي نحو هذا عن مالك ، وروى عنه ابن وهب : أنه قال ان أتخذ الكلب وهو يدري أنه يعقر الناس ضمن وأنه ان لم يعلم ذلك لم يضمن إلا ان يتقدم اليه السلطان .

قال أبو محمد : اشتراط تقدم السلطان أو علمه بأنه عقور لا معنى له لأنه لم يوجب (٣) هذا نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ، فان قيل : انه باتخاذ الكلب

(١) في النسخة رقم ١٤ مقتضى الكلب (٢) في النسخة رقم ٤٠ يوجب بدل بموجب

(٣) في النسخة رقم ١٤ لا يوجب

المعقور متعد وكذلك هو باتخاذ حيث لم يبح له اتخاذ متعد أيضاً قلنا : هو متعد في اتخاذ في كلتا الحالتين ظالم إلا أنه ليس متسدياً في إتلاف ما أتلف الكلب ولا أوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ قط على ظالم غرامة مطلقة ، وقد قلنا : إن التعدي الموجب للضمان أو للقود أو للدية هو ما سمي به المرء قاتلاً أو مفسداً وليس كذلك إلا بالمباشرة أو بالامر وهي في اتخاذ الكلب كن عمل سيفاً وأعطاه لظالم أو اتقى عمراً في غاية مجلس انسان اليها فانكسرت قتلت الانسان فكل هذا ليس يسمى هذا الظالم قاتلاً ولا متلفاً فلا ضمان في شيء من ذلك ، وعن ابراهيم النخعي أنه قال في رجل جمع به فرسه قتل رجلاً قال يضمن هو بمنزله الذي رعى بسهمه طائراً فأصاب رجلاً قتلته .

قال أبو محمد : اذا جمع به فرسه فان كان هو المحرك له المغالب له فانه يضمن كل ما جنى بتحركه إياه في القصد القود وفيما لم يقصده ضمان الخطأ ، وأما اذا غلبته دابته فلم يحملها على شيء فلا شيء عليه أصلاً في كل ما أصابت ولو أن امرأاً اتبع حيواناً ليأخذه فكل ما أفسد الحيوان في هروبه ذلك مما هو حامله عليه مما يوقن أن ذلك الحيوان إنما يراه ويهرب عنه فهو ضامن له ماعمد وقصد بالقود ومالم يقصد فالدية على العاقلة والكمارة عليه ، وأما ما أتلف ذلك الحيوان في جريه وهو لا يراه فلا ضمان على متبعه وبالله تعالى التوفيق .

٢١١١ مسألة : ولو أن انساناً هيج كلباً أو أطلق أسداً . أو أعطى أحق سيفاً قتل رجلاً كل من ذكرنا فلا ضمان على المهيج ولا على المطلق ولا على المعطى السيف لأنهم لم يباشروا الجناية ولا أمروا بها من يطيعهم فلو أنه أشلى الكلب على انسان أو حيوان قتلته ضمن المال وعليه القود مثل ذلك ويطلق عليه طلب مثله حتى يفعل به مثل ما فعل الكلب بإطلاقه لأنه هاجنا هو الجاني القاصد إلى إتلاف ما أتلف الكلب باغرائه ، ولو أن امرأاً حفر حفرة وغطاها وأمر انساناً أن يمشى عليها فشى عليها ذلك الانسان مختاراً للشيء عالماً أو غير عالماً فلا ضمان على أمره بالمشي ولا على الحافر ولا على المعطى لأنهم لم يمشوه ولا باشروا اتلافه وإنما هو باشر شيئاً باختياره ولا فرق بين هذا وبين من غر انساناً فقال له طريق كذا أمن هو ؟ فقال له : نعم هو في غاية الأمن وهو يدري أن في الطريق المذكور أسداً هائجاً أو جملاً هائجاً أو فلاباً عقارة أو قوماً قطاعين للطريق يقتلون الناس فنقض السائل مغتراً بخبر هذا الفار له قتل وذهب ماله ، وكذلك من رأى أسداً فأراد الهروب

عنه فقال له انسان من غربه : لا تخف فانه مقيد فاغتر بقوله ومشى فقتله الاسد فهذا كله لا تقود على النار ولا حمان أصلا في دم ولا مال لأنه لم يباشر شيئا ولا اكره فلو أنه اكرهه على المشى على الحفرة فهلك فيها أو طرحه الى الأسد أو الى الكلب فعليه القود فلو طرحه الى أهل الحرب أو البغاة فقتلوه فهم القتل لا الطارح بخلاف طرحه الى من لا يعقل لأن من لا يعقل آلة الطارح وكذلك لو أمسكه لاسد فقتله أو لجنون فقتله فالممسك هاهنا هو القاتل بخلاف امساكه لإياه لقتل من يعقل وبالله تعالى التوفيق •

**٢١١٢ مسأله :** رويانا من طريق ابن وضاح نا سخون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلب دابة فنادى رجلا احبسها على فصدته فقتلته أو رماها فقتلها فقال ابن شهاب كلاهما يغرر به الى ابن وهب أخبرني الليث بن سعد . وابن لهيعة : أن هشاما كتب في رجل ضم جارية اليه من دابة فضربتها في حجره ان على الرجل دينها قال ابن لهيعة : والرجل مولى لنا كتب توبة بن نمر قاضي أهل مصر الى هشام في ذلك فكتب بهذا فجعل الدية علينا ، قال ابن وهب : وأخبرني الليث بن سعد أن هشاما كتب في رجل حمل صيدا فخر في مهواة فأت الصبي أن ضيانه على الحامل قال الليث : وعلى هذه الفتيا الناس ، قال ابن وهب : وبلغني عن ربيعة أنه قال مثل ذلك قال : فان هلكا جميعا فلا عقل لهما •

**قال أبو محمد :** لاحية في قول مخلوق دون رسول الله ﷺ فأما الذي قال للرجل : احبس لي الدابة فصدته فقتلته فلا ضمان على الذي أمره بحبسها لأنه لم يتعد عليه ولا باشر فيه إتلافه فلو أن المأمور بحبس الدابة رماها فقتلها أو جنى عليها فهو ضامن على كل حال لأنه فعل من إتلافها ومن الجنابة عليها ما لم يبيع الله تعالى له فعله فهو متلف بغير حق وجان بغير حق ومباشر لذلك قال الله تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) وكذلك لو أمره بقتلها أو الجنابة عليها ففعل لضمان لأنه أمره بما لا يحل وبما ليس له أن يأمره به فهو متعد بالأمر والمأمور أيضا متعد بالاتجار فهو ضامن لمباشرته الجنابة ، وأما من ضم صبية من دابة فرحمته الدابة فقتلتها فلا ضمان عليه لأنه لم يباشر إتلافها وجرح العجاء جبار ، وأما الذي حمل صيدا فسقط في مهواة فأت الصبي فان كان موته من وقوع حامله عليه فهو ضامن والضمان على العاقلة وعليه الكفارة لأنه قاتل خطأ وان كان مات من الوقعة لامن وقوع حامله عليه فلا ضمان في ذلك ، فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبي أو قبل وقوعه عليه فلا ضمان على عاقلة لأنه لا جنابة على ميت وبالله تعالى التوفيق •

٢١١٣ مسألة اللص يدخل على الانسان هل له قصده قتل ؟ قال علي :  
 روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن ادريس الاودي عن عبيد الله  
 ابن عمر عن نافع قال : أصلت ابن عمر على لص بالسيف فلو تركناه لقتله ومن طريق  
 أبي بكر بن أبي شيبة أيضا نا بن علي عن أيوب السخيتاني عن حميد بن هلال عن حبيب  
 ابن الريع قال : قلت لعمران بن الحصين أ رأيت أن دخل على داخل يريد نفسي  
 ومالي ؟ قال عمران : لو دخل على داخل يريد نفسي ومالي لأريت أن قد حل لي قتله .  
 ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعباد بن عوف - هو ابن أبي حنيفة - عن الحسن  
 البصري قال : اقتل اللص . والحاروري . والمستعرض . وعن محمد بن زياد أنه قال :  
 ما علمت أن أحدا من المسلمين ترك قتال رجل يقطع عليه الطريق أو يطرقه في بيته  
 بأثم من ذلك ، وعن ابراهيم التيمي قال : اذا دخل اللص دار الرجل قتلته فلا ضرار  
 عليه . وعن الشعبي قال : الرجل عارب لله ورسوله فاقته فما أصابك من شيء فعل .  
 وعن ابن سيرين أنه قال : قلت لعبيدة أ رأيت أن دخل على رجل يريدني قال : ان الذي  
 يدخل عليك يتك لا يحل له منك ما حرم الله تعالى عليه ولكن يحل لك نفسه .  
 وعن منصور أنه سأل ابراهيم عن الرجل يعرض للرجل يريد ماله أيقاله ؟ فقال  
 ابراهيم : لو تركه لقتله .

قال أبو محمد : روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء  
 نا خالد بن عيسى نا محمد بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : جاء  
 رجل الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله : أ رأيت أن جاء رجل يريد أن يأخذ  
 مالي قال : فلا تعطه مالك قال : أ رأيت أن قاتلني قال قاتله قال : أ رأيت أن قتلني قال قاتلت  
 شهيد قال أ رأيت أن قتلته قال : هو في النار .

قال علي : فمن أراد أخذ مال انسان ظلما من لص أو غيره فان تيسر له طرده منه  
 ومنعه فلا يحل له قتله فان قتله حيث فعله القود ، وأن توقع أقل توقع أن يماجه اللص فليقتله  
 ولا شيء عليه لأنه مدافع عن نفسه ، فان قيل : اللص عارب فليعه ماعلى المحارب قلنا :  
 فان كابر وغلظ فهو عارب واختار القتل في المحارب الى الامام لا الى غيره أو الى من  
 قام بالحق ان لم يكن هنالك امام وان لم يكابر ولا غلب لكن تخلص فليس عاربا ولا  
 يحل قتله أصلا وبالله تعالى التوفيق .

( صاحب المعبر يعبر بدواب )

قال علي : امام ناعبد الله بن محمد بن علي ناعبد الله بن يونس نا يحيى بن خالد

ثأبو بكر بن أبي شيبة ناخذ بن عبد الرحمن عن حسن عن جابر عن عامر قال: صاحب المعبر يعبر بدواب ففرقت قال فلا ضمان عليه ، قال علي : وهو كما قال إلا أن يباشر تعطيب المعبر أو تعطيب السفينة فيضمن ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١١٤ - مسألة - من استعان صييا أو عبدا بغير إذن أهله فقتلهم : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناخذ الله بن نصر ناقد اسم ابن أصبغ ناابن وضاح نااموس بن معاوية ناوكيع نااسرائيل عن جابر عن الشعبي أنه قال في رجل أعطى صييا فرسا فقتله قال يضمن الرجل . وبه الى وكيع ناسفیان عن أشعث عن الحكم عن ابراهيم قال : من استعان عبدا بغير إذن أهله فنت فهو ضامن ، وعن الشعبي في عبد رجل أكرهه رجل لحمله على دابة فوطأ رجلا فقتله قال يكرم الذي حمل العمد .

**قال أبو محمد :** من استعان صغيرا حرا أو عبدا فنت فهو ضامن ، ومن استعان كبيرا حرا أو عبدا فنت فهو غير ضامن . رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناوكيع نااسرائيل عن جابر عن الشعبي أنه قال في رجل أعطى رجلا فرسا فقتله أنه لا يضمن إلا أن يكون عبدا أو صييا . وعن عرف ابن أبي جميلة قال : كان عمر بن حيان الخثافي يصنع الخيل وانه حمل ابته على فرس فخرقتطر من الفرس فأت فجعلت دتته على عاقلته زمان زياد بالبصرة . وعن بكير بن الأشج أن ابن عمر قال : من حمل غلاما لم يبلغ الحلم بغير إذن أهله فسقط فأت فقد غرم . وعن مجاهد عن ابن عباس مثل قول ابن عمر هذا وقال : يكرم دتته لو جرحه ، وعن ربيعة . وأبي الزناد انهما قالاجمعا : من استعان غلاما لم يبلغ الحلم فهو لما أصابه ضامن ، وقالوا في الحر يملك نفسه ليس على أحد استعانة شيء . اذا أتى ذلك طائفا قال ربيعة : إلا ان يستغفل أو يستجهل قال ابن وهب : وسمعت الليث يقول مثل قول أبي الزناد ، وعن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال في الغلام يستعينه رجل ولم يبلغ خمسة أشبار فهو ضامن حتى يرجع وان استعانه بأذن أهله فلا ضمان عليه ، وعن ابراهيم النخعي قال : من استعان مملوكا بغير إذن مواله ضمن .

**قال أبو محمد :** لفصل من هذه الأقوال عن علي بن أبي طالب انه من استعان غلاما لم يبلغ خمسة أشبار بغير إذن أهله فهو له ضامن فان بلغ خمسة أشبار فلا ضمان عليه وان استعانه بأذن أهله ، وهذا صحيح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وعن ابن عباس ناابن عمر رضي الله عنهما من حمل غلاما بغير إذن أهله فسقط فأت فقد غرم إلا أنه لا يصح عنهما ، أما عن ابن عمر فرواه ابن لهيعة وليس بشيء . وأما ابن عباس فرواه

عنه يزيد بن عياض وهو مذكور بالكذب، وحصل عن الشعبي من أعطى صيا فرسا قتلته فالمعطى ضامن، وعن ربيعة. وأبي الزناد نحو ذلك، وعن حماد بن أبي سليمان نحو ذلك، فلم يفرق هؤلاء بين اذن اهله ولا بين غير اذنهم وحصل من قول الشعبي من استعان عبدا بالمال بغير اذن سيده فلا ضمان عليه ان تلف، وعن الزهري. وعطاء نحوه، (وأما المتأخرون) فإن ابا حنيفة. وأبا يوسف. ومحمد بن الحسن قالوا: من غصب صيا حرا مات عنه بجمي أو لجأ فلا شيء عليه فإن اصابته صاعقة او نهشته حية فديته على عاقلة الناصب وكان زفر يقول: لا يضمن في شيء من ذلك، وقال سفيان الثوري: اذا ارسل صيا في حاجة لجنى الصبي جنايته قال: فليس على الذي ارسله شيء من جنايته قال: فاذا ارسل مملوكا في حاجة لجنى فإن الجناية على الذي ارسله، قال فان استعمل اجيرا صغيرا في حاجة فأكله الذئب فلا شيء عليه، وقال الحسن بن حي: من امر صغيرا او مملوكا لغيره بأن يسقيه ماء أو يئاوله وضروا فلا بأس بذلك قال فان عتيا في ذلك فعليه ضمانهما، وقال مالك: الامر الذي عليه الفقهاء منهم ان الرجل اذا استعان صغيرا او عبدا مملوكا في شيء له بال فإنه ضامن لما اصابهما اذا كان ذلك بغير اذن، واذا أمر الرجل الصبي الحر أن ينزل في بئر او يرق في نخلة فهلك في ذلك ان الذي امره ضامن لما اصابه فان استعان كبيرا حرا فاعانه فلا شيء عليه إلا ان يستغفل او يستجمل.

**قال أبو محمد:** وقد روينا عن مالك ان من غصب حرا فباعه فطالب فلم يوجد انه يضمن ديته، واما الشافعي فلا نعلم له في هذا قولاً، وقد روى عن ام سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها انها بعثت الى معلم الكتاب ابعت لي غلاما ينقشون صوفا ولا تبعث الى حرا.

قال ابو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتبعت بعون الله تعالى ومنه، فابتنأنا بما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم، فاما الرواية عن ام سلمة رضي الله عنها في طلبها غلاما ينقشون لها الصوف واشترطت ان لا يكون فيهم حر فليس فيه من حكم التضمين قليل ولا كثير فلا مدخل له في هذا الباب والله اعلم بما رآه ما لعل نقش الصوف كان بحضورها فكرهت ان يراها حر من الصبيان، ولعله قد قارب البلوغ فلا يحل له ذلك ورؤية العبيد لها مباح ونقش الصوف لا يطيقه إلا من له قوة من الغلمان والله اعلم، ولا تقطع بهذا أيضا إلا أننا قطع أنه ليس خبرها هذا من حكم التضمين.

قال أبو محمد: ثم نظرنا في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي لم

يصح عن صاحب في هذا الباب شيء غيره فوجدناه حد مقدار الصبي في ذلك بخمسة أشبار وقد خالفه الخنفيون : والمالكيون. والشافعيون في ذلك ، ومن الباطل أن يحتاجوا على خصوصهم بقول قد خالفوه .

قال أبو محمد : وبقيت الأقوال غيرها وهي تنقسم ثلاثة أقسام ، أحدها تضمن من استعان عبداً أو صغيراً بغير إذن أهلها وترك تضمنه أن استعانها باذن أهلها ، والثاني تضمنه كيف ما استعانها باذن أهلها أو بغير إذنهما ، والثالث قول الشعبي أن العبد الكبير لا يضمن من استعانه لكن من استعان الصغير ضمن (١) ثم نظرنا في قول أبي حنيفة . وأصحابه فوجدناه في غاية الفساد لأنه فرق في الصغير ينصب بين أن يموت حتف أنفه أو بجحى أو فجأة فلا يضمن غاصبه شيئاً وبين أن يموت بصاعقة تمرقه أو حية تنشه فيضمن دية وهذا عجب لا نظير له ، وهذا قول لا يعنده قرآن ولا سنة صحيحة ولا مستقيمة ولا إجماع. ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى سديد ولا معقول. ولا احتياط ، وما نعلم أحداً قال هذا القول قبله ، وهذا مما اتفرد به فقط هذا القول بلا مرية ، ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه أيضاً خطأ لأنه فرق بين استعانة الصغير والعبد في الأمر ذي البال فيضمن ومن استعانها في الأمر غير ذي البال فلا يضمن وهذا أيضاً تقسيم لا يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا مستقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى سديد (٢) ولا معقول ، ولا يخلو مستعين الصغير (٣) من أن يكون متعدياً بذلك أو لا يكون متعدياً فإن كان متعدياً فعلم العدوان في القليل والكثير سواء وإن كان ليس متعدياً فالقليل والكثير مما ليس عدواناً سواء ، وكذلك إيجاب الدية على من باع حراً فلم ير جدد الحر فهذا لا وجه له لأنه لم يقتله ، وأما قول الحسن بن حى خطأً أيضاً لأنه لم ير بأساً أن يستقى المرء الصبي وعبد غيره الماء أو يكلفها أن يحملها له وضوا ثم رأى عليه ضمانهما أن تلقا في ذلك فكيف يجعل الضمان فيما حدث من فعل قد أباحه لماعله مما لم يباشر هو تلك الجناية هذا ظلم ظاهر ، وأما قول سفيان خطأً أيضاً من وجوه ، أولها أنه فرق بين الرجل يرسل الصغير والعبد لغيره في حاجته بغير إذن أهلها فجنى كل واحد منهما جناية فيضمن المرسل جناية العبد الكبير ولا يضمنه جناية الحر الصغير وهو قول لا يعنده شيء من الدلائل ، والقول الثاني من أرسل

(١) في النسخة رقم ١٤ «ضمن» (٢) في النسخة رقم ١٤ صحيح وماها أولى (٣) في النسخة رقم ٤ المستعين الصغير

صغيراً في حاجته فأكل الذئب فلا شيء عليه فان استأجر أجيراً صغيراً في عمل شاق فثلف فيه ضمن وان كان الأجير كبيراً لم يضمن، فهذه فروق لم يأت بها نص ولا إجماع •

قال أبو محمد : فنظرنا هل نجد في شيء من هذا عن رسول الله ﷺ ؟ فوجدنا من طريق البخاري نا عمرو بن زرارة نا اسماعيل بن ابراهيم عن عبد العزيز عن أنس قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة اخذ أبو طلحة يدي فأنطلق بي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ان أنسا غلام كيس فليخدمك فتدعته في السفر والحضر فوالله ما قال لي شيء صنعت لم صنعت هكذا ؟ ولا شيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا ؟ فوجدنا رسول الله ﷺ قد استخدم أنس بن مالك وهو يقيم ابن عشر سنين في الأسفار البعيدة والقرية والغزوات الخفية وفي الحضر ( فان قال قائل ) : ان ذلك كان باذن أمه وزوجها وأهلها قلنا لو بالله تعالى التوفيق : نعم قد كان هذا ولم يقل رسول الله ﷺ اني انما استخدمته لأذن أهل لي في ذلك فاذ لم يقل ذلك عليه الصلاة والسلام فاذنهم وترك اذنهم على السواء (١) وانما المرامي في ذلك حسن النظر للغلام فان كان ما استعانه في عمله للاستعانة نظر له فهو فعل خير اذن أهل له وولي أم لم يأذنوا وان كان ليس له نظر له فهو ظلم اذن أهل في ذلك أم لم يأذنوا • برهان ذلك قول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) وقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ولم يأت بمراعات اذن أهل الغلام لا قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع فبطل مراعات اذنهم يقيين ولم يبق إلا أن يكون المستمعين بالغلام ناظرا للغلام في تلك الاستعانة أو غير ناظر له فان كان ناظرا له فهو محسن واذا هو محسن فلا ضمان عليه فيما أصابه مما لم يجته هو لقوله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) وان كان غير ناظر له في ذلك فهو ظالم له ولكن ليس كل ظالم يضمن دية المظلوم ألا تراهم لا يختلفون فيمن ظلم انسانا حرا يسخره الى مكان بعيد فثلف هناك فانه لا يضمنه الظالم له ، ولا فرق هاهنا بين ظلم صغير أو كبير وقد قلنا : انه لا دية الا على قاتل والمستمعين الظالم لم يثلف المستمعان في ذلك العمل فان المستمعين له لا يسمى قاتلا له ولا مباشر قتله فلا ضمان عليه أصلاً صغيراً كان أو كبيراً الا أن يباشر أو يأمر باكرامه وادخاله البئر أو تطليعه في موة فيطلم كرها لا اختيار له في ذلك فهذا قاتل عمد عليه القود فظهر امر الصغير والله تعالى التوفيق • ( واما العبد ) يسخره غيره سيده فان كان لم يكرمه لكن استعانه برغبة فاعانه فثلف فانه ايضا لم يباشر اتلافه

(١) في النسخة رقم ١٤ وترك اذنهم سواء



ولا ضمه بنصب فلا غرامة فيه أصلا ولكن عليه اجارة مثله لأنه انتفع به في ذلك العمل وهو مال غيره فلا يحل له الانتفاع بمال غيره إلا بأذن رب المال قال الله تعالى: (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ: «اندماءكم وأموالكم عليكم حرام»، فان غصب العبد فاستعمله أو أكرهه بالتهديد فقد غصب أيضا وقد ضمن مقتضيه كل ما أصابه عنده من أى شيء كان وان مات حتف أمه من غير ما سخره فيه أو بما سخره فيه وعليه مع ذلك أجرة مثله لأنه مال تعدى عليه هذا المكره فله رده الى صاحبه ولا بد أو مثله ان فات لأنه متعدوا لله تعالى يقول: (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وان كان بأذن أهله فلا شيء في ذلك لأنه لم يتعد بخلاف الصغير الذى لا اذن لهم فيه إلا فيما هو حفظ للصبي فقط والا في غيره سواء وبالله تعالى التوفيق \*

**مسألة ٢١١٥:** في قول الله تعالى (ومن أحياءنا ما كنا آحيا الناس جميعا) روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناوكيع ناسفيان الثوري عن خليف عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله تعالى: (انه من قتل نفسا بغير نفس اوفساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) قال من أوقها (١) (ومن أحياءنا فكأنما أحياء الناس جميعا) قال من كف عن قتلها هو به الى سفیان عن منصور عن مجاهد: (ومن أحياءنا فكأنما أحياء الناس جميعا) قال: من أجماعا من فرق او حرق قد أحياء \* وبه الى وكيع ناإلاء بن عبد الكريم قال: سمعت مجاهدا يقول: (ومن أحياءنا فكأنما أحياء الناس جميعا) قال: من كف عن قتلها قد أحياء \* قال علي: هذا ليس في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء فسلم له، والرواية عن ابن عباس فيها خفيف وليس بالقوى \*

**قال أبو محمد:** وهذا حكم انما كتبه الله تعالى على بني اسرائيل ولم يكتبه علينا قال الله تعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس اوفساد في الأرض) الآية، قال علي: فهذا أمر قد كفيناه والله الحمد اذ لو كتبه الله تعالى علينا لأعلمنا بذلك فله الحمد كثيرا وهذا والله أعلم اذ كتبه الله على بني اسرائيل فهو من الاصر الذى حمله على من قبلنا وامرنا تعالى ان ندعوه في ان لا يحمله علينا اذ يقول تعالى: (ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا) فاذا لم يكتبه الله تعالى علينا فلم تكلف معرفة كيفيته الا ان الذى كتب الله تعالى علينا هو تحريم القتل

(١) سقط لفظ « قال من أوقها » من النسخة رقم ١٤ وكذلك وجد في النسخة الميمنية

والوعيد الشديد فيه ففرض علينا اجتنابه واعتقاد انه من اكبر الكبائر بعد الشرك وهو مع ترك الصلاة لوبعده، وما كتبه الله تعالى ايضا علينا استنقاذ كل متورط من الموت امايد ظالم كافر او مؤمن متعدد اوحية اوسبع اوناار اوسبل اوهدم اوحوان او من علة صعبة تقدر على معاناته منها اى وجه بان فرصدنا على ذلك الاجرا الجزيل (١) الذى لا يضيئه ربنا تعالى الحافظ علينا صالح اعمالنا وسيئه، وفرض علينا ان نأق من كل ذلك ما افترضه الله تعالى علينا. وان نعلم انه قد أحصى اجرنا على ذلك من يجازى على مثقال الذرة من الخير والشر نسأل الله تعالى التوفيق لما يرضيه بمنه أمين وبالله تعالى نعمتكم \*

**مسألة ٢١١٦ :** من شق نهراففرق ناسا أو طرح نارافهدم بناء فقتل قل على : من شق نهراففرق قوما فان كان فعل ذلك (٢) عامدا ليعرقهم فعليه القود والديات من قتل جماعة وان كان شقه (٣) لمنفعة او لغير منفعة وهو لا يدري انه لا يصيب به أحدا فاهلك به فهو قاتل خطأ والديات على عاقلة والكفارة عليه لكل نفس كفارة ويضمن فى كل ذلك ما اتلف من المالمو هكذا القول فيمن القى نارافهدم بناء أو لافرق، وان عمد احراق قوم او قتلهم بالهدم فعليه القود وان لم يعمد ذلك فهو قاتل خطأ ولوساق ماء فمر على حائط فهدم الماء الحائط فقتل فكما قلنا ايضا سواء سواء ولا فرق لان كل من ذكرنا مباشر لا تلاف ما تلاف فان مات أحد بذلك بعد موت الجاني او تلف به مال بعد موته فلا ضمان فى ذلك لان الجنائية حدثت بعده ولا جنائية على ميت، ولوان انسانا رى حجرا اوسهما ثم مات اثر خروج السهم أو الحجر فأصاب الحجر أو السهم انسانا عمده او لم يعمده فلا ضمان عليه ولا على عاقلة لان الجنائية لم تكن الا وهو ممن لافضل له بخلاف ما خرج خطأ ثم مات لان الجنائية قد وقعت وهو حى فلو جن أثر رمى السهم أو الحجر فمكوته ولا فرق، وكذلك لو اغشى عليه، واما التامم فبخلاف المغمى عليه والمجنون لانه مخاطب وهما غير مخاطبين الا انه لا عمد له فلو ان ناما اقلب فى نومه على انسان فقتله فالدية على عاقلة والكفارة عليه فى ماله لانه مخاطب وبالله تعالى التوفيق \*

**٢١١٧ - مسئلة -** قال على : وأما من أوقد نارافلصطفى أو ليطبخ شيئا أو أوقد سراجا ثم نام فاشتعلت تلك النار فالتفت أمتعة وناسا فلا شيء عليه فى ذلك أصلا، وقد جاءت فى هذا آثار كما رويناه من طريق أبى بكر بن أبى شيبة ناو كيع عن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة. وسما دبن أبى سليمان عن رجل رى نارافدار قوم فاحترقوا

(١) فى النسخة رقم ١٤ الاجرا الآجل (٢) فى النسخة رقم ٤٠ يعقل ذلك (٢) فى النسخة رقم ١٤ فقه

قالا جميعا: ليس عليه قود ولا يقتل هو به الى وكيع عن عبد العزيز بن حصين عن يحيى بن يحيى  
النسائي قال: احرق رجل ثوبا في فراح له فخرجت شررة من نار فاحرقت شيئا لجاره  
فكتب الى فيه عمر بن عبد العزيز فكتب الى ان رسول الله ﷺ قال العجاء جرحها جبار  
وأرى ان النار جبار قال علي: صدق رضى الله عنه النار عجاء فهي جبار

قال علي: فظننا هل روى في ذلك عن رسول الله ﷺ شيء فوجدنا ما ناه أحد بن محمد  
ابن عبد الله الطلنكي قال نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي الصموت نا أحمد بن عمرو بن  
عبد الخالق البزار نا سلة بن شيب. وأحمد بن منصور نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن  
منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ « النار جبار » نا عبد الله بن ربيع نا عمر  
ابن عبد الملك نا محمد بن بكر نا بوداد نا جعفر بن مسافر نا زيد بن المبارك نا عبد الملك  
الصنعاني عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :  
« النار جبار »

قال علي: وهذا خبر صحيح تقوم به الحجة ولا يحل خلافه فوجب هذا أن كل  
ما تلقى بالنار فهو هدر الا نارا اتفق الجميع على تضمنين طارحها وليس ذلك إلا ما تمعد  
الانسان طرحتها للافساد والاتلاف فهذا مبشر متعد فعليه القود فيما عمد قتله والدية على  
العاقلة في الخطأ، وأما نار أوقدها غير متعد فهي جبار لنا قال رسول الله ﷺ :  
وهذا عموم لا يجوز تخصيصه (١) الا ما خصه نص أو إجماع، ولا إجماع إلا فيما ذكرنا  
من القصد وبالله تعالى التوفيق

٢١٨ مسألة - ما جاء في الرجل قال علي: جاء في الرجل أثر نذكره ونذكر  
ما قيل فيه ان شاء الله تعالى نا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب  
الصموت نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا عبد الله بن عبد الله بن أسد الباهلي نا عباد بن  
العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال  
رسول الله ﷺ : « الرجل جبار » نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر  
نا أبو داود نا عثمان بن أبي شيبة نا محمد بن يزيد نا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن  
المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « الرجل جبار » قال أبو محمد: وجاء هذا  
أيضا عن بعض السلف كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحق النصرى نا عيسى بن  
حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي محمد بن عبد الله بن  
يزيد نا سفيان بن عينة نا أبو فروة نا عروة بن الحارث نا عن الشعبي قال: الرجل جبار  
قال علي: فقال قوم: سفيان بن حسين ضعيف في الزهري، قال علي: وما ندرى وجه هذا

وسفيان بن حسين ثقة فمن ادعى عليه خطأ فليئنه ولا فروايت حجة ، وهذا اسناد مستقيم لاتصال الثقات فيه .

قال أبو محمد : فاختلف الناس في هذا الخبر فقال طائفة : معنى الرجل جباراً انه ما أصابت الدابة برجلها ، وقال آخرون : هو ما أصيب بالرجل عن غير قصد في الطواف وغيره .  
قال علي : وكلا التفسيرين حق لانهما موافقان لفظ النبي ﷺ ولا يجوز أن يخص أحدهما دون الآخر لآية تخصيص بلا برهان ( ودعوى ) ( ١ ) بلا دليل فصح أن كل ما جنى برجل من انسان أو حيوان فهو هدر لا غرامة فيه ولا قود ولا كفارة الا ما صح الاجماع به بانه محكوم فيه بالقود كالنعمد لذلك وباقه تعالى التوفيق .

١١١٩ مسألة : الجاني يستفاد منه فيموت أحدهما ، قال علي : اختلف الناس في هذا فقال طائفة اذا مات المستفيد فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل استفاد من رجل قبل أن يبرأ ثم مات المستفيد من الذي أصابه قال أرى : أن يودى قلت : فمات المستفاد منه قال : أرى أن يودى قال ابن جريج : قال عمرو بن دينار : أظن أنه سيودى . وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : لو أن رجلاً استفاد من آخر ثم مات المستفاد منه غرم دية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج عن ابن شهاب قال : السنة أن يودى - يعنى المستفاد منه - . وبه الى معمر عن الزهري في رجل أشل أصبع رجل قال يستفد منه فان شات اصبعه والا غرم له الدية . وعن عبد الرزاق عن هشيم عن أبي اسحاق الشيباني أو غيره شك عبد الرزاق في ذلك عن الشعبي في رجل جرح رجلاً فاقص منه ثم ملك المستفاد قال : عقله على المستفاد منه ويطرح عنه دية جرحه من ذلك فما فضل فهو عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة عن الحارث العقيلي في الذي يستفاد منه ثم يموت قال : يغرّم دية لار النفس خطأ ، وعن ابراهيم النخعي عن علقمة أنه قال في المقتص منه أيها مات ودى . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا ويحيى عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : استأذنت زياد بن جرير في الحج فسألني عن رجل شج رجلاً فاقص له منه فمات المقتص منه فقلت عليه الدية ويرفع عنه بقدر الشجة ثم نسيت ذلك فجهأ ابراهيم فسأله فقال عليه الدية قال شعبة : فسالت الحكم وحامدا عن ذلك فقالا جميعا : عليه الدية ، وقال حماد ويرفع عنه بقدر الشجة ، وقال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . وابن أبي ليلى : اذا اقتص من يد أو شجة فمات المقتص منه فدّيته على عاقلة المقتص له ، وقد روى ذلك عن

ابن مسعود وعن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود \*  
قال أبو محمد : الذى يقتصر منه دينه غير أنه يطرح عنه دية جرحه ، وقال  
آخرون : لا شيء . فى هلاك المقتص منه كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله  
ابن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سعيد بن أبي  
عروبة عن قتادة عن ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب فى الرجل يموت فى القصاص  
قتله كتاب الله تعالى أو حق لاديه له \* ومن طريق الحجاج بن المهال نا حماد بن  
سليمة نا قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب . وعمر بن الخطاب قال  
جميعا : من مات فى قصاص أو حد فلا دية له \* وبه الى قتادة عن الحسن من مات فى  
قصاص أو حد فلا دية له \* ومن طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا  
مسعر بن كدام . وسفيان عن أبي حصين عن عمير بن سعد قال قال علي بن أبي طالب :  
ما كنت لأقيم على رجل حداً فيموت فأجد فى نفسه منه شيئاً إلا صاحب الخمر لو  
مات ودينه \* وعن الحسن البصرى عن الأحنف بن قيس عن عمر بن الخطاب .  
وعلى بن أبي طالب قال جميعا فى المقتص منه يموت قال جميعا : قتله الحق ولاديه  
له \* وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك قتله الحق لاديه له ، وعن أبي سعيد أن  
أبا بكر . وعمر قال : من قتله حد فلا عقل له ، قال ابن وهب : وأخبرني الليث بن  
سعد عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه قال : من استقيد منه بمثل ما دخل على الناس  
منه فقتله القود فليس له عقل ولو أن كل من استقيد منه من حق قبله للناس فمات  
منه أغرمه المستقيد رفض الناس حقوقهم قال ابن وهب قال يونس قال ربيعة : ان  
مات الأول وهو المقتص قتل به الجارح المقتص منه وان مات الآخر وهو المقتص  
منه فبحق أخذ منه كان منه التلف وبه يقول مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة . والشافعى .  
وأبو يوسف . وعبد بن الحسن . وأبو سليمان \*

قال أبو محمد : فهذه ثلاثة أقوال ، أحدها أنه ان مات المقتص ودى وان  
مات المقتص منه ودى ورفع عنه قدر جنايته وهو قول روى عن ابن مسعود نا  
أوردنا عن ابراهيم النخعي . والشعبي . وحماد بن أبي سليمان وبه يقول عثمان بن  
وإبن أبي ليلى ، وقول آخر أنه يودى ولا يرفع عنه لجنايته شيء ، وهو قول عطاء وطاوس  
وروى أيضاً عن الحكم بن عتيبة وهو قول الزهري . وعن عمرو بن دينار . وأبي  
حنيفة . وسفيان الثوري ، وقول ثالث انه لاديه للمقتص منه ، وروى عن أبي بكر .  
وعمر رضى الله عنهما وصح عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو قول الحسن :

وابن سيرين . والقاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب . ويحيى بن سعيد الأنصاري .  
وربيعة وهو قول مالك . والشافعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبي سليمان .  
قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك ليلوح الحق  
فتدبرهون الله تعالى فوجدنا من قال : انه يردى جملة قاتما يرفع عنه بقدر جنايته  
وأما لا يرفع عنه بقدر جنايته يقولون : إن الله تعالى انما أوجب على القاطع والجراح  
والكاسر والمأقء والضارب القود بما فعلوا فقط ولم يوجب عليهم قتلا فدمائهم  
محرمة ولا خلاف في أن المقتص من شيء من هذا لو تعدد القتل للزمه القود فاذا  
هو كذلك فإت المقتص منه عما فعل به بحق فقد أصيب دمه خطأ فقيه الدية ، وقالوا  
أيضاً : ان من أدب امرأته فماتت فقيها الدية وهو انما فعل مباحا فهذا المقتص منه  
وان مات من مباح فقيه الدية .

قال علي : ما نعلم لهم حجة غير هاتين فنظرنا في قول من أسقط الدية في ذلك فكان  
من حجتهم أن قالوا : إن القصاص مأمور به من فعل ما أمر به فقد أحسن واذا أحسن فقد قال  
الله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) واذا لاسبيل عليه فلا غرامة تلحقه ولا على  
عاقلة من أهله ، وأما قياس المقتص على موت امرأته فالقياس باطل ثم لو سلم لكان  
هذا متدعيين الباطل لوجوبه ، أحدهما أنه قياس عمومه وذلك من أدب امرأته فلا يخلو  
من أن يكون متدعيها وضع الأدب في غير موضعه أو غير متدعيه فان كان متدعيها فقيه  
القود وان كان وضع الأدب موضعه فلا سبيل الى أن يموت من ذلك الأدب الذي  
أبيح له اذ لم يبح له قط أن يؤدبها أدبا يمات من مثله ومن أدب هذا النوع من الأدب  
فهو ظالم متدعي القول عليه في النفس فما دونها لأنه لا يجوز لأحد أن يجلد في غير  
حد أكثر من عشر جلادات على ما صح عن النبي ﷺ وأروينا من طريق البخاري  
نا عبد الله بن يوسف نا الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد  
الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر عن عبد الله عن أبي  
بردة قال كان النبي ﷺ يقول : لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد من حدود الله  
تعالى ، قالوا : فلم يبح له في العدد أكثر من عشر جلادات ولا أبيح له جلداه بما يكسر  
عظما ويخرج جلدا أو يعفن اللحم لأن كل هذا هو غير الجلد ولم يبح له إلا الجلد وحده ،  
ويقتين يدرى كل ذي حس سليم ان عشر جلادات لامرأة محبة غير مريضة ولا  
ضميعة ولا صغيرة لا تخرج ولا تكسر وانه لا يموت منها أحد فان واقت منية  
في خلال ذلك أو بعده فأجلها ماتت ولا دية في ذلك ولا قود لانتا على يقين من

أنها لم تمت من فعله أصلا وان تعدى في العدد أو ضرب بما يكسر أو يجرح أو يعفن فعفن أو جرح أو كسر فالقود في كل ذلك في العمد في النفس فما دونها والدية فيما لم يعمده وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد : وأما قولهم : ان المقتص منه إنما أبيع عضوه أو بشرته ولم يبيع دمه فصح أنه ان مات من ذلك فانه مقتول خطأ فقيه الدية فان هذا قول (١) غير صحيح لأن القصاص الذي أمر الله تعالى بأخذه لا يخلو من أحد وجهين اما أن يكون بما يمت من مثله كقطع اليد أو شق الرأس أو كسر الفخذ أو غير ذلك أو يكون بما لا يمت من مثله كالطمة وضربة (٢) السوط ونحو ذلك، فان كان بما يمت من مثله فذلك الذي قصد فيه لانه قد تعدى بما قد يمت من مثله فوجب أن يتعدى عليه بما قد يمت من مثله فان مات فعلى ذلك بني فيه وعلى ذلك بني هو فيما تعدى فيه والوجه الذي مات منه أمرنا الله تعالى أن نعمده فيه فاذ ذلك كذلك فليس عدوانا، واذ ليس عدوانا عليه فلا قود ولا دية لانه لم يقتل خطأ فان مات من عمد أمرنا الله تعالى أن نعمده فيه ولم يكلفنا أن لا يموت من ذلك ، ولو أن الله تعالى أراد ذلك لما أحمله ولا أضله ولا ضمه فاذ لم يبين لنا تعالى ذلك فيقين ندرى أنه تعالى لم يردده قط وان كان الذي اقتص به منه مما لا يمت منه أصلا فوافق منيته فانما مات بأجله ولم يمت مما عمل به فلا قود ولا دية فان تعمد المقتص فتعدى على المقتص منه ما لم يبيع له فهو متعد وعليه القود في النفس فما دونها وان أخطأ فأني بمالم يبيع له عمله فهو خطأ الدية على عاقبته وعليه الكفارة في النفس وبالله تعالى التوفيق \*

٣١٣٠ مسألة : من أفرعه السلطان خلف قال على : رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق وغيره عن الحسن قال : أرسل عمر الى امرأة مقيمة كان يدخل عليها فانكر ذلك فقيل لها أجبي عمر فقالت : يا ويلها ما لها ولعمر قال فيينا هي في الطريق فرعت فضدها الطلق فدخلت دارا فالتقت ولدها فصاح الصبي صيحيتين فمات فاستشار عمر أصحاب النبي ﷺ فاشار عليه بعضهم ان ليس عليك شيء انما أنت وال ومؤدب قال : وصمت على فاقبل عليه عمر فقال : ما تقول ؟ فقال ان كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم وان كانوا قالوا في هواك فلم ينصحو لك أرى أن ديتك عليك لأنك أنت أفرعتها وألفت ولدها في سبيلك فامر عليا أن يقسم عقله على قريش يعني يأخذ عقله من قريش لانه أخطأ \*

(١) في النسخة رقم ٤٠ « الدية فهنا قول » (٢) في النسخة رقم ١٤ وضرب

**قال أبو محمد** : فالصحابة رضی الله عنهم قد اختلفوا فالواجب الرجوع الى ما أمر الله تعالى به بالرجوع اليه عند التنازع اذ يقول تعالى (١) : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) الآية فوجدنا الله تعالى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط ) . ( ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ) الآية ، وقال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ان استطاع فان لم يستطع فليسا به ، فصح أن فرضاً على كل مسلم قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ومن المحال أن يفترض الله تعالى على الأئمة أو غيرهم أمراً ان لم يعملوه عصوا الله تعالى ثم يؤاخذهم في ذلك ووجدنا هذه المبعوث فيها بعت فيها بحق لم يأشر الباعث فيها شيئاً أصلاً فاشي عليه وانما كان يكون عليه دية ولها لو باشر ضربها أو نطحها ، وأما اذ لم يأشر فلم يكن شيئاً أصلاً ولا فرق بين هذا وبين من رمى حجراً الى العدو ففرغ من هويته انسان فأت فهدا لاشي عليه وكذلك من بنى حائطا فهدم ففرغ انسان فأت وبالله تعالى التوفيق . »

**٢١٢١ مسألة** : من سم طعاما لانسان ثم دعاه الى أكله فأكله فأت ، قال علي : ذهب قوم الى أن من سم طعاما وقدمه الى انسان وقال له : كل فأكل فأت فان عليه القود وهو قول مالك ، وقال آخرون : ليس عليه القود لكن على عاقلة الدية ، وقال آخرون : لا قود فيه ولا دية ولا كفارة وإنما عليه ضمان الطعام الذي أفسد ان كان لغيره والأدب الا أن يجره إياه فعليه القود وهو قول أصحابنا ، ولم يختلف قول الشافعي في إيجاره إياه وهو يدري أنه يقتل أن فيه القود وله فيه اذا لم يجره إياه قولان ، أحدهما كقول مالك ، والآخر كقول أصحابنا . قال علي : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك [ لعل ] (١) في ذلك سنة جرت ؟ فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا محمد بن خالد نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن أم مبشر قالت للنبي (٢) ﷺ في مرضه الذي مات فيه ماتهم بك يا رسول الله فأتى لا أنهم بابني إلا الشاة المسمومة التي أكل معك بخير قال النبي ﷺ : وأنا لا أنهم بنفسي إلا ذلك فهذا وان قطع أبهرى ، قال أبو داود ، وربما حدث عبد الرزاق بهذا الحديث مرسلنا عن معمر عن الزهري عن النبي ﷺ وربما حدث به عن الزهري عن عبد الرحمن

(١) في النسخة رقم ١٤ قال تعالى (١) في النسخة رقم ٤٥ جاءت النبي صلى الله عليه وسلم

(٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥



ابن كعب و ذكر عبد الرزاق أن معمرأ كان يحدثهم بالحديث مرة مرسلًا فيكتبونه ويحدثهم مرة فيسندونه فيكتبونه ، فلما قدم عليه ابن المبارك أسنده معمر أحاديث كان يوقها •  
 وبه إلى أبي داود ما أحدث بن حنبل نا إبراهيم بن خالد نا رباح عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أمه أم بشر قال : دخلت على النبي ﷺ فذكر معنى حديث محمد بن خالد قال ابن الأعرابي : هكذا قال عن أمه وإنما الصواب عن أبيه • وبه إلى أبي داود نا سليمان بن داود المهري نا ابن وهب نا خبرني يونس عن ابن شهاب قال : كان جابر بن عبد الله يحدث أن يهودية من أهل خيبر سميت شاة ثم ساق القصة بطولها وفيها أن رسول الله ﷺ قال لها : أسميت هذه الشاة ؟ قالت : نعم فقفا عنها رسول الله ﷺ ولم يعاقبها ، وتوفي بعض أصحابه الذين أكلوا من الشاة • وبه إلى أبي داود نا هرون بن عبد الله نا سعيد ابن سليمان نا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة نا امرأة من اليهود أهدت إلى رسول الله ﷺ شاة مسمومة • وبه إلى أبي داود نا يحيى بن حبيب بن عدى نا خالد بن الحارث نا شعبة نا هشام بن زيد عن أنس بن مالك نا امرأة يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها لحي بها إلى رسول الله ﷺ فسألتها عن ذلك ؟ فقالت : أردت لاقتلك قال : ما كان الله ليلسلك على ذلك أو قال على فقالوا : ألا تقتلها ؟ قال : لا قال أنس فما زلت أعرفها في لحواف رسول الله ﷺ •

**قال أبو محمد :** فجاءت هذه الآثار الصحاح أن رسول الله ﷺ سمته اليهودية لعننا الله شاة وأهدتها لمريدة بذلك قتله قاتل منها عليه السلام وقوم من أصحابه (١) فأتوا من ذلك ، وقيل لرسول الله ﷺ : ألا تقتلها ؟ قال : لا فكانت هذه حجة قاطعة وأن لا قود على من سم طعما لا حدم مريدًا قتله قاطمعه [يا هـ] فأتته [٢] ولادية عليه ولا على عاقلته ولا شيء ، وما كان رسول الله ﷺ ليبطل دم رجل من أصحابه قد وجب فيه قود أو دية فنظرنا هل للطائفة الأخرى اعتراض أم لا فوجدنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا وهب بن بقية عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة قال أبو داود : ونا وهب ابن بقية في موضع آخر عن خالد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة ولم يذكر أبا هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة زاد فاهدت له يهودية بخير شاة مصلية سميتها قاتل رسول الله ﷺ منها وأكل القوم فقال : ارفعوا أيديكم فانها

أخبرتني أنها مسمومة فمات بشر بن البراء بن معرور الانصاري فأرسل الى اليهودية ما حمله على الذي صنعت؟ قالت: ان كنت نبيال لم يضرك وان كنت ملكا ارحمت الناس معك فأمر بها رسول الله ﷺ فقتلت ثم قال في وجهه الذي مات منه فمأزك أجد من الألفة التي أكلت بخير فهذا أوان قطع أبهرى، وما حدثناه احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن ابراهيم بن نعمان لقيته بقرى وان افرقية ثنا ابراهيم بن موسى البرازي أو البرازي شك قاسم بن أصبغ نا أبو همام نا عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة د أن رسول الله ﷺ قتلها، يعني التي سمته.

**قال أبو محمد:** فظفرنا في هذه الرواية (٢) فوجدناها معلولة، أما رواية وهب ابن بنية قاتلها مرسل لم يستد منها وهب في المرة التي أسندنا أنه عليه السلام كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة فقط، وأما سائر الخبر فإنه أرسله ولا مزيد هكذا في نص الخبر الذي أوردنا لما انتهى الى آخر لفظه ولا يأكل الصدقة قال: وزادنا في خبر الشاة مرسل فقط ولا حاجة في مرسل، وأما رواية قاسم قاتلها عن رجال مجهولين ابن نعمان القيرواني لا نعرفه. و ابراهيم ابن موسى البرازي كذلك. وأبو همام كثير لا تدرى أهم هو، وسعيد بن سليمان يروى من طريق عباد بن العوام مسندا الى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لم يعرض لليهودية التي سمته وهذا القيرواني يروى من طريق عباد بن العوام أنه عليه الصلاة والسلام قتلها فسقطت هذه الرواية جملة لجهالة ناقلها. ثم لو صحت لما كان فيها حاجة لانا عن أبي هريرة نا أوردنا، وقد صحح عن أبي هريرة أنه عليه السلام لم يعرض لها، وكانت الرواية لو صحت وهي لا تصح مضطربة عن أبي هريرة مرة أنه قتلها ومرة أنه لم يعرض لها فلو صحت الرواية عن أبي هريرة فإنه عليه الصلاة والسلام قتلها كما قد صحح عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام لم يعرض لها لكان الكلام في ذلك لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه لا راجع لها، أما أن ترك الروايتان معا لتعارضهما ولأن احدهما وهم بلا شك لأنها قصة واحدة في امرأة واحدة في سبب واحد، ويرجع الرواية من لم يضطرب عنه وهما جابر. وأنس اللذان اتفقا على أنه عليه الصلاة والسلام لم يقتلها فهذا وجه، والوجه الثاني وهو ان قصص الروايتان معا فيكون عليه الصلاة والسلام لم يقتلها اذ سمته من أجل انها سمته قصص هذه عن أبي هريرة وتكون مواهقة لرواية جابر. وأنس بن مالك ويكون عليه الصلاة والسلام قتلها لامر آخر والله أعلم به، أو يكون الحكم على وجه ثالث وهو أصح الوجوه وهو ان قول أبي هريرة رضي الله عنه قتلها رسول الله ﷺ وقوله لم يعرض لها رسول

الله ﷺ انهما جميعا لفظ ابى هريرة لا يبعد الوهم عن الصاحب، وحديث أنس هو لفظ رسول الله ﷺ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يقره ربه تعالى على الوهم ولا على الخطأ فى الدين أصلاً، وهذا ان انساناً ذكر أنه قيل له يا رسول الله ألا تقتلها؟ فقال: لا فهذا هو المقلب المحكوم به الذى لا يحمل خلافه فصح ان من أطعم آخر سماً فمات منه أنه لا قود عليه ولادية عليه ولا على عاقلة له لم يباشر فيه شيئاً أصلاً بل الميت هو المباشر فى نفسه، ولا فرق بين هذا وبين من غر آخر يورى له طريقاً (١) أو دماه الى مكان فيه أسد قتلته، وقد صح الخبر ان رسول الله ﷺ لم يوجب على الذى سمته وأحماه به فمات من ذلك السم بعضهم قوداً ولادية فبطل النظر مع هذا النص، ووجه آخر وهو انه لا يطلق على من سم طعماً لا آخر فأكله ذلك المقصود فمات به قتله إلا مجازاً لا حقيقة، ولا يعرف فى لغة العرب انه قاتل وإنما يستعمل هذا العوام وليس الحجة الا فى اللغة وفى الشريعة وبالله تعالى التوفيق \*

(وإذا أكرمه وأوجره (٢) السم) أو أمر من يوجره فهو قاتل بلا شك ومباشر لقتله يسمى قاتلاً فى اللغة وفى الاثر لما نأحما حدثنا عباس بن اصبغ نا محمد بن عبد الملك ابن ايمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا أبو عرواة عن الاعمش عن أبي صالح عن ابى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل نفسه مجدة فحديده فى يده يجأها فى بطنه فى نار جهنم خالداً فيها مخلداً أبداً؛ ومن شرب سماً فقتل نفسه فسمه فى يده يتحساه فى نار جهنم خالداً فيها مخلداً أبداً ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى فى نار جهنم خالداً فيها مخلداً أبداً» قال على: قد سمى رسول الله ﷺ من شرب السم ليوت به قاتلاً لنفسه فوجب أن يكون عليه القود وظهر خطأ من أسقط «هنا القود» وبالله تعالى التوفيق \*

٢١٢٢ مسألة أحكام الجنين • قال على: فى الجنين احكام هو مافى الجنين من الفراصة وما فى حقة الجنين (٣) وحكمه قبل تمام الروح فيه أو بعد فسخه فيه والمرأة تولد على نفسها الاسقاط وان كان الجنين أكثر من واحد وان خرج حياتهم مات والجنين عليها تلقى الجنين بعد موتها وامرأة داوت بطن حامل فالتقت جنينا وهل فى الجنين كفارة أم لا وجنين الامة وجنين السكتاية خرج بعض الجنين ولم يخرج كله وجنين الدابة، ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون كل ذلك باباً باباً، وبالله تعالى التوفيق \*

٢١٢٣ مسألة الحامل تقتل • قال على: ان قتلت حامل بينة الحمل فسواء طرحت

(١) فى النسخة رقم ٤٥ «فأراه طريقاً» (٢) هو من الوحور - بفتح الواو وزان رسول - الدواء يصبغ الحلق (٣) فى النسخة رقم ١٤ وما صفة الجنين

جنينها ميتا أو لم تطرحه فيه غرة ولا بد لما ذكرنا من أنه جنين اهلك ، وهذا قد اختلف الناس فيه ، لما نأحى ناعبد الله بن محمد بن علي الباقي ناعبد الله بن يونس نأبى بن مخلد نأبو بكر بن أبي شيبة ناعبد الله بن علي بن عمر بن الزهري أنه كان يقول : إذا قتلت المرأة وهي حامل قال : ليس في جنينها شيء حتى تقذفه وهذا يقول مالك قال علي : لم يدر طر رسول الله ﷺ في الجنين القاءه ، ولكن قال عليه الصلاة والسلام في الجنين غرة عبد أو أمة كيف ما أصيب التى أو لم يلتق فيه الغرة المذكورة ، وإذا قتلت الحامل فقد تلف جنينها بلا شك والله تعالى التوفيق .

**٢١٢٤ مسألة** هل في الجنين كفارة أم لا ؟ قال علي : نأحى نأبى بن مفرج نأبى بن الأعرابي نأبى بن جريج قال قلت لعطاء : ما علي من قتل من لم يستهل ؟ قال : أرى أن يعتق أو يصوم . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري في رجل ضرب امرأته فاستقطت قال : يغم غرة وعليه عتق رقبة ولا يثرب من تلك الغرة شيئا من لوارث الصبي غيره . وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال في المرأة تشرب الدواء أو تستدخل الشيء فيسقط ولدها قال : تكفر وعليها غرة . **قال أبو محمد** : فطلبنا هل لاهل هذا القول حجة أم لا فوجدناهم يذكرون ما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عمر بن ذر قال : سمعت مجاهد يقول : مسحت امرأة بطن امرأة حامل فاستقطت جنينا فرغم ذلك إلى عمر بن الخطاب فامرأها أن تكفر بعتق رقبة يعني التي مسحت .

قال علي : هذه رواية عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وعدنا بالخنفين ، والمالكين والشافعيين يهتدون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم ، وهذا حكم إمام — وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه — بحضرة الصحابة لا يعرف أنه أنكره أحد منهم وهم إذا وجدوا مثل هذا طاروا به وشنعوا على خصومهم مخالفته وهم لما ترى قد استهلوا خلافه ههنا وقد جعلوا حكما ما ثوراعن عمر في تنجيم الدية في ثلاث سنين لا يصح عنه أصلا حجة ينكرون خلافها وجعلوا حكمه بالعاقلة على النواوين حجة ينكرون خلافها ولم يجعلوا إجماعه ههنا الكفارة على التي مسحت بطن حامل فالقت جنينا ميتا بعتق رقبة حجة ههنا يقولون بها وهذا تحكم في الدين لا يستحله ذو ورح وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : أما نحن فلاحجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وإن لم يأت بإيجاب الكفارة في ذلك نص عن رسول الله ﷺ على العموم فلا

يجوز أن يطلق على العموم القول بها لكننا نقول وبالله تعالى التوفيق : ان الله تعالى يقول : ( ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ) وقال رسول الله ﷺ عن ربه تعالى : « خلقت عبادى كلهم حنفاء » وقال تعالى ( فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التى فطر الناس عليها ) وقال رسول الله ﷺ : « كل مولود يولد على هذه الفطرة ، وقد ذكرناه قبل باسناده فكل مولود فهو على الفطرة وعلى ملة الاسلام ، فصيح من ضرب حاملاً فاسقطت جنيناً فان كان قبل الأربعة الأشهر قبل تمامها فلا كفارة فى ذلك لكن الغرة واجبة فقط لأن رسول الله ﷺ حكم بذلك ولم يقتل أحداً لكن أسقطها جنيناً فقط واذ لم يقتل أحداً خطأ ولا عمداً فلا كفارة فى ذلك اذ لا كفارة الا فى قتل الخطأ ولا يقتل الا ذو روح وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد وان كان بعد تمام الأربعة الأشهر وتيقنت حركته بلا شك وشهد بذلك أربع قوابل عدول فان فيه غرة عبداً أو أمة فقط لأنه جنين قتل فهذه هى دية والكفارة واجبة بتق رقة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لأنه قتل مؤمناً خطأ ، وقد صح عن النبي ﷺ ان الروح ينفخ فيه بعد مائة ليلة وعشرين ليلة ، وقد ذكرناه قبل وهذا نص القرآن ، وقد وافقنا عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فان قال قائل : ان رسول الله ﷺ لم يوجبها هنا كفارة قلنا : لم يأت لها ذكر فى حديث الجنين وليست السنن كلها مأخوذة من آية واحدة ولا من سورة واحدة ولا من حديث واحد ، واذ أوجب الله تعالى فى قتل المؤمن خطأ كفارة . وأخبر رسول الله ﷺ أنه تعالى خلق عباده حنفاء لهم فهو اذ خلق الله فيه الروح فهو مؤمن حنيف بنص القرآن فيه الكفارة ، وهذه الآية زائدة شرع على ما فى حديث الجنين ، وأوامر الله تعالى مقبولة كلها لا يحل رد شيء منها أصلاً ، ومن غالف هذا فقد عصى الله تعالى فيما أمر به ، فان قيل : فأوجبوا فيه حيثئذ مائة من الابل اذ هى الدية عندكم قلنا وبالله تعالى التوفيق : لا يجوز هذا لأن الله تعالى انما قال فدية مسلمة إلى أهله ولم يبين لنا تعالى فى القرآن مقدار تلك الدية لكن وظل تعالى ذلك الى بيان رسوله ﷺ ففعل عليه الصلاة والسلام فبين لنا صلى الله عليه وسلم ان دية من خرج الى الدنيا فقتل مائة من الابل فى الخبر الثابت اذ ودى بذلك عبد الله بن سهل رضى الله عنه ، وبين لنا عليه الصلاة والسلام ان دية الجنين بنص لفظه عليه الصلاة والسلام غرة من العبد أو الاما ، وسماه دية كما أوردنا آنفاً من طريق أبى هريرة رضى الله عنه بأصح اسناد يكون فكانت الدية مختلفة لبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك

لنا وثانت الكفارة واحدة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين أحكام الكفارة في ذلك فلو أراد الله تعالى أن يكون حكم الكفارات في ذلك مختلفا لبين لنا ذلك على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يفعل ذلك فما أراد الله تعالى قط أن يختلف حكم شيء من ذلك . وهذه أمور ضرورية لا يسع أحدا مخالفتها وإنما احتجنا إلى شهادة القوابل ليثبت عندنا أنها قد تجاوزت أربعة أشهر مائة وعشرين ليلة تامة والافلو علمنا أنها قد تجاوزتها بما قل أو كثيرا احتجنا إلى شهادة أحد بالحركة لأن أوثق الشهود وأصدق الناس وأثبت العدول شهد عندنا أن الروح ينفخ فيه بعد المائة وعشرين ليلة فما يحتاج بعد شهادته عليه الصلاة والسلام إلى شهادة أحدوا الحمد لله رب العالمين (فان قال قائل) : فما قولون فيمن تعمدت قتل جينها وقد تجاوزت مائة ليلة وعشرين ليلة يقين قتلته أو تعمد أجنبي قتل في بطنها قتلته فمن قولنا : أن القود واجب في ذلك ولا بد ولا غرة في ذلك حيثئذ إلا أن يعني عنه تجنب الغرة فقط لأنها دية ولا كفارة في ذلك لأنه عمد وإنما وجب القود لأنه قاتل نفس مؤمنة عمدا فهو نفس بنفس وأمله بين خيرتين إما القود وأما الدية أو المفادات كما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن قتل مؤمنا وباقه تعالى التوفيق .

٢١٢٥ - مسألة - المرأة تتعمد اسقاط ولدها . قال علي : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا محمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال نا محمد بن سبعة ناالحجاج عن عبدة الضبي أن امرأة كانت حلي فذهبت تستدخل فالتقت ولدها فقال ابراهيم النخعي : عليها عقوبة ولو وجبا عليها غرة عبد أو أمه نا محمد بن سعيد ابن نبات نا عبد العزيز بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري نا المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي أنه قال في امرأة شربت دواء فاسقطت قال : تمتق رقبة وتمطى أيام غرة .

قال أبو محمد : هذا أثر في غاية الصحة ، قال علي : ان كان لم ينفخ فيه الروح فالغرة عليها وان كان قد قنع فيه الروح فان كانت لم تعمد قتلها فالغرة ايضا على عاقبتها والكمارة عليها وان كانت عمدت قتلها فالقود عليها أو المعادة في مالها ، فان ماتت هي في كل ذلك قبل لقاء الجنين ثم اتته فالغرة واجبة في كل ذلك في الخطأ على عاقلة الجناني هي كانت أو غيرها وكذلك في العمد قبل أن ينفخ فيه الروح وأما ان كان قد قنع فيه الروح فالقود على الجناني ان كان غيرها وأما ان كانت هي فلا قود ولا غرة ولا شيء . لأنه لا حكم على ميت وماله قد صار لغيره وبالله تعالى التوفيق .

**٢١٢٦ مسألة** فمن ألت جنينين فصاعدا ، قال على : حدثنا حمام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس نا بقر بن أبي شيبة نا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري في امرأة ضربت فأسقطت ثلاثة أسقاط قال : أرى أن في كل واحد منهم غرة كما أن في كل واحد منهم الدية ومن طريق ابن وضاح ناسخون نا ابن وهب عن يونس بن يزيد نا ربيعة قال في امرأة ضربت فالت جنينين أنه يدي كل واحد منهما غرة عبد أو أمة ، وقال الزهري : أن أسقطت ثلاثة فقي كل واحد منهم غرة تبين خلقه أولم يتبين أنه حمل • وبه إلى ابن وهب أخبرني الليث بن سعد نا أنصاري أنه قال في الجنين إذا طرح ميتا غرة عبد أو وليدة فان كانا اثنين فقيهما غرتان • قال على : وبهذا قول لان رسول الله ﷺ قال : دية جنينها عبد أو أمة وكل جنين ولو أنهم عشرة فهو جنين لما فقي كل جنين غرة عبد أو أمة فلو قتلوا بعد الحياة فقي كل واحد دية وكفارة ، وبالله تعالى التوفيق •

**٢١٢٧ مسألة** — من يرث الغرة ؟ قال على : اختلف الناس فيمن يجب له الغرة الواجبة في الجنين • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي في امرأة شربت دواء فأسقطت قال : تعتق رقبة وتعطي أباء غرة • ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح ناسخون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سئل في رجل ضرب امرأته فأسقطت لزيدة السقط قال : بلغنا في السنة أن القاتل لا يرث من الدية شيئا فدينته على فرائض الله تعالى ليس للذي قتله من ذلك شيء وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي • وقال آخرون : خير ذلك كما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا محمد بن قيس عن الشعبي أنه قال في رجل ضرب امرأته حتى أسقطت قال الشعبي : عليه غرة يرثها ويديه ، وبهذا القول يقول أبو سليمان ، وجميع أصحابنا •

قال على : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتبعه فظننا في قول من رأى أن الغرة موروثه ثال تركه الميت فوجدناهم يقولون أن الغرة دية فهي تحكم الدية والدية قد صح أنها موروثه على فرائض الموارث فالغرة كذلك وقالوا : أن رسول الله ﷺ أفرد ما يجب في الجنين عما يجب في أمه فجعل في الأم دية : وجعل في الجنين غرة فصح أن حكم الغرة حكم دية النفس لا حكم دية الاعضاء ، وقالوا : قد صح الاتفاق على أن امرأة لو جنى عليه ما يوجب دية فمات فاته

موروثته فكذلك الجنين فيما وجب في الجناية له، وقالوا : لو كان واجبا أن تكون للام لو وجب اذا جنى عليها فمات ثم التقت جنينا أن لا يجب فيه شيء لأن الميت لا يستحق شيئا بعد موته \*

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به لانعلم لهم حجة غير هذا ، وكل هذا ليس لهم فيه حجة لما نذكره ان شاء الله تعالى ، أما قولهم : ان الفقرة دية فهي حكم الدية وقد صح أن الدية موروثه على فرائض الموارث فالقرة كذلك فان هذا قياس والقياس كله فاسد ، ثم لو صح القياس يوما ما كان هذا منه باطلا لأن حكم القياس عند القائلين به اما يروونه فيما عدم فيه النص لافيا فيه النص ، وأما النص فانما جاء في الدية الموروثه فيمن قتل عمداً أو خطأ لا فيمن لم يقتل أحداً ، والجنين الذي لم ينفخ فيه الروح لم يقتل قط بقياس دية من لم يقتل على دية من قتل باطل لو كان القياس سحا لأنه قياس الشيء على ضده فبطل هذا القياس وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد : وأما نحن فان القول عندنا وبالله تعالى تأيد هو أن الجنين ان نيقنا أنه قد تجاوز الحل بمائة وعشرين ليلة فان القرة موروثه لورثته الذين كانوا يرثونه لو خرج حيا فمات على حكم الموارث وان لم يرق أنه تجاوز الحل بمائة ليلة وعشرين ليلة فالقرة لأمه فقط \* برهاننا على ذلك ان الله تعالى قال : ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ) وقال رسول الله ﷺ : « من قتل له بعد مقاتلي هذه قتيلا فأهله بين خيرتين ، فذكر عليه الصلاة والسلام القود والدية أو المفادات على ما ذكرنا قبل فصح بالقرآن والسنة أن دية القتل في الخطأ والعمد مسلمة لأهل القتل والقتيل لا يكون إلا في حي قتل القتل عن الحياة الى الموت بلا خلاف من أهل اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا رسول الله ﷺ ، والجنين بعد مائة ليلة وعشرين ليلة حتى بنص خبر الرسول الصادق المصدوق ﷺ ، واذ هو حي فهو قتل قد قتل بلا شك واذ هو قتل بلا شك فالقرة التي هي دية واجبة ان تسلم الى أهله بنص القرآن وقد انصفت الأمة على أن الورثة الذين يسلم لهم الدية انهم يقتسمونها على سنة الموارث بلا خلاف ، وأما اذا لم يرق أنه تجاوز مائة ليلة وعشرين ليلة فنحن على يقين من انه لم يحيا قط فاذا لم يحيا قط ولا كان له روح بعد ولا قتل وانما هو ماء أو علقة من دم أو مضغة من عضل أو عظام ولحم فهو في كل ذلك بمضامه فاذا ليس حيا بلا شك فلم يقتل لأنه لا يقتل موات ولا ميت واذ لم يقتل فليس قتيلا فليس لديته حكم دية القتل لأن هذا قياس والقياس كله باطل ولو كان حقا لكان هذا



منه عين الباطل وإنما يقاس عند أهل القياس الشيء على نظيره لأعلى ضده ومن ليس قتيلا فهو غير مشبه للقتيل فلا يجوز القياس هاهنا على أصول أصحاب القياس وإذا ليس قتيلا فهو بعض من أبعاضها ودم من دماءها ولحم من لحما وبعض حشوتها بلا شك فهي المنجنى عليها فالغرة لها بلا شك فإن ماتت ثم طرحت الجنين ولم يقرانه أتم عشرين ومائة ليلة فالجنين لورثة الأم لأنه بنفس الجنينة وجب لها نفى وورثة عنها . قال أبو محمد : وإن العجب ليدثر من يراعى في المولود الاستهلال فإن لم يستهل لم يقدر به ولا ورث منه ثم يورث منه الغرة وهو لم يحيا قط فكيف ان يستهل ، ونسألهم عن مولود ولد فوضع وتحرك ولم يستهل ثم قتل عمد أو خطأ ماذا نرون فيه ؟ أغرة أم دية ؟ فإن قالوا : غرة أتوا بطريقة لم يلقها أحد قبلهم وإن قالوا : بل دية أمة تقضوا أصولهم اذ جعلوا في قتل ميتة دية كاملة أو قوداً ، فإن قالوا : ليس ميتا قلنا لهم : قوى العجب أن لا تورثوا حياء وكل هذه أقوال ينقض بعضها بعضا وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة . ومحمد بن عبد الله بن نمير قال كل واحد منهما : نا وكيع . وأبو معاوية نا لاجمعا : نا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال : « يجمع أحدم خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد » وذكر باقي الحديث . قال على : ومالم يوقن تمام المائة والعشرين ليلة بجميع أيامها فهو على ما يتقناه من موايته ولا يجوز أن تقطع له بانتقاله إلى الحياة عن الموايعة المتينة إلا ييقن وأما بالظنون فلا وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٨ مسألة : جنين الأمة من سيدها ، قال على : لا خلاف في أن جنين الأمة من سيدها الحر مثل جنين الحرقة ولا فرق ، ثم اختلفوا في جنين الأمة من غير سيدها الحرقة طائفة : فيه عشر قيمة أمه نا حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن عبد البصير نا قاسم براصبع نا محمد بن عبد السلام نا الحسن نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال في جنين الأمة عشر ثمن أمه . وبه يقول مالك . والشافعي . وأبو ثور : وأصحابهم . وأحمد وأصحابه . وإسحاق بن راهويه ، وقالت طائفة : فيه من ثمن أمه كقدر ما في جنين الحرمة من دية أمه نا حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : جنين

الامة في ثمن أمه بقدر جنين الحرة في دية أمه قال : فلو أعقر رجل جنين وليدته ثم قتلت الوليدة قال : يعقل الوليدة ويعقل جنينها عبداً أيما كان تمام عتقه أن يولد ويستهل صار خاء وقال طائفة : فيه نصف عشر ثمن أمه كما ناعمد بن سعيد بن نبات بالاحمد بن عبد البصير ناقاسم بن أصبغ ناعمد بن المثنى ناعبد الرحمن بن هدى . ويحيى بن سعيد القطان كلاهما عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال في جنين الامة : نصف عشر ثمن أمه وهو قول ابن أبي ليلى . والحجاج بن ارطاة وهو أيضا قول قتادة ، وقالت طائفة : فيه نصف عشر قيمته (١) ان خرج ميتا فان خرج حيا قيمته (٢) كله وهو قول سفيان الثوري وروناه من طريق عبد الرزاق وهو قول الحسن بن حي ، وقال أبو حنيفة وعمر بن الحسن . وزفر بن الهذيل ان كان جنين الامة ذكر ا فيه نصف عشر قيمته لو كان حيا وان كان انثى قضيا عشر قيمتها لو كانت حية قال زفر : وعليه مع ذلك ما نقص أمه ، وقال أبو يوسف : لاشئ في جنين الامة الا أن يكون قص أمه ففيه ما نقصها ، وقالت طائفة : فيه عشرة دنائير فلما احام نائين مفرج نائين الاعرابي نالدبري ناعبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر عن الزهري . وقال ابن جريج عن اسماعيل بن أمية ثم اتفق الزهري . واسماعيل كلاهما عن سعيد بن المسيب قال في جنين الامة عشرة دنائير ، وقالت طائفة فيه حكومة كما حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نااحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال نااحمد بن مسلمة عن حماد بن ابي سليمان قال : ينظر ما بلغ ثمن جنين الحرة من جميع ثمنها فان كانت عشرا أعطيت الامة عشرة ، وان كانت خمسا وان كانت سبعا وان كانت ثمنها يعني فكذلك ، وقالت طائفة في جنين الامة غرة عبد أو أمة كما في جنين الحرة ولا فرق كما روينا قبل عن ابن سيرين ، وعروة ، ومجاهد ، وطاوس . وشريح والشعبي فانهم ذكروا الجنين وما فيه ولم يخصوا جنين حرة من أمة ولو كان عندهم في ذلك فرق لينوه ، ومن ادعى انهم أرادوا الحرة خاصة فقد كذب عليهم وحكى عنهم ما لم يقولوا ولا أخبروا به عن أنفسهم ، ومن حمل قولهم على ما قالوه فبحق واجب يدخل فيه جنين الامة وغيره ولا فرق اذ هو مقتضى قولهم ليس فيه إلا ما ينقصها (٣) فقطه قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فنتبعه بعون الله تعالى ومنه فنظرنا في قول من رأى فيه عشر قيمة أمه فلم نجد لهم حجة إلا أنهم قالوا : وجدنا الغرة المحكوم بها في جنين الهذلية قوم بخمسين دينارا وهو عشر دية أمه فوجب أن يكون في جنين الامة عشر قيمة دية أمه أيضا لان دية الامة قيمتها حتى ان

(١) في النسخة رقم ١٤ ثمنه (٢) في النسخة رقم ١٤ قيمته (٣) في النسخة رقم ١٤ ما نقصها

مالكا حله هذا القياس على أن جعل في جنين الدابة عشر قيمته في يضة النعامة على المحرم عشر البدنة \*

قال على : فكان هذا الاحتجاج ساقطاً لان تقويم الفرة بخمسين دينارا أو بالدرهم خطأ لا يجوز لانه لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا صرح عن صاحب. ثم نظرنا في قول ابراهيم النخعي وقادة أن في جنين الامة نصف عشر ثمن أمه فلم نجد لهم متعلقا فسقط هذا القول لتعريضه عن الادلة ثم نظرنا في قول سفيان والحسن بن حي فوجدناه أيضا لاجبة لم أصلا فسقط أيضا ثم نظرنا في قول ابي حنيفة وزفر ومحمد بن الحسن فوجدناهم يقولون : لما كانت الفرة في جنين الحرة مقدرة بخمسين دينارا كان ذلك نصف عشر دينه لو خرج حيا وكان ذكرا أو عشر دينها لو كانت اثنى وخرجت حية فوجب في جنين الامة مثل ذلك أيضا لانه لو خرج حيا قتل لكانت فيه القيمة \*

قال أبو محمد : هذا كل ما هو به وهذا كله (١) باطل على ما ذكر ان شاء الله تعالى فتقول وبالله تعالى التوفيق : ان قولهم لما كان ثمن الفرة في جنين الحرة خمسين دينارا وهو نصف عشر دينه لو خرج حيا وكان ذكرا وعشر دينها لو خرجت حية وكانت اثنى فوجب أن يكون ما في جنين الامة كذلك فباطل من وجوه ، أولا انه قياس والقياس كله باطل ، ، الثاني انه لو صرح القياس لكان هذا منه عين الباطل لان تقويم الفرة بخمسين دينارا باطل لم يصح قط في قرآن ولا سنة ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم فصار قياسهم هذا قياسا لا خطأ على الخطأ ، والثالث انه لو صرح لهم تقويم الفرة بخمسين دينارا فمن أين لهم ان المقصود في ذلك هو أن يكون نسبه من دينه أو من دية أمه ؟ ويقال لهم : من أين لكم هذا ؟ وهلا قلتم انها قيمة نافذة مؤقته فالفرقة ولا فرق ولكن أبوا الا التزيد من الدعاوى الفاسدة بلا برهان ، والرابع ان يعارض قياسهم بمثله فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين ما روى عن مالك . والحسن من أن الحسنين دينارا التي قومت بها الفرة في جنين الحرة انما اعتبر بها من دية أمه لا من دية نفسه فقالوا : ان كان جنين الامة ذكرا أو اثنى ففيه عشر قيمة أمه كافي جنين الحرة ذكرا كان أو اثنى عشر دية أمه فهل هنا إلا دعوى مقابلة بمثلهما وتحكم بلا دليل ؟ ثم نظرنا في قول حماد بن أبي سليمان أن فيه حكما فوجدناه أيضا قولاً عاريا من الادلة فوجب تركه اذا لم يدل على صحته ففي دعوى ساقطة ، ثم نظرنا في قول سعيد بن المسيب فوجدناه أيضا لا دليل على صحته فلم يجز القول به لان الله تعالى يقول : (قل هاتوا برهانكم

ان كنتم صادقين ) فن لا برهان له فلا يجوز الاخذ بقوله ثم نظر فاقول اني يوسف .  
وبعض أصحابنا انه لا شيء في جنين الامة [لا ما قصها فوجدناه أيضا قولاً لا دليل على صحته ،  
وقد صرح عن النبي ﷺ في الجنين ما قد ذكرناه .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلما قطعت هذه الأقوال [كلها] (١) وجب أن تنظر عند اختلاف  
القائلين بها ما افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول)  
الآية ففعلنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب  
قالا نا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن عخرمة قال : استشار عمر بن الخطاب  
في ملاص المرأة فقال المنيرة بن شعبة شهدت رسول الله ﷺ قضى فيه نفرة عبد أمة  
فقال له عمر : اتنى بمن يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة . وماناه أحمد بن محمد بن عبد الله  
الطليكني نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت الرقي نا أحمد بن حنبل نا عمرو بن عبد الحافظ نا البرار  
نا محمد بن معمر البحراني نا عثمان بن عمر نا يونس بن يزيد نا الزهري عن سعيد بن المسيب  
عن أبي هريرة قال : اقتلت امرأة نا من هذيل فرمت احدهما الأخرى بحجر فقتلها  
وما في بطنها فاختصموا الى رسول الله ﷺ قال عليه السلام دية جنينها عبد أو أمة (٢)  
وقضى بالدية على عاقلتها وورثها ولدها .

قال أبو محمد : لحديث المنيرة . ومحمد بن مسلمة صوم املاص كل امرأة وكذلك  
نص كلام رسول الله ﷺ في حديث أبي هريرة بأن دية جنينها عبد أو وليدة ولم  
يقُل ﷺ : ان هذا امهاو في جنين الحرة فلا يحل لأحد أن يقول رسول الله ﷺ  
علم ما لم يقل ولا أن يخبر عنه بما لم يخبر به عن نفسه ، ومن فعل هذا فقد قال عليه ما لم  
يقُل ، وهذا يوجب النار ، فان قيل : انما حكم رسول الله ﷺ بذلك في جنين  
حرة قيل لهم انما حكم رسول الله ﷺ بذلك في جنين هذلية لحياينة تسمى مليكة فقتلها  
ضررتها أم غفيف فما الفرق بينكم في دعواكم بذلك لانه جنين حرة وبين من قال لانه  
جنين هذلية أو لانه جنين امرأة تسمى مليكة أو لان ضررتها فقتلها أو لان القاتلة اسمها  
أم غفيف ، وهذا كله باطل وتخليط ، والله تعالى التوفيق .

٢١٢٨ - مسألة - جنين الذمية . قال أبو محمد رضى الله عنه : قال قائلون  
في جنين الذمية عشر ديتها وهذا قول انما قاسوه على قولهم في تعويم المرأة بخمسين ديناراً  
وهو قول ظاهر الخطأ ، والقول عندنا أن في جنين الذمية أيضاً غرة عبد أو أمة يقضى  
على عاقلة الضارب به فيطالبون غلاماً أو أمة كافرين فيدفعاه أو يدفعانها الى من يجب له

له فأن لم يوجد بقيمة أحدهما لو وجد والقيمة في هذا وفي الغرة جملة إذا عدت أقل ما يمكن اذ لا يجوز أن يلزم أحد غرامة إلا بنص أو إجماع لقول رسول الله ﷺ : « وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فقل ما كانت تساوي الغرة لو وجدت واجب على العاقلة بالنص وما زاد على ذلك غير واجب لأن نص ولا إجماع فهو ساقط لا يجوز الحكم به ، ولو أن ذميا ضرب امرأة مسلمة خطأ فأسقطت جنيته يكلف أن يتباع عاقلة عبداً كافراً أو أمة كافرة ولا بد ولا يجوز أن يتباع عبداً مسلماً ولا أمة مسلمة ، والرقبة الكافرة تجزى في الغرة المذكورة سواء كان الجاني وعاقلة مسلمين أو كانوا كفاراً وإنما الواجب عبد أو أمة فقط كما حكم رسول الله ﷺ وما ينطبق عن الهوى أن هو إلا وحى يوحى ، وما كان ربك نسياً ، ولو أراد الله تعالى أن تكون الغرة ثمناً لما أغفل رسول الله ﷺ علم بيان ذلك كما لم يغفل ، أو بين أنه يجزى في ذلك ذكر أو أنثى ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما ما نقص الأمة القاء الجنين فهو الواجب على الجاني في ماله ولا بد زيادة على الغرة لأنه مال أفسده فعليه ضمانه على ما قد ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٢٩ - مسألة - جنين البهيمة • قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن اصبح نا ابن وضاح نا سحنون نا بن وهب نا خبرني يونس بن يزيد عن ابي الزناد . والزهرى . وريعة قال ابو الزناد في جنين البهيمة نرى أن تقام البهيمة في بطنها ولدها ثم تقام بعد أن تطرح جنيته فيكون فضل ما بين ذلك على الذي أصابها حتى طرحت جنينها ، وقال الزهرى : نرى جنين البهيمة الى الحكم بقيمة أمها البهيمة سلعة من السلع ، وقال ربيعة : لا أرى في جنين البهيمة شيئاً أوسع من اجتهاد الامام •

قال أبو محمد : القول في هذا عندنا هو قول ابي الزناد لاها جناية على مال بقيمة مثله ، وأما قول الزهرى . وريعة أن في ذلك اجتهاد الامام أو الحاكم فقول لا يصح لأنه لا دليل يوجب له لم يجعل الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام لاحد من الأئمة اجتهاداً في اخذ مال من انسان واعطائه آخر بل قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله عليه السلام فليس لاحد أن يأخذ من أحد ما لا يعطيه لآخر إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق . وقد روى عن مالك . والحسن بن حي أن في جنين الفرس دشر قيمة أمه ، وقال مالك في جنين البهيمة عشر قيمة أمها ، وهذا كله ليس بشيء لأنه قياس

والقياس ظله باطل .

٢١٣٠ مسألة قال أبو محمد رحمه الله : ولو أن ذميا قتل ذميا ثم أسلم القاتل بعد قتله المقتول أو قبل موت المقتول فلا قود على القاتل أصلا لقول رسول الله ﷺ : « لا يقتل مؤمن بكافر ، قالوا : ودية المقتول أن يختاروا الدية قبل الإسلام قاتل وليهم أو قاده ثم أسلم بقيت الغرامة لهم عليه لأنه مال استحقوه عنده والاموال تجب للكافر على المؤمن وللمؤمن على الكافر وقدمات رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودى في ثلاثين صاعا من شعير أخذها ﷺ لقوت أهله وقد ذكرناه بإسناده قبل هذا . فلو أن المجروح أسلم أيضا ثم مات وهو مسلم فالقود له واجب لأنه مؤمن بمؤمن وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » . قال أبو محمد رحمه الله : فلو أن مسلما جرح ذميا عمدا ظلما فأسلم الذمى ثم مات من ذلك الجرح فالقود في ذلك بالسيف خاصة ولا قود في الجرح لأن الجرح حصل ولا قود فيه لأنه كافر ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ، فلما أسلم ثم مات مسلما من جناية ظلم يات من مثله حصل مقتولا عمدا وهو مسلم فقيه ما جعل الله تعالى ورسوله ﷺ على من قتل مؤمنا وبالله تعالى التوفيق ، فلو أن صديا أو مجنونا جرحا إنسانا ثم عقل المجنون وبلغ الصبي ثم مات المجروح فلا شيء في ذلك لادية ولا قود لأنه مات من جناية صدر لاحكم لها ، فإن قيل : قد قلتم في الذى يرى حريا ثم يسلم ثم يموت أن فيه الدية على العاقلة فكيف تجعلون ادية فيمن مات من جناية مأمور بها ولا تجعلون الدية فيمن مات من جناية هذا فقد قلنا وبالله تعالى التوفيق ، هكذا قلنا لأن الجاني المأمور بتلك الجناية مخاطب مكلف لازم في قتل الخطأ كفارة أو كفارة ودية على عاقلة وليس المجنون والصبي مخاطبين أصلا ولا مكلفين شريعة في قتل عمد ولا في قتل خطأ فسقط حكم كل ماعملا ولم يكن له في الشرع دخول ولم يسقط ماغفله المخاطب المكلف المأمور المنهى ، ولو أن عاقلا قتل أو جرح ثم جن فمات المجروح من تلك الجناية فالقود على المجنون أو ادية في ماله ولا ماله أدات هنالك وذلك لأن القود قد وجب عليه حين جنى وحكم تلك الجناية لازم له فلا يسقط عنه بذماب صفه إذ لم يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ، وكذلك يقام عليه في جنونه حد لزمه في حال عقله ولا يقام عليه في حال عقله كل حد كان منه في حال جنونه بلا خلاف من الأمة ، والسكران مجنون .

٢١٣١ مسألة : كسر عظم الميت قال أبو محمد : رضى الله عنه ناعبد الله

ابن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعرابي نا أبو داود نا القعني نا عبد العزيز بن محمد  
هو الدروردي - عن سعد - هو ابن سعيد - عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة  
ان رسول الله ﷺ قال : « كسر عظم (١) الميت ككسره حيا »  
قال أبو محمد رحمه الله : هذا لا يسند إلا من طريق سعد بن سعيد الانصاري  
أخى يحيى بن سعيد وهم ثلاثة أخوة . يحيى بن سعيد امام ثقة . وعبد ربه بن سعيد لا بأس  
به وليس بالهناك في الامامة . وسعد بن سعيد وهو ضعيف جدا لا يحتج به لاختلاف  
في ذلك فبطل أن يتعلق (٢) بهذا الحديث ولو صح لقننا به في كسر العظم خاصة ولما كان  
لقول من قال : ان هذا في الحرمه معنى لأنه أن يكون دعوى بلا دليل وتخصيصا بلا برهان •  
قال أبو محمد رحمه الله : فمن جرح ميتا أو كسر عظمه أو أحرقه فلا شيء  
عليه في ذلك أما القتل فلا شك فيه لأنه ليس قاتلا وأما الجرح والكسر فلوجوده فيه خلاف  
لوجب القصاص لأنه عدوان وان صح الاجماع في أن لا قود في ذلك لوجب الوقوف  
عند الاجماع وإلا فقد قال تعالى ( والجروح قصاص ) وهذا جرح وجرح ، وقال تعالى :  
( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) ، وقال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم ) وهذا الفعل بالميت سيئة واعتداء بالقصاص واجب في ذلك إلا  
أن يمنع منه اجماع ، فان قيل : ان الله تعالى قال : ( والجروح قصاص فمن تصدق به  
فهو كفارة له ) وقال تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره  
على الله ) فدل هذا (٣) على أن ذلك كله الحى قلنا وبالله تعالى التوفيق : هذا  
لاحية لكم فيه لوجهين ، أحدهما أن الأمر بالقصاص والاعتداء عموم ثم قد ينخص  
بالعفو والصدقة بعض المعتدى عليهم دون بعض ، والوجه الثاني انه تعالى لم يمنع  
بقوله تعالى الصادق : ( فمن تصدق به فهو كفارة له ) ولا بقوله الصادق : ( فمن  
عفا وأصلح فأجره على الله ) من أن يكون القصاص واجبا لمن لا عفو له ولا صدقة  
للمجنون والصبي فيكون الميت داخلا في هذا العموم ، ووجه ثالث وهو ان الله تعالى  
قال : ( فمن عفا وأصلح ) وقال تعالى : ( فمن تصدق به ) ولم يقل تعالى فأن  
تصدق المجروح وحده ولا قال فمن عفا من الذين العفو اليهم خاصة ولكن أجل  
عن وجل الأمر فجاء عفو المجنى عليه وصدقه اذا كان ممن له عفو وصدقة وجاءت  
عفو الولي اذا بطل أن يكون للمجنى عليه عفو ويؤس من ذلك ، وأكثر الحاضرين  
من خصومنا يرون القطع على من سرق من ميت كفته وبه نأخذ ، وعلى من قذف ميتا

(١) في النسخة رقم ١٤ كسر عظام (٢) في النسخة رقم ١٤ فبطل التعلق (٣) في النسخة رقم ١٤

ومن الناس من يرى الحد على من ذنب بینه قان من فرق بين ما أودع من ذلك وبين القود له من الجرح والكسر ، وليس هذا قياساً لأنه ليس بهض ذلك أصلاً بعض ، بل كله باب واحد من عمل عملاً جاء النص بإيجاب حكم على عامل ذلك العمل فواجب انفاذ ذلك الحكم على من عمل ذلك العمل .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذا قول يؤيده النظر ويشهده القرآن والسنة بالصحة وما نعلم مهنا قولاً لآحد من الصحابة رضى الله عنهم يمنع منه فكيف ان يصح الاجماع من جميعهم على المنع منه ، هذا امر لاسيلى الى وجوده أبداً ولو كان حقاً لوجد بلا شك ولما اختفى قالوا يجب المصير الى ما أوجبه القرآن والسنة وان لم يعلم قاتل بذلك اذا لم يصح اجماع متيقن بتخصيص النص أو بنسخه بالله تعالى التوفيق .

**٢١٣٣ مسألة (١)** الوثالة في القود . قال أبو محمد رحمه الله : أمر الولي بأن يؤخذ له القود بجائز لبراهين ، أولها قول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) والقود بر وهو قاتل أو متعاون فيه واجب ، وثانيها ما قد صح عن رسول الله ﷺ من أمره بالقود من اليهودى الذى رضى رأس الجارية بالحجر فكان أمره عليه السلام عموم لكل من حضر ؛ وثالثها اجماع الأمة على ان السلطان اذا أوجب له مالولى من القتل فانه يأمر من يقتل والسلطان ولى من الاولياء فلا يجوز تخصيصه بذلك دون سائر الاولياء .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فإذا ذلك كذلك لجائز اذا أمر الولي من يأخذ له القود أن يغيب فيستفيد المأمور وهو غائب إذ قد وجب القود يقيناً أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ ولم يشترط حضور الولي في ذلك من مغيب وما كان ربك نسياً ، فان غاب الولي ثم عفا فليس عفوهُ بشىء ولا شيء على القاتل ولا يصح عفو الولي إلا بان يبلغ ذلك المأمور بالقود ويصح عنده . بهان ذلك أن الله تعالى قد أباح للمأمور بأخذ القود وأن ياتمر لآمره بذلك وأباح له دم المستفاد منه واعضائه يقيناً لاشك فيه فإذا عفا الولي في غير علم المأمور بالقود فهو مضار ، والمضار متعد والمتعدى ظالم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ليس لعرق ظالم حق » فلاحق لذلك العفو الذى هو مضارة محضة وهو غير العفو الذى حض الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام ، لان العفو الذى حض الله تعالى عليه ورسوله ﷺ فهو طاعة وعفو المضارة معصية والمعصية غير الطاعة ، وهذا العفو بعد الامر هو عفو بخلاف العفو الذى أمر الله تعالى به تأدياً اليه واذا هو غيره فهو باطل لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » فهو غير لازم لذلك العافى وهو باق على قوده ، فلو بحث رسولا الى المأمور بالقود فلاحكم له

(١) حصل غلط سهواً في ترتيب المسائل المتضمنة واستدركت في هذه المسألة



الا حتى يبلغ اليه لحيث يصح ويلزم العاقبة فان قتله المأمور بالقود بعد صحة الخبر عنده  
يعفو الولي فهو قاتل عمد أو غائن عهده وعليه القود ، وكذلك لو جن الأمر ولا فرق فلاخذ  
بالقود واجب كما أمر به ، وبالله تعالى التوفيق •

٢١٣٤ مسألة من قطع ذكر خنثى مشكل واشبه فسواء قال : انا امرأة  
أو قال : انا ذكر القود واجب لانه عضو يسمى ذكرا وانثيين ، وكذلك لو قطعت  
امرأة شفره ولا فرق ، ومن كانت له سن زائدة أو اصبع زائدة فقطعها قاطع  
اقتصر له منه من أقرب سن الى تلك السن وأقرب اصبع الى تلك الاصبع لانها سن وأصبع  
ولا فرق بين ان يبقى المقتص منه ليس له الا اربع اصابع ويبقى للمقتص له خمس  
اصابع ، وبين أن يقطع من ليست له الا السبابة وحدها - بآية سالم الاصابع ولا خلاف  
في أن التقصاص في ذلك ويبقى المقتص ذا اربع اصابع ويبقى المقتص منه لا أصبع  
له ، وهكذا القول في الانسان ولا فرق وبالله تعالى التوفيق •

٢١٣٥ مسألة قال ابو محمد رحمه الله : واذا تشاح الاولياء في تولى  
قتل قاتل وليهم قبل لهم : ان اتفقت على احدى أو على أجنبي فذلك لكم والا أقرعنا  
بينكم فايكم خرجت قرعته تولى القصاص ، وهذا قول الشافعي رحمه الله قال ابو محمد  
رحمه الله : برهان هذا انه ليس بعضهم أولى من بعض ولا يمكن أن يتولى القود اثنان  
معاً فاذا لابد من أحدهما أو من غيرهما بأمرهما ولا سبيل الى ثالث فأمر غيرهما بالقود  
اسقاط لهما معاً في تولى ذلك الحكم والحكم هنا بالقرعة اسقاط لحق أحدهما  
وابقاء لحق الآخر ولا يجوز اسقاط حق ذي حق إلا لضرورة مانعة لاسبيل معها  
الى توفية الحق فاذا كان ذلك سقط الحق لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم  
عليكم إلا ما اضطررتم اليه ) ونحن نحرّم علينا منعهما من حقهما ونحن مضطرون الى  
اسقاط حق أحدهما إذ لا سبيل الى غير ذلك ولنا مضطرين الى اسقاط حقهما جميعاً  
فلا يجوز لنا ما لم يضطر اليه فقد بطل أن تأمر غيرهما بغير رضاها ولا يجوز أن تقصد  
الى أحدهما فنسقط حقه هكذا ، طارئة فيكون جوراً ومحاباة فوجب القرعة ولا بد  
لأن الضرورة دفعت اليها ولا يحل إيقاف الأمر حتى يتفقا لان ذلك منعهما جميعاً من  
حقهما وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق •

٢١٣٦ مسألة من أخاف انساناً فقطع ساقه ومنكبه وأخفه وقتله فلولي  
المقتول أن يفعل به كل ذلك ويقتله وله أن يقتله دون أن يفعل به شيئاً من ذلك ، وله أن  
يفعل به كل ذلك أو بعضه ولا يقتله لكن يعفوه •

قال أبو محمد رحمه الله : برهان ذلك ان كل هذه الأفعال قد وجب له أن

يفعلها قصاصا على ما قدمنا قبل، وهذا أيضا مندوب إلى العفو عن كل ذلك وعن بعضها فأى حقه فعل فذلك له وأى حقه ترك فذلك له، وقال الشافعي: له أن يقطع ذراعه ويخفيه على أن يقتله وأما على أن لا يقتله فلا، قال أبو محمد رحمه الله: وهذا خطأ لأنه تخصيص لا برهان له به، فإن قال في ذلك تعذيب له قلنا: نعم فكان ماذا؟ وإذا أباح له تعذيبه فإى يهض ما أيسح له وعفا عن البعض فقد أحسن في كل ذلك ولم يتعد وما وجدنا الله تعالى قط الزم استيفاء الحق كله ومنع من العفو عن بعضه، بل قد صح النص بخلاف قول الشافعي جملة وهو فعل رسول الله ﷺ بالعربيين إذ قطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم قصاصا بما فعلوا بالعاهل تركهم بالحرمة يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا، وقد قال الله تعالى: ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) وقد ذكرنا هذا الحديث بإسناده فيما سلف من كتابنا هذا فأغنى عن ترداده، وأبطلنا قول من قال كاذبا أن هذا كان من رسول الله ﷺ إذ كانت المثلة مباحة والله تعالى التوفيق.

٢١٣٧ — مسألة — قال أبو محمد رضى الله عنه: من قطع أصبع آخر عمدا فسال القود أقدنا له من حينه على ما ذكرنا قبل فإن تأطت اليد فذهبت وبرى فله القود من اليد لأنها تلفت بعدوان وظلم، وكذلك لو جرحه موشحة عمدا فذهبت منها عيناه اقتص له من الموشحة ومن العينين معا، وهكذا في كل شيء فلو مات منها قتل به لأن كل ذلك تولد من جناية عدوان، وقال الشافعي: أما تعجيل القصاص من الأصبع والموشحة فنعيم فإن مات بعد ذلك فالقود في النفس واجب أيضا وأما ذهاب العينين واليد فقط فإنما في ذلك الدية فقط، قال أبو محمد رحمه الله: وهذا خطأ ومناقضة ظاهرة ولا فرق بين ماتولد عن جنايته من ذهاب نفس أو ذهاب عضو إذ لم يفرق بين شيء من ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر ولا قياس ولا قول صاحب، فلو أن المجنى عليه قطع كف نفسه، خوف سرى الآلة فلا ضمان على الجاني لأن ذهاب اليد كان باختيار قاطعها لا من فعله ولعلها لو تركها تبرأ فلو قطع إنسان أمانة لما طرفان فإن قطع كل طرف في أصله قطع من يده أعلمتان كذلك فلو قطع في الأصبع قبل افتراق الأمتين قطع له من ذلك الموضع فقط ولا مزيد ولا أرش له في الأمانة الثانية لأن الله تعالى يقول: ( فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فالواجب أن يوضع منه الحديد حيث وضع ويذاق من الألم ما أذاق ولا مزيد قال الله تعالى: ( ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ) وقال الشافعي: له في الأصبع القود وله في الأصبع الزائدة حكومة. قال أبو محمد رحمه الله: الحكومة

غرامة مال والأموال محرمة إلا بنص أو إجماع .

٢١٣٨ - مسألة - قال أبو محمد رحمه الله : من هدم بيتا على إنسان أو ضربه بسيف وهو راقد قطع رأسه أو قال هدمت البيت وهو قد كان مات بعد أو قال : ضربته بالسيف وهو ميت لم يلفت له ولا يمين على أولياته في ذلك ووجب القود عليه بمثل ما فعل لأن الميت قد صحت حياته ييقن فهو على الحياة حتى يصح موته ومدعى موته مدعى باطل وانتقال حاله والدعوى لا يلفت إليها إلا بيته وبالله تعالى التوفيق .

٢١٣٩ - مسألة - ومن جرح جرحا يموت من ثلثة فتداوى بسم فات القود على القاتل لأنه إذا مات من فعل نفسه وفعل غيره فكلاهما قاتل وعلى القاتل القود وإن طرحه غيره فإن اختاروا الدية فالدية كلها أيضا لازمة له على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق ، وهو حسبتا .

### { كتاب العواقل والقسامة وقتل أهل البنى }

{ بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما }

{ العواقل } قال الفقيه أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن يوسف ناأحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى ناأحمد بن محمد ناأحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خير نا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله ثم كتب أقدانه لا يحل يتوالى مولد رجل بغير أذنه \* وبه إلى مسلم نا فقيه نا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني الحنظلة سقط ميتا بفرقة عبد أو أمة ، ثم إن التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها وإن العقل على عصبتها . وبه إلى مسلم نا اسحق بن إبراهيم الحنظلي نا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن فضالة عن المغيرة بن شعبة قال : ضربت امرأة ضرتها بعدود فسطا طروهي حبل فقتلنها واحداهما لحيازة فجعل رسول الله ﷺ يدية المقتولة على عصابة القاتلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصابة القاتلة أنتم دية ، ن لا أكل ولا نطق ولا استهل فقل ذلك بطل فقال رسول الله ﷺ أسجع كسجع الأعراب قال جعل عليهم الدية قال أبو محمد رحمه الله : فصح أن الدية في قتل الخطأ وفي الفرقة الواجبة في الجنين على عاقلة القاتل والجاني بحكم رسول الله ﷺ ، وقد صح أن رسول الله ﷺ بين من هم العاقلة الغارمة لدية الخطأ ولفرة الجنين وأنهم أولياء الجاني الذين هم عصبته ومتهم البطن الذي هو منهم على ما أوردنا أقامنا أن رسول الله ﷺ كتب على كل بطن عقوله .

قال أبو محمد رحمه الله : وجمهور الناس يقولون : تغرم العاقلة المذكرة الدية إلا أنه قد اختلف عن عثمان البتي في ذلك فروى عنه أنه قال : لا أدري ما العاقلة وروى عنه أنه قال بما قلنا وجمهور الناس يقولون : هذه الآثار المتمد عليها صحتها ، وقد جاءت آثار غير هذه لأبأس بذكر بعضها وإن كانت لاحجة فيها لكن لتعرف • ناعمد بن سعيد بن نبات ماعبد الله بن نصر ناقسم بن أصبغ نا ابن وضاح ناموسى بن معاوية تاو كيع نا ابن أبي ليلى عن الشعبي قال : جعل رسول الله ﷺ عقل قريش على قريش وعقل الأنصار على الأنصار ، • ناحمام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس قال : كتب رسول الله ﷺ كتابا بين المهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقلم ويفدوا طانهم بالمعروف والاصلاح بين الناس : فالاول منقطع وفيه ابن أبي ليلى وهو سوء الحفظ . والثاني فيه حجاج بن أرطاة وهو ساقط ، وفيه مقسم وهو ضعيف •

(قال أبو محمد) : فان قال قائل : كيف يجوز الحكم بان تغرم العاقلة جريرة غيرها وقد قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وقال تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) وقال رسول الله ﷺ في ذلك : ماناه عبد الله بن ربيع التيمي ناعمد بن معاوية الهاشمي نا احمد بن شعيب اخبرني هروب ابن عبد الله ناشقيق في عبد الملك بن ابجر عن زياد بن لقيط عن أبي رمنة قال : أتيت رسول الله ﷺ مع ابى فقال : من هذا مملك ؟ فقال ابني أشهده قال : اما انك لا تنجى عليه ولا ينجى عليك ، • ناعبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمود ابن غيلان نا بشر بن السرى نا سفيان عن أشعث - هو ابن ابى الشعثاء عن الاسود ابن هلال عن ثعلبة بن زهدم الهربوعى قال : • نا النبي ﷺ يخطف لجاه ناس من الأنصار فقالوا : يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلانا في الجاهلية فقال النبي ﷺ وهض بصوته : الا لا تنجى نفس على أخرى • • وبه الى محمود بن غيلان نا ابو داود الطيالسي نا شعبة عن أشعث بن ابى الشعثاء قال : سمعت الاسود بن هلال يحدث عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع أن ناسا من بني ثعلبة بن يربوع أتوا النبي ﷺ فقال رجل : يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلانا رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ فقال النبي عليه السلام : • لا تنجى نفس على أخرى • •

قال أبو محمد رحمه الله : فجوابنا وبالله تعالى التوفيق ، ان هذه الأحاديث

وان كان في أسانيدنا معترض فان معناها صحيح ، وفي الآيات التي ذكرتم كفاية لانها منتظمة لمعنى هذه الأحاديث ، ثم تقول وبالله تعالى التوفيق : نعم ان الله تعالى حكم بأن لا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازر كفوراً أخرى. وان كل امرئ بما كسب رهين ، ونعم لا يجنى أحد على أحد ولا تجنى نفس على أخرى ولكن الذي قال هذا كله وحكم به هو أيضا القائل : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) وهو الخبير لنا على لسان عبده ورسوله ﷺ انه قد غفلنا عن الخطأ والنسيان وهو تعالى مع ذلك الموجب في قتل الخطأ دية وكفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يقدر على الكفارة وهو الموجب على لسان رسوله عليه السلام على عصابة قاتل الخطأ وأهل بطنه الذي يتنمى اليهم دية قتل المؤمن خطأ والفرقة الواجبة في الجنين وكل قوله حق وكل حكمه واجب يضم بعض ذلك إلى بعض ويستثنى الأقل من الأكثر ولا يحل لأحد أخذ بعض أو امره دون بعض ولا ضرب أحكام رسول الله ﷺ بعضها ببعض إذ كلها فرض وحق وليس شيء منها أولى بالطاعة له من شيء آخر ولم يأت نص ولا إجماع في قتل العمدة ولا يجوز تكليف أحد غرامة عن أحد إلا أن يوجبها نص أو إجماع .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** رحمه الله : فواجب أن ننظر من العصابة والبطن والاولياء الذين أوجب الله تعالى عليهم الدية في قتل الخطأ والفرقة في الجنين فوجدنا الناس قد اختلفوا في ذلك فقالت طائفة : العاقلة هم من كان معه ديوان واحد في العطاء كما ما حامنا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : سمعت الزهري أو بلفظي عنه أنه قال : الثلث قادونه في خاصة ماله يعني مال الجاني وما زاد على ذلك على أهل الديوان ، وبه قال أبو حنيفة . وأصحابه الدية في قتل الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين من يوم يقضى بها والعاقلة هم أهل ديوانه يؤخذ ذلك من أعطياتهم حتى يصيب الرجل منهم من الدية أربعة دراهم أو ثلاثة فان أصابه أكثر ضم اليهم أقرب القبائل اليهم في النسب من أهل الديوان ، وان كان القاتل ليس من أهل الديوان فرضت الدية على عاقلة الأقرب فالأقرب في ثلاث سنين ويضم اليهم أقرب القبائل اليهم في النسب حتى يصيب الرجل من الدية ثلاثة دراهم أو أربعة ، وقال سفيان الثوري : الدية تكون عند الأعطية على الرجال . وقال الحسن بن حي : العقل على رموس الرجال في أعطية المقاتلة ، وقال الليث بن سعد : العقل على القاتل وعلى القوم الذين يأخذهم العطاء ولا يكون على قومه منه شيء . وقال مالك : الدية على القبائل على الغنى قدره ومن دونه على

قدره وعقل الموالي يلزمه أهل العاقلة شاعوا أم أبوا كانوا أهل ديوان أو منقطعين قد تعامل الناس زمن رسول الله ﷺ . وأبى بكر وإنما كان الديوان في زمان عمر ابن الخطاب ، فإذا انقطع الرجل من أهل البادية إلى القرى إلى المدينة وما يشبههما من أمهات القرى فسكنها وثوى بها رأيت أن يضم عقله إلى قومه من أهل القرى فإن لم يكن في القرية من يحمل عقله من قومه ضم إلى أقرب الناس بقيلته من القبائل ، وقال الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما : العقل على ذوى الانساب دون أهل الديوان والحلفاء الأقرب فالأقرب من بنى أبيه ثم من بنى جده ثم من بنى جد أبيه .

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نطرح فيها احتجته به على طائفة لقولها بعد أن رجعت الأقوال في ذلك إلى ثلاثة أقوال فقط ، أحدها قول أبي حنيفة ومن معه على أن العاقلة على أهل الديوان لأعلى عصبه الجاني ، والآخر قول مالك ومن معه : أن العاقلة على قومه الذين معه في المدينة ونحوها لأعلى من كان منهم في البادية ، والثالث قول الشافعي : وأبى سليمان . ومن معها أن العاقلة على الأقرب فالأقرب من عصبته من بنى أبيه ثم من بنى أجداده أباً فأباً فوجدنا من جعل العاقلة على أهل الديوان خاصة يقولون : إن الدية كانت على القبائل في عهد رسول الله ﷺ حتى جعلها عمر على الديوان : قالوا : فإن بطل (١) الديوان رجع الأمر إلى ما كان عليه . في زمن رسول الله ﷺ وأبى بكر رضي الله عنه لم نجد لهم شبهة غير هذه .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا الذي قالوه باطل إن الذي ادعوه من أن عمر بن الخطاب أبطال حكم العاقلة الذي حكم به رسول الله ﷺ ثم جرى عليه أبو بكر بعده وأحدث حكماً آخر فانه باطل لأصل له وكذب مفترى ولعل بموها أن يموه في ذلك بما ناه محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغ نا بن وضاح نا موسى ابن معاوية نا كيع عن سفيان الثوري عن سمع الشعبي يقول جعل عمر الدية على العاقلة في الاعطية ، فهذا مما لا متعلق لهم به لأنه عن لا يدرى ، وقد روينا عن يحيى بن سعيد أنه قال فيمن لم يسمه الثوري لو كان في شيخ الثوري خير ليرج به ثم هو عن الشعبي ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر وقد جهدنا أن نجد هذا الذي قالوه عن عمر رضي الله عنه فما وجدناه ولله أصل البتة ورحم الله القائل : الاستاد من الدين ولو لا الاستاد لقال من شاء ما شاء ، وإن المحفوظ عن عمر خلاف هذا كما ما محمد بن نبات

نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا الربيع بن صبيح  
عن الحسن البصري نا عمر بن الخطاب قال لعلي بن أبي طالب في جنازة جده عمر عزمت عليك  
إلا قسمت الدية على بنى أيلك قسمها على قريش ، فهذا حكم عمر . وعلى محضرة الصحابة  
رضى الله عنهم من المهاجرين والأنصار ولا يعرف عليهما . نكر منهم في قسم ماتفرمه  
العاقلة على القبيلة لا على أهل الديوان ولا على أهل المدينة خاصة كما قال مالك ، وهم  
يحتجون بأقل من هذا لو وجوده . وأما عمر رضى الله عنه فقد نزهه الله تعالى عن  
أن يبطل حكم رسول الله ﷺ ويحدث حكما آخر .

قال أبو محمد رحمه الله : فسقط هذا القول ولا ح فساد ووضف أصله وفرعه ،  
ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه قد احتج على من جعل الدية على أهل الديوان بما فيه  
الكفاية بما قد ذكرناه وتلك الحجة بينها حجة عليه في قوله أن من نزع من أهل  
البدو إلى قرية من أمهات القرى بالمدينة وغيرها فإن العاقلة عنه أهل القرى وأهل  
البادية وهذا ليس بشيء لأنه لم يأت به سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول  
صاحب وما علمناه قال به أحد قبل مالك وليس هذا بما يؤيده نظر ولا قياس فبطل .  
قال أبو محمد رحمه الله : فلم يبق إذ بطل هذان القولان إلا القول الثالث  
وهو قول أصحابنا وهو الحق لموافقته ما قاله رسول الله ﷺ في ذلك الذي هو الحجة  
فوجب علينا أن ننظر فيما قاله رسول الله ﷺ ونرد إليه النوازل في ذلك كما أمر  
الله تعالى فوجدناه ﷺ قد كتب على كل بطن عقوله ، وجاء حكمه ﷺ في الدية  
وفي الفرة لما قد قدمنا ، وجاء حكمه عليه السلام أن العاقلة هم الأولياء وهم العصبة  
فصح بهذا ما قلناه ، وأما الأثر الذي فيه أنه ﷺ كتب على قريش عقوله وعلى الأنصار  
عقوله فإنه مرسل لنا وأوردناه ولا حجة في مرسل ، فوجب أن نبدأ في العقل بالعصبة  
كما أمر رسول الله ﷺ وأن لا نتجاوز البطن كما حد رسول الله ﷺ وإن لا يلتفت  
إلى ديوان ولا إلى أهل مدينة إذ لم يوجب ذلك نص قرآن . ولا سنة . ولا إجماع  
ولا قول صاحب ولا قياس لكن يكلف ذلك العصبة حيث كانوا إلى البطن فإن جهلوا  
أو تعذر أمرهم لا فراق الناس في البلاد فإن العصبة والبطن حيثئذ من الغارمين  
ومن قدرتهم تلك الغرامة ووجبت في أموالهم فاذهب من الغارمين فيودى لحقهم في الصدقات  
في سهم الغارمين فيودى عنهم من ذلك فهذا حكم العاقلة قدينته وأوصيائه .

٢١٤٠ - مستق - هل تحمل العاقلة الصلح في الممدأ والاعتراف بقتل الخطأ  
أو العبد المقتول في الخطأ ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا لما

ناحمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقسم بن أصبغ ناابن وضاح . ناموسى  
ابن معاوية . ناوكيع . ناعبد الملك بن حسين أبو مالك . عن عبد الله بن أبي السفر  
عن الشعبي عن عمر بن الخطاب قال : العمد . والعبد . والصلح . والاعتراف في مال  
الجاني لاتحملة العاقلة ، وعن الشعبي قال : اصطلح المسلمون على أن لايعقلوا عمداً  
ولاعبداً . ولاصلحاً . ولااعترافاً ، وعن ابراهيم النخعي قال : لاتحمل العاقلة عمداً  
ولاعبداً . ولاصلحاً . ولااعترافاً ، وعن عمر بن عبد العزيز الا أن يشاءوا ، وعن أبي  
حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : لاتعقل العاقلة العمد ولا الصلح ولا الاعتراف  
ولا العبد ، وعن ابن شهاب قال : مضت السنة ان العاقلة لاتحمل شيئاً من العمد إلا  
أن تعينه عن طيب نفس ، قال مالك : وحدثني يحيى بن سعيد مثل ذلك ، وعن مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه قال : ليس على العاقلة عقل من قبل العمد إلا أن يشاءوا (١)  
ذلك انما عليهم عقل الخطأ ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وابن شبرمة . وسفيان الثوري .  
والأوزاعي . ومالك . وأبو سليمان . وأصحابهم : لاتحمل العاقلة شيئاً من هذا كله .  
وقالت طائفة : لاتحمل العاقلة شيئاً من هذا كله ولكن تعينه لما روى أن عمر بن  
الخطاب قال : ليس لهم أن يخذلوه عن شيء أصابه في الصلح ، وعن الزهري وعليهم  
أن يعينوه ، وقالت طائفة : غير هذا لما روى عن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة .  
وحماد بن أبي سليمان عن رجل حر استقبل بموكاً فصادفنا فاجمعا ؟ فقالا جميعا :  
دية العبد على حاقلة الحر وليس على العبد شيء ، وروى عن عطاء قال : ان قتل  
رجل عبداً خطأ فهو على حاقلة وان قتل دابة خطأ فهو على حاقلة ، وعن ابن جريج  
أخبرني محمد بن نصر . والصلح : ان رجلاً بالبصرة رى انساناً (٢) ظن أنه قتل  
قتله فإذا هو انسان فلم يدر الناس من قاتله لجاء عدى بن أرطاة فاخبره أنه قتله  
فسجنه وكتب فيه الى عمر بن عبد العزيز فكتب اليه انك بئس ما صنعت اذ سجنته  
وقد جاء من قبل نفسه فخل سيده واجمل دينه على العشيرة ، وزعم الصلت أنه من  
الأزد القاتل والمقتول وان القاتل كان عاسايس ، وقال الزهري : العبد تحمل قيمته  
العاقلة .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلما اختلفوا كاذ كراوجب أن ننظر فيما احتجت به كل  
طائفة لنعلم الحق فنسبه فنظرنا فيما احتج به من قال : لاتحمل العاقلة عمداً . ولاعبداً ولاصلحاً  
ولا اعترافاً فوجدناهم يقولون : ان هذا قول روى عن عمر . وابن عباس رضي الله عنهما

(١) في النسخة رقم ١٤ الا أن شاموا (٢) في النسخة رقم ١٤ ومى رجلاً



ولا يعرف لها مخالف من الصحابة وهذا لاجبة لهم فيه اذ لاجبة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم نظرنا فيما احتج به أهل القول الثاني فوجدناهم يذكرون ما روى عن الزمري قال : بلغني أن النبي ﷺ قال في الكتاب الذي كتبه بين قریش والانصار : لا تركوا مفرجا أن تعينوه في فكك أو عقل ، والمفرج كل ما لا تحمله العاقلة وهذا مرسل يوجب أن يعين العاقلة فيما لم تحمل جميعه ، وقد روى أيضا من عمر كما ذكرنا ، وأما نحن فلا حجة عندنا في مرسل ، فلما لم يكن فيما احتجوا به حجة وجب أن ننظر فيما اختلفوا فيه من ذلك فبدانا بالعمد ما ألزم فيه دية أو صولح فيه فوجدنا النبي ﷺ يقول : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجوز أن نكلف عاقلة غرامة حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ولم يوجبها قط نص ثابت في العمد فوجب أن لا تحمل العاقلة العمد ولا الصلح في العمد ، ثم نظرنا في الاعتراف بقتل الخطأ فوجدنا الله تعالى يقول : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) ووجدنا المقر بقتل الخطأ ليس مقرا على نفسه لأن الدية فيما أقر به على العاقلة لاجبة فاذ ليس مقرا على نفسه فواجب أن لا يصدق عليهم إلا أننا نقول : انه ان كان عدلا حلف أولياء القتل معه واستحقوا الدية على العاقلة فان نكلوا فلا شيء لهم ، فلو أقر اثنان عدلان بقتل خطأ وجبت الدية على عواقلها بلا يمين لأنهما شاهدا عدل على العاقلة ، وقد اختلف الناس (١) في هذا فقال أبو حنيفة : والشافعي . والأوزاعي . والثوري : الدية على المقر في ماله ، وقال مالك : لا شيء عليه قال : وان لم يتهم بمن أقر له أقسم أولياء المقتول ووجبت الدية على العاقلة ثم نظرنا في العبد يقتل خطأ هل تحمل قيمته العاقلة أم لا ؟ فوجدنا من لم تحمله العاقلة لاجبة لهم إلا ما ذكرنا من أنه روى ذلك عن عمر . وعن ابن عباس وهو قول لم يصح عن عمر كما ذكرنا لأنه عن الشعبي عن عمر ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بسنين ولا نعلمه أيضا يصح عن ابن عباس وقد ذكرنا قضايا عظيمة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم خالفوها قد ذكرناها في غير ما رضع فالواجب الرجوع الى ما أوجب الله تعالى عند التنازع اذ يقول تعالى : ( فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ) الآية ففما فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع ناعمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا القاسم بن زكريا نا سعيد بن عمرو نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي نا عن عكرمة عن ابن عباس ان مكاتبا قتل على عهد رسول

الله ﷺ فأمر عليه السلام أن يودى ما أدى دية الحر وما لا دية المملوك وقد روى عن يحيى بن أبي كثير قال : أن علي بن أبي طالب . ومروان كانا يقولان في المكاتب أنه يودى منه ذبة الحرب قدر ما أدى وما رقى منه دية العبد فوجدنا رسول الله ﷺ وهو الحجة في الدين سمي ما يودى في قتل العبد دية وسماه أيضا علي بن أبي طالب وهو حجة في اللغة دية ، وقد صح عن النبي عليه السلام أن الدية في النفس في الخطأ على العاقلة ، وصح الإجماع على أن في قتل العبد المؤمن خطأ كفارة بمتى رقة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد رقة فصح بالنص والإجماع أن ما يودى في العبد دية والدية على العاقلة ، وبهذا نقول ، وأما الدية وسائر الأموال فلا لأنه لا يسمى شيء من ذلك دية والأموال محظورة إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق .

### ٢١٤١ مسألة مقدار ما تحمله العاقلة . قال أبو محمد رحمه الله : قالت طائفة :

لا تحمل العاقلة من جنایات الخطأ إلا ما كان أكثر من ثلث الدية فصاعداً فإن كان أقل من الثلث أو كان الثلث فهو في مال الجاني ، وقالت طائفة : لا تحمل العاقلة إلا ما كان ثلث الدية فصاعداً فما كان أقل من ثلث الدية (١) فهو في مال الجاني ، وقالت طائفة : الثلث فصاعداً على العاقلة وما كان أقل من الثلث فعلى قومه عامة ، وقالت طائفة : لا تحمل العاقلة إلا ما كان نصف عشر الدية فصاعداً وما كان أقل فهو في مال الجاني ، وقالت طائفة : إن جنت امرأة على رجل أو امرأة فبلغت ثلث ديتها كان على عاقلة وإن بلغ أقل قضى ماله ، وقالت طائفة : المراجع في ذلك المجنى عليه فإن كان امرأة فبلغ نصف عشر ديتها حملته عاقلة الجاني رجلاً كان أو امرأة ، وإن كان المجنى عليه رجلاً فبلغ نصف عشر ديته فإنه على عاقلة الجاني رجلاً كان أو امرأة ، وما كان دون ذلك قضى مال الجاني ، وقالت طائفة : تحمل العاقلة ما قل أو كثر ، وقالت طائفة : الحكم في ذلك على ما اتفقوا عليه ، فإن كان تأانفوا على الكثير فقط حملوا الكثير فقط ولم تعد (٢) للقليل ولا للكثير حداً .

**قَالَ أَبُو مُجْمَد :** قال قول الأول كما روى عن الزهري قال الثلث فما دونه في خاصة ماله وما زاد فهو على العاقلة ، والقول الثاني كما روى عن ابن وهب قال : أخبرني ابن سميان قال : سمعت رجلاً من علمائنا يقولون : قضى عمر بن الخطاب في الدية أن لا يحمل منها شيء على العاقلة حتى تبلغ ثلث الدية فأما على العاقلة عقل المأمومة والجائنة فإذا بلغت ذلك فصاعداً حملت على العاقلة . وعن سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار مثله ؛ وعن الزهري مثله ، وقال عروة بن الزبير : ما كان من خطأ فليس على العاقلة منه شيء حتى يبلغ

(١) في النسخة اليمنية أقل من الثلث (٢) أي الطائفة المتقدمة

ثلك الدية على ذلك أمر السنة، وعن الليث بن سعد أنه سمع يحيى بن سعيد يقول: أن من الأمر القديم عندنا أن لا يكون على العاقلة عقل حتى يبلغ الجرح ثلث الدية، وعن ربيعة لا تحمّل العاقلة مادون الثلث إلا أن يسطلحوا على شيء. وعن ابن جريج. ومعر عن عبيد الله بن عمر قال: نحن مجتمعون أو قد كدنا أن نجتمع أن مادون الثلث في ماله خاصة، وعن يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز قضى في مولى جرح فكان دون الثلث من الدية ولم يكن له شيء أن يكون ديناً يتبع به، وبهذا يقول عبد العزيز ابن أبي سلمة، والقول الثالث قال مالك: ما بلغ ثلث الدية من الرجل من جناية الرجل جرح رجلاً أو امرأة فعلى العاقلة فإن كان أقل من ذلك قضى ماله، وما بلغ ثلث دية المرأة فعلى العاقلة فما كان أقل قضى ماله سواء جرح رجلاً أو امرأة، والقول الرابع ما روى عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: لا تعقل العاقلة مادون الموشحة، قال وكيع: وسمعت سفيان الثوري يقول: لا تعقل العاقلة موشحة المرأة إلا في قول من رأها كوشحة الرجل وهو قول ابن شبرمة، وأما القول الخامس فإن اباحيفة وأصحابه قالوا به فراعوا المجنى عليه قالوا: فإن كان المجنى عليه امرأة بلغت الجناية نصف عشر ديتها فصاعداً فهو على العاقلة فإن بلغت أقل فهي في مال الجاني رجلاً كان أو امرأة فإن كان المجنى عليه رجلاً بلغت الجناية نصف عشر ديته فصاعداً فهو على العاقلة فإن بلغت أقل ففي مال الجاني رجلاً كانت أو امرأة، والقول السادس كما روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا بلغ الثلث فهو على العاقلة وقال لي ذلك ابن أيمن ولا أشك أنه قال فإلى ما يبلغ الثلث فعلى قوم الرجل خاصة، والقول السابع ما روى عن ابن وهب أخبرني يونس عن ابن الزناد قال: كل شيء من جراح أودم كان خطأً فإن عقل ما تلفت عليه القبيلة من الخطأ على ما تلفوا عليه إن كانت الفهم على الكثير وليست على القليل، فإن عقل ما تلفوا عليه القبيلة وعقل ما لم ياتلفوا عليه على الجراح في ماله، وليس بشيء. من ذلك اصطلمت عليه القبيلة بأس، وقد كان عمر بن عبد العزيز الفهممة قريش إذ كان أميراً على المدينة على أنهم يعقلون ثلث الدية فما فرقها، وأن مادون ذلك يكون على الجراح في ماله، والقول الثامن قاله عثمان بن عفان. والشافعي إن العاقلة تحمل ما قل أو أكثر كما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا من قول عطاء. وغيره أن العاقلة تحمل ثمن العبد ولم ينص قليلاً من كثير وهو قول الحكم بن عتيبة. وحماد بن أبي سليمان وغيرهم.

**قال أبو محمد** رحمه الله: فنظرنا في قول من قال: إن الثلث فما دونه في مال الجاني وإن أزيد على العاقلة فوجدناه لاجحة ثم نعلبها أصلاً فسط هذا القول إذ كل قول

لاحقة فهو ساقط لا يجوز القول به، ثم نظرنا في القول الثاني فوجدناهم يذكرون ما رواه يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: الف بين الناس في معاقبتهم فكانت بنو ساعدة فرادى على معقلة يتعاقلون تلك الدية فصاعدا ويكون مادون ذلك على من اكتسب وجنى، قال ابن وهب: وحدثني عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال: عاقل رسول الله ﷺ بين قريش والانصار لجعل العقل بينهم إلى تلك الدية وهو ما ناهى حماد بن عباس بن أصبغ ناهي عن عبد الملك بن أيمن والحارث بن أبي أسامة ناهي عن عمر الواقدي مأمور بن شيبعة بن خارجة بن عبد الله بن لعب بن مالك عن أبيه عن جده قال: كما في جامعنا وإنما نحمل من العقل ما بلغ تلك الدية وتؤخذ به حالا فإن لم يوجد عندنا كان بمنزلة الذي يتجازى فلما جاء الله تعالى بالسلام كنا فيمن سن رسول الله ﷺ من المعاقلة بين قريش والانصار تلك الدية، وروى عن عمرو لا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

**قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ رحمه الله:** فنظرنا في هذا الاحتجاج فوجدناه لا تقوم به حجة لأن الخبرين عن ربيعة مرسلان، أما المسند فمالك البتة لأنه عن الحرث بن أبي أسامة وهو منكر الحديث ترك بآخرة، وهو أيضا عن الواقدي وهو مذکور بالكذب، ثم عن خارجة بن عبد الله بن كعب بن مالك وهو مجهول، ورب مرسل أصح من هذا قد تركوه كالمرسل في أن في العين العوراء تلك ديتها. وغير ذلك فسقط هذا القول. وأما كونه عن عمر رضي الله عنه فهو مرسل عن ابن سمعان وابن سمعان مذکور بالكذب، ثم لو صح لما كان في قول أحد دون رسول الله ﷺ حجة، وقد جاء عن عمر بما هو أصح من حكمه في عين الدابة ربع ثمنها وكتابه بذلك إلى القضاة في البلاد ومن خطبته على الصحابة رضي الله عنهم أن في الضام جملا وفي التزوة جملا، ومن الباطل أن يكون قول عمر قد صح عنه ليس حجة ويكون قول مكذوب لم يصح عنه حجة فسقط كل ما احتجوا به، ثم نظرنا في قول من قال: لا تحمل العاقلة مادون نصف العشر من الدية فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا: إن الأموال لا تحملها العاقلة لأنه ليس فيها أرض مؤقت لا يتعدى وجودنا تلك الدية تحملها العاقلة لأن فيها أرضا معلوما لا يتعدى، فوجب أن يكون كذلك كل ماله أرض محدود فتحمله العاقلة ومالا أرض له محدود فلا تحملها العاقلة.

**قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ رحمه الله:** وهذا ليس بشيء وقول كاذب وباطل موضوع، ولا ندرى أين وجدوا هذا إلا بغنون، قال الله تعالى: (إن يتدبرون إلا الظن وإن

الظن لا يفتى من الحق شيئا) ثم نظرنا في تقسيم ابى حنيفة . ومالك ومراعاة مالك  
 تلك دية المرأة اذا كانت هى الجانية أو تلك دية الرجل اذا كان هو الجانى، ومراعاة  
 ابى حنيفة نصف عشر الدية فى المجنى عليه خاصة رجلا كان أو امرأة فوجدناهما  
 تقسيمين لم يسبق أباه حنيفة الى تقسيمه فى ذلك أحد فعليه ولا سبق مالك فى تقسيمه  
 هذا أحد فعليه، ولكن جاز لابي حنيفة . ومالك أن يقولوا قولاً برأيهما لا يعرف له قائل  
 قبلهما فما حظر الله تعالى قط ذلك على غيرهما ولا أباح لهما من ذلك ما لم يحبه لكل  
 مسلم دونهما لاسيما من قال بما أوجبه القرآن وسنة رسول الله ﷺ وان من صوب  
 لمالك . ولابى حنيفة قولاً بالرأى لم يعرف ان أحدا قال به قبلهما (١) ثم أنكر على من  
 قال متبعاً لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ قولاً لم يأت عن أحد قبله انه قال  
 به ولا صح إجماع بخلافه فترك الباطل شغباً ، ثم نظرنا فى قول من قال : ما كان  
 تلك الدية فصاعدا فعلى العاقلة وما كان أقل من تلك الدية فعلى قوم الجانى خاصة  
 فوجدناه لاحجة له فيه فسط ، ثم نظرنا فيما حكاه ابو الزناد من أن الحكم فى ذلك  
 انما هو على ما اتلفت عليه القبائل وتراضت به فقط فوجدناه مخبراً عن حقيقة الحكم فى  
 هذه المسألة ، وصح باخبار أبى الزناد أن هذا أمر لاسنة فيه وانما هو تراض فقط  
 فهذا لا يجوز الحكم به قطعا فى دين الله تعالى ، ثم نظرنا فى قول من قال : ان العاقلة  
 تحمل القليل والكثير فوجدنا حجتهم ان قالوا : لما حملت الدية بالنص والاجماع  
 كان حملها لبعض الدية والقليل أولى اذ من حمل الكثير وجب أن يحمل القليل ،  
 وهذا قياس والقياس كله باطل .

**قال ابو محمد رحمه الله :** فلما اختلفوا وصح أنها آراء مجردة لاسنة فى شئ من ذلك  
 ولا اجماع وجب الرجوع الى ما افترض الله تعالى عند التنازع فوجدنا الله تعالى يقول :  
 (ولا تكسب كل نفس الا عليها) الآية، وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم  
 بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فوجب أن  
 لا نلزم العاقلة غرامة أصلاً إلا حيث أوجبها النص والاجماع ، وقد صح النص بايجاب  
 دية النفس فى الخطأ عليها وصح النص بايجاب الغرامة الواجبة فى الجنين على العاقلة أيضاً  
 ولم يأت نص ولا اجماع بأن نلزم غرامة فى غير ما ذكرنا فوجب أن لا يجب عليها  
 غرامة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، ولا يصح فيها كلمة عن صاحب (٢)  
 أصلاً ، وانما فيها آثار عن اثني عشر من التابعين محتاجين غير متفقين ؛ فصح أنها

(١) فى النسخة رقم ١٤ : ان أحدا قال قبلهما (٢) فى النسخة رقم ١٤ من صاحب

أقوال عذر قائمها بالاجتهاد وقصد الخير ، وبالله تعالى التوفيق •

٢١٤٢ - مَسْأَلَةٌ - هل يغرم الجاني مع العاقلة أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة . ومالك . واليث . وابن شبرمة : يغرم القاتل خطأ مع عاقلة ، وقال الأوزاعي . والحسن . وأبو سليمان . وأصحابنا : لا يدخل معهم في الغرامة ، وقال الشافعي . هي على العاقلة فما عجزت عنه العاقلة فهو في ماله • قال أبو محمد رحمه الله : لما اختلفوا وجب أن ننظر فيما احتجبت به كل طائفة لقولها فوجدنا الموجبين على القاتل خطأ أن يغرم مع عاقلة يقولون : إن سعد بن طارق روى عن نعيم بن أبي هند عن سلة بن نعيم أنه قال : قلت يوم اليمامة رجلا ظننته كافرا قال : اللهم اني مسلم بريء مما جاء به مسيلة قال : فأخبرت بذلك عمر ابن الخطاب فقال : الدية عليك وعلى قومك ، قالوا . وروى هذا عن عمر بن عبد العزيز ولا يعرف لها من السلف مخالف وقالوا : انما الغرم على العاقلة تغرم عنه على وجه النصرة له فهو أولى بذلك في نفسه ما نعلم لم حجة غير هذا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ • ثم نظرنا في قول الشافعي فوجدناه لا حجة له أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا تابع ولا قياس ولا وجدناه لأحد قبله فسقط وبالله تعالى التوفيق • ثم نظرنا في قول الأوزاعي . والحسن بن حي . وأبي سليمان فوجدنا رسول الله ﷺ قد حكم بالدية على عصبة العاقلة في رويناه عن مسلم ابن الحجاج نا قتيبة - هو ابن سعيد - نا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ، ثم ان التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بان ميراثها لبنها وزوجها وان العتل على عصبتها • ومن طريق مسلم نا اسحق ابن ابراهيم نا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن عبيد بن فضالة عن المغيرة بن شعبه قال : ضربت امرأة ضرتها بمعدو فطاط فقتلتها واحداهما لحيانة لحمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبة القاتلة : أنغم دية من لأهل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أسجم كسجم الأعراب وجعل عليهم الدية » فهذا نص حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببراءة الجانية من الدية جملة وان ميراثها لزوجها وبهذا لا مدخل للغرامة فيه والدية على عصبتها وهي ليست عصبة لنفسها لافي شريعة ولا في لغة فصح يقينا أنه لا يغرم الجاني

خطأ من دية النفس ولا من الغرة شيئا

**قال أبو محمد** رحمه الله : فان عجزت العاقلة فالدية والغرة على جميع المسلمين في سهم الثارمين من الزكاة لانهم غارمون لحقهم في سهم الغارمين بنص القرآن ، ولان رسول الله ﷺ حكم بالدية على أوليائها \* وبرهان آخر وهو أن الأموال محرمة إلا بنص أو اجماع ، وقد صرح النص واجماع أهل الحق على أن العاقلة تغرم الدية ، ولم يأت نص ولا اجماع بان القاتل يغرم معهم شيئا فلم يحل أن يخرج من ماله شيء ، وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد رحمه الله : والعجب من احتجاجهم بمعرضى الله عنه وهم قد خالفوه في هذا المكان نفسه وفي غيره فما حضرننا ذكره من ذلك ما رويناه عن معمر بن قتادة أن رجلا قُتِلَ عين نفسه خطأ ف قضى له عمر بن الخطاب بالدية فيها على العاقلة وهم لا يقولون بهذا \*

**٢١٤٣ مسألة** كم يغرم كل رجل من العاقلة؟ قال أبو محمد رحمه الله : قد قلنا : من العاقلة ، ثم وجب النظر أي دخل فيها الصبيان والمجانين والنساء والفقراء أم لا ؟ فنظرنا في ذلك بعون الله تعالى فوجدنا النبي ﷺ إنما قضى بالدية على العصبية وليس النساء عصبية أصلا ولا يقع عليهن هذا الاسم والأموال محرمة إلا بنص أو اجماع ولا نص ولا اجماع في إيجاب الغرم على نساء القوم في الدية التي تغرمها العاقلة ، ثم نظرنا في الفقراء فوجدنا الله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) ( ولينفق ذو سعة من سعته ) الى قوله : ( الا ما آتاهما ) فهذا عموم في كل ثقة في بر يكلفها المرء لا يجوز أن يخص بهذا الحكم ثقة دون ثقة لأنها قضية قائمة بنفسها فلا يحل القطع لاحد بان الله تعالى إنما أراد بذلك ما قبلها خاصة فصح يقينا أن الفقراء خارجون عما تكلفه العاقلة ، ثم نظرنا في الصبيان والمجانين فوجدنا اسم عصبية يقع عليهم ولم نجد نصا ولا اجماعا على إخراجهم عن هذه الكلفة بل قد وجدنا أحكام غرامات الأموال تلزمهم كالزكاة التي قد صرح النص بإيجابها عليهم وأجمع الحاضرون من المخالفين معنا على أن زكاة ما أخرجت الأرض والثمار عليهم وأن زكاة الفطر عليهم وأن النفقات على الأولياء والامهات عليهم ولم نحتاج بهذا لاقتنا لكن على المخالفين لنا لانهم يزعمون انهم أصحاب قياس وقد أجمعوا على وجوب كل ما ذكرناه في أموال الصبيان والمجانين فما الفرق بين لزوم النفقات والزكوات لهم وبين لزوم الدية مع سائر العصبية لهم؟ لاسيما وهم يرون الدية في مال الصبي والمجنون اذا قتل ويرون

أروش الجراحات عليهم أيضا ، وهذا تناقض لاخفاء به ، فان قالوا : فأتهم لاترون الدية عليهم ولاعنهم فما جزوه ثم ترونها عليهم فيما جناه غيرهم قلنا : نعم لانتالاقول بالمقاييس في الدين ، ولا أن الشريعة موضوعة على ما توجهه الآراء بل نكفر بهذا القول ونبرأ الى الله تعالى منه ، وقد وجدنا القاتل يقتل عددا من المسلمين ظلما فيفوقته أولاؤهم فيحرم دمه ويمضى سالما لاشئ عليه ، ثم يسرق دينارا أو يزني بأمة سوداء فيعفو عنه رب الدينار وسيد السوداء فلا يسطع عنه القطع ولا يقتل بالحجارة ان كان محصنا وأين هذا والدينار من قتل النفس المحرمة ؟ ووجدناهم يقولون : ان زناة الفطر على المرأة ولا تؤديها عن نفسها بل يؤديها عنها غيرها سو هو زوجها . ويقول الحنيفيون : الاضحية فرض على المرأة فلا تؤديها هي لكن يؤديها عنها زوجها ، فاذا قتل هذا حيث لم يوجهه الله سبحانه وتعالى ولا رسوله عليه السلام رأته أهل آراء وقياس في الدين فتحن أولى بان نقول ما أوجه الله تعالى ورسوله ﷺ والحمد لله رب العالمين . فان قيل فان احتجنا بكم بقول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة - فذكر - الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق » قلنا نحن والله الحمد قائلون به ومسقطون عن الصبي والمجنون كل حكم ورد بخطاب أهل ذلك الحكم لانها غير مخاطبين يقين لاشك فيه فهما غارجان عن غوطب بذلك الحكم ونحن نلزمهما كل غرامة في مال جاء الحكم في ذلك المالم بغير خطاب لاهله والحكم هاهنا جاء بان النبي ﷺ حكم بان الدية والغرة على عصبه القاتلة ولم يخاطب العصبه ولا التفت عليه السلام الى اعتراض من اعترض منهم بل اتخذ الحكم عليهم فتحن تنفذ الحكم بايجاب الدية في مال العصبه ولا نبالي صيما كانوا أو مجانين أو ضيما أو حاضرين ولم نوجب ذلك فيما جناه صبي أو مجنون لان الدية انما وجبت بنص القرآن فيما قتله مخاطب بالكفارة وليس هذا من صفات الصبيان والمجانين ، والحمد لله رب العالمين .

قال أبو عمسد رحمه الله : ثم نظرنا في مقدار ما يؤخذ من كل انسان من العصبه فوجدنا قوما قالوا : لا يؤخذ من كل واحد إلا أربعة دراهم أو ثلاثة ، وقوما قالوا : يؤخذ من الغنى نصف دينار ومن المقل ربع دينار فكانت هذه حدودا لم يأت بها حكم من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فوجب أن لا يلتفت ووجب أن ننظر ما الواجب في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول : ( لا يكذب الله نفسا إلا وسعها ) ، وقال تعالى : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) وقال تعالى : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) وحكم رسول الله ﷺ بالدية والغرة



على العاقلة فوجب أن يحملوا من ذلك ما يطبقون ومالا حرج عليهم فيه وما لا يقون بعده في عسر فإن الله تعالى لم يرد ذلك - أعنى العسر بنا - قط فيؤخذ من مال المرأة مالا يبقى بعده معسرا أو يعدل بينهم في ذلك فيمن احتمل ماله أبرة كثيرة ولم يحصف ذلك به كلف ذلك ، ومن لم يحتمل إلا جزءا من بعير كذلك أشرك بين الجماعة منهم في البعير هكذا حتى تتم الدية وهكذا في حكم الغرة وبالله تعالى التوفيق ، إنما تنظر الى مال المرأة منهم وعياله فيفرض الدية والغرة على الفضلات من أموالهم التي يقون بعدها لو ذهبت أغنياء فيعدل بينهم في ذلك كما قال تعالى : ( اعدلوا هو أقرب للتقوى ) والعدل هو الأخذ بالسنة لا بأن يساوى بين ذى الفضلة القليلة والفضلة الكثيرة فيؤخذ منهم سواء لكن يؤخذ من الكثير كثير ومن القليل قليل ، وهذا قول أصحابنا وهو الحق وبالله تعالى التوفيق .

٢١٤٤ مسألة : هل يعقل عن الحليف وعن المولى من أسفل أو من فوق ؟ وعن العبد أم لا ؟ وهل يعقل عن أسلم على يديه أم لا ؟ وهل ينتقل الولاء بالعقل أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم : يعقل عن المولى المعتق ومواليه من فوق كما نأخذ بن سعيد بن نبات نأخذ الله بن نصر ناقسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : اختصم على والزبير في موال لصفية . فقضى عمر بن الخطاب بأن الميراث للزبير والعقل على علي ، وعن إبراهيم النخعي في رجل أعتقه قوم وأعتق إياه آخرون قال : يتوارثون بالأرحام والعقل على المولى . وعن أبي موسى أنه كتب الى عمر بن الخطاب ان رجلا يموت قبلنا وليس له رحم ولاولى فكتب اليه عمر ان ترك ذا رحم فالرحم والا فالولاء والا فيت المال يرثونه ويعقلون عنه ، وعن مجاهد قال : ان رجلا أتى عمر بن الخطاب فقال : ان رجلا أسلم على يدي فأت وترك ألف درهم فتخرجت منها فرفعتها اليك فقال : رأيته لو جنى جباية على من كانت تكون ؟ قال علي : قال فديرانه لك ، وعن معمر بن الزهري قال قال عمر بن الخطاب : اذا والى الرجل رجلا فله ميراثه وعلى عاقلة عقله ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أبي التمرم أن يعقلوا عن مولاهم أيكون مولى من عقل عنه فقال : قال معاوية : اما ان يعقلوا عنه واما أن ينقل عنه وهو مولانا ، قال عطاء : فإن أبى أهله أن يعقلوا عنه وأبى الناس فهو مولى المصاب ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : اذا أبى العاقلة أن يعقلوا عن مولاهم اجبروا على ذلك ، وعن إبراهيم النخعي اذا أسلم

الرجل على يدى الرجل فله ميراثه ويعقل عنه، وعن الحكم بن عتيبة فى رجل تولى قوما قال : اذا عقل عنهم فهو منهم . قال أبو محمد رحمه الله : وقالت طائفة : غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المهال ناحدا بن سلمة عن حميد أن مولى لبنى جشم قتل رجلا خطأ فسأل عدى بن اوطاة الحسن البصرى عن ذلك ؟ فقال : لا تعقل العرب عن الموالى ، وقال أبو حنيفة . ومالك : تعقل العاقلة عن المولى والحليف ، وقال أبو حنيفة : من والى غير من اعتقه لكن من أسلم على أيديهم فله أن يتنقل عنهم ويوالى غيرهم ما لم يعقلوا عنه فاذا عقلوا عنه فلا يمكنه الانتقال عنهم بولاية أبدا ، وقال أبو سليمان وأصحابنا : لا تعقل العاقلة عن الموالى من أسفل ولا عن المولى من فوق ولا عن الحليف ولا عن العبد ، فلما اختلفوا وجب أن نخلص أقوالهم ثم نذكر كل ما احتجت به كل طائفة لقولها ليظهر الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى ومنه .

(فكان الحاصل) من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن الموالى من فوق يعقلون عن الموالى الذين اعتقوه أو اعتقه من هو منهم وأن ذوى الرحم أولى بالميراث من الموالى الذين أعتقوه ثم المعتقون ثم المسلمون ، وظاهر هذا أن كل من ذكرنا يعقل عنه وأن من أسلم على يد إنسان فولأؤه له يرثه ويعقل عنه ، وصح من قول معاوية أن الموالى من فوق يعقلون عن أعتقوه فإن أبوا عقل عنهم الامام وزال ولأؤه عن الذين أعتقوه الى الذى عقل عنه وهذا صحيح عن معاوية ثابت لان عطاء بن أبى رباح أدركه ، وصح عن ابراهيم النخعي أن المعتقين يعقلون عن مولاىهم الذى أعتقوه وعن أسلم على يدى رجل منهم ، وصح عن الحسن أنه لا يعقل المعتقون من اعتقوا .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب أن ننظر فى طلب البرهان فيما اختلفوا فيه من ذلك ، أوجب الله تعالى علينا وهو القرآن والسنة فوجدنا من يقول : إن المعتقين يعقلون عن أعتقوه يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مولى القوم منهم » ، وقال عليه السلام : « كل حلف كان فى الجاهلية فلم يردده الاسلام إلا شدة » ، كما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبى شيبة نا عبد الله بن نمير . وأبو أسامة عن زكريا عن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ : « لا حلف فى الاسلام وإيما حلف كان فى الجاهلية فلم يردده الاسلام إلا شدة » ، ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب نا اسمعيل بن ابراهيم نا ابن علية نا ايوب السخيت ناى عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمر نا بن الحصين قال كانت ثقيف حلفاء لبنى عتبيل فأسرت ثقيف رجلا من اصحاب رسول الله ﷺ وأسر اصحاب رسول الله ﷺ رجلا من

من بنى عقيل وأصابوا معه العضباء فأتى عليه رسول الله ﷺ وهو فى الوثاق فقال: يا محمد فإنا ه فقال: ما شأنك؟ فقال: بم أخذتني وأخذت سابقه الحاج؟ قال: أعظما لذلك أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف ثم أصراف فناداه يا محمد يا محمد وكان رسول الله ﷺ رفيقا فرجع إليه فقال: ما شأنك؟ فقال: إني مسلم قال لوقلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح وذ كر باقى الحديث ، قالوا : فاذ المولى من القوم والحليف من القوم وهم مأخوذون بجريرته فالعقل عليه •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه الاخبار فى غاية الصحة إلا أهم لاحجة لهم فى شيء منها ، أما قول رسول الله ﷺ : «مولى القوم منهم» فحق لا شك فيه وليس كونه منهم موجبا أن يعقلوا عنه لأنه ﷺ قد قال أيضا: ابن أخت القوم منهم ولم يكن ذلك موجبا عندهم أن يعقلوا عنه كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد ابن جعفر - هو غندر - نا شعبة قل : سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال : «جمع رسول الله ﷺ الأنصار وقال : أفيمكم أحد من غيركم؟ قالوا : لا إلا ابن أخت لنا فقال رسول الله ﷺ : ان ابن أخت القوم منهم » وذكر الحديث ، فبطل أن يكون قوله ﷺ : «مولى القوم منهم» أن يكون موجبا لأن يعقل عنهم أو يعقلوا عنه اذ لا يقتضى قوله عليه السلام «مولى القوم منهم» أن يعقلوا عنه ، وأما حديث عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قل للعقيل: «أخذتك بجريرة حلفائك من ثقيف» فلا حجة لهم فيه أصلا لوجوه ، أحدها أنه ﷺ لم يأخذ منه اذ أخذه مسلما حراما أخذه لولا جريرة حلفائه بل أخذ كافرا حلالا أخذه ودمه وماله على كل حال إلا أنه تأكد أمره من اجل جريرة حلفائه فقط ، ولسنا فى هذه المسألة انما نحن فى مسلمين حرام دماؤهم وأموالهم هل يؤخذون بجريرة حلفائهم أم لا ، وثانيها أن مثل تلك الجريرة لا يختلف اثنان من أهل الاسلام فى أنه لا يحمل أن يؤخذ بها مسلم عن مسلم ولو ان حلفاء الانسان أو اخوانه أو آباءه أو ولده يأسر رجلا من المسلمين أو يقطع الطريق لم يحمل لأحد أن يأخذ حليفه ولا أخاه ولا ابنه ولا آباه عنه ، وثالثها أن هذا قياس والقياس كله باطل لأنه قياس الشيء على ضده وقياس مؤمن على كافر وجناية قتل خطأ على أسر كفار لمؤمن وهذا تخليط بمن موه بهذا الخبر فحرفه عن موضعه ، وأما حديث جبير بن مطعم لاحلف فى الاسلام و كل حلف كان فى الجاهلية فلم يردده الاسلام الاشدّة فلا تمتنع لهم به لانا لم نخالفهم فى بقاء حلف الجاهلية وابطال الحلف فى الاسلام فيحتجوا علينا بهذا الخبر ، وانما الكلام

هل يعقل الحلفاء بعضهم عن بعض أم لا وليس في هذا الخبر شيء من هذا المعنى وما معنى بقاء الحلف اذا قلنا : معناه ظاهر وهو أن يكونوا معهم كأنهم منهم فاذا غزوا غزوا معهم وإذا كانت لهم حاجة تكلموا فيها كما يتكلم الأهل وما أشبه ذلك ، وأما إيجاب غرامة فلا ، وقد روينا من طريق مسلم نا أبو جعفر بن محمد بن الصباح أنا حفص بن غياث نا عاصم الأحول قال : قيل لأنس بن مالك بلغنا أن رسول الله ﷺ حالف بين قريش والأنصار في داره ، وفي حديث آخر لمسلم عن أنس في داره بالمدينة قال على رحمه الله . فهذا أعظم حجة في إبطال أن يعقل الحليف عن حليفه لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حالف بين قريش والأنصار ولا حلف أقوى وأشد من حلف عقده رسول الله ﷺ ، فلو عقل الحلفاء عن الحليف لوجب أن تعقل قريش عن الأنصار والأنصار عن قريش وهذا مالا يقولونه .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب أن نطلب معرفة الوقت الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحلف في الإسلام قد ذكر عن عمر بن الخطاب من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال : ان كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود . وكل حلف كان بعد الحديبية فهو منقوض لأن رسول الله ﷺ حين وادع قريشا يوم الحديبية كتب عليه السلام حيثئذ يبينهم أنه من أحب أن يدخل في عهد قريش وعقدهما دخل ومن أحب أن يدخل في عهد محمد ﷺ وعقده دخل وقضى عثمان أن كل حلف كان قبل الهجرة فهو جاملي ثابت وكل حلف كان بعد الهجرة فهو في الإسلام وهو مفسوخ قضى بذلك في قوم من بني هز من بني سليم ، وقضى علي بن أبي طالب أن كل حلف كان قبل نزول لا يلا ف قريش فهو جاملي ثابت وكل حلف كان بعد نزولها فهو اسمي مفسوخ لأن من حالف ليدخل في قريش بعد نزول لا يلا ف قريش ممن لم يكن منهم لم يكن بذلك داخلا فيهم قضى في ذلك في حلف ربيعة العقيلي في جعفي وهو جد اسحق بن مسلم العقيلي ، وقال ابن عباس : كل حلف كان قبل نزول ( ولكل جعلنا أموالنا بآثارك الوالدان والأقربون ) إلى قوله ( فأتوهم نصيبهم ) فهو مشدود وكل حلف كان بعد نزولها فهو مفسوخ ، فوجب أن ننظر في الصحيح من ذلك ، فأما قول عثمان رضي الله عنه أن حد انقطاع الحلف إنما هو أول وقت الهجرة فلا يصح لأن أنسا روى لنا ذكرنا أن رسول الله ﷺ حالف بين قريش والأنصار بالمدينة ، ولا يشك أحد في أن هذا الحلف كان بعد الهجرة ، وأما قول عمر رضي الله عنه في تحديده انقطاع الحلف يوم الحديبية فهذا

أيضا متوقف لأن حلف النبي ﷺ بين قريش والانصار كان بعد الهجرة ولا ندري أقبل الحديبية أم بعدها فأما نزول لايلاب قريش والآية الأخرى فإندردى متى نزلنا لأن جبرين ، مطعم - راوى كل حلف كان في الجاهلية فلم يردده الاسلام الا شدة - لم يسلم الا يوم الفتح فلا يحمل هذا الخبر الا على يوم الفتح والله أعلم ، فبطل تعلقيهم بهذه الاخبار جملة ، قال أبو محمد رحمه الله : فوجب علينا أن نطلب حكم هذه المسائل من غير هذه الاخبار فوجدنا رسول الله ﷺ قد قضى بالدية على العصابة هكذا جاء النص في خبر دية القاتلة فوجب أن تكون الدية على العصابة ومنهم العصابة ؟ فوجدنا النبي ﷺ قد حكم بميراث القاتلة لينيها وزوجها وحكم بالدية على عصبته فبطل أن تكون الورثة هم العصابة بخلاف ما قال الشعبي قال : العقل على من له الميراث فاذن ذلك كذلك فلعل عتجا يحتج بقول رسول الله ﷺ ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فالأولى رجل ذكر فيقول ان هذا حكم المولى من فرق فيقال له : نعم هذا صحيح وهذا حكم الموارث لاحكم العاقلة لأنه قد تراث بالولاء المرأة اذا اعتقت مولى لها وليست المرأة من العصابة .

### ٢١٤٥ مسألة تعاقل أهل الذمة رويتنا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة

نا حفص بن غياث نا عمرو - هو ابن عبيد - أن الحسن كان يقول في المعاهد يقتل قال : ان كانوا يتعاقلون فعلى العواقل وان كان لا فدين عليه في ماله وذمته .

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أيضا نا حفص بن غياث عن أشعث عن الشعبي في المعاهد يقتل قال ديتة للمسلمين وعقله عليهم . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أيضا نا محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في رجل من أهل الذمة فقأ عين رجل مسلم قال : ديتة على أهل طسوجه (١) ، فهذه أقوال منها أن أهل اقليمه يعقلون عنه وهو ليس بشيء لار أهل طسوجه لا يسمون عصابة له بلا خلاف ، وقول آخر ان عقله على المسلمين وهذا كذلك اذا لم تكن له عصابة فان كان له عصابة فعقل من قتل خطأ والفرقة تجب عليه وعلى عصبته كما حكم رسول الله ﷺ ولم يخص بذلك عربا من عجم بل جعل على كل بطن عقوله فعم : وما ينطق عن الهوى وما كان ربك نسياً

### ٢١٤٦ - مسألة - حكم ما جنى العبد في ذلك أن قتل العبد أو المديبر أو أم

الولد أو المكاتب مسلما خطأ أوجنوا على حامل فاصيب جنينها فقد بينا ان رسول الله ﷺ قضى في ذلك وهو الذي قضاه من قضاء الله تعالى (٢) أن الدية والفرقة على

(١) فتح الطاء المهمة وضم السين المهمة المشددة لاجابة (٢) والسنة رقم ١٤ من قضاء ربه تعالى

عصبة الجاني في ذلك وان على كل بطن عقوله ولم يخص حراً من عبد (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى) وما كان ربك نسياً ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ان الله تعالى لو اراد أن يخص حراً من عبد لينه ولما أهمله ولا اغضله وقد قال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) فكل ما لم يبينه الرسول ﷺ ولا فصله فهو باطل ما اراده الله تعالى قط وقد حكم عليه السلام على كل بطن عقوله ، والبطون هي الولادات أبا بد أب فبهي في المعجم كما هي في العرب ، وفي الأحرار كما هي في العبيد فواجب أن كل من كان من العبيد يعرف نسبه وله عصبة كفرشي أو عربي أو عجمي تزوج أمة فرق ولدا منها فإن الدية على عصبته ، فإن قيل : انهم لا يرثونه قلنا : نعم وقد بينا أن الدية على العصبة لا على الورثة بنص حكم النبي عليه الصلاة والسلام وهو الحق المقطوع به عند الله تعالى وأنه لم يرد قط غيره مما لم يأت به قرآن ولا سنة .

٢١٤٧ مسألة : من لا عاقلة له ، اختلف الناس في هذا فقال طائفة على المسلمين كما روينا أن أبا موسى الأشعري كتب الى عمر بن الخطاب ان الرجل يموت يتيماً ليس له رحم ولا مول ولا عصبة فكتب اليه عمر ان ترك رحماً فرحمه والا فامولى ولا فليت مال المسلمين يرثونه ويعقلون عنه ، وقالت طائفة : عقله على عصبة أمه كما روينا أن علي بن أبي طالب لما رجم المرأة قال لأوليائها هذا ابنكم ترثونه ويرثكم وأن جنى جناية فعليكم وعن ابراهيم قال : اذا لاعن الرجل امرأته فرق بينهما ولا يجتمعان أبداً والحق الولد بعصبة أمه وترثه ويعقلون عنه وعن ابراهيم أيضاً - وهو النخعي - في ولد الملاعنة قال : ميراثه كله لأمه وعقل عنه عصبته ، وكذلك ولد الزنا وولد النصارى رأمه مسلمة وقالت طائفة : على من كان مثله كما روينا عن ميمون بن مهران أن رجلاً من أهل الجزيرة أسلم وليس له موال فقتل رجلاً خطأ فكتب عمر بن عبد العزيز ان اجعلوا دية على نحوه عن أسلم ، وقالت طائفة : على من كان مثله وقالت طائفة لا شيء في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريم قال زعم عطاء أن ساقية من سيب مكة أصابت انساناً فجاء الى عمر بن الخطاب فقال له عمر : ليس لك شيء أرايت لو شجعت به قال أخذه منك حقه ولا تأخذ لي منه قال لا قال هو اذا الأرقم ان يتركني القم وأن يقتلوني أقم قال عمر : فهو الأرقم (١) .

قال أبو محمد رحمه الله : فظفرنا في هذا فوجدنا الله سبحانه وتعالى يقول : ( ومن قتل مؤمناً خطأ ) الآية ، ووجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد

(١) الأرقم هو الحية التي فيها سواد وبياض والأراقم هي من تلب وهم جهم

قضى بجملا في الجنين بفترة عبد أو أمة فكان هذان النصفان عامين لكل من له عاقلة ولكل من لا عاقلة له ولا عصى لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ قضى بالدية والغرة على العصى لم يقل: إنه لا يجب من ذلك شيء على من لا عصى له فأذلم يقل وقضى بالغرة جملة وقضى الله تعالى بدية مسلمة إلى أهل المقتول خطأ عموما كان ذلك واجبا فيمن قتل خطأ من له عصى ومن لا عصى له ، وكذلك الغرة فوجب أن لا تسقط الدية ولا الغرة هنا أيضا اذ لم يسقطها نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام فنظرنا في هذه الأقوال فوجدنا من جعلها في مال الجاني أو على عصى أمه أو على مثله بمن أسلم قد خص بالغرامة قوما دون سائر الناس وهذا لا يجوز لأنه عليه السلام قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجر أن يغرم أحد غرامة لم يأت بإيجابها نصي ولا إجماع ، ولم يقل الله تعالى ولا رسوله عليه السلام أن الدية يغرمها الاخوان ولا الجاني ولا من أسلم مع الجاني فلا يجوز تخصيصهم لأنهم وغيرهم سواء في تحريم اموالهم •

**قال أبو محمد :** رحمه الله فلم يبق الا قول من قال ان الدية والغرة في سهم الغارمين من الصدقات أو بيت مال المسلمين في كل مال موقوف لجميع مصالحهم فوجب القول بهذا لأن الله تعالى اوجب الدية في كل مؤمن قتل خطأ وأوجب الغرة في كل جنين أصيب عموما لإلا ولد الزنا وحده ومن لا يلحق بمن حملت به أمه فقط لان الولادات متصلة من آدم عليه السلام إلىنا وإلى انقراض الدنيا أبابعد أب فكل من على ظهر الارض من ولد آدم فله عصى يعدها الله تعالى وان بعدوا عنه ولا بد الا من ذكرنا ، فان كانت العصى مجهولة أو كانوا فقراء فيقتين ندري أن الله تعالى اذ اوجب عليهم الدية والغرة وخفى أمرهم فهم عند الله تعالى من الغارمين لحقهم في سهم الغارمين من الصدقات واجب فتودى عنهم من ذلك ، وأما من لم يكن له أب كولد الزنا وابن الملاعة ومن زفت إليه غير امرأته وولد المرأة من المجنون يقتصبها ونحو ذلك فهذا لا عصى له يقين أصلا لكن الله تعالى قد اوجب في قتل الخطأ الدية وفي الجنين الغرة على جميع أهل الاسلام عاما لا بعضهم دون بعض فلا يجوز أن يخص بعضهم دون بعض ، وهكذا وجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضل اذودى عبد الله بن سهل رضى الله عنه من الصدقات مائة من الابل ، وقد ذكرناه باسناده في كتاب القسامة اذ لم يعرف من قتلته وبالله تعالى التوفيق •

٢١٤٨ مسألة : القسامة • قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في القسامة

على أقوال نذكر منها ما يسهل الله تعالى منها إن شاء الله تعالى (١) على حسب ما وردت  
 عن جماعة عنه في ذلك أثر عن الصحابة رضي الله عنهم ، ثم عن التابعين رحمهم الله ، ثم عن  
 بعدهم إن شاء الله تعالى ، ثم نذكر حجة كل طائفة لقولها بعون الله تعالى ومنه ليلوح  
 من ذلك الحق كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن عمر قال : لم  
 يقد أبو بكر . ولا عمر بالقسامة . وروينا من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا عبد السلام بن  
 حرب عن عمرو بن وهب عن عبيد بن الحسن البصري أن أبا بكر والجماعة الأولى لم يكونوا  
 يقيدون بالقسامة . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا كعب نا المسعودي عن القاسم بن عبد  
 الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال : انطلق رجلان من أهل الكوفة إلى عمر بن الخطاب  
 فوجداه قد صدر عن البيت عامدا إلى منى فطاف بالبيت ثم أدر كاه قصاعليه  
 قصتهما قحالا : يا أمير المؤمنين إن ابن عم لنا قتل نحن إليه شرع سواء في الدم وهو  
 ساكت لا يرجع إليهما شيئا حتى نأشده الله فحمل عليهما ثم ذكره الله فذففتهما  
 ثم قال عمر بن الخطاب : ويل لنا إذا لم نذكر (٢) بالله وويل لنا إذا لم نذكر الله  
 فيكم شاهدان ذوا عدل يميّتان به على من قتل فقيدكم منه والا حلف من يدرا لم  
 بالله ما قتلنا ولا علنا قاتلا ؟ فان نكلوا حلف منكم خمسون ثم كانت لكم الدية إن القسامة  
 تستحق بها الدية ولا يقاد بها . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي الزناد  
 عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب استخلف امرأة خمسين يميناً جعلها دية وهو من  
 طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أن عمر  
 ابن الخطاب قال في القتل يوجد في الحى يقسم خمسون من الحى الذى وجد فيه بالله  
 ما قتلنا ولا علنا قاتلا فان حلفوا بروا وان لم يحلفوا أقسم من هؤلاء خمسون بالله  
 ان دنا فيكم ثم يرمون الدية . وروينا من طريق البخارى نا قتيبة نا أبو بشر اسماعيل  
 ابن ابراهيم الاسدي نا عجاج بن أبي عثمان نا أبو رجاء من آل أبي قلابة حدثني أبو قلابة  
 أنه قال لعمر بن عبد العزيز كانت هذيل خلعت حليفا لهم في الجماعة وطرق أهل بيت  
 من اليمن بالبطحاء فاتبه له رجل منهم فحذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فاخذوا  
 اليماني فرموه إلى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا قال : انهم خلعتوه قال :  
 يقسم خمسون من هذيل ما خلعتوه فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلا وقدم رجل من  
 الشام فسألوه ان يقسم فأقضى يمينه منهم بألف درهم فأدخلوا مكانه آخر فدفعه عمر  
 إلى أخى المقول فمرت يده بيده فاطلقا وذكر الخبر . وعن الضحاك عن محمد بن المنتشر

(١) في النسخة رقم ١٤ بمحوله وقوته (٢) في النسخة البنية اذ لم يذكر



قال : ان قتلا قتل باليمن بين حين فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا بين الحسين فكان إلى وداعة أقرب فأمرهم عمران يقسموا ثم يدوا ، وعن الشعبي في قتيل وجد في وداعة باليمن فأدخل عمر بن الخطاب الحطيم منهم خمسين رجلا منهم ثم استحلهم رجلا رجلا بالله ما قتلنا ولا علنا قاتلا فقال لهم : أدوا وحولوا فقالوا : يا أمير المؤمنين نفرنا وتحلفنا ؟ قال : نعم . ومن طريق اسمعيل بن اسحق القاضي نا اسمعيل بن أبي أويس نا أخى عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان أخبى ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز سأله عن القسامة ؟ قال : قلت له : كانت من أمر الجاهلية أقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن من سنتنا وما بلغنا أن القتل اذا تكلم برى أهله وان لم يتكلم حلف المدعى عليهم وذلك فعل عمر بن الخطاب والذي أدر كنا عليه الناس ، وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالينة على الطالب والایمان على المطلوب إلا في الدم ، فهذا يمارى عن عمر رضى الله عنه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : كتب الى سليمان بن هشام يستل عن رجل وجد مقتولا في دار قوم فقالوا : طرقتا ليسرقنا ، وقال أولياؤه : كذبوا بل دعوه الى منزلهم ، ثم قتلوه قال الزهرى : فكتب اليه يحلف من أولياء المقتول خمسون اهم لكاذبون ما جاء ليسرقهم ومادعوه الا دعاء ثم قتلوه فان حلفوا أعطوا القود وان نكلوا حلف من أولئك خمسون بالله لطرقتا ليسرقنا ثم عليهم الدية ، قال الزهرى : وقد قضى بذلك عثمان بن عفان رضى الله عنه في ابن باقرة التغلبى أبى قومه أن يحلفوا فأغرمهم الدية ، فهذا ما جاء عن عثمان رضى الله عنه . وروينا من طريق أبى بكر بن أبى شبة نا عبد الرحمن بن سليمان عن محمد بن اسحاق عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين أن على بن أبى طالب كان اذا وجد القتل بين قريتين قاس ما بينهما . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثورى عن محمد بن اسحق عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب قال قال على بن أبى طالب : ايما رجل قتل بفلاة من الارض فديته من بيت المال لكي لا يطل دم في الاسلام ، واما قتل وجد بين قريتين فهو على أصقبحا - يعنى أقربها - . وعن على بن أبى طالب أنها استحلف منهم وتسعة وأربعين معه تمام خمسين ، فهذا ما جاء في ذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنه . ومن طريق أبى بكر بن أبى شبة نا أبو معاوية عن مطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس أنه قضى بالقسامة على المدعى عليهم . ومن طريق عبد الرزاق عن ابراهيم - هو

ابن أبي يحيى - عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا قسامة إلا أن تكون بينة يقول : لا يقتل بالقسامة ولا يطل دم مسلم . هذا نص الحديث ، فهذا ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه ، وعن ابن الزبير أنه أقاد بالقسامة ، وعن عبد الله بن أبي مليكة قال : سألت عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها . وإن معاوية لم يقدها ، وعن ابن المسيب أن القسامة في العلم تزل على خمسين رجلا فإن قصت قسامتهم أو نكل منهم رجل واحد ردت قسامتهم حتى حج معاوية فاتهمت بنو أسد بن عبد العزى مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري . ومعاذ ابن عبيد الله بن معمر التيمي . وسقبة بن جعونة بن شعوب الليثي بقتل اسماعيل بن هبار فاختصموا إلى معاوية أذ حج ولم يقم عبد الله بن الزبير بينة إلا بالتهمة ف قضى معاوية بالقسامة على المدعى عليهم وعلى أوليائهم فأبى بنو ذهرة . وبنو تميم . وبنو ليث أن يحلفوا عنهم فقال معاوية لبني أسد : احلفوا فقال ابن الزبير نحلف نحن على الثلاثة جميعا فلنستحق فأبى معاوية أن يقسموا إلا على واحد فقص معاوية القسامة فردما على الثلاثة الذين ادعى عليهم فحلفوا خمسين يمينا بين الركن والمقام فبرؤا وكان ذلك أول ما قصرت القسامة ثم قضى بذلك مروان . وبعد الملك ، ثم ردت القسامة إلى الأمر الأول ، وأما توحيد الأيمان فروى عن سفیان الثوري عن عبد الله بن يزيد عن أبي مليح أن عمر بن الخطاب ردد الأيمان عليهم الأول فالأول وأما التابعون فأنارونا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن في القتل يوجد غيلة قال : يقسم من المدعى عليهم خمسون ما قتلوا ولا علينا قاتلا فإن حلفوا فقد برؤا وإن نكلوا أقسم من المدعين خمسون إن دمنا قبلكم ثم يردوا ، وعن الحسن يستحقون بالقسامة الدية ولا يستحقون بها الدم ، وعن عبد الله بن عمر أنه سمع أصحابا له يحدثون (١) أن عمر بن عبد العزيز برأ المدعى عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل ، وعن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في أمارته بالمدينة ، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر بن عبد العزيز لما رأى الناس يحلفون على القسامة بغير علم استحلفهم وألزمهم الدية ودرأ عن القتل ، وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أنه ردد الأيمان على سبعة نفر أحدهم جاز ، وعن شريح قال : تردد الأيمان عليهم الأول فالأول ، وعن محمد بن سيرين أن قوما ادعوا على قوم قتيلا فاستحلف شريح خمسين منهم فحلف

كل رجل منهم بالله ما قتل ولا علبت قاتلا فاستحلهم فقال شريح . أنتم وأنا أعلم فلم يتوا خمسين رجلا فرد طيهم أيمان قهر منهم تمام الخمسين ، وعن ابراهيم قال : القود بالقسامة جور يستحق بها الدية ولا يقاد بها . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن علية عن يحيى بن أبي اسحق قال : سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول وقد تيسر قوم من بني ليث ليحلفوا الغد في القسامة فقال يا لعباد الله لقوم يحلفون على ما لم يروه ولم يحضروه ولم يشهدوه ولو كان لي من الامر شيء لعاقبتهم ولكلتهم ولجعلتهم نكالا وما قبلت لهم شهادة ، ومن طريق البخاري ناقتية نا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدي نا حجاج بن أبي عثمان نا ابورجاء نا آل بني قلابة نا ابوقلابة نا عمر بن عبد العزيز نا برزسريره نا يونس نا الناس نا ثم اذن لهم ، فدخلوا فقال ما تقولون في القسامة فقالوا : القود بها حق وقد اقاقت بها الخلفاء فقال لي : ما تقول يا ابا قلابة فقلت : يا أمير المؤمنين عندك رموس الأخيار واشراف العرب رأيت لوان خمسين منهم شهدوا على رجل بحسن بدمشق أنه قد زنى لم يروه ا كنت ترجمه ؟ قال : لا قلت رأيت لوان خمسين منهم شهدوا على رجل بحمص أنه سرق ا كنت قطعه ولم يروه ؟ قال : لا قلت فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال الرجل قتل بجريرة نفسه فقتل أو رجل زنى بعد احصان أو رجل حارب الله ورسوله أو ارتد عن الاسلام . قال الزهري : ودعاني عمر بن عبد العزيز فقال : يا بني أريد أن أدع القسامة يأتي رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون قتلته : ليس ذلك لك فضى رسول الله ﷺ والخلفاء بعده وانك إن تركتها أوشك رجل ان يقتل عند بابك فيطالده ، وأن الناس في القسامة حياء ، وقال الزهري في رجل أنهم بقتله اخوان فخاف أبوهم أن يقتلوا فقال : أنا قتل صاحبكم فقال كل واحد من الاخوين : أنا قتلته وبرأ بعضهم بعضا قال الزهري : أرى ذلك إلى أولياء الميت فيحلفون قسامة الدم على أحدهم ، وعن ابن شهاب قال في ثلاثة اعترف كل واحد منهم بقتل انسان وبرأ صاحبه أن الأولياء يقسمون على واحد ويحلف الآخر ارمائة مائة ويسجنان سنة فان اصطالحوا على الدية فهي عليهم ولهم ويحلفون لهم مائة مائة ويسجنون سنة ، وعن سعيد بن المسيب أخبرهم ا زريعة بن يعقوب مولى بني سباع ضرب فاحتمل إلى أمه فقتل من ضربه فقال : ضربني ابنا بلساة واباتر لمانه فحفظ ذلك من قرله وشهد عليه ومات ربيعة فأخذ سعيد بن العاصي أولئك الرهط فسجنهم وقدم مروان أميراً على المدينة قال : فاخصموا اليه فأسلمهم البيعة على كلام ربيعة وتسمية الرهط الذين سمي فجاءوا بالبيعة على ذلك فأحلف عبد الله بن سباع وابنه محمدا . وعطاء بن يعقوب في قريب من

عشرة رهط من آل سباع عند منبر رسول الله ﷺ خمسين يمينا مرددة عليهم لقتل ابنا بلساة وابنا تولامة ربيعة بن يعقوب فحلقوا فدفع مروان ابني بلساة وابني تولامة إلى اولياء المقتول قتلهم . قال أبو محمد رحمه الله : فمن الصحابة رضى الله عنهم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وابن عباس . والمغيرة بن شعبة . وابن الزبير . ومعاوية . وعبد الله بن عمرو بن العاصي . وجملة الصحابة بالمدينة هكذا مجملا ، فأما المسمون فهم تسعة ، ومن التابعين الحسن . وعمر بن عبد العزيز . وشريح . وابراهيم النخعي . والشعبي . وسعيد بن المسيب . وقناة . وسالم بن عبد الله بن عمر . وأبو قلابة . والزهرى . وعروة بن الزبير . ومروان بن الحكم . وعبد الملك بن مروان . وغيرهم وجمهور العلماء بالمدينة الذين روى عنهم التابعون هكذا مجملا لهم مختلفون ، والصحابة أيضا كذلك ، وأكثر ما ذكرنا لا يصح على ما نبين ان شاء الله تعالى .

**قال أبو محمد رحمه الله :** قالماثور من ذلك عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه انه لم يقدر بالقسامة الا أنه لا يصح لأنه مرسل انما هو عن عبيد الله بن عمر بن حفص . وعن الحسن ، وفي طريق الحسن عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، وعن عمر رضى الله عنه أنه لم يقدر بالقسامة وهو مرسل لا يصح فاذا ذكرنا ، وروى عنه أيضا أنه طلب البينة من أولياء المقتول فان لم يجدوها حلف المدعى عليهم ولا شيء عليهم فان نكلوا حلف المدعون واستحقوا الدية ، وهذا مرسل عنه لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمر ولم يولدوا للقاسم الا بعد موت عمر ، وروى عنه أيضا البينة على المدعين والاحلف المدعى عليهم وبروا فقط الا أنه مرسل وروى عنه في قتل وجد بين حيين أو قريتين أن يذرع الى أيهما هو أقرب فالذى هو أقرب اليها حلقوا خمسين يمينا وغرموا الدية مع ذلك ، ومثل هذا عن المغيرة ابن شعبة الا أنه مرسل لأنه عن عمر . والمغيرة من طريق الشعبي ولم يولد إلا بعد موت عمر بأزيد من عشرة أعوام أو نحوها وقبل الشعبي ، وفي خبر المغيرة أشعث وهو ضعيف وروى عنه أنه حلف امرأة مدعية من دم مولى لها خمسين يمينا ثم قضى لها بالدية وهذا مرسل لأنه عن أبي الزناد عنه . وعن ابن المسيب عنه ، وأما عثمان رضى الله عنه فإنه روى عنه في قتل وجد في دار قوم فأتوا بقتله وان جاءهم ليسرقهم أن يحلف أولياء المقتول ولم يولد القود فان نكلوا حلف أهل الدار وغرموا الدية إلا أنه لا يصح لأنه مرسل لأنه من طريق الزهرى ان عثمان ولم يولد الزهرى الا بعد

موته - أعني بعد موت عثمان - ، وأما على رضى الله عنه إذا وجد القتل بين قرينين قاس ما بينهما وجهه على أقربهما وإن وجد بفلاة من الأرض فدينه على بيت المال وأنه أخلف المدعى عليه الدم وتسعة وأربعين معه إلا أنه لا يصح لأنه عن أبي جعفر ولم يولد أبو جعفر إلا بعد موت على ببضعة عشر عاما ، ومن طريق أخرى فيها الحارث الآدور وهو كذاب ، والحجاج بن ارطاة وهو هالك ، وأما ابن عباس فجاء عنه أنه قضى بالإيمان على المدعى عليهم في القسامة وأن لا يقاد بها وأن لا يطل دم مسلم إلا أنه لا يصح لأن إحدى الطريقين عن هطيم وهو مجبول ، والأخرى عن إبراهيم بن أبي يحيى وهو هالك ، وأما ابن الزبير فصح عنه من أجل استناد أنه أقاد بالقسامة وأنه رأى القود بها في قتل وجد وأنه رأى الحكم للدين بالإيمان وأنه رأى أن يقاد بها من الجماعة للواحد روى ذلك عنه أوثق الناس سعيد بن المسيب وقد شاهد تلك القصة كلها . وعبد الله بن أبي مليكة قاضي ابن الزبير ، وأما معاوية فروى عنه تبدي أولياء المدعى عليهم بالإيمان في القسامة فإن نكلوا حلف المدعون على واحد فقط وأقيدوا به لأعلى أكثر فإن نكلوا حلف المدعى عليهم بأنفسهم خمسين يمينا تردد الإيمان عليهم وحمله أيامم للتحليف من المدينة إلى مكة وهذا في غاية الصحة لأنه رواه عنه سعيد بن المسيب وقد شهد الأمر ، وروى عنه أيضا أنه بدأ المدعين بالإيمان وأقادها ورافقه على ذلك أزيد من ألف من الصحابة رضى الله عنهم إلا أن هذا لا يصح لأن في الطريق عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف ، وأما عبد الله بن عمرو فإنه روى عنه أن كل دعوى فإن المدعى عليه يبدأ باليمين إلا في الدم فإن المصاب إذا ادعى أن قلاته قاتل أو لياؤه مبدون إلا أن هذا لا يصح لأنه من طريق ابن سمعان وهو مذكور بالكذب هالك ، وروى عن الجماعة الأولى أن لا قود بالقسامة إلا أنه لا يصح لأنه مرسل عن الحسن . وفي الطريق عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، وروى أن الأمر بأن قديما قبل معاوية لا تردد الإيمان وأنه أنقص من الخمسين واحد بطلت القسامة وهو صحيح رواه سعيد بن المسيب وقد أدرك أيام عثمان . وعلى رضى الله عنهما فهذا كل ما روى عن الصحابة رضى الله عنهم طه مختلف فيه غير متفق وكله لا يصح إلا ما روى عن ابن الزبير . ومعاوية وعن إبطال القسامة إذا لم يتم الخمسون فهو صحيح .

(وأما التابعون) رحمهم الله فاما الحسن فصح عنه أن لا يقاد بالقسامة لكن يحلف المدعى عليهم بالله ما فعلا ويبرون فإن نكلوا حلف المدعون وأخذوا الدية هذا في القتل يوجب ، وأما عمر بن عبد العزيز فجاء عنه يبدأ المدعى عليهم ثم أغرهم الدية

مع أيمانهم وهذا عنه صحيح رانه يرجع الى هذا القول وصرح عنه أنه أقاد بالقسامة محض لا مفرد فيها وانه بدأ المدعين بالإيمان في القسامة وردد الإيمان ، وصرح عنه أنه رجع عن القسامة جملة وترك الحكم بها ، وصرح عنه مثل حكم عمر بن الخطاب في اغرامه نصف الدية في نكول المدعين ونكول المدعى عليهم عن الإيمان ، وما شريح فصيح عنه تردد الإيمان وان القتل اذا وجد في دار قوم فادعى أهله على غير تلك الدار فقد بطلت القسامة ولا شيء ، لم على أحد الابينة ، وأما ابراهيم النخعي فصيح عنه أبطال القود بالقسامة لكن يبدأ بالمدعى عليهم فيحلفون خمسين يمينا ثم يضمنون الدية مع ذلك ورأى ترديد الإيمان ، وأما الشعبي فروى عنه في القتل يوجد بين قريتين أنه على أقربهما اليه وفيه الدية وان وجد بدنه في دار قوم فعليه دمه وان وجد رأسه في دار قوم فلا شيء فيه لادية ولا غيرها الا أنه لا يصح عنه لانه عن من لم يسم أو عن ساعد الشكرى ولا نعرفه . وأما سعيد بن المسيب فصيح عنه أن القسامة على المدعى عليهم ، وروى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها ولو علم أن الناس يجترئون عليها لم يقض بها ، وهذا كلام سوء قد أعاد الله تعالى سعيد ابن المسيب عنه ، ورواية عن يونس بن يونس وهو مجهول ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحكم من عند نفسه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ، ولقد علم الله تعالى اذ أوحى اليه بأن يحكم في القسامة بما حكم به من الحق ان الناس سيجترعون على الكفر وعلى الدماء فكيف على الإيمان وما كان ربك نسياً ، وأما قتادة فصيح عنه ان القسامة تستحق بها الدية ولا يقاد بها ، وأما سالم فصيح عنه انكار القسامة جملة وان من حلف فيها يستحق أن ينكل وان لا تقبل له شهادة ، وأما أبو قلابة فصيح عنه انكار القسامة جملة . وأما الزهري فصيح عنه أن القسامة اذا لم تتم الخمسون في عدد المدعين بطلت ولا تردد الإيمان فيها وان ترديدها محدث . وأما عروة بن الزبير . وأبو بكر بن عمرو بن حزم . وابان بن عثمان فانه روى عنهم ان ادعى المصاب على انسان انه قتله أو على جماعة فان أولياء المدعى يبدؤن فيحلفون خمسين يمينا على واحد وتردد عليهم الإيمان ان لم يتموا خمسين يمينا فاذا حلفوا دفع اليهم الواحد فيقتلوه وجلة الآخرون مائة مائة وسجنوا سنة ، وان عبد الملك بن مروان أول من قضى بان لا يقتل في القسامة الا واحد وكان من قبله يقتلون فيها الرهط بالواحد ، وهذا كله خبر واحد ساقط لا يصح لانه انفرد بروايته عبد الرحمن بن أبي الزناد . وابن سميان معا وهما ساقطان ، وأما أبو الزناد فروى عنه انه يبدأ في

القسامة من له بعض بيعة أو شبهة صح ذلك عنه ، وأما ريعة فصح عنه أن شهادة اليهود والنصارى والمجوس أو الصياني أو المرأة يؤخذ بها في القتل ويبدأ معها أولياء المقتول ، وكذلك دعوى المصاب دون بيعة أصلاً بالغاً كان أو غير بالغ هكذا روى عنه ابن وهب فيبدأ أولياؤه فيحلفون خمسين يمينا وتردد عليهم الإيمان أن لم يتموا خمسين ويستحقون القود ، فإن نكلوا حلف أولياء المدعى عليه خمسين يمينا تردوا أيضا عليهم ويبرون ويبدأ المدعى عليه فلا قود ولا دية ، فإن نكلوا وجب لأولياء المقتول القود على من ادعوا عليه دون يمين .

(وأما مروان) فروى عنه إذا ادعى الجريح على قوم فإن أولياءه يدئون فيحلفون خمسين يمينا وتكرر عليهم الإيمان ثم يدفع اليهم كل من ادعوا عليه وإن كانوا جماعة فيقتلون إن شاءوا ولم يصح هذا لأنه من رواية ابن سمعان .

وأما السالفون من علماء أهل المدينة جملة فانه روى عنهم أن من ادعى - وهو مصاب - أن فلانا قتله فإن أولياءه يبدئون في القسامة فإن لم يدع على أحد يرى المدعى عليهم ، فإن حلف الأولياء مع دعوى المصاب فإن لهم القود فإن عفوا عن الدم وأرادوا الدية قضى لهم بذلك وجدد المعفو عنهم مائة مائة وحبسوا سنتوان عفا الأولياء عن القود وعن الدية فلا ضرب على المعفو عنهم ولا سجن ، فإن نكلوا حلف المدعى عليه مع أوليائه خمسين يمينا فإن نكلوا غرم المدعى عليه الدية في ماله خاصة ، وإن القسامة تكون مع شهادة الصياني أو النساء أو اليهود والنصارى كما قلنا في دعوى القتل سواء سواء ولا فرق . وإن الإيمان تردد في ذلك أن لم يتموا خمسين فإن كان دعوى قتل عمد لم يجز أن يحلف في ذلك أقل من ثلاثة وإن كانت دعوى قتل خطأ حلف في ذلك واحد إن لم يوجد غيره خمسين يمينا وأخذ الدية ويحلف في دعوى العمد من أراد القود وإن لم يكن وارثا ولا يحلف في دعوى الخطأ إلا من يرث ، وكل هذا لا يصح لأنه من رواية ابن سمعان وهو موصوف بالكذب .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا كل ما حضرنا ذكره أنه روى عن أحد من التابعين في ذلك وقد ذكرناهم - وهم مختلفون - فأتى غير متفقين . وأما المتأخرون فنذكر أيضا أن شاء الله تعالى من أقوالهم ما يراه الله تعالى . فأمسقيان الثوري فانه صح عنه أنه قال : أن وجد القتل في قوم فالبيعة على أولياء القتل فإن أتوا بما قضى لهم بالقود والا حلف المدعى عليهم خمسين يمينا وغرموا الدية مع ذلك . وقال معمر : من ضرب فجرح فحاش صميته ثم مات فالقسامة تكون حيثئذ فيحلف المدعون لمات

من ضربه إياه ، فإن حلفوا خمسين يمينا كذلك استحقوا الدية وإن نكلوا حلف من المدعى عليهم خمسون مامات من ضربه إياه ويغرمون الدية مع ذلك في الجرح خاصة لافي النفس فإن نكل الفريقان جميعا غرم المدعى عليهم نصف الدية ذهب إلى ما روى عن عمر ، وقال معمر : قلت لعبيد الله بن عمر : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقاد بالقسامة ؟ قال : لا قلت : فأبو بكر قال : لا قلت فمعمر قال : لا قلت : فكيف تجتهدون عليها فسكت ، قال معمر : فقلت ذلك لما لك فقال : لا تضع أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الحيل لو ابتلى بها أقاد بها ، وقال عثمان البتي فيمن ادعى عليهم بقتيل وجد فيهم فاليئنة على المدعين ويقضى لهم فإن لم يكن لهم بيئة حلف خمسون رجلا من المدعى عليهم وبرعوا ولا غرامة في ذلك ولا دية ولا قود ، وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : لا تكون القسامة بدعوى المصاب أصلا ولا قود في ذلك ولا دية لكن إن وجد قتل في محلة وبه أثر وادعى الولي على أهل المحلة أنهم قتلوه وادعوا على واحد بعينه منهم فإن كانت لهم بيئة عدل قضى لهم بها وإن لم تكن لهم بيئة حلف من المدعى عليهم خمسون رجلا من أهل المحلة لا من السكان ولا من الذين انتقل إليهم ملك المحلة بالشراء لكن على الذين كانوا مالكيها في الأصل يختارهم الولي فإن قصص منهم ردت عليهم الأيمان فإذا حلفوا غرموا الدية مع ذلك فإن نكلوا سجنوا أبدا حتى يقرروا أو يحلفوا ، وقال مالك : لا تكون القسامة إلا بأن يقول المصاب : فلان قتلني عمدا فإذا قال ذلك ثم مات قبل أن يفيق حلف خمسون من أوليائه قياما في المسجد الجامع مستقبلين القبلة لقد قتل فلان عمدا فإذا حلفوا فإن حلفوا على واحد فلهم القود منه ، وإن حلفوا على جماعة لم يكن لهم القود إلا من واحد ، ويعضرب الباقي مائة مائة ويسجنون سنة فإن شهد شاهد واحد عدل بأن فلانا قتل فلانا كانت القسامة أيضا كما ذكرنا ، وكذلك إن شهد لوثن من نساء أو غير عدول فإن لم يكونوا خمسين ردت عليهم الأيمان حتى يتم خمسين ولا يحلف في القسامة أقل من اثنين فإن كان القاتل فلان قتلني غير بالغ فلا قسامة في ذلك ولا قود ولا غرامة قال : فإن نكل جميع أولياء القتل حلف المدعى عليهم خمسين يمينا فإن لم يبلغوا خمسين ردت الأيمان عليهم فإن لم يوجد إلا المدعى عليه وحده حلف خمسين يمينا وبرىء فإن نكل أحد من له العفو من الأولياء بطلت القسامة ووجب الأيمان على المدعى عليهم ولا قسامة في قتل وجد في دار قوم ولا غرامة ولا في دعوى عبد أن فلانا قتله ، وفي دعوى المريض أن فلانا قتلني خطأ روايتان ، أحدهما إن في ذلك



القسامة والأخرى لاقسامة في ذلك ولا في كافر، وقال الشافعي: لا قسامة في دعوى انسان ان فلانا قتلني أصلا سواء قال عمدا أو خطأ ولا غرامة في ذلك وإنما القسامة في قتل وجد بين دور قوم كلهم عدو للمقتول فادعى أولياؤه عليهم فان أولياء القتل يبدؤن فيحلف منهم خمسون رجلا يمينا يمينا انهم قتلوه عمدا أو خطأ فان نقص عدد ردت الايمان فان لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحقت الدية على سكان تلك الدور ولا يستحق بالقسامة قود أصلا وان شهد واحد عدل أو جماعة متواترة غير عدول ان فلانا قتل فلانا فتجب القسامة بما ذكرنا والدية أو وجد قتل في زحام فالقسامة أيضا والدية كما ذكرناه وقال أصحابنا : ان وجد قتل في دار قوم اعداء له وادعى أولياؤه على واحد منهم حلف خمسون منهم واستحقوا القود أو الدية ولا قسامة الا في مسلم حر \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذه أقوال الفقهاء المتأخرين قد ذكرنا منها ما يسر الله تعالى ونذكر الآن الأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القسامة مجموعة كلها في مكان واحد مستقصاة ليلوح الحق بها من الخطأ وتكون شاهدة لمن أصاب ما فيها بانه وفق للصواب بمن الله تعالى وشاهدة لمن خالف ما فيها بانه يسر للخطأ مجتهدا ان كان ممن سلف وعاصيا ان كان مقلدا وقامت الحجة عليه وإنما جمعنا ما ذكرنا من أقوال الصحابة رضى الله عنهم ومن أقوال التابعين رحمهم الله ومن أقوال الفقهاء بعدهم، ثم أتينا بالأحاديث الصحاح ما يسر الله تعالى منها الواردة في ذلك لأن أحكام القسامة متداخلة في كل ذلك، وقد روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم الفضل بن دكين ناسع بن عبيد عن بشير بن يسار زعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبى حشمة أخبره أن قرأ من قومه انطلقوا الى خير ففروا فيها ووجد أحدهم قتيلا وقالوا للذين وجد فيهم : قتلتم صاحبنا قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلا فانطلقوا الى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا الى خير فرجدا أحدا قتيلا فقال : الكبير الكبير فقال لهم : تأتون بالينة على من قتله قالوا : ما بالينة قال : تحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم قالوا : كيف نحلف ولم نشهد؟ قال : قنبركم يهود بخمسين يمينا قالوا : وكيف نقبل إيمان قوم كفار قالوا : لانرضى بإيمان اليهود فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه بمائة من ابل الصدقة \* ومن طريق مسلم ما تتيه بن سعيدنا الليث بن سعد عن يحيى هو ابن سعيد الأنصارى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبى حشمة قال يحيى : وحسبته قال وعن رافع بن

خديج أنهما قالا: خرج عبد الله بن سهل بن زيد . وعجينة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخير تفرقا في بعض ما هناك ثم إذا عجينة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه ثم أقبل إلى رسول الله ﷺ هو وحويصة بن مسعود . وعبد الرحمن بن سهل وكان أصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبير في السن فصمت وتكلم أصحابه وتكلم معهما فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتل عبد الله بن سهل فقال لهم : أتخفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم أو قائلكم؟ قالوا : كيف نخلف ولم نشهد؟ قال : فترىكم يهود بخمسين يمينا قالوا : وكيف قبل إيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه عقله . ومن طريق مسلم ناعبد الله بن عمر القواريري نأحمد بن زيد نأبي بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة . ورافع بن خديج أن عجينة ابن مسعود . وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خير تفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوة عبد الرحمن وابن عمه حويصة . وعجينة إلى النبي ﷺ فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه . وهو أصغر القوم . فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبير أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلم في أمر صاحبهم فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برئته قالوا : أمر لم نشهده كيف نخلف قال : فترىكم يهود بإيمان خمسين منهم قالوا : يا رسول الله وكيف قبل إيمان قوم كفار قال : فوداه رسول الله ﷺ من قبله قال سهل : فدخلت مريدا لهم فركضتني ناقة من تلك الأبل ركضت يرجلها قال حماد : هذا أو نحوه . قال أبو محمد رحمه الله : فشك يحيى في رواية الليث هل ذكر بشير بن يسار . ورافع بن خديج مع سهل ابن أبي حنيفة أو لم يذكر ولم يشك في رواية حماد بن زيد عنه في أن رافعا روى عنه هذا الخبر بشير وكلا الرجلين ثقة حافظ وحاد أحفظ من الليث ، والروايتان معا صحيحتان ، فصح أن يحيى شك مرة هل ذكر بشير رافعا مع سهل أم لا وقطع يحيى مرة في أن بشيرا ذكر رافعا مع سهل ولم يشك فهي زيادة من حماد وزيادة العدل مقبولة . ومن طريق مسلم نأسحق بن منصور نا بشير بن عمر قال : سمعت مالكا ابن أنس . ونأه أيضا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد ابن عمرو بن السرح . ومحمد بن مسابة قال أحمد : نا محمد بن وهب وقال محمد نا ابن القاسم ثم اتفق ابن وهب . وابن القاسم . وبشير بن عمر نا محمد نا مالكا ابن أنس نا أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة

أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل . ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فأتى محيصة فآخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أوفى فقير فأتى يهود قال: أنتم وآله قتلتموه قالوا: وآله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن ابن سهل فذهب محيصة ليتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله ﷺ لمحيصة: كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله ﷺ: أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذوا بحرب فكتب رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا أما وآله ما قتلناه فقال رسول الله ﷺ اتحللون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا قال فتحلف لكم يهود قالوا: ليسوا مسلمين فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث إليهم رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم مائة ناقة حتى دخلت عليهم الدار، قال سهل: فلقد ركضت منها ناقة حمراء . ومن طريق سفيان بن عيينة نايحي بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال: وجد عبد الله بن سهل قتيلا فجاء أخوه . وحويصة . ومحيصة . وهما عما عبد الله بن سهل إلى رسول الله ﷺ فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال له رسول الله ﷺ: الكبر الكبر قالوا: يا رسول الله أما وجدنا عبد الله بن سهل قتيلا في قلب . يعنى من قلب خيبر . قال النبي عليه الصلاة والسلام: من تهموز؟ قالوا: تهم يهود قال: فقسّمون خمسين يمينا أن اليهود قتله قالوا: وكيف قسم على ما لم نر؟ قال فخيركم اليهود بخمسين يمينا أنهم لم يقتلوه قالوا: وكيف رضى بأيمانهم وهم مشركون فوداه رسول الله ﷺ من عنده . ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: حدثني أبو سلبية بن عبد الرحمن . وسليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي عليه السلام عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم من الأنصار أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن هاشم البلبكي نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي سلبية بن عبد الرحمن بن عوف . وسليمان بن يسار عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم أن القسامة كانت في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت عليه وقضى بها بين أناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر . قال أبو محمد رحمه الله: فهذه الأخبار مما صحت عن النبي ﷺ في القسامة لم يصح عنه إلا هي أصلا .

رحمه الله : قد كرنا قول ابن عباس . وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فنظرنا فيما  
 يمكن أن يحتج به فوجدنا من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب عن ابن جريج  
 عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : لو يعطى الناس بدعواهم  
 لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن ألهمين على المدعى عليه ، وقوله ﷺ : « أن  
 دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وقوله عليه السلام للمدعى : « يبتك أو يمينه ليس  
 لك الا ذلك » قالوا : قد سوى الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بين  
 تحريم الدماء والأموال وبين الدعوى في الدماء والأموال وأبطل كل ذلك ولم يجعله  
 الا باليمين أو اليمين على المدعى عليه فوجب أن يكون الحكم في كل ذلك سواء لا يفرق  
 في شيء أصلا لافي من يختلف ولا في عدد يمين ولا في اسقاط الغرامة الا باليمين ولا  
 مزيد ، وهذا كله حق الا أنهم تركوا ما لا يجوز تركه بمافرض الله تعالى على الناس  
 اضافته الى ما ذكروا وهو ان الذي حكم بما ذكروا وهو المرسل الينا من الله تعالى  
 هو الذي حكم بالقسامة وفرق بين حكمها وبين سائر الدماء والأموال المدعاة ولا يجل  
 أخذ شيء من أحكامه وترك سائرهما اذ ظها من عند الله تعالى وكلها حق وفرض الوقوف  
 عنده والعمل به وليس بعض أحكامه عليه السلام أولى بالطاعة من بعض ومن خالف  
 هذا فقد دخل تحت المعصية وتحت قوله تعالى : ( أفقرمون ببعض الكتاب وتكفرون  
 ببعض ) ولا فرق بين من ترك حديث يبتك أو يمينه لحديث القسامة وبين من ترك  
 حديث القسامة لتلك الأحاديث \* فان قالوا : الدماء حدود ولا يمين في الحدود قيل  
 لهم : ما هي من الحدود لأن الحدود ليست موكولة الى اختيار أحد ان شاء أقامها  
 وان شاء عطلها بل هي واجبة لله تعالى وحده لا خيار فيها لاحد ولا حكم ، وأما  
 الدماء فهي موكولة الى اختيار الولي ان شاء استغاد وان شاء عفا فبطل أن تكون  
 من الحدود ، وصح انها من حقوق الناس وفسد قول من فرق بينهما وبين حقوق  
 الناس من الأموال وغيرها لاحت فرق الله تعالى ورسوله عليه السلام بين الدماء  
 والحقوق وغيرها وليس ذلك الا حيث القسامة فقط ، وأما من جعل اليمين في دعوى  
 الدم خمسين يمينا ولا بد ولا أقل فلا حجة لهم الا أنهم قاسوا كل دعوى في الدم على  
 القسامة والقياس كله باطل لأنهم لم يحكموا للدعوى المجردة في الدم بحكم القسامة في  
 غير هذا الموضع لأن المالكين والشافعيين يرون في القسامة تبديع المدعين ولا  
 يرون تبديعهم في دعوى الدم المجردة والخفيفون يرون ايجاب الغرامة مع الايمان  
 في القسامة ولا يرون ذلك في دعوى الدم المجردة فصح أنهم قد تركوا قياس

دعوى الدم المجردة على القسامة في شيء من أحكامها إلا في عدد الإيمان فقط ، فظاهر بذلك باطل قولهم ، والقول عندنا هو ما قلناه من أن البيعة في الدعوى ظاهرا كانت أو غيرها سواء سواء ، واليمين في كل ذلك سواء يمين واحدة فقط على من ادعى عليه إلا في الزنا والقسامة ففي الزنا أربعة من الشهود فصاعدا لأقل للنص الوارد في ذلك خاصة وفي القسامة خمسون يمينا لأقل للنص الوارد في ذلك ويبقى كل ما عدا ذلك على عموم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يتك أو يمينه ليس لك إلا ذلك» وعلى قوله ﷺ : «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على من ادعى عليه فلا يخرج من هذا إلا ما أخرجه النص ، ثم نظرا في قول من قال : إن القسامة تكون بدعوى المريض أن فلا ناقله فلم نجد لهم شبهة أصلا إلا ما ناه أحد بن عمرنا عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا اسمعيل بن اسحق نا ابن أبي أويس نا أخى عز سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز دعاه فقال له : ما عندك في هذه القسامة : فقلت له : كانت من أمر الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ تعظيما للدماء وجعلها ستره لدمائهم ولكن من سنتها وما بلغنا فيها أن القتل إذا تكلم برى أهله وأن لم يتكلم حلف المدعى عليهم وذلك فعل عمر بن الخطاب وأن ذلك الذى أدركننا الناس عليه .

**قال أبو محمد :** أن أهل هذه المقالة أكثروا واتوا بما ينسب آخره أوله حتى يفتروا الجاهل فيظن أنهم اتوا بشيء وهم لم يأتوا بشيء ، صلا وهذا سند قاسد لا بهرسل وفي أسناده أبو بكر بن أبي أويس وقد خرج عنه البخارى إلا أن الموصلى الحافظ الاسدى ذكر أن يوسف بن محمد أخبره أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث وهذه عظيمة إلا أن الأرسال يكفى في هذا الخبر ولو صح . سند لم يكن لهم فيه متعلق لأنه ليس فيه عن النبي ﷺ أنه قضى بالقسامة فيما يدعيه المقتول وأما فيه أنها كانت من أمر الجاهلية فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعظيما للدماء ونحن لانكر هذا فإذا لم يكن عن النبي عليه السلام فلا حجة فيه ، وأن المالكين مخالفون لهذا الحكم ولا يرون فيه قسامة أصلا إذا لم يتكلم . وذكرنا ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى بن عبد الله نا أبو معمر البصرى نا عبد الوارث نا فطر أبو الهيثم نا أبو يزيد المدنى عن عكرمة عن ابن عباس قال : أول القسامة كانت في الجاهلية كانت رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ آخرى فانطلق معه في إبله فمر

رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه . فقال أغثنى بمقال أشد به عروة جوالقي  
لاتنفر الابل فأعطاء عقالا يشد به جوالقه فلما نزلوا عقلت الابل الا بعير او احدا  
فقال الذي استأجره : ماشأن هذا البعير لم يعقل من بين الابل؟ قال : ليس له عقال  
قال فآين عقاله؟ قال مربى رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه فاستغاثني فقال  
أغثنى بمقال أشد به عروة جوالقي لاتنفر الابل فأعطيته عقاله لحذفه بمعى كان فيه  
أجله فمر به رجل من أهل اليمن فقال أشهد الموسم؟ قال : ما أشهد وربما أشهد قال : هل  
انت عنى مبلغ رسالة من الدهر قال : نعم قال اذا شهدت الموسم فناديا آل قريش فاذا أجابوك  
فناد يا آل بني هاشم فاذا أجابوك فسل عن أبى طالب فآخبره ان فلانا قتلني في فقال  
ومات المستأجر فلما قدم الذي استأجره آناه أبو طالب فقال . ما فعل صاحبنا؟ قال  
مرض فاحسنت القيام عليه ثم مات فوليت دفنه فقال : أهل ذلك منك فكث جينا  
ثم ان الرجل اليمايى الذى كان أوصى اليه أن يبلغ عنه وائى الموسم قال : يا آل قريش  
فقالوا : هذه قريش قال يا بني هاشم قالوا : هذه بنو هاشم قال : أين أبو طالب؟ قالوا :  
هذا أبو طالب قال أمرني فلان ان أبلغك رسالته ان فلانا قتله في فقال فآناه أبو طالب  
فقال : اخترنا احدى ثلاث ان شئت أن تودى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا  
خطأ وان شئت حلف خمسون من قومك انك لم تقتله فان آيتقتلناك به فآني قومه  
قد كر ذلك لم فقالوا : نحلف فآته اسرأة من بنى هاشم كانت تحت رجل منهم قد  
ولدت له فقالت : يا أبا طالب أحب أن تميز ابني هذا برجل من المؤمنين ولا تصير يمينه  
حيث تصبر الايمان ففعل فآناه رجل منهم فقال : يا أبا طالب أردت محسين رجلا  
أن يحلفوا مكان مائة من الابل يصيب كل رجل بعيران فهذان بعيران فأقبلها عنى  
ولا تصبر يميني حيث تصبر الايمان فقبلها وجاء ثمانية وأربعون رجلا حلفوا قال  
ابن عباس : فولدني نفسى يده ماحال الحول ومن الثمانية وأربعين عين تطرف .  
**قال أبو محمد** رحمه الله : فاضافوا الى هذا الخبر الحديث الذى قد ذكرناه قبل  
هذا بأوراق في باب الأحاديث الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في  
القسامة وهو ان القسامة كانت في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت  
عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر وهذا  
لاحجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأن صفة القسامة التى حكم بها رسول الله ﷺ  
بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود قد ذكرناها واما هي في قتل وجد  
لا في مصاب ادعى أن فلانا قتله فهذا حجة عليهم . وأما حديث ابن عباس هذا فهو

ظه عليهم لاهم، ولئن كان ذلك الخبر حجة فلقد خالفوه في ثلاثة مواضع وما فيه لهم  
 حجة أصلا في شيء لأن قول ذلك المقتول لم يبين بشاهدين وإنما أتى به رجل واحد  
 وهم لا يرون القسامة في مثل هذا وإن أباطال بدأ المدعى عليهم بالإيمان وهم لا يقولون  
 بهذا وإن أباطال أمر أن ذلك القرشي قتل الهاشمي خطأ ثم قال: له فإن أبيت من الدية  
 أو من أن يحلف خمسون من قومك قتلناك به وهم لا يرون القود في قتل الخطأ فمن العجب  
 اجتراحهم بخبرهم أول مخالف له، وأما نحن فلا نسخر أن تكون القسامة ثابتة في  
 الجاهلية في القتل يوجد فآمرها رسول الله ﷺ على ذلك بل هذا حق عندنا لصحة  
 الخبر بذلك وبالله تعالى التوفيق. وذكروا أيضا - وهو من غامض اختراعهم - قول  
 الله تعالى بعد أمره بنى إسرائيل بذبح البقرة: (واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله  
 مخرج ما كنتم تكتمون قتلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى) وذكروا مع  
 هذه الآية ما ناه أحمد بن حمر بن أنس العنزي عن عبد الله بن الحسين بن عقال  
 الزيري نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن الجهم نا أبو بكر الوزان نا علي بن عبد  
 الله - هو ابن المديني - نا يحيى بن سعيد القطان نا ربيعة بن ثلثوم نا أبي عن سعيد بن  
 جبير نا ابن عباس قال: نا أهل مدينة من بنى إسرائيل وجدوا شيئا قتيلا في أصل  
 مدينتهم فاقبل أهل مدينة أخرى فقالوا: قتلتم صاحبنا وابن أخ له شاب يبكي ويقول:  
 قتلتم عني قاتوا موسى عليه السلام فاحس الله تعالى إليه أن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة  
 فذكر حديث البقرة بطوله قال: فاقبلوا بالبقرة حتى انتهوا بها إلى قبر الشيخ وهو  
 بين المدينتين وابن أخيه قائم عند قبره يبكي فذبحوها فضرب بيضه من لحها القبر  
 فقام الشيخ ينفخ رأسه ويقول: قتلني ابن أخى طال عليه عمرى وأراد أكل مالى  
 ومات. وبه إلى ابن الجهم نا محمد بن سلة نا يزيد بن هارون نا هشام عن محمد بن  
 سيرين عن عبيدة السبائي قال: نا بنى إسرائيل عقيم لا يولد له وكان له مال كثير  
 وكان ابن أخيه وارثه فقتله ثم احتمله ليلا حتى أتى به حتى آخرين فوضعه على باب  
 رجل منهم ثم أصبح يدعيه عليهم قاتوا موسى عليه السلام فقال: نا الله يأمرهم  
 أن تذبحوا بقرة فذكر حديث البقرة فذبحوها فضربوه ببعضها فقام فقالوا: من  
 قتلك؟ قال: هذا لابن أخيه ثم مال ميتا فلم يعط ابن أخيه من ماله شيئا ولم يورث  
 قاتل بعد. وبه إلى ابن الجهم نا الوزان نا علي بن عبد الله نا ثقيان بن سوقة قال:  
 سمعت عكرمة يقول: نا ابن إسرائيل مسجد له اثنا عشر بابا لكل سبط باب  
 فوجدوا قتيلا قتل على باب فجروه إلى باب آخر فنادوا قتلوه وتدارى الشيطان فتحاكروا

إلى موسى عليه السلام فقال: إن الله يأمركم أن تدبحوا بقرة فذبحوها فضرروه فخذوها فقال  
قتلى فلان وكان رجلا له مال كثير وكان ابن أخيه قتله وفي حديث البقرة زيادة اقصرتها •

**قَالَ يَوْمُجَمَّةَ :** رحمه الله : وكل ما احتجوا به من هذا قايهاهم وتعموه على المغترين ،  
أما الآية لحق وليس فيها شيء مما في هذه الأخبار البتة وإنما فيها أن الله تعالى أمر بني  
إسرائيل بذبح بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين مسلة لاشية فيها غير ذلول تسر  
الأرض ولا تسقى الحرث لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ، وإنهم كانوا قتلوا قتلا  
تقارروا فيه فأمرهم الله تعالى أن يضربوه ببعضها اذ ذبحوها كذلك يحیی الله الموتى  
ويريمكم آياته ، وليس في الآية أكثر من هذا لأن المقتول ادعى على أحد ولأنه قتل  
به ولأنه كانت فيه قسامة فكل ما أخبر الله تعالى به فهو حق وكل ما أقصموه بأرائهم في الآية  
فهو باطل فبطل أن يكون لهم في الآية متعلق أصلا ، ثم نظرنا في الأخبار التي ذكرنا  
فوجدناها كلها مرسلات لا حجة في شيء منها إلا الذي صدرنا به فهو موقف على ابن  
عباس ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ فبطل أن يكون لهم في شيء منها متعلق ،  
ثم لو صحت الأخبار المذكورة عن رسول الله ﷺ لكانت كلها لا حجة لهم فيها لوجوه ،  
أولها أن ذلك حكم كان في بني إسرائيل ولا يلزمنا ما كان فيه فقد كان فيهم السبب .  
وتحريم الشعوب وغير ذلك ولا يلزمنا إلا ما أمرنا به نبيا عليه السلام قال الله تعالى :  
( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضلت على الأنبياء  
بست - فذكر فيها - أن من كان قبله إنما كان يبعث إلى قومه خاصة وبعث هو عليه السلام  
إلى الأحمر والأسود » فصح بقينا أن موسى عليه السلام وسائر الأنبياء قبل محمد عليه  
السلام لم يبعثوا إلينا فيقين ندرى أن شرائع عن لم يبعث إلينا ليست لازمة لنا وإنما  
يلزمنا الإقرار بنبوتهم فقط ، وثانيها أنه لا يختلف اثنان من المسلمين في أنه لا يلزمنا في  
شيء من دعوى الدماء ذبح بقرة ، وصح بطلان احتجاجهم بتلك الأخبار اذ ليس  
فيها أن يسمع من المقتول بعد أن تذبح بقرة ويضرب بها • وثالثها أن تلك الأخبار  
فيها معجزة نبي وحالة الطبيعة من أحياء ميت فهم يريدون أن تصدق حيا قد حرم  
الله تعالى علينا تصديقه على غير نفسه ، وكنا منه الكذب من أجل أن صدق بنو إسرائيل  
ميتا أحياء الله تعالى بعد موته ، وهذا ضد القياس بلا شك وضد ما في هذه الأخبار  
بلا شك ، والأمر بيننا وبينهم في هذه المسألة قريب فأبرونا مقتولا ولله تعالى روحه  
إليه بمحضرة نبي أو بشير حضرته ويحضرنا بالنبى ونحن حيث نؤمن بصدق راما أن تصدق  
حيا يدعى على غيره فهو باطل الباطل بعينه ، ونذكرهم لهذه الآية وهذه الأخبار قبيح



لوتورع عنهم لكان اسلم ونسأل الله تعالى العافية •

وذكروا مارويناه من طريق مسلم نايجي بن حبيب الحارثي . ومحمد بن المثنى قال  
يحيى ناخاله بن الحارث وقال ابن المثنى نا محمد بن جعفر ، ثم اتفق خالد . ومحمد كلاهما  
عن شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك أن يهوديا قتل جارية على أوصاح (١)  
لها قتلها بحجر فجىء بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبها رمق فقال لها :  
اقتلك فلان ؟ فأشارت برأسها لانهم قال لها الثانية فأشارت برأسها أن لا ثم سألتها الثالثة  
فأشارت برأسها فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين ، قال أبو محمد رحمه الله :  
وهذا لا حجة لهم فيه لأن هذا خبر رويناه بالسند المذكور إلى مسلم نا عبد بن حميد  
نا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن قلابة عن أنس أن رجلا من  
اليهود قتل جارية من الأنصار على حلى لها ثم ألقيها في قلب ورضخ رأسها بالحجارة  
وأخذ فأتى به رسول الله ﷺ ، فأمر به أن يرجم حتى يموت وهكذا رواه سعيد بن  
أبي عروبة . وأبان بن يزيد الطار كلاهما عن قتادة عن أنس ، فان قالوا : إن شعبة  
زاد ذكر دعوى المقتولة في هذه القصة وزيادة المدل مقبولة قلنا : صدقم ، وقد زادهم  
ابن يحيى عن قتادة عن أنس في هذا الخبر زيادة لا يحل تركها كما رويناه من طريق مسلم  
نا هدا بن خالد نا همام عن قتادة عن أنس أن جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين  
فسألوها من صنم هذا بك ؟ فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فأخذ  
اليهودى فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بالحجارة ، فصيح أنه  
صلى الله عليه وسلم لم يقتل اليهودى إلا بأقراره لا بدعوى المقتولة ، ووجه آخر وهو  
أنه لو صيح لهم ما لا يصح أبدا من أنه عليه السلام إنما قتله بدعواها لكان هذا الخبر  
حجة عليهم ولكانوا مخالفين له لأنه ليس فيه ذكر قسامة أصلا ، وهم لا يقتلون بدعوى  
المقتولة البتة إلا حتى يحلف أنان فصاعدا من الأولياء خمسين يمينا ولا بد ، وأيضا  
فهم لا يرون القسامة بدعوى من لم يبلغ ، والأظهر في هذا الخبر أنها كانت لم تبلغ لأنه  
ذكر جارية ذات أوصاح وهذه الصفة عند العرب الذين بلغتهم تكلم أنس إنما  
يوقعونها على الصبية لا على المرأة البالغ ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر بكل وجه ولا ح  
خلافهم في ذلك فوجب القول به ولا يحل لأحد العدول عنه ، واعترض المالكيون  
ومن لا يرى القسامة في هذا بأن قالوا : والقَتيل قد يقتل ثم يحمله قاتله فيلقبه على باب  
إنسان أوفى دار قوم فجوابنا وبالله تعالى التوفيق أن هذا ممكن ولكن لا يعترض على

حكم الله تعالى. وحكم رضوله عليه السلام بأنه يمكن أمر كذا ويقرن بدرى كل مسلم أنه قد يمكن أن يكذب الشاهد ويكذب الخائف ويكذب المدعى أن قلنا قله هذا أمر لا يقدر أحد على دفعه فينبغي على هذا القول الذي رده وبه حكم رسول الله ﷺ وخالفوه أن لا يقتلوا أحداً بشهادة شاهدين فقد يكذبان وليس القود بالشاهدين اجماعاً فيتعلق به لأن الحسن يقول: لا يقبل في القود إلا أربعة • ثم ترجع إلى مسائلنا فنقول وبالله تعالى التوفيق: أنه لا يحل لمسلم يدرى أن وعد الله حق أن يعترض على ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن يقول: لا يجوز هذا الحكم لأنه قد يمكن أن يرميه قائله على باب غيره ونعم هذا يمكن أن ترى لو أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل أهل مدينة بأسرها أو بقتل أمهاتنا وأبائنا وأنفسنا كما أمر موسى عليه السلام قومه بقتل أنفسهم إذ أخبر الله تعالى بذلك في قوله: (فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم) أكان يكون في الإسلام نصيب لمن يمتدع ذلك أن هذا لعظيم جداء والعجب كله أن ذلك الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم ظاهر معلق في دم رجل من بنى حارثة من الانتصار على يهود خيبر وبينهما من المسافة ستة وتسعون ميلاً مائة ميل غير أربعة أميال تتردد في ذلك الرسل وتختلف الكتب ويقع في ذلك التوعد بالحرب كما صح عنه عليه السلام أنه قال: «أما أن يدوا صاحبكم أو يؤذنوا بحرب» فهذا أمر لا يشك ذو حس سليم من مؤمن أو كافر في أنه لم تخف هذه القصة ولا هذا الحكم على أحد من المسلمين بالمدينة ولا عن اليهود ولا اسلام يروون في غير المدينة إلا من كان مهاجراً بالحبيشة أو متهماً بما يمكنه لأن ذلك كان قبل فتح خيبر لأن في الحديث الثابت الذي أوردناه قبل من طريق سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن خيبر كانت يومئذ صلحاً ولم تكن قط صلحاً بعد فتحها عنوة بل كانوا ذمة تجرى عليهم الصغار لا يسمون صلحاً ولا يمدنون من أن يأذنوا بحرب، فصح بقينا أن ذلك الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجماع من جميع الصحابة رضي الله عنهم أولهم وآخرهم يقرن لا مجال للشك فيه •

**قال أبو محمد** رحمه الله: فإن قال قائل: فما تقولون في قتل يهود وفيه رفق فيحمل فيموت في مكان آخر أو في الطريق أو يموت أثر وجودهم له وفيه حياة؟ فجوأنا أنه لا قسامة في هذا وإنما فيه التداعي فقط يكلف أولياؤه البينة سواء ادعى هو على أحد أو لم يدع، فإن جماعوا بالبينة قضى لهم بما شهدت به بيئتهم وإن لم يأتوا بالبينة حلف المدعي عليهم مينا واحدة إن كان واحداً فإن كانوا أكثر من واحد

حلقتوا ظلم يميننا ولا بدوي يمحرون على ذلك أبداً وبرهاننا على ذلك هو أن الأصل المطرد في كل دعوى في الإسلام من دم أو مال أو غير ذلك من الحقوق ولا نحاش شيئاً هو أن البينة على المدعى واليمين على من ادعى عليه كما أمر رسول الله ﷺ إذ يقول: «ولو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يبتك أويمنه» وهذا عامان، ولا يصح لأحد أن يخرج عنها شيئاً إلا ما أخرجه نص أو إجماع ولا نص إلا في القتل يوجب فقط فتى وجده حياً أحد من الناس فلا قسامة فيه البتة وبالله تعالى التوفيق \* فإن وجد لأثر فيه فقد قلنا: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما حكم في مقتول وليس كل ميت مقتولاً، فإن تبقى أنه قتل بأثر وجد فيه من ضرب أو شذخ أو خنق أو ذبح أو طعن أو جرح أو كسر أو سم فهو مقتول والقسامة فيه وإن تبقى أنه ميت حتف أنه لأثر فيه البتة فلا قسامة لأنه ليست هي الحال التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقسامة وإن أشكل أمره فأمكن أن يكون ميتاً حتف أنه. وأمكن أن يكون مقتولاً فمعه شيء وضعه على فيه فقطع نفسه فمات فالقسامة فيه، فإن قيل: لم قلنا هذا الأصل أن من مات غير مقتول فلا قسامة فيه قلنا وبالله تعالى التوفيق: إن المقتول أيضاً يمكن أن يكون قتل نفسه أو قتله سبع فلما كان أمكان ما ذكرنا لا يمنع من أقسامته لا يمكن أن يكون قد قتله من ادعى عليه أنه قتله ووجبت القسامة لا يمكن أن يكون قتله من ادعى عليه أنه قتله فليس هذا قياساً فلا تكن غافلاً متسلفاً اتنا قد قسنا أحدهما على الآخر ومعاذ الله من ذلك لكنه باب واحد له إنما هو من وجد ميتاً وادعى أولياؤه على قوم أسلم قتلوه أو على واحد أنه قتله وكان قتلهم له الذي ادعى أولياؤه عليهم ممكننا هذه هي القصة التي حكم فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعينها بالقسامة ففرض علينا أن نحكم فيها (١) بالقسامة إذا أمكن أن يكون من ادعى أولياؤه - قاتوا بما يبطل الحكم بالقسامة إذ يفتنا أن الذي يدعونه باطل يقين لاشك فيه \*

**قَالَ يَوْحَيْدٌ** رحمه الله: فسواء وجد القاتل في دار أعداء كفار أو أعداء مؤمنين أو أعداء كفار أو أصدقاء مؤمنين أو في دار أخيه أو ابنه أو حيث ما وجد فالقسامة في ذلك وهو قول ابن الزبير. ومعاوية بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يصح خلافهما عن أحد من الصحابة لهما حكماً بالقسامة في اسماعيل بن هبار وجد مقتولاً

بالمدينة وادعى قوم قتله على ثلاثة من قبائل شتى مفترقة الدور ولم يوجد المقتول بين  
أظهرهم وهم زهري . وتيمى . وليثى كنانى ، وهذا قول وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وسواء وجد المقتول في مسجد أو في داره نفسه أو  
في المسجد الجامع أو في السوق أو بالفلاة أو في سفينة أو في نهر يجرى فيه الماء أو  
في بحر أو على صنق انسان أو في سقف أو في شجرة أو في غار أو على دابة واقفة أو  
سائرة كل ذلك سواء لما قلنا، ومتى ادعى أولياؤه في كل ذلك على أحد فالقسامة في  
ذلك بإحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولهم : أن وجد بين قريتين فانه يذرع ما بينهما فالى أيهما كان أقرب حلقتا  
وغرموا مع قولهم : أن وجد في قرية حلقتا وودوا ، فإن تعلقتا في ذلك عما ناه يوسف  
ابن عبد الله القرى فاعبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي نايوسف بن أحمد نأبو حنيفة  
العقيل نا محمد بن اسماعيل نا اسماعيل ابن أبان الوراق نا أبو اسرائيل الملائي نا عطية - هو  
المعروف - عن أنى سعيد الحدرى قال : ووجد قتيل بين قريتين فأمر النبي عليه السلام  
فقبس الى أيهما أقرب فوجد أقرب الى أحدهما بشبر فكاتى انظر الى شبر رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فضمن النبي عليه السلام من كانت أقرب اليه .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كانت أم  
عمرو بن سعد عند الجللاس بن سويد - هو ابن الصامت - فقال الجللاس في غزوة  
تبوك : أن كان ما يقول محمد حقاً لحز شر من الخير فسمعها عويمر فقال : والله انى  
لا شيء ان لم أرفعها الى النبي عليه الصلاة والسلام ان ينزل القرآن فيه وإن اخطأ  
بخطئته ولتم الأب دوى فآخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخلوا فدعا النبي  
صلى الله عليه وسلم الجللاس فعره وهم يترحلون فلم يتحرك أحد كذلك كما وايضاً لون  
لا يتحركون اذا نزل الوحي فرفع عن النبي عليه السلام فقال : ( يحلفون بالله ما قالوا  
ولقد قالوا طمة الكفر ) الى قوله ( فان يتوبوا يك خيراً لهم ) فقال الجللاس : استب  
الى ربى فأتى أتوب الى الله وأشهدله بصدق ( وما تقيموا الا أن اغنام الله ورسوله ) قال  
عروة : كان مولى الجللاس قتل في بنى عمرو بن عوف فأبى بنو عمرو بن عوف ان يعقلوه  
فلما قدم النبي عليه السلام جعل عقله على عمرو بن عوف قال عروة : فما زال عويمر منها  
بعليا حتى مات . ونا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن  
وضاح نا موسى نا معاوية نا وكيع نا محمد بن عبد الله الشيبانى عن مكحول أن قبلا وجد  
في هذيل فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فدعا خمسين منهم فأحلقهم كل رجل

عن نفسه يمينا بالله تعالى ما قتلنا ولا علينا قاتلا ثم أغروهم الديعة فاعمد بن سعيد بن نبات  
 نأحمد بن عون الله فاقسم بن أصبغ فاعمد بن عبد السلام الحنفي فاعمد بن بشار فاعمد  
 ابن جعفر فغدر فاشعبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : انما  
 كانت القسامة في الجاهلية اذا وجد القاتل بين ظهري قوم أقسم منهم خمسون ما قتلنا ولا  
 علينا قاتلان عجزت الايمان ردت عليهم ثم عقلوا ، وروينا من طريق اسماعيل  
 الترمذي ناسع بن عمرو أبو عثمان فاسماعيل بن عياش عن الشعبي عن مكحول فاعمد  
 ابن أبي خراعة أنه قتل فيهم قاتل على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فجعل القسامة  
 على خراعة بالله ما قتلنا ولا نعلم قاتلا وحلف كل منهم عن نفسه وغرموا الديعة ، قالوا :  
 وقد ذكرنا هذا عن عمرو بن عوف على قبل • قال ابو محمد رحمه الله : وكل هذه الاقاويل فلا  
 يجب الاشتغال بها على ما بين أن شاء الله تعالى • اما الحديث الذي صدرنا به فذاك  
 لانه انفرده عليه بن سعيد الوفي وهو ضيف جدا ضعفه هشيم • وسفيان الثوري .  
 ويحيى بن معين . واحد بن حنبل ، وماندري احدا وقته ، وذكر عنه أحمد بن حنبل  
 أنه بلغه عنه أنه كان يأتي الكلبى الكذاب فيأخذ عنه الاحاديث ثم يكتبه بأبي سعيد  
 ويحدث بها عن ابي سعيد فيوم الناس أنه الحدرى ، وهذا من تلك الاحاديث والله  
 أعلم فهو ساقط ، ثم هو أيضا من رواية ابي اسرائيل الملائي هو اسمعيل بن أبي اسحق  
 فهو بلية عن بلية ، والملائي هذا ضعيف جدا ، وليس في الذرع بين القريتين خبر غير هذا  
 البتة لا مسند ولا مرسل • وأما حديث الجلاس بن سويد بن الصامت . وعمر بن  
 سعد فانه مرسل عن عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ لانه انما فيه أن مولى الجلاس  
 قتل في بني عمرو بن عوف وأن رسول الله ﷺ لما هاجر جعل عقله على بني عمرو بن عوف  
 وليس في هذا انه وجد مقتولا فيهم ولا انه عليه السلام أوجب فيه قسامة وهذا خلاف قولهم  
 وانما فيه انه قتل فيهم فقاتله منهم واذا كان قاتله منهم فالقتل عليهم فله صفة قتل الخطأ وبه  
 نقول ، فبطل تمويههم بهذا الخبر والله تعالى التوفيق • وأما حديث عمرو بن أبي خراعة  
 فهو مجهول ومرسل فبطل • وأما ما ذكره عن عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب  
 فقد قدمنا انه عن علي لا يصح البتة لانه عن ابي جعفر عنه فهو منقطع وعن الحارث الأعور  
 وقد وصفه الشعبي بالكذب وفيه أيضا الحجاج بن ارطاة • وأما الرواية عن عمر فقد  
 بينا أنها لا تصح ، وماندري في القرآن ولا في السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولا في الاجماع ولا في القياس أن يحلف مدعي عليه ويغرم والقوم أصحاب

قياس برعهم فلا قاسوا الدعوى في الدم على الدعوى في المال وغير ذلك ولكن لا السنة أصابوا ولا القياس أحسنوا •

٢١٥٠ — مَسْأَلَةٌ — وأما القسامة في العبد يوجد مقتولا فإن الناس اختلفوا في ذلك فقال أبو حنيفة، وعبد بن الحسن : القسامة في العبد يوجد قتيلا كما هي في الحر وعليهم قيمته في ثلاث سنين لا يبلغ بها دية حر ؛ وروى عن أبي يوسف لاقسامة فيه ولا غرامة وهو هدر ، وهو قول مالك . وأصحابه . وابن شبرمة وقال الأوزاعي : لاقسامة فيه ولو لكن يغمون ثمته وقال : زفر . والشافعي فيه القسامة والقيمة إلا أن زفر قال : يقسامون ويغمون قيمته ، وقال الشافعي : يحلف العبد ويغرم القوم قيمته • قال أبو محمد : وقولنا فيه ان القسامة فيه كالحر سواء سواء في كل حكم من أحكامه ، فلما اختلفوا وجب ان ننظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها فوجدنا من قال : لاقسامة في العبد يقولون : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما حكم بالقسامة في حر لا في عبد فلا يجوز أن نحكم بها الا حيث حكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم : العبد مال كالبيمة ولا قسامة في البيمة ولا في سائر الأموال ، وما نعلم لهم حجة غير هذه فلما نظرنا في ذلك وجدنا هاتين الحجتين لا متعلقين فيهما • ( اما قولهم ) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحكم بالقسامة إلا في حر فمد قلنا : في هذا ما كفى ولم يقل عليه السلام : اني انما حكمت بهذا لأنه كان حرا فنقول عليه ما لم يقل ونحبر عن مراده بما لم يخبر عليه السلام عن نفسه ، وهذا تكن وتغرض بالباطل وهذا لا يحل أصلا ، والعبد قليل هية القسامة لما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مزيد • وأما قول من قال : ان العبد مال فلا قسامة فيه كما لاقسامة في البيمة فنقول فاسد لأنه قياس والقياس كله باطل فالعبد وان كان مالا فأراد ان يهود لواله حكم الأموال والبياتم من اجل أنه مال قال الحر ايضا حيوان كما ان للبيمة حيوان فينبغي أن يبطل القسامة في الحر قياسا على بطلانها في سائر الحيوان ، وأيضا فلا خلاف في أن الاتم عند الله عز وجل في قتل العبد كالآثم في قتل الحر لانهما جميعا نفس محرمة ودخلان تحت قوله تعالى : ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ) وليس كذلك قاتل البيمة ، فوجب على اصولهم أن نحكم للعبد اذا وجد مقتولا بمثل الحكم في الحر اذا وجد مقتولا لا بمثل الحكم في البيمة لاسيما في قول الخفيفين الموجبين للفرد بين الحر والعبد في العمد فهذه تسوية بينهما صحيحة وكذلك في قول المسالكين والشافعيين الموجبين للكفارة في قتل العبد خطأ كما يوجبون في قتل الحر خطأ

بجفاف قتل البهيمة خطأ فبطل كل ما شغبوا به وصح ان القسامة واجبة في العبد كما هي في الحر من طريق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من طريق القياس . وأما قول من ألزم قيمة العبد من وجد بين أظهرهم دون قسامة فقول لا يؤيده قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا نظر وهو أكل مال بالباطل واغرام قوم لم يثبت قبلهم حق قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا قسامة في بهيمة وجدت مقتولة ولا في شيء. وجد من الأموال مفسودا لأن البهيمة لا تسمى قتيلا واللغة ولا في الشريعة وأما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة في القتل فلا يحل تعدى حكمه ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وما يتعلق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ، والأموال محرمة الا بنص أو إجماع فالواجب في الهيمة توجد مقتولة او تلتف وفي الأموال كلها ما أوجبه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام اذ يقول «يبتك أو يمينه ليس لك الا ذلك» ، فالواجب في ذلك ان ادعى صاحب البهيمة توجد مقتولة أو صاحب المال اتلاف ماله على أحد ان يكلفه البيعة فان اتى بها قضى له بها وان لم يأت بها حلف المدعى عليه ولا بد ولا ضمان في ذلك الا بيعة او اقرار وهذا حكم كل دعوى في دم او مال أو غير ذلك حاشا لقتيل يوجد فيه القسامة كما خص رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف الناس في الذمي يوجد قتيلا فقال طائفة لا قسامة فيه ورأى أبو حنيفة فيه القسامة . قال أبو محمد رحمه الله : والقول فيه كما قلنا في العبد لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان ائما حكم بالقسامة في مسلم ادعى على يهود خيبر فلم يقل عليه الصلاة والسلام : اما حكمت بها لانه مسلم ادعى على يهودى فلا يجوز ان يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقله لكنه عليه السلام حكم بها في قتل وجد ولم يخص عليه السلام حالا من حال والذمي قتل فالقسامة فيه واجبة اذا ادعاها أو لياؤه على ذمى أو ذميين لأنه ان ادعوا على مسلم فمتى لو صح ما ادعوه بالبيعة فلا قود فيه ولا دية ولكن ان أرادوا أن يقسموا ويؤديه الامام فذلك لهم لما ذكرنا ، وقد اتفق القائلون بالقسامة على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان حكم بها في مسلم ادعى على يهود فان الحكم بها واجب في مسلم ادعى على مسلمين ، وهذه غير الحال التي حكم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسلم ادعى بالقسامة على أصولهم ولا فرق بين الحكم بها في مسلم على مسلمين وبين الحكم بها في ذمى على ذميين أو على مسلمين لعدم حكمه عليه السلام وانه لم يخص عليه السلام صفة من صفة وبالله تعالى التوفيق .

**٢١٥١ مسألة :** فيمن يحلف بالقسامة \* قال أبو محمد رحمه الله : اتفق القائلون بالقسامة على أنه يحلف فيها الرجال الاحرار البالغون العقلاء من عشيرة المقتول الوارثين له ، واختلفوا فيما وراء ذلك في وجوه ، منها هل يحلف من لا يرث من العصبه أم لا . وهل يحلف العبد في جملتهم أم لا . وهل تحلف المرأة فيهم أم لا . وهل يحلف المولى من فرق أم لا . وهل يحلف المولى الاسفل فيهم أم لا . وهل يحلف الخليف أم لا ؟ فوجب لما تنازعوا ما أوجه الله تعالى علينا عند التنازع اذ يقول تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) الآية ففعلنا فوجدنا رسول الله عليه السلام قال في حديث القسامة الذي لا يصح عنه غيره كما قد قصصناه قبل \* تحلفون وتستحقون ويحلف خمسون منكم \* فخطب النبي عليه الصلاة والسلام بنى حارثة عصبه المقتول ، وييقين يدرى كل ذى معرفة أن ورثة عبد الله بن سهل رضى الله عنه لم يكونوا خمسين وما كان له وارث الا اخوه عبد الرحمن وحده وكان المخاطب بالتحليف ابني عمه محبصة . وحريرة ومهاغير وارثين له فصح أن العصبه يحلفون وان لم يكونوا وارثين وصح ان من نشط ليلمين منهم كان ذلك له سواء كان بذلك أقرب الى المقتول أو أبعد منه لأن رسول الله ﷺ خاطب ابني العم كما خاطب الاخ خطابا مستويا لم يقدم أحدا منهم ، وكذلك لم يدخل في التحليف الابطن الذي يعرف المقتول بالانتساب اليه لأن رسول الله ﷺ لم يخاطب بذلك الابني حارثة الذي كان المقتول معروفا بالنسب فيهم ولم يخاطب بذلك سائر بطون الانصار كبني عبد الاشهل وبني ظفر وبني عذروا وم أخوة بنى حارثة فلا يجوز أن يدخل فيهم من لم يدخله رسول الله ﷺ .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فان كان في العصبه عبد صريح بالنسب فيهم الا أن أباه تزوج أمة تقوم فلقحه الرق لذلك فانه يحلف معهم ان شاء لأنه منهم ولم يخص عليه السلام اذ قال خمسون منكم حراً من عبد اذا كان منهم كما كان عمار بن ياسر رضى الله عنه من طليته عنس ولحقه الرق لبني مخزوم وكما كان عامر بن فهيرة ازديا صريحا فلقحه الرق لأن أباه تزوج فهيرة أمة أبي بكر رضى الله عنه وكما كان المقداد بن عمرو بهرايتا قحسا ولحقه الرق من قبل أمه وبالله تعالى التوفيق .

وأما المرأة فقد ذكرنا قبل أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه احلف امرأة في القسامة وهي طالبة لخلفت وقضى لها بالدية على مولى لها ، وقال المتأخرون : لا تحلف المرأة أصلا ، واحتجوا بأنه انما يحلف من تلزمه له النصرة وهذا باطل مؤيد باطل لأن النصرة واجبة على كل مسلم بما روينا من طريق البخاري فامسدها معتبر بن سليمان عن



حميد عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «أنصر أخاك ظالما كان أو مظلوما قالوا: يا رسول الله هذا تنصره مظلوما فكيف تنصره ظالما؟» قال: «أأخذ فوق يديه»، وروينا من طريق مسلم نا حدين عبد الله بن يونس نا زهير هو ابن معاوية نا أشعث - هو ابن أبي الشعثاء - في معاوية بن سويد بن مقرن قال: «دخلنا على البراء بن عازب فسمعته يقول: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعبادة المريض وإتباع الجنائز وتشميت العاطس وأبرار القسم أو المقسم ونصر المظلوم وإجابة الداعي». وأفسأه السلام، «قد أقرض الله تعالى نصر إخواننا قال الله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة)» نعم وأنصر أهل الدمة فرض قال الله تعالى: (وإن استصروكم في الدين فعليكم النصر الأعلى قوم بينكم وبينهم ميثاق)» قد صح أنه ليس أحد أولى بالنصرة من غيره من أهل الاسلام فوجب أن يحلف المرأة اب شاءت، وقول رسول الله ﷺ: «يحلف خمسون منكم» وهذا اللفظ يعم النساء والرجال، وإنما ذكرنا حكم عمر لئلا يدعوا لنا الاجماع فاما الصبيان والمجانين فغير مخاطبين أصلا بشيء من الدين قال ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث فذكر الصبي والمجنون مع أنه اجماع أن لا يحلفا في القسمامة متيقن لاشك فيه». وأما المولى من فوق والمولى من أسفل والحليف فإن قوما قالوا: قد صح أن رسول الله ﷺ قال: «مولى القوم منهم» - ومولى القوم من أنفسهم» وأثبت الحلف في الجاهلية قالوا: ونحن نعلم يقينا أنه قد كان لبني حارثة موال من أسفل وحلفاء لاشك في ذلك ولا مرية فوجب أن يحلفوا معهم.

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** رحمه الله: «أما قول رسول الله ﷺ: «مولى القوم منهم ومن أنفسهم» فصحيح، وكذلك كون بني حارثة لهم الحلفاء والموالى من أسفل بلاشك إلا أننا لسنا على يقين من أن بني حارثة اذ قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تحامون وتستحقون ويحلف خمسون منكم» حضر ذلك القول في ذلك المجلس حليف لهم أو مولى لهم، ولو أيقنا أنه حضر هذا الخطاب مولى لهم أو حليف لهم قلنا بأن الحليف والمولى يحلفون معهم واذا لا يقين عندنا أنه حضر هذا الخطاب حليف ومولى فلا يجوز أن يحلف في حكم منفرد برسمه إلا من نحن على يقين من لزوم ذلك الحكم له». فان قيل: قد قال ﷺ: «مولى القوم منهم» يعني عن حضور الموالى هنالك، والحليف أيضا يسمى في لغة العرب مولى لما قال عليه السلام للانصار أول ما لقيهم «أمن موالى يهود» يريد من حلفائهم قلنا والله تعالى التوفيق. قد قال عليه الصلاة والسلام ما ذكرتم، وقال أيضا: «ابن أخت القوم منهم» وقد أوردناه قبل بإسناده

في كتاب العاقلة ولا خلاف في أنه لا يحلف مع أخواله فنحن نقول : إن ابن أخت القوم منهم حتى لأنه متولد من امرأة هي منهم بحق الولادة والحليف والمولى أيضا منهم لأنهما من جملتهم ، وليس في هذا القول منه عليه السلام ما يوجب أن يحكم للمولى والحليف بكل حكم وجب للقوم ، وقد صح إجماع أهل الحق على أن الخلافة لا يستحقها مولى قريش ولا حليفهم ولا ابن أخت القوم وإن كان منهم والقسامة في العمد والخطأ سواء فيما ذكرنا فيمن يحلف فيها ولا فرق .

٢١٥٢ - مسألة - لم يحلف في القسامة ؟ اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يحلف الا خمسون فإن قص من هذا العدد واحد فاكثر بطل حكم القسامة وعاد الأمر الى التداعي ، وقال آخرون : إن قص واحد فصاعد ردت الايمان عليهم حتى يبلغوا اثنين فإن كان الأولياء اثنين فقط بطلت القسامة في العمد ، وأما في الخطأ فيحلف فيه واحد خمسين ، وهو قول روى عن علماء أهل المدينة المتقدمين منهم . وقال آخرون : يحلف خمسون فإن قص من عددهم واحد فصاعد ردت الايمان عليهم حتى يرجعوا الى الواحد فإن لم يكن للقتول الاول واحد بطلت القسامة وعاد الحكم الى التداعي ، وهذا قول مالك ، وقال آخرون : تردد الايمان وإن لم يكن الا واحد فانه يحلف خمسين يمينا وهو قول الشافعي وهكذا قالوا في ايمان المدعى عليهم انها تردد عليهم وإن لم يبق الا واحد يجر الكسر عليهم فلا اختلفوا ووجب أن ننظر فوجدنا من قال بترديد الايمان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ قضى في الايمان أن يحلف الأولياء فإن لم يكن عدد عصيته تبلغ خمسين ردت الايمان عليهم بالغا ما بلغوا . ومن طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى رسول الله ﷺ بخمسين يمينا ثم يحق دم المقتول اذا حلف عليه ثم يقتل قاتله أو تؤخذ دينه ويحلف عليه أولياؤه من كانوا قليلا أو كثيرا فمن ترك منهم اليمين ثبت على من بقي ممن يحلف فإن نكلوا ظم حلف المدعى عليهم خمسين يمينا ما قتلناه ثم بطل دمه وإن نكلوا ظم حلف المدعى عليهم ولا يطل دم مسلم اذا ادعى الا بخمسين يمينا .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا لا شيء لأنهما مرسلان والمرسل لا تقوم به حجة أما حديث عمر بن عبد العزيز ففيه أن يحلف الأولياء وهذا لا يقول به الحنفيون فإن تعلق به المالكيون . والشافعيون . قيل للمالكين : هو أيضا حجة عليهم لأنه ليس

فيه أن لا يحلف الاثنان، وأيضاً فليس هو بأولى من المرسل الذى بعده من طريق ابن وهب وهو مخالف لقول جميعهم لأن فيه أن نكل الفريقان عقله المدعى عليهم ولا يقول به مالك . ولاشافى : وفيه اقود بالقسامة ، ولا يقول به حنيفة . ولاشافى ، وفيه ترديد الايمان جملة دون تخصيص أن يكونا اثنين كما يقول مالك .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأيضاً فإن القائلين بترديد الايمان فى القسامة قد اختلفوا فى التردد فروينا عن عمر أنه ردد الايمان عليهم الأول فالأول معناه كأنهم كانوا أربعين لحقوا أربعين بينما بقيت عشرة أيمان فحلف العشرة الذين حققوا أولاً فقط ، وروى غير ذلك . وانما تردد على الاثنين فالاثنين كما رويناه من طريق ابن وهب قال قال ابن شدمان : سمعت من أدركت من علمائنا يقولون فى القسامة تكون فى الخطأ على الوارث فإن لم يكن للمتول خطأ الا وارث واحد حلف خمسين بينما مرددة ثم يدفع الى الدية ، فإن كانوا اثنين أو أخوين ليس له وارث غيرهما فطاع أحدهما بالقسامة وأبى الآخر فحلف على طاع بالقسامة خمسة وعشرون مرددة عليه ثم يدفع الى نصف الدية وليس لآخر شيء . فإن كان الورثة ثلاثة رهط كانت القسامة عليهم أثلاثاً فإن لم تنفق الايمان عليهم جعل الفضل على الاثنين فالاثنين وان القسامة على الورثة بقدر الميراث وقد ذكرنا بالاسناد المتصل عن سعيد بن المسيب . والزهرى أن ترديد الايمان فى القسامة لا يجوز وأنه أمر حدث لم يكن قبل . وأن أول من ردد الايمان معاوية فى القسامة وقد جاء فى هذا خبر مرسل لو وجدوا مثله لطاروا به فصيح أن لا قسامة الا بخمسين يحلفون أن فلاناً قتل صاحبنا عمداً أو خطأ كيف ما علموا من ذلك فإن قص منهم واحد فصاعداً بطلت القسامة وعاد الامر الى حكم التداعى ويحلفون فى مجلس الحاكم وهم قعود حيث كانت وجوههم بالله تعالى فقط لا يكلفون زيادة على اسم الله تعالى لقول النبي عليه السلام : «من كان حالماً فليحلف بالله أولي صمت» ، ولا فرق بين زيادة الذى لا اله الا هو وزيادة الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وظل هذا حكم لم يأت به عن الله تعالى نص ولا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضوا الله عنهم . ولا أرجه قياس . ولا نظراً ، وكذلك لا يكلفون الوقوف عند اليمين ولا صروف وجوههم الى القبلة ولا ينزعوا أردبتهم أو طياتهم ، وكل هذه أحكام لم يأت بها نص قرآن . ولا سنة لا صحيحة . ولا سقيمة . ولا قول صاحب . ولا اجماع . ولا قياس . ولا نظراً . فإن قالوا : هو تهيب ليرتدع الكاذب قيل له : وهو تهيب وأن أردتم التهيب فاصعدوه المنار أو ارفعوه على المنار أو شدوا وسطه

بجبل وجردوه في سراويل ، وكل هذا لا معنى له ولا معنى لأن يحلف في الجامع إلا أن كان مجلس الحاكم فيه أو لم يكن فيه على المحلف كلفة حركة لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ولا أحد من الصحابة بل إنما جاء ذلك عن عمر بن الخطاب ومعاوية أن عمر جلب المدعى عليهم في القسامة من اليمن إلى مكة ومن الكوفة إلى مكة ليحلفوا فيها ، وعن معاوية ثابت أنه حملهم من المدينة إلى مكة للتحليف في الحطيم أو بين الركن والمقام ، والمالكيون . والخنفزيون . والشافعيون مخالفون لما رضى الله عنهما في ذلك وهم الآن يحتجون علينا بهما في التزديد الذي قد خالفوها أيضا فيه نفسه وبالله تعالى التوفيق ، ونجمع هنا حكم القسامة إن شاء الله تعالى فنقول وبالله تعالى التوفيق : إذا وجد قتيل في دار قوم أو في صحراء أو في مسجد أو في سوق أو في داره . أو حيث وجد فادعى أولياؤه على واحد أو على جماعة من أهل تلك الدار أو من غيرهم وأمكن أن يكون ما قالوه وادعوه حقا ولم يتيقن كذبهم في ذلك فانهم يحلفون خمسين بالغنا حاقلا من رجل أو امرأة من عصابة المقتول لا نبلى ورثة أو غير ورثة بالله تعالى إن فلانا قتله أو أن فلانا وقلانا وقلانا اشتروا في قتله ؛ ثم لهم القود أو الأدية أو المقاداة فان أبوا أن يحلفوا وقالوا : لا ندري من قتله بعينه حلف من أهل تلك المحلة خمسون كذلك أو من أهل تلك القبيلة يقول كل حالف منهم : بالله ما قتلت ولا يكلف أكثر ويبرون فان نكلوا أجبروا كلهم على اليمين أجبروا أم كرهوا حتى يحلف خمسون منهم كما قلنا ، ولا يجوز أن يكلفوا أن يقولوا : ولا علينا قاتلا لأن علم المرء بمن قتل فلانا إنما هي شهادة فان أداما أدى ما عليه ، فان قبل قبل فذلك وان لم يقبل فلا حرج عليه ، ولا يجوز أن يحلف أحد على شهادة عنده ليؤديها بلا خلاف ، فان قصص عصابة المقتول واحد فأكثر من خمسين أو وجد القتل وفيه حياة أو لم يرد الحسنون أن يحلفوا ولا رضوا بأيمان المدعى عليهم فقد بطلت القسامة فاما في نقصان العدد من خمسين وفي وجود القتل حيا فليس في هذا الا حكم الدعوى ويحلف المدعى عليه واحدا كان أو أكثر يمينا واحدة فقط . فان نكل أو نكلوا أجبروا على الايمان أجبروا أم كرهوا وهكذا ان قصص عدد أهل المحلة المدعى عليهم فلا قسامة أصلا ، وكذلك ان لم يحقق أولياء المقتول دعواهم وعصبته فان الحكم في ذلك واحد وهوان لا بد أن يؤدي المقتول حراً كان أو عبداً من بيت مال المسلمين أو من سهم الغارمين من الصدقات كما أمر الله تعالى ( ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ) ولما قال النبي عليه السلام : « من قتل له بعدة قتلى

هذه قتل فانه بين خيرتين إما أن يقاد أو أن يعقل « وليس القتل الواقع بين الناس الا خطأ أو عمداً فقط وفي كليهما الدية بحكم الله تعالى وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام ، وأيضا فان الخطأ يكون على عاقلة قاتل الخطأ من الغارمين وفي العمدي يكون القاتل إذا قاتل منه الدية غارما من الغارمين لخطهم في سهم الغارمين واجب أوفي كل مال موقوف لجميع مصالح أمور المسلمين فهذا حكم كل مقتول بلا شك حتى ثبت أنه قتل لا عمداً ولا خطأ لكن بفعل بيعة أو من له حكم البيعة من المجانين أو الصيادين أو انه قتل نفسه عمداً وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله : وبقي في القسامة خبر فوردته ان شاء الله تعالى ثلثا يغتر به ، يغتر به جهل ضعفه أو يظن ظان انه أغفل ولم يذكر فيكون قصاص من حكم السنة في القسامة ، وهو ثمانية عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج ناقسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب قال : سمعت ابن سميان يقول : أخبرني ابن شهاب عن عبد الله بن موهب عن قبيصة بن ذؤيب الكعبي أنه قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فلقوا المشركين بأحزم أو قريبا منه فهزم المشركون وغشى محلم بن جثامة الليثي عامر بن الأضبط الأشجعي فلما لحقه قال عامر : أشهد أن لا إله إلا الله فلم ينته عنه لجمته حتى قتله فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأرسل إلى محلم فقال : أقتله بعدا قال لا إله إلا الله فقال : يا رسول الله ان كان قالها فإنا نعوذ بها وهو ذافر فقال رسول الله ﷺ : فبلا ثقتب عن قلبه - يريد بذلك والله أعلم انما يعرب اللسان عن القلب - وأقبل عينة بن بدر في قومه حمية وغضبا لقيس فقال : يا رسول الله قتل صاحبنا وهو مؤمن فأقدنا فقال رسول الله ﷺ : تحلفون بالله خمسين يمينا على خمسين رجلا منكم ان كان صاحبكم قتل وهو مؤمن قد سمع أيمانه ففعلوا فلما حلفوا قال رسول الله ﷺ : اغفوا عنه وأقبلوا الدية فقال عينة بن حصن اننا نسحق أن نسمع العرب اننا أكلنا ثمن صاحبنا ووائبه الأقرع بن حابس التميمي في قومه غضبا وحمية فحندف فقال لعينة ابن حصن : بماذا استظلمت دم هذا الرجل فقال : أقسم منا خمسون رجلا ان صاحبنا قتل وهو مؤمن فقال الأقرع : فسألكم رسول الله ﷺ أن تغفوا عن قتله وتقبلوا الدية فأيتم قاقسم بالله ليقبلن من رسول الله ﷺ الذي دعاكم اليه اولآتين بما تممن بنو تميم فيقسمون بالله لقد قتل صاحبكم وهو ذافر قالوا عند ذلك : على رسلك بل تقبل مادعانا اليه رسول الله ﷺ فرجعوا إلى رسول الله ﷺ وقالوا : يا رسول الله قبل الذي دعوتنا اليه من الدية فدية أبيك عبد الله بن عبد المطلب فوداه رسول الله

ﷺ من الابل ، قال أبو محمد رحمه الله : فهذا خبر لا يستند البتة من طريق يعتد بها  
واقترده به ابن سميان وهو مذكور بالكذب بذكر قسامة خمسين على انه قتل مسلماً  
وهو أيضاً مرسل ولو صح لقننا به فاذ لم يصح فلا يجوز الأخذ به والله تعالى التوفيق •  
٢١٥٣ - مَسْأَلَةٌ - في الدماء مشكل ، قال أبو محمد رحمه الله : ناأحد بن

محمد بن الجصور ناأحد بن الفضل بن جهرام الدينوري ناأحمد بن جرير الطبري في عيد  
الله بن سعد بن ابراهيم الزهري ناأحمد بن يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن  
عبد الرحمن بن عوف - ناشعة بن الحجاج عن عبد الله بن أبي السفر عن عامر الشعبي  
عن عبد الله بن مطيع بن الأسود عن ابيه مطيع أخى بنى عدى بن كعب وكان اسمه  
العامي فسماه رسول الله ﷺ مطيعاً قال : سمعت رسول الله ﷺ بمكة يقول : لا تنزى  
مكة بعد هذا العام أبداً ولا يقتل رجل من قريش بعد هذا العام صبراً أبداً • ناأحمد بن  
محمد بن الجصور ناأحمد بن الفضل ناأحمد بن جرير في عبد الله بن محمد الزهري نا  
سفيان بن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : قال الحارث  
ابن مالك بن البرصاء قال : وقال رسول الله ﷺ : ما تنزى مكة بعد هذا العام أبداً •  
ناأحمد بن محمد ناأحمد بن الفضل ناأحمد بن جرير ناأحمد بن عبد الرحمن الاودى ناأحمد  
ابن حبيب عن زكريا عن الشعبي عن الحارث بن مالك بن البرصاء قال : وسمعت  
رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقول : لا تنزى مكة بعدها الى يوم القيامة •

قال علي رحمه الله : الأول حديث صحيح والآخر ان صح سماع الشعبي من الحارث  
ابن مالك فيما صحيحان والحارث هذا هو الحارث بن قيس بن عون بن جابر بن عبد  
مناف ابن كنانة بن شمع بن عامر بن ليث بن بكر بن عبدمناة بن كنانة بن خزيمة بن  
مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان •

قال أبو محمد رحمه الله : ووجه هذه الاحاديث بين وهو ان رسول الله ﷺ  
انما اخبر بهذا عن نفسه انه لا يغزو مكة بعدها أبداً وانه لا يقتل بعدها رجلاً من  
قريش صبراً أبداً وكان هذا كما قال عليه السلام فاقبل بعدها قرشياً • برهان هذا انه  
عليه السلام قد أنذر بقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأنذر بغزو الكعبة وهو با رونا  
من طريق مسلم ناأحمد بن المني نا ابن أبي عدى عن عثمان بن غياث عن أبي عثمان النهدي  
عن أبي موسى الأشعري فذكر الحديث موافقاً ان رجلاً استفتح فقبض رسول الله ﷺ  
وقال : افتح له وبشره بالجنة على بلوى تكون قال : قد بعت فاذا عثمان بن  
صفان فتحت له وبشرته بالجنة وقلت الذي قال فقال : اللهم صبراً والله المستعان •

ومن طريق مسلمنا ابو بكر بن ابي شيبة. وابن ابي عمر. وحرمة بن يحيى، قال ابو بكر:  
وابن ابي عمر: ناسفان بن عينة عن زياد بن سعد، وقال حرمة: نا ابن وهب اخبرني  
يونس - هو ابن يزيد - ثم اتفق زياد. ويونس كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «من غلب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة،»  
قال ابو محمد رحمه الله: فصح أن قوما من قرش سيقتلون صبورا ولا خلاف  
بين أحد من الامة ظها في أن قريشيا لو قتل لقتل ولو زنى وهو محصن لوجرم حتى يموت  
وهكذا نقول فيه: لو ارتد أو حارب واحد في الخمر ثلاثا ثم شرب الرابعة وكذلك  
قال الله تعالى: (ولا تقاتلهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فقاتلهم)  
ولا خلاف بين أحد من الامة في أن مكة اعزها الله وحرسها لو غلب عليها الكفار  
او المحاربون او البغاة فنموا فيها من اظهار الحق ان فرضا على الامة غزوهم لا غزو  
مكة فان اتقادوا او خرجوا فذلك وان لم يمتنعوا ولا خرجوا انهم يخرجون منها فان  
هم امتنعوا وقاتلوا فلا خلاف في انهم يقاتلون فيها وعند الكعبة فكانت هذه  
الاجتماعات وهذه النصوص وانذار النبي عليه السلام بهدم ذي السويقتين للكعبة،  
وبالضرورة ندري ان ذلك لا يكون البتة الا بعد غزوه منه، وقد غزاها الحصين بن  
نمير. والحجاج بن يوسف. وسليمان بن الحسن الجبالي لعنهم الله اجمعين والحدوافيا  
وهتكوا حرمة البيت، فن رام للكعبة بالمنجنيق وهو الفاسق الحجاج وقتل داخل  
المسجد الحرام امير المؤمنين عبد الله بن الزبير. وقتل عبد الله بن صفوان بن امية  
رضي الله عنهما وهو متعلق باستار الكعبة، ومن قالم للحجر الاسود، وسالب  
المسلمين المقتولين حولها وهو الكافر الملعون سليمان بن الحسن القرمطي فكان هذا  
ظه مبينا اخبار رسول الله ﷺ بما اخبر في حديث مطيع بن الاسود. والحريث  
ابن البرصاء، وانه عليه السلام انما اخبر بذلك عن نفسه فقط، وهذا من اعلام نبوته  
عليه السلام ان اخبر بانه لا يغزوها الى يوم القيامة، وانه عليه السلام لا يقتل ابدأرجلا  
من قريش صبورا. فكان كذلك، ولا يجوز ان يقتصر على بعض كلامه ﷺ دون  
بعض، فهذا تحكم فاسد بل تضمن اقواله عليه السلام ظها بعضها الى بعض فكلمها حق  
ولا يجوز ان يحمل قوله عليه السلام. «لا تنزى مكة بعد هذا العام الى يوم القيامة»  
ولا يقتل قرشي صبورا بعد هذا اليوم على الامر لما ذكرنا من صحة الاجماع على  
وجوب قتل القرشي قودا او رجما في الزما وهو محصن على وجوب غزوه من لاذ بمكة  
من اهل الكفر والحراية والبغى \*

(فان قيل) : انما منع بذلك من غزوها ظلمًا ومن قتل قرشي صبرا ظلمًا قلنا وبالله تعالى التوفيق : هذه أحكام لا يختلف فيها حكم مكة وغيرها ولا حكم قريش وغيرهم فلا يحل بلا خلاف أن تغزى بلد من البلاد ظلمًا ولا أن يقتل أحد من الأمة ظلمًا وكان يكون الكلام حينئذ عاريا من الفائدة وهذا لا يجوز وبالله تعالى التوفيق •

٢١٥٤ مسألة قتال أهل البغي قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بذت احداها على الأخرى قتلتاها التي تبغى حتى تهيء الى أمر الله ) الآية فكان قتال المسلمين فيما بينهم على وجهين قتال البغاة وقتال المحاربين فالبغاة قسمان لثالث لهما ، أما قسم خرجوا على تأويل في الدين فأخطئوا فيه فالخوارج وما جرى مجرام من سائر الأهواء الخلقة للحق . وأما قسم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على امام حتى أو على من هو في السيرة مثلم ، فان تعدت هذه الطائفة الى اخافة الطريق أو الى أخذ مال من لقوا أو سفك الدماء هملا انتقل حكمهم الى حكم المحاربين وهم مالم يفعلوا ذلك في حكم البغاة ، فالقسم الأول من أهل البغي يبين حكمهم ما ناهشام بن سعد الخير نا عبد الجبار بن احمد المقرئ نا الحسن بن الحسين البجلي نا جعفر بن محمد الاصبهاني نا يونس بن حبيب نا أبو داود الطيالسي نا شعبة أخبرني أيوب السخيتاني وعالده الخذاء كلاهما قال عن الحسن البصري أخبرتنا أمنا عن أم سلة أن رسول الله ﷺ قال في عمار تقتلك الفئة الباغية •

قال أبو محمد رحمه الله : وانما قتل عمار ارضى الله عنه أصحاب معاوية رضى الله عنه وكانوا متأولين تأويلهم فيه وان أخطئوا الحق مأجورون أجرا واحدا لقصد المخير ويكون من المتأولين قوم لا يعذرون ولا أجر لهم كما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا الاعمش نا خيشمة نا سويد بن فضة قال قال علي : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سيخرج قوم في آخر الزمان احداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فأينما لقيتموهم فقتلهم فان في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة » وروينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن أبي عدى عن سليمان نا هو الاعمش نا عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ ذكر قوما يكونون في أمته يخرجون في فرقة من الناس سيام التحاقهم شر الخلق أو من شر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق ، وذكر الحديث •



**قال أبو محمد** رحمه الله: قفى هذا الحديث نص جلى بما قلناه وهو ان النبي ﷺ ذكر هؤلاء القوم فذمهم أشد الذم وانهم من شر الخلق وانهم يخرجون في فرقة من الناس فصح ان أولئك أيضا مفترقون وان الطائفة المذومة تقتلها أدنى الطائفتين المفترقتين الى الحق لجل عليه السلام في الافتراق تفاضلا وجعل احدى الطائفتين المفترقتين لهادنو من الحق وان كانت الاخرى أولى به ولم يجعل للثالثة شيئا من الدنوا الى الحق، فصح ان التأويل يختلف فأى طائفة تأولت فبقيتها طمسا لشيء من السنة كمن قام برأى الخوارج ليخرج الأمر عن قريش أو ليرد الناس الى القول بابطال الرجم أو تكفير أهل الذنوب أو استعراض المسلمين أو قتل الأطفال والنساء واطهار القول بابطال القدر أو ابطال الرؤية أو الى أن الله تعالى لا يعلم شيئا الا حتى يكون أو الى البراءة عن بعض الصحابة أو ابطال الشفاعة أو الى ابطال العمل بالسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ودعا الى الرد الى مردود رسول الله ﷺ أو الى المنع من الزكاة أو من أداء حق من مسلم أو حق لله تعالى هؤلاء لا يصدرون بالتأويل الفاسد لانها جهالة تامة، وأما مدعا الى تأويل لا يحمل به سنة لكن مثل تأويل معاوية في أن يقتص من قتلة عثمان قبل البيعة لعل فهذا يصدرا لانه ليس فيه احالة شيء من الدين وانما هو خطأ خاص في قصة بعينها لا تتعدى، ومن قام لعرض دنيا فقط كما فعل يزيد بن معاوية ومروان بن الحكم . وعبد الملك بن مروان في القيام على ابن الزبير، وكما فعل مروان بن محمد في القيام على يزيد بن الوليد ولكن قام أيضا عن مروان، هؤلاء لا يصدرون لانهم لا تأويل لهم أصلا وهو بنى مجردة وأما مدعا الى أمر بمعروف أو نهى عن منكر واطهار القرآن والسنن والحكم بالعدل فليس باغيا بل الباغي من خالفه وبالله تعالى التوفيق، وهكذا اذا أريد بظلم فتم من نفسه سواء اراده الامام أو غيره وهذا مكان اختلف الناس فيه فقالت طائفة: ان السلطان في هذا بخلاف غيره ولا يحارب السلطان وان أراد ظلم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني ان رجلا سألو ابن سيرين فقالوا أنبتا الحروية زمان كذا وكذا لا يسألون عن شيء غير انهم يقتلون من لقوا فقال ابن سيرين: ما علمت ان أحدا كان يتخرج من قتل هؤلاء تأثما ولا من قتل من أراد قتلك الا السلطان فان السلطان نحواً وخالفهم آخرون فقالوا: السلطان وغيره سواء كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: أرسل معاوية بن أبي سفيان الى عامل له أن يأخذ

الوهط (١) فبلغ ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص فلبس سلاحه هو ومواليه وغلته وقال: «أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» يقول: «من قتل دون ماله مظلوما فهو شهيد» ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال ان عبد الله بن عمرو بن العاص تيسر للقتال دون الوهط ثم قال: «مالي لا اقاتل دونه وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من قتل دون ماله فهو شهيد: قال ابن جريج: وأخبرني سليمان الاحول ان ثابتاً مولى عمر بن عبد الرحمن اخبره قال: لما كان بين عبد الله بن عمرو بن العاص وبين عتبة بن أبي سفيان ما كان وتيسروا للقتال ركب خالد بن العاص حواري هشام بن المنيرة المخزومي الى عبد الله بن عمرو فوقفه فقال له عبد الله بن عمرو بن العاص: أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من قتل على ماله فهو شهيد»»

**قال ابو محمد** رحمه الله: فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص بقية الصحابة وبمحضرة سائرهم رضى الله عنهم يريد قتل عتبة بن أبي سفيان عامل أخيه معاوية أمير المؤمنين اذ أمره بقبض الوهط ورأى عبد الله بن عمرو ان أخذه منه غير واجب وما كان معاوية رحمه الله ليأخذ ظلماً صراحاً لكن أراد ذلك بوجه تأوله بلا شك، ورأى عبد الله بن عمرو أن ذلك ليس بحق وليس السلاح للقتال ولا مخالفة في ذلك من الصحابة رضى الله عنهم، وهكذا جاء عن أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم ان الخارجة على الامام اذا خرجت ستلوعن خروجهم فان ذكروا مظلمة ظلموها أنصفوا والا دعوا الى الفينة فان قاؤا فلا شيء عليهم وان أبوا قتلوا ولا نرى هذا الا قول مالك أيضاً، فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نرد ما اختلفوا فيه الى ما افترض الله تعالى علينا الرد اليه إذ يقول تعالى: (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فقلنا فلم نجد الله تعالى فرق في قتال الفتنة الباغية على الأخرى بين سلطان وغيره بل أمر تعالى بقتال من بغى على أخيه المسلم عموماً حتى يفيء الى أمر الله تعالى وما كان ربك نسياً، وكذلك قوله عليه السلام: «من قتل دون ماله فهو شهيد أيضاً» عموم لم يخص معه سلطاناً من غيره ولا فرق في قرآن ولا حديث ولا اجماع ولا قياس بين من أريد ماله أو أريد دمه أو أريد فرج امرأته أو أريد ذلك من جميع المسلمين وفي الاطلاق على هذا هلاك الدين وأهله، وهذا لا يجل بلا خلاف والله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله : ومن أسر من أهل البنى فإن الناس قد اختلفوا فيه  
ايقتل أم لا ؟ فقال بعض أصحاب أبي حنيفة : مادام القتال قائما فإنه يقتل أسراهم فإذا  
انجلى الحرب فلا يقتل منهم أسير . قال أبو محمد رحمه الله : واحتج هؤلاء بان  
عليه رضي الله عنه قتل ابن يثرب وقد أتى به أسيرا وقال الشافعي : لا يحل أن يقتل  
منهم أسير أصلا مادامت الحرب قائمة ولا بعد تمام الحرب وبهذا قول . برهان  
ذلك أن النبي ﷺ قد صح عنه أنه قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث  
كفر بعد إيمان أو زنا بعد احسان أو نفس بنفس وأباح الله تعالى دم المحارب وأباح  
رسول الله ﷺ دم من حد في الحر ثم شربها في الرابعة فكل من ورد نص بأباحة  
دمه مباح الدم وكل من لم يبح الله تعالى دمه ولا رسوله ﷺ حرام الدم بقول  
الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) ويقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم  
عليكم حرام » وأما احتجاجهم بفعل علي رضي الله عنه فلا حجة لهم فيه لوجوه : أحدها  
أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه لا يصح مستندا إلى علي  
رضي الله عنه ، والثالث أنه لو صح لكان حجة عليهم لاهم لأن ذلك الخبر إنما هو  
في ابن يثرب ارتجز يوم ذلك فقال : أنا لمن ينكر في ابن يثرب ؟ قاتل عليا وهذا اجل  
ثم ابن صوحان على دين علي ، فأسر فأتى به علي بن أبي طالب فقال له : استبقي فقال له  
علي : أبعد أفرارك بقتل ثلاثين المسلمين عليا وهذا ابن صوحان وأمر بضرب  
عنقه قائما قتله على قودا بنص كلاما وهم لا يرون القود في مثل هذا فساد احتجاجهم به  
حجة عليهم ولا ح أنهم مخالفون لقول علي في ذلك ولفعله ، والرابع أنه قد صح عن  
علي النهي عن قتل الأسراء في اجل وصفين على ما ذكرنا شاء الله تعالى فبطل تعلقيهم  
بفعل علي في ذلك ، وما نعلمهم شغبوا بشيء غير هذا ، فإن قالوا : قد كان قتله بلا خلاف  
مباحا قبل الأسار فهو على ذلك بعد الأسار حتى يمنع منه نص أو إجماع قلنا لهم : هذا  
باطل وما حل قتله قط قبل الأسار . مطلقا لكن حل قتله مادام باغيا مدافعا فإذا لم يكن  
باغيا مدافعا حرم قتله وهو إذا أسر فليس حيثئذ باغيا ولا مدافعا فدمه حرام ،  
وكذلك لو ترك القتال وقعد مكانه ولم يدافع لحرم دمه وإن لم يوسر وبالله تعالى  
التوفيق ، وإما قال الله تعالى : ( قاتلوا التي تبغي حتى تهي إلى أمر الله ) ولم يقل  
قاتلوا التي تبغي والقتال والمقاتلة فعل من فاعلين قائما حل قتال الباغي ومقاتلته ولم  
يحل قتله قط في غير المقاتلة والقتال فهذا نص القرآن وبالله تعالى التوفيق ، فإن قالوا

قيسه على المحارب قلنا : المحارب المقدور عليه يقتل ان رأى الامام ذلك قبل تمام الحرب  
وبعد ما بلا خلاف في أن حكمه في كلا الامرين سواء ، وأيضا فليس يختلف أحد  
في أن حكم الباغي غير حكم المحارب ، وبالتفريق بين حكمهما جاء القرآن .

**قال أبو محمد** رحمه الله : واختلفوا أيضا في الاجهاز على جرحاهم والقول فيهم  
بالقول في الأسراء سواء لأن الجريح اذا قدر عليه فهو أسير ، وأما ما لم يقدر عليه  
وكان يتمتع فهو باغ كسائر أصحابه ، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج  
قال : أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال  
قال علي بن أبي طالب : لا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ولا يتبع مدير ، وكان  
لا يأخذ ما لا مقتول يقول : من اعترف شيئا فلأخذه . ومن طريق عبد الرزاق عن  
يحيى بن العلاء عن جوير قال : أخبرني امرأة من بني أسد قالت : سمعت عمرا بعد  
ما فرغ على من أصحاب الجبل ينادي لا تقتلن مدبرا ولا مقبلا . ولا تذقوا على  
جريح ولا تدخلوا دارا ومن ألقى السلاح فهو آمن فالمأسور قد قدرنا أن نصلح بينه  
وبين المبغى عليه بالعدل وهو أن نمنعه من البغى بان نمسكه ولا ندعه يقاتل وكذلك  
الجريح اذا قدرنا عليه ، ونص هذه الآية يقتضى تحريم دم الأسير ومن قدر عليه لان  
فيها ايجاب الاصلاح بينهما نفى الباغي والمبغى عليه . ولا يجوز أن يصلح بين حى وميت  
وانما يصلح بين حيين فصح تحريم دم الأسير ومن قدر عليه من أهل البغى يقيين  
• واختلفوا هل يجوز اتباع مدبرهم؟ قالت طائفة : لا يتبع المدبر منهم أصلا ، وقال  
آخرون : أن كانوا تاركين للقتال جملة منصرفين الى بيوتهم فلا يحمل اتباعهم أصلا  
وأن كانوا منحازين الى قتلة أو لائذين بمقتل يمتنعون فيه اوزائلين عن الغالبين لهم من  
أهل العدل الى مكان يأمنونهم فيه لمحى الليل او بعد الشقة ثم يعودون الى حالهم فينبعون •

**قال أبو محمد** رحمه الله : وبهذا قول لانه نص القرآن لان الله تعالى افترض  
عليها قتالهم حتى يفيثوا الى امر الله تعالى فاذا قاتلوا حرم علينا قتلهم وقتالهم فهم اذا  
أدبروا تاركين لبقيهم راجعين الى منازلهم او متفرقين حماما عليه فتركهم البغى صاروا  
قاتلين الى امر الله فاذا قاتلوا الى امر الله قد حرم قتلهم واذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم  
ولا شيء لنا عندهم حيثن ، وأما اذا كان أدبارهم ليتخلصوا من غلبة أهل الحق وهم  
باقون على بقيهم فقتالهم باق علينا بعد لانهم لم يفيثوا بعد الى امر الله تعالى ، فان احتج  
محتج بما ناهى عبد الله بن احمد الطلنسى نا احمد بن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت  
الرقى نا احمد بن عمرو بن عبد الحاقى البزار نا محمد بن معمر نا عبد الملك بن عبد العزيز

نا كوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « يا ابن أم عبد هل تدري كيف حكم الله فيمن بنى من هذه الأمة؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال لا يجهز على جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيها فان كوثر بن حكيم ساقط البنة ، وتروك الحديث ولو صح لكان حجة لنا لأن الهارب هو التارك لما هو فيه فاما المتخلص ليعود فليس هارباً وبالله تعالى التوفيق . »

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** رحمه الله : واختلفوا ايضا في قتال أهل البنى فقال بعض أصحاب الحديث : تقسم أموالهم وتغنس وبه قال الحسن بن سبي أمال الصوص المحاربين مغنومة غنمة ما كان منها في عسكرهم ، وقال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة : ما وجد في أيدي أهل البنى من السلاح والكرراع فانه فيء يقسم ويغنس ولم ير ذلك في غير السلاح والكرراع ، وقال أبو حنيفة وسائر أصحابه : اما مادامت الحرب قائمة فانه يستمان في قتالهم بما أخذ من سلاحهم وكراعهم خاصة فاذا تلف من ذلك شيء في حال الحرب فلا ضمان فيه فاذا وضعت الحرب أوزارها لم يؤخذ شيء من أموالهم لاسلح ولا كراع ولا غير ذلك يرده عليهم ما بقى مما قاتلوا به في الحرب من سلاحهم وكراعهم ، وقال مالك . والشافعي . وأصحابنا : لا يحل لنا شيء من أموالهم لاسلح ولا كراع ولا غير ذلك لا في حال الحرب ولا بعدها .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه بعون الله تعالى فنظرنا فيما احتج به أبو حنيفة . وأصحابه بان يستعمل سلاحهم وكراعهم مادامت الحرب قائمة فلم نجد لهم في ذلك حجة أصلاً من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وقال رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، والسلاح والكرراع مال من مالهم فهو محرم على غيرهم لكن الواجب أن يحال بينهم وبين كل ما يستعينون به على باطلهم لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) فصح بهذا يقينا أن تخليتهم يستعملون السلاح في دماء أهل العدو والكرراع في قتالهم تعاون على الاثم والعدوان فهو محرم بنص القرآن ، وصح أن الحيلولة بينهم وبين السلاح والكرراع في حال البنى تعاون على البر والتقوى ، أما استعماله فلا يحل لما ذكرنا الا ان يضطر اليه فيجوز حينئذ ومن اضطر الى الدفاع عن نفسه بحق فترض عليه ان يدفع الظلم عن نفسه وعن غيره بما أمكنه من سلاح نفسه أو سلاح غيره فان لم يفعل فهو ملق

يده إلى التهلكة وهذا حرام عليه فسقط قول أبي حنيفة وأصحابه، ثم نظرنا في قول أبي يوسف فلم نجد لهم شبهة إلا خبراً رواه فطر بن خليفة عن محمد بن الحنفية أن علياً قسم يوم الجمل فيهم بين أصحابه ما قوتل به من الكراع والسلاح وهذا خبر فاسد لأن فطراً ضعيف. وذكروا أيضاً ما كتب به إلى يوسف بن عبد البر الثمري قال نا أحمد بن محمد بن الجسور نا محمد بن عيسى بن رقاعة الخولاني نا بكر بن سهل نا نعيم بن حماد نا محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى. والشعبى. وأصحاب على عن علي أنه لما ظهر على أصحاب الجمل بالبصرة يوم الجمل جعل لهم ما في عسكر القوم من السلاح فقالوا كيف نحل لناد ماؤهم ولا نحل لنا أموالهم ولا نسأؤهم قال هاتوا أسلحتكم فأقروا على عائشة قالوا نستغفر الله فنخصهم على رضى الله عن وعرفهم أنها إذا لم تحل لم يحل بنوها وهذا أيضاً أثره ضعيف ومداره على نعيم بن حماد وهو الذى روى بإسناد أحسن من هذا عن النبي ﷺ وقد تفرق امتي على بضع وسبعين فرقة أشدها فتنة على امتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال فان أجزوه هنا فليجزوه هناك، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكما قوله لعلى رضى الله عنه قد خالفوها بأرائهم، ثم نظرنا فيما ذهب إليه الحسن بن حي فلم نجد لهم علاقة إلا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن أصحابه عن حكيم بن جبير عن عصمة الأسدي قال: بهش الناس إلى على فقالوا: أقسم بيننا نساءهم وذرائعهم فقال على عتني الرجال فعتيتها وهذه ذرية قوم مسلمين في دارهم لاسيل لكم عليهم ما أوت الدار من مال فهو لهم وما أجلسوا به عليكم في عسكرهم فهو لكم مغنم. قال أبو محمد رحمه الله: وهذا خبر في غاية الفساد لأن ابن عينة رحمه الله رواه عن أصحابه الذين لا يدري من هم، ثم عن حكيم بن جبير وهو هالك كذاب فلم يبق إلا من قال إن جميع أموالهم خمسة مئة مئة، وقول من قال: لا يعمل منها شيء. ففطرنا في تلك فوجدناهم يحتجون بما نابه حمام بن أحمد قال نا عباس بن اصبيغ نا محمد بن عبد الملك ابن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب نا عفان بن مسلم نا محمد بن ميمون نا محمد بن سيرين نا أخيه معبد بن سيرين نا أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم: «قال يخرج ناس من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه سيام التحليق والتسديد، ومن طريق مسلم في محمد بن المثني نا محمد بن أبي حدى عن

سليمان هو الأعمش عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر قوما يكونون في أمته يخرجون في فرقة من الناس سيام التحالقي وهم شر الخلق أو من شر الخلق تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق» وذكر باقي الخبر قالوا: وقد قال الله تعالى: (إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) قالوا: فن الباطل المتيقن أن يكونوا مسلمين ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنهم شر الخلق أو من شر الخلق، فالخلق والبرية سواء، قالوا: فاذمهم بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شر الخلق وقد مرقوا من الذين يمارق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبدا فهم يقيّن من المشركين الذين قال الله تعالى: إنهم شر البرية لأن الذين آمنوا الذين شهد الله تعالى لهم أنهم من خير البرية فأموالهم مغنومة غنمة كآمال الكفار.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا قول صحيح واحتجاج صادق إلا أنه مجمل غير مرتب والصحيح من هذا هو جمع الآيات والأحاديث فن خرج بتأويل هو فيه مخطئ. لم يخالف فيه الإجماع ولا قصد فيه خلاف القرآن وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعتمد خلافا أو يعتمد عنهما بعد قيام الحجة عليه أو خرج طالبا غلبة في دنیا ولم يخف طريقا ولا سفك الدم جذافا ولا أخذ المال ظلما فهذا هو الباغي الذي يصلح بينه وبين من بغى عليه على ما في آية البغاة وعلى ما قال عليه السلام من خروج المارقة بين الطائفتين من أمته، أحدهما باغية وهي التي قتل عمارا والآخرى أولى بالحق وحمد عليه السلام من أصلح بينهما كما روينا من طريق البخاري ناصدة ناين عينة ناابو موسى عن الحسن سمع ابا بكرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى الناس مرة وإلى مرة ويقول: ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين، فان زاد الأمر حتى يخيفوا السيل وأخذوا مال المسلمين غلبة بلا تأويل أو يسفكوا دما كذلك هؤلاء محاربون لهم حكم المحاربة فان زاد الأمر حتى يخرقوا الإجماع فهم مرتدون تغنم أموالهم ظلمها حيثئذو تخمس وتقسّم وبالله تعالى التوفيق، ولا يحمل مال المحارب ولا مال الباغي ولا شيء منه لأنهما وإن ظلما فهما مسلمان ولا يحمل شيء من مال المسلم إلا بحق وقد يحمل دمه ولا يحمل ماله كالزاني المحسن والقاتل عمدا وقد يحمل ماله ولا يحمل دمه كالفاسق ونحو ذلك وإنما يتبع النص فما أحل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام من دم أو مال حل وما

حرما من دم او مال فهو حرام والأصل في ذلك التحريم حتى يأتى احلال لقول رسول الله ﷺ : وان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وبالله تعالى التوفيق •

**٢١٥٥ مسألة** ما اصابه الباغي من دم او مال اختلف الناس فيما اصابوه في حال القتال من دم او مال او فرج فقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وبعض اصحابنا : لا يؤخذون بشيء من ذلك ولا قود في الدماء ولا دية ولا ضمان فيما اتلفوه من الاموال الا ان يوجد بأيديهم شيء . قائم مما أخذوه فيرد الى اصحابه ، وقال الأوزاعي ان كانت القتتان إحداهما باغية والأخرى عادلة في سواد العامة فامام الجماعة المصلح بينهما يأخذ من الباغية على الأخرى ما احابت منها بالنصاص في القتلى والجراحة كما كان أمر تينك الفتنتين اللتين نزل فيهما القرآن الى رسول الله ﷺ والى الولاة •

**قال أبو محمد** رحمه الله : وقال بعض اصحابنا : القصاص عليهم وضمان ما اتلفوا كغيرهم لما احتلفوا وجب أن تنظر في ذلك لتعلم الحق فتنبه بمن الله تعالى وطوله فوجدنا من قال : لا يؤخذون بشيء يحتجون من طريق عبد الرزاق عن معمر اخبرني الزهري ان سليمان بن هشام كتب اليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها وشهدت على قوهها بالشرك ولحقت بالحرورية فتزوجت فيهم ثم انها رجعت الى قومها ثانية فكتب اليه اما بعد فان الفتنة الاولى ثارت واصحاب رسول الله ﷺ بمن شهد بدرا كثير فاجتمع رأيهم على ان لا يقيموا على احد حدا في فرج استحلوه بتأويل القرآن الا ان يوجد شيء بعينه فيرد الى صاحبه وانى رأى ان ترد الى زوجها وان يحد من اقترى عليها •

ومن طريق أبي بكر بن ابي شيبة حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري قال هاجت ریح الفتنة واصحاب رسول الله ﷺ متوافرون فاجتمع رأيهم على انه لا يقاد ولا يودى ما احسب على تأويل القرآن الا ما يوجد بعينه ، وعن سعيد بن المسيب انه قال : إذا التقت القتتان فسا كان بينهما من دم أو جراحة فهو هدر لا تسمع الى قوله تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) الآية حتى فرغ منها ، قال : فكل طائفة ترى الأخرى باغية :

**قال أبو محمد** رحمه الله : مانع لم شبهة غير هذا وهذا ليس بشيء لوجهين ، احدهما انه منقطع لان الزهري رحمه الله لم يدرك تلك الفتنة ولا ولد الا بعدها بضع عشرة سنة ، والثاني انه لو صح لما قال لما كان هذا الارأيا من بعض الصحابة لانصا ولا اجماعا منهم ولا حجة في رأى بعضهم دون بعض وانما اقترض الله تعالى علينا اهل الاسلام اتباع القرآن وماصح عن النبي عليه السلام أو ما أجمعت عليه الأمة ولم



يأمر الله تعالى قط باتباع ما أجمع عليه بعض أولى الأمرنا وإذا وقعت تلك الفتنة فبلا شك أن الماضين بالموت من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أكثر من الباقين ولقد كان أصحاب بدر ثلاثمائة وثمانية عشر رجلا وعدوا إذ مات عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فما وجد منهم في الحياة إلا نحو مائة واحدة فقط فبطل التعلق بما رواه الزهري لو صح فكيف وهو لا يصح أصلا . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال أخبرني غير واحد من عبد القيس عن حيد بن ملال عن أبيه قال : لقد اتيت الخوارج وأنهم لأحب قوم على وجه الأرض إلى فلم أزل فيهم حتى اختلفوا فقتل أمي بن أبي طالب قاتلهم فقتل لاحقى يقتلوا فربهم رجل استكروا هيبته قاتلوا إليه فإذا هو عبد الله بن خباب فقالوا : حدثنا ما سمعت إياك يحدث عن النبي ﷺ فقال : سمعته يقول سمعت النبي ﷺ يقول : تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من الماثى والماثى خير من الساعى والساعى في النار قال : فأخذوه وأم ولده فذبجوهما جميعا على شط النهر فلقد رأيت دماهما في النهر فأتتهما شراكان فأخبر بذلك على بن أبي طالب فقال : أريدوني من ابن خباب قالوا : كلنا قتلناه لحيثنا استحل قتالهم فقتلهم .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا أثر أصح من أثر الزهري أو مثله بأن على بن أبي طالب رأى القود على الخوارج فيمن قتلوه بتأويل القرآن بخلاف ما ذكر الزهري من إجماعهم فصح الخلاف في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم وبلا شك تدرى أن القائلين من الصحابة رضي الله عنهم لأبي بكر الصديق أن لا يقاتل أهل الردة أكثر عددا وأتم فضلا من الذين ذكر الزهري عنه أنه إجماع لا يصح على أن لا يؤخذ أحد بدم أصابه على تأويل القرآن لا بقود ولا بديه وإن لا يضمن أحدا ما لا أصابه على تأويل القرآن ولم يكن قولهم ذلك حجة يسوغ الأخذ بمثل ما قالوا : وإنما رجع الأمر فيها ذكر الزهري إجماعا إلى حكم الوالى ولم يكن الاعلى والأشهر عنه إيجاب القود لما ذكرنا أو معاوية وإنما كان الحق في ذلك يدعى لا يده وإنما كان معاوية مجتهدا عظمتا مجورا فقط وبالله تعالى التوفيق .

وأما احتجاج ابن المسيب بأن كل طائفة ترى الأخرى باغية فليس بشيء لأن الله تعالى لم يكن إلى رأى الطائفتين لك أمر من صح عنه بنى أحدهما بقتال الباغية ولو كان ما قاله سعيد رحمه الله لما كانت أحدهما أولى بالمقاتلة من الأخرى ولبطلت الآية وهذا لا يجوز .

**قال أبو محمد** رحمه الله : والقول عندنا ان البغاة با قدمنا في صدر كلامنا ثلاثة أصناف، صنف تأولوا تأويلا يخفى وجهه على كثير من اهل العلم كن تعلق بأية خصتها أخرى او بحديث قد خصه آخر أو نسخها نص آخر فهو لا يكافئنا معذورون حكمهم حكم الحائض المجتهد يخطئ فيقتل مجتهدا او يتلف مالا مجتهدا أو يقضى في فرج خطأ مجتهدا ولم تقم عليه الحجة في ذلك ففى الدم دية على بيت المال لاعلى الباغى ولا على عاقلته ويضمن المال كل من ألقه ونسخ كل ما حكموا به ولاحد عليه في وطء فرج جمل تحريره ما لم يعلم بالتحريم ، وهكذا ايضا من تأول تأويلا خرق به الاجماع بجهالة ولم تقم عليه الحجة ولا بلفته ، وأما من تأول تأويلا فاسدا لا يعذر فيه لكن خرق الاجماع اى شيء فان ولم يتعلق بقرآن ولا سنة ولا قامت عليه الحجة وفهمها وتأول تأويلا يسوغ وقامت عليه الحجة وعند فعلى من قتل هكذا القود في النفس فما دونها والحد فيما أصاب بوطء حرام وضمان ما استهلك من مال، وهكذا من قام في طلب دنيا مجردا بلا تأويل ولا يعذر هذا أصلا لانه عامد لما يدري انه حرام وبالله تعالى التوفيق، وهكذا من قام عصية ولا فرق ، وقد تكون الفتان باغيتين اذا قامتا معا في باطل فاذا كان هكذا فالقود أيضا على القاتل من اى الطائفتين كان، وهكذا القول في المحاربين يقتل بعضهم بعضا .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ونذكر البرهان في كل هذا فصلا فصلا ، أما قولنا من لم تقم عليه الحجة فلا قود عليه ولا حدة فقول الله تعالى (لاذر كم به) ومن بلغ فلاحجة الاعلى من بلغته الحجة وقد كان رسول الله ﷺ بالمدينة وجمعر بن ابى طالب ومن معه من افاضل الصحابة رضى الله عنهم بأرض الحبشة بينهم المهامه الفحيح والبلاد البعيدة ولجة البحر والفرائض تنزل بالمدينة ولا تبلغهم الا بعد عام او أعوام كثيرة وما لزمهم ملامة عند الله تعالى ولا عند رسوله ﷺ ولا عند أحد من الامة فصيح يقينا ان من جهل حكم شيء من الشريعة فهو غير مؤاخذ به الا في ضمان ما ألقف من مال فقط لانه استهلكه بغير حق فعليه متى علم ان يردّه الى صاحبه ان امكن وان لا يصر على ما فعل وهو يعلم، واما وجوب الدية في ذلك على بيت المال خاصة فلما ذكرناه في كتاب الدماء والقصاص لما روينا من طريق ابى داود ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا ابن ابى ذئب في سعيد بن ابى سعيد المقبرى قال سمعت ابا شريح الكعبى يقول قال رسول الله ﷺ : « انكم معشر خزاعة قتائم هذا القنيل من هذيل واني عاقله فمن قتل له بعد سنة اى هذه قنيل فأهله بن خيرتين بين ان ياخذوا العقل وبين ان

يقتلوا » وإنما قتلوه متأولين يوم الفتح، وأما من قامت عليه الحجة وبلغه حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ وفهمه ولم يكن عنده إلا العناد والتعلق إما بتقليد مجرد أو برأى مفرد أو بقياس فليس معذورا وعليه القود أو الدية وضمان ما اتلف والحد في الفرج لقول الله تعالى: (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهؤلاء معتدون بلا شك فليهم مثل ما اعتدوا به وبالله تعالى التوفيق \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأما من قتلوه فقد قال قوم : أنه شهيد فلا يغسل ولا يصلى عليه لكن يدفن كما هو : وقال آخرون بل يغسل ويكفن ويصلى عليه : وهذا نأخذ لأنهم وإن كانوا شهداء كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا عبد الرحمن بن مهدي نا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن رافع ، ومحمد بن اسمعيل بن إبراهيم قال : نا سليمان نا أبو داود نا الحسن نا إبراهيم نا أبو ابن سعد نا عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد » ومن طريق أحمد بن شعيب يبلغ به النبي ﷺ : « ومن قتل دون مظلته فهو شهيد » قال أبو محمد رحمه الله : فصح أن من قتله البغاة فأبما قتل على أحد هذه الوجوه فهو في ظاهر الأمر شهيد . وليس كل شهيد يدفن دون غسل ولا صلاة . وقد صح أن البطون شهدوا المعطون شهدوا الفريقين شهدوا صاحب ذات الجنب شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد وصاحب الهدم شهيد وكل هؤلاء لا خلاف في أنهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم ، والأصل في كل مسلم أن يغسل ويكفن ويصلى عليه إلا من خصه نص أو إجماع ولا نص ولا إجماع إلا فيمن قتله الكفار في المعترك ومات في صرعه فهو لا . هم الذين أمر رسول الله ﷺ أن يزملوا بدمائهم في ثيابهم ويدفنوا كما هم دون غسل ولا تكفين ولا يجب فرضا عليهم صلاة فبقي سائر الشهداء المواتي على حكم الإسلام في الغسل والتكفين والصلاة وبالله تعالى التوفيق \*

٢١٥٦ مَسْأَلَةٌ هل للعادل أن يمد قتل أبيه الباغي أم لا ؟

قال أبو محمد رحمه الله : قال قائلون : لا يحل لمن كان من أهل العدل قتل أبيه أو

أخيه أو ذى رحم من أهل البغي عدداً لكران ضربه ليصير بذلك غير متمم من أخذ الحق منه فلا حرج عليه في ذلك • قال أبو محمد رحمه الله : ولست أقول بهذا فإن بر الوالدين وصلة الرحم إنما أمر الله تعالى بهما ما لم يكن في ذلك معصية لله تعالى وإلا فلا وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « لا طاعة لأحد في معصية الله تعالى » وقد أمر الله تعالى بقتال الفئة الباغية ولم يخص بذلك ابناً من أجنبي وأمر بأقامة الحدود كذلك قال الله تعالى : ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ) الآية . ( إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوا في الدين ) إلى قوله تعالى ( ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ) وقال تعالى : ( لا تعبدوا ما يؤمنون بالله اليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) الآية ، وقال أهل البغي قتال في الدين إلا أننا لا نختار أن يعبد المرء إلى أبيه خاصة أو جده مادام يجد غيرهما فإن لم يفعل فلا حرج به هكذا القول في إقامة الحد عليهما وعلى الأم والجددة في القتل والتقطيع والتعصير والجلد ولا فرق : فأما إذا رأى العادل أباه الباغى أو جده يقصد إلى مسلم يريد قتله أو ظله ففرض على الابن حينئذ أن لا يشتغل بغيره عنه وفرض عليه دفعه عن المسلم بأي وجه أمكنه وإن كان في ذلك قتل الأب والجد والأم ، برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى ناسعيد بن الربيع ناسبعة عن الأشعث بن سليم قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن يقول : سمعت البراء بن عازب قال : أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع فذكر عيادة المريض واتناع الجنائز وتشميت العاطس ورد السلام ونصر المظلوم وإجابة الداعى وإبرار المقسم ، وقال رسول الله ﷺ : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قيل يا رسول الله هذا نصره مظلوماً فكيف نصره ظالماً قال تمنعه تأخذ ففريق يده » وقال رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلم ولا يسله » فهذا أمر من رسول الله ﷺ أن لا يسلم المرء أخاه المسلم لظلم ظالم وإن يأخذ فوق يده كل ظالم وإن ينصر كل مظلوم فإذا رأى المسلم أباه الباغى أو ذارحه كذلك يريد ظلم مسلم أو ذى فرض عليه منعه من ذلك بكل ما لا يقدر على منعه إلا به مرقال أو قتل فما دون ذلك على عموم هذه الأحاديث ، وإنما افترض الله تعالى الأحسان إلى الابوين وإن لا ينهرا وأن يخفف لهما جناح الدل من الرحمة فيما ليس فيه معصية الله تعالى قطع ، وهكذا تقول أنه لا يحمل لمسلم أب كافراً أو أم كافرة أن يهديهما إلى طريق الكنيسة ولا أن يحملهما إليها ، ولا أن يأخذ لهما قرباناً ولا أن يسعى لهما في خمر لشربهما العاسدة ، ولا أن يعينهما على شيء من معاصي الله تعالى من زنا ، أو سرقة أو غير ذلك وإن لا يبدعه يفعل شيئاً من ذلك وهو قادر على منعه قال الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الأثم والعدوان) وهذه وصية جامعة لكل خير في العالم.

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأما الفتان الباغيتان معا فلا يحل للمسلمين إلا منعهما وقتلهما جميعا لأن كل واحدة منهما باغية على الأخرى فمن عجز عن ذلك وسعته البقية ، وإن يلزم منزله . وهـ سجدته . ومعاشه ولا مزيد ، وطلبها لا يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم في عمرو الناقد ناسفان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول قال أبو القاسم **عليه السلام** : « من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه ، وحتى إن كان أخاه لأبيه وأمه » ومن طريق مسلم فامحمد بن رافع فاعبدالرزاق فامعمر عن همام بن منبه قال هذا ما نا أبو هريرة عن رسول الله **ﷺ** فذكر أحاديث منها : وقال رسول الله **ﷺ** : لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار » ومن طريق أحمد بن شعيب فامعمر بن غيلان فابوداود الطيالسي عن شعبة أخبرني منصور . هو ابن المتمر . قال : سمعت ربيعا . هو ابن حراش . يحدث عن أبي بكرة قال : قال رسول الله **ﷺ** : « إذا أشار المسلم على أخيه بالسلاح فمما على حرف جهنم فإذا تله خرافيا جميعا ، فهذه صفة الطائفتين إذا قاتا باغيتين ولا يمكن أن تكونا معا عادلتين ، ونسأل الله تعالى العافية ، وإنما قلنا أن ينادل الباغي إذا قاتل لئلا يفيء إلى أمر الله فقط ولم نعلمه بغير هذا الوجه فمن قتل باغيا لئلا يفيء إلى أمر الله تعالى فقد قتل كما أمره الله تعالى وكذلك لو قطع له عضوا في الحرب أو عقر تحتة فرسا أو أفسده لباسا في المضاربة فلا ضمان وشيء من ذلك لأنه فعل كل ذلك كما أمره الله تعالى ومن فعل كما أمره الله تعالى فقد أحسن ، ومن أحسن فلا شيء عليه لقوله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) . »

٢١٥٧ **مسألة** أحكام أهل البني اختلف الناس في أحكام أهل البني فقال أبو حنيفة وأصحابه حاش الطحاوي أنه ما حكم به قاضي أهل البني فلا يجوز لقاضي أهل العدل أن يميز ذلك ولا أن يقبل كتابه قالوا : وما أخذوه من صدقة فلا يأخذها إلا امام ثانية لكن الأفضل لمن أخذوها منه أن يؤديها مرة أخرى قالوا : وأما من مر عليهم من التجار فعشروه فإن الإمام يأخذها ثانية من التجار ، وقال الشافعي : ينفذ كل قضية قضوها إذا وافقت الحق ويمرر ما أخذوه من الزكاة وما أقاموا من الحدود وهو قول مالك ، وقال أبو سليمان . وأصحابنا لا ينفذ شيء من قضايهم ولا بد من إعادتها ولا يجرى ما أخذوه من الصدقات ولا ما أقاموا من الحدود ولا بد من أخذ الصدقات ومن

أقامة الحدود ثانية .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وجب أن تنظر في ذلك لنعلم الحق فنبتعه بعون الله تعالى فنظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناهم يحتجون بأن قالوا : إن أخذ الصدقات إنما جاء التنصيص من قبل الإمام فقد يجب عليه دفعهم ، وأما من مر عليهم فقد عرض ماله للثلف .

**قال أبو محمد رحمه الله :** ما نعلم لهم شبهة غير هذا وهذا لا شيء لانه لم يأت نص ولا إجماع بأن تنصيص الإمام يسقط الحقوق الواجبات لله تعالى ، وأيضاً فكما أخذوا العشر ثانية من جمعوا ذنبه أنه عرض ماله للثلف فكذلك يلزمهم أن يأخذوا الزكاة ثانية ويجعلوا ذنب أهلها أنهم عرضوا أموالهم للثلف فقد كان يمكنهم الحرب عن موضع البغاة أو يهدروا المعشرين ثم نظرنا فيما احتج به مالك . والشافعي فوجدناهم يقولون : أنهم إذا حكموا بالحق في أمر الله تعالى وإذا أخذوا الزكاة كما أمر الله تعالى وأقاموا الحدود كما أمر الله تعالى فقد تأدى كل ذلك كما أمر الله تعالى وإذا تأدى كما أمر الله تعالى فلا يجوز أن يقام ذلك على أهله ثانية فيكون ذلك ظلهاء وقال بعضهم كذا لا يؤاخذون بما أصابوا من دم أو مال فكذلك لا يؤاخذونهم ولا غيرهم بما حكموا أو أقاموا من حد أو أخذوا من مال صدقة أو غير ما بحق أو يباطل ولا فرق .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا كله ليس في ما قالوا وذلك أننا نسألهم فنقول لهم : ماذا تقولون : إذا كان الإمام حاضراً يمكننا أن لا يحمل أن يأخذ صدقة دونه أو يقيم حداً دونه أو يحكم بين اثنين دونه أم لا يحمل ذلك ؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فإن قالوا : هذا كله مباح خرقوا الإجماع وتركوا قولهم وأبطلوا الأمانة التي افترضها الله تعالى وأوجبوا أن لا حاجة بالأس إلى إمام وهذا خلاف الإجماع والنص ، وإن قالوا : بل لا يحمل أخذ شيء من ذلك كله مادام الإمام قائماً فقد صح أنه لا يحمل أن يكون حاضراً كذا لا من ولاء الإمام للحكم ولا أن يكون أخذاً للحدود إلا من ولاء الإمام ذلك ولا أن يكون مصداقاً للحدود ولا من ولاء الإمام أخذها فاذ ذلك كذلك فكل من أقام حداً أو أخذ صدقة أو قضى قضية وليس من جعل الله ذلك له بتقديم الإمام فلم يحكم كما أمره الله تعالى ولا أقام الحد كما أمره الله تعالى ولا أخذ الصدقة كما أمره الله تعالى فاذ لم يفعل ذلك كما أمر فلم يفعل شيئاً من ذلك بحق واذ لم يفعل ذلك بحق قائماً فله يباطل واذ فعله يباطل فقد تعدى ، وقال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فاذ هو ظالم فالظلم لا يحكم

له إلا لردّه وتقصه فصيح من هذا أن كل من أخذ منهم صدقة فعليه ردّها لاه أخذها  
بغير حق فهو متعد فعليه ضمان ما أخذ إلا أن يوصله إلى الأصناف المذكورة في القرآن  
فإذا أوصلها إليهم فقد تأدت الزكاة إلى أهلها وبالله تعالى التوفيق ، وصح من هذا  
أن كل حد أقاموه فهو مظلة لا يعتد به وتعاد الحدود ثانية ولا بد وتؤخذ الدية من  
مال من قتلوه قوداً وأن يفسخ كل حكم حكموه ولا بدويين ما قتلناه نصاً ما رويناه من  
طريق مسلم محمد بن نمير نا عبدالله - هو ابن أدريس - نا ابن عجلان ويحيى بن سعيد  
الأنصاري وعبيد الله بن عمر ظهيم عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن أبيه  
عن جده قال بآيما رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط  
والمكره . وعلى اثره علينا . وأن لا تنازع الأمر أهله وعلى أن نقول بالحق أين ما كنا  
لا نخاف في الله لومة لائم . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن نافع نا غندر نا شعبة  
عن زياد بن علاقة قال : سمعت عرفة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنه  
سيكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة هو جميع فاضربوه بالسيف  
ثامنا من كان .

قال أبو محمد رحمه الله : فصيح أن لهذا الأمر أملاً لا يحل لأحد أن ينازعهم إياه .  
وأن تفريق هذه الأمة بعد اجتماعها لا يحل فصيح أن المنازعين في الملك والرياسة  
مريدون تفريق جماعة هذه الأمة ، وأنهم منازعون أهل الأمر أمرهم فهم عصاة بكل  
ذلك فصيح أن أهل البني عصاة في منازعتهم الإمام الواجب الطاعة وإذ هم فيه عصاة  
فكل حكم حكموه بما هو إلى امام وظل زفاة قبضوها بما قبضها إلى الإمام وظل حد  
أقاموه بما إقامته إلى الإمام فكل ذلك منهم ظلم وعدوان ومن الباطل أن تتوب معصية الله  
تعالى عن طاعته ، وأن يجزى الظلم عن العدل . وأن يقوم الباطل مقام الحق . وأزيفى المدوان  
عن الانصاف فصيح ما قتلناه نصاً وجبر رد كل ما عملوا من ذلك لقول النبي عليه السلام :  
« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فأن لم يكن لباس امام يمكن فقد قلنا أن كل من قام  
بالحق حيثئذ فهو نافذ فالبغاة إن كانوا مسلمين فكل ما فعلوه في ذلك فهو نافذ ، وأما إن كانوا  
كفاراً فلا ينفذ من حكم الكافر في دين الله تعالى شيء أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٥٨ مسألة هل يستعان على أهل البني بأهل الحرب أو بأهل الذمة  
أو بأهل بنى آخرين .

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يجوز أن  
يستعان عليهم بحرب ولا بدمي ولا بمن يستحل قتالهم ، مدبرين وهذا قول الشافعي

رضى الله عنه، وقال أصحاب أبي حنيفة: لا بأس بأن يستعان عليهم بأهل الحرب وبأهل الذمة وبأمثالهم من أهل البغي، وقد ذكرنا هذا في كتاب الجهاد من قول رسول الله ﷺ: «أنا لانتعين بمشرك، وهذا عموم مانع من أن يستعان به في ولاية أو قتال أو شيء من الأشياء إلا ما صح الإجماع على جواز الاستماعة به فيه كخدمة الدابة أو الاستتجار أو قضاء الحاجة ونحو ذلك مما لا يخرجون فيه عن الصغار، والمشرك اسم يقع على الذي والحربي.»

**قال أبو محمد رحمه الله:** هذا عندنا مادام في أهل العدل منعة فإن أشفوا على الملوك واضطروا ولم تكن لهم حيلة فلا بأس بأن يلجثوا إلى أهل الحرب وأن يتمتعوا بأهل الذمة ما أيقنوا أنهم في استنصارهم لا يؤذون مسلما ولا ذميا في دم أو مال أو حرمة مما لا يحل به برهان ذلك قول الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) وهذا عموم لكل من اضطر إليه إلا ما منع منه نص أو إجماع، فإن علم المسلم واحداً كان أو جماعة أن من استنصر به من أهل الحرب أو الذمة يؤذون مسلماً أو ذمياً فيما لا يحل لحرام عليه أن يستعين بهما وإن هلك، لكن يصير لامر الله تعالى وإن تلفت نفسه وأهله وماله أو يقاتل حتى يموت شهيداً كريماً، فالموت لا بد منه ولا يتعدى أحد أجله، برهان هذا أنه لا يحل لأحد أن يدفع ظملاً عن نفسه بظلم يوصله إلى غيره، هذا ما لا خلاف فيه، وأما الاستماعة عليهم ببقاء أمثالهم فقد منع من ذلك قوم واحتجوا بقول الله تعالى: (وما كنت متخذ المضلين عضداً) وأجازه آخرون وبه تأخذنا لا نتأخذهم عضداً ومعاذ الله ولكم نضربهم بأمثالهم لصيانة لأهل العدل كما قال الله تعالى: (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً) وإن أمكننا أن نضرب بين أهل الحرب من الكفار حتى يقاتل بعضهم بعضاً ويدخل اليهم من المسلمين من يتوصل بهم إلى أذى غيرهم فذلك حسن، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الله ينصر هذا الدين بقوم لا أخلاق لهم»، فاحدثنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أخيه نا عمران بن بكار نا راشد نا أبو الجان نا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري نا خبرني نا سعيد بن المسيب نا أبا هريرة نا قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»، وحدثنا عبد الله ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن سهل نا عبد الرزاق نا رباح بن زيد نا معمر بن راشد نا أيوب نا السخيت نا عن أبي قلابة نا أنس بن مالك نا قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ليؤيد هذا الدين بأقوام لا أخلاق لهم».

**قال أبو محمد رحمه الله:** فهذا يبيح الاستماعة على أهل الحرب بأمثالهم وعلى أهل



البنى بامثالهم من المسلمين الفجار الذين لاخلاق لهم، وأيضا فان الفاسق مفترض عليه من الجهاد ومن دفع اهل البنى كالذى افترض على المؤمن الفاضل فلا يحمل منهم من ذلك ، بل افترض أن يدتروا الى ذلك، وبالله تعالى التوفيق .

**٢١٥٩ مسألة** قال ابو محمد رحمه الله : ولو أن رجلا من اهل العدل قتل في الحرب رجلا من اهل العدل، ثم قال: حسبته من اهل البنى فان كان ما يقول يمكنه القول قوله مع يمينه ثم ضمن دينه في ماله لأنه لم يقتله خطأ بل قتله عددا قصداً الى قتله إلا أنه لم يعلم انه حرام الدم فلذلك لم يقدمه، وإن لم يمكن ما قال فعليه القود أو الدية باختيار اولياء المقتول بهكذا القول سواء سواء اذا قتله في أرض الحرب ولا فرق، وكذلك لو رجع الينا بعض اهل البنى ثانياً فقتله رجل من اهل العدل وقال: اتى ظنته دخل ليطلب غرة فان نكل هو لآعن اليمين حبسوا حتى يحلفوا ولا بد لأن اليمين قد وجبت عليهم ولا قود أصلاً لأنه لم يثبت عليهم ما يوجب القود من التعمد وهم عالمون، وقال ابو حنيفة وأصحابه: اذا كانت جماعة من اهل العدل والسنة في عسكر الخوارج وأهل البنى قتل بعضهم بعضاً عدداً، وجرح بعضهم بعضاً عدداً، وأخذ بعضهم مال بعضهم عدداً فلا شيء في ذلك لا قود ولا دية غلب اهل الجماعة والامام العدل عليهم بعد ذلك أو لم يغلبوا .

**قال ابو محمد رحمه الله:** ما لهذا القول جواب إلا أنه حكم ابليس، والله ما ندري كيف اشترحت نفس مسلم لاعتقاد هذا القول المعاند لله تعالى ولرسوله عليه السلام، أو كيف انطلق لسان مؤمن يدري أن الله تعالى أمره ونهاه بهذا القول السخيف، ونسأل الله تعالى عافية نامة كان أصحاب هذا القول لم يسمعوا ما أنزل الله تعالى من وجوب القصاص في النفوس والجراح ومن تحريم الاموال في القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ، وهذا قول ما نعلم فيه لابي حنيفة سلفاً لا من صاحب ولا من تابع، ونبرأ الى الله تعالى من هذا القول قائماً موحوا بما روى من حديث عبيد الله بن عمر كما ثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وذكر قتل عمر قال: فاخبرني سعيد بن المسيب ان عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ولم نجرب عليه كذبة قط. قال حين قتل عمر بن الخطاب اتيت الى الهرمزان، وجنيته، وأني لؤلؤة وهم يحيى قبعتهم قاتروا وسقط من بينهم خنجر له رأسان نصابه في وسطه . وقال عبد الرحمن قاتروا بما قتر به عمر فوجدوه خنجراً على التمت الذي نمت عبد الرحمن فخرج عبيد الله بن عمر بن الخطاب مشتملاً على السيف حتى أتى الهرمزان فقال اصحبني

تنظر الى فرس لي وكان الهرمزان بصيراً بالخيال فخرج بين يديه فعلاه عبيد الله بالسيف فلما وجد حد السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، ثم أتى جفينة - وكانت نصرايا - فلما اشرف له علاء بالسيف فضربه فصلب ما بين عينيه ، ثم أتى ابنة أبي لؤلؤة جارية صغيرة تدعى الاسلام فاختلها فاعطت الارض يرميها على أهلها ، ثم أقبل بالسيف صلتا في يده وهو يقول والله لا أترك في المدينة سبيالا قتلته وغيرهم كأنه يمرض بناس من المهاجرين فجعلوا يقولون له : ألقى السيف فأبى ويهابونه أن يقربوا منه حتى أتاه عمرو بن العاصي فقال : أعطى السيف يا بن اخي فاعطاه إياه ثم ثار اليه عثمان فاخذ برأسه فتناصبا حتى حجز الناس بينهما ، فلما ولي عثمان قال : أشيروا علي في هذا الرجل الذي فتقني الاسلام ما فتق - يعني عبيد الله بن عمر - فأشار عليه المهاجرون أن يقتله وقال جماعة من الناس قتل عمر بالاسم وتريدون أن تبغوه ابنه اليوم بعد الله الهرمزان . وجفينة فقام عمرو بن العاصي فقال : يا أمير المؤمنين ان الله قد أعفأك أن يكون هذا الأمر ولك على الناس من سلطان انما كان هذا الأمر ولا سلطان لك فاصفح عنه يا أمير المؤمنين قال : ففرق الناس على خطبة عمرو وودي عثمان الرجلين والجارية ، قال الزهري : واخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه قال : فبرحم الله حفصة أن كانت لمن شيع عبيد الله على قتل الهرمزان . وجفينة : قال معمر : قال غير الزهري : قال عثمان أنا ولي الهرمزان . وجفينة . والجارية واني قد جعلتها دية .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وقد روينا عن أحمد بن محمد عن أحمد بن الفضل عن محمد بن جرير باسناد لا يحضرني الآن ذكره ان عثمان أفاء ولد الهرمزان من عبيد الله بن عمر ابن الخطاب وأن ولد الهرمزان عفا عنه .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأي ذلك فإن فلا حجة لهم في شيء منه لأن عبيد الله بن عمر لم يقتل من قتل في عسكر أهل البغي ولا في وقت كان فيه باغ من المسلمين على وجه الارض يعرف في دار الهجرة وعجلة الجماعة وصحة الالة وفي أفضل عصاة وأعدائها ؛ وهذا خلاف قولهم في المسألة التي نحن فيها من قتل في عسكر أهل البغي وهم لا يقولون باهدار القود ممن قتل في الجماعة بين موت إمام وولاية آخر فقد خالفوا عثمان ومن معه في هذه القصة ، وأيضا فإن في هذا الخبر أن عثمان جعلها دية ، وهذا خلاف قولهم لأنهم لا يرون في ذلك دية ، والواجب أن نحكم في كل ذلك كما نحكم في حلة الجماعة ولا فرق لأن دين الله تعالى واحد في كل مكان وكل زمان وعلى كل لسان ، وما خص الله تعالى بإيجاب القود ، وأخذ الحدود ، وحضانة الأموال ، وإمام الصلاة ، وإيتاء

الزكاة، وصوم رمضان، وسائر شرائع الاسلام مكانا دون مكان، ولا زمانا دون زمان ولا حالا دون حال ، ولا أمة دون أمة، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٦٠ **مسألة** قال ابو محمد رحمه الله: ولو كان في الباغين غلام لم يبلغ أو امرأة قاتلا ودفعنا من أدى ذلك الى قتلها في حال المقاتلة فهما هدر لأن فرضا على من اراده ويريد بغير حق أن يدفع عن نفسه الضر كيف أمكنه ولا دية في ذلك ولا قود قال الله تعالى : ( ولا تفلحوا بأيديكم الى التهلكة ) .

**قال ابو محمد** رحمه الله: ولو أن اهل البنى سألوا النظرة حتى ينظروا في أمورهم فإن لم يكن ذلك مكيدة فعليه أن ينظرهم مدة يمكن في مثلها النظر فقط وهذا مقدار الدماء ويان الحجة قط، وأما ما زاد على ذلك فلا يجوز لقول الله تعالى : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بنت إحدىهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي . إلى أمر الله ) ، فلم يفسح الله تعالى في ترك قتلهم الامدة الاصلاح فمن أبى قتل ، وأيضا فإن فرضا على الامام انقاذ الحقوق عليهم وتأمين الناس من جيبهم وأن يأخذهم بالافتراق الى مصالح دينهم ودنياهم ومن قال غير هذا سألتنا ماذا يقول : إن استنظروه يوما أو يومين أو ثلاثة ، وهكذا يزيد ساعة ساعة ، ويوما يوما حتى يبلغ ذلك الى انقضاء اعمارهم ، وفي هذا اهلاك الدين والدنيا والاشتغال بالتحفظ عنهم كما هو فرض عليه أنظر فيه ، فإن حدى ذلك حدا من ثلاثة ايام أو غير ذلك كلف أن يأتى بالدليل على ذلك من القرآن أو من تحديد رسول الله ﷺ في ذلك ، ولا سبيل له اليه ، فإن ذكروا أن رسول الله ﷺ قد قضى قريشا على أن يقيم بمكة ثلاثا ، وجعل اجل المصرة ثلاثا . وخيار الخدوع في البيع ثلاثا ، وإن الله تعالى اجل ثمود ثلاثة ايام فقتلهم نعم : هذا حق ؛ وقد جعل الله تعالى اجل المولى اربعة اشهر . واجل المتوفى عنها زوجها في العدة اربعة اشهر وعشرا فالذي جعل بعض هذه الاعذار اولى من بعض فكان ما حكم الله تعالى به فهو الحق ، وكان ما اراده يريد ان يريده في حكم الله تعالى براه وقياسه فهو الباطل ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٦١ **مسألة** قال تعصن البغاة في حصن في النساء والصبيان ولا يحمل قطع المير عنهم لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يسمع النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البنى فقط ويمنعون ما وراء ذلك ، وجائر قتالهم بالمتجنق والرمي ولا يحمل قتالهم بنار تحرق من فيه من غير أهل البنى ولا بتفريق يفرقهم كذلك لقول الله تعالى : ( ولا

تُكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وأما إذا لم يكن فيه إلا البغاة فقط ففرض أن يمتنعوا الماء والطعام حتى ينزلوا إلى الحق وإلا فهم قاتلوا أنفسهم بامتناعهم من الحق، وكذلك يجوز أن تودع النيران حوائلهم ويترك لهم مكان يتخلصون منه إلى عسكر أهل الحق لأن هذه نار أوقدناها وما أطلقناه هم قادرون على الخلاص منها أن أحبوا ولا يحمل أحراقهم ولا تغريقهم دون أن يتخلصوا لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله ﷺ وإمّا أمر بالمقاتلة فقط ولا يحمل بأن يبيتوا إلا بأن قبض عليهم ، وأما من لم يقاتل فلا يحمل قتله ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٦٢ مسألة قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم : إن أمان العبد والمرأة والرجل الحر جائز لأهل البنى وهذا عندنا ليس بشيء لأن أمان أهل البنى بأيديهم متى تركوا القتال حرمت دماؤهم وكانوا أخوانا وما داموا مقاتلين باغين فلا يحمل لمسلم اصطوؤهم الأمان على ذلك فالأمان واللاجرة هنا هدر ولفو وإنما الأمان واللاجرة للكافر الذي يحمل للامام قتله إذا أسروه واستبقاؤه لافي مسلم أن ترك فيه كان هو بمن يعطى الأمان ويحجر ، ولو أن أحداً من أهل البنى أجاز كافرأ جازت إيجارته بإيجارة غيره ولا فرق لقول رسول الله ﷺ : « يحجر على المسلمين أدامهم ولو أن أهل البنى دخلوا غزاة إلى دار الحرب فواقوا أهل العدل فقاتلوا معهم فقتلوا فالنعمية بينهم على السواء لأنهم كلهم مسلمون ومن قتل من أهل البنى قتيلاً من أهل الحرب فله سلبه لأنه من جملة المخاطبين بذلك الحكم ولو ترك أهل الحرب من الكفار وأهل المحاربة من المسلمين على قوم من أهل البنى ففرض على جميع أهل الإسلام وعلى الامام عون أهل البنى وانقاذهم من أهل الكفر ومن أهل الحرب لأن أهل البنى مسلمون ، وقد قال الله تعالى : ( إنما المؤمنون أخوة ) وقال تعالى : ( أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ) وقال تعالى : ( أشداه على الكفار رحما بينهم ) ، وأما أهل المحاربة من المسلمين فاهم يريدون ظلم أهل البنى في أخذ أموالهم والمنع من الظلم واجب قال الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) فمن ترك المحارب ولم يمن المطلوب فقد أهان المحارب على أئمة وعدوانه وهذا حرام ، ولو أن أهل العدل وأهل البنى تواضعوا وتعاطوا الرهان فهذا لا يجوز إلا مع ضعف أهل العدل على المقاتلة لقول الله تعالى : ( فقاتلوا التي تبغى حتى تنفخ إلى أمر الله ) فما إذا قدرين على المقاتلة لهم لم يحمل لها غيرها أصلاً ولنا في سعة من تركها ساعة

فما فوقها فان ضعفتا عن ذلك فقد قال الله تعالى: (لا يكلف الله قسسا الا وسعها) وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، فان قتلوا رهن أهل العدل لم يحل لنا قتل رهنهم لأنهم مسلمون غير مقاتلين ولم يقتلوا لنا أحدا وإنما قتل الرهن غيرهم وقد قال الله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) \*

(تم كتاب البنى والحمد لله وحده)

## كتاب الحدود

٢١٦٣ مسألة • قال أبو محمد رحمه الله: لم يصف الله تعالى حدا من العقوبة محددا لا يتجاوز في النفس، أو الأعضاء، أو البشرة الا في سبعة أشياء، وهي المحاربة، والردة، والزنا، والقتل بالزنا، والسرقة، وجحد العارية، وتناول الخمر في شرب أو أكل قط، وما عدا ذلك فلا حدقه تعالى محددا فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونحن ان شاء الله نذكر ما فيه الحدود، ذكرنا بابا بابا وبالله تعالى التوفيق، ثم نذكر ان شاء الله تعالى أشياء لاحد فيها، وأدعى قوم أن فيها حدودا وبالله تعالى تأييد، ثم نذكر ان شاء الله تعالى قبل ذلك أبوابا تدخل في جميع الحدود أو في أكثرها فان جمعا في كتاب واحد أولى من تكرارها في كل كتاب من كتب الحدود وبالله تعالى التوفيق، وهو أيضا حصرها لمن يطلبها وأبين لاجتماعها في مكان واحد إذ ليس كتاب من كتب الحدود أولى بهذه الأبواب من سائر كتب الحدود وبالله تعالى التوفيق، وهي الحديث الواردة لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن، مع سائر ما ذكر فيه من الخمر، والسرقة والنية وهل تقام الحدود في المساجد أم لا، وهل الحدود كفارة أم لا، واجتماع الحدود مع القتل والتوكيل في إقامة الحدود، وهل تقام الحدود بعلم الحاكم أم لا، والسجن في التهمة والامتناع بالضرب والاعتراف بالاكرام، وما الاكرام والاستنابة في الحدود، ومتى يقام الحد على الجارية والفلان واعتراف العبد بالحد والشهادة في الحدود والتأجيل في الحد والتعاقب في الحدود قبل بلوغها الى السلطان، والترغيب في إمامة من قال: لا يؤخذ الله عبدا ذنباً ادرءوا الحدود بالشبهات الرجوع عن الاعتراف بالحد، الاعتراض على الحاكم في حكمه بالحد هل يكشف ويستل من ذكره حدام لا؟ هل تقام الحدود على الكفار أم لا. كيف حد العبد من حد الحر. كيف حد المكاتب؟

٢١٦٤ مسألة لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن، ولا ترجعوا بعدي

كفاراه قال ابو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن يوسف ناعبد بن فتح ناعبد الوهاب  
ابن عيسى ناعبد بن محمد ناعبد بن علي ناعبد بن الحجاج ثنا حرملة بن يحيى بن عبيد الله  
ابن عمر التميمي حدثني ابن وهب حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : سمعت  
أبا سلمة بن عبد الرحمن . وسعيد بن المسيب يقولان قال أبو هريرة : أن رسول الله  
ﷺ قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق  
وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » . وبه الى مسلم ناعبد بن  
المتنى . ومحمد بن رافع قال ابن رافع : ناعبد الرزاق أنا سفيان بن عيينة وقال ابن  
المتنى : ناعبد بن أبي عدي عن شعبة ، ثم اتفق شعبة ، وسفيان كلاهما عن سليمان — هو  
الاعمش — عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة : أن النبي عليه الصلاة والسلام قال :  
« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن  
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن والتوبة معروضة بعد » هذا لفظ شعبة بوقال  
سفيان في حديثه رحمه : ناعبد بن محمد بن عبد الله الطائفي ناعبد بن أحمد بن مفرج ثنا  
محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن عمر بن هياج  
ناعبد الله بن موسى القيسي ناعبد بن حسان عن عطاء ناعبد بن أبي هريرة قال : قال رسول  
الله ﷺ : « لا يقتل القتال حين يقتل وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو  
مؤمن ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو  
مؤمن ولا يختلس خلعة وهو مؤمن يظلم منه الايمان كما يظلم منه سره فاذارجع  
الى الايمان رجع اليه واذا رجع رجع اليه الايمان ، ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية  
ناعبد بن شعيب ناعبد بن حماد بن زغبة (١) ناعبد بن الليث — هو ابن سعد — عن عقيل  
ابن خالد عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي هريرة  
أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر (٢)  
حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة  
فغيره الناس فيها اليه ابصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » . ومن طريق احمد بن شعيب  
انا اسحاق بن منصور . ومحمد بن يحيى بن عبد الله التيسابوري واللفظ له عن محمد بن  
كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن [وأبي سلمة بن عبد الرحمن] (٣)  
وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزني الزاني

(١) هو بضم الزاي وسكون التين المبيعة بعد ما وحده وهو لقبه ولقب ابيه ايضا (٢) في النسخة  
رقم ١٤ ولا يشرب الخمر شاربها (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

وهو حين يزنى مؤمناً ولا يسرق السارق وهو حين يسرق مؤمناً ولا يشرب الخمر وهو حين يشربها مؤمناً ولا ينتهب نهبه يرفع الناس فيها ابصارهم وهو حين ينتهبها مؤمناً . ومن طريق احمد بن شعيب اما عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا اسحق الأزرق عن الفضل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزنى العبد حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن » قلت لابن عباس : كيف ينتزع الايمان منه ؟ فشبك أصابعه ، ثم أخرجهما فقال هكذا فاذا تاب عاد اليه هكذا وشبك أصابعه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : « لا يسرق سارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يزنى زان حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الحدود - يعنى الخمر - أحدكم حين يشربها وهو مؤمن والنبي قس محمد يده لا ينتهب أحدكم نهبه ذات شرف يرفع اليه المؤمنون اعينهم فيها وهو حين ينتهبها مؤمناً ولا يفل أحدكم حين يفل وهو مؤمن » ثم قال أبو هريرة : « اياكم اياكم » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن ابيه قال : كنا عند عائشة فرجلة على بابها فسمعت الصوت فقالت : ما هذا ؟ فقالوا : رجل ضرب في الخمر فقالت : سبحان الله سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب - يعنى الخمر - حين يشرب وهو مؤمن قايماً وياكماً » .

**قال أبو محمد رحمه الله :** هذا أثر صحيح ثابت لا مغمز فيه رواه عن النبي ﷺ عائشة أم المؤمنين . وابن عباس . وأبو هريرة بالأسانيد التامة التي ذكرنا ، ورواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب . وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام . وأبو سلمة . وحيد ابنا عبد الرحمن بن عوف . وعطاء بن يسار أخو سليمان بن يسار . وعطاء بن أبي رباح . وحماد بن منبه ، ورواه عن ابن عباس عكرمة ، وعن أم المؤمنين عباد بن عبد الله ، ورواه عن هؤلاء الناس فهو نقل تواتر يوجب صحة العلم ، وذكر فيه فأوردنا القتل والزنا والخمر والسرقة والنهب والغلول . فاختلف الناس في تأويله وما هو هذا الايمان الذي يزايله حين مواقفته هذه الذنوب ، فروينا من طريق عطاء عن أبي هريرة مستنداً كما أوردنا آتفاً انه تخلع منه الايمان كما تخلع سرباله فاذا رجع رجع اليه الايمان ، وروينا عن ابن عباس كما أوردنا أنه فسر انزع الايمان منه بان شبك أصابع يديه بعضها في بعض ، ثم زايلا قالوه هكذا : ، ثم ردوا

وقال : فاذا ناب عاد اليه ، ورويناه أيضا في ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس انه كان يعرض على مملوكه الباءة ويقول : من اراد منكم الباءة زوجته فانه لا يزني زان الا تزعم ان الله منه ربة الايمان فان شاء أن يرده اليه رده بعد وان شاء ان يمنعه منه ، وروينا من طريق عبد الرزاق نا بن جريج قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابا هريرة يقول : لا يزني الزاني وهو مؤمن حين يزني ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر وهو مؤمن حين يشرب قال : لا اعليه الا قال واذا اعتزل خطيئته رجع اليه الايمان قال : فراجعته فقال : لا اعليه الا قال : فينتزع منه الايمان مادام على خطيئته فاذا فارقه ارجع اليه الايمان . قال ابن جريج : واخبرني عثمان بن أبي سليمان انه سمع نافع بن جبير ابن مطعم يقول : لا يزني وهو مؤمن حين يزني فاذا زايه رجع اليه الايمان ليس اذا تاب منه ولكن اذا أخر عن العمل به ، قال : وحسبه انه ذكر ذلك عن ابن عباس . وعن عبد الرزاق عن معمر اخبرني عبد الله بن طائوس عن ابيه فذكر هذا الحديث ، وقال : فاذا فعل ذلك زال عنه الايمان يقال : الايمان كالظل ، وذكر أيضا معمر هذا الحديث عن الزهري . وقادة . وعن رجل عن عكرمة عن ابي هريرة وعن ابي هرون العبدى عن ابي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : هذا نهى يقول حين هو مؤمن فلا يفعل ان يعنى لا يسرق ولا يزني ولا يخل .

**قال ابو محمد رحمه الله :** فلهذه التفاسير كلها ليس فيها الامزاة الايمان للفاعل حين الفعل ثم رجوعه في بعضها اليه اذا ناب واذا تركه ، وليس في شيء من هذه التفاسير بيان ماهو الايمان الرائل حين هذه المصاحي وقد علمنا ان كل ما قاله رسول الله ﷺ فهو الحق الواضح الذي لا حقيقة في غيره وان فعل شيئا لم يكن حين فعله اياه مؤمنا فان الايمان قد فارقه بلا شك كما قال رسول الله ﷺ لكن يجب علينا ان نعرف ما هذا الايمان الذي يزول عنه في حين ذلك الفعل لنعلم من ذلك حكم ذلك الفاعل بعون الله تعالى ومنه ، فنظرنا في ذلك فوجدنا الناس في تفسير لفظة الايمان قد افرقوا على اربعة أقوال فقال اهل الحق : الايمان اسم واقع على ثلاثة معان أحدها العقد بالقلب . والآخر النطق باللسان . والثالث عمل بجميع الطاعات فرضها وتقلها واجتباب المحرمات . وقالت طائفة : غنطه ان الايمان اسم واقع على معنيين وهما العقد بالقلب والنطق باللسان فقط وأن أعمال الطاعات واجتباب المحرمات انما هي شرائع الايمان وليست ايمانا ، وهذه مقالة وإن كانت فاسدة فصاحبها لا يكفره . وقالت طائفتان قولين خرجا بهما



الى الكفر صراحا واحدا جهنم بن صفوان السمرقندي ومن قلده رآتم به فانهم قالوا:  
 الايمان هو التصديق بالقلب فقط وان اعلن الكفر وجحد التوبة وصرح بالتثليث  
 وعبد الصليب في دار الاسلام دون تقية ، والآخر محمد بن كرام السجستاني ومن اتبعه  
 واتسدى به فانهم قالوا الايمان التصديق باللسان فقط وان اعتقد الكفر بقلبه ، فلزم  
 الطائفة الأولى ان ابليس مؤمن ، وأن اليهود والنصارى الذين حاربوا رسول الله  
 ﷺ مؤمنون أولياء الله تعالى من أهل الجنة لأن كل هؤلاء عرفوا الله تعالى بقلوبهم  
 وعرفوا صحة نبوة رسوله ﷺ بقلوبهم وجدوه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل أو  
 أن يكذب الله تعالى في اخباره بصحة علم ابليس بالله تعالى وبنبوة الانبياء عليهم السلام ،  
 ولزم الطائفة الثانية ان المناهين الذين شهد الله تعالى باهم من أهل النار مؤمنون أولياء  
 الله تعالى من أهل الجنة وهذا كفر مجرد ، وكلا القولين خرق للاجماع ومخالفة  
 لأهل الاسلام .

**قَالَ ابْنُ مَوْحِدٍ** رحمه الله : فيلزم من قال: ان الايمان المزاول للزاني في حين زناه ،  
 والقاتل في حين قتله ، والسارق في حين سرقة ، والغال في حين غلوه ، وللشارب في حين  
 شربه ، وللشئب في حال نهيبته ، انه التصديق أن يقول : القاتل والزاني والغال والشارب  
 والشارب قد بطل تصديقهم ، ومن بطل تصديقه فهو كافر فيلزمه أن لا يؤخذ من أحد  
 من هؤلاء زكاة ولا يترك يصلي في مسجد مع المسلمين ولا أن يدخل الحرم ولا أن يبتدئ  
 نكاح مسلمة وان مات له قريب في تلك الحال أن لا يرثه وهذا خلاف لاجماع الصحابة  
 ومن يعتد به بعدم وهم لا يقولون هذا معنى من لم يكن منهم .

**قَالَ ابْنُ مَوْحِدٍ** رحمه الله : فاذ لم يرد رسول الله ﷺ بقوله المذكور في هذا الحديث  
 ان الزاني كافر ولا ان القاتل كافر ولا ان المنتهب كافر ولا ان الغال كافر ؛ ولا ان  
 الشارب كافر ، ولا ان السارق كافر ، وصح أنهم لو كانوا كفارا للزمهم ما يلزم المرتد  
 عن دينه من القتل وفراق الزوجة واستيفاء المال فيقين ندرى أنه عليه السلام لم يعن  
 بذهاب الايمان المذكور ذهاب تصديقه ، وأيضا فبضرورة الحس يدري من  
 واقع شيئا من الذنوب المذكورة من المسلمين من نفسه أن تصديقه لم يزل وأنه كما كان  
 وكل قول تكذبه الضرورة فهو قول متيقن السقوط قد صح ما قلنا ان الايمان المزاول  
 له في حال هذه الافاعيل إنما هو الايمان الذي هو الطاعة لله تعالى فقط ، وهذا أمر  
 مشاهد باليقين لان الزنا والقتل والغلول والنية وشرب الخمر ليس شيء منها طاعة لله  
 تعالى فليست إيمانا فاذ ليس شيء منها إيمانا فعا عليها ليس مؤمنا بمعنى ليس مطيعا إذ لم

يفعل الطاعة ، لكنه عاص وفاسق ومن فعل الإيمان فهو مؤمن ، وكل من ذكرنا لم يفعل في فعله تلك الأفعال إيمانا فليس مؤمنا ، وهذا الحديث من الحجج القاطعة على أن الطاعات كلها إيمان ، وأن ترك الطاعة ليس إيمانا ، وبالله تعالى التوفيق .

**٢١٦٥ مسألة** هل تقام الحدود في المساجد أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : نا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت نا أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار نا أبو نثيظ نا محمد بن هرون والحسن بن عرفة قال أبو نثيظ : نا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج نا سعيد بن بشير عن قتادة ، وقال ابن عرفة : نا أبو حفص عمر بن عبد الرحمن الأبار عن اسماعيل بن مسلم ؛ ثم اتفق قتادة واسماعيل كلاهما عن عمرو بن دينار عن طاروس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالولد الوالد » .

**قال أبو محمد** رحمه الله : اسماعيل بن مسلم . وسعيد بن بشير ضعيفان ، وبه إلى البزار نا يونس بن صالح بن معاذ نا محمد بن عمر الواقدي نا اسحاق بن حازم عن أبي الأسود عن ناظم بن جبير بن مطعم عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى أن تقام الحدود في المساجد ، محمد بن عمر الواقدي ساقط مذكور بالكذب . ومن طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا محمد بن عبد الله عن العباس بن عبد الرحمن بن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقام الحدود في المساجد » . محمد بن عبد الله . والعباس مجهولان ، وعن وكيع نا مبارك بن فضال نا صبيح الضبي قال : قال عبد الله بن مسعود لا تقام الحدود في المساجد : ضليان مجهول . وعن وكيع نا سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : أتى عمر بن الخطاب رجل في حد فقال : أخرجاه من المسجد ثم اضرباه .

**قال أبو محمد** رحمه الله : هذا خبر صحيح قد صرح أن رسول الله ﷺ أمر بتطهير المساجد وتنظيفها ، وقال تعالى : ( في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ) فوجب صون المساجد ورفعها وتنظيفها فما كان من إقامة الحدود فيه تقذير للمسجد بالدم كالقتل والقطع لغرام أن يقام شيء من ذلك في المسجد لأن ذلك ليس تطيبا ولا تنظيما ، وكذلك أمر رسول الله ﷺ برجم ماعز بالبيع خارج المسجد ، وأما ما كان من الحدود جلداً فقط فأقامته في المسجد جائز وخارج المسجد أيضا جائز إلا أن خارج المسجد أحب اليأس خوفاً أن يكون من المجلود بول لضعف طبيعته أو غير ذلك مما لا يؤمن من المضروب ، برهان ذلك قول الله تعالى : ( وقد فصل لكم

ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) فلو كان إقامة الحدود بالجلد في المساجد حراما  
لفصل لنا ذلك مبينا في القرآن على لسان رسوله ﷺ ، وعن قال بإقامة الحدود  
بالجلد في المساجد : ابن أبي ليلى وغيره وبه نأخذ ، وبالله تعالى التوفيق •

### ٢١٦٦ مسألة هل الحدود كفارة لمن أقيمت عليه أم لا ؟ •

قال أبو محمد رحمه الله : كل من أصاب ذنبا فيه حد فأقيم عليه ما يجب في  
ذلك فقد سقط عنه ما أصاب من ذلك تاب أو لم يتب حاش المحاربة فإن إثمها باق عليه  
وإن أقيم عليه حدما ولا يسقطها عنه إلا التوبة لله تعالى قط ، برهان ذلك ما روينا  
من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقص وإسحاق بن إبراهيم  
ومحمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني  
عن عباد بن الصامت قال كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس : فقال : « تبايعوني  
على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا النفس التي حرم الله  
إلا بالحق فن وقامنكم فأجره على الله ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب به فهو كفارة  
له ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء  
عذبه » • وبه إلى مسلم حدثني اسماعيل بن سالم أنا هشيم أنا خالد - هو الخذاء - عن  
أبي قلابة عن أبي الأشعث - هو الصنعاني - عن عباد بن الصامت قال : أخذ علينا  
رسول الله ﷺ لما أخذ على النساء أن لا تشرك بالله شيئا ولا تسرق ولا تزنى ولا  
قتل أولادنا ولا يقتاب بعضنا بعضا فن وقامنكم فأجره على الله ومن أتى منكم حدا  
فأقيم عليه فهو عقابه ، ومن ستره الله عليه فأمره إلى الله أن شاء عذبه وإن شاء غفر له •  
وأما تخصيصنا المحاربة من جميع الحدود فلقول الله تعالى : ( إنما جزاء الذين يحاربون  
الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ) إلى قوله تعالى : ( عذاب عظيم ) فنص الله  
تعالى نصا لا يحتمل تأويلا على أنهم مع إقامة هذا الحد عليهم وإنه لهم خزي في الدنيا  
ولهم مع ذلك في الآخرة عذاب عظيم •

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب استعمال النصوص كلها بما جاءت وأن لا يترك  
شيء منها لشيء آخر وليس بعضها أولى بالطاعة من بعض وكلها حق من عند الله  
تعالى ولا يجوز النسخ في شيء من ذلك ، أما حديث عباد فإنه فضيلة لنا أن تكفرنا  
الذنوب بالحد والفضائل لا تنسخ لأنها ليست أوامر ولا نواهي وإنما النسخ في  
الأوامر والنواهي سواء وردت بلفظة الأمر والنهي أو بلفظ الخبر ومعناه  
الأمر والنهي ، وأما الخبر المحقق فلا يدخل النسخ فيه ولو دخل لكان كذبا وهذا

لا يجوز أن يظن بشيء من أخبار الله تعالى ورسوله ﷺ ، وأما الآية في المحاربة فان وجوب العذاب في الآخرة مع الحزى في الدنيا باقامة الحد عليهم خبر مجرد من الله تعالى لا مدخل فيه للامر والنهي فأمن دخول النسخ في شيء من ذلك والحمد لله رب العالمين •

**قال أبو محمد** رحمه الله : فان تعلق متعلقا فأحد بن عمر العذري نا عبد الله ابن احمد بن حموية السرخسي نا ابراهيم بن دحيم نا عبد بن حميد الكشي نا عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أدري أتبع ثان لعينا أم لا وما أدري ذو القرنين أنيا كان أم لا وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا ؟ » وبما ثناء احمد بن عمر العذري نا محمد بن أبي سعيد بن سختوية الاسفرايني في داره بمكة نا عبد العزيز بن جعفر بن سعد نا احمد ابن زنجويه بن موسى نا داود بن رشيد نا سيف بن هرون نا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال : « ياينا رسول الله ﷺ على ما بابيت النساء فمن مات منا ولم يأت بشيء منهن ضمن له الجنة ومن مات منا وأتى بشيء فأقيم عليه الحد لحسابه على الله تعالى • »

**قال أبو محمد** رحمه الله . أما حديث أبي هريرة فصحيح السند وما نعلم له في وقتنا هذا علة الا أن الذي لا نثبته فيه أن رسول الله ﷺ لا يختلف قوله ولا يقول الا الحق وقد قال ﷺ « باتصح سند مما أوردنا آخا من طريق عبادة : أن من أصاب من الزنا . والسرقة . والقتل . والنصب شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارة له فمن المحال أن يشك رسول الله ﷺ في شيء قد قطع به وبشر أمته به وهو وحى من الله تعالى أوحى اليه به والاقول عندنا فيه أن أبا هريرة لم يقل أنه سمع من رسول الله ﷺ هذا الكلام وقد سمعه أبو هريرة من أحد المهاجرين عن سمعه ذلك صاحب من رسول الله ﷺ في أول البعث قبل أن يسمع عبادة رسول الله ﷺ يقول : « وان الحدود كفارة فهذا صحيح بانه عليه السلام لا يعلم الا ما علمه الله تعالى ثم أعلمه بعد ذلك ما لم يكن يعلمه حينئذ وأخبره الانصار اذ بايعوه قبل الهجرة والحدود حينئذ لم تكن نزلت بعد لا حين يعة عبادة ولا قبل ذلك وانما نزلت بالمدينة بعد الهجرة لكن الله تعالى أعلم رسوله عليه السلام أنه سيكون لهذه الذنوب حدود وعقوبات وان كان لم يعلمه بها لكنه أخبره أنها كفارات لأهلها هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره ان صح حديث أبي هريرة ولم تكن فيه علة ، وأما حديث جابر فساخط لأنه

من رواية داود بن رشيد وهو ضعيف ، ثم لو صح لكان القول فيه كالقول في حديث أبي هريرة الذي تكلمنا فيه آنفا والأمر بأن جئت في حديث جابر أبن لأن اسلام جرير متأخر جدا بعد الفتح لم يدرك قط بيعة النساء التي كانت قبل القتال لأن اسلام جرير كان بعد نزول المائدة فصار حديث عبادة قاضيا على كل ذلك وعذرا عن الله تعالى ما ليس في سائر الأخبار من أن الحدود كفارة لأهلها حاش ما خصه الله تعالى منها •

**٢١٦٧ مسألة** هل تسقط الحدود بالتوبة أم لا؟ قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم : إن الحدود كلها تسقط بالتوبة وهذه رواية رواها أبو عبد الرحمن الأشعري عن الشافعي قالها بالعراق ورجع عنها بمصر واحتج أهل هذه المقالة بما ناهى عبد الله ابن ربيع ناعمد بن معاوية ناعمد بن شبيب أرونا محمد بن بشار ناعبد الرحمن بن مهدي نأسفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم عن أبيه أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال أقم على كتاب الله فأعرض عنه أربع مرات ، ثم أمر رسول الله ﷺ برجه فلما مسته الحجارة خرج يشتد وخرج عبد الله بن أنس من نادى قومه بوظيف حمار فضربه فصرعه فأتى النبي ﷺ فحدثه بأمره فقال : « ألا تكتنوه لعله يتوب فيتوب الله عليه يا هذا لو سترته بثوبك كان خيرا لك » حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن ناعمد بن وضاح ناابوبكر بن أبي شيبة ناعمر بن حماد ابن طلحة عن أسباط بن نصر عن سماك عن طعنة بن وائل بن حجر عن أبيه أن امرأة وقع عليه رجل في سواد الصباح وهي تعمد الى المسجد عن كره نفسها فاستغاثت برجل مر عليها وفر صاحبها ، ثم مر عليها قوم ذوو عدد فاستغاثت بهم فادركوا الذي استغاثت به وسبواهم الآخر فأتوا به النبي ﷺ فأخبرته أنه وقع عليها وأخبره القوم أنهم أدركوه يشتد فقال إنما كنت اغتبتها على صاحبها قادر كي هؤلاء فأخذوني : قالت : كذب هو الذي وقع على فقال النبي ﷺ : « واذهبوا به فارجموه » فقام رجل من الناس فقال : لا ترموه وارجموني أنا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عند رسول الله ﷺ الذي وقع عليها والذي أغاثها والمرأة فقال : « أما أنت فقد غفر الله لك وقال لذي أغاثها قولا حسنا » فقال له عمرارجم الذي اعترف بالزنا : قال رسول الله ﷺ : « لا إله قد تاب الى الله تعالى ، زاد ابن عمر في روايته لو تابها أهل مدينة يثرب لقبول منهم » ناابو عمر أحمد بن قاسم ناأبي قاسم بن محمد ابن قاسم ناأبي قاسم ناأبي أسبغ ناالحريث بن أبي أسامة ناأبو النضر ناأبو معاوية عن

ليث بن أبي سليم عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبي مليح بن اسامة الهذلي عن وائلة بن الاسقع قال : « شهدت رسول الله ﷺ ذات يوم وأناه رجل فقال يا رسول الله : اني أصبت حدا من حدود الله تعالى فأعرض عنه ثم أناه الثانية فأعرض عنه ثم قالها الثالثة فأعرض عنه ثم أقيمت الصلاة فلما قضى الصلاة أتى الرابعة فقال أصبت حدا من حدود الله فأقم في حد الله قال : ألم تحسن الطهور أو الوضوء ثم شهدت الصلاة معنا آثا ؟ اذهب فهي كعارتك » ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب عن عكرمة بن عمار نا شداد بن عبد الله عن الباهلي قال : « كنت مع رسول الله ﷺ في المسجد فقال له رجل : اني أصبت حدا فأقم على وأقيمت الصلاة فصلى رسول الله ﷺ [في المسجد] (١) ثم خرج ومعه الرجل وبعته فقال : يا رسول الله أقم على حدي قاني أصبته فقال : « اليس حين خرجت من منزلك توضأت فأحسن الوضوء وشهدت معنا الصلاة قال نعم : قال : فان الله قد غفر لك ذنبك وأحذك » قال أبو محمد رحمه الله : وقد رويناه هذا الخبر وفيه واني زينت ، ثانيا الملب ابن أبي صفرة الاسدي التميمي ثنا عبد الله بن ابراهيم الاصيلي نا محمد بن احمد الصواف نا احمد بن هرون بن روح البرذنجي نا محمد بن عبد الملك الواسطي نا عمرو بن حاصم عن همام بن يحيى عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن أنس نا رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اني زيت فأقم على الحد : ثم أقيمت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ : قد كفر عنك بصلاتك » .

قال أبو محمد رحمه الله : وقالوا : قد قال الله تعالى : ( اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ) الآية إلى قوله : ( الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم ) قالوا : فصح النص من القرآن وصح الاجماع بأن حد المحاربة تسقطه التوبة قبل القدرة عليهم فوجب أن تكون جميع الحدود من الزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر كذلك لأنها كلها حدود وقعت التوبة قبل القدرة على أهلها » .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما يمكن أن يحتج به أهل هذه الملة القرومب آخرون الى أن التوبة لا تسقط الحدود واحتجوا بما نا همام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا بكر - نا محمد بن حماد - نا سعد نا يحيى - نا ابن سعيد القطان - نا هشام الدستوائي نا يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الملب أن عمران ابن الحصين حدثه أن امرأة من جينة أتت النبي ﷺ حبلى من الزنا فقالت

إني أصبت حدا فاقمه على : فدعا وليها فقال : « أحسن إليها فإذا وضعت فاقمتي بها »  
 ففعل فامرهما رسول الله ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها  
 فقال عمر : تصلى عليها وقد زنت ؟ فقال : « لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من  
 أهل المدينة لوسعتهم هل وجدت شيئا هو أفضل من أن جادت بنفسها ؟ »

ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى حدثني عبد الأعلى نا داود بن أبي نضرة عن  
 أبي سعيد الخدري أن رجلا من أسلم يقال له : ماعز بن مالك ، أتى رسول الله ﷺ  
 فقال : إني أصبت فاحشة فاقمه على : فرده النبي ﷺ مرارا ثم سأل قومه فقالوا :  
 مانعنا به بأسا - فذكر باقي الحديث وفيه - فامرنا رسول الله ﷺ أن نرجمه فكان  
 الناس فيه فرقتين قائل يقول ملك : لقد أحاطت به خطيئته وقائل يقول : ماتوبة  
 أفضل من توبة ماعز أنه جاء إلى رسول الله ﷺ فوضع يده في يده فقال اقلني  
 بالحجارة : قال فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة : ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس  
 فلم يسم جلس فقال : « استغفروا لما عز بن مالك » . فقالوا : غفر الله لما عز بن مالك  
 فقال رسول الله ﷺ : لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم »

ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا بشير بن المهاجر نا عبد الله بن بريدة  
 عن أبيه و أن ماعز بن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني قد ظلمت  
 نفسي وزيت وإني أريد أن تطهرني فرده - فذكر الحديث وفيه - فجاءت الغامدية فقالت  
 : يا رسول الله إني قد زيت فطهرني وإنه ردها فلما كان الغد قالت : يا رسول الله لم  
 تردني كما رددت ماعزا ؟ فوالله إني لحلي ، قال : « أما الآن فاذهي - وذكر باقي الخبر -  
 فلما فعلته أته بالصبي وفي يده كسرة خبز فقالت : هذا يابني الله قد فعلته وقد أكل  
 الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر إلى صدرها وأمر الناس  
 فرجموها فقبل خالد بن الوليد فرمى رأسها ففضح الدم على وجه خالد فسبها فسمع  
 نبي الله ﷺ سبه لإياها فقال : « هلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها  
 صاحب مكسر لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت » قالوا : فهذا ماعز قد صحت  
 توبته قبل الرجم باخبار رسول الله ﷺ بذلك وبأنها مقبولة وهذه الغامدية والجهمية  
 رضى الله عنهما قد تابتا أتم توبة وأصحها مقبولة من الله تعالى باخبار النبي عليه السلام  
 ولم تسقط هذه التوبة عنهم الحد قالوا : وكذلك أيضا حد رسول الله ﷺ الذين  
 قد قروا عائشة رضى الله عنها »

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا في ذلك كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك

نعلم الحق من ذلك [فتنبه] (١) بعون الله تعالى ومنه ، فظنرنا في الحديث الذى احتج به من رأى الحدود ساقطة بالتوبة فظنرنا في ذلك فوجدناه مرسلًا فسقط التعلُّق به ، ثم فظنرنا في حديث علقمة بن وائل فوجدناه لا يصح لأنه من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين شهد بذلك شعبة وغيره فسقط ، ثم نظرنا في حديث وائلة بن الاسقع فوجدنا الأول من طريق فيها ليث بن أبي سليم وليس بالقوى ، وأما حديث الباهلي فوجدناه من طريق عكرمة بن عمار وهو ضعيف جدا ، فان قيل وقد رويتموه بأن فيه زينب: قلنا: نعم وفيه من لا يعرف رجاله ، ثم أنه لو ثبت دون علقمة كانت فيه حجة لأن فيه وجوها تمنع من استعماله ، أحدها أن ممكنا أن يكون هذا قبل نزول حد الزنا ثم نزل حد الزنا فكان الحكم لايجاب الحد ، فان قيل : ويمكن أيضا أن يكون بعد نزول حد الزنا ، ثم نزل حد الزنا فكان الحكم له ويكون ناسخا لما في حديث ماعز والغامدية والجهينة قلنا : ان الواجب إذا تعارضت الأخبار أن يؤخذ بالرائد والرائد هو الذى جاء بحكم لم يكن واجبا في مذهب الأصل وكان مذهب الأصل بلا شك أن لاحد على أحد تائبا كان أو غير تائب فجاء النص بايجاب الحدود جملة وكانت هذه النصوص زائدة على مذهب الأصل ، وجاء حديث ماعز والغامدية والجهينة فكان ما فيها من إيجاب الحد على التائب زائدا على ما في الخبر الذى فيه اسقاط الحد عن التائب هذا لو كان في حديثهم ان الحد سقط عنه بالتوبة فكيف وليس هذا فيه وإنما فيه اسقاط الحد بصلاته فقط وهذا ما لا يقولونه [ بل هم يخالفون لهذا الحكم ] (٢) فبطل تعلُّقهم بهذا الخبر وبذلك الأخبار جملة وبالله تعالى التوفيق ، فان قالوا : همك أن حد الزنا قد وجدتم فيه وفي حد القذف إقامة الحد على من تاب فنأين لم تسقطوا حد السرقة وحد الخمر بالتوبة ولا نص معكم في إقامتها على التائب منها قلنا : ان النص قد ورد جملة بإقامة الحدود في السرقة - والخمر - والزنا - والقذف ولم يستثن الله تعالى تائبا من غير تائب ولم يصح نص أصلا باسقاط الحد عن التائب فاذا الأمر كذلك فلا يحمل أن يخص التائب من عموم أمر الله تعالى بإقامة الحدود بالرأى والقياس دون نص ولا إجماع ، فهذه عمدتنا في إقامة الحدود على التائب وغير التائب ، وأما حديث ماعز والغامدية والجهينة مؤيد لقولنا في ذلك فقط ولو لم يأت ما احتجنا اليها مع الأوامر الواردة بإقامة الحدود لقول النبي ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » وقوله عليه السلام : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم »

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) الزيادة من النسخة اليمنية



ومع قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ومع قوله تعالى: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) ومع قول رسول الله ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه»، الحديث فلم يخص عليه السلام شيئا من شيء مما أمر بأقامة الحد عليه ثابتا من غير هو ما ينطق عن الهوى أن هو إلا وحى يوحى وما كان ربك نسيا، ثم نظرنا أيضا في احتجاجهم على هؤلاء المذكورين بأنهم قد أجمعوا على أن التوبة تسقط عذاب الآخرة وهو العذاب الأكبر فإذا أسقطت العذاب الأكبر فأحرى وأرجب أن تسقط العذاب الأقل الذى هو الحد فى الدنيا فوجدنا هذا لا لزما لكل من ذكرنا لأنهم أصحاب قياس يزعمهم ولو صح قياس يوما ما من الدهر لكنت هذه المقاييس أصح قياس فى العالم وأين هذا من قياسهم الفاسد الحديد على الذهب فى الربا، وغرل القطن على الذهب والفضة فى الربا، وقياسهم فرج الزوجة على يد السارق وسائر قياساتهم العاسدة التى لاتعقل، وأما نحن فلا يلزمنا هذا لأن القياس كله باطل لا يعمل القول بشيء منه فى دين الله تعالى والحمد لله رب العالمين، وعذاب الآخرة غير عذاب الدنيا وليس إذا سقط أحدهما وجب أن يسقط الآخر إذ لم يوجب ذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع وكثير من المعاصى ليس فيها فى الدنيا حد كالنصب، ومن قال لآخر: يا ذا فر. وذا كل لحم الخنزير. وعقوق الوالدين وغير ذلك وليس ذلك بموجب أن يكون فيها فى الآخرة عقاب بل فيها أعظم العقاب فى الآخرة؛ فصح أن أحكام الدنيا غير متعلقة بأحكام الآخرة وبالله تعالى التوفيق. وقد احتجوا بقول الله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) إلى قوله تعالى: (غفور رحيم) فوجدناهم لاجبة لهم فى هذه الآية لأن الله تعالى لم يسقط الحد بالتوبة مطلقة ولو أراد ذلك لقال إلا الذين تابوا ولم يقل من بعد ذلك فلما قال تعالى من بعد ذلك بين لنا تعالى أن هذه التوبة لاتكون إلا من بعد الجلد ثمانين واستحقاق اسم الفسوق ورد الشهادة لأقبل الجلد بنص القرآن فأنما سقط بالتوبة بعد الجلد ماعدا الجلد لأن الجلد قد نفذ فلا يسقط بعده بالتوبة إلا الفسق وحكم قبول الشهادة فقط، وأيضا بعد زول هذه الآية جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسطح بن أثانة. وحسان بن ثابت، وحنينة بنت جحش فبطل التعلق فى إسقاط الحد بالتوبة المذكورة فى الآية وصح أنه انما سقط بها ماعدا الحد وهو الفسق ورد الشهادة فقط فبطل كل ما شغب هؤلاء القوم به وصح أنه لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود حاشا حد الحرابة الذى ورد النص بسقوطها بالتوبة قبل القدرة عليهم فقط وأما بالتوبة الكائنة منهم بعد القدرة عليهم أو مع القدرة عليهم فلا

يسقط بذلك عنهم حد المحاربة أصلاً لأن النص لم يسقط الحد عنهم إلا بالتوبة قبل القدرة عليهم فقط وبقي ما عدا ذلك على اقتضاء ما أمراه تعالى به فيه، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي رحمه الله: والدليل عندنا في ذلك أن من أقر بحد ولم يقل ما هو فلا شيء عليه أصلاً كما فعل رسول الله ﷺ فإن قال: على حد فيه الجلد فقط لم يقم أيضاً عليه جلد لأنه قد يظن في فعله ذلك أنه حد يوجب جلداً وليس كما يظن فإذا هو بممكن فلا يحل لنا بشرته بإحلاله لنا إياها لأن تحريم الله تعالى لها قبل إحلاله الفاسد، ولو أن امرأة قال لآخر اضربني فقد أحلت لك بشرتي لم يحل ضربه أصلاً لأنه ليس له أن يحل من نفسه ما حرم الله تعالى منها ولأن يحرم منها ما أحله الله تعالى ولو قال من صح عليه الجلد في القذف أو الزنا أو الخمر قد حرمت عليكم بشرتي لكان كلامه هذراً ولغوا وكذلك لو أحل لآخر قتل نفسه أو قطع يده أو أحلت المرأة فرجها لاجنبي أو حرم الرجل فرجه على امرأته أو حرمت هي فرجها عليه لكان كل ذلك باطلاً ولا حرام إلا ما حرم الله تعالى أو رسوله عليه السلام قال الله تعالى: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) فإن قال: على الله تعالى حد يوجب إما زناً وإما قذفاً وإما شرب خمر فهذا لم يحقق ولا أقر أقراراً صحيحاً وليس عليه إلا حد الخمر لأنه أقل الحدود الواجبة عليه يمين، ولا يحل أن يزد عليه شيء بالشك فلا يجوز أن يجلد شيئاً حتى يتبين ما هو الحد الذي عليه ويصفه وصفاً تاماً.

### ٢١٦٨ مَسْأَلَةٌ السجن في التهمة :

قال أبو محمد رضي الله عنه: قال قوم: بالسجن في التهمة واحتجوا بما ثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن أبي العوام ثنا أحمد بن حاتم الطويل ثنا إبراهيم بن خثيم بن عراك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ حبس في تهمة احتياطاً أو قال استظهاراً يوماً وليلة. وبه إلى قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح حدثني محمد بن آدم نا بن المبارك عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه حبس في تهمة ثم خلى سبيله ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة قال: «أخذ رسول الله ﷺ ناساً من قومه في تهمة فحبسهم فجاء رجل من قومي إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال: يا محمد على ما تحبس جبرتي؟ فصمت النبي ﷺ فقال: إن ناساً يقولون أنك لتنبئ عن الشيء وتستخلى به فقال النبي ﷺ: ما يقول؟ فجلعت أعرض بينهما بكلام مخافة أن يسمعا فيدعوا على قومي

دعوة لا يفلحون بعدها قال: فلم يزل النبي ﷺ حتى فهمها قال فدقوا لها وقال قائلها منهم: والله لو فعلتها لكان على وما كان عليهم خلوا له عن جيرانه. وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري عن عراك بن مالك قال: أقبل رجلان من بني غفار حتى زلا منزلا بضجنان من مياه المدينة وعندها ناس من غطفان معهم ظهر لهم فأصبح النبطانيون قد أضلوا بغير من ابلمهم فاتهموا بهما الغفاريين فأقبلوا الى رسول الله ﷺ وذكروا أمرهم فحبس أحد الغفاريين وقال لا تخر اذهب فاقسم فلم يكن إلا يسيرا حتى جاء بهما فقال النبي ﷺ: لأحد الغفاريين حسبت أنه المحبوس استغفر لي فقال: غفر الله لك يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: ولك وقتك في سيده قال قتل يوم النجاة. »

قال أبو محمد رحمه الله: وذهب الى هذا قوم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: كتب عمر بن عبد العزيز بن عبد الله كتابا قرأته اذا وجد المتاع مع الرجل المتهم فقال: ابتعته فاشدده في السجن وثاقا ولا تحمله بكتاب أحد حتى يأتيه فيه أمر الله تعالى قال ابن جريج: فذكرت ذلك لعطاء فأنكره، وذهب آخرون الى المنع من الحبس بالثمة كما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يقول: أخبرني عبد الله بن أبي عامر قال انطلقت في ركب حتى اذا جئنا ذا المروة سرت عيية ل ومنا رجل متهم فقال أصحابي: يا فلان أردد عليه عييته: فقال ما أخذتها: فرجعت الى عمر بن الخطاب فآخبرته فقال: من أتم؟ ففددهم فقال اظنها صاحبها الذي اتهم: فقلت لقد أردت يا أمير المؤمنين أن تأتي به مصفداً: فقال عمر: أتأتى به مصفوداً بغير بينة لا أكتب لك فيها ولا أسألك عنها وغضب وما كتب لي فيها ولا سأل عنها فأنكر عمر رضي الله عنه أن يصفد أحد بغير بينة. »

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في ذلك فوجدنا الأحاديث المذكورة لاحجة في شيء منها لأن إبراهيم بن خثيم ضعيف. وبه بن حكيم ليس بالقوى. وحديث عراك مرسل ثم لو صح لكان فيه الدليل على المنع من الحبس لاستغفار رسول الله ﷺ من ذلك فان ذكروا حديث المرأة الغامدية التي قالت لرسول الله ﷺ: طهرني قال: «ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبى اليه قالت لعلك تردني كما رددت ما عزين مالك قالت: اني حبل من الزنا قال: «أثيب أنت؟ قالت: نعم قال: فلا نرجنك حتى ترضى ما في بطنك قال: فدفنها رجل من الأنصار حتى وضعت فأتى بها رسول الله ﷺ فقال: قد وضعت الغامدية قال: اذا لانرجها ونزع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه. » فقال رجل من الأنصار: الى رضاعه فرجها. »

**قال ابو محمد** رحمه الله : فهذا لاحجة لهم فيه لان رسول الله ﷺ لم يسجننا ولا أمر بذلك ، لكن فيه أن الانصارى تولى أمرها وحياتها فقط .

**قال ابو محمد** رحمه الله : فان ذكروا قول الله تعالى : وقاسكوهن في البيوت - يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ) فان هذا حكم منسوخ باجماع الامة .

قال على رحمه الله : فاذلم يبق لمن رأى السجن حجة فالواجب طلب البرهان على صحة القول الآخر فنظرنا في ذلك فوجدنا من قال بسجنه لا يخلو من أحد وجهين ، إما أن يكون منهما لم يصح قبله شيء ، أو يكون قد صح قبله شيء من الشر ، فان كان منهما يقتل أو زنا أو سرقة أو شرب أو غير ذلك فلا يجعل سجنه لان الله تعالى يقول : ( ان الظن لا يغني من الحق شيئا ) ، وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » وقد كان في زمن رسول الله ﷺ المتهمون بالكفر وهم المناقون فما حبس رسول الله ﷺ منهم أحدا ، وباقه تعالى التوفيق .

٢١٦٩ **مسألة** فيمن أصاب حدا مرتين فصاعدا قال ابو محمد رحمه الله : اختلف الناس في ذلك كزنى مرتين فأكثر قبل أن يحمد في ذلك أو قذف مرتين فأكثر قبل أن يحمد في ذلك أو شرب الخمر مرتين فأكثر قبل أن يقام عليه الحد ، أو سرق مرتين فأكثر عليه أن يحمد في ذلك أو جعد طارية مرتين فأكثر قبل أن يقام عليه الحد في ذلك أو سارب مرتين فأكثر قبل أن يقام عليه الحد في ذلك ، فقالت طائفة : ليس في كل ذلك إلا حد واحد فقط ، وقالت طائفة : عليه لكل مرة حد .

**قال ابو محمد** رحمه الله : فوجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه بعون الله تعالى ، فنظرنا في قول من قال : لكل فعلة حد : فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) وقال تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ، وقال تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) ووجدنا رسول الله ﷺ يقول : ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن سہل بن ابی صالح عن أبيه عن ابی هريرة أنه قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه » وذكر باقي الخبر ، قالوا : فوجب بنصر كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ على من زنا الجلد المأمور به ، وعلى من سرق قطع يده ، وعلى من قذف الجلد المأمور به ، وعلى من شرب الخمر الجلد المأمور به ، فاستقر ذلك فرضا عليه فأذا ذلك كذلك فيقين ندري أنه متى في ثانية وجب عليه حد ثان ، واذا سرق ثانية وجب

عليه بالسرقة الثانية قطع ثان ، وإذا قذف ثانية وجب عليه حد ثان ، وإذا شرب ثانية وجب عليه حد ثان ولا بد ، وهكذا في كل مرة .

**قال أبو محمد رحمه الله :** أما قولهم أن الله تعالى قال : ( الزانية والزاني ) الآية ، وقوله تعالى : « والسارق والسارقة » الآية . وقوله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ) الآية ، وقول رسول الله ﷺ : « وإذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه ، فكل ذلك حق ويكفر من أنكر له ظه ومناه ، وأما قولهم فاستقر ذلك فرضا عليه فهذا وهم أصحابنا ، ولست نقول بهذا لكن نقول : أنه لا يجب شيء من الحدود المذكورة بنفس الزنا ولا بنفس القذف ولا بنفس السرقة ولا بنفس الشرب لكن حتى يستضيف إلى ذلك معنى آخر وهو ثبات ذلك عند الحاكم بإقامة الحدود إما بعينه وإما بيينة عادلة ، وإما باقراره ، وأما ما لم يثبت عند الحاكم فلا يلزمه حد لا جلد ولا قطع أصلا ، ( برهان ذلك ) هو أنه لو وجبت الحدود المذكورة بنفس الفعل لكان فرضا على من أصاب شيئا من ذلك أن يقيم الحد على نفسه ليخرج عما لزمه أو أن يسجل المحرم إلى الحاكم فيخبره بما عليه ليؤدى ما لزمه فرضا في ذمته لا في بشرته ، وهذا أمر لا يقوله أحد من الأمة كلها بلا خلاف ، أما إقامته الحد على نفسه لحرام عليه ذلك بإجماع الأمة كلها وأنه لا خلاف وأما ليس لسارق أن يقطع يد نفسه بل أن فعل ذلك كان عند الأمة كلها عاصيا لله تعالى فلو كان الحد فرضا واجبا بنفس فعله لما حل له السرقة على نفسه ولا جاز له ترك الاقرار طرفة عين ليؤدى عن نفسه ما لزمه ، وإنما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام الأئمة وولاتهم بإقامة الحدود المذكورة على من جناها ، ويقتين الضرورة ندرى أن الله تعالى لم يأمرهم من ذلك إلا إذا ثبت ذلك عندهم وصح بقينا أن لكل زنا يزني ، وظل قذف يقذفه ، وكل شرب يشربه . وكل سرقة يسرقها ، وكل حراية يحارب ، وكل عارية يحمدها قبل علم الامام بذلك فلم يجب عليه فيه شيء . لكن نقول : ان الله تعالى أوجب على من زنى مرة أو الف مرة إذا علم الامام بذلك جلد مائة وعلى القاذف ، والسارق ، والمحارب ، وشارب الخمر ، والجاحد مرة والف مرة حداً واحداً إذا علم الحاكم ذلك ظه .

**قال أبو محمد رحمه الله :** وأما أن وقع على من فعل شيئا من ذلك تضييع من الامام أو اميره لغیر ضرورة ثم شرع في اقامة الحد فوقمت ضرورة منعت من إتمامه فواقع فعلا آخر من نوع الأول ، فقولنا وقول أصحابنا سواء يستتم عليه الحد الأول ثم يتبدى في الثاني ولا بد . برهان ذلك أن الحد كله قد وجب بعلم الامام أو

أميره مع قدرته على إقامة جميع الحد ثم أحدث ذنباً آخر فلا يجزى عنه حد قد تقدم وجوبه .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ونسأل المخالفين عن قولهم فيمن زنا مرات أو شرب مرات ، أو قذف مرات أنساوا واحداً ، أو سرق مرات ، أو حارب مرات وعلم الامام كل ذلك وقدر على إقامة الحدود عليه ثم لم يجد حتى واقع ما ذكرنا فلم يوجبوا عليه إلا حداً واحداً ، ما الفرق بين هذا وبين قول من قل منهم : ان افطر عامدا فوطئ أياها من شهر رمضان ان عليه لكل يوم كفارة ، ومن حلف أيماناً كثيرة على أشياء مختلفة فعليه لكل يمين كفارة ومن قال منهم : ان ظاهر مرات كثيرة فان لكل ظاهر كفارة ، وقولهم كلهم : ان من اصاب وهو محرم صيودا فعليه لكل صيد جزاء بل قال بعضهم : إنه لو اصاب صيدا واحدا وهو قارن فعليه جزاءان ، فان ادعوا في كفارة الافطار في رمضان اجماعا ظهر جهل من ادعى ذلك أو كذبه لأن زفر بن الهذيل وغيره منهم يرى أن من افطر بوطئه أو غيره جميع أيام شهر رمضان ولم يكفر فليس عليه إلا كفارة واحدة فقط ، وهذا هو الواجب على قول سعيد بن المسيب لأن المحفوظ عنه أن شهر رمضان كله صوم واحد من افطروا منه فعليه قضاء جميعه يقضى شهر او لا بد ، ومن افطره كله فعليه شهر واحد أيضا ولا مزيد .

٢١٧٠ **مسألة** فيمن اصاب حداً من الحلق بالمشركين أو ارتد قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد ثنا حميد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي اسحق السيعي عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا ابتغى العبد الى الشرك فقد حل دمه » .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا نأخذ والعبد مهنا للحر وعبد فكلنا عبيد الله تعالى تعالى ومن لحق بأرض الشرك بغير ضرورة فهو محارب ، هذا أقل أحواله إن سلم من الردة بنفس فراقه جماعة الاسلام وانحيازه الى أرض الشرك بما حدثنا يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري ثنا خلف بن القاسم ثنا احمد بن سعد المهراني ثنا احمد بن عبد الجبار ثنا ابو معاوية محمد بن جازم عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم عن جرير ابن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « أنا بريء من كل مسلم مقيم بين أظهر المشركين » .

قال أبو محمد رحمه الله : ونستقصي الكلام ان شاء الله تعالى في هذا في كتاب الردة من هذا الكتاب ، فان قال قائل : انما ذكر رسول الله ﷺ هاهنا مع ذكر

المبدى الا باق فصيح انه انما عني بذلك المالك فقط ، فلما وبالله تعالى التوفيق : ليس  
الاباق لفظا موقوفا على المالك الذين لنا فقط ، بل كل من هرب عن سيده وماله  
فهو آتق ، والله تعالى مالك الجميع والكل عبيده وماليكه فمن هرب عن جماعة الله تعالى  
وعن دار دين الله تعالى الى دار اعداء الله تعالى المحاربين لله عز وجل فهو آتق .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وان يونس لمن المرسلين اذ ابقى الى الفلك المشحون ) فقد  
سمى الله تعالى فعل يونس رسوله ﷺ - ومحربا خلافا - اذ فرعن أمر به تعالى  
ابا قاصح ان الاباق لكل حروبه ، وبالله تعالى التوفيق - حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد  
ابن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن قدامة عن جرير عن المفضلة بن مقسم عن الشعبي  
قال : كان جرير بن عبد الله يحدث عن النبي ﷺ : اذا أبق العبد قبل له صلاح وان مات  
مات كافرا فابى غلام لجرير فاخذه فضرب عنقه .

**قال ابو محمد** رحمه الله : ولا يسقط عن اللاحق بالمشركون لحاقه بهم شيئا من  
الحدود التى أصابها قبل لحاقه ولا التى أصابها بعد لحاقه لأن الله تعالى أوجب  
الحدود فى القرآن على لسان رسوله ﷺ ولا أرسلها ولم يسقطها ، وكذلك لم يسقطها  
عن المرتد ولا عن المحارب ولا عن المتمتع ولا عن الباغي اذا قنر على إقامتها  
عليهم وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى إن الله عز وجل لو أراد  
أن يستثنى أحدا من هؤلاء لما سكت عن ذلك اعنانا لنا ولا أهلنا ولا أغله فاذ  
لم يعملنا بذلك فمن قسم بالله تعالى أن الله تعالى ما أراد قط إسقاط حد أصابه  
لاحق بالشرك قبل لحاقه أو أصابه بعد لحاقه بهم أو أصابه مرتد قبل رده أو بعدها  
وأن من عالف هذا فخطيء عند الله تعالى ييقن لاشك فيه ، وقد صرح النص  
والاجماع بإسقاطه ما أصابه أهل الكفر ماداموا فى دار الحرب قبل أن يتذمروا  
أو يسلبوا فقط فهذا خارج بفعل رسول الله ﷺ فى كل من ألقى منهم فلم يؤاخذهم  
بشيء مما سلف لهم من قتل أو زنا ، أو قذف ، أو شرب خمر . أو سرقة ، وصح الاجماع  
بذلك ، فان قال قائل : فان الله تعالى يقول : ( قل للذين كفروا أن يتوبوا يغفر لهم  
ما قد سلف ) . وقال تعالى : ( ومن يتولهم منهم فانه منهم ) فصح بهذا أن المرتد من  
الكفار بلا شك فاذ هو منهم لحكمه حكمهم . وذكرنا من طريق مسلم حدثنا  
محمد بن المنذر ثنا الضحاك - يعنى ابا عاصم النبيل - أنا حيوة بن شريح ثنا يزيد  
ابن أبى حبيب عن ابن شامة المهرى ثنا مضر ثنا عمرو بن العاص فى سياقة الموت يركى  
طويلا فذكر الحديث وفيه قال : و فلما جعل الله الاسلام فى قلبى أتيت رسول الله

قلت : ابسط يمينك فلأبأيك فبسط يمينه فقبضت يدي فقال : مالك يا عمرو ؟ قلت أردت ان اشترط : فقال : تشترط ماذا ؟ قلت : أن يغفر لي قال : اما علمت ان الاسلام يهدم ماقبله وأن الهجرة تهدم ماقبلها وأن الحج يهدم ماقبله ، وذكر باقي الكلام • ومن طريق مسلم حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون وابراهيم بن دينار واللفظ لابراهيم قال ثنا حجاج - هو ابن عمه - عن ابن جريج أخبرني يعلى بن مسلم أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس أن ناسا من أهل الشرك قتلوا ما كثروا وزنوا فأتوا فأتوا النبي ﷺ فقالوا : ان الذي تقول وتدعو اليه الحسن ولو تخبرنا إن لما عملنا كفارة فقل ( والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ) إلى قوله : ( بلق أثاما ) ( وقل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ) الآية •

قال أبو محمد رحمه الله : تمام الآية الأولى إلى قوله : ( حسنات ) والأخرى ( ان الله يغفر الذنوب جميعا ) وكل هذا حق ولا حجة لهم فيه بل عليهم على ما بين ان شاء الله تعالى • أما قول الله تعالى : ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) الآية فعمم هكذا قول ولم يخالفهم في هذه الآية لا هي مسألنا وانما مسألنا هل تمام عليهم الحدود السابقة أم لا ؟ وليس في هذه الآية من هذا حكم أصلا لانص من القرآن ، ولا من السنة وان التائب منا مغفوره وأن ما عزا مغفوره والغامضية والجهنمية مغفور لها بلا شك ؛ ولم تسقط عنهم مغفرة الله تعالى لهم ذنبهم حد الله تعالى الواجب في الدنيا وانما أسقطت مغفرة الله تعالى عنهم عذاب الآخرة فقط ولم يسقط عنهم الحد بحكم رسول الله ﷺ عليهم مع عليه ﷺ أنه مغفور لهم أقام عليهم حد الرنا الذي قد غفره الله تعالى لهم ، وقد جلد رسول الله ﷺ مسطح بن أثانة في القذف وهو بدري مغفور له وجلد النعمان في الخمر وهو بدري مغفور له ، وجلد عمر رضي الله عنه بحضرة الصحابة رضي الله عنهم قدامة بن مظعون وهو بدري مغفور له ، كل ما فعل في الخمر ولو تمت الشهادة على المغيرة لحدوه هو وحدي مغفور له ما قد فعل ، فصح أن المغفرة من الله تعالى لا تسقط الحدود الواجبة في الدنيا ومن خالف هذا وقال : إن التوبة تسقط الحدود كلها خالف حكم رسول الله ﷺ الذي ذكرناه وقد قمصنا هذا في باب مفرد لذلك قبل هذا بابو اب يسيرة • وأما قول الله تعالى : ( ومن يتولهم منهم فانه منهم ) فلا حجة لهم في هذا أصلا لأنه ليس فيها إسقاط الحدود على من أبى اليهم أو ارتد وانما فيها أن المرتد من الكفار ، وهذا لا شك



فيه عند مسلم (فان قالوا) : بلى ولكن لما كان منهم حكمه بحكمهم قلنا : لهم هذا واضح ، وبرهان ذلك اجماعكم معنا على أن المرتد لا يقر على رده بخلاف المشرک الكتابي الذي يقر على كفره اذا أدى الجزية صاغرا وتذم ، وأنه لا يقبل من المرتد جزية أصلا عندكم ؛ وأنه لا تسكح المرتدة بخلاف المشركة الكتابية ؛ وأنه لا تؤكل ذبيحة المرتد بخلاف المشرک الكتابي ولا يسترق المرتد إن سبي كما يسترق المشرک إن سبي فقد أقررتم بعلان قياسكم الفاسد فأبطلتم أن يقاس المرتد على الكافر في شيء من هذه الوجوه ويلزمكم أن لا تقيسوه عليهم في سقوط الحدود فهو أحوط لقياسكم ، ولاح أنهم في هذه المسألة لا النص من القرآن والسنة اتبعوا ، ولا القياس طردوا ، ولا تعلقوا بشيء أصلا ، وبالله تعالى التوفيق •

وصح أن قول الله تعالى : ( ومن يتولهم منهم فانه منهم ) إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار فقط وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين فان ادعوا أن المرتد لا يقبل منه جزية ، ولا تؤكل ذبيحته ، ولا يسترق اجماعا دل ذلك على جهل من ادعى ذلك أو كذبه . فقد صح عن بعض السلف أخذ الجزية منهم ، وعن بعض الفقهاء أكل ذبيحته إن ارتد إلى دين صابيه ، وأبو حنيفة وأصحابه يقولون : أن المرتدة إذا لحقت بأرض الحرب سبيت واسترقت ولم تقتل ولو أنها هاشمية أو عيشية • حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا بن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل أن طاملا لعمر بن عبد العزيز كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل أسلم ثم ارتد فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن أسأله عن شرائع الاسلام فان كان قد عرفها فأعرض عليه الاسلام فان أبي فأضرب عنقه وإن كان لم يعرفها فنلظ عليه الجزية ودعه قال معمر : وأخبرني قوم من أهل الجزيرة أن قوما أسلبوا ثم لم يمكثوا إلا قليلا حتى ارتدوا فكتب فيهم ميمون بن مهران إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز أن رد عليهم الجزية ودعمهم ، وقد روى نحو هذا عن عمر بن الخطاب •

قال أبو محمد رحمه الله : وأما حديث عمرو بن العاص فهو عليهم أعظم حجة لأن فيه تسوية النبي ﷺ بين الاسلام والهجرة والحج في أن كل واحد منها يهدم ما قبله وهم لا يختلفون ولا أحد منهم في أن الحج لا يسقط حدا أصابه المرة قبل حجه ولم ينس منه ولم تطل مدته دونه فمن الباطل أن يتحكموا في حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيحملوا قوله عليه السلام : « أن الاسلام يهدم ما قبله » على أن الاسلام يسقط

الحدود التي واقعها العبد قبل اسلامه ويجعل الحج لا يسقطها، وظل الامر من جاء عن رسول الله ﷺ مجتأ واحداً وأن هذا الخبر ضد قولهم في هذه المسألة وذلك أن رسول الله ﷺ انما أخبر أن الاسلام يهدم ما قبله وأن الهجرة تهدم ما قبلها وأن الحج يهدم ما قبله فقالوا هم: أت الردة الى الكفر تهدم ما قبلها من الحدود الواجبة قياساً للكفر على الاسلام وأن الهجرة الى الشيطان والحق بدار الكفر وأهل الحرب تهدم ما قبلها من الحدود قياساً على الهجرة الى الله تعالى وإلى دار الاسلام وأن الحج لا يهدم ما قبله، وهذا عين العناد والخلاف والمكابرة لرسول الله ﷺ. وأما حديث عمر رضي الله عنه فإنه لم يتكلم قط في ذلك الخبر في ثبات الحدود أو سقوطها وانما تكلم في المغفرة، وإذا قلنا: أن مغفرة الله تعالى للذنوب لا تسقط الحدود الواجبة في تلك الذنوب إلا حيث صح النص. والاجماع باسقاطها فقط وليس ذلك إلا في الحربى الكافرى بتدعى الاسلام فقط، ونحن نقول: أن الاسلام والهجرة الصادقة الى الله تعالى ورسوله عليه السلام. وأن الحج المبرور يهدم ما قبله من الذنوب ومن صفة كل ما ذكرنا من الاسلام الحسن والهجرة الصادقة والحج المبرور أن يتوب صاحب هذه الحال عن كل ذنب سلف قبله. ربهان ذلك ما حدثنا به عبد الرحمن ابن عبد الله بن عالة نا ابراهيم بن احمد نا القريبرى نا البخارى نا خلاد بن يحيى نا مفيان بن منصور. والأعشى كلاهما عن أبى وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال رجل لرسول الله ﷺ: أتؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال: «من أحسن في الاسلام لا يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر».

قال ابو محمد رحمه الله: فحكم الاحسان في الاسلام هو التوبة من كل ذنب أسلفه أيام كفره، وأما من أصر على معاصيه ما أحسن في اسلامه بل أساء فيه، وكذلك من لم يجر ما نهى الله تعالى عنه فليس تام الهجرة وكل حج أصر صاحبه على المعاصى فيه فلم يوف حقه من البر فليس مبروراً، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٧٨ مسألة الاستتابة في الحدود وترك سجنه. حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال: حضرت عبد العزيز بن عبد الله جلد انسانا لحد في فرية فلما فرغ من ذلك قال له أبو بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ربيعة: أن من الامران يستتاب عند ذلك فقال عبد العزيز للجود: تب فحسبته أنه قال أتوب الى الله: قال ابن جريج: واخبرني بعض علماء أهل المدينة أنهم لا يحتفلون أنه يستتاب بل من عمل عمل قوم لوط، أو زنى، أو اقترى، أو شرب، أو سرق أو حارب، قال عبد الرزاق: واخبرني أبو بكر

عن غير واحد عن ابن المسيب أنه قال: ستة الحد أن يستتاب صاحبه إذا فرغ من جلده قال سعيد بن المسيب: إن قال قد ثبت وهو غير رضى لم تقبل شهادته \*

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قول لأن التوبة فرض من الله تعالى على كل مذهب ولأن الدعاء إلى التوبة فرض على كل مسلم قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ) الآية إذا كان هذا الإصرار على الذنب حراما بإجماع الأمة كلها المتيقن فالتوبة والإقلاع فرض بإجماع الأمة كلها لا خلاف في ذلك ، قال الله تعالى : ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) وقال تعالى : ( ولئن كنتم أممات فليدعوا إلى الخير ) الآية \*

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا كانت التوبة من سبيل الله تعالى المفترض سلوكها وكانت من الخير والمعروف فإن فرضا على كل مسلم أن يدعو إليها بالنصوص التي ذكرنا واستتابة المذهب قبل إقامة الحد عليه واجبة لقول الله تعالى : ( سارعوا إلى مغفرة من ربكم ) فالمسارعة إلى التوب فرض فإن لم يستتب الإمام أو من حضره إلا حتى أقیم عليه الحد فواجب أن يستتاب بعد الحد على ما ذكرنا فإن لم يتب فأقيم عليه استتيب فإن تاب أطلق ولا سبيل عليه بحبس أصلا لأنه قد أخذ حتى الله تعالى منه الذي لاحق له قبله سواء ، فالزيادة على ذلك تعد لحدود الله تعالى وهذا حرام \*

٢١٧٢ مسألة قال أبو محمد رحمه الله : فإن قال : لا أتوب فقد أتى منكرا فواجب أن يعود على ما ذكره في كتاب التعمير إن شاء الله تعالى لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكرا فليغيره يده إن استطاع فإن لم يستطع فليسا عنه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الإيمان » فيجب أن يضرب أبدا حتى يتوب هذا إن صرح بأن لا يتوب ، فإذا أدى ذلك إلى منتهى فذلك عفيرة الله وقبيل الحق لاشئ على متولى ذلك لأنه أحسن فيما فعل به ، وقد قال الله تعالى : ( ماعلى المحسنين من سبيل ) فإن سكت ولم يقل أتوب ولا لا أتوب فواجب حبسه وإعادة الاستتابة عليه أبدا حتى ينطق بالتوبة فيطلق \* برهان ذلك أنه قد صح منه الذنب ووجبت عليه التوبة ولا تعرف توبته إلا بنطقه بها فهو مالم ينطق بها وبالإصرار فممكن أن يتوب في نفسه ويمكن أن لا يتوب قلنا كان كلا الأمرين ممكنا لم يحل ضربه لأنه لم يأت بمنكرتين أنه أتى به ولم يجز تسريحه لأن فرضا عليه دعاؤه إلى التوبة حتى يتوب ولا سبيل إلى إمساكه وبالله تعالى التوفيق \* وهكذا أبدا متى تاب ثم وقع الذنب أو غيره فقد جاء عن رسول الله ﷺ خبر أن مرسلان في أنه استتاب السارق بعد قطع يده فأحدهما حام

نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج . وسفيان الثوري . ومعمّر قال ابن جريج . وسفيان كلاهما عن أبي خصفة عن محمد بن عثمان بن ثوبان ، وقال معمّر : عن أيوب السخيتي قال أيوب . وابن ثوبان : أني النبي ﷺ . رجل سرق شملة فقبل يا رسول الله هذا سرق : قال النبي ﷺ : « ما أخاله أسرقت ؟ قال : نعم قال : فاذهبوا فاقطعوا يده ثم احسموها ثم اتنوني به فأتوه به فقال : اني أتوب الى الله فقال : اللهم تب عليه » . وبه الى عبد الرزاق عن معمّر عن ابن المنكدر أن النبي ﷺ قطع رجلا ثم أمر به لحسم قال له : « تب الى الله تعالى فقال أتوب الى الله تعالى فقال النبي ﷺ : ان السارق اذا قطعت يده وقعت في النار فان عاد تبعها وان تاب استئلفها » قال عبد الرزاق يقول استرجعها : .

قال أبو محمد رحمه الله : هذان مرسلان ولا حجة في مرسل وإنما المحجة فيما أوردنا من النصوص قبل ، وإنما أوردناها لتلايموه بموه بما فيهما من الاستنباط بعد القطع وبالله تعالى التوفيق .

٢١٧٣ — مسألة — الامتحان في الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديده  
قال على رحمه الله : لا يحل الامتحان في شيء من الأشياء بضرب ولا بسجن ولا بتهديد لأنه لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ثابتة . ولا اجماع ولا يحل أخذ شيء من الدين الا من هذه الثلاثة النصوص (١) بل قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله ﷺ بقوله : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » غرم الله تعالى البشر . والعرض فلا يحل ضرب مسلم ولا سبه الا بحق أو جبه القرآن أو السنة الثابتة وقال تعالى : ( فامشوا في مناكبها واطروا من رزقهم ) فلا يحل لأحد أن يمنع مسلما من المشي في الأرض بالسجن بغير حق أو جبه قرآن أو سنة ثابتة ، وأما من صح قبله حق ولواه ومنعه فهو ظالم قد يقن ظله فواجب ضربه أبدا حتى يخرج عما عليه لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع » ولا مره عليه السلام بجلد عشرة فأقل فيما دون الحد على ما ذكره في باب التعزير ان شاء الله تعالى وإنما هذا فيما صح أنه عنده أو يعلم مكانه لما ذكرنا ، وأما من كلف اقرارا على غيره فقط وقد علم أنه يعلم الجاني فلا يجوز تكليفه ذلك لأنها شهادة ومن كتم الشهادة فانه فاسق لقول الله تعالى : ( فلا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه ) فاذهو فاسق آثم فلا يتنفع بقوله لا يحل قبول شهادته حيثنذ وهو مجرح بذلك أبدا ما لم يتب فلا

يحل أن يهدد أحد ولا أن يروع بأن يبعث إلى ظالم يعتدى عليه ، وبالله تعالى التوفيق .  
قال أبو محمد رحمه الله : ولا خلاف في أن كل هذا حرام في الذي يهاو في المسلم  
فإن ضرب حتى أقر قد جاء عن بعض السلف في هذا ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا بن مفرج  
نا قاسم بن أصبغ نا بن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن  
شهاب أن طارقا كان جعل ثلثا الشئ على المدينة يستخلفه فأتى بالإنسان اتهم بسرقة  
فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقة فأرسل إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب فاستفتاه  
فقال ابن عمر : لا تقطع يده حتى يبرأ .

قال أبو محمد رحمه الله : إمامان لم يكن الاقراره قط فليس بشئ لأن أخذه  
بأقرار هذه صفة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع وقد صح تحريم بشرته ودمه  
يقتن فلا يحل شيء من ذلك إلا بنصر أو إجماع فإن استضاف إلى الاقرار أمر  
يتحقق به يقينا محبة ما أقر به ولا يشك في أنه صاحب ذلك فالواجب إقامة الحد عليه  
وله القود مع ذلك على من ضربه السلطان فإن أو غيره لانه ضربه ظالما لا دون  
أن يجب عليه ضرب وهو عدوان وقد قال الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا  
عليه ) الآية وليس ظله وما وجب عليه من حد الله تعالى أو لغيره بمسقط حقه  
عند غيره في ظله بل يؤخذ من ماله ويعطى هو من غيره وهكذا قال مالك وغيره  
في السارق يمتحن فيخرج السرقة بعينها إن عليه القطع إذا كانت مما يقطع فيه إلا  
أن يقول دفعها إلى إنسان أدفعها له وإنما اعترفت لما أصابني من الضرب فلا يقطع  
قال أبو محمد رحمه الله : وهذا صحيح وبه نقول ، وأما البتة في المتهمة وإيهاه دون  
تهديد ما يوجب عليه الاقرار الحسن واجب كبعث رسول الله ﷺ خلف اليهودي  
الذي ادعت الجارية التي رضى رأسها فسبق إليه فلم يزل به عليه السلام حتى اعترف فأقاد  
منه وبما فعل على بن أبي طالب إذ فرق بين المدعى عليهم القتل وأسر إلى أحدهم ثم رفع  
صوته بالتكبير فوم الآخر أنه قد أقر ثم دعى بالآخر فسأله فأقر حتى أقروا كلهم  
فهذا حسن لأنه لا إكراه فيه ولا ضرب ، وقد كره هذا مالك ولا وجه لكرهيته  
لأنه ليس فيه عمل محظور وهو فعل صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف ينكر  
ذلك وإنما كره ما حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا  
أحمد بن خالد نا أحمد بن عبد السلام الحشني نا أحمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان  
نا أبو حيان نا يحيى بن سعيد التيمي عن أبيه عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن  
مسعود أنه قال : ما من ظلام يدرك سوطا أو سوطين عند سلطان إلا تسكمت به .

وعن شريح أنه قال: السجن كره والوعيد كره والقيد كره والضرب كره •  
قال أبو محمد رحمه الله: كل ما كان ضرراً في جسم أو مال أو توعده المرفق ابنته أو أليه  
أو أهله أو أخيه المسلم فهو كره لقول رسول الله ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه  
ولا يسله» • ولما روينا من طريق البخاري ما مسددنا يحيى هو ابن سعيد القطان  
عن شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب  
لأخيه ما يحب لنفسه» •

٢١٧٤ - مسألة - الشهادة على الحدود قال علي: نا محمد بن سعيد بن نبات  
نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان  
الثوري عن علي بن كليب عن أيه أن علي بن أبي طالب كان يأمر بالشهود اذا  
شهدوا على السارق أن يقطعه يلون ذلك •

قال أبو محمد رحمه الله: ليس هذا بواجب لأنه لا يوجهه قرآن ولا سنة عن رسول الله  
ﷺ ثابتة لكن طاعة الامام أو أميره واجبة فاذا أمر الامام أو أميره الشهود أو  
غيرهم أن يقطعه لومتهم الطاعة، وبالله تعالى التوفيق • وبه الى وكيع نا اسرائيل عن  
جابر الجعفي عن الشعبي في رجلين شهدا على ثلاثة أنهم سرقوا قال: يقطعون •  
قال علي رحمه الله: وهكذا تقول، ولو شهد عدلان على الف رجل أو أكثر  
بقتل أو بسرقة أو بجماعة أو بشرب خمر أو بقذف لوجب القود والقطع والحد في  
كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين ولا فرق بين شهادتهما عليهم مجتمعين وبين  
شهادتهما على كل واحد منهم على اقراده •

قال أبو محمد رحمه الله: ولو أن عدلين شهدا على عدول بشيء ما ذكرنا وقال  
المشهود عليهم: نشهد عليهم بكذا وكذا مثل ما شهد به الشاهدان عليهم أو شيئاً آخر  
لم يلتفت الى شهادة المشهود عليهم أصلاً ووجب انفاذ الحدود والحقوق عليهم بشهادة  
السائقين الى الشهادة •

برهان ذلك ان المشهود عليهم بما ذكرنا قد بطلت عدالتهم ومعت جرحهم بشهادة  
العدلين عليهم بما شهدا به مما يوجب الحد فان من ثبت عليه ما يوجب الحد أو بعض  
المعاصي التي لا توجب حداً كالنصب وغيره فهو مجرح فاسق يمين ولا شهادة لمجرح  
فاسق أصلاً، فلو أن المشهود عليهم معت توبتهم بعدما كان منهم وجب بذلك أن تعود  
عدالتهم فاذا كان ذلك كذلك فان الشهادتين ما مقبولتان وينفذ على كلا الطائفتين  
شهدت به عليهما الأخرى إلا أن قلنا الشهادتين شهادة واجبة قبولها بنص القرآن والسنة

في أمره تعالى بالحكم بشهادة العدول وبالله تعالى التوفيق \* فان شهدت كلتا الطائفتين على الأخرى مما لم تسبق إحدى الشهاداتين الأخرى إما عند حاكمين وإما في عقدين عند حاكم واحد فهما أيضا شهادتان قائمتان صحيحتان فان كلتا الشهاداتين تبطل يقين لأشك فيه لأنه ليست احداهما بأول بالقبول من الأخرى فلو قبلناهما معا لكانا قد صرنا موقنين بأننا نفذنا الشهادة الآن دأبا حكمنا بشهادة فساق لأن كل شهادة منهما توجب الفسق والجرحه على الأخرى والمنع من قبول الشهادة الأخرى ، ولو حكما باحدى الشهاداتين على الأخرى مطابقة لكان هذا عين الظلم والجور إذ لم يوجب ترجيح احداهما على الأخرى نص ولا اجماع ، ومن أراد أن يرجح الشهادة هاهنا بأعدل اليتيمين أو بأكثرهما عددا فهو خطأ من القول لأنهم يوجب الله تعالى نطق شيتا من ذلك ولا رسوله ﷺ ولا أجمعت الأمة عليه ، والحكم بمثل هذا لا يجوز \*

٢١٧٥ — مسألة — من شهد في حقه بعد حين \* قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية ثنا وكيع نا مسعر بن كدام عن أبي عرون — هو محمد بن عبد الله الثقفي — قال عمر بن الخطاب : من شهد على رجل بمحمد يشهد به حين أصابه فاما يشهد على ضغن ، قال علي : ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب قال : بلغني عن ربيعة أنه قال في رجل زنى في صباه واطلع على ذلك رهط عدول فلم يرفصوا أمره ولبث بذلك سنين وحسنت حاله ثم تازع رجلا فرماه بذلك وأتى على ذلك بالينة واعترف فانه يرمي ، لا يضيع الحد عن أهله طول زمان ولا أن يحدث صاحب ذلك حسن هيئة ، قال ابن وهب : يريد بصباه سفه بعد الاحتلام \*

قال أبو محمد رحمه الله : وقال ابو حنيفة . وأصحابه : ان شهد أربعة عدول أحرار مسلمون بالزنا بعد مدة فلا حد عليه قال ابو يوسف : مقدار المدة المذكورة شهر واحد ، وقالوا : ان شهد عليه عدلان مسلمان حران بسرقة بعد مدة فلا قطع عليه لكن يضمن ما شهد عليه بأنه سرقه ولو شهدا عليه بشرب خمر ، فان كانت الشهادة قوريج الخمر توجد منه أو هو سكران أقيم عليه الحد وان كانت تلك الشهادة بعد ذهاب الريح أو السكر فلا حد عليه إلا أن يكونوا حملوه الى الامام في مصر آخر فزال الريح أو السكر في الطريق فانه يحد ، ولو شهد عليه بعد مدة طويلة بقذف أو جراحة حد للقذف ووجب عليه حكم تلك الجراحة ، وقال الشافعي . وأصحابه وأصحابنا : يقام عليه الحد في كل ذلك ، وقال الأوزاعي . والليث . والحسن بن حي مثل ذلك . \*

قال أبو محمد رحمه الله : واذا قد بلغنا مهنا فلتتكلّم بعون الله تعالى في حكم من اطعم على حد أو في حرج ان كتم الشهادة أم في سعة من ذلك؟ فتقول: قال الله تعالى: (وأقيموا الشهادة لله) ، وقال تعالى : ( ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله ) وقال تعالى : (ولا تكتتموا الشهادة فمن يكتتمها فانه آثم قلبه ) وقال تعالى: (ولا يأبى الشهداء اذا مادعوا) ووجدنا ماروينا من طريق مسلم ناقلية بن سعيد نايلس هو ابن سعد- عن عقيل عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال للمسلم اخو المسلم لا يظله ولا يسله ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة ففرج الله بهاعنه كربة من كرب يوم القيامة؛ ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة. ●

**قال أبو محمد رحمه الله :** فوجب استعمال هذه النصوص كلها فظنرنا في ذلك فوجدنا العمل في جميعها الذي لا يحل لاحد غيره لا يتخلو من احد وجهين اما ان يخص عموم الآيات المذكورة بالخبر المذكور ، وأما أن يخص عموم الخبر المذكور بالآيات المذكورات إذ لا يمكن البتة غير هذا ولا بد من احد العملين فان خصصنا عموم الآيات بالخبر كان القول في ذلك ان القيام بالشهادات كلها والاعلان بها فرض الا ما كان منها ستر المسلم في حد من الحدود فالأفضل الستر وان خصصنا عموم الخبر بالآيات كان القول في ذلك ان الستر على المسلم حسن إلا ما كان من أداء الشهادات فانه واجب فنظرنا أى هذين العملين هو الذي يقوم البرهان على صحته فيؤخذ به إذ لا يحل أخذ أحدهما مطابقة دون الآخر ولا يجوز أن يكونا جمعا جميعا بل الحق في أحدهما بلا شك فنظرنا في ذلك بعون الله تعالى فوجدنا الستر على المسلم الذي تدبنا اليه في الحديث لا يتخلو من أحد وجهين لانه لما إما يستره ويستتر عليه في ظلم يطلب به المسلم فهذا فرض واجب وليس هذا مندوبا اليه بل هو كالصلاة والزكاة ، وإما أن يكون في الذنب يصيبه المسلم ما بينه وبين ربه تعالى ولم يقل أحد من أهل الاسلام بأباحة الستر على مسلم في ظلم ظلم به مسلما كن أخذ مال مسلم بحراة واطلع عليه انسان أو غصب امرأته أو سرق حراوما اشبه فهذا فرض على كل مسلم أن يقوم به حتى يرد الظلمات الى أهلها فنظرنا في الحديث المذكور فوجدناه تدبا لاحتمال فضيلة لافرضافكان الظاهر منه أن للانسان أن يستر على المسلم يراه على حد بهذا الخبر مالم يستل عن تلك الشهادة نفسها فان سئل عنها فحرض عليه اقامتها وأن لا يكتتمها فان كتمها حثت فهو حاص لله تعالى وصح بهذا اتفاق الخبر مع الآيات. وان اقامة الشهادة لله تعالى وتحريم



كتباها وكون المرء ظلما بذلك فأنما هو اذا دعى فقط لا اذا لم يدع كما قال تعالى :  
(ولا يأتى الشهادة اذا مادعوا) ثم نظر نافي الخبر المذكور عن رسول الله ﷺ الذى حدثناه  
حامد بن عباس بن أصبغ بن محمد بن عبد الملك بن أيمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى بن يعمر بن ابن  
ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابى حمزة  
الأنصارى - هو عبد الرحمن بن زيد بن خالد - أن رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم  
بخير الشهادة الذى يأتى بالشهادة قبل أن يسأله أو يخبر بشهادته قبل أن يسأله ؟

**قال أبو محمد** رحمه الله : فكان هذا عموما فى كل شهادة فى حد أو غير حد ووجدنا  
قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على  
انفسكم أو الوالدين والأقربين) فسوى الله تعالى بين وجوب أداء المرء الشهادة على  
نفسه وعلى والديه وأقاربه والأباعد فوجب من هذه النصوص أن الشهادة لا تخرج على المرء  
فى ترك أدائها ما لم يسأله حدا كان أو غيره فإذا سأله فترض عليه أدائها حاداً أو غيره،  
وان من كان لانسان عنده شهادة والمشهود له لا يدري بها فترض عليه اعلامه بها  
لقول رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة قيل : لمن يا رسول الله؟ قال : لله ولكتابه ولأئمة  
المسلمين وعامتهم» فان سأله المشهود ادائها لزمه ذلك فرضالما ذكرنا قبل من قول الله  
تعالى : (ولا يأتى الشهادة اذا مادعوا) وان لم يستل لم يلزمه أن يؤدوها والله تعالى التوفيق .  
وأما من كانت عنده شهادة على انسان برنا فقدف ذلك الزانى انسان فوقف  
القاذف على أن يحمد للبذوف قرض على الشاهد على المقذوف الزانى أن يؤدى الشهادة  
ولا بد سئله أولم يستلها علم القاذف بذلك أو لم يعلم وهو عاص لله تعالى ان لم يؤدها  
حيث قد لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)  
ولقول رسول الله ﷺ : «المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه» ولقوله عليه السلام :  
« أنصر أخاك ظالما كان أو مظلوما » فهذا اذا أدى الشهادة التى عنده بصحة ما قذف  
به معين على اقامة حد بحق غير ظالم به معين على البر والتقوى وان لم يؤدها معين على  
الاثم والعدوان وهو ظالم قد اسلمه للظلم اذ تركه يضرب بغير حق ، فان ذكرنا ما ناهى يوسف  
ابن عبد الله وغيره قالوا : حدثنا محمد بن الجصور ثنا قاسم بن أصبغ ناظر بن قيس حدثنا  
يحيى بن بكير نا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : أن  
رجلا من اسلم جاء الى ابى بكر الصديق فقال : ان الاخرزنى فقال له ابوبكر : هل ذكرت  
ذلك لغيرى؟ قال : لا قال ابوبكر : فنب الى الله واستتر بستر الله فان الله يقبل التوبة عن

عباده فلم تهر نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له فقال لابي بكر فقال له عمر كما قال له  
ابو بكر فلم تهر نفسه حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: ان الآخر زنى قال سعيد بن المسيب:  
فاعرض عنه رسول الله ﷺ مرارا كل ذلك يعرض عنه حتى اذا أكثر عليه بعث الى  
أهله فقال: أيسكني أبه جنة؟ قالوا: لا فقال رسول الله ﷺ: أبكرام نيب؟ قالوا:  
بل نيب فأمر به رسول الله ﷺ فرجم، قال سعيد: قال رسول الله ﷺ لرجل من  
اسلم فقال له هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك قال يحيى: فذكرت هذا الحديث  
في مجلس فيه يزيد بن نعيم من هزال الأسلمي فقال يزيد: هزال جدى وهذا الحديث حق،  
قال على: فان هذا الحديث مرسل لم يسند سعيد ولا يزيد بن نعيم ولا حجة في مرسل  
ولو انسند لما خرج منه إلا ان السرتو ترك الشهادة افضل قطع هذا على أصول القائلين  
بالقياس اذا سلم لهم، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٧٦ - مسألة - اختلاف الشهود في الحدود قال ابو محمد: فلما اختلفوا في ذلك  
فظفرنا في ذلك قالنى قول به ان كل ما تمت به الشهادة ووجب القضاء بها فان كل ما زاده  
الشهود على ذلك فلا حكم له ولا يضر الشهادة اختلافهم كما لا يضرها سكونهم عنوان كل ما لا  
تم الشهادة الا به فهذا هو الذى يفسدها اختلافهم فالشهادة اذا تمت من أربعة عدول  
بالزنى على انسان بامرأة يعرفونها أجنبية لا يشكون في ذلك، ثم اختلفوا في المكان  
أو في الزمان أو في المني بها فقال بعضهم: أمس بامرأة سوداء، وقال بعضهم: بامرأة  
يضاء اليوم فالشهادة تامة والحد واجب لان الزنا قد تم عليه ولا يحتاج في الشهادة الى  
ذكر مكان ولا زمان ولا الى ذكر التي زنى بها فالسكوت عن ذكر ذلك وذكره سواء  
وكذلك في السرقة، ولو قال احدهما: أمس وقال الآخر: عام أول أو قال احدهما بمكة  
وقال الآخر ببغداد فالسرقة قد صحت وتمت الشهادة فيها ولا معنى لذكر المكان  
ولا الزمان ولا الشيء المسروق منه سواء اختلف فيه أو اتفقا فيه أو سكتا عنه لانه لغو  
وحديث زائد ليس من الشهادة في شيء، وكذلك في شرب الخمر وفي القذف فالحد قد وجب  
ولا معنى لذكر المكان والمقنوف في ذلك والمسكوت عنه وذكره والاتفاق عليه  
والاختلاف فيه سواء.

**قال ابو محمد رحمه الله:** ومن ادعى الخلاف في ذلك فيلزمه أن يراعى اختلاف  
الشهود في لباس الزانى والسارق والشارب والقاذف فان قال احدهما: فان في رأسه  
قلنسوة وقال الآخر: عمامة أو قال احدهما: فان عليه ثوب أخضر، وقال الآخر: بل أحمر،  
وقال احدهما: في غيم وقال الآخر: في صحر فهذا كله لا معنى له، فان قال قائل: ان الغرض

في مراعاة الاختلاف انما هو أن تكون الشهادة على عمل واحد فقط وإذا اختلفوا في المكان أو الزمان أو المقنوف أو المنزق بها أو المسروق منه أو الشيء المسروق فلم يشهدوا على عمل واحد قلنا: من أين وقع لكم أن تكون الشهادة في كل ذلك على عمل واحد وأي قرآن أو سنة أو إجماع أو جسد ذلك؟ وأي نظر أو جسد؟ وهذا ما لا سبيل إلى وجوده بل الفرض أثبات الزنا المحرم والقذف المحرم والسرق المحرم والشرب المحرم والكفر المحرم قطع ولا مزيد، ويان ذلك قول الله تعالى: (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) الآية، فصح هذه الآية أن الواجب انما هو اثبات الزنا قطع وهو الذي رماها به ولا معنى لذكره التي رماها ولا سكوت عنه فليس عليه أن يأتي بأكثر من أربعة شهداء على أن الذي رماها به من الزنا حق ولا نبالي عملا واحداً كان أو أربعة أعمال لأن كل ذلك زنا، وكذلك أن شهد عليه بالقذف لمحضنة فقد ثبت عليه بالقرآن ثمانون جلدة ولم يحد الله تعالى أن يكون في الشهادة ذكر الزمان ولا ذكر المكان فالزيادة لهذا باطل يبين لأن الله تعالى لم يأمر به ولا بإبعائه، وكذلك قال الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لحسبنا، وصحة الشهادة بانها سارقة أو أنه سارق، ولم يحد الله تعالى ذكر الزمان أو المكان أو المسروق منه أو الشيء المسروق فمراعاة ذلك باطل يبين لاشك فيه، وهكذا قال رسول الله ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه» فالجسد يشرب الخمر فإذا صححت الشهادة بشرب الخمر فقد وجب الحد بنص أمر رسول الله ﷺ في ذلك ولا معنى لمراعاة ذكر مكان أو زمان أو وصفة الخمر أو وصفة الاناء إذ لم يأت نص بذلك عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ فمراعاة ذلك باطل بلا شك، والحد مقرب المالمين.

**قال أبو محمد:** وقد جاء نحو ذلك عن السلف لما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن مفرج حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا سحنون حدثنا ابن وهب أنا السري بن يحيى قال: حدثنا الحسن البصري قال: شهد الجارود على قدامة بن مظمون أنه شرب الخمر - وكان عمر قد أمر قدامة على البحرين - فقال عمر للجارود: من يشهد معك؟ قال: علقمة الخصى فدعا علقمة فقال له عمر: تشهد؟ فقال علقمة: وهل يجوز شهادة الخصى قال عمر: وما يمنعه أن تجوز شهادته إذا كان مسلماً قال علقمة: رأيته يقي الخمر في طست قال عمر: فلا وربك ما قامها حتى شربها فامر به فجلده الحد فهذا حكم عمر بخصرة الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف له منهم مخالف في إقامة

الحد بشهادتين مختلفتين إحداهما أنهراه يشرب الخمر والأخرى أنه لم يره يشربها لكن  
رأه يتقيها وعهدناهم يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم هنا قد خالفوا  
عمر بن الخطاب. والجارود. وجميع من بحضورتهما من الصحابة فلامؤنة عليهم وحسبنا  
الله ونعم الوكيل \*

٢١٧٧ - مسألة - الاقرار بالحد بعدمدة وأيهما أفضل الاقرار أم الاستتار به؟  
قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في ذلك فلما اختلفوا وجب أن ننظر فيما  
اختلفوا فيه لنعلم الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى فظننا فيما احتجت به الطائفة  
المختارة للستر وأن جميع الأمة متفقون على أن الستر مباح وأن الاعتراف مباح  
أما اختلفوا في الأفضل ولم يقل أحد من أهل الاسلام أن المترف بما حمل مما  
يوجب الحد عاص لله تعالى في اعترافه ولا قال أحد من أهل الاسلام قط: أن الساتر  
على نفسه ما أصاب من حد عاص لله تعالى فظننا في تلك الأخبار التي جاءت في ذلك  
فوجدناها كلها لا يصح منها شيء إلا خبراً واحداً في آخرها لاجبة لهم فيه على ما بين  
إن شاء الله تعالى، أما خبر هزال الذي صدرنا به من طريق شعبة عن محمد بن المنكدر  
عن ابن هزال عن أبيه فرسل فلا حجة فيه لأنه مرسل، وكذلك الذي من طريق  
ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر، وي زيد بن النعيم أيضاً مرسل، وكذلك  
حديث مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري مرسل أيضاً، وحديث الليث عن يحيى  
ابن سعيد مرسل أيضاً فبطل الاحتجاج برواية يحيى بن سعيد وبالله تعالى التوفيق \*  
ثم نظرنا في هذا الخبر من طريق عكرمة بن عمار فوجدناه لاجبة فيه لوجوبه، أحدهما  
أنه مرسل، والثاني أن عكرمة بن عمار ضعيف ثم نظرنا فيه من طريق حبان بن هلال عن أبان  
ابن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن يزيد بن نعيم بن  
هزال الأنصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه أيضاً مرسلاً، ثم نظرنا فيه من طريق ابن جريج  
عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه أيضاً مرسلاً، ثم نظرنا  
فيه من رواية معمر عن أيوب السخيتي عن حميد بن هلال فوجدناه أيضاً مرسلاً،  
ثم نظرنا فيه من رواية الحبل عن أبي قلابة فوجدناه مرسلاً، وأما حديث حماد بن  
سلة فقيه أبو المنذر لا يدرى من هو، وأبو أمية المخزومي لا يدرى من هو وهو أيضاً  
مرسل، وحتى لو صح هذا الخبر لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه إلا ما أخالك  
سرقت ورسول الله ﷺ لا يقول إلا الحق فلو صح أن رسول الله ﷺ قال للذي  
سبق إليه بالسرقه ما أخالك سرقت لكننا على يقين من أنه عليه السلام قد صدق في

ذلك وأنه على الحقيقة يظن أنه لم يسرق وليس في هذا تلقين له ولا دليل على أن السر  
أفضل فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة . وأما حديث مسلم في الاجهاد فلا حجة فيه  
لوجهين ، أحدهما أنه من رواية محمد بن عبد الله بن أخى الزهرى وهو ضعيف ، والثانى  
أنه لو صح لما كانت لهم فيه حجة أصلا لأن الاجهاد المذكور إنما هو ما ذكره  
المرء مفتخرا به لأنه ليس في هذا الخبر أنه يخبر به الامام معترفا ليقام عليه كتاب  
الله تعالى وإنما فيه ذم المجاهرة بالمعصية وهذا لا شك فيه حرام ، ثم نظرنا في حديث  
مسلم الذى رواه ابن شهاب عن أبى سلمة . وسعيد بن المسيب عن أبى هريرة « أن  
رسول الله ﷺ أعرض عن المعترف مرات » فوجدناه صحيحا لا داخلة فيه لا أحدا أنه  
لا حجة لهم فيه لأن الناس في سبب اعراض رسول الله ﷺ عنه على قولين فطائفة قالت :  
إنما أعرض عنه لأن الاقرار بالزنا لا يتم الا بتمام أربع مرات ، وطائفة قالت :  
إنما أعرض عنه عليه السلام لأنه ظن أن به جنونا أو شرب خمر ولم يقل أحد من  
الامة ان الحالم اذا ثبت عنده الاقرار بالحد جاز له أن يستره ولا يقيمه فبطل تعلقهم  
بهذا الخبر ونستقصى الكلام في تصحيح أحد هذين الوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى

**قال أبو محمد** : فلم يبق ( ١ ) لهذه الطائفة خبر يتعلقون به أصلا ، ثم نظرنا ( ٢ )  
فما روى في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم فوجدناه أيضا لا يصح منه شيء . أما  
الرواية عن أبى بكر . وعمر رضى الله عنهما في قولها للاستسرى : استر بستر الله فلا  
تصح لأنها عن سعيد بن المسيب مرسلة ، وكذلك حديث ابراهيم بن طهمان عن  
موسى بن عتبة عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن أن أبا بكر فهو مرسل .  
**قال أبو محمد** : ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الاخرى فوجدنا الرواية عن  
الصحابة أن الطائفة منهم قالت : ما توبة أفضل من توبة ماعز جاء الى رسول الله  
ﷺ فوضع يده في يده وقال : اقلنى بالحجارة ، فصيح هذا من قول طائفة عظيمة  
من الصحابة رضى الله عنهم بل لو قلنا : أنه لا يخالف لهذه الطائفة من الصحابة رضى  
الله عنهم لصدقنا لأن الطائفة الاخرى لم تخالفها وإنما قالت : لقد هلك ماعز لقد  
أحاطت به خطيئته فانما أنكروا أمر الخطيئة لا أمر الاعتراف فوجدنا تفضيل  
الاعتراف لم يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلافة . ثم نظرنا فيما احتجوا  
به من الآثار فوجدناها في غاية الصحة والبيان لأن رسول الله ﷺ حد توبة ماعز

والغامدية وذكر عليه السلام أن توبة ما عزو لو قسمت بين أمة لو ستمتهم .  
وان الغامدية لو تاب توبتها صاحب مكس لغفر له . وأن الجهينة لو قسمت  
توبتها بين سبعين من أهل المدينة لو ستمتهم ، ثم رفع عليه السلام الاشكال جملة  
فقال : انهم لم نجد أفضل من ان جادت بنفسها لله فصح يقينان الاعتراف بالذنب ليقام  
عليه الحد أفضل من الاستتار له بشهادة النبي ﷺ أنه لا أفضل من جود المعترف  
بنفسه لله تعالى .

**قال أبو محمد رحمه الله :** ومن البرهان على ذلك أيضا ما روينا من طريق مسلم نا يحيى  
ابن يحيى . وأبو بكر بن أبي شيبة . وعمر بن الخطاب . واسحق بن إبراهيم . هوان . واهويم . ومحمد  
ابن عبد الله بن غيركلهم عن سفيان بن عيينة والفضل لعمر بن الخطاب قال سفيان بن عيينة عن الزهري  
عن أبي ادريس الخولاني عن عباد بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس  
فقال : يا يعقوب على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تزنوا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس  
التي حرم الله إلا بالحق فن وفي منكم تاجرهم على الله ومن أصاب شيئا من ذلك فهو قبيح به  
فهو كفارة له ومن أصاب شيئا فستره الله عليه فامره الى الله . ان شاء عني عنه وان شاء  
عذبه . قال على رحمه الله : فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين وصح بنص كلام  
رسول الله ﷺ واعلامه أمته ونصيحته اياهم بأحسن ما علمه به تعالى ان من أصاب حدا  
فستره الله عليه فان أمره الى الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له وأن من أقيم عليه  
الحد فقد سقط عنه ذلك الذنب ، وكفره الله تعالى عنه ، وبالضرورة ندري ان بقية من المخفرة  
أفضل من التعزير في أماكنها أو عذاب الآخرة أو أين عذاب الدنيا لها من غمسة في النار ؟  
نعوذ بالله منها فكيف من أكثر من ذلك .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فصح أن اعتراف المرء بذنبه عند الامام أفضل من الستر  
يقين وان الستر مباح بالاجماع ، وبالله تعالى التوفيق .

٢١٧٨ - مسألة - تعافوا الحدود قبل بلوغها (١) الى الحاكم . قال أبو محمد رحمه الله :  
نا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا سليمان بن داود  
المهري نا ابن وهب سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله  
ابن عمرو بن العاصي . أن رسول الله ﷺ قال : تعافوا الحدود فيما بينكم فابلغني  
من حد فقد وجب . نا حماد نا عباس بن أصبغ نا أحمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد  
ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب قال : سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب

عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :  
« تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب » . نا عبد الله بن ربيع  
نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا محمد بن جعفر  
نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن طارق بن مرقع  
عن صفوان بن أمية أن رجلا سرق بردة فرمها إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
فأمر بقطعه فقال : يا رسول الله قد تجاوزت عنه قال : « فلو لا كان هذا قبل أن تأتي  
به يا أبا وهب - قطعه رسول الله ﷺ » ، نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد  
ابن شعيب أنا هلال بن العلاء الرقي نا حسين نا زهير نا عبد الملك - هو ابن أبي بشير -  
نا عكرمة عن صفوان بن أمية أنه طاف بالبית فصل ثم لف رداءه له في برده فوضعه  
تحت رأسه فنام فأتاه لص فاستله من تحت رأسه فأخذه فأتى به النبي ﷺ فقال  
ان هذا سرق ردائي فقال له النبي ﷺ : « أسرقت رداء هذا ؟ قال : نعم قال :  
ذهب به فأقطعما يده - قال صفوان : ما كنت أريد أن تقطع يده في ردائي قال : فلو ما كان  
هذا قبل » نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن عثمان بن حكيم  
نا عمرو عن أسباط عن سمالك عن حيد بن اخت صفوان عن صفوان بن أمية قال : كنت  
نائما في المسجد على خيمة لي ثمن ثلاثين درهما لجال رجل فأخلى ساهمي فأخذ الرجل فأتى  
به النبي ﷺ فأمر به ليقطع فأتيته فقلت له : تقطعه من أجل ثلاثين درهما أنا أضمه  
وانتهى ثمنها قال : فلا نا هذا قبل ان تأتي به » نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم  
ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سخون نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث نا عمرو بن دينار  
المكي حدثه أنه قيل لصفوان بن أمية لادين لمن لم يهاجر فأقبل إلى رسول الله ﷺ فدخل  
عليه فقال : ما أقدمك قال قيل لي : أنه لادين لمن لم يهاجر قال : د فاقسمت عليك لترجمن  
إلى أبا طيخ مكة ثم جرى إلى رسول الله ﷺ برجل فقال : ان هذا سرق خيمتي فقال  
رسول الله ﷺ : د اقطعوا يده - قال : عفوت عنه يا رسول الله قال رسول الله ﷺ :  
فلا قبل ان تأتي به » نا يوسف بن عبد الله نا أحمد بن محمد بن الجصور نا قاسم بن  
أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك نا ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله  
ابن صفوان بن أمية أن صفوان بن أمية قيل له : أنه من لم يهاجر ملك قدم صفوان  
ابن أمية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان  
السارق فجاء به إلى رسول الله ﷺ ، فأمر به رسول الله ﷺ ان تقطع يده فقال  
صفوان : اني لم ارد به هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله ﷺ : فلا قبل ان تأتي به » ؟

قال أبو محمد رحمه الله : وجاء فيه أيضا عن بعض السلف ثارويناه بالسند المذكور الى مالك عن ديبعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به الى السلطان فنفع له الزبير ليرسله فقال : لا حتى أبلغ به الى السلطان فقال له الزبير : إذا بلغت به الى السلطان فلن والله الشافع والمشفع . قال أبو محمد رحمه الله : فظنرنا في الآثار عن النبي ﷺ فوجدناها لا يصح منها شيء أصلا ، أما الأول فنحن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عمرو وهو صحيفه ، وأما حديث صفوان فلا يصح فيه شيء أصلا لأنها كلها منقطعة لأنها عن عطاء . وعكرمة . وعمرو بن دينار . وابن شهاب وليس منهم أحد أدرك صفوان ، وأما عن عطاء عن طارق بن مرتفع (١) وهو مجهول ، أو عن أسباط عن سمك عن حميد بن أخت صفوان وهذا ضعيف عن ضعيف عن مجهول .

قال علي : فاذ ليس في هذا الباب أثر يعتمد عليه فالرجوع اليه هو طلب حكم هذه المسئلة من غير هذه الآثار فنظرنا في ذلك فوجدنا قد صح بالبراهين التي قد أوردنا قبل أن الحد لا يجب الا بعد بلوغه الى الامام ومجته عنده فاذ الأمر كذلك فالترك لطلب صاحبه قبل ذلك مباح لأنه لم يجب عليه فيما فعل حد بعد ورفعه أيضا مباح إذ لم يمنع من ذلك نص أو إجماع فاذ كلا الأمرين مباح فالأحب اليك أن يقتى به أن يعفا عنه ما كان وهلة ومستورا فان اذى صاحبه وجاهر فرفعه أحب اليك وبالله تعالى التوفيق .

٢١٧٩ مسألة هل تدرأ الحدود بالشبهات أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : ذهب قوم الى أن الحدود تدرأ بالشبهات فأعدهم قولا بها واستعمالا لها أبو حنيفة وأصحابه ثم المالكيون ثم الشافعيون ، وذهب أصحابنا الى أن الحدود لا يحل أن تدرأ بشبهة ولا أن تقام بشبهة وانما هو الحق لله تعالى ولا مزيد فان لم يثبت الحد لم يحل أن يقام بشبهة لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » وإذا ثبت الحد لم يحل أن يدرأ بشبهة لقول الله تعالى : ( تلك حدود الله فلا تعتدوها ) .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في اللفظ الذي يتعلق به من تعلق أيضا أم لا ؟ فنظرنا فيه فوجدناه قد جاء من طرق ليس فيها عن النبي ﷺ نص ولا كلمة وانما هي عن بعض أصحاب (٢) من طرق كلها لاخير فيها

(١) كذا في النسخة وفي ميزان الاحتمال وتغرب التهذيب ابن مرقع (٢) في النسخة رقم ١٤ عن بعض الصحابة



كما نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابى نا الدبرى نا عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن ابراهيم النخعى أن عمر بن الخطاب قال : ادروا الحدود ما استطعتم \* وبه الى سفيان الثورى عن القاسم بن عبد الرحمن قال قال ابن مسعود : ادروا الحدود ما استطعتم ، وعن ابى هريرة ادفوا الحدود ما وجدتم مدفعا ، وعن ابن عمر قال : ادفوا الحدود بالشبهات \* وعن عائشة ادروا الحدود عن المساكين ما استطعتم \* وعن عمر بن الخطاب . وابن مسعود ثانا يقولان : ادروا عن عباد الله الحدود فيما شبه عليكم \*

قال أبو محمد رحمه الله : وهى ظها لاشئ ، اما من طريق عبد الرزاق فرسل ؛ والذي من طريق عمر كذلك لأنه عن ابراهيم عن عمر ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بنحو خمسة عشر عاما ، والآخر الذى عن ابن مسعود مرسل لأنه من طريق القاسم ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، وأما أحاديث ابن حبيب فمضحية لو لم يكن فيها غيره لدفى فكلمها مرسة \*

قال أبو محمد رحمه الله : فحصل مما ذكرنا أن اللفظ الذى تعلقوا به لانه روى عن أحد أصلا وهو ادروا الحدود بالشبهات لاعتن صاحب ولاعتن تابع الا الرواية السقطلة التى أوردنا من طريق ابراهيم بن الفضل عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . و ابراهيم ساقط ، وإنما جاء كما ترى عن بعض الصحابة ما لم يصح ادروا الحدود ما استطعتم وهذا لفظ ان استعمل ادى الى ابطال الحدود جملة على كل حال ، وهذا خلاف اجماع أهل الاسلام وخلاف الدين وخلاف القرآن والسنن لأن كل أحد هو مستطيع على ان يدرك كل حد يأتيه فلا يقيمه فبطل أن يستعمل هذا اللفظ وسقط أن تكون فيه حجة لما ذكرنا ، وأما اللفظ الآخر فذكر الشبهات قد قلنا : ادروا لانعرفه عن أحد أصلا الا ما ذكرنا ما لا يجب أن يستعمل فقط لأنه باطل لأصل له ، ثم لا يبل لاحد دل استمانه لأنه ليس فيه بيان ما هى تلك الشبهات فليس لاحد أن يقول فشيء يريد أن يسقط به حدا هذا شبهة الا كان لغيره أن يقول : ليس بشبهة ولا كان لاحد أن يقول فشيء لا يريد أن يسقط به حدا : ليس هذا شبهة الا كان لغيره أن يقول : بل هو شبهة ، ومثل هذا لا يحل استعماله في دين الله تعالى انهم يأت به قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا سقيمة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا معقول مع الاختلاط الذى فيه لنا ذكرنا وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد رحمه الله : فن شغب مشغب بما رويناه من طريق البخارى

عن رسول الله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فن ترك ما اشتبه عليه من الائم كان لما استبان أترك ومن اجتأ على ما يشك فيه من الائم أو شك ان يواقع ما استبان والمعاصي حتى الله من يرتع حول الحى يوشك ان يواقع ، فان هذ صحيح وبه قول وهو عليهم لالهم لانه ليس فيه الا ترك المرء ما اشتبه عليه فلم يدركه عند الله تعالى فى الذى له تبعنا به ، وهذ افرض لا يحل لاحد مخالفته، وهكذا نقول ان من جهل احرام هذ الشئ أم حلال قالورع له ان يمك عنه ومن جهل أفرض هو ام غير فرض؟ لحكمه ان لا يوجب ومن جهل اوجب الحد ام لم يجب؟ فترضه ان لا يقيمه لان الاعراض والدماء حرام لقول رسول الله ﷺ: «وان دماءكم وأموالكم واعراضكم وأبشاركم عليكم حرام»، واما اذا تبين وجوب الحد فلا يحل لاحد ان يسقطه لانه فرض من فرائض الله تعالى . قال ابو محمد رحمه الله : مانعلم احدا أشد جسرا على إقامة الحد بالشبهات وحيث لا تجب اقامتها منهم ثم يسقطونها حيث أوجبها الله تعالى ورسوله عليه السلام ونحن ذا كرون من ذلك طرفا كافيا ان شاء الله تعالى ، فأول ذلك النفس التى عظم الله تعالى أمرها وحرم قتلها بالحق ، فأما المالكين فقتلوا النفس المحرمة بدعوى من لعله يريد ان يشفى نفسه من عدوه مع ايمان رجلين من عشيرته وان كانا فسق البرية وهم لا يعطونه بدعواه نواة معفونة ولو حلفوا مع دعواه الف يمين وطانوا أصلح البرية، وهذا سفك الدم المحرم بالشبهة الفاسدة التى لاشبهة أبرد منها ويقتلون بشهادة اللوث غير العدل والقسامة ولا يعطون بشهادتهم فليس يقتلون الآبى عن الصلاة ان أقر بها وانها فرض ، ويقتلون المسك آخر حتى قتل. ولا يحدون المسك امرأة حتى يزنى بها ، ويقتلون الساحر دون استابة وانما هى حيل وكيرة كالزنا ، ولا يقتلون آكل الربا ، وقول الله تعالى فيه أشد من قوله فى الساحر. ويقتلون المستقر بالكفر ولا يدرون عنه باعلانه التوبة ولا يقتلون المعلن بالكفر اذا أظهر التوبة ولا فرق، ويقتلون المسلم بالكافر اذا قتله غيلة ولا يجيزون فى ذلك عفو الولي وهذا خلاف القرآن والسنة وإقامة الحدود بالشبهة الفاسدة. ويجلدون القاتل المعفون عنه مائة جلدة وينفونه سنة، (وأما الخنفيون) فيقتلون المسلم بالكافر خلافا على الله تعالى. وعلى رسوله عليه السلام ومحافظة لأهل الكفر ، ولا يقتلون الكافر اذا سب النبي ﷺ بحضرة أهل الاسلام فى أسواقهم ومساجدهم ولا يقتلون من أهل الكفر من سب الله تعالى جهارا بحضرة المسلمين، وهذه أمور نعوذ بالله منها، ويقتلون الذمى الذى قد حرم دمه إلا بالحق بشهادة كافرين . وأما الزنا فان المالكين يحدون بالجلد ولعله من

أكره، ويرجون المحصن إذا وطئ امرأة أجنبية فدبرها أو فعل فعل قوم لوط محصنا كان أو غير محصن، ولا يحدون واطئ البهيمة ولا المرأة تحمل على نفسها طباوكل ذلك أباحة فرج بالباطل، ولا يحدون التي تزنى وهي مائة بالغة مختارة بصبي لم يبلغ هو يحدون الرجل إذا زنى بصبية من سن ذلك للصبي، وإن ابن القاسم لا يحد النصراني ولا اليهودي إذا زنى بمسلة ويطلقون الحربى النازل عندنا بتجارة والتزنيهم يفرم الجزية على تملك المسلمات اللواتى سباهن قبل نزوله وتذمه من حرائر المسلمات من القرشيات والأنصاريات وغيرهن وعلى وطنهن ويعهن صراحا مباحا، وهذه قوله ماسمع بالخش منها.

٢١٨٠ — مسألة — وأما السرقة فإن المالكين يقطعون فيها الرجلين بلا نص ثابت ولا إجماع، ويقطعون من دخل منزل إنسان فأخرج منه ما يساوى ثلاثة دراهم وقال: إن صاحب الدار أرسلنى في هذه الحاجة وصدقه صاحب الدار، ولا يفتنون إلى شيء من هذا أو يقطعون يده مطارقة، ويقطعون جماعة سرقت ربع دينار فقط، ورأوا في أحد أقوالهم أنه إذا غلط بالسارق فقطعت يداؤه أنه تقطع اليد الأخرى فقطعوا يديه جميعا في سرقة واحدة وما عين الله تعالى قطيعى من يسرى، والخيفيون يقطعون فيها الرجل بعد اليد بغير نص ولا إجماع. وأما القذف فإن المالكين يحدون حد القذف في التعريض ويسقطون جميع الحدود بالقتل حاشى حد القذف، فإن كانوا يسقطون سائر الحدود بالنسبة فما بالهم لا يسقطون حد القذف أيضا بالنسبة، وقالوا: إنما فعلنا ذلك خوفا أن يقال للقذف: لو لم يكن الذى قذفك صادقا لحدك حتى أى دين وجدوها من قرآن أو سنة أو قياس؟ ويحدون شارب الخمر ولو جرعة منه خوف أن يحدف أحدا بالزنا وهو لم يحدف أحدا بعد فأى عجب في إقامة الحدود بلا شبهة، ويتعلقون برواية ساقطة عن بعض الصحابة أعاذهم الله تعالى من مثله، ويحدون من قال لآخر: لست ابن فلان إذا نفاه عن أبيه، ويحدون من قذف امرأته بانسان سماه وإن لاعن امرأته وهذا خلاف لرسول الله ﷺ مجرد، ويحدون من قذف انسانا نكح نكاحا فاسدا لا يخل مثله وهو عالم بالتحريم، هذا وهم يحدون من قذف امرأة مسلمة ظهر بها حمل وهم يقولون أنهم لا يحدون ولا يقطعون أنه من زنا ومنهم من يرى الحد على من قال لآخر: زنت حينك أو زنت يدك وقد صرح عن النبي ﷺ: «أن اليمين تزنيان وزناهما البطش واليمين تزنيان وزناهما النظر والفرج يصدق ذلك أو يكذبه» وأما الخرفان المالكين يقيمون الحد فيه بالنكحة، وكل من له معرفة بدرى أن من أكل الكثرى الشوى

وبعض أنواع التفاح أن نكهة فيه ونكهة شارب الخمر سواء، وأيضا فلعلمه ملا فمه منها ولم يجرعها فبقيت النكهة أوله لدلس عليه بها وهو لا يدري، ثم يجلدونهم والحنيفيون في الخمر ثمانين جلدة وجمهور الصحابة على أن الحد فيها أربعون فلم يدعوا الأربعين الزائدة بالشبهة ولم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع، ويحدون ثمانين كما قلنا بغرية لم يفترا بعد فيقدمون له الحدود ولعله لا يقذف أحدا أبدا، ولا فرق بين هذا وبين أن يقدموا له حد زنا لم يكن منه؛ أو حد سرقة لم يكن منه، ويحدونهم والشافعيون الفاضل العالم المتأول إحلال التبيذ المسكر ويقبلون مع ذلك شهادته يأخذون العلم عنه ولا يحدون المتأول في الشغار والمتعة وإن كان عالما بالتحريم. ولا في الخاططين وإن كان حراما كالخزرة.

٢١٨١ - مسألة - اعتراف العبد بما يوجب الحد : قال أبو محمد رحمه الله :  
اختلاف الناس في هذا فنظرنا في ذلك فوجدنا أصحابنا يقولون : قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) والعبد مال من مال سيده فاعترافه بما يوجب إبطال بعض مال سيده كسب على غيره فلا يجوز بنص القرآن .  
قال أبو محمد رحمه الله : وهذا احتجاج صحيح ان لم يأت ما يدفعه فنظرنا فوجدنا الله تعالى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) فأمر الله تعالى بقبول شهادة المرء على نفسه وعلى والديه وأقربائه ولم يختلف الناس في أن شهادة المرء على نفسه مقولة دون آخر معه دون يمين تلزمه سواء كان فاسقا أو عدلا مؤمنا كان أو كافرا وإن شهادته على غيره لا تقبل الا بشرط العدالة وبأن يكون معه غيره أو يمين الطالب على حسب اختلاف الناس في ذلك ولم يخص الله تعالى عبدا من حر، فلما ورد هذان الصان من عند رب العالمين وجب أن ننظر في استمالهما فوجدنا أصحابنا يقولون : هو شاهد على نفسه كاسب على غيره فلا يقبل ، ووجدنا من خالفهم يقول : بل هو شاهد على نفسه كاسب عليها وإن أدى ذلك الى نقص في مال سيده ولم يقصد الشهادة على مال سيده فنظرنا في هذين الاستمالين إذ لا بد من استمال أحدهما فوجدنا قول أصحابنا فإنه كاسب على غيره انما يصح بواسطة وباتجاه لا بنفس الاقرار ووجدنا قول من خالفهم يصح بنفس القصة لأنه انما أقر على نفسه بنفس لفظه وهو ظاهر مقصده وانما يتعدى ذلك الى السيد بتأويل لا بظاهر اقراره فكان هذا أصح الاستمالين وأولاهما ولو كان ما قالوه أصحابنا لوجب أن لا يحد العبد في زني ولا في سرقة . ولا في خمر . ولا في قذف . ولا في حرابة وإن قامت بذلك

يئة وإن لا يقتل في قود لأنه في ذلك ناسب على غيره وفي الحد عليه اتلاف لمال سيده وهذا ما لا يقولونه لأم ولا غيرهم •

٢١٨٢ - مسألة - من قال : لا يؤخذ الله عبدا بأول ذنب • قال أبو محمد رحمه الله : نا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن قره بن عبد الرحمن المعافري عن ابن شهاب قال : أتى أبو بكر الصديق بسارق فقال : أقطعوا يده فقال : أقتلها يا خليفة رسول الله ﷺ فوافقه ما سرقت قبلها فقال له أبو بكر : كذبت والذي نفسي بيده ما غانص الله مؤمنا بأول ذنب يعمل • وبه إلى ابن وهب عن سفيان الثوري عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : أتى عمر بن الخطاب بسارق فقال : والله ما سرقت قبلها فقال له عمر : كذبت ورب عمر ما أخذ الله عبدا عند أول ذنب • وبه إلى ابن وهب عن عبد الله بن سميان بهذا وأن علي بن أبي طالب قال له : الله أعلم من أن يأخذ عبده في أول ذنب يا أمير المؤمنين فأمر به عمر فقطع فلما قطع قام إليه علي بن أبي طالب فقال له : أنشدك الله كم سرقت من مرة ؟ قال له : إحدى وعشرين مرة - [ غافسه فاجأه وأخذه على غرة ] • قال أبو محمد رحمه الله : يفعل الله ما يشاء وظل أحكامه عدل وحق فقد يستر الله الكثير والقليل على من يشاء إما إملاء وإما تفضلا ليتوب ويأخذ بالذنب الواحد وبالذنوب عقوبة أو كفارة له لامتعب لحكمه ولا يستل عما يفعل وهم يستلون ، والاسنادان عن أبي بكر . وعلى ضعيفان أحدهما مرسل والآخر مرسل ساقط والاسناد في ذلك عن عمر صحيح والله الأمر من قبل ومن بعد •

٢١٨٣ - مسألة - هل تقام الحدود على أهل الذمة ؟ • قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا الخبر فبما عن علي بن أبي طالب لاحد على أهل الذمة في الزنا وجاء عن ابن عباس لاحد على أهل الذمة في السرقة ، وقال أبو حنيفة : لاحد على أهل الذمة في الزنا ولا في شرب الخمر وعليهم الحد في القذف وفي السرقة إلا المعاهد في السرقة لكن يضمنها ، وقال محمد بن الحسن صاحب : لا أمنع الذي من الزنا وشرب الخمر وأمنعه من الغناء ، وقال مالك : لاحد على أهل الذمة في زنا ولا في شرب خمر وعليهم الحد في القذف والسرقة ، وقال الشافعي . وأبو سليمان وأصحابهما : عليهم الحد في كل ذلك ، حدثنا حمام نا ابن مفرج نا عبد الأعلى بن محمد نا الدبري نا عبد الرزاق نا الثوري أخبرني سماك بن حرب عن قابوس بن الحارث عن أبيه قال : كتب محمد بن أبي بكر إلى علي بن أبي طالب يسأله عن مسلمين تزندقا . وعن مسلم زني بصراية . وعن مكاتب مات وترك بقية من

كتابته وترك ولدا أحرارا فكتب إليه على أما اللذان تزندقا فان تابا والا فاضرب أعناقهما وأما المسلم الذي زنى بالنصرانية فاقم عليه الحد وارفع النصرانية إلى أهل دينها وأما المكاتب فاقطع ماله بقتة كتابته وأعط ولده الأحرار ما بقي من ماله فاحرام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج . وسفيان الثوري كلاهما عن عمرو بن دينار عن مجاهد أن ابن عباس كان لا يرى على عبد ولا على أهل الذمة حدا ؛ وعن ربيعة أنه قال في اليهودي . والنصراني : لا أرى عليهما في الزنا حدا قال : وقد كان من الوقاه لهم بالذمة أن يخلى بينهم وبين [أهل] دينهم وشرائعهم تكون ذنوبهم عليهم \*

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا وحب أن نظرفي ذلك لنعلم الحق فقتبعه فنظرنا في قول من قال : لا حد على ذى فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم فان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) ووجدناهم يقولون : قد ما هدناهم على الترك لهم على كفرهم وكان كفرهم بدخل فيه كل شريطة من أحكامهم فوجب أن لا يعترض عليهم بخلاف ما عهدوا عليه \*

قال أبو محمد رحمه الله : ما نعلم لهم حجة غير هذا فلما نظرنا في ذلك وجدناه لاحجة فيه للحنيفين . والمالكين أصلا لأن الآية المذكورة عامة لا خاصة وهم قد خصوا فأوجبوا عليهم الحد في السرقة وفي القذف لمسلم وفي الحرا بقاء أسقطوا الحد في الزنا وفي الخمر فقط وهذا تحكم لم يوجب قرآن ولا سنة ولا صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ، ( فان قالوا ) : السرقة ظلم ولا يقرون على ظلم مسلم ولا على ظلم ذى والقذف حكم بينهم وبين المسلم . وإذا كان ذلك فلا خلاف في أنه يحكم في ذلك بحكم الاسلام قلنا لهم : وكذلك الزنا إذا زنا بامرأة مسلم أو بأمته أو بامرأة ذى أو أمته فاه ظلم للمسلم أو سيدها وظلم للذى كذلك ولا يقرون على ظلم ، وعلى كل حال قد خصصتم الآية بلا دليل وتركتم ظاهرها بلا حجة ، فان شئوا يقول على . وابن عباس رضى الله عنهما في ذلك قلنا لهم : لاحجة لكم في ذلك لأن الرواية عن على في ذلك لا تصح لانها عن سماك بن حرب وهو ضعيف يقبل التلقين ثم عن قابوس بن الحارث وهو مجهول ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما الرواية عن ابن عباس فابعد لانه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ وانهم قد خالفوا ابن عباس في هذه القضية لأن فيها لاحد على عبد وهم لا يرون هذا ولا حد على ذى وهم يرون الحد عليه في القذف والسرقة \*

قال أبو محمد رحمه الله : فاذ قد تعارضت الروايتان عن مجاهد عن ابن عباس .

فقد بطل اتعاق باحداهما دون الأخرى ووجب ردّها الى كتاب الله تعالى فلاى القولين  
شهد القرآن والسنة فهو الحق، وعلى كل حال فقد بطل كل قول شغب به الخنفيون .  
والمالكيون ولم يبق لهم حجة أصلا . أما الآية فانها منسوخة ولو صح انها بحكمة لما  
كان لمن اسقط بها اقامة الحدود عليهم متعلق لانه انما فيها التخيير فى الحكم بينهم لافى  
الحكم عليهم جملة واقامة الحدود حكم عليهم لاحكم بينهم فليس للحدود فى هذه الآية  
مدخل اصلا بوجه من الوجوه فسقط اتعاق بها جملة . وأما عهود من طاهدهم على  
الحكم باحكامهم فليس ذلك عهد الله تعالى بل هو عهد ابليس . وعهد الباطل . وعهد الضلال  
ولا يعرف المسلمون عقودا ولا عهودا إلا ما أمر الله تعالى به فى القرآن والسنة فهى  
التي أمر الله تعالى بالوفاء بها كما قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى  
فهو باطل » وقال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » ، وان قالوا :  
قال الله تعالى : ( لا اكراه فى الدين ) قلنا : نعم مانكرهمهم على الاسلام ولا على الصلاة  
ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج لكن متى كان لهم حكم حكمنا فيه بحكم الاسلام  
لقول الله تعالى : ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يفتنوك  
عن بعض ما أنزل الله اليك ) وقال تعالى : ( احكم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله  
حكما لقوم يوقنون ) فافترض الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام أن لا تتبع أهواءهم  
فمن تركهم واحكامهم فقد اتبع أهواءهم وخالف أمر الله تعالى فى القرآن .

٢١٨٤ - مسألة - حد المالك . قال ابو محمد رحمه الله : الحدود  
ظها أربعة أقسام لاختلافها ، إما أمانة بصلب . أو بقتل بسيف . أو برجم بالحجارة وما  
يجرى مجراها . وإما تقى وإما قطع وإما جلد ، وجاء النص واجماع الأمة كلها على أن  
حد المملوكه الاثنى فى بعض وجوه الجلد وهو الزنا مع الاحسان خاصة نصف حد  
الحر والحررة فى ذلك واتفقوا ظهم مع النص ان حد المالك فى القتل والصلب كحد  
الاحرار وجاء النص ايضا فى التقى الذى ليس له أمد سواء ، واختلفوا فيما عدا ذلك على  
ما ذكره ان شاء الله تعالى ، فذهب طائفة الى ان حد الاماء والعبيد فإمعا ما ذكرنا  
ولا نعيش شيئا كحد الاحرار سواء سواء ، وهو قول أصحابنا ، وقالت طائفة : حد العبيد  
والاماء فى الجلد كاه على النصف من حد الاحرار والعرائر وحد العبيد والاماء فى  
القطع كحد الاحرار والعرائر ، فاختلف هؤلاء فطائفة تقول به فى الاحرار ولا  
تقول به فى العبيد والنساء والاماء والعرائر فالذين يقولون بالنفى المؤقت جملة اختلفوا  
فطائفة جعلت حد الاماء والعبيد فيه نصف حد الحر والحررة هو قول الشافعى . وأصحابه

وطائفة جعلت فيه حد الاماء خاصة على النصف من حد الحرائر وجعلت فيه حد العبد كحد الاحرار وهو قول أبي سليمان. وأصحابنا ، أما الطائفة التي لا تقول بالنفي المؤقت فهم أبو حنيفة. وأصحابه ، وأما الطائفة التي قالت به في الاحرار خاصة ولم يقولوا به في العبد ولا في الاماء ولا في الحرائر فهم مالك وأصحابه. وقالت طائفة حد العبد والاماء في جلد الزنا على نصف حد الاحرار والحرائر وحد العبد والاماء في القذف كحد الحر والحرّة وهو قول روى عن عمر بن عبد العزيز وغيره.

قال ابو محمد رحمه الله : والذي قول به ان حد المالك ذكوره وأنثاه في الجلد التي المؤقت والقطع على النصف من حد الحر والحرّة وهو كل ما يمكن أن يكون له نصف أو أماً لا يمكن أن يكون له نصف من القتل بالسيف أو الصلب أو النفي الذي لا وقت له فالمالك والاحرار فيه سواء .

قال ابو محمد رحمه الله : فأما أقوال من ذكرنا فالتناقض فيها ظاهر لا يخفاه. وما نعلم لهم شبهة أصلاً وسنذكر أقوالهم ان شاء الله تعالى إلا أن يقول قائل : ان القطع لا يمكن تصفيه فهو خطأ من قبل الآثار ومن قبل الحس والمشاهدة ، فاما من قبل الحس والمشاهدة فإن اليد معروفة المقدار قطع نصفها يمكن ظاهر بالعيان وهو قطع الأنامل فقط ويبقى الكف ورقد وجدناهم يوقعون على الأنامل خاصة حكم اليد فلا يختلفون فيمن قطعت أنامله كلها ان له دية يد فن قطع الأنامل خاصة فقد وافق النص لأنه قطع ما يقع عليه اسم يد كما أمره الله تعالى وقطع نصف ما يقطع من الحرث جاء النص أيضاً على ما ذكره ، وكذلك الرجل أيضاً مقدار معروف فقطع نصفها يمكن وهو قطعها من وسطها مع الساق فقط ، وأما من طريق الآثار فحدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر بن قتادة أن علي بن أبي طالب كان يقطع اليد من الأصابع والرجل من نصف القدم ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي المقدام قال : أخبرني من رأى علي بن أبي طالب يقطع يد رجل من المفصل ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : كان عمر بن الخطاب يقطع القدم من مفصلها ، وكان علي يقطع القدم قال ابن جريج : أشار لي عمرو إلى شطرها .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذ قد جاء النص عن علي رضي الله عنه قطع اليد من المفصل وقطعها من الأصابع قالوا يجب حمل ذلك على خلاف التناقض الذي لا وجه له لكن على أن ذلك في حالين مختلفين ، وهكذا القول في القدم أيضاً .

قال ابو محمد رحمه الله : والقوم أصحاب قياس يزعمهم ، وقد صح النص



والاجماع على أن حد الامة المحصنة في الزنى نصف حد الحرة المحصنة، وصح النص والاجماع أن حد العبد في القتل بالسيف والصلب كحد الحر وكذلك في النفي غير المؤقت فكان يلزمهم على أصولهم التي يتشتمون اليها في القول بالقياس على أن يجعلوا ما اختلف فيه من القطع مردوداً الى أشبه الجنسين به فهذه عدتهم التي اتفقوا عليها في القياس فاذا فعلوا هذا وجب أن يكون القطع مقياساً على الجلد لا على القتل ولا على النفي غير المؤقت وذلك ان القتل لا يتصف وكذلك النفي غير المؤقت، وأما الجلد فيتنصف والقطع يتنصف فكان قياس ما يتنصف على ما يتنصف أولى من قياس ما يتنصف على ما لا يتنصف هذا أصح قياس لو صح شيء من القياس يوماء

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتبعه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى في الاماء: ( فاذا أحسن فإن أتين بفاحشة. فليبين نصف ما على المحصنات من العذاب ) فكان هذا من الله تعالى لا يحل خلاه، وقال تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) ولم يخص الله تعالى من ذلك إلا الاماء فقط وما كان ربك نسياً ، وأبقى العبد فلم يخص لأخص الاماء، ومن الباطل أن يريد الله تعالى أن يخص العبد مع الاماء فيقتصر على ذكر الاماء ويسلك عن ذكر العبد ويكلفنا من ذلك علم الغيب ومعرفة ما عنده بما لم يعرفنا به حاشي الله تعالى من هذا وكذلك قال الله عز وجل: ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) فلم يخص تعالى ههنا أمة من حرة ولا عبداً من حروم الباطل أن يريد الله تعالى أن لا تجلد العبد والاماء في القذف ثمانين جلدة ويكون أقل من ذلك ثم يأمرنا بجلد من قذف ثمانين جلدة ولا يبين ذلك لنا أفى حر دون عبد وفي حرة دون أمة وهذا خلاف قوله تعالى: ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) وقوله تعالى: ( نبياناً لكل شيء ) وقد قال الله تعالى: ( تلك حدود الله فلا تتبوهها ) فكان حد القذف من حدود الله تعالى وحد الزنا من حدود الله تعالى فلا يحل أن يتعدى ما حد الله تعالى منها وحد الله تعالى في القذف ثمانين وفي الزنا مائة فلا يحل لأحد أن يتعدى ما حد الله تعالى في أحدهما الى ما حد الله تعالى في الآخر، فوضع بلا شك أن من حل أحدهما على الآخر في عبد أو أمة أو حر أو حرة فقد تعدى حدود الله وسوى ما خالف الله تعالى بينهما ، وقال الله تعالى: ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فقلتم: إن الحر والعبد والامة سواء فإين زهق عنكم قياسكم الذي خالفتم به القرآن في حد العبد القاذف والامة القاذفة؟ ومن أين وجب أن تستهلوا غرامة قول الله تعالى: ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) قياساً

على قوله تعالى: (فاذا أحسن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وعظم عندكم أن تخالفوا قوله: (فاقطعوا أيديهما) قياساً على قوله: (فاذا أحسن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) ان هذا لعجب جداً. قال أصحابنا: ووجدنا الله تعالى يقول: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا)، فكان من المحال أن يريد الله تعالى أن يكون حكم العبد والامة في ذلك بخلاف حكم الحر والحرمة ثم لا يبينه هذا أمر قديقتنا أن الله تعالى لا يكلمنا إياه ولا يريده منا قالوا: ووجدنا رسول الله ﷺ قال: «إذا شرب فاجلدوه» وجلد في الحر حداً وموتاً ولم يخص عليه السلام بذلك الحكم حرّاً من عبد ولا حرة من امة وهو المبين عن الله تعالى.

قال أبو محمد رحمه الله: كل ما ذكره أصحابنا فهو حق صحيح إن لم تأت سنة ثابتة تبين صحة ما ذهبنا إليه، وأما إن جاءت سنة صحيحة توجب ما قلناه فالواجب الوقوف عند ما جاءت به السنة عن رسول الله ﷺ المين لما مراد ربنا تعالى فظننا في ذلك فوجدنا ما نأناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن اسماعيل ابن ابراهيم بن علي نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن أيوب السخني نا عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه» حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن عيسى الدمشقي نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن قتادة وأيوب السخني نا قال قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب، وقال أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، ثم اتفق علي وابن عباس كلاهما عن النبي ﷺ قال: «المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويرث بقدر ما عتق منه».

قال أبو محمد رحمه الله: هذا اسناد عجيب فأن عليه من شمس الضحى نوراً ما ندري احداً غمزه بشيء إلا أن بعضهم ادعى أن وهيباً أرسله.

قال أبو محمد رحمه الله: فكان ماذا اذا أرسله وهيب؟ قد أسند حكم المكاتب فيما ذكرنا وفي رواية حماد بن سلمة وحماد بن زيد عن أيوب وأسنده علي بن المبارك ويحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وأيضاً فان الخفيفين والمالكين متفقون على أن المرسل فالمسند ولا فرق، فعلى قولهم ما زاده ارسال وهيب بن خالد الاقوة فاذا قد صح وثبت فقد وجب ضرورة بنص حكم رسول الله ﷺ أن حدود الماليك جملة عموماً لذكورهم وأماهم مخالفة لحكم حدود الأحرار عموماً لذكورهم

وأنهم وإذا ذلك كذلك فلا قول لأحد من الأمة إلى أن حد المالك على النصف من حدود الأحرار فكان هذا واجبا القول به وبهذا قول، وبالله تعالى التوفيق •

٢١٨٥ مَسْأَلَةٌ هل يقيم السيد الحدود على ماله أم لا؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة: يقيم السيد جميع الحدود من القتل فما دونه على ماله، وقالت طائفة: يحبس السيد ماله في الزنا والخمر والقذف ولا يحبس في قطع قالوا: وإنما يحبس إذا شهد عليه بذلك الشهود، وقالت طائفة: لا يحبس السيد ماله في شيء من الأشياء وإنما الحدود إلى السلطان فقط. قال قول الأول كما نأصح أن ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع نا ابن عمر قطع يد غلام له سرق وجلد عبدا له زنى من غير أن يرفع ماله وبه إلى عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إن جارية لحفصة سحرها واعترف بذلك فأخبرت بها عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها فانكر ذلك عليهما عثمان بن عفان فقال له ابن عمر: ماتت على أم المؤمنين امرأة سحرها فاعترف فسكت عثمان وبه إلى عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع قال: أبى غلام لابن عمر فبر على غلة لعائشة أم المؤمنين فسرق منهم جرابا فيه تمر وركب حمار ألم فأتى به ابن عمر فبعث به إلى سعيد بن العاص وهو أمير على المدينة. فقال سعيد: لا يقطع غلام أبى ف أرسلت إليه عائشة إنما ظننتك وإنما جامع وركب الحمار ليبلغ عليه فلا تقطعه قال: فقطعه ابن عمر، وعن إبراهيم النخعي أن العثمان بن مقرن قال: لابن مسعود أمى زنت قال: أجلدها قال: إنها لم تحصن قال: أحصانها إسلامها قال شعبة: نا الأعمش عن إبراهيم بهذا وفيه جلدها خمسين، وعن عبد الله بن مسعود وغيره قالوا: إن الرجل يجلد يملكه الحدود في بيته، وأن العثمان بن مقرن سأل عبد الله بن مسعود قال: أمى زنت قال: أجلدها خمسين قال: إنها لم تحصن قال ابن مسعود: أحصانها إسلامها، وعن ابن وهب نا ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تجلد ولديها خمسين إذا زنت، وعن أنس بن مالك أنه كان يجلد ولانده خمسين إذا زنت. حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا عمرو بن دينار أن الحسن بن محمد بن الحنفية أخبره أن فاطمة بنت محمد ﷺ جلدت أمة لها الحد زنت، وعن إبراهيم النخعي قال: كان علقمة والأسود يقيمان الحد على جوارى قومهما •

قال أبو محمد رحمه الله : وقد روى عن بعض من ذكرنا وغيرهم جواز غضب

السيد عن مالك في الحدود : قالنا حمام نا بن مفرج نا بن الاحرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن رجل عن سلام بن مسكين أخبرتني عن حبيب بن أبي فضالة نا صالح بن كبر بن حدثه أنه جاء بجمارية له زنت الى الحكم بن أيوب قال : فينا أنا جالس اذ جاء أنس بن مالك فجلس فقال : يا صالح ما هذه الجارية معك؟ قلت : جاريتنا بنت فأردت أن أرضعها الى الامام ليقم عليها الحد قال : لا تفعل ورد جاريتك واتق الله واستر عليها قلت : ما أنا بفاعل حتى أرضعها قال له أنس : لا تفعل وأطعن قال صالح : فلم يزل راجعني حتى قلت له أردعها على أن ما كان على من ذنب فأنت له ضامن فقال أنس : نعم قال : فردتها وعن ابراهيم النخعي في الامة تزني قال : تجلد خمسين فان عفا عنها سبها فهو أحب الينا قال عبد الرزاق وبه ناخذ .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذا ناثران ساقطان لانهما ممن لم يسم ، وأما من فرق بين ذات الزوج وغير ذات الزوج فكما نا حمام نا بن مفرج نا بن الاحرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : في الامة اذا كانت ليست بذات زوج فظهر (١) منها فاحشة جللت نصف ماعلى المحصنات من العذاب يجلدها سبعا فان كانت من ذوات الازواج رفع أمرها الى الامام ؛ وعن ربيعة أنه قال : احسان المملوكة أن تكون ذات زوج فيذكر منها فاحشة فلا يصدق عليها سبها والزواج يذب . عن ولده وعن رحبها وعن ما بيده فليس يقيم الفاحشة عليها الا بشهادة أربعة ولا يقيم الحد عليها اذا ثبت الا للسلطان قال الله تعالى : ( فاذا أحسن فان آتين بفاحشة فمليهن نصف ماعلى المحصنات من العذاب ) وأما من فرق بين الجلد في الزنى والخمر والقذف وبين القتل في السرقة فهو قول مالك ، واليئ : وما نعلمه عن أحد قبلها .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لنعلم الحق فقتبته بمن الله تعالى فوجدنا باحيفة . وأصحابه يحتجون بما نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن عثمان نا احمد ابن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن أبي عبد الله رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : كان ابن عمر يأمرنا أن نأخذ عنه قال . هو عالم نخذوا عنه فسمعتة يقول : الزكاة والحدود والنفي . والجمعة الى السلطان . وعن الحسن البصري أنه ضمن هؤلاء أربعة ، الزكاة والجمعة والصدقة والحدود . والحكم ، وعن ابن عمير أنه قال : الحدود . والنفي . والزكاة . والجمعة الى السلطان .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ما نعلم لهم شبهة غير هذا وكل هذا لاحجة لهم فيه لأنه ليس في شيء مما ذكروا أن لا يقيم الحدود على الممالك ساداتهم وإنما فيه ذكر الحدود عمومًا إلى السلاطن ، وهكذا قول لكن يخص من ذلك حدرد المالك إلى ساداتهم بدليل أن وجد ، ثم أيضا لو كان فيما ذكروه لما كانت فيه حجة لأنه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأما قول مالك . واليـك في التفريق بين الجلد والقطع والقتل فلا نعلم لهم أيضا حجة أصلا ، ولا ندرى لهم في هذا التفريق سلفاً من صاحب . ولا تابع ، ولا متعلقا من قرآن . ولا من سنة صحيحة ، ولا سقيمة ، ولعل بعضهم أن يقول : ان السبد له جلد عيـده وإماته أدبا وليس له قطع أيديهم أدبا ، قلنا فإن الحدف الزنا والخمر والقذف جلداً كان ذلك للسادات لأنه حد وجلد .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا القول في غاية الفساد لقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فجلد الأدب هو غير جلد الحد بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق . ثم نظرنا في قول ربيعة فوجدناه قولاً لا تؤيده حجة لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ، أما قول ربيعة فلن الزوج أن ينوب عنها لحجة زائفة جدا وما جعل الله تعالى للزوج اعتراضا ولا ذبا فيما جاءت السنة بأقائه عليها . وأما من رأى السيد يقيم جميع الحدود على اليك فنظرنا فيه فوجدنا ما نأبى الله بن يوسف نا احمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عيسى بن حماد المصرى نا الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا زنت أمة أحدكم فزين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بجبل من شعر » . وعن مسلم أيضا نا القعنبي نا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن حنبل عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن ؟ قال : « إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يعوها ولو بصفير » قال ابن شهاب : والصفير الحبل ، قال ابن شهاب : لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة ، والأخبار فيما ذكرنا كثيرة جدا .

**قال أبو محمد** رحمه الله : مما شكك بهون الله تعالى فيما ذكرنا في الأخبار المذكورة من بيع الأمة التي تزنى فنقول : ان الليث روى هذا الحديث عن سعيد

ابن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن زنت الثالثة فليعها ولو بجبل من شعر ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة ، وهكذا أيضا رواه خالد بن الحارث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكرها زناها المرة الثالثة جلدا بل ذكرها البيع فقط ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة أن يقام الخد عليها ثلاث مرات ثم تباع بعد الثالثة مع الجلد ، وهكذا رواه سفيان بن عيينة قال علي : فوجب أن يلغى الشك ويستقر البيع بعد الثالثة مع الجلد ، والطرق كلها في ذلك في غاية الصحة ، وظل ماصح عن النبي ﷺ فهو عن الله تعالى قال الله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ) فاذ ذلك كذلك فأمره ﷺ بالبيع في الثالثة نذب .

برما ذلك أمره بالبيع في الرابعة لا يمكن البتة إلا هذا لأنه لو كان أمره ﷺ في الثالثة فرضا لما أباح حبسها إلى الرابعة . وأما البيع في الرابعة ففرض لا بد منه لأن أوامره ﷺ على القرض لقول الله تعالى : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره ) الآية .

**قال أبو محمد** رحمه الله : يوجبها السلطان على يمينها أحب أم كره بما ينهي إليه العطاء فيها ولا يتأني بها طلب زيادة ولا سوق كما أمر رسول الله ﷺ أن تباع ولو بجبل من شعر أو صغير من شعر إذا لم يوجد فيها إلا ذلك ، فإن زنت في خلال تعرضها للبيع أو قبل أن تعرض حدها أيضا لعموم أمره ﷺ بجلدها أن زنت وكذلك إن غاب السيد أو مات فلا بد من بيعها على الورقة ضرورة ، فإن كانت أصغار جلدها الولي أو الكافل لقول رسول الله ﷺ في رواية مالك عن الزهري فاجلدوها فهو عموم لكل من قام به ، ولا يلزم البيع في العبد إذا زنى لأن رسول الله ﷺ إنما أمر بذلك في الأمة إذا زنت وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وكذلك أن سرقت الأمة أو شربت الخمر فاتها تعد ولا يلزم بيعها لأن النص إنما جاء في زناها فقط وما كان ربك نسيا .

**قال أبو محمد** رحمه الله . فلو اعتقها السيد إذا تبين زناها لم ينفذ عقبه بل هو مردود لأنه ما مور بيعةها وإخراجها عن ملكه فهو في عقه أياها ، أو كتابته لها ، أو هبه أياها ، أو الصدقة بها ، أو إصداقها ، أو إيجارها ، أو تسليمها في شيء بصفة غير البيع مما شاء تعدا أو إلى أجل بدنانير أو بدراهم مخالف لأمر رسول الله ﷺ وقد قل عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وكذلك لو دبرها فأت أو أوصى بها فكل ذلك باطل ولا بد من بيعها .

قال أبو محمد رحمه الله . ولا يجوز أن يقيم الحد السيد على مالكه إلا بالينة أو باقرار المالك أو صحة عليه ويقينه على نص قوله عليه السلام : « ثبين زناها ، ولا يطلق على إقامة الحدود على المالك إلا أهل العدالة قط من المسلمين »

**٢١٨٦ مسألة** أى الأعضاء تضرب في الحدود ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا وقال الله تعالى : (فان تازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية ففعلنا فرجدا الله تعالى قال : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقال عليه السلام : « اذا شرب فاجلدوه » وقال عليه السلام : « وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » والبر بالبر جلد مائة وتغريب عام ، ومنذ كر كل ذلك إن شاء الله تعالى فلم نجد عن الله تعالى ولا عن رسوله عليه السلام أمرا بأن ينخص عضو بالضرب دون عضو الا حد القذف وحده فان رسول الله عليه السلام قال فيه : « الينة والا حد في ظهرك » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمران بن يزيد الدمشقي نا محمد بن الحسين الأسدي نا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : ان أول لمان كان في الاسلام ان هلال بن أمية قذف شريك ابن سحماء بأمراته فأتى النبي عليه السلام فأخبره بذلك فقال له النبي عليه السلام « والينة والا حد في ظهرك » يردد ذلك عليه مرارا ، فوجب أن لا ينخص بضرب الزنا واخر عضو من عضو اذ لو أراد الله تعالى ذلك لينة على لسان رسوله عليه السلام الا أنه يجب اجتاب الوجه ولا بدو المناكر والمقاتل . أما الوجه فلما روينا من طريق مسلم نا عمرو الناقد وزهير ابن حرب قالا جميعا : نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « اذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه ، وأما المقاتل فضر بها خور فالقلب والاثنين ونحو ذلك ولا يحل قتلها ولا التعريض بها تخاف منه وبالله تعالى التوفيق »

**٢١٨٧ مسألة** كيف يضرب الحدود أقانما أم قاعدا ؟ اختلف الناس في ذلك وقال الله تعالى : (فان تازعتم في شيء) الآية ، أمان قال بان الحدود تقام على المحدود وهو قائم فانهمذكروا في ذلك ما ناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن احمد نا القربري نا البخاري نا اسماعيل بن عبد الله نا مالك عن نافع عن ابن عمر فذكروا حديث اليهوديين اللذين رجهما رسول الله عليه السلام في الزنا ، قال ابن عمر : فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة ، وذكروا حديث أبي هريرة في جلده حد القذف الذي يقول في ذلك لعمر ك إنى يوم أضرب قائما ثمانين سوطا اتى لصبور . ثم أتوا باطرف ما يكون

من التخليط : فقالوا ان قول عمر بن الخطاب للجالد في الحد : اضربوا واضط كل ذي عضو سقمه دليل على أن المجلود كان قائماً ، وقال : فدل حديث اليهوديين على أن الرجل كان قائماً وانما كانت قاعدة •

**قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ** رحمه الله : فكل هذا عليهم لاهم على ما بين ان شاء الله تعالى • أما حديث النبي ﷺ في ذلك فهم أول من عصاه وخالفه وقالوا : لا يحمل أن يقام حد الزنا على يهودى ولا يهودية وحلوا فعل رسول الله ﷺ ذلك على ما لم يقدموا على اطلاعه بأستهم إما انه على معصية الله تعالى وإما انه على اتقاد لما في التوراة لما لا يجوز لهم اتقاده وانه على كل حال لم يحكم رسول الله ﷺ في ذلك بأمر الله تعالى ولا بوحى اليه ولا بحق يجب اتباعه فيه لا عهد لهم من هذا ، فهذا الذى ظنوا من ذلك كذب بحت وما فيه دليل على أنه كان قائماً ولا انها كانت قاعدة بل قد يخنى عليها وهو راكم وهو الأظهر أو وهو منكب قريب من الجلوس وهو ممكن جداً أيضاً ؛ وأما أن يخنى عليها وهو قائم وهى قاعدة فمتنع لا يمكن البتة ولا يتأتى ذلك وقد يمكن أن يكونا قائمين ويخنى عليها بفضل ما للرجل على المرأة من الطول وقد يمكن أن يكونا قاعدين • وأما حديث أنى هريرة فليس فيه ان أبا هريرة أوجب عليه أن يقوم قائماً اذ جلده ولا يد ولا أن المرأة بخلاف الرجل •

**قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ** رحمه الله : فأذا لخص في شيء من هذا ولا اجماع قد أيقنا أن الله تعالى لو أراد أن يكون إقامة الحد على حال لا يتعدى من قيام أو قعود أو فرق بين رجل وامرأة لينته على لسان رسوله عليه السلام ، فصح أن الجلد في الزنا والقذف والخمر والتعزير يقام كيف ما تبسر على المرأة والرجل قياماً وقعوداً فان امتنع أمسك وان دفع يديه الضرب عن نفسه مثل أن يلقى الشيء الذى يضرب به فيمسكه أمسكت يده •

٢١٨٨ - مَسْأَلَةٌ - صفة الضرب • قال أبو محمد رحمه الله : أجاز قوم أن يسال الدم في جلد الحدود والتعزير وهو لم يأت به عن الصحابة شيء من ذلك بل قد صح عن عمر رضى الله عنه بما قد ذكرناه قبل لا تجرد فاجلدها ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، والذى تقول به بل الضرب في الزنا والقذف والخمر والتعزير أن لا يكسر له عظم ولا أن يشق له جلد ولا أن يسال الدم ولا أن يعقن له اللحم لكن يوجع سالم من كل ذلك فمن تعدى فشق في ذلك الضرب جلداً أو أسال دماً أو عفن لحماً أو كسر له عظماً فعلى متولى ذلك القود وعلى الأمر أيضاً



القول إن أمر بذلك • برهان ذلك قول الله تعالى: (قد جعل الله لكل شيء قدرا) فعلنا يقينا أن لضرب الحدود قدرا لا يتجاوزه وقدرا لا يتخط عنه ينص القرآن فطلبنا ذلك فوجدنا أدنى أقداره أن يؤلم فما قصص عن الألم فليس من أقداره وهذا ما لا خلاف فيه من أحد وكان أعلى أقداره نهاية الألم في الزنا مع السلامة من كل ما ذكرنا ثم الحليطة من الألم على حسب ما وصفنا، فأما المنع من كل ما ذكرنا فقول رسول الله ﷺ: « أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فحرمت إساءة الدم نصا إذ هرق الدم حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع ولا نص ولا إجماع على إباحة إساءة الدم في شيء من الحدود نعم ولا عن أحد من التابعين، وأما تعفن اللحم فقد نص رسول الله ﷺ على تحريم البشارة فلا يحل منها إلا ما أحله نص أو إجماع وإنما صح النص والإجماع على إباحتها للألم فقط وأما كسر العظام فلا يقول بإباحته في ضرب الحدود أحد من الأمة بلا شك •

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ** رحمه الله: ومن خالفنا في هذه الأشياء سأناه الشدة الضرب في ذلك حدام لا؟ (فان قالوا): لا تركوا قولهم وخالفوا الإجماع ولزمهم أن يبيحوا أن يجلد في كل ذلك بسوط مملوء حديدا أو رصاصا يقتل من ضربه وهذا لا يقوله أحد من الأمة (وان قالوا): أن ذلك حدا وقدرا تقف عنده فلا يحل تجاوزه سئلوا عن ذلك فان حدوا فيه غير ما حدوا كانوا متحكين في الدين بلا برهان، (فان قالوا): أن الحدود إنما جعلت للردع (قلنا لهم): كلا ما ذلك كما تقولون إنما ردع الله تعالى بالتحريم وبالعيد في الآخرة فقط وأما بالحدود فأنما جعل الله تعالى كإشهاد لم يخبرنا الله تعالى أنها للردع ولو كانت للردع كما تدعون لكان ألف سوط أردع من مائة ومن ثمانين . ومن أربعين ومن خمسين، وكان قطع اليدين والرجلين أردع من قطع يد واحدة ولكننا نقول: هي نكال وعقوبة وعذاب وجزاء وخزى كما قال الله تعالى في المحاربة: (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يكونون مطبوعين نصف ما على المحصنات من العذاب) وقال تعالى في القاذف: (ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا) الآية قال تعالى: (والسارق والسارقة) الآية وقال تعالى: (الزاني والزانية) الآية وإنما التسمية في الدين إلى الله تعالى لا إلى الناس فصح أنه تعالى جعلها كما شاء حيث شاء ولم يجعلها حيث لم يشأ •

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ** رحمه الله: فإذا صح ما ذكرنا. وصح مقدار الضرب الذي لا يتجاوز قد صح أن من تجاوز ذلك المقدار فإنه متعد لحدود الله تعالى وهو عاص بذلك ولا

توب معصية الله تعالى عن طاعته فأذهو متعدد فعليه القود قال الله تعالى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه) الآية فضرِب التعمد لا يتبعض بلا شك فأذ لا يتبعض وهو معصية فباطل أن يجزى عن الحد الذي هو طاعة لله تعالى فيقتص له منه ؛ ثم يقام عليه الحد ولا بد وبالله تعالى التوفيق •

٢١٨٩ مسألة — بأى شيء يكون الضرب في الحد ؟ • قال أبو محمد رحمه الله: أما أهل الرأي. والقياس فانهم قالوا : الحدود كلها بالسوط الا الشاقي رحمه الله قال: الا انخر فانه يجلد فيها بما صح عن النبي ﷺ انه جلد فيها •

قال أبو محمد رحمه الله : احتج من رأى الجلد بالسوط ولا بد في الحدود بما نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اني أصبت حدا فأقمه على فدعا النبي ﷺ بسوط فأتى بسوط جديد عليه ثمرته قال : لا سوط دون هذا فأتى بسوط مكسور المجز فقال : لا سوط فوق هذا فأتى بسوط بين السوطين فأمر به بجلده ، وذكر الخبر • وعز زيد بن أسلم « أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا فدعا رسول الله ﷺ بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته فقال : بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به بجلده ، وذكر باقي الخبر حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سخون نا ابن وهب عن غزمية بن بكير عن أبيه قال : سمعت عبيد الله بن مقسم يقول : سمعت كريبا مولى ابن عباس يحدث أو يحدث عنه قال : « أتى رجل النبي ﷺ فاعترف على نفسه بالزنا ولم يكن الرجل أحسن فأخذ رسول الله ﷺ سوطا فوجد رأسه شديدا فرده ثم أخذ سوطا آخر فوجد له لنا فأمر به بجلده مائة • وعن أبي عثمان النهدي قال : أتى عمر ابن الخطاب في حد ما أدري ما ذلك الحد فأتى بسوط فيه شدة فقال : أريد ما هو ألين فأتى بسوط لين فقال : أريد أشد من هذا فأتى بسوط بين السوطين فقال : اضرب ولا يرى إبطك • وعن أبي عثمان النهدي قال : أتى عمر بن الخطاب في حد فأتى بسوط فهزه فقال اتوني بسوط ألين من هذا فأتى بسوط آخر فقال اتوني بسوط أشد من هذا فأتى بسوط بين السوطين فقال اضرب ولا يرى إبطك واعط لكل عضو حقه •

**قال أبو محمد رحمه الله :** ما نعلم لهم شبهة غير ما ذكرنا أما الآثار في ذلك

عن رسول الله ﷺ فرسلة كلها ولا حجة في مرسل وأضعفها حديث غزمية بن بكير لانه منقطع في ثلاثة مواضع لأن سماع غزمية من أبيه لا يصح وشك ابن مقسم

أسمعه من كريب أم بلغه عنه ثم هو عن كريب مرسل ثم لو صح لما كان لهم في شيء منها حجة لأنه ليس في شيء منها أن لا تجلد الحدود إلا بسوط هذه صفة وإنما فيه أن الحدود جائز أن يضرب بسوط هذه صفة فقط وهذا أمر لا نأباه فنسقط تعلقهم بالآثار المذكورة . وأما الأثر عن عمر رضي الله عنه فصحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فلما سقط كل ما شغبوا به نظرنا فيما يجب في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول في الزاني والزانية: ( فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) إلى قوله تعالى: ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) وقال تعالى: ( فليبين نصف ما على المحصنات من العذاب ) وقال عليه السلام: « على ابنك جلدة مائة وتغريب عام » وقال تعالى في القاذف: ( فاجلدوه ثمانين جلدة ) وقال رسول الله ﷺ: « إذا زنت أمة فليجلدها » وقال عليه السلام: « إذا شرب فاجلدوه » ونهى عليه السلام أن يجلد أكثر من عشر جلدات في غير حد فأبقنا بقينا لا يدخله شك أن الله تعالى لو أراد أن يكون الجلد في شيء مما ذكرنا بسوط دون سوط لبيته لنا على لسان رسوله عليه السلام في القرآن وفي وحى منقول البنا ثابت ثابت بين صفة الضرب في الزنا وبين حضور طائفة من المؤمنين للعذاب في ذلك فاذ لم يفعل ذلك تعالى فيبين ندرى أن الله تعالى لم يرد فقط أن يكون الضرب في الحدود بسوط خاصة دون سائر ما يضرب به فاذ ذلك كذلك قالوا يجب أن يضرب الحد في الزنا والتدفع بما يكون الضرب به على هذه الصفة بسوط أو بجمل من شعر أو من كتان أو من قنب أو صوف أو حلقاء أو غير ذلك أو نفر أو قضيب من خيزران أو غيره إلا الخمر فإن الجلد فيها على ما جاء عن رسول الله ﷺ كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن الحنفى نا معاذ بن هشام هو الدستوائى نا قتادة عن أنس بن مالك « أن النبی ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال » ومن طريق البخارى نا قتبية بن سعيد نا أبو ضمرة أنس بن عياض عن يزيد بن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة قال: أتى النبي ﷺ برجل قد شرب فقال: « اضربوه » قال أبو هريرة: ففنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه وذكر الحديث .

**قال أبو محمد** رحمه الله: فالجلد في الخمر خاصة يكون بالجريد والنعال . والأيدي وبطرف الثوب كل ذلك أى ذلك رأى الحاكم فهو حسن ولا يمتنع عندنا أن يجلد في الخمر أيضا بسوط لا يكسر ولا يجرح ولا يعقن لما كما روينا من طريق مسلم نا أحد ابن عيسى نا ابن وهب نا خبرني عمرو بن الحرث عن بكير بن الأشج قال :

بينما نحن عند سليمان بن يسار اذ جاء عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله لحدته فأقبل علينا فقال : حدثني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله تعالى » فاقضى هذا ان الضرب بالسوط جائز في كل حد وفي التعزير وضرب الخمر وبالله تعالى التوفيق .

٢١٩٠ - مَسْأَلَةٌ - هل يجلد المريض الحدود أم لا ؟ وان جلدتها كيف يجلدتها ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : يجعل له ضرب الحد كما ناعمد بن سعيد بن نبات ناعمد بن عبد البصير ناعاصم بن أصبغ ناعمد بن عبد السلام الحنفي ناعمد بن المتي ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان عمر بن الخطاب أتى برجل يشرب الخمر وهو مريض فقال : اقيموا عليه الحد فاني أخاف أن يموت .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : فاحتمل هذا أن يكون اشفاق عمر رضي الله عنه من أن يموت قبل أن يضرب الحد فيكون معطلا للحد ، واحتمل أيضا من أن يكون يصيبه موت منه ففطرنا في ذلك فوجدنا محمد بن سعيد أيضا قال : ناعبد الله بن نصر ناعاصم بن أصبغ نا ابن وضاح ناموسى بن معاوية نا وكيع ناسفيان فذكر هذا الخبر وفيه أن عمر قال : اضربوه لا يموت ، فبين هذا أن اشفاق عمر كان من كلا الأمرين .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : فإذا كان هذا قد ثبت أنه أمر بأن يضرب ضربا لا يموت منه . وبه الى وكيع ناسفيان عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه أنه كان يبر نذره بأذى الضرب ، وبه الى وكيع ناسفيان عن ابن جريج عن عطاء الصفث للباس عامة في قوله تعالى : ( وخذ يدك ضعفا فاضرب به ولا تحنث ) . نايحيي بن عبد الرحمن بن مسعود نامحمد بن دحيم نامبراهيم بن حماد ناسماعيل بن اسحق نامسميع بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن غلام لهم يهضم قال : اخبرني ذلك الغلام أن عروة حلف ليضربني كذا وكذا ضربة فأخذ يده شماريخ فضربنى بها جميعاً . وبه الى اسمعيل نامحمد بن عبيد نامحمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قوله تعالى : ( وخذ يدك ضعفا فاضرب به ولا تحنث ) قال عودا فيه تسعة وتسعون عودا والاصل تمام المائة فاضرب به امرأته وكان حلف ليضربها فكانت الضربة تحلة ليمينه وتخفيفاً عن امرأته ، وهو قول الشافعي ، وقالت طائفة :

يؤخر جلده حتى يبرأ ، وهو قول مالك ، وجاء عن مجاهد في الآية المذكورة ما ناه يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بالاستناد المذكور الى اسماعيل بن اسحق نا علي بن عبد الله نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى : ( وخذ يدك ضعفا فاضرب به ولا تحث ) قال : هي لأبوب غصاة ، وقال عطاء : هي للناس عامة .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لنعلم الحق فنبتعه بعون الله تعالى فوجدنا الطائفة المانعة من إقامة الحد عليه حتى يبرأ يحتجون بما ناهى حماد ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن ناعبد الله بن أحمد بن حنبل ناأبي ناعنذر ناشعة قال : سمعت عبد الأعلى التغلبي يحدث عن أبي جميلة عن علي بن أبي طالب وأن أمة زنت لحملت فأتى على النبي ﷺ فأخبره فقال له : دعها حتى تلد أو قال حتى تضع ثم أجدها • وبه إلى أحمد بن حنبل ناوكيع ناسفيان عن عبد الأعلى التغلبي عن أبي جميلة الطهوي عن علي • أن عادما النبي ﷺ أحدث (١) فأمرني النبي ﷺ أن أقيم عليها الحد فأيتها فوجدتها لم تحب من دما فأيتها فأخبرته فقال : إذا جفت من دما فأقم عليها الحد أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم • قالوا : فهذا رسول الله ﷺ لم يجعل جلد الخادم الحامل حتى تضع فتجلد الحد الذي أمر الله تعالى به ، وكذلك التي لم تحب من دما حتى يحب عنها دما • ثم نظرنا في قول الطائفة الثانية الموجبة لتعجيل الحد على حسب ما يؤمن به الموت فوجدناهم يذكرون مائة عبد الله بن ربيع نامحمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب ناأحمد بن يوسف التيسابوري . وعمد بن عبيد الله ابن يزيد بن إبراهيم الخزازي والفظله قال أحمد : ناأحمد بن سليمان ، وقال محمد بن عبيد الله : حدثني أبي ثم اتفق أحمد بن سليمان . وعبيد الله بن يزيد : قالوا ناعبد الله بن عمرو - هو الرق - عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : ان رسول الله ﷺ أتى برجل قد زنى فأمر به فجرد فاذا رجل مقعد حش الساقين فقال رسول الله ﷺ : ما يقي الضرب من هذا شيئا فدعأ بأنا كيل فيها مائة شمر وخ فضره بها ضربة واحدة • ناحام ناعباس بن أصبغ ناأحمد بن عبد الملك بن أيمن نايزيد ابن محمد العقلي بمكة ناعبد الرحمن بن حماد الثقفي ناالأعمش عن الشعبي عن علقمة عن ابن عباس قال : هو رسول الله ﷺ بامرأة ضعيفة لا تقدر أن تمتنم عن أرادها فقال رسول الله ﷺ : بمن ؟ قالت : من فلان قد كرت رجلا ضعيفا أضعف منها فبعث إليه رسول الله ﷺ فجاء به فسأله عن ذلك ؟ فأقرمرارا فقال له رسول الله ﷺ : نخذوا أنا كل مائة فاضربوه سائمة واحدة •

قال أبو محمد رحمه الله : حديث سهل بن سعد صالح تقوم به الحجة ، فان قيل : ان هذا الخبر المعروف فيه اسرائيل ثا ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية نا أحمد بن شبيب أخبرني محمد بن وهب الحراني ناعبد بن سلة في أبو عبد الرحيم - هو خال محمد بن سلة - حدثني زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن أبي حازم عن أبي امامة ابن سهل بن حنيف قال : جرى رسول الله ﷺ بجارية - وهى حلى - فسلها من حملك ؟ فقالت : من فلان المقعد فجىء بفلان فاذا رجل حمش الجسد ضرير فقال : والله مايتقى الضرب من هذا شيئا فامر باثنا كيل مائة لجمعت فضرب بها ضربة واحدة وهى شماريخ النخل الذى يكون فيها العروق ، وفى آثار كثيرة يطول ذكرها جمدا فتركتاها لذلك .

قال أبو محمد رحمه الله فلما جاءت الآثار كما ذكرنا وجب أن نتظر في ذلك فوجدنا حديث أبى جميلة عن على صحبها إلا أنه لاجبة لم فيه أصلا لأنه انما فيه ان رسول الله ﷺ أخر الحد عن الحامل وعن التى لم تحف من دمها وهذا ليس بما نحن فيه فى شيء لأن الحامل ليست مريضة وانما خيف على جنينها الذى لايجل هلا كه وحكم الصحيح أن يتجلد بلا راقه وحكم الجنين أن لايتوصل الى اهلا كه فوجب تأخير الجلد عنها جملة كما يؤخر الرجم أيضا من أجله ، وأما التى لم تحف من دمها فان هذا كان أثر الولادة وفى حال سيلان الدم وهذا شغل شاغل لها ومثلها ان لا يتجلد فى تلك الحال كن ذرعه القىء أو هو فى حال الغائط أو البول ولا فرق واقطاع ذلك الدم قريب انما هى ساعة أو ساعتان ولم يقل فى الحديث اذا طهرت انما قال : اذا جفت من دمها فبطل أن يكون لهم فى شيء من ذينك الحديثين متعلق أصلا ، فاذ قد سقط ان يكون لتلك الطائفة متعلق قالوا يجب ان نتظر بعون الله فيما قالت به الطائفة الأخرى . فنظرنا فى الحديث الذى اوردنا من جلد المزمع المريض بشماريخ فيها مائة عشكول ، فوجدنا الطريق الذى صدرنا به من طريق سهل بن سعد طريقا جيدا تقوم به الحجة ووجدناهم يحتجون بامر أيوب صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد رحمه الله : أما نحن فلا نحتاج بشرعة نبى غير نبينا ﷺ لقول الله تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) ولما قد أحكمتنا فى كتابنا الموسوم بالأحكام لاصول الأحكام .

قال أبو محمد رحمه الله : وحتى لو لم يصح فى هذا حد لكان قول الله تعالى :

( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) موجباً أن لا يجلد أحد إلا على حسب طاقته من الألم وكان نصاجيلنا في ذلك لا يجوز مخالفته أصلاً وبضرورة العقل ندرى أن ابن نيف وثلاثين قوى الجسم مصبر الخلق يحمل من الضرب من قوته ما لا يحمله الشيخ ابن ثمانين والغلām ابن خمسة عشر عاماً وأربعة عشر عاماً إذا بلغ وأصاب حداً ، وكذلك يؤلم الشيخ الكبير والغلām الصغير من الجلد ما لا يؤلم ابن الثلاثين الشاب القوى بل لا يكاد يحس إلا حساً لطيفاً ما يؤلم ذينك الألم الشديد ، وأن الذى يؤلم الشاب القوى لو قبل به الشيخ الهرم والصغير التحيف من الجلد لقتلها ، وهذا أمر لا يدفعه إلا مدافع الحس والمشاهدة ، ووجدنا المريض يؤلمه أقل شئ مما لا يحسه الصحيح أصلاً إلا كما يحس بيباه الذى ليس لحسه لها فى الألم سيل أصلاً وعلى حسب شدة المرض يكون تألمه للكلام وللتلف وللمس اليد بلطف ، هذا ما لا شك فيه أصلاً ومن تأخر هذا قائماً يكابر العيان والمشاهدة والحس ، فوجدنا المريض إذا أصاب حداً من زنا أو قذف أو غير ذلك فيه من أحد أمرين لا ثالث لهما إما أن يعجل له الحد وإما أن يؤخر عنه ( فان قالوا ) يؤخر ( قلنا لهم ) : إلى متى ؟ ( فان قالوا ) إلى أن يصح ( قلنا لهم ) . ليس لهذا أمد محدود وقد تعجل الصحة وقد تبطل عنه . وقد لا يبرأ فهذا تعطيل للحدود وهذا لا يحل أصلاً لأنه خلاف أمر الله تعالى فى إقامة الحدود فلم يبق إلا تعجيل الحد كما قلنا نحن ، ويؤكد ذلك قول الله تعالى : ( سارعوا إلى مغفرة من ربكم ) فصح أن الواجب أن يجلد كل واحد على حسب وسعه الذى كلفه الله تعالى أن يصبر له ، فمن ضعف جداً جلد بشمراخ فيه مائة عشكول جلدة واحدة أو فيه ثمانون عشكاً لا كذلك . ويجلد فى الخمر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب على حسب طاقة كل أحد ولا مزيد ، وبهذا قول وقطع أنه الحق عند الله تعالى يقين وما عداه فباطل عند الله تعالى وبه التوفيق .

٢١٩١ مسألة — بكم من مرة من الاقرار تجب الحدود على المقر ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : باقراره مرة واحدة تجب إقامة الحدود وهو قول الحسن بن حى ، وحماد بن أبى سليمان ، وعثمان البتّى ، ومالك ، والشافعى ، وأبى ثور ، وأبى سليمان . وجميع أصحابهم ، وقالت طائفة : لا يقام على أحد حد الزنا باقراره حتى يقر على نفسه أربع مرات ولا يقام عليه حد القطع والسرقة حتى يقر به مرتين وحد الخمر مرتين ، وأما فى القذف فمرة واحدة وهو قول روى عن أبى يوسف صاحب أبى حنيفة .

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلفوا في ذكرنا نظرنا فيما احتجت به كل طائفة لقولنا فنظرنا في قول من رأى أن الحد لا يقام في الزنا بأقل من أربع مرات فوجدناهم يحتجون بطريق مسلم في عبد الملك بن شعيب عن الليث بن سعد في أبي عن جدي في عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف . وسعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة أنه أتى رجل إلى رسول الله ﷺ وهو في المسجد - فناداه فقال : يا رسول الله أتى قد زنت فاعرض عنه فتحي تلقاه وجهه فقال يا رسول الله أتى قد زنت فاعرض عنه حتى كرر ذلك أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ فقال : «أبلك جنون؟» قال لا قال : فهل أحسنت ؟ قال : نعم قال رسول الله ﷺ : «اذموا به فارجموه» حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن حاتم بن نعيم نا حبان - وهو ابن موسى - نا عبد الله - هو ابن المبارك - عن حماد بن سلة عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن مضا عن أبي هريرة أن ما عزا إلى رجل يقال له مهزال قال : يا مهزال إن الآخر قد زنى قال : إيت رسول الله ﷺ قبل أن ينزل فيك قرآن فاتى رسول الله ﷺ فاتخبره أنه زنى فاعرض عنه ثم أخبره فاعرض عنه ثم أخبره فاعرض عنه أربع مرات فلما كانت الرابعة امر برجمه فلما رجم أتى إلى شجرة قتل • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن حاتم بن نعيم نا حبان - وهو ابن موسى - نا عبد الله بن المبارك عن زكريا بن عمران البصري - هو ابن سليم - صاحب التلوي قال : سمعت شيخا يحدث عمرو بن عثمان القرشي قال نا عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال : شهدت النبي عليه السلام وهو واقف على بئله فجاءته امرأة على قالت : إنها قد بغت فارجمها فقال لها النبي ﷺ : «استري بستر الله» فذهبت ثم رجعت إليه وهو واقف على بئله فقالت : أرجعها فقال لها النبي ﷺ : «استري بستر الله» فرجعت ثم جاءت الثالثة - وهو واقف على بئله - فأخذت بالجام فقالت : أنشدك الله إلا رجعتنا فقال : «انطلقى حتى تلدى» فانطلقت فولدت غلاما فجاءت به النبي ﷺ فكفله النبي عليه السلام ثم قال : «انطلقى قططرى من الدم» فانطلقت قططرت من الدم ثم جاءت فبعت النبي ﷺ إلى نسوة فأمرهن أن يستبرئوا أن ينظرن أطهرت من الدم فجنن فشهدن عند النبي ﷺ بظهرها فأمر لها عليه السلام بجمرة إلى ثديتها ثم أقبل هو والمسلمون قال : يده فأخذ حصاة فأتىها حصاة فرماها بها ثم قال : «والمسلمين أرموها ولما لم يوجها» فرموا حتى طفيت فأمر بإخراجها حتى صلى عليها • وروينا من



طريق مسلم ناعبد بن عبد الله بن نمير. وأبو بكر بن أبي شيبة كلاهما يقول . أن عبد الله بن نمير حدثه قال . نا بشر بن المهاجر ناعبد الله بن بريدة عن أبيه وأن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال . يا رسول الله انى قد ظلمت نفسى وزيت وانى أريد أن تطهرنى فرده فلما كان من الغد أتاه فقال . يا رسول الله انى قد زيت فرده الثانية فأرسل رسول الله ﷺ الى قومه فقال : أتعلمون بعقله بأسا أتكفرون منه شيئا ؟ فقالوا . مانع له الا وفى العقل من صالحنا فيما نرى فأتاه الثالثة فأرسل اليهم أيضا فسأل عنه فاجابوه أنه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم فجات الغامدية فقالت . يا رسول الله انى قد زيت فطهرنى وأنه ردها فلما كان الغد قالت . يا رسول الله أتردنى لعلك تريد أن تردنى كما رددت ماعزا فوالله انى لحبلى قال لها . لا أما الآن فاذهبى حتى تلدى فلما ولدت أتته بالصبي فخرقه قالت . هذا قد ولدته قال . فاذهبى فارضيه حتى تقطعيه فلما قطعت أنت بالصبي فى يده كسرة خبز قالت . هذا يا رسول الله قد قطعت وقد أكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجموها » فهذا هو البيان الجلى من رسول الله ﷺ لآى شىء رد ماعزا لأن الغامدية قررت عليه السلام على أنه رد ماعزا وأنه لا يحتاج الى ترديدها لأن الزنا الذى أقرت به صحيح ثابت وقد ظهرت علامته سوى حملها . فصدقنا رسول الله ﷺ بذلك وأمسك عن ترديدها ولو كان ترديده عليه السلام ماعزا من أجل أن الاقرار لا يصح بالزنا حتى يتم أربع مرات لأنكر عليها هذا الكلام ولقال لها . لاشك إنما أردك كما رددت ماعزا لأن الاقرار لا يتم الا بأربع مرات وهو عليه السلام لا يقر على خطأ ولا على باطل فصح يقينا أنها صادقة فانها لا تحتاج من التريدي الى ما احتاج اليه ماعز ولذلك لم يرددها عليه السلام بعد هذا الكلام ، وصح يقينا أن ترديده عليه السلام ماعزا إنما كان لوجهين ، أحدهما ما نص عليه السلام من تهمة لعقله فسأل عليه السلام قومه المرة بعد المرة هل به جنون ؟ وسؤاله عليه السلام هل شرب خمرنا لما رويانا من طريق مسلم ناعبد ابن العلاء نايحي بن يعلى بن الحرث المحاربى عن غيلان بن جامع عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن يزيد عن أبيه قال . « جاء ماعز بن مالك الى رسول الله ﷺ فقال له طهرنى قال . ويحك ارجع فاستغفر الله وتب قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرنى فقال . له مثل ذلك حتى اذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيم أظهرك ؟ قال : من الزنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أبهجنة

فأخبر أنه ليس بمجنون فقال . أشرب خمرًا فقام رجل قائمته فلم يجد منه ريح خمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أزينت ؟ قال . نعم قائمته فرجم ، وذكري باقي الخبر ، والوجه الآخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتهمه أنه لا يدري ما الزنى فردده لذلك وقرره كما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أرنا سويد بن نصر أرنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس « أن الأسلى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فقال . لملك قبلت أو غمرت أو نظرت » . وبه الى أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن الهيثم عن عثمان البصرى أرنا وهب بن جرير بن حازم قال . حدثني أبي قال . سمعت يعلى ابن حكيم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز ابن مالك ويحك لملك قبلت أو غمرت أو نظرت ؟ قال . لا قال فكنتما ؟ قال . نعم فعند ذلك أمر برجه ، فقد صح يقينا أن تريد النبي عليه السلام لما عز لم يكن مراعاة لتامم الاقرار أربع مرات أصلا وانما كان لثمة اياه في عقله وفي جهله ماهو الزنا فبطل تعلقهم بحديث ابن بريده ، والحمد لله رب العالمين » وأما حديث أبي هريرة من طريق ابن مضاخ فان ابن مضاخ مجهول لا يدري من هو ، وقد جاء عن أبي هريرة خبر صحيح ببيان بطلان ظنهم نذكره بعد تمام كلامنا في هذه الاخبار ان شاء الله تعالى . وهو ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحق ابن ابراهيم- هو ابن راهويه- أنا عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني ابو الزبير قال . ان عبد الرحمن بن الصامت ابن عم ابي هريرة أخبره انه سمع ابا هريرة يقول . جاء الأسلى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه أربع مرات بالزنا يقول . أتيت امرأة حراما كل ذلك يمرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل في الخامسة فقال . له أنكحتما ؟ قال . نعم قال . فهل تدري ما الزنا ؟ قال . نعم أتيت منها حراما مثل ما يأتي الرجل من أهله حللا قال . فأتريد بهذا القول قال . أريد أن تطهرني قائمته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرحم فرجم فرجم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه . انظروا الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فرجيفة حمار شائل برجليه فقال . أين فلان وفلان ؟ فقالا . نحن يا رسول الله فقال لهم . كلا من جيفة هذا الحمار فقالا . يا رسول الله غفر الله لك من يا كل هذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نلتها من عرض هذا آتفا أشد

من هذه الجيفة فوالذى نفسى بيده انه الآن فى أنهار الجنة .

قال أبو محمد رحمه الله . فهذا خبر صحيح ، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكف بتقريره أربع مرات ولا بإقراره أربع مرات حتى أقر فى الخامسة ثم لم يكف بذلك حتى سأله السادسة هل تعرف ما الزنا ؟ فلما عرف عليه السلام أنه يعرف الزنا لم يكف بذلك حتى سأله السابعة ما يريد بهذا إلا ليختبر عقله فلما عرف أنه عاقل صحيح العرض أقام عليه الحد ، وفى هذا الخبر بيان بطلان الرأى من صاحب وغيره . لأنه عليه السلام أنكر عليها ما قاله برأيهما مجتهدين قاصدين الى الحق فهذا يبطل احتجاج من احتج بما روى عن بريدة ، وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق مسلم نا أبو غسان المسمى نامعاذ - يعنى ابن هشام الدستوائى - نى أبى عن يحيى بن أبى كثير نى أبو قلابة أن أبا المهلب حدثه عن عمران بن الحصين ، أن امرأة من جينة أتت نبي الله صلى الله عليه وسلم وهى حيلة من الزنا فقالت يا نبي الله أصبت حدا فاقه على فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم ولها قال أحسن إليها فاذا وضعت فأتى بها فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ففشت عليها ثيابها وأمر بها فرجعت . ثم صلى عليها فقال له عمر . أتصلى عليها يا نبي الله وقد زنت ؟ قال . لقد تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لوستغتم ، وهل رجعت أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى ؟ . ومن طريق مسلم نا ثنية نا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبى هريرة . وزيد بن خالد الجهنى أنهما قالا « أن رجلين من الأعراب أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله أشدك الله ألا قضيت لى بكتاب الله فقال له الآخر . وهو الله منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وليند لى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قل فقال . إن ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته » وذكر الحديث وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له . « والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة والغتم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فندنا عليها فاعترفت فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت » فرجدنا بريدة . وعمران بن الحصين . وأبا هريرة . وزيد بن خالد كلهم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إقامة الحد فى الزنا على القامدية والجينة بتغير ترديد على امرأته هذا المذكور بالاعتراف المطلق وهو يقتضى ولا بد رجما بما يقع عليه اسم اعتراف وهو مرة واحدة فقط وصح أن كتاب الله يوجب ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الحد فى الزنا بالاعتراف المطلق دون تحديد عدد لقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم . « لا تضين بينكما بكتاب الله تعالى ، وأقسم على ذلك ثم قضى بالرجم في الاعتراف دون عدد فصيح به إذا صح الاعتراف مرة أو ألف مرة فهو كله سواء وإن إقامة الحدود واجب ولا بد وبالله تعالى التوفيق » .

٢١٩٢ - مسألة - هل في الحدود نفي أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله . النفي يقع من الحدود في المحاربة بالقرآن وفي الزنا بالسنة وحكم به قوم في الردة وفي الخروا السرقة .  
قال أبو محمد رحمه الله . فتكلم أن شاء الله تعالى في كل ذلك فصلا فصلا فنقول وبالله تعالى التوفيق . قالت طائفة . فيه سجنه ، وقالت طائفة . ينفي أبداً من بلد إلى بلد ، وقالت طائفة . فيه هو أن يطلب حتى يعجزهم فلا يقدروا عليه كما نأهم نأين مفرجنا ابن الاعرابي قاله بربى نأعبد الرزاق نأابراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عمره عن ابن عباس أنه قال . في المحارب أن هرب وأعجزهم فنلك فيه . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أو غيره قال . سمعت سعيد بن جبيرة أو أبا الشفاء جابر بن زيد يقولان . أما النفي أن لا يدركوا فإذا ادركوا قضيتهم حكم الله تعالى والافوا حتى يلحقوا بيلدهم ، وعن الزهري أنه قال فيمن حارب أن عليه أن يقتل أو يصلب أو يقطع أو ينفي فلا يقدّر عليه ، وعن الضحاك في قوله تعالى . ( أو ينفوا من الأرض ) قال : هو أن يطلبوا حتى يعجزوا .

قال أبو محمد رحمه الله . وبهذا يقول الشافعي . وقال آخرون . النفي حد من حدود المحارب لما كتب إلى المرجي بن زروان قال . نأابوالحسن الرحبي نأابو مسلم الكاتب نأعبد الله بن أحمد بن المغلس نأعبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه نأابو معاوية نأاحجاج عن عطية العوفي عن ابن عباس قال . إذا أخرج الرجل محارباً فاعاف الطريق وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ، وإذا أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله من خلاف ثم صلب ، وإذا قتل ولم يأخذ المال قتل ، وإذا أعاف الطريق ولم يأخذ ما لا ولم يقتل نفي .

قال أبو محمد رحمه الله : فظفرنا فيما يحتج به من قال . أن النفي هو السجن فوجدناهم يقولون أن الله تعالى قال . ( أو ينفوا من الأرض ) قالوا . والنفي في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو الأبعاد فصيح أن الواجب إبعاده من الأرض قالوا . ولا يقدّر على إخراجه من الأرض جملة فوجب أن تفعل من ذلك أقصى ما تقدر عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا امرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، ولقول الله تعالى . ( فاتقوا الله ما استطعتم ) فكان أقصى ما نستطيع من ذلك إبعاده عن كل ما قدرنا على إبعاده منه من الأرض ، وغاية ذلك السجن لأنه ممنوع من جميع الأرض شأماً كان سجنه الذي لم تقدر على منعه منه أصلاً فلزنا ما استطعنا من ذلك ، وسقط عنا ما لم نستطع منه وما قلنا حتى يحدث توبة لأنه مادام

مصرًا على المحاربة فهو محارب فاذا هو محارب فواجب ان يجرى جزاء المحارب فالنفي عليه باق مالم يترك المحاربة بالتوبة فاذا تركها سقط عنه جزاؤها ان يتبادى فيه اذ قد جوزى على محاربته \*

قال ابو محمد رحمه الله . ثم نظرنا في حجة من قال . ينفى ابدا من بلد الى بلد ان قال . اتنا اذا سجناء في بلد او اقرئناه فيه غير مسجون فلم تنف من الأرض لما امر الله تعالى بل عملنا به ضد النفي والابعاد وهو الاقرار والاثبات في الأرض في مكان واحد منها وهذا خلاف القرآن فوجب علينا بنص القرآن أن نستعمل إبعاده ونفيه عن جميع الأرض أبداً حسب طاقتنا وغاية ذلك ألا نقره في شيء منها مادامنا قادرين على نفيه من ذلك الموضع ثم هكذا أبداً ولو قدرنا على أن لاندعه يقر ساعة في شيء من الأرض لقلنا ذلك ولكان واجبا علينا فعله مادام مصرًا على المحاربة \*

قال أبو محمد رحمه الله . فكان هذا القول أصح وأولى بظاهر القرآن لما ذكر المحتج له من أن السجن اثبات واقرار لا نفي ، وما عرف قط أهل اللغة التي نزل بها القرآن وعاطبنا بها الله تعالى أن السجن يسمى نفيًا ولا أن النفي يسمى سجنًا بل هما اسمان مختلفان متغايران قال الله تعالى . ( فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلاً ) الآية ، وقال تعالى . ( ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ودخل معه السجن فتيان ) فما قال أحد لا قديم ولا حديث ان حكم الزواني كان النفي اذ أمر الله تعالى بحبسهن في البيوت ولا قال قط أحد ان يوسف عليه السلام نفي اذ حبس في السجن ، فقد بطل قول من قال . بالسجن جملة . وعلى كل حال فالواجب أن ننظر في القولين اللذين هما إما نفيه الى مكان غير مكانه واقارره هنالك أو نفيه أبداً . فوجدنا من حجة من قال ينفي من بلد الى بلد ويقر هنالك [ ان قالوا : أنتم لا تقولون بتكرار فعل الأمر بل يجرى عندكم ايقاعه مرة واحدة ، واذا كررتم النفي أبداً فقد نقضتم أصلكم ] قال علي : وهذا الذي أنكروه داخل عليهم بمنهم المنق من الرجوع الى منزله فهم يقرون عليه استدامة تلك العقوبة فقد وقعوا فيما أنكروا بعينه نعم والتكرار أيضا لازم لمن قال بنفيه أو سجنه سواء سواء [ (١) ] \*

قال أبو محمد رحمه الله : فنقول إن المحارب الذي افترض الله تعالى علينا نفيه

حرباً على محاربتة فانه مادام مصراً فهو محارب ومادام محارباً فالتنفي حد من حدوده قال الله تعالى. ( ولم يصروا على ما فعلوا ) فن فعل المحاربة فبلا شك ندرى أنه في حال توبه وأكله واستراحته ومرضه أنه محارب كما كان لم يسقط عنه الاسم الذي وسمه الله تعالى به وحق عليه الحد به هذا ما لا خلاف فيه فهو بعد القدرة عليه في حال اصراره على المحاربة بلا شك لا يسقط عنه الاسم الا بتوبة أو نص أو اجماع فالحد باق عليه حتى يسقط بالتوبة أو يسقط عنه الحكم بالنص أو الاجماع فليس ذلك الا بقطع يده ورجله من خلاف بلا خلاف من أحد في أنه لا يحد عليه قطع آخر ويمنع النص من أن يحدث له حداً آخر على ما سلف منه . قال أبو محمد رحمه الله . ثم وجدنا من قال . بنفيه وتركه في المكان الذي بنفيه اليه قد خالف القرآن وأنه أقره في ذلك المكان والافرار خلاف النفي فقد أقره في الأرض فلم يبق إلا القول الذي صحنا وهو قول الحسن البصري ، وبه قول . قالوا يجب أن ينفي أباد من كل مكان من الأرض وأن لا يترك يقر إلا مدة أطه ونومه وما لا بد له منه من الراحة التي ان لم ينلها مات . ومدة مرضه لقول الله تعالى . ( وتعاونوا على البر والتقوى ) فواجب أن لا يقتل وأن لا يضيع لكن ينفي أباد حتى يحدث توبة فاذا أحدثها سقط عنه النفي وترك يرجع الى مكانه فهذا حكم القرآن ومتى أحدث التوبة من قرب أو بعد سقط عنه النفي وبالله تعالى التوفيق .

٢١٩٣ - مسألة - وأما في الزاني فان الناس اختلفوا فيه فقال طائفة الزاني غير المحصن يجلد مائة وينفي سنة الحر والحررة ذات الزوج وغير ذات الزوج في ذلك سواء أما العبد الذكرك فالحر وأما الأمة فجده خمسين ونفي ستة أشهر وهو قول الشافعي . وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وابن أبي ليلى ، وقالت طائفة . ينفي الرجل الزاني جملته ولا تنفي النساء وهو قول الأوزاعي ، وقالت طائفة . ينفي الحر الذكرك ولا تنفي المرأة الحررة ذات زوج كانت أو غير ذات زوج ولا الأمة ولا العبد وهو قول مالك وأصحابه ، وقالت طائفة . لا تنفي على زان أصلاً على ذكر ولا على أنثى ولا حر ولا عبد ولا أمة وهو قول أبي حنيفة . وأصحابه .

قال أبو محمد رحمه الله : ونحن ذا كرون ان شاء الله تعالى ما جاء في ذلك عن المتقدمين ؛ فن ذلك ما ناه عبد الله بن ربيع ناهم بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن العلاء أبو كريب نا عبد الله بن ادريس الأودي سمعت عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع عن ابن عمر قال . د ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب رغب وان أبا بكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب ه ه نا حماد نا ابن مفرج نا ابن

الأعرابي نال دبى ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن قبة عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن رجلا وقع على جارية بكر فأحبلها فاعترف ولم يكن أحسن فأمر به أبو بكر فجعله مائة ثم تقي . وعن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أتى رجل إلى عمر بن الخطاب فأخبره أن اخته حدثت - وهي في سترها - وأنها حامل - فقال عمر: امهلها حتى إذا وضعت واستقلت فأذنى بها فلما وضعت جلدًا مائة وغربها إلى البصرة عامًا . ومن طريق مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب غرب في الزنا سنة . قال ابن وهب قال ابن شهاب : ثم لم يزل ذلك الأمر تمضي به السنة حتى غرب مروان في أمرته بالمدينة ثم ترك ذلك الناس ، وعن ابن وهب أخبرني جابر ابن حازم عن الحسن بن عمار عن العلاء بن بدر عن كلثوم بن جبير قال: تزوج رجل منا امرأة فزنت قبل أن يدخل بها فجلدناها على بن أبي طالب مائة سوطوا نقاه سنة إلى نهر كربلاء فلما رجعت دفعها إلى زوجها وقال : امرأتك فإن شئت فطلق وإن شئت فامسك . وعن ابن شهاب عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه أن حاطبًا توفي واعتق من صلى من رقيقه وصام وكانت له وليدة نوية قد صلت وصامت وهي انجمية لم تفقه فلم يرعه إلا حملها فذهب إلى عمر فزاع فقال له عمر : أنت الرجل الذي لا تأتي بخير فأرسل إليها عمر أحبلت ؟ فقالت نعم من مرعوش بدرهمين فإذا هي تستل به مصادفت عنده صلى بن أبي طالب . وعثمان بن عفان . وعبد الرحمن بن عوف فقال : أشير وأعلى وعثمان جالس فاضطجع فقال على . وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد قال : أشر على يا عثمان قال : قد أشار عليك أخواك قال : أشر على أنت قال أراها تستل به فأنها لا تعلمه وليس الحد الأعلى من حله فأمر بها فجلدت مائة وغربها . وعن عطاء قال : البكر تجلد مائة وتنفى سنة ، وعن عبد الله بن مسعود في البكر يزن بالكر يجلدان مائة وينفیان سنة ، وعن ابن عمر أنه حد مملوكه في الزنا ونقاها إلى فذك .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما من لم يرد ذلك فكما نأحم نام ابن مفرج نا ابن الأعرابي نال دبى ناعبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال قال على ابن أبي طالب في البكر يزن بالبكر فإن حبسهما من الفتيان ينفیان ، وعن إبراهيم النخعي أن على بن أبي طالب قال في أم الولد إذا اعتقها سيدها أو ماتت فزنت أنها تجلد ولا تنفى .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لتعلم الحق فتنبه بعون الله تعالى فنظرنا في قول من قال بالغريب من حد الزنا يذ كرون ماروينا من طريق مسلم نا قتيبة نا لي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة . وزيد

ابن خالده أنها قالوا: ان رجلا من الاعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله الاقصيت لي بكتاب الله فقال الحصم الآخر وهو اقه منه : نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثبت لي فقال له رسول الله ﷺ : قل قال: ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته واني أخبرت أن علي ابني الرجم فاقتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما علي ابني جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لاقتنين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغديا أنيس علي امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال فغدا عليها فاعترفت فأمر بها فرجمت »

قال أبو محمد رحمه الله : وهكذا روينا من طريق معمر . وصالح بن كيسان . ويونس بن يزيد . وسفيان بن عيينة . ومالك بن أنس كلهم عن الزهري بهذا الاسناد . ومن طريق مسلم بن يحيى بن يحيى التميمي أنا هشيم عن منصور عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لمن سيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » . ومن طريق مسلم نا عمرو الناقد نا هشيم بهذا الاسناد مثله ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى وعمر بن بشار جميعا عن عبد الأعلى نا سعيد هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله عن عباد بن الصامت قال : « كان نبي الله ﷺ إذا أنزل عليه كرب لذلك وتربده له وجهه قال . فأنزل عليه ذات يوم فبقى كذلك فلما سرى عنه قال : خذوا عني قد جعل الله لمن سيلا الثيب بالثيب والبكر بالبكر جلد مائة ثم رجم بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفى سنة نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن عبد الأعلى نا يزيد - هو ابن ذريع - نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزل عليه كرب لذلك وتربده له وجهه فنزل عليه ذات يوم فلقى ذلك فلما سرى عنه قال : خذوا عني قد جعل الله لمن سيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

قال أبو محمد رحمه الله : ورواه أيضا شعبة . وهشام الدستوائي كلاهما عن قتادة باسناد نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا محمد بن اسمعيل ابن ابراهيم بن عليه . ومحمد بن يحيى بن عبد الله قال ابن علية : نا عبد الرحمن بن مهدي نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ، وقال محمد بن يحيى : أنا يعقوب بن ابراهيم بن



سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنا أبى عن صالح بن كيسان ثم اتفق صالح. وابن أبى سلة كلاهما عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهنى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن لم يحصن إذا زنى بجلده مائة وتغريب عام ، وبه الى أحمد بن شعيب أنا محمد بن رافع نا حجير نا الليث عن دقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قضى فيمن زنى ولم يحصن أن ينفى عاما مع اقامة الحد عليه . قال أبو محمد رحمه الله : فكانت هذه آثار متظاهرة رواها ثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم . عبادة بن الصامت . وأبو هريرة . وزيد بن خالد الجهنى بإيجاب تغريب عام مع جلد مائة على الزانى الذى لم يحصن مع اقسام النبى عليه السلام بالله تعالى فى قضائه به أنه كتاب الله تعالى . وكتاب الله تعالى هو وحيه وحكمه مع أن الله تعالى يقول فى القرآن : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ) فهذا نص القرآن فان كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فحق وحى من الله تعالى يقوله ، وقال تعالى : ( فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ) و فرق عليه السلام بين حد المملوك وحد الحر فى حديث ابن عباس . وعلى الذى أوردنا قبل فى باب حد المالك فصح النص أن على المالك ذكوره وأماهم نصف حد الحر والحره وذلك جلد خمسين ونفى ستة أشهر .

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا فى قول من لم ير التغريب على النساء والمالك فوجدناهم يذكرون الخبر الذى قد أوردناه قبل بإسناده فأعنى عن ترداده ، وهو قوله عليه السلام : و اذا زنت أمة أحدم فليجلدها ولا يثرب ، فلاحجة لهم فيه لأنه خبر يحمل فسرهم غيره لأنه إنما فيه فليجلدها ولم يذكر فيه عدد الجلد لم هو ، فصح انه إنما أحال عليه السلام بيان الجلد المأمور به فيه على القرآن وعلى الخبر الذى فيه بيان حكم المملوك فى الحدود فاذا هو كذلك فليس سكوت النبى صلى الله عليه وسلم عن ذكر التغريب فى ذلك الخبر حجة فى ابطال التغريب الذى قد صح أمره ﷺ به فيمزرنا ولم يحصن ، وكذلك ليس فى سكوته ﷺ عن ذكر عدد جلدها لم هو حجة فى اسقاط ما قد صح عنه عليه السلام من ان حده نصف حد الحره ، وأيضا فان هذا الخبر ليس فيه ان لا تغريب ولا أن التغريب ساقط عنها لكنه مسكوت عنه فقط واذا لم يكن فيه نهى عن تغريبها فلا يجوز أن يكون هذا الخبر معارضا للاخبار التى فيها النهى وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وقال بعضهم : ان حق السيد في خدمة عبده وأمه وحق أهل المرأة فيها فلا يجوز قطع حقوقهم بنفى العبد . والآلة والمرأة فيقال لهم : ليس بشيء لأن حق الزوجة والولد أيضا في زوجها وابنهم فلا يجوز قطعه بنفيهم ؛ فان ادعوا أن حديث عبادة منسوخ بقول الله تعالى : ( الزانية والزاني ) الآية ، وقالوا : لأن حديث عبادة « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا » قالوا : صح أن هذا الخبر كان بعد قول الله تعالى . ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ) الآية قال : فكان السبيل ما ذكر في حديث عبادة من الجلد والرجم والتغريب ، ثم جاء قول الله تعالى : ( الزانية والزاني ) الآية فكان لنا خبر عبادة .

**قال أبو محمد** رحمه الله : هذا كلام جمع التخليط والكذب ، أما التخليط فدعواهم النسخ ، وأما الكذب فهو التحكم منهم في أوقات نزول الآية وما في خبر عبادة بلا برهان ونحن نبين ذلك بحول الله تعالى وقوته فنقول : ان دعواهم ان خبر عبادة كان قبل نزول الآية من أجل ما فيه « خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا » فظن منهم وقد حرم الله تعالى القطع بالظن بقوله تعالى : ( ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ) وقال تعالى : ( وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ) وبقوله ﷺ : « واياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » لكن القول الصحيح في هذا المكان هو أن القاطع بان حديث عبادة كان قبل نزول ( الزانية والزاني ) الآية ، أو بان نزول هذه الآية كان قبل حديث عبادة فمن الممكن أن يكون حديث عبادة قبل نزول الآية المذكورة ، وجائز أن يكون نزول الآية قبل حديث عبادة وكل ذلك سواء أي ذلك كان لا يترض بعضه على بعض ولا يعارض شيئا منه شيء ولا خلاف بين الآية والحديث على ما بين ان شاء الله تعالى فنقول : انه ان كان حديث عبادة قبل نزول الآية فقد صح ما في حكم حديث عبادة من الجلد والتغريب والرجم وكانت الآية وردت ببعض ما في حديث عبادة وأحالتها الله تعالى في باقي الحد على ما سلف في حديث عبادة واما لم تكن الآية مانعة عندهم من الرجم الذي ذكر في حديث عبادة قبل نزولها برفعهم ولم يذكر فيها فكذلك ليست مانعة من التغريب الذي ذكر في حديث عبادة قبل نزولها برفعهم ولم يذكر فيها ولا فرق ، هذا هو الحكم الذي لا يجوز تعديه ان كان حديث عبادة قبل نزول الآية لما ادعوا ، وان كان حديث عبادة بعد نزول الآية فقد جاء بما في الآية من الجلد وزيادة الرجم والتغريب وكل ذلك حق ولم يكن قول رسول الله ﷺ في حديث عبادة « قد جعل الله لهن سبيلا » بموجب أن يكون قبل نزول الآية ولا بد بل قد تنزل الآية

بعض الذي جعله الله تعالى لمن ثم يبر رسول الله ﷺ في حديث عبادة تمام السيل وهو الرجم والتغريب المضائق الى ما في الآية من الجلد وبالله تعالى التوفيق \*

**٢١٩٤ مسألة** من أصاب حدا ولم يدر بتحريمه \* قال أبو محمد رحمه الله : من أصاب شيئا محرما فيه حد أو لاحد فيه وهو جاهل بتحريم الله تعالى له فلا شيء عليه فيه لا إثم ولا حد ولا ملامة لكن يلم فان عاد أقیم عليه حد الله تعالى فان ادعى جهالة نظر فان كان ذلك بمكنا فلا حد عليه أصلا ، وقد قال قوم بتحليفه ولا نرى عليه حدا ولا تحليفا وان كان متيقنا انه كاذب لم يلغث الى دعواه \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** : برهان ذلك قول الله تعالى : ( لا نذركم به ومن بلغ ) فان الحجة على من بلغته النذارة لا من لم تبلغه ، وقد قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وليس فوسع احدان يلم ما لم يبلغه لانه علم غيب واذا لم يكن ذلك في وسعه فلا يكلف الله أحدا الا في وسعه فهو غير مكلف تلك القصة فلا إثم عليه فيما لم يكلفه ولا حد ولا ملامة وانما سقط هذا عن يمكن أن يعلم ويمكن أن لا يعلم فقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » وقد جاءت في هذا عن السلف آثار كثيرة لما روينا عن سعيد بن المسيب ان عاملا لعمر ابن الخطاب كتب الى عمر يخبره أن رجلا اعترف عنده بالزنا فكتب اليه عمر ان سله هل كان يعلم أنه حرام فان قال نعم فأقم عليه الحد وان قال لا فاعله انه حرام فان عاد فاحده \* وعن الهيثم بن بدر عن حرقوس قال أنت امرأة الى علي بن أبي طالب فقالت ان زوجي زني بجاريتي فقال صدقت هي وما لها لي حل فقال له علي : اذهب ولا تعد فإنه درأ عنه الحد بالجهالة \*

**٢١٩٥ مسألة** المرتدين \* قال أبو محمد رحمه الله : كل من صح عنه أنه كان مسلما متبرئا من كل دين حاش دين الاسلام ثم ثبت عنه أنه ارتد عن الاسلام وخرج الى دين كتابي أو غير كتابي أو الى غير دين فان الناس اختلفوا في حكمه فقالت طائفة : لا يستتاب وقالت طائفة : يستتاب. وفرقت طائفة بين من أسر دته وبين من أعلنها وفرقت طائفة بين من ولد في الاسلام ثم ارتد وبين من أسلم بعد كفره ثم ارتد ونحن ذا كرون ان شاء الله تعالى ما يبراه الله تعالى لذلك كما ما من قال : لا يستتابوا فاقسموا قسمين فقالت طائفة : يقتل المرتد تاب أو لم يتب راجع الاسلام أو لم يراجع \* وقالت طائفة : ان بادر فتاب قبلت منه توبته وسقط عنه القتل وان لم تظهر توبته ائخذ عليه القتل ، وأما من قال : يستتاب فانهم أقسموا أقساما فطائفة

قالت . نستيبه مرة فان تاب والاقتلاه ، وطائفة قالت . نستيبه ثلاث مرات فان تاب والاقتلاه ، وطائفة قالت . نستيبه شهرا فان تاب والاقتلاه ، وطائفة قالت . نستيبه ثلاثة ايام فان تاب والاقتلاه ، وطائفة قالت . نستيبه مائة مرة فان تاب والاقتلاه ، وطائفة قالت . يستتاب أبدا ولا يقتل ، فأما من فرق بين المسر والمعلن فان طائفة قالت . من أسر مردة قتلناه دون استنابة ولم تقبل توبته ومن أعلنها قبلنا توبته ، وطائفة قالت : ان أقر المسر وصدق الية قبلنا توبته وان لم يقر ولا صدق الية قتلناه ولم تقبل توبته قال هؤلاء . وأما المعان فقبل توبته ، وطائفة قالت لافرق بين المسر والمعلن في شيء من ذلك فطائفة قبلت توبتهما معا أقر المسر أو لم يقر ، وطائفة لم تقبل توبة مسر ولا معلن .

**قال أبو محمد** رحمه الله : واختلفوا أيضا في الكافر الذي أو الحربي يفرجان من كفر الى كفر ، فقالت طائفة : يتركان على ذلك ولا يمنعان منه ، وقالت طائفة : لا يتركان على ذلك أصلا ثم افرق هؤلاء فرقتين ، فقالت طائفة : ان رجع الذي الى دينه الذي خرج عنه ترك والاقتل ، وقالت طائفة : لا يقبل منه شيء غير الاسلام وحده والاقتل ولا يترك على الدين الذي خرج اليه ولا يترك أيضا ان يرجع الى الذي خرج عنه لكن ان أسلم ترك وان أبى قتل ولا بد .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية نا أحد بن شعيب أنا محمد بن بشار في حماد بن مسعدة ناقة - هو ابن خالد - عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه ان النبي ﷺ بعثه الى اليمن ثم ارسل معاذ بن جبل بعد ذلك فلما قدم قال : يا أيها الناس أتى رسول الله ﷺ اليكم فأتوني له أبو موسى وسادة ليجلس عليها فأتى رجل كان يهوديا فأسلم ثم كفر فقال معاذ : لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فلما قتل قعد . ومن طريق البخاري نا يحيى ابن سعيد القطان عن قرة بن خالد قال : حدثني حميد بن هلال أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبي موسى الأشعري ان رسول الله ﷺ قال له : واذهب أنت يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس الى اليمن ثم اتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال : واذا رجل موثق فقال : ما هذا ؟ قال : كان يهوديا فأسلم ثم هود قال : لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل في حديث . وعن أبوب السخيتاني عن عكرمة قال : أتى علي بن أبي طالب بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ

« لا تعذبوا بعذاب الله » ولقتلتهم وذكر باقي الحديث « وعن أبي عمرو الشيباني أن رجلا من بني عجل تنصر فكتب بذلك عيينة بن فرقد السلمي إلى علي بن أبي طالب فكتب علي أن يرقى به بجيء به حتى طرح بين يديه رجل أشعر عليه ثياب صوف موثوق في الحديد فكلمه على فأطال كلامه وهو ساكت فقال : لأدرى ما تقول؟ غير أني أعلم أن عيسى ابن الله فلما قام إليه على فوطئه فلما رأى الناس أن عليا قد وطئه قاموا فوطئوه فقال علي : امسكوا فأمسكوا حتى قتلوه ثم أمر به على فأحرق بالنار » وعن أنس بن مالك قال : بعثني أبو موسى الأشعري بفتح نستر إلى عمر بن الخطاب فسألني عمرو بن نوفل فحدثني عن بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين فقال : ما فعل النفر من بكر؟ قال : فأخذت في حديث آخر لأشغله عنهم فقال : ما فعل النفر من بكرين وائل؟ قلت : يأمر المؤمنين قوم ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين ما سيلهم إلا القتل فقال عمر : لأن أكون أخذتهم سلبا أحب إلى مما طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء وذكر باقي الخبر » وأما من قال : يستتاب مرة فإن تاب والاقتل لما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه قال أخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق فكتب فيهم إلى عثمان فرد إليه عثمان أن أعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله فإن قبلوها غل عنهم وإن لم قبلوها فاقبلوها فقبلها بعضهم فتركه ولم يقبلها بعضهم فقتله » وعن أبي عمرو الشيباني قال : أتى علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانيا فأسلم ثم ارتد عن الإسلام فقال له علي : لملك إنما ارتددت لأن نصيب ميراثا ثم ترجع إلى الإسلام؟ قال : لا قال . فلهلك خطبت امرأة فأتوا أن يزوجه فكها فاردت أن تزوجهما ثم تعود إلى الإسلام؟ قال : لا قال : فارجع إلى الإسلام قال لا حتى ألقى المسيح قال فامر به على فضربت عنقه ودفع ميراثه إلى ولده المسلمين » وعن أبي عمرو الشيباني أن المسور العجلي تنصر بعد إسلامه فبعث به عتبة بن أبي وقاص إلى علي فاستتابه فلم يتب فقتله فسأله النصارى جيفته بثلاثين ألفا فأبى علي وأحرقه » وأما من قال يستتاب ثلاث مرات لما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أنه بلغه عن عثمان بن عفان أنه كفر إنسان بعد إيمانه فدعاه إلى الإسلام ثلاثا فأبى فقتله » وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني حيان عن ابن شهاب أنه قال إذا أشرك المسلم دعى إلى الإسلام ثلاث مرات فإن أبى ضربت عنقه » وأما من قال : يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب والاقتل فهو

قول مالک، وأصحابه، واحد قول الشافعي، وأما من قال يستتاب مرة فإن تاب والاقتل فهو قول الحسن بن حي، وأما من قال: يستتاب شهر أفكار، وروينا من طريق عبد الرزاق نا عثمان عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي العلاء عن أبي عثمان النهدي أن عليا استتاب رجلا كفر بعد إسلامه شهر فأبى قتله، وقد روى هذا عن مالك وعن بعض أهل مذهبه، وأما من قال: يستتاب شهرين فمكا وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن حيد بن هلال عن أبي يردة قال: قدم على أبي موسى الأشعري معاذ بن جبل من اليمن وإذا برجل عنده فقال: ما هذا؟ فقال: رجل كان يهوديا فأسلم ثم تهود ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه قال: شهرين قال معاذ: والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه فضربت عنقه ثم قال معاذ: قضاء الله ورسوله، حدثنا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف - أنا سعيد عن أيوب عن حيد بن هلال أن معاذ بن جبل قدم على أبي موسى البين فوجد عنده رجلا قد تهود وعرض عليه أبو موسى الإسلام شهرين فقال معاذ: والله لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله، وأما من قال: يستتاب أبدا دون قتل فلما ناعد الله بزريع ناعد الله بن محمد بن عثمان ناعلي بن عبد العزيز النخعي عن المنهال نا حامد بن سلة أمادود - هو ابن أبي هند - عن الشعبي عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري قتل جعينة الكذاب وأصحابه قال أنس: قدمت على عمر بن الخطاب فقال: ما فعل جعينة وأصحابه قال: فتناقلت عنه ثلاث مرات فقلت: يا أمير المؤمنين وهل كان سبيل إلى القتل؟ فقال عمر: لو أتيت بهم لمرضت عليهم الإسلام فإن تابوا وإلا استودعهم السجن، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه قال: قدم مجزأة بن ثور أو شقيق بن ثور على عمر يبشره بفتح نستر فقال له عمر: هل كانت مغربة يخبرنا بها؟ قال: لا إلا أن رجلا من العرب ارتد فضربنا عنقه قال عمر: ويحكم فإلا طعنتم عليه بأبواب فتحتم له كرة فأطعتموه كل يوم منها رغيفا وسقيتموه كوزا من ماء ثلاثة أيام ثم عرضتم عليه الإسلام في الثالثة فلعله أن يرجع اللهم لم أحضر ولو آسر ولم أعلم، وأما من قال: أربعين يوما فلما رويانا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن مسلبة بن علي عن رجل عن قتادة أن رجلا يهوديا أسلم ثم ارتد عن الإسلام فحبسه أبو موسى الأشعري أربعين يوما يدعو إلى الإسلام فأناه معاذ بن جبل فرآه عنده فقال: لا أزل حتى تضرب عنقه فلم ينزل حتى ضربت عنقه، وأما من ارتد من كفر إلى كفر فأنابا حنيفة ومالكا قالا جميعا يقر على ذلك ولا يعترض عليه، وقال الشافعي، وأبو سليمان،

وأصحابهما : لا يقر على ذلك ، ثم اختلف قول الشافعي : فمرة قال : ان رجعا الى الكفر الذى تنضم عليه ترك والاقتل إلا أن يسلم ، ومرة قال : لا يقبل منه الرجوع الى الدين الذى خرج عنه لا بدله من الاسلام أو السيف . وبهذا يقول أصحابنا : ●

**قال أبو محمد** رحمه الله : فنظرنا في قول من قال : انه يستتاب مرة فان تاب والاقتل فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : ( ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ) وقال تعالى : ( واصلوا الخير ) ، وقال تعالى : ( ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ) الآية فكانت الاستتابة فعل خير ودعاء الى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة ودعاء الى الخير وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر ، فكان ذلك واجبا ، وكان فاعله مصلحا . وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال لعلى : لأن يهدي الله بهذا رجلا واحدا خير لك من حمر النعم ، قالوا : فهذا لا ينبغي أن يزهد فيه ، قالوا : وقد فعله على . وعثمان وابن مسعود ؛ وروى عن أبي بكر ، وعمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ●

**قال أبو محمد** رحمه الله : لان لم حجة غير هذا أصلا فعارضهم من قال : لا استتبيه بأن قالوا . بأن الدعاء الى سبيل الله تعالى لا يخلو من أن يجب مرة أو عددا محدودا أو أكثر من مرة أو أبدا ما امتد العمر بلا نهاية ولا سبيل الى قسم رابع قال . فان قلتم انه يجب أبدا ما امتد العمر بلا نهاية تركتم قولكم وصرتم الى قول من رأى أن يستتاب المرتد أبدا ولا يقتل وهذا ليس هو قولكم ولو كان لكنا قد أبطلناه آنفا ، ولو كان هذا أيضا لبطال الجهاد جملة لأن الدعاء فان يلزم أبدا مكررا بلا نهاية وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا وليس دعاء المرتد . وهو أحد الكفار . بأوجب من دعا غيره من أهل الكفر الحريين فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق ●

( وان قلتم ) : انه يجب عددا محدودا أكثر من مرة كتم قائلين بلا دليل وهذا باطل لقول الله تعالى . ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) وليس قول من قال . يستتاب مرتين بأولى ممن قال . ثلاثة ولا يمر قال أربعا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، وكل هذه الأقوال بلا برهان فسقط هذا القول بلا شك فلم يبق الا قول من قال . يدعى مرة فيقال له : إن من أسلم ثم ارتد قد تقدم دعاؤه الى الاسلام حين أسلم بلا شك ان كان دخيلا في الاسلام أو حين بلغ وعلم شرائع الدين هذا مالا شك فيه وقد قلنا ان التكرار لا يلزم فالواجب إقامة الحد عليه إذ قد اتفقنا نحن وأنتم على وجوب

قله ان لم يراجع الاسلام ، فالاشتغال عن ذلك وتأخيرها باستتابة ودعاء لا يارمان ترك الاقامة عليه وهذا لا يجوز ، قالوا . ونحن لم نمنع من دعائه الى الاسلام في خلال ذلك دون تأخير لاقامة الحق عليه ولا ننصيح له وانما كلامنا هل يجب دعاؤه واستتابة فرضا أم لا ؟ فهذا اختلفنا فأوجبتموه بلا برهان ولم نوجب نحن ولا منعنا •

(فان قلتم) : ندعوهم مرة بعد الدعاء الأول السالم تكونوا بأولى بمن قال . بل ادعوه مرة ثانية أيضا بعد هذه المرة ، أو بمن قال . بل الثالثة بعد الثانية ، أو بمن قال . بل الرابعة بعد الثالثة وهكذا أبدا فبطل بلا شك ما أوجبتم فرضا من استتابة مرة واحدة فأكثر ، قال . وأما قولكم فانه قد روي عن أبي بكر ، وعمر ، وصح عن عثمان ، وعلي ، وابن مسعود بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم فلاحجة لكم في هذا • أما الرواية عن أبي بكر فلا تصح لأن الطريق في كلتي الروايتين عن ابن لهيعة وهو ساقط . وأما الحكم في أهل الردة فهو أمر مشهور قتل الكواف لا يقدر احد على انكاره الا أنه لاجل حجة لكم فيه لأن أهل الردة كانوا قسمين ، قسم الميؤ من قط فاصحاب مسيلة . وسجاح هؤلاء حريون لم يسلبوا قط لا يختلف احد في أنهم قبل توبتهم واسلامهم والقسم الثاني قوم أسلبوا ولم يكفروا بعد اسلامهم لكن منعوا الزكاة من أن يدفعوها الى أبي بكر رضى الله عنه فبطل هذا قوتوا ولا يختلف الخنفيون . ولا تلافيعيون في أن هؤلاء ليس لهم حكم المرتد أصلا وهم قد خالفوا فعل أبي بكر فيهم ولا يسميهم أهل ردة ، ودليل ما قلنا شعر الحطية المشهور الذي يقول فيه : •

أطعنا رسول الله ما كان يبتنا • فيا لطفنا ما بال دين أبي بكر  
أبورثها بكرأ اذا مات بعده • فذلك لعمر الله قاصمة الظهر  
وان التي طالبت فنعتم لكا • لنمر أو احلى لدى من التمر  
فدا لبي بكر بن خردان رحلونا • قبي عشية يحدى بالرماح أبو بكر

فهو مقر برسول الله ﷺ كما ترى قد يمكن أن يكون الاشعث من هؤلاء وغيره وما يبعد أن يكون فيهم قوم ارتدوا جملة كن آمن بطليحة ونحو هؤلاء الا أن هذا لا يستند فلو صح لما كانت فيه حجة لأن الخلاف في ذلك . وجود بين الصحابة رضى الله عنهم ومن قال : بقتل المرتد ولا بد دون ذكر استتابة أو قبولها كما أوردنا عن معاذ ، وأبي موسى وأنس . وابن عباس . ومعاقل بن مقرن ، ومنهم من قال : بالاستتابة أبدا وايداع السجن فقط كما قصص عن عمر بما قد أوردنا قبل ووجوب القتال هو حكم آخر غير وجوب القتل بعد القدرة فان قتال من بنى على المسلم أو منع حقا قبله وحارب دونه فرض واجب بلا خلاف ولا حجة في قتال أبي بكر رضى الله عنه أهل



الردة لأنه حق بلا شك ولم نخالفكم في هذا ولا يصح أصلاً عن أبي بكر أنه ظفر بمرتد عن الاسلام غير متمتع باستنابة قتال فتركه أو لم يبق قتله هذا مالا يجدر به ، وأما من بدل كفر بالكفر آخر .

**قال أبو محمد** رحمه الله : اختلف الناس فيمن خرج من كفر الى كفر فقال أبو حنيفة ، ومالك ، وأصحابهما ، وأبو ثور : أنهم يقرون على ذلك ولا يعترض عليهم وقال الشافعي ، وأبو سليمان ، وأصحابهما : لا يقرون على ذلك أصلاً ، ثم اختلفوا فقالت طائفة من أصحاب الشافعي . يذهب اليه عهده ويخرج الى دار الحرب فإن ظفر به بعد ذلك فرة قال . ان رجع الى دينه الكتابي الذي خرج منه أقر على حريته وترك ، ومرة قال : لا يترك بل لا يقبل منه الا الاسلام أو السيف . وبهذا يقول أصحابنا . الا أنهم لا يرون إلحاقه بدار الحرب بل يجبر على الاسلام والقتل \*

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك فوجدنا من قال . إنهم يقرون على ذلك يحتجون بقول الله تعالى . ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) وأمره تعالى أن يقول مخاطباً لجميع الكفار . ( قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ) الى آخر السورة قالوا . لجعل الله تعالى الكفر كله ديناً واحداً قالوا . وقد قال الله تعالى . ( لا إكراه في الدين ) فكان هذا ظاهراً يمنع من إكراهه على ترك كفره قالوا . ولا يخلو إذا أجبر على ترك الكفر الذي خرج اليه من أحد وجهين ولا ثالث لهما ، إما أن يجبر على الرجوع الى دينه الذي خرج عنه كما قال الشافعي في أحد قولي . ، أو يجبر على الرجوع الى الاسلام كما قال هو في قوله الثاني ، وأصحابكم . فإن أجبر على الرجوع الى دينه فقد أجبر على اعتقاد الكفر وعلى الرجوع الى الكفر ، قالوا . واعتقاد جواز هذا كفر ، قالوا . وإن أكره على الرجوع الى الاسلام فكيف يجوز أن يجبر على ذلك دون سائر أهل الكفر من أهل الذمة ولا فرق بينه وبينهم فهو كافر وهم كفار ولا فرق \*

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا كل ما شغبوا به من النصوص الا أن بعضهم قال : رأيت من أحدث في نصرانية . أو يهودية . أو مجوسية رأياً لم يخرج به عن جملتهم أنجبرونه على ترك ذلك الرأي والرجوع الى جملتهم أو الى الاسلام ؟ وأرايتهم من خرج من ملكية الى نسطورية . أو يعقوية . أو قاذونية . أو معدونية فدان بعبودية المسيح . وأنه نبي الله وإن الله تعالى وحده لا شريك له ؟ أنجبرونه على الرجوع الى التثليث ، أو الى الرجوع الى القول بأن الله هو المسيح بن مريم ؟ ، وكذلك من خرج من ربانية الى عامانية ،

أو الى عيسوية أنجبروه على الرجوع عن الايمان بمحمد ﷺ الى الكفر؟  
قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما هو باه من التشنيع وكل هذا عائد  
عليهم على ما بين انشا. الله تعالى، أما قول الله تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء  
بعض) فحق ولا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه الا أنهم ظلم أولياء بعضهم لبعض فقط وليس  
في هذه الآية حكم لإقرارهم، ولا حكم قلوبهم، ولا حكم ما يفعل بهم في شيء من أمورهم أصلاً،  
وكذلك قوله تعالى : (قل يا أيها الكافرون) الى آخرها ليس فيها أيضاً الا أننا مبينون  
لجميع الكفار في العبادة والدين وليس في هذه السورة شيء من أحكامهم. لا من إقرارهم  
ولا من ترك إقرارهم؛ وقد قال الله تعالى مخاطباً لنا : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فمن تولاهم  
منافهوا منهم كما قال تعالى : ان بعضهم أولياء بعض فها تركوا المرتد اليهم مناعلى رده؟  
باخبار الله تعالى انه منهم فان لم تكن هذه الآية حجة في إقرار المرتد منا اليهم على ذلك فذا نك  
النصان ليسا بحجة فيما أرادوا التمويه بإيرادهما من أن الخارج منهم من كفر الى كفر  
يقر على ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد رحمه الله : وأما قول الله تعالى : (لا إكراه في الدين) فلا حجة لهم فيه  
لأنه لم يختلف أحد من الأمة كلها في ان هذه الآية ليست على ظاهرها لان الأمة مجمعة  
على إكراه المرتد عن دينه. فمن قاتل يكره ولا يقتل، ومن قاتل يكره ويقتل \*  
(فان قالوا) : خرج المرتد منا بدليل آخر عن حكم هذه الآية قلنا لهم وكذلك ان خرج المرتد  
منهم من كفر بدليل آخر عن حكم هذه الآية والافو فذا قلتم : وان المحتجين بقول الله  
تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ويقول الله تعالى : (لكم دينكم ولي دين) في أن  
الكفر كله مله واحدة وشي واحد من أول من قضى الاحتجاج وخالفه وقروانين أحكام  
أهل الكفر فكلهم يجمع معنا على أن من أهل الكفر من تنكح نساؤهم وتوكل ذبايحهم  
وان منهم من لا تنكح نساؤهم ولا توكل ذبايحهم \*

قال أبو محمد رحمه الله : وأما قولهم : لا يخلو من أجبر على ترك الكفر الذي خرج اليه  
من أحد وجهين. إما ان يجبر على الرجوع الى الكفر الذي خرج منه، وإما ان يجبر على  
الاسلام فنعم أنه لا يخلو من أحدهما الذي تقول به فانه يجبر على الرجوع الى الاسلام  
ولا بد ولا يترك يرجع الى الدين الذي خرج منه (وأما قولهم) : كيف يجوز أن يجبر  
على الاسلام مع ما ذكرنا لجوابنا وبالله تعالى التوفيق انه ان لم يقيم برهان من القرآن  
والسنة على وجوب إجباره والافو قولكم \*

قال أبو محمد رحمه الله : وكذلك قولهم : ان خرج من فرقة من النصارى الى فرقة

أخرى فأتنا لا نعترض عليهم على ما نيتهم بعد انشاء الله تعالى، فبقى الآن الكلام في احتجاجهم بقول الله تعالى (لا كراه في الدين) فوجدنا الناس على قواين، أحدهما أنها منسوخة، والثاني أنها مخصوصة، وأما من قل أنها منسوخة فيحتج أن رسول الله ﷺ لم يقبل من الوثنيين فيقال لهم. وباقه تعالى التوفيق لم يختلف مسلمان في أن رسول الله ﷺ لم يقبل من الوثنيين من العرب إلا الإسلام أو السيف إلى أن مات عليه السلام فهو كراه في الدين فهذه الآية منسوخة، وأما من قال أنها مخصوصة فانهم قالوا. إنما نزلت في اليهود والنصارى خاصة كما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال لعجوز نصرانية أينما العجوز أسلمت سلمى إلى الله تعالى بمثلنا محمد ﷺ بالحق فقالت العجوز وأنا عجزوز كبيرة وأموت إلى قريب قال عمر . اللهم أشهد لا كراه في الدين، وبما روي عن ابن عباس قال . كانت المرأة تجعل على نفسها من عاشر ولدها يهوده فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالت الأنصار. لا ندع أبناءنا نأزول الله تعالى (لا كراه في الدين) فقد صح أن رسول الله ﷺ قد قاتل الكفار إلى أن مات عليه السلام حتى أسلم من أسلم منهم، وصح عنه ألا كراه في الدين ثم نزل بعد ذلك (فاذا انسأخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية إلى قوله تعالى . (غلوا سيولهم) ونزل قوله تعالى . (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) إلى قوله تعالى . (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فإن قال قائل : فأين أتم من قوله تعالى . (فانبدوا إليهم على سواء) فيقال لهم. لا يختلف اثنان في أن هذه الآية نزلت قبل نزول براءة فاذا ذلك كذلك فإن براءة نسخت كل حكم تقدم وأبطلت كل عهد سلف بقوله تعالى : (كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام) وإنما كانت آية البذ على سواء أيام كانت المهادنات جائزة . وأما بعد نزول (فاذا انسأخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) فلا يحل ترك مشرك أصلاً إلا بأذى يقتل أو يسلم أو يندأله عهده بعد التمكن من قتله حيث وجد إلا أن يكون من أبناء الذين أوتوا الكتاب فيقر على الجزية والصغار كما أمر الله تعالى أو يكون مستجيراً فيجار حتى يقرأ عليه القرآن ثم يرد إلى مأمنه ولا بد إلى أن يسلم ولا يترك أكثر من ذلك أو رسولاً فيترك مدة أداء رسالته وأخذ جوابه ثم يرد إلى بلده وما عدا هؤلاء فالقتل ولا بد والإسلام كما أمر الله تعالى في نصر القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ، فإن ذكرنا ما نأمر نأمر الله بن محمد بن علي الباغي نا أحمد بن خالد نا عبيد الله بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الحذافي نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال : حديث رفع إلى علي في يهودى تزندق ونصراني تزندق قال . دعوه يحول من دين إلى دين .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا لم يصح عن علي لأنه منقطع ولم يولد ابن جريج إلا بعد نحو ثيف وثلاثين عاما من موت علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولا حجة في أحد بعد رسول الله ﷺ ولم من قوله لملي صحبة قد خالفوها وبالله تعالى التوفيق •

٢١٩٦ - مسألة - ميراث المرتد ، قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في ميراثه قالت طائفة . هو لورثته من المسلمين كما بمحمد بن سعيد بن نبات ناأحمد ابن عبد البصير ناقاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن المثنى نا موسى بن مسعود أبو حذيفة نا سفيان عن سماك بن حرب عن دينار بن يزيد بن حديد نا الأبرص نا الاسدي نا علي بن أبي طالب قال : ميراث المرتد لولده • وعن الأعمش عن الشيباني قال : أتى علي بن أبي طالب بشيخ نا نصرانيا فأسلم ثم ارتد عن الاسلام فقال له علي : لملك انما اردتد لان نصيب ميراثنا ثم ترجع الى الاسلام قال : لا قال : فملك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوها فأردت أن تزوجها ثم تعود الى الاسلام قال : لا قال : فارجع الى الاسلام قال . لا حتى ألقى المسيح فأمر به فضربت عنقه فدفع ميراثه الى ولده من المسلمين • وعن ابن مسعود بمثله ، وقالت طائفة . بهذا منهم الليث بن سعد . واسحق بن راهويه ، وقال الأوزاعي : ان قتل في أرض الاسلام فماله لورثته من المسلمين ، وقالت طائفة : ان كان له وارث على دينه فهو أحق به والا فماله لورثته من المسلمين كما روي نا من طريق عبد الرزاق ع اسحق بن راشد نا عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من المسلمين أسر فتصر اذا علم ذلك ترث منه امرأته وتعتد ثلاثة قرو . ودفع ماله الى ورثته من المسلمين لأعله قال . إلا أن يكون له وارث على دينه في أرض فهو أحق به ، وقالت طائفة : ميراثه لأهل دينه فقط كما روي نا من طريق عبد الرزاق نا معاوية عن قتادة قال : ميراث المرتد لأهل دينه ، قال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج قال . الناس فريقان . منهم من يقول . ميراث المرتد للمسلمين لأنه ساعة يكفر يوقف فلا يقدر منه على شيء حتى ينظر أي سلم أم يكفر ؟ منهم النخعي . والشعبي . والحكم بن عتيبة ، وفريق يقول . لأهل دينه ، وقالت طائفة . ان راجع الاسلام فماله له وان قتل فماله لبيت مال المسلمين لا لورثته من الكفار قال بهذا ربيعة . ومالك . وابن أبي ليلى . والشافعي ، وقالت طائفة ان راجع الاسلام فماله له وان قتل فماله لورثته من الكفار ، قال بهذا أبو سليمان . وأصحابنا . وقال أبو حنيفة وأصحابه . ان قتل المرتد فماله لورثته من المسلمين وترثه زوجته كسائر ورثته وان فر ولحق بأرض الحرب وترك ماله عندنا قلنا القاضي يقضي بذلك ويعتق أمهات أولاده

ومدبره ويقسم ماله بين ورثته من المسلمين على كتاب الله تعالى ، فان جاء مسلماً أخذ من ماله ما وجد في أيدي ورثته ولا ضمان عليهم فيما استهلكوه ، هذا فيما كان يده قبل الردة ، وأما ما اكتسبه في حال رده ثم قتل أو مات فهو في المسلمين ، وقالت طائفة . مال المرتد ساعة يرتد لجميع المسلمين قتل أو مات أو لحق بأرض الحرب أو راجع الاسلام كل ذلك سواء وهو قول بعض أصحاب مالك : ذكر ذلك ابن شعبان عنه . وأشهب .

قال أبو محمد رحمه الله . فلما اختلفوا نظرنا في ذلك فكان الثابت عن رسول الله ﷺ من أنه لا يرث المسلم الكافر مانعاً من توريث ولد المرتد وهم مسلمون مال أيهم المرتد لأنه كافر وهم مسلمون . ناهذا الحديث جماعة ومن جعلتهم ما ناه عبد الله بن ربيع ناهي بن ربيع بن اسحق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا مسدد نا سفيان عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال . « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهذا عموم منه عليه السلام لم يخص منه مرتد من غيره ( وما كان ربك نسيا ) ، ولو أراد الله أن يخص المرتد من ذلك لما أغفله ولا أهمله بل قد حض الله تعالى على أن المرتد من جملة الكفار بقوله تعالى . ( ومن يتولهم منكم فإنه منهم ) فسقط هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق .

٢١٩٧ - مسألة وصية المرتد وتديره ، قال أبو محمد . كل وصية أوصى بها قبل رده أو في حين رده بما يوافق البر ودين الاسلام فكل ذلك نافذ في ماله الذي لم يقدر عليه حتى قتل لأنه ماله وحكمه نافذ فاذا قتل أو مات فقد وجبت فيه وصاياه بموته قبل أن يقدر على ذلك المال ، وأما اذا قدرنا عليه قبل موته من عبد وذى أو مال فهو للمسلمين كله لا تنتفذه فيه وصية لأنه اذا وجبت الوصية بموته لم يكن ذلك المال له بعد ولا تنفذ وصية أحد فيما لا يملكه .

٢١٩٨ - مسألة - من صار مختاراً الى أرض الحرب متافاً للمسلمين أمرت هو بذلك أم لا ؟ ومن اعتضد بأهل الحرب على أهل الاسلام وان لم يفارق دار الاسلام أمرت هو بذلك أم لا ؟ . قال أبو محمد . ما عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن قدامة عن جرير عن منيرة عن الشعبي قال . كان جرير يحدث عن النبي ﷺ اذا أبى العبد لم تقبل له صلاة وان مات كافر فأبى غلام لجرير فأخذه فضرب عنقه . وبه الى أحمد بن شعيب نا قتيبة نا حميد بن

عبد الرحمن عن أبيه عن أبي اسحاق عن الشعبي عن جرير بن عبد الله البجلي قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أبق العبد إلى الشرك فقد حل دمه » . ومن طريق مسلم نا علي بن حجر السعدي نا اسماعيل - يعني ابن علية - عن منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي عن جرير أنه سمعه يقول . أيما عبد أبق من مواله فقد كفر حتى يرجع إليهم قال منصور . قد والله روى عن النبي ﷺ ولكن أكره أن يروى عنى هنا بالبصرة . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا هناد بن السرى نا أبو معاوية - هو ابن أبي حازم الضرير - عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : « بعث رسول الله ﷺ سرية إلى خثعم فاعتصم ناس منهم بالسجود فأسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر لهم بنصف العقل وقال : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا . يا رسول الله لا تراهي نارهما » .

قال أبو محمد رحمه الله . حديث الشعبي عن جرير الذي قدمنا هو من طريق منصور ابن عبد الرحمن عن الشعبي موقوف على جرير فلا وجه للاشتغال به ، وهو من طريق مغيرة عن الشعبي مسند الا أنه فيه أن العبد باقائه يكون كافرا فظاهره في المملوك لأن الحر لا يوصف بأباق في المعبود لكن رواية أبي اسحاق عن الشعبي في هذا الخبر بيان أنه في الحر المملوك ويان الاباق الذي يكفر به وهو إباقه إلى أرض الشرك والعبد واقع على كل أحد لأن كل أحد عبد الله تعالى كما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم الخطلي نا أناسيان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة « سمعت النبي ﷺ يقول . قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدنى عبدي ، فقوله تعالى : إذا قال العبد عنى به الحر والمملوك بلا شك والابق مطلق على الحر أيضا قال الله تعالى ( إذ أبق إلى الملك المشحون ) فأخبر تعالى عن رسوله الحر يونس بن متى ﷺ أنه أبق إذ خرج مغاضبا لأمربه تعالى وقد علمنا ان من خرج عن دار الاسلام إلى دار الحرب فقد أبق عزاه تعالى . وعن امام المسلمين وجماعتهم وبين هذا حديثه ﷺ أنه يرى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهو عليه السلام لا يرا الا من كافر قال الله تعالى : ( المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) .

قال أبو محمد رحمه الله . فصح بهذا ان من لحق بدار الكفر والحرب عتارا عاربا لمن يليه من المسلمين فهو بهذا الفعل مرتد له احكام المرتد كلها من وجوب القتل عليه

متى قدر عليه ومن اباحة ماله وانفساخ نكاحه وغير ذلك لأن رسول الله ﷺ لم يبرأ من مسلم، وأما من فر إلى أرض الحرب لظلم خافه ولم يحارب المسلمين ولا أظلمهم عليهم ولم يمدد المسلمين من يحميه فهذا لا شيء عليه لأنه مضطر مكره، وقد ذكرنا أن الزهري ومحمد بن مسلم بن شهاب كانا عازما على أنه إن مات هشام بن عبد الملك لحق بأرض الروم لأن الوليد بن يزيد كان نذرده أن قدر عليه وهو كان والياً بعد هشام فمن كان هكذا فهو معذور، وكذلك من سكن بأرض الهند والسند والصين والترك والسودان والروم من المسلمين فإن كان لا يقدر على الخروج من هنالك لثقل ظهر أو لقلة مال أو لضعف جسم أو لامتناع طريق فهو معذور، فإن كان هنالك عار بالمسلمين معينا للكفار بخدمة أو كتابة فهو كافر وإن كان إنما يقيم هنالك لدنيا يصيبها وهو كالذي لهم وهو قادر على اللحاق بجمهرة المسلمين وأرضهم فما يبعد عن الكفر وما نرى له عذرا ونسأل الله العافية، وليس كذلك من سكن في طاعة أهل الكفر من الغالية ومن جرى مجراهم لأن أرض مصر والقيروان وغيرهما فالاسلام هو الظاهر وولاتهم على كل ذلك لا يهاجرون بالبراءة من الاسلام بل إلى الاسلام يتدون وإن كانوا في حقيقة أمرهم كفارا، وأما من سكن في أرض انحرطت مختاراف كافر بلا شك لأهم معلنون بالكفر وترك الاسلام ونعوذ بالله من ذلك، وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء انخرجة إلى الكفر فهو ليس بكافر لأن اسم الاسلام هو الظاهر هنالك على كل حال من التوحيد والاقرار برسالة محمد ﷺ والبراءة من كل دين غير الاسلام واقامة الصلاة وصيام رمضان وسائر الشرائع التي هي الاسلام والايمان والحمد لله رب العالمين، وقول رسول الله ﷺ «أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين» يبين ما قلناه وأنه عليه السلام إنما عني بذلك دار الحرب والإلحاد استعمل عليه السلام عماله على خير وهم كلهم يهود، وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم فلا يسمى السابن فيهم لامارة عليهم أو لتجارة بينهم كافرا ولا ميسئا بل هو مسلم عمن ودارهم دار اسلام لا دار شرك لأن الدار إنما تنسب للغالب عليها والحالم فيها والمالك لها، ولو أن كافرا مجاهدا غلب على دار من دور الاسلام وأقر المسلمين بها على حالهم إلا أنه هو المالك لها المنفرد بنفسه وضبطها وهو معلن بدين غير الاسلام لكفره بالبقاء معه كل من عاونته وأقام معه وإن ادعى أنه مسلم لما ذكرنا، وأما من حمله الحمية من أهل الثغر من المسلمين فاستعان بالمشركين الحريين وأطلق أيديهم على قتل من خالفه من المسلمين أو على اخذ أموالهم أو سيهم فإن كانت يده هي الغالبة

وكان الكفار له تابع فهو مالك في غاية الفسوق ولا يكون بذلك كافر إلا أنه لم يأت شيئا أوجب به عليه كفرا قرآن أو إجماع وإن كان حكم الكفار جاريا عليه فهو بذلك كافر على ما ذكرنا من أنهما ليسا على حكم أحدهما على الآخر كما نراه بذلك كافر والله أعلم ، وإنما الكافر الذي يرى منه رسول الله ﷺ هو المقيم بين أظهر المشركين وبالله تعالى التوفيق .

٢١٩٩ مسألة - من المناقين والمرتين قال قوم : إن رسول الله ﷺ قد عرف المناقين وعرف أنهم مرتدون كفروا بعد إسلامهم وواجهه رجل بالتحوير وأنه يقسم قسمه لا يراد به وجه الله ومذردة صحبة فلم يقتله قالوا : فصح أنه لا قتل على مرتد ولو كان عليه قتل لأنفذ ذلك رسول الله ﷺ على المناقين المرتدين الذين قال الله تعالى فيهم : (إذا جاءك المنافقون) إلى قوله تعالى : (هم لا يفتقرون) .

**قال أبو محمد** : هذا كل ما احتجوا به ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون كل آية متعلق بها متعلق في أن رسول الله ﷺ عرف المناقين بأعيانهم ، ويميزون بعون الله تعالى وتأيدته أنهم قسمان ، قسم لم يعرفهم قط عليه السلام ، وقسم آخر افتضحوا كفرهم فلا ذوا بالتوبة ولم يعرفهم عليه السلام أنهم كاذبون أو صادقون في توبتهم قط ، فإذا بينا هذا بعون الله تعالى بطل قول : من احتج بأسر المناقين في أنه لا قتل على مرتد وبقي قول : من رأى القتل بالتوبة ، وأما إنه لا يسقط بالتوبة البرهان على الصحيح من ذلك ، فقول وبالله تعالى التوفيق ، قال الله تعالى : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر) إلى قوله تعالى : (فأرسلت تجارتهم وما كانوا مهتدين) فهذا أول آية في القرآن فيها ذكر المناقين وليس في شيء منها دليل على أن رسول الله ﷺ عرفهم ولا على أنه لم يعرفهم فلا متعلق فيها لاحد من أهل القولين المذكورين : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخلوا بطاعة من دونكم) إلى قوله تعالى : (إن الله بما تعملون محيط) ففي هذه الآية دليل على أن هؤلاء القوم يمكن أن يكونوا معروفين لأن الله تعالى أخبرنا أنهم من غيرنا بقوله تعالى : (من دونكم) فاذم من غيرنا فممكن أن يكونوا من اليهود مكشوفين ، ويمكن أن يكون قوله تعالى عنهم : (أنهم قالوا آمنا) أي بما عندهم بوقد يمكن أيضا أن يكونوا من المنافقين المظهرين للإسلام ، ويمكن أن الله تعالى أمرهم أن لا يتخذهم بطانة إذا أطلعنا منهم على هذا ، والوجه الأول أظهر وأقوى لظاهر الآية واذكناهما ممكن فلا متعلق في هذه الآية لمن ذهب أن رسول الله ﷺ كان يعرف المنافقين بأعيانهم ويدري أن باطنهم النفاق وقال تعالى : (لم تر إلى الذين يزعمون أنهم) إلى قوله تعالى : (حتى يحكموك فيما



شجر بينهم) وصح عن رسول الله ﷺ « ثلاث من كن فيه كان منافقا خالصا » في كتاب مسلم وغيره « اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا اؤتمن خان وان صام وصلى وزعم انه مسلم » ومن طريق مسلم ايضا نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن عبد الله ابن نمير قالوا جميعا : ناعبد الله بن نمير نا الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : « اربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من تناق حتى يدعيها اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر » فقد صح أن هنا ثقافا لا يكون صاحبه كافرا ، وثقافا يكون صاحبه كافرا فيمكن أن يكون هؤلاء الذين أرادوا التحام إلى الطاعت لا إلى النبي ﷺ مظهرين لطاعة رسول الله ﷺ عصاة بطلب الرجوع إلى الحكم إلى غيره معتقدين لصحة ذلك لكن رغبة في اتباع الهوى فلم يكونوا بذلك كفارا بل عصاة فنحن نحمد هذا عيانا عندنا قد ندعو نحن عند الحالم إلى القرآن وإلى سنة رسول الله ﷺ الثابت عنهم باقرارهم فأبون ذلك ويرضون برأى أبي حنيفة ومالك . والشافعي هذا أمر لا ينكره أحد فلا يكونون بذلك كفارا ، فقد يكون أولئك هكذا حتى إذا بين الله تعالى أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسول الله ﷺ فيما شجر بينهم وجب أن من وقف على هذا قديما وحديثا وإلى يوم القيامة فأبى وعندهم كافر وليس في الآية أن أولئك عندوا بعد نزول هذه الآية قاذلا يان فيها فلا حجة فيها لمن يقول : إن رسول الله ﷺ عرفهم أنهم منافقون وأقرم ، وقال تعالى : ( ويقولون طاعة فاذا برزوا من عندك بيت طائفة ) إلى قوله تعالى : ( وكيلا ) فهذا ليس فيه نص على أنهم كانوا يظهرون الايمان بل لعلمهم كانوا كفارا معلنين ، وكانوا يلتزمون الطاعة بالمسألة فاذ لانص فيها فلا حجة فيها لمن ادعى أنه عليه السلام كان يعرفهم ويدرى أن عديم النفاق ، وقال تعالى : ( فالكم في المناقين فتبين ) إلى قوله . ( وأولكم جعلنا لكم عليهم سلطانا مبينا ) ، وقد روينا من طريق البخاري نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا شعبة عن عدي بن ثابت قال : سمعت عبد الله بن يزيد يحدث عن زيد بن ثابت قال . لما خرج رسول الله ﷺ إلى أحد رجع ناس من خرج معه وكان اصحاب رسول الله ﷺ فرقتين . فرقة تقول . نقاتلهم ، وفرقة تقول . لاقاتلهم فنزلت ( فالكم في المناقين فتبين ) فهذا إسناد صحيح ، وقد سمى الله تعالى أولئك منافقين ، وأما قوله تعالى في هذه الآية متصلا بذلك ( ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء ) إلى قوله تعالى : ( فاجعل الله لكم عليهم سبيلا ) فقد كان يمكن أن يظن أنه تعالى حتى بذلك أولئك

المنافقين وهو كان الأظهر لولا قوله تعالى . ( فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله ) فهذا يوضح غاية الإيضاح انه ابتداء حكم في قوم آخرين غير أولئك المنافقين لأن أولئك كانوا من سكان المدينة بلاشك وليس على سكان المدينة هجرة بل الهجرة كانت الى دارهم ، فاذا كان ذلك كذلك لحكم الآية ظاهراً فيها في قوم كفار لم يؤمنوا بعد وادعوا أنهم آمنوا ولم يهاجروا ، وكان الحكم حينئذ انهم آمنوا ولم يهاجروا لم ينفع بإيمانهم وكان كافراً كسائر الكفار ولا فرق حتى يهاجروا الا من أيسر له سكنى بلده من بأرض الحبشة والبحرين وسائر من أيسر له سكنى أرضه الا المستضعفين قال الله تعالى . ( والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لهم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ) وقد قال تعالى . ( المؤمنون بعضهم أولياء بعض ) فقد قطع الله تعالى الولاية بيننا وبينهم فليسوا مؤمنين وقال تعالى . ( الذين يتوفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم ) الى قوله ( الا المستضعفين ) الآية فان قال قائل . معنى حتى يهاجروا في سبيل الله أى حتى يجاهدوا معكم بخلاف فعلهم حين انصرفوا عن احدوا وأردوا أن يجعلوا الآية ظاهراً في المنافقين المنصرفين عن احد قيل له وبالله تعالى التوفيق ، هذا ممكن ولكن قد قال تعالى . ( نخذهم واقولهم حيث وجدتموهم ) فأخبرونا هل فعل ذلك النبي عليه السلام قتل الراجمين عن احد حيث وجدهم؟ وهل اخذهم ام لا؟

( فان قالوا ) : قد فعل ذلك كذبوا كذبا لا يخفى على احد وما عند مسلم شك في انه عليه السلام لم يقتل منهم احداً ولا نبذ العهد الى احد منهم ( وان قالوا ) . لم يفعل ذلك عليه السلام ولا المؤمنون ( قيل لهم ) . صدقتم ولا يحل لمسلم ان يظن ان النبي عليه السلام خالف امر ربه فأمره تعالى ان تولوا بقتلهم حيث وجدتم وبأخذهم فلم يفعل وهذا كفر بمن ظنه بلاشك ( فان قالوا ) . لم يتولوا بل تابوا ورجعوا وجاهدوا قيل لهم قد سقط حكم النفاق عنهم بلاشك وحصل لهم حكم الاسلام بظاهر الآية بلاشك فقد بطل تعليقهم بهذه الآية جملة في انه عليه السلام كان يعرف المنافقين ولكن في قوله تعالى . ( إلا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم ) الى قوله تعالى . ( فما جعل الله لكم عليهم سيلا ) بيان جلي بان هؤلاء لم يكونوا قط من الأوس ولا من الخزرج لأنهم لم يكن لهم قوم محاربون للنبي عليه السلام ولا نسبوا قط الى قوم معاهدين النبي عليه السلام بميثاق معقود هذا مع قوله تعالى . ( فان اعتزلوكم فلهيئة اتلوكم ) الى قوله تعالى . ( سيلا ) فان هذا بيان جلي على أنهم من غير الأنصار ومن غير المنافقين لكن من الكفار المجاهرين بالكفر الا ان يقول قائل . ان قوله تعالى . ( الا الذين

يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق استثناء ، ينقطع بما قبله في قوله . ( آخرين ) وعلى كل حال قد سقط حكم التفاق على اولئك ان كان هكذا ، ( فان قيل ) . فان كان الامر لنا قلتم ان في قوله تعالى . ( ودوا لوتكفرون لنا كفروا فكونون سواء ) انه في قوم من الكفار غير اولئك لحسبنا انه تعالى قد سمى اولئك الراجعين منافقين فصاروا معروفين قبله وبالله تعالى التوفيق ، قد قلنا ان التفاق قسمان قسم لمن يظهر الكفر ويبطن الايمان وقسم لمن يظهر غير ما يصرفه سوى الدين ولا يكون بذلك كافرا ؛ وقد قيل لابن عمر . انما تدخل على الامام فيقضى بالقضاء قراء جورا فنهك فقال . اما معشر اصحاب رسول الله ﷺ نمد هذا تفاقا فلا تدرى ما تعدونه اتم وقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ . ثلاث من كن فيه كان منافقا خالسا وان صلى وان صام وقال انى مسلم ، فاذا الامر كذلك فلا يجوز ان قطع عليهم بالكفر الذى هو ضد الاسلام الا بنص ولكننا قطع عليهم بما قطع الله تعالى به من اسم التفاق والضلالة والاركاس وخلاف الهدى ولا تزيد ولا تسمى مانص الله تعالى عليه بأرائنا وبالله تعالى التوفيق ، وقال الله تعالى . ( بشر المنافقين بان لهم عذابا اليما ) الى قوله . ( اجرا عظيما ) .

**قال ابو محمد** . اما هؤلاء فمناقون التفاق الذى هو الكفر فلا شك لنصه تعالى على انهم مذنبون لالى المؤمنين ولالى المجاهرين بالكفر في نار جهنم وانهم اشد عذابا من الكفار بكونهم في الدرك الأسفل من النار ولكن ليس في شيء من هذه الآيات كلها انه عليه السلام عرفهم باعيانهم وعرف قاقهم اذ لا دليل على ذلك فلا حجة فيها لمن ادعى انه عليه السلام عرفهم وعرف قاقهم ، ثم لو كان ذلك لكان قوله تعالى . ( ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) الى قوله تعالى . ( اجرا عظيما ) موجبا لقبول توبتهم اذا تابوا وهم قد اظهروا التوبة والندم والاقرار بالايمان بلا شك فبطل عنهم بهذا حكم التفاق جملة في الدنيا وبقي باطن امرهم الى الله تعالى ، وهذه الآية تقضى على كل آية فيها نص بانهم عليه السلام عرف . مناقا بعينه وعرف قاقه قال الله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى بعضهم ) الى قوله تعالى . ( فاصبحوا خاسرين ) .

**قال ابو محمد** رحمه الله : فأخبر الله تعالى عن قوم يسارعون في الذين كفروا حذرا أن تصيبهم دائرة وأخبر تعالى عن الذين آمنوا انهم يقولون للكافرين : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم لمعكم ) يعنون الذين يسارعون فيهم قال الله تعالى : ( حبطت أعمالهم فاصبحوا خاسرين ) فهذا لا يكون الا خبرا عن قوم اظهروا

الميل إلى الكفار فكانوا منهم كفاراً غائبين الأعمال ولا يكونون في الأغلب  
الاعتراف لكن قوله تعالى : ( فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين ) دليل  
على ندامتهم على ما سلف منهم وأن التوبة لهم معرضة على ما في الآية التي ذكرنا  
قبل هذه ، وبالله تعالى التوفيق • وقال تعالى : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة )  
إلى قوله تعالى : ( لا تعلمهم نحن نعلمهم ) •

**قال أبو محمد** : فهذه في المنافقين بلا شك ، وقد نص الله تعالى على أن المسلمين  
لا يعلمونهم ورسول الله ﷺ مخاطب بهذا الخطاب مع المسلمين بلا شك فهو  
لا يعلمهم ، والله تعالى يعلمهم ، وقال تعالى : ( لو كان عرضاً قريبا وسفراً قاصداً  
لا تبعوك ) إلى قوله تعالى : ( ذاهبون ) •

**قال أبو محمد** رحمه الله : ليس في أول الآية إلا أنهم يحلفون كاذبين وهم يعلمون  
كذبهم في ذلك وأنهم يهلكون أنفسهم بذلك وهذه صفة كل عاص في معصيته ،  
وفي الآية أيضاً معاتبه الله تعالى نية عليه السلام على إذنه لهم ، وأما قوله تعالى :  
( لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ) إلى قوله تعالى : ( يترددون )  
فإن وجه هذه الآية التي يجب أن لا تصرف عنه إلى غيره بغير نص ، ولا إجماع أنه  
في المستأنف لأن لفظها لفظ الاستقبال ؛ ولا خلاف في هذه الآية أنها نزلت بعد  
تبوك ولم يكن لرسول الله ﷺ بعد تبوك غزوة أصلاً ولكنها قطع على أنها لو  
كانت هنالك غزوة بعد تبوك وبعد نزول الآية فاستأذن قوم منهم النبي ﷺ في  
القيود دون عذر لهم في ذلك لكانوا بلا شك مرتابة قلوبهم كما مراراً بالله تعالى  
وباليوم الآخر مترددين في الرب فبطل تعليقهم بهذه الآية ، ثم قوله تعالى : ( ولو أرادوا  
الخروج لأعدوا له عدة ) إلى قوله تعالى : ( ذاهبون ) فهذه أخبار عما خلا لهم وعن  
سيئات اقترفوها وليس فيها شيء يوجب لهم الكفر حتى لو كانوا معروفين بأعيانهم  
وبالله تعالى التوفيق • وقوله تعالى : ( ومنهم من يقول ائذن لي ) إلى قوله تعالى : ( وهم فرحون ) •

**قال أبو محمد** رحمه الله . قد قيل : إن هذه الآية نزلت في الحر بن قيس وهذا  
لا يفسد البتة وأما هو منقطع من أخبار المغازي ولكن على كل حال يقال : هذا كان  
معروفاً بلا شك وليس في الآية أنه كفر بذلك ولكنه عصي ( ١ ) وأذن ، وبلى إن جهنم  
محيطه بالكافرين ولا يجوز أن يقطع بهذا النص على أن ذلك القائل كان من الكافرين ،  
وأما الذي أخبر الله تعالى بأنه أن أصابت رسوله عليه السلام سيئته ومصيبته تولوا

وهم فرحون أو انه ان أصابته حسنة ساءتهم فهو لا كفار بلا شك وليس في الآية نص على أن القاتل. ائذن لى ولا تقتنى كان منهم، ولا فيها نص على أنه عليه السلام عرفهم وعرف فراقهم فبطل علاقتهم بهذه الآية، وقال تعالى : ( قل أخفوا طوعا أو درها لن يقبل منكم ) الى قوله . ( يفرقون ) \*

قال أبو محمد : أما هؤلاء فكفار بلا شك ، فظهرون للاسلام ولكن ليس في الآية أنه عليه السلام عرفهم بأعيانهم ولا دليل فيها على ذلك أصلا وإنما هي صفة وصفها الله تعالى فيهم ليزوها من أنفسهم، وليس في قوله تعالى : ( فلا يعجبك أموالهم ولا أولادهم ) ، دليل على أنه كان يعرفهم بأعيانهم وأنه كان يعرف فراقهم بل قد كان للفضلاء من الأنصار رضى الله عنهم الأموال الواسعة والأولاد النجباء الكثير كسعد بن عباد . وأبي طلحة وغيرهما فهذه صفة عامة يدخل فيها الفاضل الصادق والمناقى فأمر تعالى في الآية أن لا تعجبه أموالهم ولا أولادهم عموما لأن الله تعالى يريد أن يعذب المناقين منهم بتلك الأموال ويموتوا كفارا ولا بد ، وباقه تعالى التوفيق \* وقال تعالى : ( ومنهم من يلزك في الصدقات ) الى قوله تعالى : ( راغبون ) \*

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لا يدل البتة لا بنص ، ولا بدليل على كفر من فعل هذا ولكنها معصية بلا شك ، وقال تعالى . ( ومنهم الذين يؤذون النبي ) الى قوله تعالى . ( ذلك الخزي العظيم ) قال . وهذه الآية ليس فيها دليل على كفر من قال حيثئذ ان رسول الله ﷺ ائذن وإنما يكون كافرا من قال . ذلك وأذى رسول الله ﷺ بعد نزول النهى عن ذلك ، ونزول القرآن بأن من فعل ذلك فهو كافر ، وان من حاد الله تعالى ورسوله ﷺ فله نار جهنم خالدا فيها ، فقد جاء أن عمر قال لرسول الله ﷺ . والله يا رسول الله إنك لأحب الى من كل أحد الا قسى فقال له رسول الله ﷺ : كلاما معناه أنه لا يؤمن حتى يكون أحب اليه من نفسه فقال له عمر . أما الآن فانت أحب الى من قسى \*

قال أبو محمد : لا يصح أن أحدا عاد الي أذى رسول الله ﷺ ومحادته به بد معرفته بالنازل في ذلك من عند الله تعالى الا كان كافرا ولا خلاف في أن امرا لو اسلم ولم يعلم شرائع الاسلام فاعتقد ان الخمر حلال وان ليس على الانسان صلاة وهو لم يباينه حكم الله تعالى لم يكن كافرا بلا خلاف يستد به حتى اذا قامت عليه الحجة فتبادى حيثئذ باجماع الأمة فهو كافر ، ويبين هذا قوله تعالى في الآية المذكورة :

( يحلفون لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين ) فقد أخبرهم تعالى أنهم إن كانوا مؤمنين فارضاء الله ورسوله أحق عليهم من ارضاء المسلمين فصح هذا ييقين ، وبالله تعالى نستعين ، وقال تعالى : ( يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزؤا إن الله مخرج ماتخذون ) قال وهذه الآية أيضا لانص فيها على قوم بأعيانهم فلا متعلق فيها لاحد في هذا المعنى ، وقال تعالى : ( ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب ) الى قوله تعالى : ( كانوا مجرمين ) .

قال أبو محمد : هذه بلا شك في قوم معروفين كفروا بعد ايمانهم ولكي التوبة مبسوطة لهم بقوله تعالى : ( إن نفع عن طائفة منكم نغذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين ) فصح أنهم اظهروا التوبة والندامة واعتفروا بذنبيهم . فمنهم من قبل الله تعالى توبته في الباطن عنده لعله تعالى بصحتها ، ومنهم من لم تصح توبته في الباطن فهم المذبذبون في الآخرة ، وأما في الظاهر فقد تاب جميعهم بنص الآية ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : ( المنافقون والمنافقات ) الى قوله تعالى : ( عذاب مقيم ) قال : فهذه صفة عامة لم يقصد بها الى التعريف لقوم بأعيانهم ، وهذه حق واجب على كل منافق ومنافقة ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : ( يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ) الى قوله تعالى : ( ولا نصير ) قال : فهذه آية أمر الله تعالى رسوله ﷺ بمجاهدة الكفار والمنافقين ، والجهاد قد يكون باللسان والموعظة والحجة لما ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن اسحاق نا ابن الاعرابي نا أبو داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد - هو ابن سبله - عن حميد عن انس أن رسول الله ﷺ قال : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والستكم » .

**فإن أبو محمد :** وهذه الآية تدل على أن هؤلاء كانوا معروفين بأعيانهم وأنهم قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم ، ولكن لما قال الله تعالى : ( فان يتوبوا يك خيرا لهم وإن يتولوا يعنبرهم الله عذابا أليما ) صح أن الله تعالى بدل لهم التوبة وقبلها بمن أجابها منهم وكلهم بلا شك أظهر التوبة ، وبرهان ذلك حلفتهم وانكارهم فلا متعلق لهم في هذه الآية ، وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله ) الى قوله تعالى : ( يكذبون ) قال وهذه أيضا صفة أوردتها الله تعالى يعرفها كل من فعل ذلك من نفسه وليس فيها نص ولا دليل على أن صاحبها معروف بعينه على أنه قد روينا أثرنا لا يصح وفيه أنها نزلت في ثعلبة بن

حاطب وهذا باطل لأن ثعلبة بندي معروف وهذا أثر ناه حمامنا يحيى بن مالك ابن عاذ نا الحسن بن أبي غسان نا زكريا بن يحيى الباجي في سهل السكري نا أحمد ابن الحسن الخزاز نا مسكين بن بكير نا معان بن رفاعة السلامي عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة قال : جاء ثعلبة بن حاطب بصدقه الى عمر فلم يقبلها وقال : لم يقبلها النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا أقبلها .

قال أبو محمد : وهذا باطل بلا شك لأن الله تعالى أمر بقبض ذكوات أموال المسلمين وأمر عليه السلام عند موته أن لا يبقى في جزيرة العرب دينان فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً قرض على أبي بكر . وعمر قبض ذكاته ولا بد ولا فسحة في ذلك وإن كان كافراً قرض أن لا يقر في جزيرة العرب فسقط هذا الأثر بلا شك وفي روايته معان بن رفاعة ، والقاسم بن عبد الرحمن ، وعلي بن يزيد . وهو أبو عبد الملك الألحاني - وكلهم ضعفاء . ومسكين بن بكير ليس بالقوى . وقال تعالى : ( الذين يلزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ) الى قوله تعالى : ( الفاسقين ) وقال تعالى : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ) الى قوله تعالى : ( وماتوا وهم كافرون ) . قال أبو محمد : قدسنا هذه الآية وهي مؤخرة عن هذا المكان لأنها متصلة بالمعاني بالتى ذكرنا قبلها لأنهما جميعاً في امر عبد الله بن أبي . ثم نذكر القول فيهما جميعاً ارشاء الله تعالى .

قال أبو محمد : هذه الآيات فيها انهم يلزون المطوعين من المؤمنين ويسخرون منهم وهذا ليس كفراً بلا خلاف من أحد من أهل السنة ، وأما قوله تعالى : ( استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ) الى قوله تعالى : ( الفاسقين ) وقوله تعالى : ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ) الى قوله تعالى : ( فاسقون ) فإن هذا لا يدل على تماديهم على الكفر الى إن ماتوا ولكن يدل يقينا على أن فعلهم ذلك من سخرتهم بالذين آمنوا غير مقفور لهم لأنهم كفروا فيما خلا فكان ماسلف من كفرهم موجبا أن ينفر لهم لمزم المطوعين من المؤمنين وسخريتهم بالذين لا يجحدون إلا جهدهم وإن تابوا من كفرهم وأنهم ماتوا على المسق لا على الكفر بل هذا معنى الآية بلا شك ، برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة نا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : لما توفي عبد الله بن أبي بن سلول جاء ابنه عبد الله الى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصا يكفن فيه أباه فأعطاه ثم سأله أن يصلى عليه فقام رسول الله ﷺ ليصلى عليه فقام عمر وأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال :

يارسول الله أنصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه ؟ قال رسول الله ﷺ :  
« إنما خيرني الله تعالى فقال : ( استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ) إلى قوله تعالى :  
( سبعين مرة ) وسأزيد على « السبعين » قال : إنه منافق فصلى عليه رسول الله  
ﷺ فأنزل الله تعالى ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره )  
قال مسلم : نا محمد بن المنثري نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر  
بأسناده ومناه وزاد « فترك الصلاة عليهم » .

**قال أبو محمد :** ونا يوسف بن عبد الله بن عبد البر قال . نا خلف بن القاسم نا ابن الوررد  
نا ابن عبد الرحيم الرقي عن عبد الملك بن هشام عن زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن اسحق  
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال . سمعت عمر بن الخطاب  
يقول : لما توفي عبد الله بن أبي دعى له رسول الله ﷺ للصلاة عليه فقام اليه فلما وقف  
اليه يريد الصلاة تحولت حتى قمت في صدره فقلت : يارسول الله أنصلي على عبد الله  
عبد الله بن أبي ؟ القائل كذا يوم كذا والقائل كذا في يوم كذا أعدد أيامه حتى إذا  
أكثرث عليه قال : يا عمر اخرعني إلى قدخيت فاخترت قد قيل لي : ( استغفر لهم  
أو لا تستغفر لهم ) فلو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر له لزدت ، قال ، ثم صلى عليه  
رسول الله ﷺ ومشى معه حتى قام على قبره حتى فرغ منه قال : فنجبت لي ولجرائي  
على رسول الله ﷺ والله ورسوله أعلم فوالله ما كان الا يسيرا حتى نزلت هاتان  
الآيتان ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) إلى قوله تعالى : ( وهم  
فاسقون ) فواصل رسول الله ﷺ على منافق حتى قبضه الله تعالى . حدثنا عبد الله بن  
ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا احمد بن عبد الله بن المبارك نا حجير بن المنثري  
نا الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود  
عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال . ولما توفي عبد الله بن أبي ابن سلول دعى له رسول الله  
ﷺ ليصلي عليه فلما قام رسول الله ﷺ وثبت ثم قلت . يارسول الله أنصلي على  
ابن أبي ؟ وقال : يوم كذا كذا وكذا أعدد عليه قبسم رسول الله ﷺ وقال :  
أخرعني يا عمر فلما أكثرث عليه قال : إلى خيرت فاخترت فلو علمت أني إن زدت  
على السبعين غفر له لزدت عليها فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف فلما مكث  
الا يسيرا حتى نزلت الآيتان من براءة المذكورتان قال عمر : فنجبت من جرائي على  
رسول الله ﷺ ، والله أعلم . حدثنا احمد بن عمر بن أنس المنذري نا أبو ذر الهروي  
نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا ابراهيم بن



الحكم عن أبيه عن عكرمة قال : لما حضر عبدالله بن أبي الموت قال ابن عباس : فدخل عليه رسول الله ﷺ فحضر بينهما كلام فقال له عبدالله بن أبي : قد أتته ما تقول ولكن من على اليوم وكفني بقميصك هذا وصل على قال ابن عباس . فبكفنه رسول الله ﷺ بقميصه وصلى عليه والله أعلم أى صلاة كانت وأن رسول الله ﷺ لم يخدع إنسانا قط غير أنه قال يوم الحديبية : كلمة حسنة قال الحكم : سألت عكرمة ما هذه الكلمة ؟ قال قالت فريش : يا أبا جباب إنا قد منعنا محمدا طواف هذا البيت ولكننا نأذن لك فقال لالى في رسول الله ﷺ أسوة حسنة • حدثنا عبدالله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وسميع جابرا يقول : أتى النبي ﷺ قبر عبدالله بن أبي وقد وضع في حفرته فوق فأسر به فأخرج من حفرته فوضعه على ركبته وألبسه قميصه وقت عليه من ريقه والله أعلم قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كله يوجب صحة ما قلناه لوجه ، أحدهما ظاهر الآية كما قلنا من أنهم كفروا قبل وماتوا على الفسق ، والثاني أن الله تعالى قد نهى النبي ﷺ والمؤمنين عن الاستغفار جملة للمشركين بقوله تعالى : ( ما كان ينبغي الذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) إلى قوله تعالى : ( أصحاب الجحيم ) ولو كان ابن أبي وغيره من المذكورين ممن تبين للنبي عليه السلام أنهم كفار بلا شك لما استغفر لهم النبي ﷺ ولا صلى عليه ، ولا يحل لمسلم أن يظن بالنبي ﷺ أنه عاقره به في ذلك فصح يقينا أنه عليه السلام لم يعلم قط أن عبدالله بن أبي والمذكورين كفار في الباطن •

روينا من طريق مسلم نا حرمة بن يحيى نا عبيد الله بن وهب نا أيونس عن ابن شهاب نا أخير بن سعيد نا المسيب بن حور عن أبيه قال : لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل . وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة فقال رسول الله ﷺ : يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أشهدك بها عبدالله فقال أبو جهل . وعبد الله بن أبي أمية : أترغب عزمة عبد المطلب فلم يزل رسول الله ﷺ يبرئها عليه ويبعدان عليه تلك المقالة حتى قال أبو طالب : آخر ما ظمهم به على ما عبد المطلب فقال رسول الله ﷺ : د أما والله لاستغفرن لك ما لم أنهك • فأقر الله تعالى . ( ما كان للنبي والذين آمنوا ) الآية •

قال أبو محمد : فصح أن النبي ﷺ عن الاستغفار للمشركين نزل بمكة بلا شك فصح يقينا أنه عليه السلام لم يوقن أن عبدالله بن أبي مشرك ولو أيقن أنه مشرك لما صلى عليه أصلا ولا استغفر له وكذلك تعدد عمر بن الخطاب مقالات عبدالله بن أبي بن سلول لا ولو

كان عنده ظفرا لصرح بذلك وقصديه ولم يطول بغيره ، والثالث شك ابن عباس . وجابرو تعجب عمر من معارضة النبي ﷺ في صلاته على عبد الله بن أبي واقاره بأن رسول الله ﷺ أعرف منه ، والرابع ان الله تعالى انما نهى نبيه ﷺ عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم فقط ولم ينه سائر المسلمين عن ذلك وهذا لا تنكره فقد كان رسول الله ﷺ لا يصلي على من له دين لا يترك له وفاء ويأمر المسلمين بالصلاة عليهم فصيح يقينا بهذا ان معنى الآيات انما هو انهم كفروا بذلك من قولهم : وعلم بذلك النبي عليه السلام والمسلمون ، ثم تابوا في ظاهر الامر فنهى من علم الله تعالى ان باطنه كظاهره في التوبة ومنهم من علم الله تعالى أن باطنه خلاف ظاهره ولم يعلم ذلك النبي عليه السلام ولا أحد من المسلمين وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى . ( فرح المخلفون بمقعدكم خلاف رسول الله ) الى قوله تعالى : ( وهم كافرون ) قال فقوله تعالى . ( فرح المخلفون ) الآية ليس فيها نص على أنهم كفروا بذلك ولخشم أنوا كبيرة من الكبار كانوا بها عصاة فاسقين وقد ذكر الله تعالى هؤلاء بأعيانهم في سورة الفتح وبين تعالى هذا الذي قلناه هناك بزيادة على ما ذكرهم به هنا فقال تعالى . ( سيقول لك المخلفون من الاعراب ) الى قوله تعالى : ( عذابا ألما ) فنص الله تعالى على أن أولئك المخلفين الذين أمر الله تعالى نبيه ﷺ ان لا يصلي على أحد منهم مات أبدا وانهم كفروا بالله وبرسوله والذين أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن لا تعجبه أموالهم ولا أولادهم وانه تعالى أراد أن تزهق أنفسهم وهم كافرون أنهم مقبولة توبتهم ان تابوا في ظاهر أمرهم وفي الحكم بأن باطنهم ان من كان منهم صحيح التوبة مطيعا اذا دعى بعد موت رسول الله ﷺ الى الجهاد فسيؤتيه اجرا عظيما وان من تولى عذبه الله تعالى عذابا ألما فصيح ما قلناه من أنهم كفروا فعرف رسول الله ﷺ أنهم كفروا ثم تابوا فقبل توبتهم ولم يعرف عليه السلام بعد التوبة من منهم الصادق في سر أمره ولا من منهم الكافر في باطن معتقده وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره بشهادة النصوص كما أوردنا آنفا وبالله تعالى التوفيق . وقال تعالى : ( واذا انزلت سورة أن آمنوا بالله الى قوله تعالى : ( فهم لا يفقهون ) )

قال أبو محمد رحمه الله : فهذه نص الآيات التي ذكرنا ايضا وقد تكلمنا فيها ، وقال تعالى : ( وجاء المعذرون من الاعراب ) الى قوله تعالى : ( عذاب ألیم ) قال : وهذه الآية تبين ما قلناه نصا لانه تعالى أخبر ان بعضهم كفار إلا أن ظههم عصاة فاما المبطنون للكفر منهم فلم يعلمهم النبي عليه السلام ولا علمهم أحد منهم الا الله تعالى فقط ، وقال تعالى : ( انما السبيل على الذين يستأذنونك ) الى قوله : ( عن القوم العاصين ) .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه كالتى قبلها وقد قلنا ان فيهم من كفرناؤلك الذين طبع الله على قلوبهم ولكن الله تعالى أرحم أمرهم بقوله تعالى . (وسيرى الله عملكم ورسوله) فصح ما قلناه وانفذت الآيات كلها والحمد لله رب العالمين . وكذلك أخبر تعالى أن ما واهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون وجهنم تكون جزاء على الكفر وتكون جزاء على المعصية وكذلك لا يرضى تعالى عن القوم الفاسقين وان لم يكونوا كافرين وقال تعالى : (الأعراب أشد كفرا وقفاقا) الى قوله تعالى : (ان الله غفور رحيم) .

قال أبو محمد : وهذه الآيات كلها تبين نص ما قلناه من أن فيهم كفارا الى الباطن . قال أبو محمد رحمه الله : لا يعلم سرهم الا الله تعالى وأما رسوله عليه السلام فلا وقال تعالى . (ومن حولكم من الأعراب منافقون) الى قوله تعالى : (سميع عليم) .

قال أبو محمد : هذه الآية مبينة نص ما قلناه يانا لا يحمل لأحد أن يخالفه من أن النبي عليه السلام لا يعلم المنافقين لان الأعراب ولا من أهل المدينة ولكن الله تعالى يعلمهم وان منهم من يتوب فيعفو الله تعالى عنه ، وان النبي ﷺ ما مور بأخذ زكوات جميعهم على ظاهر الاسلام ، وقال تعالى . (الذين اتخذوا مسجدا ضراوا كفرا) الى قوله تعالى : (الا أن تقطع قلوبهم والله عليم حكيم) .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه كالتى قبلها وفيها ان بنيانهم للمسجد قصدوا به الكفر ثم اظهروا التوبة فلم الله تعالى صدق من صدق فيها وكذب من كذب فيها ونعم لا يزال بنيانهم الذى بنوا رية في قلوبهم الا أن تقطع قلوبهم ، وقد قدم الله تعالى ان من أذنب ذنبا فمن أن لا يغفر له أبدا حتى يعاقبه عليه ، وهذا مقتضى هذه الآية وقال تعالى . (واذا ما أنزلت سورة فهم من يقول) الى قوله تعالى : (لا يفقهون) .

قال أبو محمد رحمه الله . فهذه لادليل فيها أصلا على أن القائلين بذلك معروفين بأعيانهم لكنها صفة وصفها الله تعالى يعرفونها من أنفسهم اذا سمعوا فقط ، وقال تعالى : (ويقولون آمنا بالله وبالرسول) الى قوله تعالى : (هم الغافلون) .

قال أبو محمد . ليس في هذه الآية بيان انهم معروفون بأعيانهم وانما هي صفة من سمعها عرفها من نفسه وهى تخرج على وجهين ، أحدهما أن يكون من فعل ذلك كافر وهو أن يعتقد النصارى عن حكم رسول الله ﷺ ويدين بأن لا يرضى به فهذا كفر مجرد ، والوجه الثانى ينقسم قسمين . أحدهما أن يكون فاعل ذلك متبع لها وهى فى الظلم ومحابات نفسه عارفا بجهل فعله في ذلك ومعتقدا ان الحق فى خلاف فعله فهذا فاسق وليس كافرا ، والثانى أن يفعل ذلك مقلدا لانسان فى أنه قد شغفه تعظيمه إياه وجهه موهما نفسه انه

على حق وهذه الوجوه كلها موجودة في الناصر. فأهل هذين القسمين الآخرين مخطئون عصاة وليسوا كفارا ويكون معنى قوله تعالى . ( وما أولئك بالمؤمنين ) أى وما أولئك بالمطيعين لأن كل طاعة لله تعالى فهو إيمان وكل إيمان طاعة لله تعالى فمن لم يكن مطيعا لله تعالى في شئ ما فهو غير مؤمن في ذلك الشئ بعينه وإن كان مؤمنا في غير ذلك مما هو فيه مطيع لله تعالى ، وقال تعالى . ( يا أيها النبي اتق الله ) الى قوله تعالى : ( عليا حكيم ) .

قال أبو محمد رحمه الله : هذه الآية يقتضى ظاهرها أن احوال الكافرين والمناقين معروفة وهو أن يكفر جميع المؤمنين ، قال تعالى : ( ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء ) فإذا احوالهم معروفة معروفة قهرض على النبي ﷺ وعلى كل مسلم أن لا يطيعهم في ذلك مما قد عرف أنه مرادهم وإن لم يثبتوا عليه في ذلك برأى ولا يجوز أن يظن ظان أن الكفار والمناقين أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشيرين عليه برأى راجين أن يتبعهم فيه فإذا الأمر كذلك فليس في الآية بيان أن المناقين كانوا معروفين بأعيانهم عند رسول الله ﷺ يدرى أنهم مناققون ولكنهم معروفة صفاتهم جملة ومن صفاتهم بلا شك إرادتهم أن يكون كل الناس كفارا ، وقال تعالى : ( اذ يقول المناقون والذين في قلوبهم مرض ) الآية •

قال أبو محمد رحمه الله : هذا أيضا ليس فيه بيان بأنهم قوم معروفين بأعيانهم وإنما هو خبر عن قائلين قالوا ذلك : وقال تعالى : ( واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ) •

قال أبو محمد : وهذا أيضا يمكن أن يقوله يهود ويمكن أن يقوله أيضا قوم مسلمون خورا وجنا ، وإذا كل ذلك ممكن فلا يجوز القطع من أجل هذه الآية على أن رسول الله ﷺ كان يعرف أنهم مناققون ، وأما قول الله تعالى : ( ويستأذن فريق منهم النبي ) الى قوله تعالى . ( وكان عهد الله مسئولا ) فإن هذا قد روى أنه كان نزل في بني حارثة وبني سلة . وم الأفاضل البديون الاحديون ولكنها كانت وحلة في استأذنتهم النبي ﷺ يوم الحندق . وقولهم . ( ان يوتنا عورة ) وفيها نزلت . ( اذ هم طائفتان منكم أن تمشلا والله وليهما ) كما ناعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا القريري نا البخاري نا علي بن عبد الله نا سفيان بن عيينة قال عمرو بن دينار . سمعت جابر بن عبد الله يقول . فينا نزلت ( اذ هم طائفتان منكم أن تمشلا والله وليهما ) قال جابر . نحن الطائفتان بنو حارثة وبني سلة

قال جابر . وما نحب أنها لم تنزل لقوله تعالى . ( والله وليهما ) \*  
قال أبو محمد . مع أنه ليس في الآية أن هذا كفر أصلاً فبطل التعاقبها  
وبالله تعالى التوفيق \* وقال تعالى . ( قد يعلم الله المعوقين منكم ) الى قوله تعالى .  
( وكان ذلك على الله يسيراً ) \*

قال أبو محمد . فهذه ليس فيها دليل على أنها في قوم معروفين بأعيانهم ولكنها  
صفة يعرفها من نفسه من سمع منهم هذه الآية الا أن قول الله تعالى بعدها يسير .  
( ليجزى الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم ) يانجلي  
على بسط التوبة لم وكل هؤلاء بلا خلاف من احد من الأمة معترف بالاسلام  
لائذ بالتوبة فيما صح عليهم من قول يكون كفراً ومعصية فبطل التعلق بهذه الآية لمن  
ادعى أن رسول الله ﷺ كان يعرفهم بأعيانهم ويعرف أنهم يعتقدون الكفر  
في باطنهم قال الله تعالى . ( ولا تعلم الكافرين والمنافقين ) الى قوله تعالى . ( وكفى  
بالله وكيلاً ) \*

قال أبو محمد : قد مضى قولنا في قوله تعالى : ( ولا تعلم الكافرين والمنافقين )  
وقال تعالى : ( ودع أذاهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلاً ) لا يختلف مسلمان  
في أنه ليس على ترك قتال الكافرين وإصغارهم ودعاتهم الى الاسلام ولكن فيما  
عدا ذلك ، وقال تعالى : ( لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض ) الى قوله  
تعالى : ( ولن تجد لسنة الله تبديلاً ) \*

قال أبو محمد : هذه الآية فيها كفاية لمن عقل ونصح نفسه لأن الله تعالى قطع  
بأنه إن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجعون في المدينة ليعرّين بهم  
رسول الله ﷺ ثم لا يجاورونه فيها إلا قليلاً فأخبر تعالى أنهم يكونون إن لم ينتهوا  
ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا مقتبلاً - واعراب - ملعونين - انه حال لجاورتهم -  
معناه لا يجاورونه إلا قليلاً ملعونين ، ولو أراد الله تعالى غير هذا لقال : ملعونون  
على خبر ابتداء مضمر ثم أكد تعالى بأن هذا هو سته تعالى التي لا تبدل ففسأل  
من قال : إن رسول الله ﷺ عليهم بأعيانهم وعلم نفاقهم هل انتهوا أو لم ينتهوا  
فان قال : انتهوا رجع الى الحق وصح أنهم تابوا ولم يعلم باطنهم في صحة التوبة أو  
كذبها إلا الله تعالى وحده لا شريك له ولم يعلم رسول الله ﷺ قط إلا الظاهر  
الذي هو الاسلام أو كفر أجمعوا شته فأظهروا اثبتة منه وان قال : لم ينتهوا لم  
يعد من الكفر لأنه يكذب الله تعالى ويخبر أنه تعالى بدل سته التي قد أخبر أنه

لا يدلها أو بدلها رسوله عليه السلام \*

قال أبو محمد : وكل من وقف على هذا وقامت عليه الحجة ثم تمادى فهو كافر لأنه مكذب لله تعالى أو مجرور لرسوله عليه السلام وكلا الأمرين كفر \*

قال أبو محمد : ولقد بلغني عن بعض من خذله الله تعالى أنه تلا هذه الآية ثم

قال : ما اتهموا ولا أغراء بهم \*

قال أبو محمد : نحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا فإن قائله أنك كاذب عاص لله تعالى لا يحل له الكلام في الدين ونسأل الله تعالى العافية ، وقال تعالى : ( ومنهم من يستمع إليك ) إلى قوله تعالى : ( واتبعوا أهواءهم ) \*

قال أبو محمد : من عصى الله تعالى فقد طبع على قلبه في الوجه الذي عصى فيه ولولم يطبع على قلبه فيه لما عصى فقد يمكن أن يكون هؤلاء منافقين فأعلنهم بالتوبة مباح لما تقدم في الظاهر والله أعلم بالباطن ، وبالله تعالى التوفيق \* وقال تعالى : ( فإذا أنزلت سورة محكمة ) إلى قوله تعالى : ( فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم ) \*

قال أبو محمد : وهذا كالذي قبله إما أن يكون هذا النظر بين معتقدم وإظهارهم الاسلام توبة تصح به قبولهم على ظاهرهم وإن لم يكن ذلك النظر دليلا يتميزون به فهم كثيرهم ولا فرق ، وقال تعالى : ( إن الذين ارتدوا على أدبارهم ) إلى قوله تعالى : ( والله يعلم أسرارهم ) \*

قال أبو محمد : هذه صفة مجملة لمن ارتد معنا أو مسرا ولا دليل فيها على أنه عليه السلام عرف أنهم منافقون مسرون للكفر ، وبالله تعالى التوفيق \* قال تعالى : ( أم حسب الذين في قلوبهم مرض ) إلى قوله تعالى : ( والله يعلم أعمالكم ) \*

قال أبو محمد : قد بين الله تعالى : أنه لو شاء أراهم نبيه عليه السلام وهذا لا شك فيه ثم قال تعالى : ( ولنعرضهم في الحن القول ) فهذا كالنظر المتقدم إن كان الحن القول برهانا يقطع به رسول الله ﷺ على أنهم منافقون فإظهارهم خلاف ذلك القول وإعلانهم الاسلام توبة في الظاهر كما قدمنا وإن كان عليه السلام لا يقطع بلحن قولهم على ضميرهم قائما هو ظن يعرفه الأغلب لا يقطع به ، وبالله تعالى التوفيق \* قال أبو محمد : قد ذكرنا في برائة . والفتح قول الله تعالى : ( سيقول لك المخلفون ) الآيات كلها وبيننا أن الله تعالى وعدمه بقبول التوبة والاجر العظيم إن تابوا وأطاعوا لمن دعاهم بعد النبي عليه السلام إلى الجهاد ، وبالله تعالى التوفيق \*

وقال تعالى : ( قالت الأعراب آمنا ) الى قوله تعالى : ( غفور رحيم ) \*  
قال أبو محمد : هذا دليل على أنهم استسلموا لله تعالى غلبة ولم يدخل الايمان  
في قلوبهم ولكن الله تعالى قد بسط لهم التوبة في الآية نفسها بقوله تعالى : ( وإن  
تعطوا الله ورسوله لا يكفم من أعمالكم شيئا ) فأظهارهم الطاعة لله تعالى ورسوله عليه  
السلام مدخل لهم في حكم الاسلام ومبطل لأن يكون عليه السلام عرف باطنهم ،  
وقال تعالى : ( يوم يقول المناقون والمناقات ) الى قوله تعالى : ( وغرتمكم الأمان ) \*  
قال أبو محمد : فهذه حكاية عن يوم القيامة وإخبار بأنهم كاثروا في الدنيا مع  
المسلمين وهذا بين أنهم لم يكونوا معروفين عند النبي ﷺ ولا عند المسلمين وهذه  
الآية يراها ماروينا من طريق مسلم بن الحجاج نازهير بن حرب نايعقوب بن  
ابراهيم بن سعد نا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره  
أن رسول الله ﷺ قال في حديث : « فيجمع الله الناس يوم القيامة فيقول من  
كان يعبد شيئا فليتبعه . فيتبع من يعبد الشمس الشمس ، ويتبع من يعبد القمر القمر ، ويتبع من  
يعبد الطواغيت الطواغيت وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، وذكر الحديث ، وقال  
تعالى : ( ألم تر الى الذين نهوا عن النجوى ) الى قوله تعالى : ( فيئس المصير ) \*  
قال أبو محمد : هؤلاء معروفون بلا شك ولكن التوبة لهم مبسطة كما  
ذكرنا في سائر الآيات ، وقال تعالى : ( ألم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم )  
الى قوله تعالى : ( هم الخاسرون ) \*

قال أبو محمد : وهذه صفة قوم لم يسلموا إلا أنهم يتبرءون من موالاة الكفار  
فلن كانوا معروفين بالكفر فالتوبة لهم مبسطة كما ذكرنا في سائر الآيات التي  
تلونا قبل ، وبالله تعالى التوفيق \* وقال تعالى : ( ألم تر الى الذين نافقوا ) الى قوله  
تعالى : ( بأسهم بينهم شديد ) \*

قال أبو محمد : هذا قد يكون سرا على الله منه وفضحه ولم يسم قائله ويمكن  
أن يكون قد عرف فالتوبة لهم مبسطة كما ذكرنا في سائر الآيات ، وقال تعالى :  
( إن ائجادك المناقون ) الى قوله تعالى : ( ولكن المناقين لا يعلون ) \*

قال أبو محمد : هذا نزل في عبد الله بن أبي كماروينا من طريق البخاري نا عمرو  
ابن خالد نا زهير بن معاوية نا أبو اسحق - هو السيمي - قال : سمعت زيد بن أرقم  
قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر أصاب الناس فيه شدة فقال عبد الله بن  
أبي : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله وقال : لأن رجعنا

الی المدينة لیخرجن الاعز منها الاذل فانیت النبی ﷺ فأخبرته فأرسل الی عبد الله بن أبی فاجتهد بینه ماعمل فقالوا . کذب زید یارسول الله فوقع فی قسی مما قال شدة حتی أنزل الله تعالی تصدیقی فی ( اذا جاءک المنافقون ) فدعاهم النبی ﷺ لیستغفر لهم فلووا رءوسهم قال : وقوله . ( خشب مستدة ) كانوا رجالا أجمل شیء لنا روینا من طریق البخاری فاعلی بن عبد الله ناسفیان قال عمرو بن دینار . سمعت جابر بن عبد الله یقول . کنا فی غزاة فکسح رجل من المهاجرین رجلا من الانصار فقال دعوها فانها مننته فسمع ذلك عبد الله بن أبی فقال . فعلوها أما والله لئن رجعنا الی المدينة لیخرجن الاذن منها الاذل فبلغ ذلك النبی ﷺ فقام عمر فقال . یارسول الله دعنی أضرب عنق هذا المنافق قال النبی ﷺ . دعه لا یتحدث الناس أن محمدا یقتل أصحابه قال سفیان . حفظته من عمرو قال . سمعت جابرا قال . کما مع النبی ﷺ . قال أبو محمد : أما قول الله تعالی . ( اذا جاءک المنافقون ) الی قوله تعالی . ( فهم لا یغفرون ) فهم قوم کفروا بلاشک بعد ایمانهم وارتدوا بشهادة الله تعالی علیهم بذلك الا أن التوبة لهم یقین مذکورة فی الآیة ، وفیما رواه زید بن أرقم من الحدیث الثابت أما النص قوله تعالی . ( یتستغفر لکم رسول الله لو ارءوسهم ) وأما منع الله تعالی من المغفرة لهم فاما هو بلاشک فیما قالوه من ذلك القول . لانی مراجعة الايمان بعد الکفر فان هذا مقبول منهم بلاشک . برهان ذلك ماسلف فی الآیات التي قد مناقیل وأیضا اطلاقهم فیہ نییہ صلی الله علیه وسلم علی الاستغفار لهم بقوله . ( سواء علیهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن یغفر الله لهم ) وهم قد اظهروا الايمان بلاشک والله أعلم بنبأاتهم . برهان ذلك ما قد ذکرناه قبل من شک جابروا بن عباس وعمر رضی الله عنهم فی ابن أبی بینه صاحب هذه القصة ، و كذلك الخبر عن جابر إذا قال عمر للنبی علیه السلام دعنی أضرب عنق هذا المنافق . یعنی عبد الله بن أبی . فلیس فی هذا دلیل علی أنه حیث قد مناقیل لکنه قد کان نافی بلاشک وقد قال عمر رضی الله عنه : مثل هذا فی مؤمن یری من النفاق جملة وهو حاطب بن بلتعنوق قول رسول الله ﷺ . « دعه لا یتحدث الناس أن محمدا یقتل أصحابه » دلیل بین علی تحریم دم عبد الله بن أبی بن سلول بقوله علیه السلام . « دعه » وهو علیه السلام لا يجوز أن یأمر بأن یدع الناس فرضا و اجبا ، و كذلك قوله علیه السلام . « لا یتحدث الناس أن محمدا یقتل أصحابه » بیان جلی بظاهر لفظه مقطوع علی غیبه بصحة باطن أن عبد الله بن أبی من جملة أصحاب رسول الله ﷺ بظاهر إسلامه وأنه من جملة الصحابة المسلمین الذین لهم حکم الاسلام والذین حرم الله تعالی دماءهم الا بحقها ویقین ندری أنه لو حل دم



ابن أبي لما حابه رسول الله ﷺ ولو وجب عليه لما ضيعه عليه السلام .  
ومن ظن أن رسول الله ﷺ لا يقتل من وجب عليه القتل من أصحابه فقد كفر وحل دمه وماله لنسبته الى رسول الله ﷺ الباطل ، ومخالفة الله تعالى ، والله  
لقد قتل رسول الله ﷺ أصحابه الفضلاء المقطوع لهم بالايان والجنة إذ وجب  
عليهم القتل كاعز ، والغامدية ، والجينية رضى الله عنهم ، فمن الباطل المتين ،  
والضلال البحت ، والفسوق المجرد بل من الكفر الصريح أن يعتقد أو يظن من هو  
مسلم أن رسول الله ﷺ يقتل مسلمين فاضلين من أهل الجنة من أصحابه أشنع قتله  
بالحجارة ، ويقتل الحارث بن سويد الأنصارى قصاصا بالمجدر بن خيار البلوى بعلمه  
عليه السلام دون أن يعلم ذلك أحد والمرأة التي أمر أنيسا برجمها إن اعترفت وبقطع  
يد المخزومية ويقول : « لو كانت فاطمة لقطعت يدها » وبقوله عليه السلام : « إنما  
هلكت بنو اسرائيل بأنهم كانوا إذا أصاب الضيف منهم الحد أقاموه عليه وإذا  
أصابه الشريف تركوه » ثم يفعل هو عليه السلام ذلك ويعطل إقامة الحق الواجب  
في قتل المرتد على كافر يدري أنه ارتد الآن ثم لا يقيم بهذا حتى يصلى عليه ويستغفر  
له وهو يدري أنه كافر وقد تقدم نهى الله تعالى له عن الاستغفار للكفار ونحن  
نشهد بشهادة الله تعالى بأن من دان بهذا واعتقده فانه كافر مشرك . رتد حلال الدم  
والمال تبرأ الى الله تعالى منه ومن ولايته — (١) من يظن به التفات بلا خلاف فالأمر فيمن  
دونه بلا شك أخفى فارتفع الاشكال في هذه الآيات والله الحمد ، وصح أن عبد الله  
ابن أبي بعد أن كفر هو ومن ساعده على ذلك أظهروا التوبة والاسلام قبل رسول الله  
ﷺ ذلك منهم ولم يعلم باطنهم على ما كانوا عليه من الكفر ؟ أم على ما أظهروا  
من التوبة ؟ ولكر الله تعالى عليهم بذلك وهو بلا شك المجازى عليه يوم القيامة ، وقال  
تعالى : ( يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ) .

قال أبو محمد : هذا يخرج على وجهين لاثبات لما . أما من يعلم أنه منافق وكفر  
فانه عليه السلام يجاهده بعينه بلسانه والاغلاظ عليه حتى يتوب ، ومن لم يعلم بعينه  
جامده جملة بالصفة وذم التفات والدعاء الى التوبة ، ومن الباطل البحت أن يكون  
رسول الله ﷺ يعلم أن فلانا بعينه منافق . تصل التفات ثم لا يجاهده فيمضى به تعالى ويخالف  
أمره ومن اعتقد هذا فهو كافر لأنه نسب الاستهانة بأمر الله تعالى الى رسوله ﷺ .  
قال أبو محمد : هذا كل ما في القرآن من ذكر المنافقين قد قصصناه والحمد لله رب

العالمين ، وبقيت آثار تذكرها الآن إن شاء الله تعالى . وروينا من طريق البخاري نا  
 سعيد بن عفير في الليث - هو ابن سعد - نا عقيل عن ابن شهاب أخبرني محمود  
 ابن الربيع الأنصاري أن عتيان بن مالك عن شهد بدرأ قال في حديث : «فندا على  
 رسول الله ﷺ . وأبو بكر حين ارتفع النهار . قال : وحبسا على خزيمة صنعنا هاله  
 قال : قتال في البيت رجال ذوو عدد فاجتمعوا فقال قاتل منهم : ابن مالك بن الدخشن - أو  
 ابن دخشن - فقال بعضهم : ذلك مناسق لا يجب الله ورسوله ، فقال رسول الله  
 ﷺ : لا تقل ذلك ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجهه الله قال :  
 الله ورسوله أعلم فأنزى وجهه ونصيحه إلى المنافقين فقال رسول الله ﷺ : فان  
 الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله تعالى » حدثنا عبد  
 الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا عبد الله بن مسرة  
 نا معاذ بن هشام الدستوائي نا أبي عن قتادة عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال  
 رسول الله ﷺ : « لا تقولوا للمنافق سيئاً فإنه إن يك سيئاً فقد أسخطتم  
 ربكم » ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور  
 ابن المعتمر عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : لما كان يوم حنين أثر رسول الله  
 ﷺ ناسا في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل ، وأعطى عيينة بن  
 حصن مثل ذلك ، وأعطى ناسا من أشراف العرب وآثرهم يومئذ في القسمة ، فقال  
 رجل : والله إن هذه لقسمة ما يعدل فيها وما أريد بها وجه الله قال قلت : والله لأخبرن  
 به رسول الله ﷺ قل : فأتيته فأخبرته بما قال : فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى كان  
 ذا لهرف ثم قال : « من يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله يرحم الله موسى لقد أودى  
 بأكثر من هذا فصبر » قال ابن مسعود : قلت لا جرم لأرفع إليه بعدها حديثا •  
 ومن طريق مسلم نا محمد بن المنثري . ومحمد بن رمح قال محمد بن رمح بن المهاجر : أنا الليث  
 ابن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الزبير عن جابر ، وقال ابن المنثري :  
 نا عبد الوهاب عن عبد الحميد الثقفي قال : سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول :  
 أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قال : أتى رجل بالجعرانة منصرفة من حنين  
 وفي ثوبه بلال فضة - ورسول الله ﷺ يقبض منها يعطى الناس فقال : يا محمد اعدل  
 قال : « ويطك ومن يعدل إذا لم أكن أعديل » فقال عمر بن الخطاب : دعني يا رسول  
 الله فأقتل هذا المنافق فقال : « معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي إن هذا  
 وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية » •

ومن طريق البخارى ناعمد أما محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « غزونا مع رسول الله ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا وكان من المهاجرين رجل لعاب فكسح أنصاريًا فضضبت الأنصار غضبا شديداً حتى تداعروا فقال الأنصاري : يا للأنصار ، وقال المهاجري يا للمهاجرين فخرج النبي ﷺ فقال : ما بال دعوى الجاهلية ما شأنهم ؟ فأخبر بكسعة المهاجري الأنصاري فقال النبي ﷺ : دعوها فإنها خيثة فقال عبد الله بن أبي بن سلول : قد تداعروا علينا لكن رجعنا إلى المدينة لئلا يخرجنا إلا عن منها الأذل فقال عمر بن الخطاب . ألا تقتل يا بني الله هذا الخيثة ؟ - لعبد الله بن أبي - قال النبي ﷺ : لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه . »

ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناعبد الواحد - هو ابن زياد - عن عمارة بن القعقاع عن عبد الرحمن بن أبي نعم قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث على بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذهبية في أديم مقروظ لم تخلص من ترابها فقسمها بين أربعة نفر عيينة بن بدر ، والأقرع بن حابس ، وزيد الخيل وشك في الرابع فقال رجل من أصحابه : كنا نحن أحق بها من هؤلاء فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال . ألا تأمنوني وأنا أمين في السماء يأتيني خبر السماء صباها ومساء ، فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشمر الأزار قال . يا رسول الله اتق الله فقال . ويلك أولست أحق أهل الأرض أن يتقى الله ؟ ثم ولّى الرجل فقال خالد بن الوليد . يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ فقال . لعله أن يكون يصلي ، قال خالد . وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله ﷺ إني لم أومر أن أتعب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم انه يخرج من ضنفي هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية » - حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نااحمد بن عون الله نااقاسم بن أصبغ نااعمد بن عبد السلام الحشفي نامحمد بن بشار نااعمد بن جعفر نا شعبة قال : سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة عن قيس بن عباد قلت : ولعمار أرايت قتالك هذا أراي رأيتموه فان الرأى يخطئ . ويصيب ؟ أو عهد عهد اليكم رسول الله ﷺ فقال . ما عهد الينا رسول الله ﷺ شيئا لم يمهده إلى الناس كافة ، وقد قال رسول الله ﷺ أحسبه قال : حدثني حذيفة أنه قال : في أمي اثنا عشر منافقاً لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها حتى يبلج الجبل فسم الخياط ثمانية منهم يكفيهم الرسالة سراج من النار يظهر بينا كنا فهم

حتى ينجم من ظهورهم ، حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا أبو واحد - هو الزيري - نا سفيان الثوري عن سلة بن كليل عن عياض بن عياض عن أبيه عن ابن مسعود قال : « دخلنا رسول الله ﷺ فذكر في خطبته ما شاء الله تعالى ، ثم قال : ان منكم منافقين فمن سميت قلوبهم ثم قال : قم يا فلان قم يا فلان قم يا فلان حتى عد ستة وثلاثين ثم قال : ان منكم وان فيكم فسلوا الله العافية فمر عمر بن عبد الله بن مسعود قد كان بينه وبينه معرفة قال ما شأنك ، فأخبره بما قال النبي ﷺ فقال له عمر : تبالك سائر اليوم ، »

ومن طريق مسلم نا الحسن بن علي الحلواني نا ابن أبي مريم نا أحمد بن جعفر نا خبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رجلا من المنافقين في عهد رسول الله ﷺ كان اذا خرج رسول الله ﷺ تخلفوا عنه وفرحوا بمقدمه خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا قدم النبي عليه السلام اعتذروا اليه وحلفوا وأجوا أن يحمداوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب نا أحمد الكوفي نا الوليد بن جميع نا أبو الطفيل قال : كان بين رجل من اهل العقبة وبين حذيفة ما يكون بين الناس فقال : أنشدك الله كم كان أصحاب العقبة فقال له القوم : أخبره اذ سألك قال - يعني حذيفة - كنا نخبر أنهم أربعة عشر فان كنت فيهم فقد كان القوم خمسة عشر وأشهد بالله ان اثني عشر منهم حزب لله ولرسوله ويوم يقوم الاشهاد وعذر ثلاثة وعذر ثلاثة قالوا : « اسمعنا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا علينا بما أراد القوم »

**قال أبو محمد** : ليست هذه العقبة العقبة الفاضلة المحمودة قبل الهجرة تلك كانت للانصار خالصة شهدا منهم رضى الله عنهم سبعون رجلا وثلاث نسوة ولم يشهدا أحدا من غيرهم الا رسول الله ﷺ وحده والعباس عمه وهو غير مسلم يومئذ لكنه شفقة على ابن أخيه ، ومن طريق مسلم نا أبو كريب نا جعفر بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن رسول الله ﷺ قدم من سفر فلما كان قرب المدينة هاجت ريح تكاد أن تدفن الراكب فزعم أن رسول الله ﷺ قال : بعثت هذه الريح لموت منافق وقدم المدينة فاذا عظيم من المنافقين قدمات ، »

**قال أبو محمد** : وأحاديث موقوفة على حذيفة فيها أنه كان يدرى المنافقين وان عمر سألهم أحوالهم منهم ؟ قال - لا ولا أخبر أحدا بعدك بمثل هذا وان عمر كان ينظر اليه فاذا حضر حذيفة جنازة حضرها عمروان لم يحضرها حذيفة لم يحضرها عمر

وفي بعضها منهم شيخ لوداق ألما ما وجد له طعاما كلها غير منسدة ، وعن حذيفة قال : مات رجل من المناقين فلم أذهب الى الجنائزة فقال . هو منهم فقال له عمر . أنا منهم قال . لا ، وعن محمد بن اسحاق بن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الطفرى قال . قلت لمحمود بن ليث هل كان الناس يعرفون النفاق فيهم ؟ قال . نعم والله ان كان الرجل يعرفه من أخيه ومن أبيه ومن بنى عمه ومن عشيرته ؛ ثم يلبس بعضهم بعضا على ذلك قال محمود . « لقد أخبرني رجل من قومي عزرجل من المناقين معروف فقا له كان يسير مع رسول الله ﷺ حيث سار فلما كان من أمر الحجر ما كان ودعا رسول الله ﷺ بين دعا فأرسل الله السحابة فأمرت حتى ارتوى الناس أقبلنا عليه يقول . ويحك أبعده هذا شيء ؟ قال : سحابة مارة ثم أن رسول الله ﷺ سار حتى كان ببعض الطريق ضلت ناقته فخرج أصحاب رسول الله ﷺ في طلبها وعند رسول الله ﷺ رجل من أصحابه يقال له حمارة بن حرم وكان حقيقيا بدريا . وهو من بني عمرو بن مخزوم . وكان في رجل يزيد بن نصيب القينقاعى وكان منافقا فقال يزيد وهو في رجل حمارة وحمارة عند النبي عليه السلام . أليس محمد يزعم أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء ولا يدري أين ناقة ؟ فقال رسول الله ﷺ وحمارة عنده : إن رجلا قال هذا محمد يخبركم أنه نبي ويزعم أنه يخبركم بخبر السماء وهو لا يدري أين ناقة وإنى والله ما أعلم الا ما علمنى الله وقد دلنى عليها وهى في هذا الوادى من شعب كذا وكذا وقد حبستها شجرة بزمامها فانطلقوا حتى تأتوا بها فذهبوا لجمعوا بها فرجع حمارة بن حرم الى رحله فقال . والله لأعجب من شيء حدثناه رسول الله ﷺ آقا من مقالة قائل أخبره الله عنه كذا وكذا الذى قال زيد بن نصيب فقال رجل من كان في رجل حمارة ولم يحضر رسول الله ﷺ زيد والله قال هذه المقالة قبل أن تأتى فأقبل حمارة على زيد يحمى عنقه ويقول يا آل عباد الله ان في رحلي الراهبة وما أفسر أخرج أى عدو الله من رحلي فلا تصحبني ، وعن زيد بن وهب قال : كنا عند حذيفة - وهو من طريق البخارى - فقال حذيفة . ما بقى من أصحاب هذه الآية الا ثلاثة يعنى قوله تعالى . ( قاتلوا أئمة الكفر ) الى قوله : ( يثبتون ) قال حذيفة . ولا بقى من المناقين الا أربعة فقال له اعرابى انكم أصحاب محمد تخبروننا بما لا ندري فما هؤلاء الذين يتقرون بيوثنا ويسرقون اغلانا قال . اولئك الفساق أجل لم يبق منهم الا أربعة شيخ كبير لو شرب الماء وجد له ردا .

**قال أبو محمد** : هذا كل ما حضرنا ذكره من الأخبار وليس في شيء منها حجة أصلاً ، أما حديث مالك بن الدخشن فصحيح وهو أعظم حجة عليهم لأن رسول الله ﷺ أخبر بأن شهادة التوحيد تمتع صاحبها وهكذا قال رسول الله ﷺ : « نهيانا عن قتال المصلين » ، وأما حديث بريدة الأسلمي « لا تقولوا للمنافق سيذا » فإن هذا عموماً لجميع الأمة ولا يخفى هذا على أحد ، وإذا الأمر كذلك فإذا عرفنا المنافق ونهينا أن نسميه سيذا فليس منافقاً بل مجاهر ، وإذا عرفنا من المنافق ونحن لا نعلم الغيب ولا ما في ضميره فهو معلن لا مسر ، وقد يكون هذا الحديث أيضاً على وجه آخر وهو أن النبي عليه السلام قد صح عنه أن خصالاً من كن فيه كانت منافقاً خالصاً وقد ذكرناها قبل ، وليس هذا اتفاق الكل لركته منافق لاظهاره خلاف ما يضره في هذه الخلل المذكورة في كذبه ، وغدره ، ولجوره . وأخلاقه . وخيائته ومن هذه صفاته فلا يجوز أن يسمى سيذا ومن سماه سيذا فقد أسخط الله تعالى بأخبار رسول الله ﷺ بذلك . وأما حديث ابن مسعود قال القائل أن رسول الله ﷺ لم يعدل ولا أراد وجهه الله تعالى فما عمل فهو كافر معلن بلا شك ، وكذلك القائل في حديث جابر إذا ستأذن عمر في قتله أذقل : اعديل يا رسول الله فنهى رسول الله ﷺ عمر عن ذلك وأحبر بأنه لا يقتل أصحابه وكذلك أيضاً في استئذان عمر في قتل عبد الله ابن أبي أن هؤلاء صاروا باظهارهم الاسلام بعد أن قالوا ما قالوا : حرمت دماؤهم وصاروا بذلك من جملة أصحابه عليه السلام .

**قال أبو محمد** : فهذا ما احتج به من رأى أن المرتد لا يقتل أصلاً لأن هؤلاء مرتدون بلا شك ولم يقتلهم رسول الله ﷺ وقد قتل أصحابه الفضلاء كما عر والعامدية والجينية إذوجب القتل عليهم ولو كان القتل على هؤلاء المرتدين لما ضيع ذلك أصلاً .

**قال أبو محمد** : فنقول وبالله تعالى التوفيق انه لا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا يحل لمسلم أن يسمى كافراً معلنًا بأنه صاحب رسول الله ﷺ ولا أنه من أصحاب النبي عليه السلام وهو عليه السلام قد أتى على أصحابه فصيح أنهم أظهروا الاسلام لحرمت بذلك دماؤهم في ظاهر الأمر وباطنهم إلى الله تعالى في صدق أو كذب فإن كانوا صادقين في توحيدهم فهم أصحابه حقاً عند الناس ظاهرهم وعند الله تعالى باطنهم وظاهرهم فهم الذين أخبر رسول الله ﷺ أنهم لو اتفق أحدنا مثل أحد ذهاباً بلغ نصيف مد أحدهم وإن كانوا كاذبين فهم في الظاهر مسلمون وعند الله تعالى كفار ، وهكذا القول في حديث

أبي سعيد الذى قد ذكرناه اذا استأذنه خالد فى قتل الرجل فقال لعله أن يكون يصلى،  
 قد صح نهي النبي عليه السلام لخالد عن قتله ولو حل قتله لما نهاه رسول الله ﷺ  
 عن ذلك وأخبر رسول الله ﷺ بالسبب المانع من قتله وهو أنه لعله يصلى فقال  
 له خالد رب مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه فأخبره أنه لم يعث ليشق عن قلوب الناس  
 قائما عليه الظاهر وأخبرنا عليه السلام انه لا يدري ما فى قلوبهم وان ظاهرهم مانع  
 من قتلهم اصلا ، وقد جاء هذا الخبر من طريق لا تصح وفيه أنه عليه السلام امر  
 أبا بكر . وعمر بقتله فوجده بر كع ووجده الآخر يسجد فترثاه وأمر عليا بقتله  
 فذهنى فلم يجده ، وأنه عليه السلام قال : لو قتل لم يختلف من أمتى اثنان وهذا لا يصح  
 أصلا ولا وجه للاشتغال به ، وأما حديث عمار فى أمتى اثنا عشر منافقا فليس فيه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفهم بأعيانهم وهو اخبار بصفة عن عدد فقط  
 ليس فيهم بيان أنهم عرفوا باسمائهم فسقط التعاق بهذا الخبر وبالله تعالى التوفيق .  
 وأما حديث ابن مسعود فإنه لا يصح فانا قد روينا من طريق قاسم بن أصبغ  
 نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبو نعيم عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن رجل  
 عن أبيه عن ابن مسعود قد ذكر هذا الحديث وقال سفيان عن هذا الرجل الذى لم يسم  
 عن أبيه أراه عياض بن عياض قد أخبر أبو نعيم عن سفيان انه مشكوك فيه ، ثم  
 لو صح لما كانت لهم فيه حجة لأنهم قد انكشفوا واشتهر أمرهم فليسوا منافقين بل هم  
 مجاهرون فلا بد من أحد أمرين لا ثالث لهما ، اما ان يكونوا تابوا الحققت دماؤهم بذلك ،  
 ولما أنهم لم يتوبوا فهو مما تعلق به من لا يرى قبل المرتد على ما ذكرنا .

وأما حديث ابى سعيد قائما فيه أنهم ليسوا مأمونين من العذاب وهذا ما لا شك  
 فيه ليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف كفرهم . وأما حديث حذيفة  
 فساقط لأنه من طريق الوليد بن جميع وهو هالك ولا زواه يعلم من وضع الحديث  
 فإنه قد روى أخبارا فيها أن أبا بكر . وعمر . وعثمان . وطلحة . وسعد بن أبي وقاص  
 رضى الله عنهم أرادوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم ولقاءه من العقبة فنبوك وهذا  
 هو الكذب الموضوع الذى يطن الله تعالى بواضحه فسقط التعلق به والحمد لله رب العالمين .  
 وأما حديث جابر فراوي به أبو سفيان طلحة بن نافع وهو ضعيف ، ثم لو صح لما  
 كانت فيه حجة لأنه ليس فيه الا هيوب الريح لموت عظيم من عظماء المنافقين قائما  
 فى هذا انكشاف أمره بعد موته فلم يوقن قط بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 علم ثقافته فى حياته فلا يجوز أن يقطع بالظن على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما الموقوفة على حذيفة فلا تصح ولو صححت لكانت بلا شك على ماينا من أنهم صح نفقهم وعادوا بالتوبة ولم يقطع حذيفة ولا غيره على باطن أمرهم فتورع عن الصلاة عليهم ، وفي بعضها أن عمر سألهم أناسهم فقال له لا ولا أخبر أحداً غيرك بعدك وهذا باطل لما ترى لأن من الكذب المحض أن يكون عمر وشك في معتقد نفسه حتى لا يدري أمانق هو أم لا ؟ وكذلك أيضا لم يختلف اثنان من أهل الاسلام في أن جميع المهاجرين قبل فتح مكة لم يكن فيهم منافق انما كان النفاق في قوم من الأوس والخزرج فقط فظهر بطلان هذا الخبر • وأما حديث محمد بن ليد فنقطع ومع هذا فاما فيه أنهم كانوا يعرفون المنافقين منهم وإذا الأمر كذلك فليس هذا نقابل هو كفر مشهور وردة ظاهرة هذا حجة لمن رأى أنه لا يقتل المرتد • وأما حديث حذيفة لم يبق من أصحاب هذه الآية الا ثلاثة فصحيح ولا حجة لهم فيه لأن في نص الآية أن يقتلوا حتى يقتلوا فيقتل ندرى أنهم لو لم يقتلوا لما ترك قتالهم لما أمر الله تعالى ، وكذلك أيضا قوله أنه لم يبق من المنافقين الا أربعة فلا شك عند أحد من الناس أن أولئك الأربعة كانوا يظهرون الاسلام وأنه لا يعلم غيب القلوب الا الله تعالى فهم ممن أظهر التوبة يبين لاشك فيه ثم الله تعالى أعلم بما في نفوسهم •

**قال أبو محمد** : وبين هذا ما روينا من طريق البخاري نا محمد بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش نا إبراهيم النخعي عن الأسود قال : كنا في حلقة عبد الله بن مسعود فجاء حذيفة حتى قام علينا فسلم ثم قال : لقد أنزل النفاق على قوم خير منكم قال الأسود : سبحان الله ان الله تعالى يقول : ( ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) فبسم عبد الله بن مسعود وجلس حذيفة في ناحية المسجد فقام عبد الله ففترق أصحابه فرماني حذيفة بالحصى فأنتبه فقال حذيفة : عجت من مخمكه وقد علم ما قلت لقد أنزل الله النفاق على قوم كانوا خيرا منكم ثم تابوا فتاب الله عليهم • روينا من طريق البخاري نا آدم بن أبي إياس نا شعبة نا واصل نا أحمد نا أبي نا شقيق نا ابن سدة عن حذيفة بن اليمان قال : ان المنافقين اليوم شر منهم على عهد رسول الله ﷺ كانوا حينئذ يسرون واليوم يجهرون •

**قال أبو محمد** : فهذا أثران في غاية الصحة في أحدهما يان ان المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا يسرون وفي الثاني أنهم تابوا فتاب الله عليهم من تلقى بكل آية وكل خير ورد في المنافقين وصح أنهم فسما • لما قسم لم يعلم باطن أمره فهذا لاحكم له في الآخرة. وقسم علم باطن أمره وانكشف فمأذ بالتوبة قالوا : ان



الذى جور رسول الله ﷺ وقال انه لم يعدل ولا أراد بقسمته وجه الله مرتد لاشك فيه منكشف الأمر وليس في شيء من الأخبار انه تاب من ذلك ولا أنه قتل بل فيها النهى عن قتله قلنا : أما هذا الحق كما قلتم لكن الجواب في هذا ان الله تعالى لم يكن أمر بعد بقتل من ارتد فلذلك لم يقتله رسول الله ﷺ ولذلك نهى عن قتله ثم أمره الله تعالى بعد ذلك بقتل من ارتد عن دينه فنسخ تحريم قتلهم . برهان ذلك مارويانه من طريق مسلم ناهضاد بن السرى نا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري قال : « بعث على - وهو باليمن - بذهبية في تربتها الى رسول الله ﷺ فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر الأقرع ابن حابس الخنظلي . وعيينة بن بدر الغزاري . وعلقمة بن علاثة العامري . وزيد الخيل الطائي أحد بني نهبان قد ذكر الحديث وفيه لما خرج لك العبة مشرف الوجنتين غائر العينين نأى الجبين مخلوق الرأس فقال : اتق الله يا محمد فقال لرسول الله ﷺ : فمن يطلع الله ان عصيته أيا منى على أهل الأرض ولا تأمنوني فاستأذن رجل في قتله - يرون أنه خالد بن الوليد - فقال رسول الله ﷺ : ان من ضغنى هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » حدثنا هشام ابن سعيد أن عبد الجبار بن أحمد نا الحسن بن الحسين البجلي نا جعفر بن محمد نا يونس ابن حبيب نا أبو داود الطيالسي نا سلام بن سليمان - هو أبو الأحوص - عن سعيد ابن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري « أن عليا بعث الى النبي ﷺ بذهبية في تربتها قسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر بين عيينة ابن حصن بن بدر الغزاري . وعلقمة بن علاثة الكلبي . والأقرع بن حابس التميمي . وزيد الخيل الطائي فغضبت قريش والأنصار وقالوا : يعطى صنائدا أهل نجد ويدعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما أعطيتهم أنا لنهم قدام رجل غائر العينين مخلوق الرأس مشرف الوجنتين نأى الجبين فقال : اتق الله يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطلع الله ان عصيته أنا أيا منى على أهل الأرض ولا تأمنوني فاستأذن عمر في قتله فأبى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . يخرج من ضغنى هذا قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان والله لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد »

قال أبو محمد : فصيح بما ترى الاسناد الثابت ان هذا المرتد استأذن عمر بن الخطاب . وغالد بن الوليد في قتله فلم يأذن لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك واخبر عليه السلام في فوره ذلك انه سيأتي من ضئضه عصابة ان ادركم قتلهم وانهم يبرقون من الاسلام كما يبرق السهم من الرمية قد خرج عنه ومن خرج عنه بعد كونه قد دخله كدخول السهم في الرمية فقد ارتد عنه فصيح انذار النبي عليه السلام بوجوب قتل المرتد وان قد علم عن الله تعالى انه سيأمر بذلك بعد ذلك الوقت ثبت ما قلناه من ان قتل من ارتد كان حراما ولذلك نهى عنه عليه السلام ولم يأذن به لالعمر ولا لخاله ثم انه عليه السلام نذر بأنه سيأمر بقتله وانه سيجب قتل من يرتد فصيح يقينا نسخ ذلك الحال وقد نسخ ذلك بما روينا عن ابن عباس . وابن مسعود . وعثمان . ومعاذ عن رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذا قد بطلت هذه المقالة من أن لا يقتل المرتد وصح أنه من قال انه تعلق بمنسوخ فلم يبق الا قول من قال يستتاب وقد ذكرناه .

• • ٢٢٠ - مسألة - حد الزنا - قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة) وقال تعالى : (ولا يزنون) الآية لحرم تعالى الزنا وجعله من الكبائر تورع فيه بالنار . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا القريبي نا البخاري نا محمد بن المثنى نا اسحاق بن يوسف نا الفضل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « لا يزني المبد حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن » قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينتزع الايمان منه قال هكذا وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما فان تاب عاداه هكذا وشبك بين أصابعه • ومن طريق البخاري نا آدم نا شعبة عن الأعمش عن ذكوان - هو أبو صالح - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن والتوبة معروضة » نا عبد الله بن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية المرواني نا احمد بن شعيب نا اسحاق بن راعويه نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال في سعيدين المسيب - وابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كلهم حدثوني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يذهب نية ذات شرف فيرفع المسلمون إليها أبصارهم حين يذهبها وهو مؤمن » •

**قال أبو محمد** رحمه الله : الايمان هو جميع الطاعة فأى طاعة أطاع العبد بهاربه فهو إيمان وهو بفعله إياها ، ومؤزأى معصية عصى بها العبد به فليست إيمانا فهو بفعله إياها غير مؤمن والايمان والطاعة شيء واحد فعنى ليس مؤمنا ليس مطيعا لله تعالى ولو كان فى الايمان ههنا ايجابا للكفر لوجب قتل السارق ومن ذكر معه على الردة هذا لا يقوله أحد ولا فعله رسول الله ﷺ . حدثنا حماد بن عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذى نا الحيدى ناسفان بن عينة عن الأعشى عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن جده بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا فى إحدى ثلاث رجل كفر بعد إيمانه أو ذنى بعد احسانه أو قس بنفسه » . وقد روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال وهو محصور فى الدار بهم تقتلوننى وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث رجل كفر بعد إيمان أو ذنى بعد احسان أو قتل فساقتل بها •

قال أبو محمد رحمه الله : وعظم الله تعالى بعض الزنا على بعض وظله عظيم ولكن المعاصى بعضها أكبر من بعض فعظم الله الزنا بحليلة الجار وبامراة المجاهد وزنا الشيخ • وروينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم نا جرير عن منصور عن أبى رائل عن عمرو بن شرحبيل عند عبد الله بن مسعود قال : « سألت رسول الله ﷺ أى الذنب أعظم عند الله تعالى قال : ان تدعو قه نداء وهو خلقك قلت ثم أى قال ان تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك قلت ثم أى قال أن تزانى بحليلة جارك » • وبه إلى مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : « حرمة نساء المجاهدين على القاعدین كحرمة أمهاتهم وما من رجل من القاعدین يخلف رجلا من المجاهدين فى أهله فيخونه فيهم الا وقف له يوم القيامة فيأخذ من عمله ما شاء فما ظلمكم ؟ » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن المنثرى نا أحمد بن جعفر نا شعبة عن منصور قال سمعت ربعى ابن حراش يحدث عن زيد بن ظبيان رفعه الى ذر عن النبي ﷺ قال : « ثلاثة يحبهم الله وثلاثة يبغضهم الثلاثة الذين يبغضهم الله الشيخ الزانى والفقيه المختال والغنى الظلم » • . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن الملا نا أبو معاوية عن الأعشى عن أبى حازم عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لا ينظر الله اليهم ولا يذكهم ولهم عذاب أليم شيخ زان - وملك كذاب - وعامل مستكبر » • قال احمد بن شعيب ونا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا محمد بن ربيعة نا الأعشى

عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ذكره ، وقال فيه الشيخ الزاني والامام الكذاب والذليل المختال ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أبو داود الحزامي نا عارم - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد نا عبيد الله بن عمر عن سعيد بر أبي سعيد المقرئ عن أبي هريرة نا رسول الله ﷺ قال : اربعة يغيضهم الله الياس الخلف والعقير المختال والشيخ الزاني والامام الجائر .

٢٢٠١ مسألة - ما الزنا ؟ قال علي : قال الله تعالى : ( والذين هم لزوجهم حافظون إلا على أزواجهم ) الرقوله : ( فؤولئك هم العادون ) وصح أن رسول الله ﷺ قال . والولد للفراس وللعاهر الحجر ، وقد ذكرناه باسناده فيما تقدم فصح أنه ليس الوطء الا بما حلالا بلام فاعله أو غيرها في غير الفراس وهما وطئان آخران ، أحدهما من وطئ فراسا بما حافى حال حرمة كواطئه الحائض والمحرمة والمحرّم والصائم فرضا والصائمة كذلك والمعتكف والمعتكفة والمشركة فهذا عاص وليس زانيا باجماع الامة ظاهرا لأنه وطئ فراسا حرم بوجه ما فاذا ارتفع ذلك الوجه حل له وطئها ، والثاني من جهل فلا ذنب له وليس زانيا فبعد هذين الوطين فليس الامن وطئ امرأته المباحة بمقد نكاح صحيح أو بملك يمين صحيح يحمل فيه الوطء أو عاهر وهو من وطئ من لا يحمل له النظر الى مجرد ما وهو عالم بالتحريم فهذا هو العاهر الزاني وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٠٢ - مسألة حد الزنا - قال علي رحمه الله : قال الله تعالى . ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ) الآية الى قوله تعالى : ( فأعرضا عنهما ) .

قال أبو محمد رحمه الله : فصح النص والاجماع على أن هذين الحكمين مذسوخان بلا شك ، ثم اختلف الناس فقالت طائفة : إن قوله تعالى : ( واللاتي يأتينها منكم فآذوهما ) ناسخ لقوله : ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ) الى قوله تعالى : ( أو يجعل الله لهن سبيلا ) وحمل من قال هذا قوله عز وجل : ( واللاتي يأتينها منكم ) على أن المراد بها الزاني والزانية ، وقال آخرون : ليس أحد الحكمين ناسخا للآخر لكن قوله تعالى : ( فامسكوهن في البيوت ) هذا كان حكم الزواني من النساء ثيباتهن وابكارهن وقوله تعالى : ( واللاتي يأتينها منكم فآذوهما ) هذا حكم الزانين من الرجال عاصه الثيب منهم والبيكر . قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قول ابن عباس وغيره كما نا أبو سعيد الجعفي نا محمد بن علي الأدقوى المقرئ نا أبو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحوي نا بكر ابن سهل نا عبد الله بن صالح نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه قال في قول الله تعالى : ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة

منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت ) فكانت المرأة اذا زنت تحبس في البيت حتى تموت ثم أنزل الله تعالى بعد ذلك ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) وان كانا محصنين رجما فهذا السيل الذي جعل الله لهما ، قال ابن عباس : وقوله تعالى : ( واللذان يأتياها منكم فأذوها ) فكان الرجل اذا زنى أو ذى بالتعير وضرب النعال فأنزل الله تعالى بعد هذا ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) فان كانا محصنين رجما في سنة رسول الله ﷺ ، فأبو سعيد الجعفى ناعمد بن على الادفوى نأبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ثنا أحمد بن محمد أناسلة - هو ابن شبيب - ناعبد الرزاق نا معمر عن قتادة في قول الله تعالى : ( فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ) قال : نسختها الحدود ، وقال قتادة أيضا : في قوله تعالى : ( واللذان يأتياها منكم فأذوها ) نسختها الحدود .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا هو القول الصحيح لأن قوله تعالى : ( واللذان يأتين الفاحشة من نسائكم ) إلى قوله : ( فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ) انما فيه حكم النساء فقط وليس فيها حكم الرجال أصلا ، ثم عطف الله تعالى عليها متصلا بها قوله تعالى : ( واللذان يأتياها منكم فأذوها ) فكان هذا حكما زائدا للرجال مضافا الى ما قبله من حكم النساء ولا يجوز البتة أن يقال في شيء من القرآن إنه منسوخ بكذا ولأنه ناسخ لكذا الا يبين لأنه اخبار عن مراد الله تعالى ولا يمكن أن يعلم مراد الله تعالى منا الا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ فانها بوحى من الله تعالى أو باجماع متيقن من جميع الصحابة رضى الله تعالى عنهم قالوه عن توقيف من رسول الله ﷺ لهم على ذلك أو بضرورة وهو أن يتيقن تأخير أحد النصين بعد الآخر ولا يمكن استعمالهما جميعا فندرى حيثئذ يبين أن الله تعالى أبطل حكم الاول بالنص الآخر ، وكذلك ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا فرق ، فن أخبر عن مراد الله تعالى منا بشيء من دين الله تعالى بنير أحد هذه الوجوه فقد أخبر عن الله تعالى بما لا علم له وهذا هو الكذب على الله تعالى بلا شك أخبر عنه بما لم يخبر به تعالى عن نفسه فصح بقينا أن حكم النساء الزواني كان الحبس في البيوت حتى يمتن أو يجعل الله لهن سيلا بحكم آخر وان حكم الرجال الزناة كان الأذى هذا الاشك فيه عند أحد من الأمة ثم نسخ هذا كله بالحدود بلا خلاف من أحد من الأمة وليس معنا يمين بأن حبس الزواني من النساء نسخ بالأذى ، ثم نسخ عنهن الأذى بالحد هذا ما لم يأت به قرآن ولا سنة

ولا اجماع ولا أوجبه ضرورة فلم يجز القول به وبالله تعالى التوفيق \*  
 قال ابو محمد : فلما صح بالنص والاجماع أرا الحبس والأذى منسوخا عن الزواني  
 والزناة باليقين الذي لا شك فيه بالحدود وجب أن نظرفي الناسخ ما هو فوجدنا الناس  
 قد أجمعوا على أن الحر الزاني والحرة الزانية اذا فانا غير محصنين فإن حدهما مائة  
 جلدة ثم اختلفوا فقالت طائفة : ومع المائة جلدة هي سنة ، وقالت طائفة : هذا على  
 الرجل وأما المرأة فلا نفي عليها ، وقالت طائفة : لا نفي في ذلك لاعلى رجل ولا على  
 امرأة ، ثم اتفقوا عليهم حاش من لا يمتد به بلا خلاف وإيس هم عندنا من المسلمين  
 فقالوا : ان على الحر والحرة اذا زنيا وهما محصنان الرجم حتى يموتا ثم اختلفوا  
 فقالت طائفة : عليهما مع الرجم المذكور جلد مائة لكل واحد منهما ، وقالت  
 طائفة : ليس عليهما إلا الرجم ولا جلد عليهما ، وقالت الأزارقة من الخوارج  
 ليس طيها الا الجلد فقط ولا رجم على زان أصلا ، ثم وجدنا الأمة قد اتفقت بلا  
 خلاف من أحد منهم على أن الأمة اذا أحصنت فعليها خمسون جلدة \*.

قال أبو محمد رحمه الله : ولا ندرى أحداً أوجب عليها مع ذلك الرجم ولا يقطع  
 على أن المنع من رجمها اجماع والله أعلم ، ثم اختلفوا فقالت طائفة عليها نفي  
 ستة أشهر مع الجلد ، وقالت طائفة : لا نفي عليها مع ذلك أصلا ثم اختلفوا في الأمة  
 اذا لم تحصن وزنت فقالت طائفة : عليها خمسون جلدة ونفي ستة أشهر ، وقالت طائفة :  
 ليس عليها الا خمسون جلدة فقط ولا نفي عليها ، وقالت طائفة : لا شيء عليها لاجلد  
 ولا نفي أصلا . ثم اختلفوا في حد العبد اذا زنى وهو محصن أو غير محصن فقالت  
 طائفة : حده كحد الأمة على حسب اختلافهم في النفي مع الجلد أو اسقاط النفي وقالت  
 طائفة : حده كحد الحر الرجم أو النفي \* واختلفوا في حد من بعضه حر وبعضه عبد  
 اذا زنى من العبد والاماء فقالت طائفة : حده حد العبد التام الرق أو الرجم والنفي  
 والأمة التامة الرق ، وقالت طائفة : عليه من الجلد والنفي بحسب ما فيه من الحرية  
 وبحسب ما فيه من الرق \*.

قال أبو محمد رحمه الله : ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون جميع هذه المسائل  
 مسألة مسألة ومتقصون ما احتجت به كل طائفة لقولها ومينون بعون الله تعالى صواب  
 القول في ذلك بالبراهين من القرآن والسنة كما فعلنا في سائر كتابنا هذا والحمد  
 لله رب العالمين وبه تعالى نستعين ونعتصم \*.

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) \*

قال أبو محمد رحمه الله : لجاء النص كما ترى ولم يختلف أحد من أهل القبلية في أن حكم الزاني الحر غير المحصن والزانية الحرة غير المحصنة وإنما اختلف الناس في هل عليها نفي كما ذكرنا أم لا ؟ وهذا باب قد تقصيناه في أبواب مجموعة صدرنا بها قبل كلامنا في المرتدين ذكرنا فيها كل حكم يختص به حدان من الحدود فصاعداً وتقصينا هنالك الآثار بأسانيدها ونذكرها هنا إن شاء الله تعالى جملة مختصرة من ذلك وبالله تعالى التوفيق \* فقول له قد صح أن رسول الله ﷺ قال : « البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام » واليب باليب جلد مائة والرجم » وصح عنه عليه السلام من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « يا من فعلن زنى ولم يحصن بمائة » وتقريب عام » وعن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بأن ينفي عاماً مع إقامة الحد عليه وصح أنه عليه السلام قال للذي زنى ابنة بأمراة ستأجره : « على ابنك جلد مائة وتقريب عام وعلى امرأته هذا الرجم » ، وصح أن عمر بن الخطاب جلد امرأته مائة جلدة وغربها عاماً ، وروى أيضاً مثل ذلك عن علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك إلا رواية عن علي بن أبي طالب عن علي بن أبي طالب قال في البكرين بزنيان حسبهما من الفتنة أن ينفيا ، وعن ابن عباس من زنى جلدوا وأرسل \* .

قال أبو محمد رحمه الله : فليس قول ابن عباس من زنى جلدوا وأرسل دليلاً على أنه لا يوجب النفي عنده بل قد يكون قوله وأرسل يريد به أن يرسل إلى بلد آخر ، وكذلك قول علي حسبهما من الفتنة أن ينفيا يخرج على إيجاب النفي وأن ذلك حسبهما من البلاء \* قال الله تعالى : ( ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ) إلى قوله تعالى : ( وليعلن الكاذبين ) والرواية عنه في أن أم الولد لا تنفى إذا زنت لا تصح على ما ذكرنا قبل \* . قال أبو محمد رحمه الله : وكلا القولين دعوى بلا برهان ومن عجائب الدنيا أن يجعلوا الأربعين التي زادها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حد الخمر على سبيل التمييز حداً واجباً مفترضا وهو رضي الله عنه بمائة أربعين ، ومرة ستين ، ومرة ثمانين ، وكذلك عثمان بعده ، وعلي وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ثم يأتون إلى حد افترضه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيجعلونه تعزيراً كل ذلك جرأة على الدعوى بلا برهان ،

وادعوا ان رسول الله ﷺ قال : « اذا زنت أمة أحدم فليجلدها » ولم يقل فلينفها  
دليلا على نسخ التعريب .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذا من الباطل المحض لأن هذا خير بجهل أحوال  
فيه رسول الله ﷺ على غيره فلم يذكر نهيها ولا عدد الجلد فان كان دليلا على  
اسقاط التعريب فهو أيضا دليل على اسقاط عدد ما يجلد وان لم يكن دليلا على اسقاط  
عدد ما يجلد لأنه لم يذكر فيه فليس أيضا دليلا على نسخ النفي وان لم يذكر فيه ،  
والاخبار يضم بعضها الى بعض وأحكام الله تعالى وأحكام رسوله عليه السلام كلها حق  
ولا يجل ترك بعضها لبعض بل الواجب ضم بعضها الى بعض واستعمال جميعها .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأما اسقاط مالك النفي عن الميبدو الاماء والنساء  
وابتائه إياه على الحر فتفريق لادليل على صحته لأن قضاء رسول الله ﷺ وأمره  
قد ورد عموما بالنفي على كل من زنى ولم يحصن ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ  
امرأة من رجل ولا عبدا من حر وما كان ربك نسيا . وقد قال الله تعالى في الاماء  
( فليبن نصف ما على المحصنات من العذاب ) فصح أن عليين من النفي نصف ما ينفي  
المحصن ؛ وكذلك أمر رسول الله ﷺ بأن يقام الحد على المكاتب بنسبة ما أدى  
من حد الحر وبنسبة ما لم يؤد من حد العبد فبطل كل ما خالف حكم الله تعالى وحكم  
رسوله ﷺ وباقه تعالى التوفيق .

### — حد الحر والحررة المحصنين —

٢٢٠٤ **مسألة** قال أبو محمد رحمه الله : قالت طائفة : الحر والحررة إذا  
زنيا وهما محصنان فانهما يرجعان حتى يموتا ، وقالت طائفة : يجلسان مائة ثم  
يرجعان حتى يموتا ، فأما الأزارقة فليسوا من فرق الاسلام لأنهم الذين أخبر رسول الله  
ﷺ عنهم بأنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فانهم قالوا لا رجم أصلا  
وأما هو الجلد فقط ، فأما من روى عنه الرجم فقط دون جلد فكما ناعمد بن سعيد  
ابن نبات ناعبد الله بن نصر ناقلهم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع  
عن يحيى بن أبي كثير السقاء عن الزهري أن أبا بكر رضي الله عنه . وعمر رجلا ولم يجلد .  
وبه الى وكيع نا العمري - هو عبد الله بن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : ان  
عمر رجم ولم يجلد . وبه الى وكيع نا الثوري عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال :  
يرجم ولا يجلد . وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه كان ينكر الجلد مع الرجم



وبه يقول الأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو ثور .  
وأحمد بن حنبل . وأصحابهم ؛ وأما من روى عنه الرجم والجلد مما فكلنا أبو عمر  
أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام  
الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن سلة بن كميل عن الشعبي نا  
علي بن أبي طالب جلد شراة يوم الخميس ورجها يوم الجمعة فقال : أجلها بكتاب  
الله وأرجها بقول رسول الله ﷺ . حدثنا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك  
ابن أيمن نا اسماعيل بن اسحق القاضي نا عبد الواحد بن زياد نا حفص بن غياث عن  
الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : رأيت علي  
ابن أبي طالب دعا بشراة لجلدها يوم الخميس ورجها يوم الجمعة ، فقال جلدها بكتاب  
الله ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر  
نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن عمار نا وكيع نا اسماعيل بن أبي خالد عن  
عمرو بن مرة عن علي بن أبي طالب أنه قال : أجلها بالكتاب وأرجها بالسنة ، وعن  
الشعبي عن أبي بن كعب أنه قال : في الثيب تزي أجلدها ثم أرجها . وبه يقول  
الحسن البصري : كنا مع حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن  
معمر عن قتادة عن الحسن قال : أوحى إلى رسول الله ﷺ «خذوا عني خذوا عني»  
جعل الله لمن سيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجم بالبكر بالبكر جلد مائة وقضى  
سنة ، وكان الحسن يفتي به ، وبه يقول الحسن بن حي . وابن راهويه . وأبو سليمان  
وجميع أصحابنا ، وهذا قول ثالث : ان الثيب ان كان شيخا جلد ورجم فان كان شابا  
رجم ولم يجلد كما روى عن أبي ذر قال : الشيخان يجلدان ويرجمان والثيبان يرجمان  
والبكران يجلدان ويتفیان ، وعن أبي بن كعب قال : يجلدون ويرجمون ولا  
يجلدون ويجلدون ولا يرجمون ، وفسره قتادة قال الشيخ المحض يجلد ويرجم اذا  
زنى والشاب المحض يرجم اذا زنى والشاب اذا لم يحصن جلد ، وعن مسروق قال :  
البكران يجلدان ويتفیان . والثيبان يرجمان ولا يجلدان والشيخان يجلدان ويرجمانه  
**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذه أقوال كما ترى فأما قول من لم ير الرجم أصلا  
فقول مرغوب عنه لأنه خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ وقد كان نزل به قرآن  
ولكنه نسخ لفظه وبقي حكمه ، حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق  
عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن ذر بن حيش قال : قال لي أبي بن  
كعب كم تعدون سورة الأحزاب ؟ قلت : إما ثلاثا وسبعين آية أو أربعاً وسبعين

آية قال : ان كانت لتفارق سورة البقرة أولهى أطول منها وان كان فيها لآية الرجم قلت : أبا المنذر وما آية الرجم قال : اذا زنى الشيخ والشيخة فارجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم \*

قال على : هذا اسناد صحيح فالشمس لا مغفر فيه ، وحدنا أيضا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا معاوية بن صالح الأشعري نا منصور - هو ابن أبى مزاحم - نا أبو خض - هو عمر بن عبد الرحمن - عن منصور - هو ابن المعتز - عن عاصم بن أبى النجود عن ذر بن حبيش قال . قال أبى بن كعب : لم تعدون سورة الأحزاب قلت : ثلاثا وسبعين فقال أبى : إن كانت تعدل سورة البقرة وأطول وفيها آية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجوهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم ، فهذا سفيان الثورى : ومنصور شهدا على عاصم وما كذبا فهما الثقتان الامامان البدران وما كذب عاصم على ذر ولا كذب ذر على أبى \*

**قال أبو محمد رحمه الله :** ولكنها نسخ لفظها وبقي حكمها ولم ينسخ لفظها لأقراها أبى بن كعب ذرا بلا شك ولكنها أخبره بانها كانت تعدل سورة البقرة ولم يقل له أنها تعدل الآن فصح نسخ لفظها \*

قال على : وقد روى هذا مزطرق ، منها ما نااه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن قتادة عن بونس بن جبير عن كثير بن الصلت قال : قال زید بن ثابت سمعت رسول الله ﷺ يقول : واذا زنى الشيخ والشيخة فارجوهما البتة ، قال عمر : لما نزلت أنيت رسول الله ﷺ قلت اكتبنيها قال شعبة فإنه كره ذلك فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحسن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحسن رجم \*

قال على رحمه الله : وهذا إسناد جيد ، قال على : وقد توهم قوم ان سقوط آية الرجم إنما كان لتغير هذا وظنوا انها تلفت بتغير نسخ ، واحتجوا بما نااه أحمد بن محمد ابن عبد الله الطائىكى نا ابن مفرج نا محمد بن ابوب الصموت نا أحمد بن عمر بن عبد الخالق البزار نا يحيى بن خلف نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق قال عبد الله عن عمرة بنت عبد الرحمن وقال عبد الرحمن عن ابيه ، ثم اتفق القاسم ابن محمد . وعمرة كلاهما عن عائشة ام المؤمنين قالت : لقد نزلت آية الرجم والرضاعة

فكانت في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاغلنا بموته فدخل الداجن فأكلها •

**قال أبو محمد :** وهذا حديث صحيح وليس هو على ما ظنوا لأن آية الرجم إذ نزلت حفظت وعرفت وعمل بها رسول الله ﷺ إلا أنه لم يكتبها نساخ القرآن في المصاحف ولا أثبتوا لفظها في القرآن ، وقد سأله عمر بن الخطاب ذلك كما أوردنا فلم يجبه رسول الله ﷺ إلى ذلك فصح نسخ لفظها وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة رضي الله عنها فأكلها الداجن ولا حاجة بأحد إليها ، وهكذا القول في آية الرضاة ولا فرق • وبرهان هذا أنهم قد حفظوها كما أوردنا فلو كانت مثبتة في القرآن لما منع أهل الداجن للصحيفة من إثباتها في القرآن من حفظهم ، وبالله تعالى التوفيق • فيقين ندرى أنه لا يختلف مسلمان في أن الله تعالى افترض التبليغ على رسوله ﷺ وأنه عليه الصلاة والسلام قد بلغ كما أمر قال الله تعالى : ( يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ) ، وقال تعالى : ( لما ننزلنا الذكروا إنا له لحافظون ) ، وقال تعالى : ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) وقال تعالى : ( ما نسخ من آية أو نسها نأت بخير منها أو مثلاً ) فصح أن الآيات التي ذهبت لو أمر رسول الله ﷺ بتبليغها لبلغها ولو بلغها لحفظت ولو حفظت ماضرها موته كما لم يضر موته عليه السلام كل ما بلغ فقط من القرآن وإن كان عليه السلام لم يبلغ أو بلغه فأنسيه هو والناس أو لم ينسوه لكن لم يأمر عليه السلام أن يكتب في القرآن فهو منسوخ يقين من عند الله تعالى لا يحل أن يضاف إلى القرآن • قال أبو محمد رحمه الله : وقد روى الرجم عن النبي ﷺ جماعة لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شبيب نا محمد بن يحيى بن عبد الله التيسابوري نا بشر بن عمر الزهراني نا مالك بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال : إن الله بعث محمداً وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل آية الرجم فقرأناها ووعينناها ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد آية الرجم في كتاب الله تعالى فيترك فريضة أنزلها الله وأن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحض من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو ثلث الحبل أو الاعتراف • وبه إلى أحمد بن محمد بن شبيب نا محمد بن منصور المكي نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : سمعت عمر يقول : قد خشيت

أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله فضل بترك  
فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنى إذا أحسن وفات البينة أو كان  
الحبل أو الاعتراف ، وقد قرأناهما ( الشيخ والشيخ فارجموها البتة ) وقد رجم رسول  
الله ﷺ ورجمنا بعده . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن  
بكر نا سليمان بن الأشعث نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة  
عن قتادة عن الحسن عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : قال رسول  
الله ﷺ : « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة  
ورجم بالحجارة والبكر بالبكر جلد مائة ونفى ستة » وروينا من طريق مسلم نا عبد  
الملك بن شعيب بن الليث بن سعد نا أبي عن جدي نا عقيل عن ابن شهاب عن أبي  
سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه أتى رجلا من  
المسلمين إلى رسول الله ﷺ وهو بالمسجد فتأذاه يا رسول الله أتى زنيته قد كر الحديث  
وفيه أن رسول الله ﷺ قال له : « فهل أحصنت ؟ قال نعم فقال رسول الله ﷺ  
أذهبوا به فارجموه » .

( مسألة ) حدالامة المحنة : قال أبو محمد : قال الله تعالى : ( فإذا أحسن فإن  
أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) فيقين ندرى أن الله تعالى  
أراد فإذا تزوجن ووطئن فعليهن نصف ما على الحرائر المحصنات من العذاب ، والحرمة  
المحنة فإن عليها جلد مائة والرجم ، وبالضرورة ندرى أن الرجم لا نصف له بقى  
عليهن نصف المائة فوجب على الأمة المحنة جلد خمسين فقط ( فان قيل ) فمن أين  
أوجبتم عليها نفى ستة أشهر أم من هذه الآية أم من غيرها ؟ ( فجاوبنا ) وبالله تعالى  
التوفيق أن ائمتنا الذين ان على الأمة نفى ستة أشهر قالوا : ان ذلك واجب عليهن من  
هذه الآية ، وقالوا : إن الاحسان اسم يقع على الحرمة المطلقة فقط فان كان هذا لما قالوا  
فالتنفى واجب على الأماء المحصنات من هذه الآية لأن معنى الآية فعليهن نصف  
ما على الحرائر من العذاب وعلى الحرائر هنا من العذاب جلد مائة ومعه نفى ستة أو  
رجم والرجم لا يتصف أصلا لأنه موت والموت لا نصف له أصلا ، وكذلك الرجم  
لأنه قد يموت المرجوم من رمية واحدة وقد لا يموت من ألف رمية وما كان هكذا  
فلا يمكن ضبط نصفه أبداً وإذا لا يمكن هذا فقد أمتنا ان يكلفنا الله تعالى ما لا نطيع  
لفعله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ونقول رسول الله ﷺ : « إذا  
أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » أو كما قال عليه السلام : فستط الرجم وبقي

الجلد والنفي سنة وكلاهما له نصف فعلى الأمة نصف ماعلى الحرية منها .  
قال أبو محمد رحمه الله : وان كان الاحصان لا يقع فى اللغة إلا على الحرية فقط  
فالتفى لا يجب على الأمام من هذه الآية ، وما نعلم الاحصان فى اللغة العربية والشريعة  
يقع إلا على معنيين على الزواج الذى يكون فيه الوطء فهذا اجماع لاخلاف فيه  
وعلى المقد فقط ولا نعلمه يقع على الحرية المطلقة فقط فلا يجوز أن يقطع فى الدين  
الا يقين لأنه اخبار عن الله تعالى ولا يحل لمن له تقوى أو عقل أن يخبر عن الله  
تعالى الا يقين ولسنا والله نحن لمن يقول : ان الدين مأخوذ بالظنون فقط  
ولكن التفى واجب على الامام اذا زنى من موضع آخر وهو الخبر الذى ناه عبدا  
الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبر فى محمد بن اسماعيل بن ابراهيم  
ابن علية نا يزيد بن هرون نا حماد ابن سلة عن أيوب السختياني عن عكرمة عن  
ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « اذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث  
بحساب ماعتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ماعتق منه » . وبه الى أحمد بن شعيب  
أنا محمد بن عيسى الدهشقي نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلة عن أيوب السختياني .  
وقتادة قال قتادة : عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن  
عكرمة عن ابن عباس ثم اتفقاعلى ، وابن عباس كلاهما عن النبي ﷺ قال : « المكاتب  
يعتق منه بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ماعتق منه ويرث بقدر ماعتق منه ، وهذا  
اسناد فى غاية الصحة فوجب ضرورة أن يكون حد الأمة بنسبته من حد الحرية  
عموما فى جميع ماله نصف من حد الحرية فوجب ضرورة أن حد الأمة المتزوجة  
نصف حد الحرية من التفى والجلد وأن لا يخص من ذلك شيء لأن رسول الله ﷺ  
لم يخص من ذلك ولا أحد من الأمة أجمع على تخصيصه ولا جاء القرآن بتخصيصه  
فوجب فيها ستة أشهر وجلدها خمسون جلدة وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٠٥ - مسألة - حد المملوك اذا زنى ، وهل عليه وعلى الأمة المحصنة  
رجم أم لا ؟ .

قال أبو محمد : اختاف الناس فى المملوك الذكر اذا زنى فقالت طائفة :  
إن حده حد الحر من الجلد والنفي والرجم نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد  
البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الله بن  
ادريس الأودى نا ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : قدمت المدينة وقد أجمعوا على  
عبد زنى وقد أحسن بحرة أنه يرجم الاعرمة فانه قال : عليه نصف الحد قال مجاهد :

واحسان العبد أن يتزوج الحرة واحسان الامة أن يتزوجها الحرة وهذا يأخذ أصحابنا  
 ظهم ، وقال أبو ثور : الامة المحصنة والعبد المحصن عليهما الرجم الا أن يمنع  
 من ذلك اجماع ، وقال الأوزاعي : إذا أحسن العبد بزوجة حرة فعليه الرجم وان  
 لم يستق فان كان تحت أمه لم يجب عليه الرجم إن زنى وإن عتق ، وكذلك قال أيضا :  
 إذا أحصنت الامة بزواج حر فعليها الرجم وان لم تمتق ولا تكون محصنة بزواج  
 عبد ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد : حد العبد المحصن وغير المحصن  
 والامة لا رجم في شيء من ذلك •

قال أبو محمد : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فيما احتج  
 به أصحابنا لقولهم فوجدناهم يقولون : ( الزانية والزاني ) الآية ، وقال رسول الله  
 ﷺ : « البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » ،  
 قالوا : فجاء القرآن والسنة بعموم لا يحل أن يخص منه إلا ما خصه الله تعالى  
 ورسوله عليه السلام فوجدنا النص من القرآن والسنة قد صح بتخصيص الاماء من  
 جملة هذا الحكم بأن على المحصنات منهن نصف ما على المحصنات الحرائر ، وكذلك  
 النص الوارد في الامة التي لم تحصن لتخصنا الاماء بالقرآن والسنة وبقي العبد وما كان  
 ربك نسيا ، ويقتن ندرى أن الله تعالى لو أراد أن يخص العبيد لذكرهم كما ذكر  
 الاماء ولما أغفل ذلك ولا أهمله والقياس كله باطل ودعوى بلا برهان ، وكل ما يشغبون  
 به في إثبات القرآن حتى لو صح لهم وهو لا يصح لهم منه شيء أصلا لما كان في شيء  
 منه إيجاب تخصيص القرآن به ولا لإباحة الاخبار عن مراد الله تعالى إذ لا يجوز أن  
 يعرف مغيب أحد بقياس قالوا : فوجب أن يكون حكم العبد كحكم الحر في حد  
 الزنا ، ثم نقول لأصحاب القياس - أجمعهم على أن حد العبد كحد الحر في الردة وفي  
 المحاربة وفي قطع السرقة فيلزمكم على أصولكم في القياس أن تردوا ما اختلف فيه من  
 حكمه في الزنا الى ما اتفقتم فيه من حكمه في الردة والمحاربة والسرقة بالقتل رجما  
 والقتل صلبا أو بالسيف أشبه من القتل رجما بالجلد قالوا . لا ولا سيما المالكيون  
 المشغبون بأجماع أهل المدينة وهذا اجماع الاعزمة قد خالفوه •

( فان قالوا ) إن راوى هذا الخبر ليث بن أبي سليم وليس بالقوى

( قلنا لهم ) : رب خبر احتجتم فيه لأنفسكم بليث ومن هو دون

ليث كجابر الجعفي عن الشعبي « لا يؤمن احد بصدى جالسا ، وليث اقوى من  
 جابر بلا شك ، ثم نظرنا فيما احتج به أبو ثور فوجدنا من حجته أن قال :

قال الله تعالى : ( فاذا أحسن قن آتين بناحشة فليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) ( قلنا ) : أمر الله تعالى بالتحالفة بين حد الأمة وحد الحرية فيما له نصف وليس ذلك إلا الجلد والتغريب فقط وأما الرجم فلا نصف له أصلا فلم يكن للرجم في هذه الآية دخول أصلا ولا ذكر ، وكذلك لم يكن له ذكر في قوله تعالى : ( والزانية والزاني ) الآية ، ووجدنا الرجم قد جاءت به سنة رسول الله ﷺ على من أحسن ، وكذلك جاء عن عمر رضی الله عنه . وغيره من الصحابة الرجم على من أحسن جملة ولم يخص حرا من عبد ولا حرة من أمة فوجب أن يكون الرجم واجبا على كل من أحسن من حر أو عبد أو حرة أو أمة بالعموم الوارد في ذلك إلا أن جلد الأمة نصف جلد الحرية وفيها نصف أمد الحرية .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في هذين الاحتجاجين فوجدناهما صحيحين إذ لم يرد نص صحيح يعارضهما فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال إذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه وقد ذكرناه بأسناده في الباب الذي قبل هذا متصلا به فاغنى عن أعادته ، فاقضى لفظ رسول الله ﷺ وحكمه في هذا الخبر حكم المالك في الحد بخلاف حكم الأحرار جملة إذ لو كان ذلك سواء لما كان لقول رسول الله ﷺ أن يقام عليه الحد بحساب ما عتق منه معنى أصلا ، ولكن المكاتب الذي عتق بعينه كأنه حر كله هذا خلاف حكم رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد رحمه الله : فإذا قد صح أن حكم أهل الردة في الحدود خلاف حكم الحر فليس الأحد وجهين لثالث لهما ولا بد من أحدهما ما لا يكون على المالك حدا أصلا وهذا باطل بما أوردناه أيضا بأسناده في الباب المتصل بهذا الباب وأسناده . فاعبد الله بن ربيع فاعمد بن معاوية فاعمد بن أحمد بن شعيب أنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام فاعمد بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى الثعلبي - عن ميسرة - هو ابن جميلة - عن علي بن أبي طالب وأن رسول الله ﷺ قال اقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم فكان هذا عموما موجبا للوقوع بالحدود على العبيد والأماة ، وأما أن يكون للمالك حد بخلاف لحكم حدود الأحرار وهذا هو الحق إذ قد بطل الوجه الآخر ولم يبق إلا هذا ، والحق في أحدهما ولا بد مع ورود هذين التصيين الذين ذكرنا من وجوب إقامة الحدود على ما ملكت أيماننا وانهم في ذلك بخلاف حدود الأحرار ، فإذا قد وجب هذا بلا شك فلم يكن بد من تحديد حدا للمالك بخلاف حكم الأحرار في الحدود ، قد صح إجماع الفاتلين بهذا القول وهم أهل الحق على أن

حكم المالك في الحد نصف حد الحر فكان هذا حجة صحيحة مع صحة الاجماع المتيقن على اطلاق جميع أهل الاسلام على أن حد العبد والامة ليس يكون أقل من نصف حد الحر ولا أكثر من نصف حد الحر، ولم يأت بهذا نص قط فهذا اجماع صحيح متيقن على ابطال القول بأن يكون حد المملوك أو المملوكة أقل من نصف حد الحر أو أكثر من نصف حد الحر فبطل بالنصوص المذكورة •

قال أبو محمد رحمه الله : قولنا نص رسول الله ﷺ على اقامة الحدود على مملكت أيماننا لكانت الحدود عنهم ساقطة جملة فاذ قد سحقت الحدود عليهم فلا يجوز أن يقام عليهم منها الا ما أوجبه عليهم نص أو اجماع ولا نص ولا اجماع بوجوب الرجم عليهم ولا بإيجاب أزيد من خمسين جلدة ونفى نصف سنة فوجب الأخذ بما أوجبه النص والاجماع واسقاط مالا نص فيه ولا اجماع وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله : فصح بما ذكرنا أن قول الله تعالى : ( والرائية والزاني فاجلدوا ) الآية إنما عني بلا شك الأحرار والحرائر ، وكذلك قول رسول الله ﷺ البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والتيب بالتيب جلد مائة والرجم إنما عني به عليه السلام الأحرار والحرائر لا العبيد ولا الاماء ، وأما من لم يصح الحديث الذي أوردنا عن رسول الله ﷺ في أن يقام الحد على المكاتب بقدر ما عتق منه ولم يصح الحكم بقول رسول الله ﷺ البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم ، ولم يعتمد في الرجم الا على الأحاديث الواردة في رجم ماعز . والغامضية . والجهينة رضى الله عنهم فانه لا يختص لهم من دليل أبي ثور وأصحابنا ولا نجد البتة دليلا على اسقاط الرجم عن الامة المحصنة والعبد المحصن فان رجعا الى القياس فقال : أقيس العبد على الامة قيل له القياس كله باطل ولو كان حقا لما كان لكم مهنا وجه من القياس تتعلقون به في اسقاط الرجم أصلا لأن قول الله تعالى : ( فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) ليس فيه نص ولا دليل على اسقاط الرجم عنها ولا نجد دليلا على اسقاطه أصلا لاسيما من قال : احسانها هو اسلامها وأنه أيضا يلزمه أن تكون كل حرة مسلمة محصنة ولا بد وان لم تتزوج قط لأن احسانها أيضا اسلامها ، ومن الباطل المحال أن يكون اسلام الامة احسانا لها ولا يكون اسلام الحرة احسانا لها فاذا وجب هذا ولا بد فواجب أن تكون الآية المذكورة بمعنى قوله تعالى : ( فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) الواو لم يتزوجن من الاماء والحرائر لأن أهل هذه المقالة لا يرون



المحصنات ههنا الا الحرائر اللواتى لم يتزوجن فهن عندهم اللواتى لعداين نصف ،  
وأما الرجم الذى هو عندهم عذاب المتزوجات فقط لاعذاب عليهن عندهم غيره فلا  
نصف له فاذا لزومهم هذا واقتضاه قولهم فواجب أن تبقى الامة المحصنة بالزواج والحرمة  
المحصنة بالزواج على وجوب الرجم الذى انما وجب عندهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم  
رجم من أحسن قنط وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٠٦ - مسأله - وجدت امرأة ورجل يطؤهما فقالت : هو زوجى  
وقل هو : هى زوجتى وذلك لا يعرف \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : اختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : لاحد عليهما كما  
ناحمد بن سعيد بنات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناموسى بن معاوية نا و كيع  
ناداود بن يزيد الرطوى عن أبيه أن رجلا وامرأة وجدنا فى حرب مراد فرعنا الى على بن  
أبي طالب فقال ابنة عمى تزوجتها فقال لها على ماتقولين ؟ فقال لها الناس قولى نعم فقالت  
نعم ففردا عنهما ، حدثنا محمد بن سعيد بن بنات نا احمد بن عون الله ناقاسم بن أصبغ نا محمد بن  
عبد السلام الخثنى نا محمد بن بشار بن دار نا محمد بن جعفر بن جعفر نا شعبة نا الحكم بن عتيبة .  
وحمد بن سليمان أنهما قالوا فى الرجل يوجد مع المرأة فيقول هى امرأتى انه لاحد عليه  
قال شعبة فذكرت ذلك لايوب السخيتانى فقال ادرموا الحدود ما استطعتم \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : وبه يقول أبو حنيفة ، والثافى ، وقالت طائفة : عليهما  
الحد كما نا محمد بن سعيد بن بنات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ نا ابن وضاح ناموسى  
ابن معاوية نا و كيع عن سفيان الثورى عن المغيرة عن ابراهيم النخعى فى الرجل يوجد مع  
المرأة فيقول : هى امرأتى فقال ابراهيم : ان كان كما يقول لم يقم على فاجرحد ، حدثنا محمد  
ابن سعيد بن بنات نا احمد بن عون الله ناقاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثنى نا  
محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة نا المغيرة عن ابراهيم النخعى فى الرجل يوجد مع  
المرأة فيقول هى امرأتى قال : عليه الحد \* حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج ناقاسم  
ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن غير واحد عن الأوزاعى قال : سألت  
ابن شهاب عن الرجل يوجد مع المرأة ؟ فيقول تزوجتها فقال : يسأل البينة فان جاء  
ببنته والا وقع عليه الحد \* وبه يقول مالك . وأصحابه ، وقال عثمان البنى : ان كانا لا يعرفان  
فلا حد عليهما فان كانا معروفين فان كان يرى قبل ذلك يدخل اليها ويذكر ذلك فلا  
حد عليه وان لم يكن شئ من ذلك فعليهما الحد \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر فى ذلك فوجدنا

من قال لاحد عليهما يحتج بأن قال : هو قول روى عن علي بن أبي طالب بحضرة الصحابة ولا مخالف لهم فلا يجوز تعديه وقالوا ادرعوا الحدود بالشبهات وأوجب هذه شبهة قوية وقالوا لا خلاف بين أحد من الأمة في أن رجلا لو وجد يطا أمة معروفة لغيره فقال الذي عرف ملكها له قد كان اشتراها مني وقال هو كذلك وأقرت هي بذلك أنه لاحد عليهما فهذا مثله •

**قال أبو محمد** رحمه الله : ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما قولهم أنه قول روى عن علي فهذا لاحجة لهم فيه لأنه لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ فهذا لا يلزمنا ، وأما قولهم : ادرعوا الحدود ما أمكنكم فقد ثبت بطلان هذا القول وأنه لا يحمل دره حد بشبهة ولا إقامة بشبهة في دين الله تعالى وإنما هو الحق واليقين فقط ويكفى من بطلان قول من قال : ادرعوا الحدود بالشبهات أنه قول لم يأت به قرآن ولا سنة وإنما جاء القرآن والسنة بتحريم دم المسلم وبشرته حتى يثبت عليه حد من حدود الله تعالى فإذا ثبت لم يحمل دره أصلا فيكون عاصيا لله تعالى ، وأما قولهم في تطهيرهم ذلك بالأمة المعروفة لانسان فيوجد معها رجل فيقول قد صارت إلى وملكها ويقول سيدها بذلك ودعواهم الاجماع في ذلك قول بالظن لا يصح وما عهدنا قول مالك المشهور فيمن قامت عليه بينة بأنه اخرج من حرزه ما لا مسترا بذلك فأدعى ان صاحب ذلك الشيء أمره بذلك أو أنه وهبه وأقر صاحب المال بذلك بأنه لا يلتفت الى ذلك بل تقطع يده ولا بد •

**قال أبو محمد** رحمه الله : والذي نقول به أن من وجد مع امرأة يطؤها وقامت البينة بالوطء فقال هو إنها امرأتى او قال أمتى فصدقه في ذلك فان كانا غريبين او لا يعرفان فلا شيء عليهما ولا يعرض لهما ولا يكشفان عن شيء لأن الاجماع قد صح بنقل الكواف ان الناس كانوا يهاجرون الى رسول الله ﷺ اذا ذابوا مجتمعين من اقاصى اليمن ومن جميع بلاد العرب بأهلهم ونسائهم وإمائهم وعبيدهم فاحيل بين أحدوين من زعم انها امراته أو أمته ولا كف احد على ذلك بينة ، ثم على هذا إجماع جميع اهل الاسلام وجميع اهل الأرض من عهد رسول الله ﷺ والى يومنا هذا لا يزال الناس يرحلون بأهلهم وإمائهم ورقيقهم ولا يكلف أحد منهم بينة على ذلك بل تصدق أقوالهم في ذلك مسلمين كانوا أو كفارا فاذا قد صح النص بهذا والاجماع فلا ريب وخالف ذلك فان كانت هي معروفة في البلد ومعرفة أنه لا زوج لها فان أمكن ما يقول فلا شيء عليهما لأن أصل دمايتها وأبشارها على التحريم بقول رسول الله ﷺ : إن

دماهم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام، فلا يجوز إباحة ما حرم الله تعالى  
 الايقين لاشك فيه وإن كان كذبهما في ذلك متيقنا فالحد واجب عليهما وإن قال هي  
 أمتي وصدة صاحبها الذي عرف ملكها له وأقر أنه قد كان وهبا له أو كان بإعصا  
 منه صدق ولا شيء عليهما وذلك فإن كذبه حد إلا أن يأتي بينة على صحة دعواه  
 فلو قال: هي أمتي وقالت هي بل أنا زوجته أو قال هي زوجتي وقالت هي بل أنا أخته  
 أو قالت بل أم ولله قد اتفقا على صحة الفرائض فلا حد في ذلك وهي على الحرية  
 حتى يقيم هو بينة بملكها فإن لم يفعل حلف لها فيما يدعيه من الزوجية وفرق بينهما  
 لأن الملك قد بطل إذا لم تتم بينة والناس على الحرية حتى يصح الرق والزوجية لم  
 تثبت لا باقرارهما ولا بينة وإنما يحكم عليهما من الآث وأما إذا كانت أمة  
 معروفة لإنسان فأنكر سيدها خروجها عن ملكه إلى الذي وجد معها فالحد عليها  
 وعلى الذي وجد معها إلا أن يأتي بينة على ذلك وله على سيدها اليمين ولا بد  
 ٢٢٠٧ - مَسْأَلَةٌ - فيمن وجد مع امرأة فشهد له أبوها أو أخوها بالزوجية  
 قال أبو محمد رحمه الله : فلو وجد يعا امرأة معروفة وهو مجهول أو معروف  
 فادعى هو وهي الزوجية وشهد لها بذلك أبوها أو أخوها فإن مالكا قال : عليهما  
 الحد وقال أصحابنا : إن كان اللذان شهدا لها عدلين صح العقد وبطل الحد وبهذا نأخذ  
 فإن لم يكونا عدلين فالحد عليهما مالم يكن على صحة النكاح بينة أو استفاضة لأن اليقين  
 صح أنهما غير زوجين وأما حرام عليه فلا ينتقل التحريم إلى التحليل ولا ينتقلان  
 إلى حكم الزوجية الا يقين من بينة أو استفاضة .

٢٢٠٨ - مَسْأَلَةٌ - هل يصلى الإمام وغيره على المرحوم أم لا ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله : ناعبد الله بن يوسف ناعبد بن قتيب ناعبد الوهاب  
 ابن عيسى ناعبد بن محمد ناعبد بن علي ناعبد بن الحجاج ناعبد بن المثنى ناعبد  
 الأعلى ناداود عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري « أن رجلا من أسلم يقال له ماعز  
 ابن مالك رحمه رسول الله ﷺ قد ذكر الحديث ثم قام رسول الله ﷺ خطيباً من  
 العشي فقال : أو كلما انطلقنا غزاة في سبيل الله تخلف رجل في عيائنا له نيب كنيب  
 ليس على أن لا أوتى برجل فعل ذلك الا نكلت به قال فما استغفر له ولا سبه »  
 حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدري ناعبد الرزاق نا بن جريج أخبرني  
 عبد الله بن أبي بكر أخبرني أيوب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الانصاري أن  
 رسول الله ﷺ « صلى الظهر يوم أمر بماعز يرجم فطول الأولين من الظهر حتى

كاد الناس يمجزون عنها من طول القيام فلما انصرف أمر به فرجم فلم يقتل حتى رماه عمر ابن الخطاب باحى بعير فأصاب رأسه فقتله فقال رجل لما عز حين فاضت نفسه أتصلى عليه يا رسول الله ؟ قال : لا فلما كان الند صلى الظهر فطول الركبتين الأولتين فأطولهما بالأمس أو آخر بأشياء فلما انصرف قال : صلوا على صاحبكم فصلى عليه النبي عليه السلام والناس « • حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلة عن جابر بن عبد الله • أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فأعرض - وذكر الحديث وفيه - فأمر به النبي ﷺ فرجم بالمصلى فلما أذنته الحجارة فر فأدرك فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ : خيرا ولم يصل عليه • »

**قال أبو محمد** رحمه الله : فذهب إلى هذا قوم فقالوا لا يصلى عليه الإمام ويصلى عليه غيره ، وذهب آخرون إلى أن الإمام يصلى على المرحوم والمرجومة كسائر الموتى ولا فرق ، روينا من طريق البخاري نا محمود نا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر قال : « أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فأعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع - مرات هذا الحديث وفيه - فأمر به فرجم بالمصلى فلما أذنته الحجارة فر فأدرك فرجم حتى مات فقال له النبي ﷺ : خيرا وصلى عليه • »

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا مما اختلف فيه محمود بن غيلان . واسحق بن ابراهيم الدبري على عبد الرزاق فرواية الدبري عنه في هذا الخبر ولم يصل عليه ورواية محمود عنه في هذا الخبر وصلى عليه فافقه أعلم أيهما وهم • ومن طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نا عبد الله بن بريدة عن أبيه فذكر حديث القامدية وأن رسول الله ﷺ أمر الناس فرجموها ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت • ومن طريق مسلم نا أبو غسان المسمعي نا معاذ - يعني ابن هاشم الدستوائي - نا أبي عن يحيى بن أبي كثير نا ابوقلابة أن أبا المهلب حدثه عن عمران ابن الحصين • أن امرأة من جينة أتت نبي الله ﷺ وهي حبلى من الزنا وذكر الحديث ، وفيه أن رسول الله ﷺ أمر بها فرجمت ثم صلى عليها فقال له عمر بن الخطاب أتصلى عليها يا نبي الله ؟ وقد زنت ؟ قال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لو ستمتهم وهل وجدت بأفضل من أن جادت بنفسها لله ؟ • ففى هذه الآثار صلاة رسول الله ﷺ على الجينة بنفسه بلا خلاف وأمره بالصلاة على

الغامدية بلا خلاف وصلاته على ما عرّض الله عنه باختلاف، وهذه الآثار في غاية الصحة وبهذا يقول على بن أبى طالب رضى الله عنه حين رجم شرابة فقالوا كيف نصنع بها؟ قال اصنعوا بها كما تصنعون بنسائكم اذا متن في يوتكم \*  
قال أبو محمد رحمه الله : والذي نصنع بنسائنا اذا متن في يوتنا هو أن يفسلن ويكفن ويصلى عليهن الامام وغيره هذا مالا خلاف فيه من أحد من الأمة وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٠٩ - مسألة - في امرأة أحلت نفسها أو تزوج رجل غامسة أو دلست أو دلست بنفسها لأجنبي \*

قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه قال في المرأة تقول للرجل انى حل لك فيمسا على ذلك فلد منه انه يرجم ولا يرثه ذلك الولد \*  
قال ابو محمد : ليس لأحد ان يحل ما حرم الله تعالى فأحلالها نفسها باطل وهو زنا محض وعليه الرجم والجلد ان كانا محصنين ولا يلحق في هذا ولد أصلا اذا لم يكن عقد فان كانا جاهلين فلا شيء عليهما وان كان احدهما جاهلا والآخر عالما فالحل على العالم دون الجاهل \* وعن بكير بن الأشج انه قال في امرأة انطلقت الى جاريتها فيماتها بيثنها وجعلتها في حجلتها وجاء زوجها فوطئها قال تشكل المرأة ولا جلد على الرجل وعلى الجارية حد الزنا ان كانت تدري ان ذلك لا يحل ، ولو ان امرأة دلست نفسها لأجنبي فوطئها يظن انها امرأته فهي زانية ترجم وتجلد ان كانت عصنة أو تجلد وتنفى ان كانت غير عصنة ولا يلحق الولد في ذلك \*

قال ابو محمد : في امرأة وجدت مع رجل ولها زوج فقالت تزوجنى ناحام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : اخبرني بعض اهل الكوفة ان على بن أبى طالب رجم امرأة كانت ذات زوج فجاءت ارضا فتروجت ولم تشكل ان ما جاءها موت زوجها ولا طلاقه ، وعن ابن شهاب انه قال نرى في امرأة حرة كانت تحت عبد فتحولت ارضا اخرى فتزوجت رجلا قال : نرى عليها الحد ولا نرى على الذى تزوجها شيئا ولا على الذى أنكحها إن كان لا يعلم انها كانت لها زوج \*

قال ابو محمد رحمه الله : واما من تزوج غامسة فان حماما قال : حدثنا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في الرجل يتزوج

الخامسة قال: يجلد فان طلق رابعة من نساته طلقة او طلقتين ثم تزوج الخامسة قبل اقضاء عدة التي طلق جلد مائة \* وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال ابن شهاب: في رجل نكح الخامسة فدخل بها قال: ان كان قد علم ذلك ان الخامسة لا تحل رجماً وان كان جاهلاً جلد أدنى الحدين ولها مهرها بما استحل منها ثم يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً فان علقت رجعت ان أحضت وجلدت ان لم تحضن فان لم تعلم ان تحتها أربع نسوة فلا عقوبة عليها فان ولدت لم يرثه ولداً، وعن ابراهيم النخعي في الذي ينكح الخامسة متعمداً قبل ان تنقضي عدة الرابعة من نساته أنه يجلد مائة ولا ينفى، وقال آخرون: غير هذا كما روى عن الاوزاعي قال: سألت ابن شهاب عن الرجل يتزوج الاخت على الاخت والخامسة وهو يعلم أنه حرام قال يرجم ان كان محصناً قال ابن وهب: وسمعت الليث يقول ذلك وقال مالك، والشافعي، واصحابنا: يرجم الا ان يعذر بهجل \*

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نتطرق في ذلك فوجدنا من قال لاحد على من تزوج خامسة يحتاج بما ذكرنا في أول الباب الذي قبل هذا متصلاً به في الكلام في المرأة تزوج ولها زوج والزاد عليه قد ذكرناه هناك أيضاً بما جعلته أنه ليس زواجا لأن الله تعالى حرمه واذ ليس زواجا فهو عهر فاذ هو عهر فعليه حد الزنى وعليها كذلك ان كانا عالمين بأن ذلك لا يحل ولا يلحق فيه الولد أصلاً فان كانا جاهلين فلا حد في ذلك لما ذكرنا ويلحق الولد وان كان أحدهما جاهلاً والآخر عالماً فالحد على العالم ولا شيء على الجاهل، وأما من قال أنه يجلد أدنى الحدين فليس بشيء لما ذكرناه هناك من أنه زان أو غير زان فان كان زانياً فعليه حد الزنا كاملاً وان كان غير زان فلا شيء عليه لأن بشرته حرام الا بقرآن أو بسنة، وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢١٠ - مسألة - امرأة تزوجت في عدتها ومن طلق ثلاثاً قبل الدخول

أو بعده ثم وطئ \*

قال أبو محمد رحمه الله: روى عن سعيد بن المسيب أن امرأة تزوجت في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فضربها دون الحد وفرق بينهما، وعن الشعبي أنه قال: في امرأة نكحت في عدتها هذا قال: ليس عليها حد، وعن ابراهيم النخعي بمثله \*

قال أبو محمد رحمه الله: والاسناد الى عمر منقطع لأن سعيداً لم يلحق عمر رضي الله عنه سماعاً الا نبيه النعمان بن مقرن على المنبر، ولا تغلوا لنا كفة في عدتها بأن تكون عالة بأن ذلك لا يحل أو تكون جاهلة بأن ذلك محرم أو غلطت في العدة فان كانت جاهلة

أو غلطت في العدة فلا شيء عليها لأنها لم تعد الحرام والقول قولها في الغلط على كل حال فإن كانت عاتمة بأن ذلك لم يحل ولم تغلط في العدة فهي زانية وعليها الرجم وقد يمكن أن يضربها عمر رضي الله عنه تعزيراً لتركها التعلم من دينها ما يلزمها فهو مكان التعزير، وأما من أسقط الحد في العمد في ذلك فإنه إن طرد قوله لزمه المصير إلى قول أبي حنيفة في سقوط الحد عن تزوج أمه وهو يدري أنها أمه وإنها حرام وعن تزوج ابنته كذلك أو أخته كذلك وتزوج نساء الناس ومن تحت أزواجهن عمداً دون طلاق ولا فسخ وهذا هو الاطلاق على الزنا بل هو الاستخفاف بكتاب الله تعالى، وأما من أسقط الحد في بعض ذلك وأوجهه في بعض فتاوض فإن تعلقوا بغيرهم فقد قلنا إنه ليس في الأثر عن عمر أنها كانت عاتمة بأقضاء العدة ولا بالتعزيم فلا تعلق لهم بذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : والقول في ذلك كله واحد وهو أن كل عقد فاسد لا يحل فالفرج به لا يحل ولا يصح به زواج فهما أجنبيان كما كانا والوطء فيه من العالم بالتعزيم زنا مجرد محض وفيه الحد كاملاً من الرجم أو الجلد أو التعزير ولا يلحق فيه ولد أصلاً ولا مهر فيه ولا شيء من أحكام الزوجية وإن كان جاهلاً فلا حد ولا يقع في ذلك شيء من أحكام الزوجية إلا لحاق الولد فقط للاجماع وبالله تعالى التوفيق ، وأما من طلق ثلاثاً ثم وطئ فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل فعليه حد الزنى كاملاً وعليها كذلك لأنها أجنبية فإن كان جاهلاً فلا شيء عليه ولا يلحق الولد بها أصلاً لأنه وطئ في ما لا عقده معها إلا صحيحاً ولا فاسداً وبالله تعالى التوفيق .

٢٢١١ مسألة من تزوجت عبداً . قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري نا جابر الجعفي نا الحكم بن عتيبة نا عمر بن الخطاب نا كتب في امرأة تزوجت عبداً فمزرها وحرها على الرجال . وبه إلى وكيع نا الأسود نا شيبان نا أبي نوفل نا أبي عقرب نا قال : جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب فقالت يا أمير المؤمنين أتني امرأة كما ترى غيرها من النساء أجمل مني ولي عبد قد رضيت أماني فأردت أن أتوجه فبعث عمر إلى العبد فضربه ضرباً وأمر بالعبد فبيع في أرض غربة ، وعن ابن شهاب نا ابن سميان نا قال : كان أبو الزبير يحدث نا جابر بن عبد الله نا أنصارى نا أنه قال : جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب ونحن بالجالية فكحبت عبداً فظلف عليها وهم برجمها ثم فرق بينهما وقال للمرأة : لا يحل لك ملك يمينك . قال أبو محمد رحمه الله : القول في هذا كله واحد كل نكاح لم يبيحه الله تعالى فلا

يجوز عقده فان وقع فسخ ابدأ لانه ليس نكاحا صحيحا جائز فان وقع الوطء فالعالم بتحريره زان عليه الحد حد الزنا كاملا فهو أوهى أو كلاهما ومن كان جاهلا فلا شيء عليه والولد فيه لاحق للاجماع ومن قذف الجاهل حد لانه ليس زانيا ولو كان زانيا الحد حد الزنا ولا يحل للمرأة عبدها فان وطئها فبها قلنا ان كانت عالة ان هذا لا يحل فهي زانية وترجم ويجلدها ان كانت عسنة أو تجلد وتنفي ان كانت غير عسنة والعبد كذلك ولا يلحق الولد فان كانت جاهلة فلا شيء عليها ويلحق الولد بها أما التفريق فلا بد منه ، وأما التحريم على الرجال فلا يحرم بذلك لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ، ولا رسوله ﷺ فان أعتقه بشرط ان تزوجها فالنكاح باطل مردود لانه علق بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل واذا بطل الشرط بطل كل عقد لم يقدر الا بذلك الشرط ولا يجوز انقاذ العقد لأن العاقد لم يقدره قط منفردا من الشرط فلا يحل ان يمضي عليه عقلم يقدره على نفسه قط لانه لم يوجب عليه ذلك قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا اجماع فان أعتقه بنير شرط ثم تزوجها زواجا صحيحا فهو جائز .

**قال أبو محمد رحمه الله :** ( فان قالوا ) : من أين أوجبتم الحد وعمر بن الخطاب لم يجد في ذلك ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ؟ ( قلنا ) : ان عمر رضى الله عنه قدم برجها فولوا أن الرجم عليها كان واجبا مأمرا وإنما ترك رجما لاذ عرف جهلها بلا شك ونحن أيضا لا نرى حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولكن اذ يحتجون بقول عمر رضى الله عنه فيلزمكم ان تحرموها على الرجال في الأبد كما جاء من عمر ، وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢١٢ مَسْأَلَةٌ -** المحلل والمحلل له - قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد ابن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن بشر نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا الأعمش نا المسيب بن رافع نا قبيصة نا جابر الأسدي قال : قال عمر بن الخطاب : لا أوتي بمحلل أو محلل له الا رجته .

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين ، والمالكيين ، والشافعيين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدنا ولهم قد خالفوا عمر بن الخطاب وهم يقلدونهم فيما هو عنه من طريق لا تصح والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق أن كل نكاح انعقد سالما بما يفسده ولم يشترط فيه التحليل والطلاق فهو نكاح صحيح تام لا يفسخ وسواء اشترط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط لأن كل نكاح لمطلقة ثلاثا فهو محلل ولا بد من التحليل المحرم هنا هو ما انعقد عقدا غير صحيح ، وأما إذا عقد النكاح على شرط التحليل ثم



الطلاق فهو عقد فاسد ونكاح فاسد فان وطئ فيه فان كان عالماً أن ذلك لا يحل فعليه الرجوع والحد لأنه زنا وعليها إن كانت عاتلة مثل ذلك ولا يلحق الولد فان كان جاهلاً فلا حد عليه ولا صداق والولد لاحق وبالله تعالى التوفيق ، وهكذا القول في كل عقد فاسد بالشغار . والمنعة والعقد بشرط ليس في كتاب الله تعالى أى شرط فان وبالله تعالى التوفيق .

### ٢٢١٣ مسألة - المستأجرة للزنا أو للخدمة والمخدمة •

قال أبو محمد : حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا محمد بن الحرث بن سفيان عن أبي سلمة بن سفيان أن امرأة جاءت الى عمر بن الخطاب فقالت : يا امير المؤمنين أقبلت اسوق غنماً الى فلقيني رجل لحفنى حفنة من تمر ثم حفن الى حفنة من تمر ثم حفن الى حفنة من تمر ثم أصابني فقال عمر : ما قلت ؟ فأعادت فقال عمر بن الخطاب ويشير يده : مهر مهر مهر ثم تركها • وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن عبد الله - وهو ابن جميع - عن أبي الطفيل أن امرأة أصابها الجوع فأتت راعياً فسأله الطعام فأبى عليها حتى تمطيه نفسها قالت : لحنى الى ثلاث حثيات من تمر وذكرت أنها كانت جهدت من الجوع فأخبرت عمر فكبر وقال : مهر مهر مهر ودرأ عنها الحد •

قال أبو محمد رحمه الله : قد ذهب الى هذا أبو حنيفة ولم ير الزنا إلا ما كان مطابقة وأما ما كان فيه عطاء أو استئجار فليس زناً ولا حد فيه ، وقال أبو يوسف . ومحمد . وأبو ثور . وأصحابنا . وسائر الناس ، هو زنا كاه وفيه الحد ، وأما المالكيون . والشافعيون فهدننا بهم يشتمون خلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف اذا وافق تقليدهم وهم قد عالفوا عمر رضى الله عنه ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم بل هم يعدون مثل هذا إجماعاً ويستدلون على ذلك بسكوت من بالحضرة من الصحابة عن التكبير لذلك (فان قالوا) : ان أبى الطفيل ذكر في خبره أنها قد كان جهدها الجوع (قلنا لهم) : وهذا أيضاً أنتم لا تقولون به ولا ترونه عذراً مسقطاً للحد فلا راحة لكم في رواية أبى الطفيل مع أن خبر أبى الطفيل ليس فيه أن عمر عذرها بالضرورة بل فيه أنه درأ الحد من أجل التمر الذى أعطاهما وجعله مهرأ ، وأما الخفيفيون المقلدون لأبى حنيفة في هذا فمر عجائب الدنيا التى لا يكاد يوجد لها نظير ان يقدروا عمر في إسقاط الحد ههنا بأن ثلاث حثيات من تمر مهر وقد عالفوا هذه القضية بعينها فلم يجزوا في النكاح الصحيح . مثل هذا وأضعافه مهرأ بل منعوا من أقل من عشرة دراهم في ذلك فهذا هو الاستحفاف حقاً والاخذ بما اشتروا مرقول صاحب حيث اشتروا وترك ما اشتروا

تركة من قول صاحب اذا اشتروا هذا دينا وأف لهذا عملا إذ يرون المهر في الحلال لا يكون الا عشرة دراهم لا أقل ويرون الدرهم فأقل مهر آ في الحرام إلا ان هذا هو الطريق الى الزنا وإباحة الفروج المحرمة وعون لا بليس على تسهيل الكبائر وعلى هذا لا يشاء زان ولا زانية أن يزينا علانية الا فعلا وهما في أمن من الحديان يعطيهما درهمان يستأجرهما به للزنا فقد علوا الفساق حيلة في قطع الطريق بأن يحضروا مع أنفسهم امرأة سوء زانية وصديا بقاء ثم يقتلوا المسلمين كيف شاءوا ولا قتل عليهم من أجل المرأة الزانية والصبي البغاء فكلما استوقروا من الفسق خفت أوزارهم وسقط الخزي والعذاب عنهم ثم علوهم وجه الحيلة في الزنا وذلك ان يستأجرها بتمرتين وكسرة خبز ليزني بها ثم يزنيان في أمن وذمام من العذاب بالحد الذي اقترحه الله تعالى ثم علوهم الحيلة في وطء الامهات والبنات بأن يعقدوا معهن نكاحا ثم يطؤنهن علانية آمنين من الحدود ثم علوهم الحيلة في السرقة أن ينقب أحدهم نقيب الحائط ويقف الواحد داخل الدار والآخر خارج الدار ، ثم يأخذ ظلما في الدار فيضعه في النقب ، ثم يأخذه الآخر من النقب ويخرجان آمنين من القطع ، ثم علوهم الحيلة و قتل النفس المحرمة بأن يأخذ عودا صعبا فيكسر به رأس من أحب حتى يسيل دماغه ويموت ويمضي أمنا من القود ومن غرم الدية من ماله ، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذه الأقوال الملعونة وما قال أئمة المحدثين ما قالوا باطلا ونسأل الله السلامة ولو أنهم تعلقوا في كل ما ذكرنا بقرآن أوسنة لأصابوا بل خالفوا القرآن . والسنة وما تعلقوا بشيء الا بتقليد مهلك ورأى فاسد . واتباع الهوى المضل .

قال أبو محمد رحمه الله : وحد الزنا واجب حل المستاجر والمستأجرة بل جرمهما أعظم من جرم الزاني والزانية بغير استئجار لأن المستاجر والمستأجرة زنيا كما زنى غير المستاجر ولا فرق وزاد المستاجر والمستأجرة على سائر الزنا حراما آخر وهو أكل المال بالباطل ، وأما المخدمة فروى عن ابن الماجشون صاحب مالك أن المخدمة ستين كثيرة لاحد على المخدمة إذا وطئها وهذا قول فاسد ومع فساده ساقط ، أما فساده فاسقاطه الحد الذي أوجبه الله تعالى في الزنا ، وأما سقوطه فتفريقه بين المخدمة مدة طويلة والمخدمة مدة قصيرة ويكلف تحديد تلك المدة المسقط للحد التي يسقط فيها الحد فان حد مدة كان متزيدا من القول بالباطل بلا برهان ؛ وان لم يحد شيئا كان محرما موجبا شارعا ما لا يدري فيما لا يدري وحده تخالط نعرذ بالله منها ، والحد كامل واجب على المخدوم والمخدمة ولو أخدما عمر نوح في قومه لأذننا وعمر

من ليست له فراشا ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢١٤ مسائل من نحو هذا - قال علي : من زنى بامرأة ثم تزوجها لم يسقط الحد بذلك عنه لأن الله تعالى قد أوجبه عليه فلا يسقطه زواجه إياها وكذلك إذا زنى بأمة ثم اشتراها وهو قول جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة : لا حد عليه في كلتا المسألتين •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذه من تلك الطوام ( فان قالوا ) : كيف نحده في وطء امرأته وأمه ( قلنا لم ) : لم نحده في وطئه لها وهما امرأتها وأمه وإنما نحده في الوطء الذي كان منه لها وهما ليستا امرأتها ولا أمته ثم يلزمهم على هذا الاعتلال الفاسد أن من قذف امرأة ثم تزوجها أن يلاعن ولا حد عليه وأنه إن زنى بها لحملت ثم تزوجها أو اشتراها أن يلحق به الولد والا فكيف ينفى عنه ولد امرأته منه أو ولد أمته منه ( فان قالوا ) : ليس ابن فراش ( قلنا ) : صدقم ولذلك نحده على الوطء السالف لأنه لم يكن وطء فراش •

قال أبو محمد رحمه الله : ولو زنى بامرأة حرة أو أمة ثم قتلها فعليه حد الزنا كاملا والقود أو الدية والقيمة لأنها كلها حقوق أوجبها الله تعالى فلا تسقطها الآراء الفاسدة ، وروى عن أبي حنيفة أن حد الزنا يسقط إذا قتلها فاسمع بأعجب من هذه البلية أن يكون يزنى فيلزمه الحد فإذا أضاف إلى كبيرة الزنا كبيرة القتل للنفس التي حرم الله تعالى سقط عنه حد الزنا تبرأ إلى الله تعالى من ذلك ، ونحده على السلامة منها كثيرا وبه نستعين •

٢٢١٥ - مسألة - من وطء امرأة أبيه أو حرمته بعقد زواج أو بغير عقد •

قال أبو محمد : ناهام ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن نأحمد ابن زهير ناعبد الله بن جعفر الرقي . وابراهيم بن عبد الله قال الرقي : ناعتبة بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عدى بن ثابت عن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه ، وقال ابراهيم : ناهشيم عن أشعث بن سوار عن البراء بن عازب ثم اتفقا واللفظ لهشيم قال : مر بي عمي الحرث بن عمرو وقد عقد له رسول الله ﷺ فقلت له : أي عم أين بئتك رسول الله ﷺ فقال : بعثني إلى رجل تزوج امرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا الخبر من طريق الرقين صحيح فقي الاستاد

وأما من طريق هشيم فليست بشيء لأن أشعث بن سوار ضعيف وبه إلى أحمد بن زهير بن يوسف بن منازل ناعبد الله بن إدريس ناخالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه وأن رسول الله ﷺ بعث أبا له هو جد معاوية إلى رجل أعرس بامرأة أبيه فضرب عنقه وخمس ماله قال أحمد بن إبراهيم قال يحيى بن معين: هذا الحديث صحيح ومن رواه فأرقه على معاوية فليس بشيء قد كان ابن إدريس أرسله لقوم وأسندته لآخرين ، قال ابن معين : ويوسف بن منازل ثقة ناخام ناعباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن ناعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو قلابة قال أبو قلابة : حدثنا المغيرة بن بكار ناشعة سمعت الربيع بن الركين يقول : سمعت حدى بن ثابت يحدث عن البراء قال : مر بنا ناس ينطلقون قلنا: أين تريدون قالوا: بعثنا رسول الله ﷺ إلى رجل أتى امرأة أبيه أن تضرب عنقه •

قال أبو محمد رحمه الله : هذه آثار صحاح تجب بها الحجة ولا يضرها أن يكون حدى بن ثابت حدث به مرة عن البراء . ومرة عن يزيد بن البراء عن أبيه فقد يسمعه من البراء ويسمعه من يزيد بن البراء فيحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا ، فهذا سفیان عن عينة يفعل ذلك يروى الحديث عن الزهرى مرة وعن معمر عن الزهرى مرة قال : وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : من تزوج أمه أو ابنته أو حريمته أو ذنى بواحدة منهن فكل ذلك سواء وهو ظنة زنا والزواج فلا زواج إذا كان عالما بالتحريم وعليه حد الزنا كاملا ولا يلحق الولد في العقد وهو قول الحسن . ومالك . والشافعي . وأبو ثور وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة : إلا أن مالكا فرق بين الوطء في ذلك بعقد النكاح وبين الوطء في بعض ذلك بملك الميمن فقال : فيمن ملك بنت أخيه . أو بنت اخته . وعمته . وخالته . وامرأة أبيه . وامرأة ابنه بالولادة . وأمه نفسه من الرضاة . وابنته من الرضاة . وأخته من الرضاة وهو عارف بتحريمهن وعارف بقرابتهن منه ثم وطئن كلهن عالما بما عليه في ذلك فإن الولد لاحق به ولا حد عليه لكن يعاقب ويرأى أن ملك أمه التي ولدته . وابنته . وأخته باتن حرائر ساعة يملكهن فإن وطئن حد حد الزنا ، وقال أبو حنيفة : لاحد عليه في ذلك كله ولا حد على من تزوج أمه التي ولدته وابنته . وأخته . وجدته . وعمته . وخالته . وبنت أخيه . وبنت أخته عالما بقرابتهن منه عالما بتحريمهن عليه ووطئن كلهن فالولد لاحق به والمهر واجب لمن عليه وليس عليه إلا التعزير دون الأربعين فقط ، وهو قول سفیان الثوري قالوا : فإن وطئن بغير

عقد نكاح فهو زنا عليه ما على الزاني من الحد . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال فيمن زنى بذات محرم يرجم على كل حال، وقال إبراهيم النخعي . والحسن : حده حد الزنا، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن عرف - هو ابن أبي جميلة - نى عمرو ابن أبي هند قال . ان رجلا أسلم وتحتة أختان فقال له علي بن أبي طالب : لتفارقن أحدهما أو لأضربن عنقك ، وقال جابر بن زيد أبو الشعثاء . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه كل من وطئ حريمته علما بالتحريم علما بقرباتها منه فسواء وطئها باسم نكاح أو بملك يمين . أو بغير ذلك فإنه يقتل ولا بد عصنا كان أو غير عصن . قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا بما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليوضح الحق فنبتعه ان شاء الله تعالى فبدأنا بما احتج به أبو حنيفة ومن قبله لقوله فوجدناهم يقولون ان اسم الزنا غير اسم النكاح فواجب أن يكون له غير حكمه .

( فاذا قلتم ) : زنى بأمة فعليه ما على الزاني ، ( واذا قلتم ) : تزوج أمة فالزواج غير الزنا فلا حد في ذلك وإنما هو نكاح فاسد لحكمه حكم النكاح الفاسد من سقوط الحد ولحاق الولد ووجوب المهر وما نعلم لهم تمويهها غير هذا وهو كلام فاسد واحتجاج فاسد . وعمل غير صالح ، أما قوله ان اسم الزنا غير اسم الزواج لحق لاشك فيه الا أن الزواج هو الذي أمر الله تعالى به وأباح وهو الحلال الطيب والمحل المبارك ، وأما كل عقد أو وطء لم يأمر الله تعالى به ولا أباحه بل نهى عنه فهو الباطل والحرام والمعصية والضلال ومن سعى ذلك زواجا فهو كاذب آفك متعد وليست التسمية في الشريعة الينا ولا كرامة إنما هي إلى الله تعالى قال الله عز وجل : ( ان هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ) الآية .

قال أبو محمد رحمه الله : أما من سعى كل عقد فاسد ووطء فاسد - وهو الزنا المحض - زواجا ليتوصل به إلى اباحه ما حرم الله تعالى أو إلى إسقاط حدود الله تعالى إلا كن سعى الخنزير كبشا ليستحله بذلك الاسم، وكمن سعى الخنزير إذا أو طلاء يستحله بذلك الاسم ، وكمن سعى البقرة والكبش مسجداً ، وكمن سعى اليهودية لإسلامها وهذا هو الانسلاخ من الاسلام وتقض عقد الشريعة وليس في المحال أكثر من قول القاتل هذا نكاح فاسد وهذا ملك فاسد لأن هذا كلام ينقض بعضه بعضا ولئن كان نكاحاً أو ملكاً فإنه لصحيح حلال لأن الله تعالى أحل الزواج والملك وقال تعالى : ( الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) الآية فما كان زواجا وملك يمين فهو حلال طلق

ومباح طيب ولا ملامة فيه ولا مأمم . وكل ما كان فيه اللوم والاثم فليس زواجا ولا ملكا مباحا للوطء ولا كرامة بل هو العدوان والزنا المجرد لاشياء الافراش أو عهر حرام فأن وجد لنا يوما ما أن نقول نكاح فاسد أو زواج فاسد أو ملك فاسد فأنما هو حكاية أقوال لهم وكلام على معانيهم لما قال تعالى : ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) ، ولما قال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ( والله يستزىء بهم ) ، وقد علم المسلمون أن الجزاء ليس بسيئة وإن القصاص ليس عدوانا وأن معارضة الله تعالى على الاستهزاء ليس مذموما بل هو حق فصح من هذا أن كل عقد لم يأمر به الله تعالى فن عقده فهو باطل ولن يطى . فيه فإن كان عالما بالتحريم عالما بالسبب المحرم فهو زان مطلق ، وهكذا القول فيمن نكح نكاح متعة أو شغار أو موهوبة أو على شرط ليس في كتاب الله تعالى أو بصداق لا يحل . من جهل التحريم في شيء من ذلك بأن لم تبلغه أو بتأويل لم تقم عليه الحجة في فساده فهو معذور لاحد عليه ومن قذفه فعليه الحد ثم دخل بلدا فتزوج امرأة لا يعرفها فوجدها أمه أو ابنته فهذا يلحق فيه الولد ولا يحسد فيه حد بالاجماع . وبهذا بطل قول أبي حنيفة المذكور . وقول مالك الذي وصفنا في وطء الحرمة بملك اليمين والعجب كل العجب من احتجاج بعض من لقيناه من المالكيين بقوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) ( قيل لهم ) : ان كنتم تملقتم بهذه الآية في إلحاق الولد بمن وطى عمته وخالته وذوات عماره فإنها من ملك اليمين فأيسحوا الوطء المذكور وأسقطوا عنه الملامة جملة فهذا هو نص الآية فلو فعلوا ذلك لكفروا بلا خلاف من أحد واذ لم يفعلوا ذلك ولا أسقطوا الملامة ولا أباحوا له ذلك فقد ظهر تمويههم في إيراد هذه الآية في غير موضعها .

قال أبو محمد رحمه الله : ( فأن قال قائل ) : فأنتم تقولون إن المملوكة الكتابية لا يحل وطئها وإن وطئها فلا حد عليه والولد لاحق فإ الفرق بين هذا وبين من وطى أحد من ذوات عماره التي ذكرنا فأوجبتم في كل هذا حد الزنا ولم تلحقوا الولد ، ( قلنا ) : ان الفرق في ذلك هو أن الله تعالى أباح ملك اليمين جملة وحرّم ذوات المحارم بالنسب والرضاع والصبر والمحصنات من النساء تحريما واحدا مستويا لحرمت أعيانهم كلهن تحريما واحدا ولم يحل منهن لمس ولا رؤية عرية ولا تلذذ أصلا لأنهن محرمات الأعيان ، وقال تعالى : ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ) فأنما حرم فيهن النكاح فقط والنكاح ليس الاعتدال الزواج أو الوطء فقط فإذا لم نكحناهن فلم نحرّم عليهن أعيانهن إذ لا نص في ذلك ولا إجماع وأنما حرّم وطئهن فقط وبقي سائر ذلك على

التحليل بملك العين كالمملوكة . والحائض . والمحرمة . والصائمة فرضا . والمعتكفة فرضا .  
والحامل من غير السيد لا فرق ، فلما لم يكن في واحدة من هؤلاء محرمة العين كن فراشا  
في غير الوطء فكان الوطء وإن كان حراما فهو في فراش لم يحرم فيه الا الوطء فقط  
وكل وطء في غير محرم العين فليس عهرا ولا زنا وإنما المهر ما كان في محرمة العين  
فقط وباقه تعالى التوفيق . قال : ثم نظرنا فيما أوجب الحد في وطء الأم بعقد  
النكاح كحد الزنا بغيرها من الاجنيات وقول من أوجب في ذلك القتل أحسن أو لم  
يحسن فوجدنا الخبر في قتل من أعرس بامرأة أيه ثابتا والحجة به قائمة فوجب الحكم  
به ولم يسع أحدا الخروج عنه فكان من قول المخالف في ذلك أن قالوا قد يمكن أن  
يكون ذلك الذي أعرس بامرأة أيه قد فعل ذلك مستحلا فإن كان هذا فنحن لا نخالفكم  
في ذلك قتلناهم : ان هذه الزيادة بمن زادها كذب على رسول الله ﷺ مجرد وعلى  
من روى ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولو كانت ذلك لقال الراوى : بعثنا  
رسول الله ﷺ الى رجل ارتد فاستحل امرأة أيه فقتلناه على الردة فاذ لم يقل ذلك  
الراوى فهو كذب مجرد ، فهذه الزيادة ظن ما ليس فيه فصح أن من وطئ امرأة أيه  
بعقد سماء نكاحا أو بغير عقد كما جاءت ألفاظ الحديث المذكور فقتله واجب ولا  
بد وتخميس ماله فرض ويكون الباقي لورثته ان كان لم يرتد أو للمسلمين ان كان  
ارتد ( فلن قالوا ) : لم نجد مثل هذا في الأصول ( قتلناهم ) : لأصل عندنا الا القرآن  
والسنة والاجماع فهذا الخبر أصل في نفسه وليس أخبرونا في أى الأصول وجدتم ان  
من تزوج أمه وهو يدرى أنها أمه . أو ابنته وهو يدرى أنها ابنته أو أخته أو إحدى  
من ذوات عماره وهو يدرى عالم بالتحريم في كل ذلك فوطئهن فلا حد عليه والمهر  
واجب لمن عليه والولد لاحق به فما ندرى هذا إلا في غير الاسلام ؟

قال أبو محمد رحمه الله : وأما نحن فلا يجوز أن تعدى حدود الله فيما وردت به  
فتقول : ان من وقع على امرأة أيه بعقد أو بغير عقد أو عقد عليهما باسم نكاح وإن  
لم يدخل بها فانه يقتل ولا بد محصنا كان أو غير محصن ويخمس ماله وسواء أمه كانت  
أو غير أمه دخل بها أيه أو لم يدخل بها ، وأما من وقع على غير امرأة أيه من سائر  
ذوات عماره كأمه التي ولده من زنا أو بعقد باسم نكاح فاسد مع أيه فهي أمه  
وليست امرأة أيه . أو أخته أو ابنته . أو حمت . أو خالته أو واحدة من ذوات عماره  
بصهر . أو رضاع فسواء كان ذلك بعقد أو بغير عقد هو زان وعليه الحد فقط ،

وان أحسن عليه الجلد والرجم كسائر الاجنيات لانه زنا ، وأما الجاهل في كل ذلك فلا شيء عليه .

٢٢١٦ - مسألة - من أحل لآخر فرج أمته - قال أبو محمد رحمه الله : سواء كانت امرأة أحلت أمتها لزوجها أو ذى رحم محرم أحل أمته لذى رحمه أو أجني فعل ذلك فقد ذكرنا قول سفيان في ذلك وهو ظاهر الخطأ جداً لانه جعل الولد ملوكاً لملك أمه وأصاب في هذا عم جعله لاحق النسب بواطى أمه وهذا خطأ فاحش لأن رسول الله ﷺ قال : « الولد للفراش وللماهر الحجر » . وبين عز وجل ما هو الفراش وما هو المهر ؟ فقال تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون ) الى قوله تعالى : ( العادون ) فذه التي أحل مالها فرجها لغيره ليست زوجة له ولا ملكة بين للذى أحلت له وهذا خطأ لأن الله تعالى يقول : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) الآية ، وقال رسول الله ﷺ : « اندمأتم وأموالكم عليكم حرام » . وقد علمنا ان الذى أحل الفرج لم يهب الرقبة ولا طابت نفسه باخراجها عن ملكه ولا رضى بذلك قط فان كان ما طابت به نفسه من إباحة الفرج وحده حلالاً فلا يلزمه سواء ولا يتخذ عليه غير ما رضى به قط . وان كان ما طابت به نفسه من إباحة الفرج حراماً فإنه لا يلزمه والحرام مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة » فلا يتخذ عليه هبة الفرج ، وأما الرقبة فلم يرض قط باخراجها عن ملكه فلا يحل اخذها له بغير طيب نفسه الا بنص يوجب ذلك أو إجماع .

قال أبو محمد رحمه الله : فاذا الأمر كما ذكرنا فالولد غير لاحق والحد واجب إلا ان يكون جاهلاً بتحريم ما فعل وبالله تعالى التوفيق .

٢٢١٧ - مسألة - من أحل فرج أمته لغيره - نأحماد بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار انه سمع طاوساً يقول قال ابن عباس : اذا أحلت امرأة الرجل . أو ابنته . أو اخته جاريتها فليصبا وهي لما فليجمل به بين ورثتها قال ابن جريج : وأخبرني ابن طاوس عن أبيه انه كان لا يرى به بأساً وقال : هو حلال فان ولدت فولدها حر والأمة لامراته ولا يفرم الزوج شيئاً ، قال ابن جريج : وأخبرني إبراهيم بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن زاذب عن طاوس انه قال هو أحل من الطعام فان ولدت فولدها لذى أحلت له وهي لسيدها الأول قال ابن جريج : وأخبرني عطاء بن أبي رباح قال : كان يفعل يحمل الرجل



وليدته لتلامه وابنه وأخيه وتحملها المرأة لزوجها ، قال عطاء : وما أحب أن يفعل وما بلغني عن ثبت قال : وقد بلغني أن الرجل كان يرسل بوليدته الى ضيفه •

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا قول وبه يقول سفيان الثوري : وقال مالك . وأصحابه لاحد في ذلك أصلا ، ثم اختلف قوله في الحكم في ذلك فرة قال : هي لما لكها المسيح ما لم تحمل فان حملت قومت على الذي أبحث له ، ومرة قال : تقام بأول وطنه على الذي أبحث له حملت أولم تحمل ، وقالت طائفة : إذا أحلت فقد صار ملكها للذي أحلت له بكليتها فإروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن ابن مجاهد . وعمر بن عبيد قال ابن مجاهد عن أبيه : وقال عمرو عن الحسن : ثم اتفقا إذا أحلت الامة لانسان فستقبله ويلحق به الولد • وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله ابن قيس ان الوليد بن هشام أخبره أنه سأل عمر بن عبد العزيز فقال : اسرأتني أحلت جاريتها لايها قال : فهي له فهذا قول ثان ، وذهب آخرون الى غير هذا فإروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في الرجل يحمل الجارية للرجل فقال ان وطنها جلد مائة أحسن أولم يحسن ولا يلحق به الولد ولا يرثه وله أن يفتديه ليس لهم أن يمنموه ، وقال آخرون : بتحريم ذلك جملة فإروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السيمى عن سعيد بن المسيب قال : جاء رجل الى ابن عمر فقال : ان أمي كانت لها جارية وأنا أحلتها أن أطأها عليها قال : لا تحمل لك الا من إحدى ثلاث ، إما أن تتزوجها ، وإما أن تشتريها ، وإما أن تنهب لك ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن ابن عمر قال : لا يحمل لك أن تطأ الا فرجالك ان شئت بعث ولمد شئت وهبت وان شئت أعنت • وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لا تعار الفروج •

**قال أبو محمد** رحمه الله : أما قول ابن عباس فهو عنه وعن طاوس في غاية الصحة ولكننا لا نقول به اذ لا حاجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد قال تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيانهم ) الآية الى قوله (المعادون) يقول الله أحق أن يتبع ، وأما قول مالك فظاهر الخطأ وما نعلم أحدا قال به قبله ويطل قوله في التقويم بما يطل به قول من رأى أن الملك ينتقل بالاباحة إلا أن قول مالك : زاد ايجاب القيمة في ذلك ، وأما قول عمر بن عبد العزيز . والحسن . ومجاهد قد تقدم ابطالنا إياه بأنه لا يحمل أن يلزم المرء في ماله ما لم يلزمه الا ان يلزمه ذلك نصر أو اجماع فمن أباح الفرج وحده فلم يبح الرقبة فلا يحمل اخراج ملك الرقبة

عن يده بالباطل وليس الا أحد وجهين لاثالث لهما : أما جواز هبته فهو قول ابن عباس .  
وأما إبطاله فهو قول ابن عمر : فارقة في كلا الوجهين باقية على ملك مالكها لا يحل  
سوى ذلك أصلا ، وأما قول الزهري خطأ أيضا لا يتخلو وطء الفرج الذي أحل له  
من أحد وجهين لاثالث لهما ، إما أن يكون زانيا فعليه حد الزنا من الرجم والجلد أو  
الجلد والتغريب أو يكون غير زان فلا شيء عليه ، وأما الانكسار على مائة جلدة فلا  
وجه له ولا يلحق الولد ههنا أصلا جاملا كان أو عالما لأنها ليست فراشا أصلا ولا  
له فيها عقد ولا مهر عليه أيضا لأن ماله حرام لا ينص أو اجماع ولم يوجب عليه المهر  
ههنا نص ولا اجماع وعلى المحلل التعزير إن كان عالما فإن كانوا جهالا أو أحدهم فلا  
شيء على الجامل أصلا .

**٢٢١٨ مسألة** — الشهود في الزنا لا يتمون أربعة — قال أبو محمد رحمه الله :  
قال قوم : إذا لم يتم الشهود أربعة حدوا حد القذف لما ناعبد الله بن ربيع نا عبد الله  
ابن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلمة  
أنا علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة أن أبا بكرة وزبادا ونافا وشبل  
ابن معبد كانوا في دار أبي عبد الله في غرفة ورجل في أسفل ذاك إذ هبت ريح ففتحت  
الباب ووقعت الشقة فأذا رجل بين غلظيها فقال بعضهم : قد ابتليا بماترون فما هدرا  
وتماقدوا على أن يقوموا بشهادتهم فلما حضرت صلاة العصر أراد الرجل أن يتقدم  
فيصلي بالناس فنهى أبو بكرة وقال لا والله لا تصلي بنا وقد رأينا ما رأينا فقال الناس :  
دعوه فليصل فإنه الأمير واكتبوا بذلك الى عمر فكتبوا الى عمر فكتب عمر بن  
الخطاب أن اقدموا على فلما قدموا شهد عليه أبو بكرة . ونافع . وشبل وقال زياد : قد  
رأيت رعة سبه ورأيت ورأيت ولكن لا أدري أنكحها أم لا لجلدهم عمر الا زيادا  
فقال أبو بكرة : أستم قد جلدتموني قالوا : بلى قال : فأشهد بالله ألف مرة لقد فعل  
فأراد عمر بن الخطاب أن يجلده اثنان فقال علي بن أبي طالب : ان كانت شهادة ابن  
بكرة شهادة رجلين فارجم صاحبك وإلا فقد جلدتموه حد شاحم نا ابن مفرج نا ابن  
الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال شهد علي  
المغيرة بن شعبة ثلاثة بالزنا ونكل زياد لجلد عمر الثلاثة وقال لهم : توبوا تقبل  
شهادتكم فتاب اثنان ولم ينقب أبو بكرة فكانت لا تقبل شهادته وأبو بكرة اخو زياد  
لامه خلف أبو بكرة أن لا يكلم زيادا أبدا فلم يكلمه حتى مات . ومن طريق عبد الرزاق  
عن معمر عن بديل العقيلي عن أبي الوضاح قال : شهد ثلاثة فمر على رجل وامرأة

بالزنا وقال الرابع : رأيتهما في ثوب واحد فأت كان هذا زنا فهو ذاك لجلده على الثلاثة وعزر الرجل والمرأة .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذا يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا لا يجد الشاهد بالزنا أصلاً كان معه غيره أو لم يكن .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلما اختلفوا وجب أن ننظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها ليُلوح الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى فوجدنا من قال : يجد الشهود إذا لم يتموا أربعة بأن ذكروا ما ناهى حمام نا ابن المفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ : « قضاء الله ورسوله أن لا تقبل شهادة ثلاثة ولا اثنين ولا واحد على الزنا ويجلدون ثمانين جلدة ولا تقبل لهم شهادة أبداً حتى يتبين للمسلمين منهم توبة نصوح وإصلاح » وقالوا : حكم عمر ابن الخطاب بحضرة على وعدة من الصحابة رضى الله عنهم لا ينكر ذلك عليه منهم أحد فكان هذا إجماعاً ، وهذا كل ما هووا به ما نعلم لهم حجة غير هذا إلا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ الذي روى امرأته البينة والاحد في ظهرك .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وظل هذا لاحجة لهم فيه أما خير عمرو بن شعيب فليقطع أفبح انقطاع لأنه لم يذكر من بينه وبين رسول الله ﷺ ولا حجة عندنا في مرسل ولا عند الشافعي فلا يجوز لهم أن يحتجوا علينا به لأننا لا نقول به أصلاً فيلزمونا إياه على أصلنا وهم لا يقولون به فيحتجوا به على أصولهم .

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا في قول من قال أنه لا حد على الشاهد سواء كان وحده لا أحد معه أو اثنين كذلك أو ثلاثة كذلك فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) وقال رسول الله ﷺ : « للقاذف البينة والاحد في ظهرك » فصحبنا لامرية فيه بنص كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أن الحد إنما هو على القاذف الراى لا على الشاهد . ولا على البينة ، وقد صح أن رسول الله ﷺ قال : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كرامة يومكم هذا من شهركم هذا » فبشرة الشاهد حرام يقين لامرية فيه ولم يأت نص قرآن ولا سنة صحيحة بجلد الشاهد في الزنا إذا لم يكن معه غيره وقد فرق القرآن والسنة بين الشاهد من البينة وبين القاذف الراى

فلا يحل البتة أن يكون لاحدهما حكم الآخر فهذا حكم القرآن والسنة الثابتة • وأما الاجماع فان الأمة كلها مجمعة بلا خلاف من أحد على أن الشهود اذا شهدوا واحدا بعد واحد قسموا عدولا أربعة فانه لاحد عليه • وكذلك أجمعوا بلا خلاف من أحد منهم لو أن ألف عدل قذفوا امرأة أو رجلا كذلك بالزنا مجتمعين أو مفترقين ان الحد عليهم كلهم حد القذف ان لم يأتوا بأربعة شهداء فان جاءوا بأربعة شهداء سقط الحد عن القذفة فقد صح الاجماع المتيقن الذي لا شك فيه • وأما المخالفون لنا في الجملة على الفرق بين حكم القاذف وبين حكم الشاهد وان القاذف فليس شاهدا وان الشاهد ليس قاذفا فقد صح الاجماع على هذا بلا شك وصح اليقين يطلان قول من قال بأن يحد الشاهد والشاهدان والثلاثة اذا لم يتموا أربعة لأنهم ليسوا قذفة ولا لهم حكم القاذف وهذا هو الاجماع حقا الذي لا يجوز خلافه •

وأما طريق النظر فنقول وبالله تعالى التوفيق : انه لو كان ما قالوا لما صحت في الزنا شهادة أبدا لأنه كان الشاهد الواحد اذا شهد بالزنا صار قاذفا عليه الحد على أصلهم فاذا صار قاذفا فليس شاهدا فاذا شهد الثاني فكذلك أيضا يصير قاذفا وهذا فاسد كما ترى وخلاف للقرآن في إيجاب الحكم بالشهادة بالزنا وخلاف السنة الثابتة بوجوب قبول البيّنة في الزنا وخلاف الاجماع المتيقن بقبول الشاهدة في الزنا وخلاف الحس والمشاهدة في أن الشاهد ليس قاذفا والقذف ليس شاهدا ، وأيضا فنقول لهم أخبرونا عن الشاهد اذا شهد على آخر بالزنا وهو عدل ماذا هو الآن عندكم أم قاذف أم لا شاهد ولا قاذف ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث فان قالوا : هو شاهد قلنا صدقتم وهذا هو الحق واذا هو شاهد فليس ' قاذفا حين نطق بالشهادة فمن المحال الممتنع أن يصير قاذفا اذا سكنت ولم يأت بثلاثة عدول اليه وليس في المحال أكثر من أن يكون شاهدا لا قاذفا فاذا تكلم باطلاق الزنا على المشهود عليه بم يصير قاذفا لا شاهدا اذا لم يتكلم ولا نطق بحرف فهذا محال لا اشكال فيه وان قالوا هو قاذف فقد ذكروا وجوب الحد على القاذف بلا شك فقد وجب الحد عليه •

٢٦١٩ - مسألة - شهد أربعة بالزنا على امرأة أحدهم زوجها •

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقال طائفة : ليست شهادة ويلاعن الزوج كما رويناه عن ابن عباس في أربعة شهداء شهدوا بالزنا على امرأة وأحدهم زوجها قال يلاعن الزوج ويحد الآخرون ؛ وعن ابراهيم النخعي بمثله ، وبه يقول مالك ، والشافعي . والأوزاعي في أحد قوله ، وقال آخرون ان كانوا عدولا فالشهادة نامة وتحمل المرأة

كما روينا عن الحسن البصري في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها قال إذا جاءوا مجتمعين الزوج أجوزهم شهادة ، وعن الشعبي أنه قال في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها أنه قد جازت شهادتهم وأحرزوا ظهورهم ، وقال الحكم ابن عتيبة : في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها حتى يكون مهم من يجي بها وبهذا يأخذ أبو حنيفة ، والأوزاعي في أحد قولي .

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به كل قائل منهم لقوله فوجدنا ثلثا الطائفتين تتفق بقول الله تعالى : ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم ) ويقول رسول الله ﷺ : « لعل ابن أمية البينة والاحد في ظهرك » فنظرنا في هذين النصين فوجدناهما انما زلا في الزوج إذا كان راميا قاذفا لا إذا كان شاهدا هذا نص الآية ونص الخبر فليس حكم الزوج إذا كان شاهدا لا قاذفا راميا فوجب أن نطلب حكم شهادة الزوج في غيرهما فوجدنا الله تعالى يقول : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فجلدهم ) فمطر الله تعالى على القاذف أن لم يأت بأربعة شهداء أن يجلد ولم يخص تعالى أولئك الأربعة الشهداء أن لا يكون منهم زوجها ( وما كان بك نسيا ) ، ولو أراد الله تعالى أن لا يكون الزوج أحد أولئك الشهداء لبين ذلك ولما كتبه ولا أمهله فاذعم الله تعالى ولم يخص فالزوج وغير الزوج في ذلك سواء ييقن لاشك فيه فصح من هذا أن الزوج أن قذف امرأته ف عليه حد القذف إلا أن يلاعن أو يأتى بأربعة شهداء سواء لأنه قاذف ورام والقاذف والرامي مكلف أن يخلص نفسه بأربعة شهداء ولا بد ، وهكذا الأجني ولا فرق إذا قذف فلا بد من أربعة غيره فإن جاء الزوج شاهدا لا قاذفا فهو كالأجنبي الشاهد ولا فرق لأحد عليه ولا لعان أصلا لأنه لم يرمها ولا قذفها فإن كان عدلا وجاء معه بثلاثة شهود فقد تمت الشهادة ووجب الرجم عليها لأهم أربعة شهود لنا أمر الله تعالى وبهنا نأخذ .

وأما اشتراط الحكم بن عتيبة من أن يكون مهم من يأتى بهم فلا معنى له لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله ﷺ ولا يغلو ذلك الخامس من أحد ثلاثة أوجه لأربع لما إذا أن يكون قاذفا وإما أن يكون شاهدا وإما أن يكون متطوعا لا قاذفا ولا شاهدا فإن كان قاذفا فمن الحرام والباطل أن يلزم الشهود أن يأتى قاذفا بتقديم أو يأمر بقذف المحصنة والمحصن ليتوصل بذلك إلى إقامة الشهادة وإن كان ذلك الخامس شاهدا فهذا إيجاب لخسة شهود وهذا خلاف القرآن . والسنة . والاجماع ، وإن كان متطوعا لا قاذفا ولا شاهدا فهذا باطل لأن الله تعالى لم يوجبه ولا رسوله ﷺ

فسقط قول الحكم في ذلك \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : فالحكم في هذا على ثلاثة أوجه إذا كان الزوج قاذفا فلا بد من أربعة شهود سواء وإلا حد أو بلا عن فإن لم يكن قاذفا لكن جاء شاهداً فإن كان عدلا ومعه ثلاثة عدول فهي شهادة تامة وعلى المشهود عليها حد الزنا كاملا وإن كان الزوج غير عدل أو كان عدلا وكان في الذين معه غير عدل أو لم يتم ثلاثة سواء والشهادة لم تتم فلا حد على المشهود وليس الشهود قذفة فلا حد عليهم ولا حد على الزوج ولا لمان لأنه ليس قاذفا وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٢٠ **مسألة** - شهد أربعة بالزنا على امرأة وشهد أربعة نسوة أنها عذراء \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا حد عليها كما روينا عن الشعبي أنه قال في أربعة رجال عدول شهدوا على امرأة بالزنا وشهد أربع نسوة بأنها بكر فقال : أقيم عليها الحد وعليها عاتم من ربها \*

قال أبو محمد رحمه الله : هذا على الإنكار منه لأقامة الحد عليها ، وقالت طائفة : تحد كما حدتنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح نا سحنون حدثنا ابن وهب عن الحرث بن نبهان في أربعة شهدوا بالزنا على امرأة ونظر النساء اليها فقلن أنها عذراء قال : آخذ بشهادة الرجال وأترك شهادة النساء وأقيم عليها الحد ، وبأسقاط الحد عنها يقول أبو حنيفة . وأصحابه الأزرقة ، وبه يقول سفيان الثوري . والشافعي ، وقال مالك . وزفر بن الهذيل . وأصحابنا تحد \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلما اختلفوا بما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك فوجدنا من رأى إيجاب الحد عليها يقول قد صحت البيئة عليها بما يوجب الحد بنص القرآن فلا يجوز أن يعارض أمر ربه تعالى بشيء وما نعلم لهم حجة غير هذا فعارضهم الآخرون بأن قالوا : بانه لا خلاف أنه إذا صح أن الشهود كاذبون أو واممون فإن الشهادة ليست حقا بل هي باطل ولا يحل الحكم بالباطل وإنما أمر الله تعالى بأخذ الشهادة إذا كانت حقا عندنا في ظاهرها لا إذا صح عندنا بطلانها ، وهذه قد صح عندنا بطلانها فلا يجوز الحكم بها \*

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : ( كنوا قرامين بالقسط شهادة لله ) فوجب إذا كانت الشهادة عندنا في ظاهرها حقا ولم يأت شيء يطلها أن يحكم بها وإذا صح عندنا أنها ليست حقا فترض علينا أن لا نحكم بها إذ لا يحل الحكم بالباطل هذا هو الحق الذي لا شك فيه ، ثم نظرنا في الشهود لما أنها عذراء فوجب أن يقرر

النساء على صفة عذرتها فان قلن انها عذرة يطلبها لإبلاج الحشفة ولا بد وأنه صفاق عند باب الفرج فقد أيقنا بكذب الشهود وانهم وموافقا محل انفاذ الحكم بشهادتهم وان قلن انها عذرة واغلة فداخل الفرج لا يطلبها لإبلاج الحشفة فقد أمكن صدق الشهود اذ بإبلاج الحشفة يجب الحد فيقام الحد عليها حيث لا تملك تيقن كذب الشهود ولا وهمهم وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٢١ مَسْأَلَةٌ كم الطائفة التي تحضر حد الزاني أو رجمه؟ •

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) قال : ( ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ) ، فصح أن عذاب الزناة الجلد ومع الجلد الرجم والغنى ، ثم اختلف العلماء في مقدار الطائفة التي افترض الله تعالى ان تشهد العذاب المذكور فقالت طائفة : هي واحد من الناس فان زاد لجأز - وهو قول ابن عباس - كما روى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : الطائفة رجل وبهذا يقول أصحابنا ، وقالت طائفة : الطائفة اثنان فصاعدا كما روي ناعن صلاء قال اثنان فصاعدا ، وبه يقول اسحق بن راهويه ، وقالت طائفة : ثلاثة فصاعدا كما روي ناعن ابن شهاب ، وقال ابن وهب : سمعت شعربن نعيم يحدث عن الحسين بن عبيد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مثله سواء سواء ان الطائفة ثلاثة فصاعدا وبه يقول الشافعي في أحد قولي ، وقالت طائفة : الطائفة نفر دون أن يحدوا عددا كما روي ناعن معمر عن قتادة انه سمع ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) قال نفر من المسلمين ، وقالت طائفة : الطائفة أربعة فصاعدا كما روي ناعن الليث بن سعد ، وقالت طائفة : الطائفة خمسة فصاعدا كما روي ناعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وقالت طائفة : الطائفة عشرة كما روى عن الحسن البصري انه قال : الطائفة عشرة •

قال أبو محمد رحمه : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فوجدنا جميع الأقوال لا يحتاج بها إلا قول مجاهد . وابن عباس وهو أن الطائفة . واحد فصاعدا فوجدناه قولاً يوجه البرهان من القرآن والاجماع واللغة فأما القرآن فان الله تعالى يقول : ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بنت احدهما على الاخرى ) الآية فين تعالى نصاً جلياً أنه اراد بالطائفتين هنا اللتين فصاعدا بقوله في أول الآية : ( اقتلوا ) وبقوله تعالى : ( فان بنت احدهما على الاخرى ) وبقوله تعالى في آخر الآية : ( فأصلحو بين أخويكم ) وبرهان آخر وهو أن

الله تعالى قال : ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) ويقين ندرى أن الله تعالى لو أراد بذلك عددا من عدلينه ولأوقفنا عليه ولم يدعنا نحبط فيه عشواء حتى تسكن فيه الظنون الكاذبة حاش لله تعالى من هذا وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢٢٢ مسألة** حد الرمي بالزنا - وهو القذف - قال الله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات فليمنلن بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) الى قوله تعالى : ( غفور رحيم ) . قال أبو محمد رحمه الله : ففى هذه الآية أحكام كثيرة يجب الوقوف عليها بأن تطلب عليها وان تعتقد وان يعمل بها بعون الله تعالى على ذلك فنعلم معرفة ما هو الرمي الذى يوجب الحكم المذكور فى الآية من الجلد واسقاط الشهادة والفسق وأن القذف من الكبائر ومن المحصنات اللواتى يجب برميهن الحكم المذكور فى الآية من الجلد واسقاط الشهادة والفسق وعدد الجلد وصفته . ومن الأمور بالجلد ومتى يمتنع من قبول شهادتهم وفيماذا يمتنع من قبولها وفسقهم وما يسقط بالتوبة من الأحكام المذكورة وما صفة التوبة من ذلك ونحن ان شاء الله تعالى نذكر كل ذلك بعون الله تعالى بالبراهين الواضحة من القرآن والسنة الثابتة فى ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله .

**٢٢٢٣ مسألة** - ما الرمي . والقذف . قال أبو محمد رحمه الله : ذكر الله تعالى هذا الحكم باسم الرمي فى الآية المذكورة وصح أن القذف والرمي اسمان لمعنى واحد لما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية ما احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى السلمي - قال : سئل هشام - هو ابن حسان - عن الرجل يقذف امرأته فحدثنا هشام عن محمد - يعنى ابن سيرين - قال : سألت أنس ابن مالك عن ذلك وأما أرى أن عنده من ذلك علما فقال أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان أبا البراء بن مالك وكان أول من لاعن فلاعن رسول الله ﷺ بينهما ثم قال : « أبصروه فان جاءت به أبيض فض العينين فهو لهلال ابن أمية وإن جاءت به اكحل جعداً أمحش الساقين فهو لشريك بن سحماء » قال أنس : فأثبت أنها جاءت به اكحل جعد أمحش الساقين . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : أول لعان ثان فى الاسلام أن هلال بن أمية قذف شريك بن سحماء بأمرأته فأتى النبي ﷺ فأخبره بذلك فقال له النبي ﷺ : « اربعة شهداء . وإلا حد فى ظهرك » وذكر حديث اللعان .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا أنس بن مالك حجة فى اللغة وفى النقل فى الديانة قد سمى الرمي قذفاً مع أنه لا خلاف فى ذلك من أحد من أهل اللغة ولا بين



أحد من أهل الملة ، وكذلك لا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن الرمي المذكور في الآية المذكورة الموجب الجلد والنكاح هو الرمي بالزنا بين الرجال والنساء ثم اختلف العلماء في الرمي بغير الزنا أوجب حدا أم لا ؟ فقالت طائفة : لا أحد إلا في الرمي بالزنا فقط ولا حد في غير ذلك لافي قبيح عن نسب أب أو جد ولا في رمي بلوطية ولا في رمي يئاء ولا في رمي رجل بوطء في دبر امرأة ولا في اتيان بهيمة ولا في رمي امرأة أنها أتيت في دبرها ولا في رميها بهيمة ولا في رمي بكفر ولا بشرب خمر ولا في شيء أصلا ، وهو قول اصحابنا ، وقال قائلون في بعض ما ذكرنا ايجاب الجلد ونحن نذكر إن شاء الله تعالى ما يسهل الله تعالى لذكره من ذلك وبيان الحق إن شاء الله تعالى وبه نستعين •

٢٢٢٤ مسألة النفي عن النسب - قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فيمن قبيح آخر عن نسبه فقالت طائفة : فيه الحد ، وقالت طائفة : لا حد فيه فاما من أوجب فيه الحد فهو كما قال ابن مسعود لا حد إلا في اثنين أن يقذف محصنة أو ينفي رجلا عن أبيه وإن كانت أمه أمه ، وعن الشعبي في الرجل ينفي الرجل من غنذه قال : ليس عليه حد إلا أن ينفي من أبيه • وعن الشعبي . والحسن قال جميعا : يضرب الحد • وعن ابراهيم النخعي قال : من قبيح رجلا عن أبيه كان أبوه ما كان فعليه الحد ومن قال لرجل من بني تميم لست منهم وهو منهم أو لرجل من بني بكر لست منهم وهو منهم فعليه الحد . وعن ابراهيم النخعي في رجل نفي رجلا عن أبيه قال له : لست لأبيك وأمه نصرانية أو مملوكة قال لا يجلد ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت حفص بن عمر بن ربيع يقول كان بين أبي وبين يهودى مرافعة في القول في شفعة فقال أبي لليهودى يهودى بن يهودى فقال : أجل والله أنى اليهودى بن اليهودى إذ لا يعرف رجال كثير آبائهم فكاتب حامل الأرض الى عمر بن عبد العزيز - وهو حامل المدينة - بذلك فكاتب فقال إن كان الذي قاله ذلك يعرف أبوه لحد اليهودى فضربه ثمانين سوطا • وعن ابن جريج أنه قال : سأل ابن شهاب عن رجل قيل له يا ابن القين ولم يكن أبوه قينا قال : نرى أن يجلد الحد ، وأما من روى عنه أنه لا حد في ذلك كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله عن مكحول أن معاذ بن جبل . وعبد الله بن عمرو بن العاصي رضى الله عنهما قال جميعا : ليس الحد إلا في الكلمة ليس لها • مصرف وليس لها إلا وجه واحد • وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال اذا بلغ الحد لعل وعسى فالحد معطل ، وقد روى عن

ابن عباس رضي الله عنه فيمن قال لرجل يانبلى أنه لاحد عليه \* وعن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن رجل قال لرجل يانبلى وياعبد بنى فلان فلم ير عطاء فيه شيئا ، وعن الشعبي أنه سئل عن رجل قال لعمرى يانبلى فلم ير الشعبي في ذلك شيئا وقال : طنا نبط وبه يقول أصحابنا \*

قال أبو محمد رحمه الله : قلنا اختلوا لنا ذكرنا وجب أن نتظر في ذلك لنعلم الحق فتبعة فوجدنا الزهرى يقول في نقي المرء عن أبيه أو عن نسبه لنا أو ردنا عنه قبل ذلك أن السنة على الثاني في كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السلام أن يأتي بأربعة شهداء فنظرنا هل نجد هذا الذي ذكر الزهرى في كتاب الله تعالى ؟ فلم نجده أصلا وإنما وجدنا فيه الحد ووجوب أربعة شهداء على من رى المحصنات فوجدنا الثاني انسانا عن نسبه فلم يرم محصنة أصلا ، والزهرى وإن كان عندنا أحد الأئمة الفضلاء فهو بشرهم كما بهم غيره ويخطئ ويصيب بل وجدنا نص القرآن مخالفا لقول الزهرى لأنه يسقط الحد عن رى المحصنات إذا قال لابن أمة أو ابن ذافرة يا ابن الزانية وأوجه حيث ليس في القرآن إيجابه إذا قال له لست لأليك فسقط تعلقتهم بذلك جملة ، فإن قالوا : الثاني قاذف ولا بد قلنا : لاما هو قاذف ولا قد أحد أو قد ينفيه عن نسبه بأنه استلحق وأنه من غيرهم ابن نكاح صحيح فقد كانت العرب تفعل هذا فلا قذف ههنا أصلا وقد يكون نفيه له بأن أراد الاستكراه لأمه وإنها حملت به في حالة لا يكون للنا فيه دخول كالأئمة توطأ أو السكرى أو المغنى عليها أو الجاهلة فقد بطل أن يكون الثاني قاذفا جملة واحدة ، ثم نظرنا هل في السنة لهم متعلق ؟ فوجدنا ، إنا ه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخيرا نا حيوة بن شريح عن سالم بن غيلان عن يحيى بن سعيد نا أنصاري عن سليمان بن يسار عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ جلد رجلا أن دعا آخر يا ابن المجنون \*

قال أبو محمد : فنظرنا في هذا الخبر فوجدناه لا متعلق لهم به أصلا من وجوه ، أولها إنه مرسل ولا تقوم بمرسل حجة ، والثاني من طريق سالم بن غيلان التجيبي وهو مجهول لم يعدل . وثالثها أنه لو صح لم يكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنه عليه السلام جلدته الحد وإنما فيه أنه جلدته فلا يحمل أن يراد فيه أنه جلدته الحد ونحن لا نأبى من ذلك من سب مسلما لأنه منكر يغير باليد فبطل أن تكون لهم فيه حجة بل هو عليهم ، وقد روى هذا الخبر يونس بن عبد الأعلى وهو أحفظ من سحنون واعرف بالحديث منه فلم يبلغه إلى رسول الله ﷺ كما عاهد الله بن ربيع نا أحمد بن

معاوية نا أحد بن شبيب نا يونس بن عبد الأعلى أخبر نا ابن وهب أخبر نا بن حيوة بن شريح عن سالم بن غيلان التجيبي عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال: ان بعض أصحاب رسول الله ﷺ جلد رجلا ان دعا آخر يا ابن المجنون .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا أيضا كالذي ذكرنا قبل لانه ليس فيه أنه جلده الحد والحدود لا تقام بالظنون الكاذبة والزيادة في الحديث كذب وتبليغ الحد المذكور الى ثمانين كذب بلا شك من قطع بذلك فبطل تعليقهم بهذا الخبر جملة ثم نظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى قد أوجب في القذف بالزنا الحد وجاءت به السنة الصحيحة وصح به الاجماع المتيقن فكان هذا هو الحق الذي لا شك فيه ووجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » وقد قال تعالى : ( تلك حدود الله فلا تعتوها ) وقال تعالى : ( ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ) لحرم الله تعالى العدوان وضرب الأبشار بغير برهان من العدوان وحرم تعالى أن تتعدى حدوده وانبات حد بغير برهان تعد لحدود الله تعالى وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٢٥ — مَسْأَلَةٌ — قذف المؤمنات من الكبائر وتعرض المرأة لسب أبيه من الكبائر .

قال أبو محمد رحمه الله : قال الله تعالى : ( ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ) الآية . وقال تعالى : ( والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش ) الآية ، وكما روينا من طريق مسلم في هاروت بن سعيد الايلي نا ابن وهب أخبر نا سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي الفيث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموفقات قيل يا رسول الله وما هن ؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الابالحق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » ، وقال الله تعالى : ( ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ) الآية .

قال أبو محمد رحمه الله : فصح ان قذف المؤمنات المحصنات البريات من الكبائر الموجبة لعنة في الدنيا والآخرة والعذاب العظيم في الآخرة ودخل فيها قذف الامة والحرمة دخولا مستويا لان الله تعالى لم يخص مؤمنة من مؤمنة وبقي قذف الكافرة فوجدنا الله تعالى قال : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ) الآية فهذا عموم تدخل فيه الكافرة والمؤمنة فوجب أن قاذفها فاسق الا أن يتوب . وروينا من طريق مسلم نا محمد بن الوليد نا عبد الحميد نا أحمد بن جعفر نا شعبة نا عبيد الله بن أبي بكر قال سمعت أنس بن مالك قال : « ذكر رسول الله ﷺ الكبائر

وسئل عن الكبائر فقال : الشرك بالله وقتل النفس وعقرق الوالدين قال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر قول الزور أو قال شهادة الزور - قال شعبة : وأكبر ظني أنه قال - شهادة الزور \*  
ومن طريق مسلم أنا عمر بن محمد بن بكير الناقدنا اسماعيل بن علي عن سعيد الجريسي  
نا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أنه قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فقال ألا أنبئكم  
بأكبر الكبائر ثلاثا الإشراف بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور أو قول الزور وكان  
رسول الله ﷺ متكئا مجلسا فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت »

قال أبو محمد رحمه الله : ليس شك الراوي بين قوله عليه السلام شهادة الزور  
أو قول الزور بمجمل شيئا من حكم هذين الخبرين فأى ذلك كان فالمعنى فيه واحد لا يختلف  
لأن كل قول قاله المرء غير حاك فقد شهد به وكل شهادة يشهد بها المرء فقد قالها قل قول  
شهادة والشهادة قول وهذه الشهادة هي غير الشهادة المحكوم بها قال الله تعالى : (ستكتب  
شهادتهم ويسألون) وقال تعالى : (فان شهدوا فلا تشهد معهم) فهذه الشهادة هي القول  
المقول لا المؤداة عند الحاكم بصفة ما وبالله تعالى التوفيق ، فصح أن قذف الكافرة البريئة  
قول زور بلا خلاف من أحد وقول الزور من الكبائر كما بين رسول الله ﷺ \*

روينا من طريق مسلم نا حنيفة بن سعيد نا ليث بن سعد عن ابن الهادي عن سعد بن  
ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
« أن رسول الله ﷺ قال ان من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه قالوا : يا رسول الله  
وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال : نعم يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب  
أمه » فصح ان السب المذكور من الكبائر وان لم يكن قذفا \*

قال أبو محمد رحمه الله : وأما من رى المرء بما فعل فليس قذفا لكنه غيبة ان  
كان غائبا وأذى ان كان حاضرا هذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٢٦ مسأله - من المحصنات الواجب بقذفهن ما أوجب الله تعالى في القرآن

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
فاجلدوهم) الآية فكان ظاهر هذا أن المحصنات المذكورات هن النساء لأن هذا اللفظ  
جاء بجمع المؤنث فاعترض علينا أصحاب القياس ههنا وقالوا لنا ان النص اما ورد  
بجلد الحد من قذف امرأة فنأين لكم أن تجلدوا من قذف رجلا بالونا ؟ وما هذا الا  
قياس منكم وأنتم تتكرون القياس \*

قال أبو محمد رحمه الله : فاجابهم أصحابنا ههنا بأجوبة كل واحد منها مقتنع كاف  
مبطل لا اعتراضهم هذا الفاسد ، والحمد لله رب العالمين ، فأحدثك الأجوبة ان من تقدم

من أصحابنا قال : جاء النص بالحد على قذف النساء وصح الاجماع بمحمد بن قذف رجلا والاجماع حتى وأصل من أصولنا التي نعتمد عليها وقد افترض الله تعالى علينا اتباع الاجماع والاجماع ليس الا عن توقيف من رسل الله ﷺ ، وقال بعض أصحابنا : بل نص الآية عام للرجال والنساء وانما أراد الله تعالى النفوس المحصنات قالوا وبرهان هذا القول ودليل صحته قول الله تعالى في مكان آخر : ( والمحصنات من النساء ) قالوا فلو كانت لفظة المحصنات لا تقع الاعلى النساء لما كان لقول الله تعالى : ( من النساء ) معنى وحاش لله من هذا فصيح أن المحصنات يقع على النساء والرجال فيبين الله تعالى مراده هنالك بأن قال من النساء واجل الأمر في آية القذف إجمالا قالوا ( فانه قال قائل ) : ان قول الله تعالى : ( من النساء ) كقوله تعالى : ( وغريب سود ) و ( عشرة ثمانية ) ( قلنا ) : لا يجوز أن يحمل كلام الله تعالى على تكرار لافائدة أخرى فيه إلا بنص قرآن . أو سنة . أو اجماع وليس معكم شيء من هذا في دعوا لم أن قوله تعالى : ( من النساء ) تكرار لافائدة فيه .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا جواب حسن ، وأما الأول فلا نقول به لأنه حتى لو صح الاجماع على وجوب الحد على قاذف الرجل لما كان في الآية احتجاج وإيجابنا الحد على قاذف العبد وقاذف الكافرة لأنه لا اجماع على ذلك ، وأما جوابنا الذي نعتمد عليه ونقطع على صحته وانه مراد الله تعالى بالبرهان الواضح فهو أن الله تعالى إنما أراد بقوله : ( والذين يرمون المحصنات ) ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الفروج المحصنات ، برهان ذلك أن الأربعة الشهود المذكورين لا يختلف اثنان من الأمة في أن شهادتهم التي يكلفونها هي أن يشهدوا بأثمهم رأوا فرجه في فرجها والمجا خارجا والاجماع قد صح بأن ما عدا هذه الشهادة ليست شهادة بزنا ولا يبرأها القاذف من الحد فصح أن الرمي المذكور إنما هو للفروج فقط ، وأيضا برهان آخر كأروينا من طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - اما عبد الرزاق نا معمر بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ما رأيت أشبه باللمم مما قال أبو هريرة قال النبي ﷺ قال : « ان الله كتب على ابن آدم - حفظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة فزنا العينين النظر وزنا اللسان النطق والنفس تمنى وتشتهى والفروج يصدق ذلك أو يكذبه » .

قال أبو محمد رحمه الله : فلم يجعل رسول الله ﷺ الزنا الا للفروج فقط وأبطله عن جميع أعضاء الجسم ولما عن آخرها الا أن يصدقه فيها الفروج فصحة ديننا أن النفس والقلب وجميع أعضاء الجسد حاش الفروج لا يرى فيها ولا قذف أصلا وأنه لا رمي الا للفروج

قط قاذ لاشك في هذا ولا مرية فالمراد من الله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ) هي بلاشك الفروج التي لا يقع الرمي الاعلى لايكون الزنا المرمي به الا منها .  
قال أبو محمد رحمه الله : ( فان قال قائل ) : ان المحصنات نعت ولا يفرد النعت عن ذكر المنعوت ( قلنا ) : هذا خطأ لانه دعوى بلا برهان لان القرآن وأشعار العرب يملوء بما جاء في ذلك بخلاف هذا ، قال الله تعالى : ( والصائمات ) وقال الله تعالى : ( ان المصدقين والمصدقات ) ومثل هذا كثير بما ذكر الله تعالى النعت دون ذكر المنعوت ، وقال الشاعر : \*

• ولا جاعلات العاج فرق المعاصم • فذكر النعت ولم يذكر المنعوت  
وما نعلم نحو يابنح من هذا أصلا وإنما ذكرنا هذا لثلاث بموه ثم ان هذا الاعتراض راجع عليهم لأن من قولهم أنه أراد النساء المحصنات فعلى كل حال قد حذف المنعوت واقتصر على النعت ولا فرق بين اقتصاره تعالى على ذكر المحصنات وحذف الفروج على قولنا أو حذف النساء على قولهم فسقط اعتراضهم جملة ، وقولنا نحن الذي حملنا عليه الآية أولى من دعواهم لأن قولنا يمتدله النص والاجماع على ما ذكرنا ، وأما دعواهم أن الله تعالى أراد بذلك النساء فدعوى عارية لا يرمان عليها لامن نص ولا اجماع لانهم يخصصون تأويلهم هذا ويسقطون الحد عن قاذف نساء كثيرة كالاماء والكوافر والصغار والمجانين فقد أفسدوا دعواهم من قرب مع تعريضها من البرهان وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٢٧ مسألة - قذف العبد والاماء - قال أبو محمد : اختلف الناس فيمن قذف عبدا أو امة بالزنا ، فقالت طائفة : لاحد عليه كما روى عن النخعي . والشعبي أنهما قالوا جميعا : لا يضرب قاذف أم ولد ، وعن حماد بن أبي سليمان قال : إذا قال رجل لرجل أمه أم ولد أو نصرانية لست لأليك لم يضرب لأن النفي وقع على الأم وعن ابن سيرين قال أراد عيده الله بن زياد أن يضرب قاذف أم ولد فلم يتأبه على ذلك أحد ، وقد روى عن عطاء . والحسن . والزهري لاحد على قاذف أم ولد •

قال علي : ومن لم ير الحد على قاذف العبد والامة أبو حنيفة . ومالك والأوزاعي . وسفيان الثوري . وعثمان البتي . والحسن بن حي . والشافعي . وأصحابهم ، وقالت طائفة : بإيجاب الحد في ذلك ناهام نا بن مفرج نا ابن الاعراب نا لده بري نا عبد الزقاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال : إن أميرا من الأمراء سأل ابن عمر عن رجل قذف أم ولد لرجل فقال ابن عمر : يضرب الحد صاعرا ، وعن الحسن البصري قال : الزوج يلاعن الامة ، وإن قذفها وهي أمة جلد لأنها اسرأته •

قال أبو محمد : وبهذا يقول أصحابنا وهذا الاسناد عن ابن عمر من أصح اسناد يوجد في الحديث فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجت به كل طائفة لعلم الحق من ذلك فنقبه بعون الله تعالى ولطفه فنظرنا في قول من لم ير الحد على قاذف الأمة والعبد فلم نجد لهم شيئا يمكن أن يعلقوا به الا ما روينا من طريق البخاري ناسدا نايحي ابن سعيد القطان عن الفضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة قال : «سمعت أبا القاسم عليه السلام يقول : من قذف مملوكه وهو بريء بما قال جلد يوم القيامة الا أن يكون كما قال» . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أسود بن نصر نا عبد الله بن هرون المبارك عن الفضيل بن غزوان عن أبي نعم أنه حدثه أنه قال : قال أبو القاسم عليه السلام «من قذف مملوكه بريئا بما قال أقيم عليه الحد يوم القيامة الا أن يكون كما قال» . وعن الحسن بن عراب بن عمر قال : من قذف مملوكه كان لله تعالى في ظهره حد يوم القيامة إن شاء أخذه وإن شاء عفى عنه .

قال أبو محمد : ولعلمهم يدعون الاجماع أو يقولون لاحرمة للعبد ولا للأمة فكثيرا ما يأتون بمثل هذا فان ادعوا الاجماع أكذبهم ما روينا عن ابن عمر بأصح طريق وما نعلم قولهم عن أحد من الصحابة أصلا لا رواية لا نقف الآن على موضعها من أصولنا عن أبي بردة أنه كانت له ابنة من حرة . وابنة من أم ولد فكانت ابنة الحرة تقذف ابنة أم الولد فأعتق أمها وقال لابنة الحرة أذفيها الآن إن قدرت ، وعن ثمر بن التابعين قد ذكرناهم خالفوهم في أكثر أقوالهم ، فأما الرواية عن أبي بردة فلا متعلق لهم بها الا أنه ليس فيها أنه لاحد فيها على قاذفها ولعل حاتم وقته كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد فبطل تعليقهم بهذا ، وأما قولهم لاحرمة للعبد ولا للأمة فكلام سخيف والمؤمن له حرمة عظيمة ورب عبد جلف خير من خليفة قرشي عند الله تعالى ، قال الله تعالى : (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى) الآية الى قوله : (ان اكرمكم عند الله أتقاكم) والناس كلهم في الولادة أولاد آدم وامرأته ثم تفاضل الناس بأخلاقهم وأديانهم لا بأعراقهم ولا بأبائهم وقد قال رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فسوى عليه السلام بين حرمة العرض من الحر والعبد نصا ولا سيما الخفيفون الموجبون القود على الحر للعبد وعلى الحر للأمة فقد أثبتوا حرمتها سواء . قال علي : أقوالهم في هذه المسائل قد اختلف فيها فمن قال لامرأته . ذنبت في كفرها أو قال : ذنبت وأنت أمة . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخير نا يونس أنه سأل ابن شهاب

عن رجل قذف امرأته فقال لها: زيت رأيت أمه أنصرانية فقال ابن شهاب: ان لم يأت على ذلك بالينة جلد الحد ثمانين، وبه يقول أبو حنيفة. وسفيان. ومالك. والأوزاعي. وأصحابهم، وقال الشافعي. وأصحابه: لا حد عليه، قال أبو حنيفة. وأصحابه. وسفيان. والشافعي. وأصحابه: فिमّن قال زيت وأنت صغيرة أو قال زيت وأنت مكرمة أن لا حد، وقال مالك: عليه الحد أيضا في قوله زيت وأنت مكرمة.

**قال أبو محمد:** أما قول أبي حنيفة. وأصحابه فظاهر التناقض لأنهم يقولون لا حد على قاذف الأمة. والكافرة. والصغيرة، ثم فرقوا مهنتا الحدوا من قال: زيت وأنت أمة ولم يحدوا من قال: زيت وأنت صغيرة (فان قالوا): إنما قذفوا وهي حرة مسلمة (قيل): وكذلك إنما قذفها وهي بالغ (فان قالوا): ان المكرمة ليست زانية وكذلك الصغيرة (قيل لهم): فالآن رجب عليه الحد إذا صح كذبه يمين.

٢٢٢٨ مسألة — فيمن قذف صغيرا. أو مجنونا. أو مكرما. أو مجبوبا. أو رتقا. أو قرنا. أو بكرا. أو عينا.

**قال أبو محمد:** نأ عبد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا بن وهب نا أخبرني يزيد بن عياض الليثي عن ابن هشام أنه قال في صيغة افتري عليها أو افترت، قال: إذا قاربت الحيض أو مسها الرجل جلد قاذفها الحد، وقال مالك: إذا بلغ مثلها أن يوطأ جلد قاذفها الحد وكذلك يجلد قاذف المجنون، وقال أبو حنيفة. والشافعي. وأصحابهما. والحسن بن حي: لا حد على قاذف صغير. ولا مجنون.

قال علي: قال الله تعالى: (والذين يروون المحسنات) الآية، وقد قلنا: إن الإحصان في لغة العرب هو المنع وبه سمي الحصن حصنا يقال درع حصينة، وقد أحسن فلان ماله إذا أحرزه ومنع منه قال تعالى: (ولا يقاتلونكم جميعا إلا في قرى محصنة) والصغار محصنون بمنع الله تعالى لهم من الزنا ومنع أهلهم وكذلك المجانين وكذلك المجبوب والرتقاء. والقرناء. والعنّين، وقد يكون كل هؤلاء محصنين بالعفة، وأما البكر والمكره فمحصنان بالعفة فأذا كل هؤلاء يدخلون في جملة المحصنات بمنع الفروج من الزنا فعلى قاذفهم الحد ولا سيما القاتلون ان الحربة إحصان وكل حرة محصنة فان الصغيرة الحرة. والمجنونة. والرتقاء. وسائر من ذكرناهم محصنون واسقاط الحد عن قاذفهم خطأ محض لا اشكال فيه فما علمناهم حجة أكثر من أن قالوا: ان من قذف مزكرا قد تيقنا كذبه (قلنا لهم) صدقتم والآن حقاوجب الحد على القاذف اذ قد صح كذبه، وبالله تعالى التوفيق.



**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** وهذا مكان عظمت فيه غفلة من أغفله لأن القذف لا يخلو من أحدا وجه ثلاثة لأربع لها ، إما أن يكون صادقا ، وقد صح صدقه فلا خلاف في أنه لا حد عليه ، أو يكون ممكنا صدقه وممكنا كذبه فهذا عليه الحد بلا خلاف لا مكان كذبه فقط ولو صح صدقه لمّا حد أو يكون كاذبا ، قد صح كذبه فالآن حقا طابت النفس على وجوب الحد عليه يقرن اذ المشكوك في صدقه أو كذبه لا بد له من أحدهما ضرورة فلو كان صادقا لما صح عليه حد أصلا فصح يقينا اذ قد سقط الحد عن الصادق أنه باق على الكذب ادليس الا صادقا أو كاذبا ، وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين .

٢٢٢٩ - مسألة - كافر قذف مسلما أو كافرا . قال أبو محمد : قد ذكرنا وجوب الحد على من قذف كافرا فإذا قذف الكافر مسلما فقد ذكرنا في سلف من كتابنا هذا وجوب الحكم على الكفار بحكم الاسلام لقول الله تعالى : ( وإن احكم بينهم بما أنزل الله ) وقوله تعالى : ( وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ) وقد ذكرنا وجوب قتل من سب مسلما من الكفار لتقصم الهوى وفسخهم الذمة لقول الله تعالى : ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) فافترض الله تعالى لإصغارهم فإذا خرجوا عن الصغار فلا ذمة لهم وإذا لم تكن لهم ذمة فقتلهم وسبيهم . وأموالهم حلال وإذا سبوا مسلما فقد خرجوا عن الصغار واصغروا المسلم فقد برئت الذمة ممن فعل ذلك منهم ولا ذمة له .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى ابن معاوية نا وكيع نا اسحق بن خالد قال : سألت الشعبي عن يهودية أفترت على مسلم قال تضرب الحد ، وبه الى وكيع حدثنا سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن قل شهدت الشعبي ضرب نصرانيا قذف مسلما فجلده ثمانين .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** أما الحد فواجب بلا شك لأنه حكم الله تعالى على كل قاذف والقتل واجب كما ذكرنا لتقص الذمة سواء كان رجلا أو امرأة لا بد من قتلها الآن يسلمها فبتركا عن القتل لاعتنا الحد ( فإن قال قائل ) . هلا أوقفتم المرأة ولم تقتلوا لنبي رسول الله ﷺ عن قتل النساء ؟ ولأنها إذا نقصت ذمتها بسب المسلم فقد عادت حرة وإن عادت حرة فلا ذمة لها فليس عليها الا الاسترقاق ( قلنا ) : وبالله تعالى التوفيق ، ان حكم الحرب قبل التذم غير حكمه بعد تقصم الذمة لأن حكمهم قبل التذم المقاتلة فإذا قدرنا عليهم قاتلنا المن . وإما القتل . وإما الإبقاء على أئمة هذا في الرجال وكذلك في النساء حاش القتل ، وأما بعد نقص الذمة

فليس الا القتل أو الاسلام فقط لقول الله تعالى : (وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم قتلوا أئمة الكفر) فاقترض الله تعالى قتلهم بعد نكث أيمانهم من بعد عهدهم حتى يثبوا ولا يجوز أن يخص الانتهاء ههنا عن بعض مام عليه دون جميع مام عليه إذ لا دليل يوجب ذلك ونحن على يقين أننا اذا اتهموا عن الكفر فقد حرمت دماؤهم ولا نص معنا ولا اجماع على أنهم إن اتهموا عن بعض مام عليه دون بعض عادوا الى حكم الاستبقاء وقد تفحصنا هذا في كتاب الجهاد في مواضع من ديواننا، وحكم المرأة في ذلك حكمها اذا أتت بعد الذمة بشئ يبيح الدم من زنا بعد احسان، أو قتل نفس، أو غير ذلك وأما اذا قذف الكافر كافرا فليس الا الحد فقط على عموم أمر الله تعالى فيه نكف محصنة بنص القرآن •

**قال أبو محمد** رحمه الله : والعجب ممن يرى أنه لا حد على كافر اذا زنى بمسلة ولا على كافرة اذا زنى بها مسلم ولا يرى الحد على كافر في شرب الخمر ثم يرى الحد على الكافر اذا قذف مسلما ، أو مسلة فليت شعري ما الذي فرق بين أحكام هذه الحدود عديم (فان قالوا) : ان الحد في القذف حق للمسلم (قلنا لهم) : وقولوا أيضا ان حد الكافر اذا زنى بمسلة حق لأبي تلك المسلة ولزوجها وأهوا ولا فرق ، والعجب أيضا ممن قطع يد الكافر اذا سرق من كافر ثم لا يحده له اذا قذفه وهذه عجائب لا نظير لها خالفوا فيها نصوص القرآن وتركوا القياس الذي اليه يدعون . وبه يحتجون اذ فرقوا بين هذه الأحكام ولم يقيسوا بعضها على بعض يفير دليل في كل ذلك وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٣ - مسألة - فيمن قال لامرأة لم يحبك زوجك عذراء •

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة : لا حد في ذلك وليس قذفاً ، وكذلك لو قال رجل لامرأة تزوجها فلا يلاعن بهذا ، وقالت طائفة : هو قذف ويحد ويلاعن الزوج •

قال أبو محمد رحمه الله : احتج من رآه قذفاً بما نا احماد بن محمد الطلنكي قال : نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب نا احماد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن منصور الطوسي نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا أبي عن ابن اسحق قال : وذكر طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : تزوج رجل من الأنصار امرأة من بني المعجلاريات عندها ليلة فلما أصبح لم يحدها عذراء فرفع شأنها الى النبي ﷺ فدعى الجارية فقالت : بل كنت عذراء فأمر بهما فتلاعنا وأعطاهما المهر قال البزار : لا نمله روى إلا من هذا الطريق •

قال حلى : وهذا ليس بشيء لوجهين ، أحدهما ان ابن اسحق لم يصح سماعه لذلك من طلحة فهو منقطع ، والثاني أن طلحة هذا لم ينسبه وهو والله أعلم طلحة بن عمرو المسكى فهو الذى يروى عن أصحاب ابن عباس وهو مشهور بالكذب والافهم على كل حال مجهول فسطع التعاق بهذا الخبر .

قال أبو محمد رحمه الله : وذماب العذرة يكون بغير الزنا أو بغير وطء كوقفة أو غير ذلك فلما لم يكن ذهاب العذرة زنا لم يكن الرمي به رميا ولا قذفا فاذ ليس رميا ولا قذفا فلا حدة فيه ولا لعان لأن الله تعالى انما جعل الحد والعان بالزنا لا بما سواه ، وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول أصحابنا وغيرهم ، وبهذا نقول .

٢٢٣١ مسألة — التعريض هل فيه حد أو تحليف أم لا حدة فيه ولا تحليف ؟

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس فى التعريض أفه حد أم لا ؟ فقالت طائفة : فيه حد القذف كاملا كما فى ناهام نا بن مفرج نا بن الاعرابى نا الذى يرى ناعبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر قال : ان عمر كان يجلد فى التعريض بالعاشة ، وبه الى عبد الرزاق نا بن جريج أخبرنى ابن أبي مليكة عن صفوان . وأيوب بن عمر بن الخطاب أنه حد فى التعريض قال ابن أبي مليكة : والذى حد عمر فى التعريض - هو عكرمة بن عامر بن هشام ابن عبد مناف بن عبد الدار - مها وهب بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى فرض به فى مجاته . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا بن وضاح نا سحنون نا بن وهب سمعت معاوية بن مصالح يحدث عن كثير بن الحرث عن القاسم بن وهب عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب جلد فى التعريض وقال : ان حصى الله لا ترصى حواشيه . وبه الى ابن وهب أخبرنى مالك . وعمرو بن الحرث ، قال مالك عن أبي الرجال عن أمه حمرة بنت عبد الرحمن ، وقال عمرو بن يحيى بن سعيد الأنصارى قالت حمرة . ويحيى أن رجلين استبا فى زمان عمر بن الخطاب فقال أحدهما : ما أبى بران ولا أبى برانية فاستفتى فى ذلك عمر بن الخطاب فقال قاتل مدح أباه وأمه وقال آخرون قد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا نرى أن يجلد الحد لجلده عمر ثمانين . وبه الى ابن وهب أخبرنى سعيد بن أيوب عن عطاء عن عمرو بن دينار عن أبي صالح النقارى أن عمرو بن العاص جلد رجلا الحد فأملا فى

ان قال لآخر يا ابن ذات الهداية • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا غير واحد عن جابر عن طريف المكي عن علي بن أبي طالب قال : من عرض عرضنا له بالسوط ، وبه الى وكيع نا سفيان الثوري عن عاصم عن ابن سيرين عن سمرة قال من عرض عرضنا له • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت محمد بن هشام يقول : قال رجل في إمارة عمر بن عبد العزيز لرجل انك تسرى على جارائك قال : والله ما أردت الا نخلات فان يسرقن لحده عمر بن عبد العزيز •

**قال أبو محمد :** وبإيجاب الحد في التعرض يقول مالك وهو قول ربيعة أيضا ، وقال آخرون لا حدوا التعريض لما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر بن قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نازع رجل رجلا فقال : أما أبي فليس بزان ولا أمي بزانية فرفع الى عمر فشاور أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : ما نرى عليه حدا مدح أباه وأمه فضربه عمر ، وبه الى وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود : لا حد إلا في اثنين أن يقذف محصنة أو ينفي رجلا من أبيه •

حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحاق بن عبد الله عن مكحول ان معاذ بن جبل . وعبد الله بن عمرو بن العاص قالوا جميعا : ليس يحد الا في الكلمة التي لها مصروف وليس لها الا وجه واحد •

وبه الى ابراهيم بن محمد عن صاحب له عن الضحاك بن مزاحم عن علي بن أبي طالب قال : اذا بلغ الحد لعل وعسى فالحد معطل • حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله ابن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال أن رجلا شاتم رجلا فقال يا ابن شامة الودر - يعني ذكور الرجال - فقال له عثمان اشهد عليه اشهد عليه فرفعه الى عمر فجعل الرجل يقم في عثمان فينال منه فقال عمر : أعرض عن ذكر عثمان فجعل لا يزع ففلاه عمر بالدة وقال أعرض عن ذكر عثمان وسأل عن أم الرجل فانها هي قد تزوجت أزواجا فدرأ عنه الحد •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار - بن دار - نا محمد بن جعفر - غندر - نا شعبة عن أبي ميمونة سلمة بن المحبق نا ابن أبي ميمونة نا سلمة بن المحبق قال : قدمت المدينة فمقلت راحلتي فجاء انسان فأطلقها فجئت

فلبرت (١) في صدره وقلت يا نائلك أمه فذهب إلى أبي هريرة وأمرته فاعده فقالت لي أمرته  
لو كنت عرضت ولكنك أقحمت قال فجاءني أبو هريرة الحمد ثمانين فقلت لمعرك إلى يوم  
أجلد قائما ثمانين سو طائتي لصبور \* حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن أحمد نا قاسم بن  
أصبع نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي في رجل  
قال لرجل انك تقود الرجال إلى امرأتك قال التزير وليس يحد ، وبه إلى وكيع نا سفيان  
عن الخيرة عن إبراهيم النخعي قال : في التريض عقوبة ، وبه إلى وكيع نا سفيان  
الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي قال : لو قال له ادعاك عشرة لم يضرب .  
حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال :  
قلت لعطاء التريض قال ليس فيه حد قال عطاء . وعمر بن دينار فيه نكال قال ابن  
جرير قلت له يستخلف ما أراد كذا وكذا قال : لا قال ابن جريج : وقلت لعطاء  
وجل قال لأخيه ابن أبيه لست بأخي قال : لا يحد ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر  
عن الزهري في رجل قال لآخر يا ابن العبد أو أيها العبد قال إنما عنت به عبد الله  
قال يستخلف بالله ما أراد إلا ذلك ولاحد عليه فإن نكل جلد ، قال الزهري : فلو قال  
لآخر يا ابن الحائك يا ابن الحياط يا ابن الاسكاف يعيره ببعض الأعمال قال يستخلف  
بالله ما أراد فيه وما أراد الاعمل أيه فإن حلف ترك وإن نكل حد ، وبه إلى  
عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أبي خالد أنه سئل عن رجل قال  
لآخر إنك لدمي قال ليس عليه حد ، ولو قال له ادعاك ستة لم يكن عليه حد ، قال  
قتادة : لو قال رجل لرجل إنى أراك زانيا عزر ولم يحد والتريض ظه يعزر فيه  
في قول قتادة ، وعن سعيد بن المسيب قال إنما جعل الحد على من نصب الحد نصبا \*  
قال أبو محمد رحمه الله : وبأن لا حد في التريض يقول سفيان الثوري .  
وابن شبرمة . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم  
فلما اختلفوا كما ذكرنا فافترقوا فمن رأى الحد فيه يقول هذا فل عمر بحضرة الصحابة  
رضى الله عنهم \*

قال علي : وهذا لا متعلق لهم به لأنه قد صح الخلاف فذلك عن الصحابة رضي  
الله عنهم نصا كما ذكرنا أيضا من طريق وكيع ، نعم وعن عمر رضي الله عنه أدرعوا  
الحد ممن قال لآخر يا ابن شامة الودر ، وأما علي بن أبي طالب . وسمرة فانه جاء  
عنهما من عرض عرضته وليس في هذا بيان أنهما أرادا الحد فبطلت أفعالهم بفعل عمر .

(١) قال في الصحاح الهز الضرب يجمع اليد في الصدر مثل الكثر

وعلى . وسمرة رضى الله عنهم جملة فنظرنا هل لهم حجة غير هذا ؟ فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا ) الآية قالوا وكان الكفار يقولون لرسول الله ﷺ راعنا يريدون من الرعونة وهذا تعريض فنهى عن التعريض •

قال أبو محمد : وهذا حجة عليهم لآلهم لوجوه ، أولها أنا لم نخالفهم في أن التعريض لا يجوز فيحتجوا بهذا وإنما خالفناهم في هل فيه حدام لا ؟ وليس في هذه الآية لو صح استدلالهم بها إلا النهي عن التعريض فقط وليس فيها إيجاب حد فيه أصلا فظهر تمويههم بالآية ، والثاني أن الله تعالى لم يحذ الذين عرضوا بهذا التعريض فكيف يحتجون بها في إيجاب الحد ، والثالث أن الله تعالى إنما نهى عن قول راعنا من لا يظن به تعريض أصلا فهم الصحابة رضى الله عنهم فصح بقينا أنه لم ينه عروجل عن لفظة راعنا من أجل التعريض بل كما شاء تعالى لآلهة أصلا والحد في ذلك ساقط لا يندسند أصلا فبطل تعلقهم بالآية جملة وصح أنها حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : فلما بطل قول من رأى الحد في التعريض وجب أن تنظر في قول الطائفة الأخرى فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى : ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم ) إلى قوله تعالى : ( حتى يبلغ الكتاب أجله ) ففرق عز وجل بين حكم التصريح وبين حكم التعريض ففرقا لا يحتل على ذى حس سليم ، وإذا كانا شيئين مختلفين ليس لاحدهما حكم الآخر فلا يجوز البتة أن يجعل في أحدهما ما جعل في الآخر بغير نص ولا إجماع ، وذكرنا ما روينا من طريق مسلم في أبو الطاهر وحرمة واللفظ لحرمة قال جميعا : فابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سارة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، أن أعرابيا أتى الرسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود وأنا أنكره فقال له النبي ﷺ هل لك من ابل ؟ قال نعم قال ما ألوانها قال حر قال فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم قال رسول الله ﷺ فاني هو فقال له يا رسول الله نزع عرق له فقال له النبي ﷺ وهذا لعله نزع عرق له •

حدثنا حماد بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر نا الزهري قال نا سعيد بن المسيب نا أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال ولدت امرأتى غلاما أسود وهو حيثئذ يعرض يا نبي فيه فقال له النبي ﷺ ألك ابل ؟ قال : نعم قال ما ألوانها ؟ قال حر قال أفيها أورك ؟ قال نعم فيها ذرد ورق قال سم ذلك ترى ؟ قال لأدري لعله أن يكون نزع عرق قال رسول الله ﷺ وهذا لعله أن يكون نزع عرق ، ولم يرخص له في الاتقاء منه • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب

أخبرني اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أخبرني النضر بن شميل نا حماد بن سلمة أنا هارون بن زياد عن عبد الله بن عبيد الله بن حمير عن ابن عباس « أن رجلا قال يا رسول الله ان تحق امرأة جميلة لاترد يد لاس قال طلقها قال انى لا أصبر عنها قال فأمسكها »

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذه الأحاديث ظها في غاية الصحة موجبة انه لا شيء في التعريض أصلا لأن الأعرابي الذى ذكر أن امرأته ولدت ولدا أسود وعرض بنفيه وكان من بنى فوارة ذكر ذلك الزهرى فلم ير رسول الله ﷺ في ذلك حدا ولا لعانا وكذلك الذى قال ان امرأتى لاترد يد لاس فلم ير رسول الله ﷺ في ذلك حدا ولا لعانا ، وقد أوجب عليه السلام الحد والعان على من صرح ، وكذلك قوله عليه السلام : « لولا ما سبق من كتاب الله لكان لى ولها شأن » وقال عليه السلام : « لو كنت راجعا أحدا بغير بينة لرجعت هذه » تعريض صحيح وأنكر للنكر دون تصريح لكن بظن لا يحكم به ولا يقطع به ، وكذلك قول ابن عباس : تلك امرأة فانت تظهر السوء فى الاسلام تعريض صحيح . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن عمار نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم نا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عائشة قالت : « اختصم سعد بن أبي وقاص . وعبد بن زمعة فى ابن زمعة فقال سعد : أوصانى أخى عتبة إذا قدمت مكة فانظر ابن أمة زمعة فهو ابنى . وقال عبد هو ابن أمة أبى ولد على فراش أبى فرأى رسول الله ﷺ شيئا ينابغته فقال رسول الله ﷺ : الولد للفراش واحتجى منه يا سودة » فهذا رسول الله ﷺ قد أشار لإشارة لم يقطع بها بل خاف وظن أنه من ماء عتبة ولم ير حدا على سعد بن أبي وقاص إذ نسب ولد زمعة الى أخيه ، فهذه آثار رواها من الصحابة رضى الله عنهم جماعة عائشة . وأبو هريرة . وأنس . وابن عباس فصار فى حد التواتر موجبة للعلم بمبطله قول من رأى إن فى التعريض حدا بل صح بها أن من عرض لغير سبب لكن لشكوى على حديث الأعرابي أو تورعا على حديث ابن وليدة - زمعة - أو إنكاراً للنكر على حديث ابن عباس . وعلى حديث أنس فلا شيء فى ذلك أصلا لا إثم ولا كرامة ولا إنكار لأن رسول الله ﷺ قال ذلك ، وقبل بحضرة فلم ينكره ، (وأما طريق الإجماع) فإن الأمة كلها لا تختلف والمالكىون فى جملتهم على أن من أظهر السوء من رجل . أو امرأة فانفراد الأجنيين ودخول الرجل منزل المرأة تسترأ فواجب على المسلمين إنكار ذلك ورفعهم الى الامام ، وهذا يقين تعريض وإلأفى شيء ينكرون من ذلك ، والعجب كل العجب أنهم يرون الحد فى التعريض وهم

يصرحون بالقذف ولا يرون في ذلك شيئا وذلك إقامتهم حد الزنا على الحبل ومائت قط عليها زنا فهم يدعون أنهم يسهطون الحدود بالشبهات وهذان مكانان أقاموا الحد بالشبهات فيهما . وهما حد القذف على من عرض ولم يصرح . وحد الزنا على من حملت ولا زوج لها ولا سيد ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وضح أن لاحد في التبريض أصلا فإن قال المعرض به : أحلفه ما أراد قذفى لم يكن له ذلك ولا يحلف ههنا أصلا لأنه لم يقذفه وإنما ادعى عليه أنه أراد قذفه فقط ، ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها في أن من ادعى على آخر أنه أضمر قذفه ولم يقذفه فإنه لا تحليف في ذلك لصحة الاجماع على أن من أضمر قذفا ولم ينطق به فإنه لاحد في ذلك أصلا حتى أقر بذلك امرؤ على نفسه وهذا المعرض فلم ينطق بالقذف ولا شيء في ذلك أصلا . وأما من ادعى عليه أنه صرح بالقذف وهو منكر فلا تحليف في ذلك أيضا لأن الحد في ذلك من حدود الله تعالى وحقوقه لا من حقوق الآدميين قائم بما يحلف باقعه ما أذيتك . ولا فتمتلك ويبرأ ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٣٢ - مسألة - من قذف إنسانا قد ثبت عليه الزنا وحده فيه أو لم يحد .

قال أبو محمد : قد جاءت في هذا آثار لنا ناهي عن مفرج ناهي عن الإعرابي نا الدبرى ناعبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن ابن المسيب قال : إذا جلد الرجل في حد ثم أونس منه تركه فغيره به إنسان نكل . وبه إلى عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء قال : على من أشاع الفاحشة نكل وإن صدق ، وعن الزهرى قال : لو أن رجلا أصاب حدا في الشرك ثم أسلم فغيره به رجل في الاسلام نكل ، وعن يحيى ابن سعيد الأنصارى أنه قال : دخل رجلان على عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما : إنه ولد زنا فطأ طأ الآخر رأسه فقال عمر : ما يقول هذا ؟ فسكت واعترف فأمر عمر بالقاتل ذلك له فلم يزل يماقاه حتى خرج من الدار ، وعن ابن شهاب أنه قال : لا ترى على من قذف رجلا جلد الحد بعد أن يحلف القاذف بالله ما أردت حين قلت له ما قلت إلا الأمر الذى جلد فيه الحد ، وقال ابن شهاب في رجل قال لآخر يا ابن الزانية وكانت جدته قد زنت أنه يحلف بالله الذى لا إله الا هو أنه لم يرد إلا جدته التى أحدثت ثم لا يكون عليه شيء ؛ وعن سفیان الثوري أنه قال في الرجل يجلد الحد فيقول له رجل يا زانى قال : يستجب بالذرة ويعزر ومنانم يقول إذا أقیم الحد جلد من



قذفه وعن قال بجلده ابن أبي ليل •

قال أبو محمد . والذي قوله ؛ وبالله تعالى التوفيق أن الله تعالى قال : ( إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم ) وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا قول رسول الله ﷺ في الذي تزنى أمته : « فليجلدها ولا يترب » فصح أن التزيب على الزاني حرام . وأن إشاعة الفاحشة حرام ولا يحل بلا خلاف أذى المسلم بغير ما أمر الله تعالى أن يؤذيه فصح من هذا أن من سب مسلماً بزنا كان منه . أو يسرق فانت منه أو معصية كانت منه . وأن ذلك على سبيل الأذى لا على سبيل الوعظ والتذكير الجليل سرأ لومه الأدب لأنه منكراً ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع فإن لم يستطع فبلسانه » فهذا الحديث يبان ما قدمنا اتصالاً فيه بإباح تغيير المنكرات باليد واللسان فمن بكت آخر بما فعل على سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو محسن . ومن ذكره على غير هذا الوجه فقد أتى منكراً فعرض على الناس تغييره لأن رسول الله ﷺ قال : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فصح أن عرض كل أحد حرام إلا حيث أباحه النص أو الإجماع وسواء عرض العاصي وغيره وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : فإن قذف إنسان إنساناً قد زنى بزنا غير الذي ثبت عليه وبين ذلك وصرح فعلى القاذف الحد سواء حد المقدوف في الزنا الذي صح عليه أو لم يحد لأنه محسن عن كل زنا لم يثبت عليه ، وقد قلنا إن الإحصان هو المنع فمن منع بشيء أو امتنع منه فهو محسن عنه فإذا هو محسن فعليه الحد بنص القرآن •

٢٢٣٣ مسألة - فيمن اتقى من أبيه - قال علي : نا محمد بن سعيد ابن نبات ناعبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أتى برجل اتقى عن أبيه فقال : أبو بكر اضرب الرأس فإن الشيطان في الرأس •

قال أبو محمد : يلزم القائلين بإيجاب الحد في النفي عن الأب أو عن النسب أن يقيم حد القذف كاملاً على من اتقى من أبيه أو على من قفى ولده من نفسه والا فقد تناقضوا ، وأما نحن فقد بينا قبل أن ههنا التعزير فقط ولا حد في ذلك ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٣٤ مسألة - من قال لآخر أنت ابن فلان ونسبه إلى عمه أو خاله . أو زوج أمه . أو أجنبي •

قال أبو محمد : قال قوم : في كل هذا الحد وهو خطأ ولكن الحكم في هذا أن ما كان من ذلك على سبيل الحق والخير فهو فعل حسن وقول حسن ، وأما ما كان من ذلك مشاكسة . أو أذى . أو تعريضاً فيه التعزير فقط ولاحد في ذلك ، برهان ، اذكرنا قول الله تعالى ما كيا عن ولد يعقوب عليه السلام إذ قالوا : ( نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم واسماعيل واسحاق ) فجعلوا عمه اسماعيل عليه السلام أباً له ولم ينكر الله تعالى ذلك ولا يعقوب عليه السلام وهو نبي الله تعالى ، وقال تعالى : ( ملة أبيكم إبراهيم ) وقد علمنا يقيناً أن في المسلمين خلافة ليس لأبراهيم عليه السلام في ولادتهم نسب ، وأما زوج الام فان أحمد بن محمد بن عبد الله الطائفي قال : نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الصموت نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا إبراهيم بن سعيد الجوهري نا أبو أسامة نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف أن أبا طلحة صنع طعاماً للنبي ﷺ فأرسل أنس بن مالك لجلساء حتى دخل المسجد رسول الله ﷺ في أصحابه فقال : « دعانا أبوك ؟ » فقال : نعم قال : قوموا » قال : أنس فأثيت أبا طلحة فدكر الحديث « حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه قال : « كانت أم عمير بنت سعد عند الجللاس بن سويد فقال الجللاس بن سويد في غزوة نبوك ، إن كان ما يقول محمد حقاً لحن أشر من الخير فدممها عمير فقال : والله إنى لأخشى إن لم أرفعها الى النبي ﷺ أن ينزل القرآن فيه وأن أخلط بخطيئته ولنعم الأب هول ما أخبر النبي ﷺ فدعا النبي عليه السلام الجللاس ففرقه فتحالفا فجاء الوحي الى النبي ﷺ فسكتوا فلم يتحرك أحد - كذلك كانوا يفعلون لا يتحركون إذا نزل الوحي - فرفع عن النبي ﷺ فقال : ( يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر ) الى قوله : ( فان يتوبوا يك خيراً لهم ) فقال الجللاس استنبت لي دين يا رسول الله فاني أتوب الى الله وأشهد له بصدق قال عروة فما زال عمير منها بعليل حتى مات » .

قال أبو محمد : فهذا رسول الله ﷺ يقول : عن الريب أب وينسب الى الرجل ابن امرأته فيقول له أبوك وهذا أنس . وعمير بن سعد من أهل اللغة والديانة يقولان بذلك .

قال أبو محمد : وهذا قول أبي حنيفة . وأبي سليمان . وأصحابنا . وبه نأخذ .

نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية نا وكيع ناأبو هلال عن قتادة أن رجلا قال لأبي الأسود الدؤلى يالوطى قال يرحم الله لوطا ، وبه الى أبى هلال عن عكرمة فى رجل قال لآخر يالوطى قال عكرمة ليس عليه حد ، وعن الزهرى . وقادة أنهما قالاهما فى رجل قال لرجل يالوطى أنه لايمحد ، وبه يقول أبو حنيفة . وأبو سليمان . وأصحابنا : وقال آخرون : لاحد فى ذلك إلا أن يبين لنا رويانا بالسند المذكور الى عبد الرزاق أخرنى ابن جريج قال قلت لعطاء فى رجل قال لآخر يالوطى : قال : لاحد عليه حتى يقول : إنك لتصنع بفلان ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم النخعى أنه قال فى رجل قال لآخر يالوطى : قال : نيته يسأل عما أراد بذلك ، وقالت طائفة : عليه الحد ناامحمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناسعيد بن حسان عن عبد الحميد بن جبير بن شبة أن رجلا قال لرجل يالوطى فرفع الى عمر بن عبد العزيز فجعل عمر يقول يالوطى ياعمدى فكأنه لم ير عليه الحد وضربه بضعة عشر سوطا ثم أرسل اليه من الغد فأكل له الحد ، وبه الى وكيع ناأبو هلال عن الحسن البصرى فى الرجل يقول للرجل يالوطى قال : عليه الحد ، وبه الى وكيع عن الحسن ابن صالح بن حى عن منصور عن ابراهيم النخعى فى فعل قوم لوط قال : يجلد من فعله ومن رمى به ، وبه الى وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي فى الرجل يقول للرجل يالوطى قال : يجلد .

قال أبو عمدة : قول ابراهيم : والشعبي يجلد ليس فيه يان أنهما أرادا الحد وقد يمكن أن يريداه جلد تعزير وبإيجاب الحد على من رمى به يقول مالك . والشافعى وهو الخارج على قول أبى يوسف . ومحمد بن الحسن .

قال أبو عمدة : فلما اختلفوا وجب أن تنظر فى ذلك فوجدنا هذه المسألة - يعنى من رمى آخر بأنه ينكح الرجال . أو بأنه ينكحه الرجال - إنما هى معلقة بالواجب فى قوم لوط فإن كان زنا فالواجب فى الرى به حد القذف بالزنا وإن كان ليس زنا فلا يجب فى الرى به حد القذف بالزنا وسنقصى الكلام فى هذه المسألة إن شاء الله تعالى فى باب مفردة لآخر كلامنا فى حد السرقة . وحد الخمر . ولا حول ولا قوة الا بالله وهو ليس عندنا زنا فلاحد فى الرى به ، وأما أبو يوسف . ومحمد بن الحسن فهو عندهما زنا أو مقيس على الزنا فالحد عندهما فى القذف به ، وأما مالك . والاشهر من أقوال الشافعى

فهو عندهم خارج من حكم الزنا لأنهما يريان فيه الرجم أحسن أو لم يحسن قاذوه عندهم ليس زنا ، وإنما حكمه المحاربة أو الردة لأنه لا يراعى فيه احسان من غيره فكان الواجب على قولهما أن لا يكون فيه حد الزنا وهو مما تناقضوا فيه أخش تناقض فلم يتبعوا فيه نصا ولا قياسا (فإن قالوا) : إن الرمي بذلك حرام (قلنا) : نعم وإثمهم ولكن ليس كل حرام . وإثم يجب فيه الحدود : فالنصب حرام ولا حد فيه . وأكل الخنزير حرام ولا حد فيه ، والرمي بالكفر حرام ولا حد فيه ، وأما من قال لآخر يا محنت فان القاضي حمام بن أحمد قال : نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبي سفيان قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال لرجل من الأنصار يا يهودى فاضربوه عشرين ومن قال لرجل يا محنت فاضربوه عشرين » •

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا ليس بشيء وذلك لأنه مرسل والمرسل لا تقوم به حجة ، ثم هو أيضا من رواية ابراهيم بن أبي يحيى وهو في غاية السقوط ، ولو أن هذا صحيحا عن رسول الله ﷺ لأوجبناه حدا ولكنه لا يصح فلا يجب القول به ولا حد في شيء مما ذكروا وإنما هو التعزير فقط للاذى لأنه مشكرو تغيير المنكر واجب لأمر رسول الله ﷺ ، وباقه تعال التوفيق •

**٢٢٢٧ مسألة** — من رمى انسانا ببيمة • قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا ابن أبي ذئب عن الزهري أنه قال : من رمى انسانا ببيمة فعليه الحد • وبه إلى ابن وهب نا ابن سمعان عن الزهري قال : من رمى بذلك - يعني ببيمة - جلد ثمانين •

حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : من قذف رجلا ببيمة جلد حد الفرية ، وقالت طائفة : لا حد في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي قال : سألت الشعبي عن رجل قذف ببيمة أو وجد عليها قال ليس عليه حد • حدثنا عبادة بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخيه يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال فيمن يقذف ببيمة ؟ قال قد قذف بقول كبير والقائل أهل للنكال الشديد ورأى السلطان فيه ، وأما الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون . وأصحابنا الظاهريون فلا يرون في ذلك حدا أصلا وهذا تناقض من الخفيفين . والمالكيين . والشافعيين في ذلك اذ يرون الحد على من قذف بفعل قوم لوط ولا يرون الحد على

من قذف ببسمة وكل ذلك مختلف فيه كما أوردنا وكل ذلك لانصر في ايجاب الحدف الرمي به وبالله تعالى التوفيق \*

قال أبو محمد رحمه الله : وهم لا يحدون عن احد من الصحابة ايجاب حد على من رمى انسانا بفعل قوم لوط ونحن نوجد من الصحابة رضى الله عنهم ايجاب حد حيث لا يوجبونه كما نذكر ان شاء الله تعالى \*

٢٢٣٨ مَسْأَلَةٌ - فبين فضل على أبي بكر الصديق او افترى على القرآن كما قاله بن عمر بن أنس العنري ناعبد الله بن الحسين بن عقال نايراهيم بن محمد الدينورى نا محمد بن احمد بن الجهم نا أبو قلابة نا محمد بن بشار - بن دار نا محمد بن جعفر - غندر - ناشعة عن حصين بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى أن الجارود بن الملاء العبدى قال : أبو بكر خير من عمر فقال الرجل من ولد حاجب بن عطارد عمر خير من أبي بكر فبلغ عمر فغضب بالدرة الحاجبي حتى شتر (١) برجله وقال : قلت عمر خير من أبي بكر ان أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ وكان أخير الناس في كذا وكذا من قال غير ذلك وجب عليه حد المفترى \*

قال أبو محمد رحمه الله : هكذا في كتاب العنري من ولد حاجب بن عطارد - وهو خطأ - والصواب من ولد عطارد بن حاجب بن زرارة \*

قال على : انما أخبر عمر في هذا الخبر أن أبا بكر أخير الناس في كذا وكذا أشياء ذكرها لاعلى العموم وقد يكون المرء خيرا في شيء ما من آخر خير منه في أشياء فقد عذب بلال في الله تعالى بما لم يعذب أبو بكر وجالد على مالم يجالد أبو بكر وأبو بكر خير منه على العموم وفي أشياء غير هذا كثيرة ، وبالسند المذكور الى ابن الجهم نا محمد بن بشر نا الميثم . والحكم قالا جميعا : ناشاب بن حراش عن الحاجب بن دينار عن أبي معشر عن ابراهيم قال سمعت : طلقة ضرب يده على منبر الكوفة قال سمعت عليا عليه السلام يقول : باننى أن قوما يفضلونى على أبي بكر . وعمر من قال شيئا من هذا فهو مفتر عليه ما على المفترى ، وبه الى ابن الجهم نا أبو قلابة نا الحاجب ابن المنهال نا محمد بن طلحة عن أبي عبيدة بن حجل أن على بن أبى طالب قال لا أوتى برجل فضلى على أبي بكر . وعمر إلا جلده حد المفترى . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبادة بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا اسماعيل ابن أبى خالد عن عامر الشعبي قال . استشارهم عمر في الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف

من افترى على القرآن أرى أن يجلد ثمانين \* حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد ابن عثمان نااحمد بن خالد ناعلى بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال نااحمد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن جحادة بن دثار نااسامنا أصحاب رسول الله ﷺ شربوا الخمر بالشام وأن يزيد بن أبي - ثيان كتب فيهم الى عمر فذكر الحديث ، وفيه أنهم احتجوا على عمر بقول الله تعالى : ( ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ) فشاور فيهم الناس فقال لعل ما ذ ترى ؟ فقال : أرى أنهم قد شرعوا في دين الله مالم يأذن به فانزعوا ابا حلال فاقبلهم فانهم قد أحلوا ما حرم الله تعالى وانزعوا انها حرام فاجلدهم ثمانين ثمانين قد افترتوا على الله الكذب وقد أخبر الله تعالى بحمد ما يفترى به بعضنا على بعض \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : هم معظمون - يعنى الخنيفين . والمالكين - قول صاحب وحكمه اذا وافق تقليدهم وأهواهم وهم ههنا قد غالفوا الصحابة رضى الله عنهم فلا يرون على من فضل عمر على أبي بكر حد الفرية ولا على من فضل عليا عليهما حد الفرية ولا يرون على من افترى على الله تعالى وعلى القرآن حد الفرية لكن يرون القتل ان بدل الدين أو لا يمتنع ان كان متأولا هذا وهم يحتجون بقول على . وعبد الرحمن في هذين الخبرين في اثبات ثمانين في حد الخمر نعم وفي اثبات القياس وقد غالفوهما في إيجاب حد الفرية على من افترى على الله كذبا فلقن كان قول على . وعبد الرحمن حجة في إيجاب حد الخمر وفي القياس فانه حجة في إيجاب حد الفرية على من افترى على الله تعالى كذبا وعلى القرآن ، ولئن كان قولهما ليس بحجة في إيجاب حد الفرية على من افترى على الله تعالى . وعلى القرآن فاقولهما حجة في إيجاب القياس ولا في إيجاب ثمانين في الخمر ولا فرق وبالله تعالى التوفيق ، وهذا يليح لمن أنصف نفسه أنه ليس كل فرية يجب فيها الحد فاذ ذلك كذلك فلا حد الا في الفرية بالزنا لصحة النص والاجماع على ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

**٢٢٣٩ مسألة** - حفو المقدوف عن القاذف - قال أبو محمد رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع ناابن مفرج نا قاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناسحنون ناابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل قال للامام افترى على فلان أودى أمي فيقول الامام أفعلت ؟ فيقول نعم قد فعلت فيقول الآخرة أعفيت فيبغى للامام أن يقول للمفترى عليه أنت أبصر ولا يكشفه لعله يكشف غطاء لا يحل كشفه فان عاد يلتمس ذلك الحد كان ذلك له ، وبه الى ابن وهب في مالك بن انس أن زريق بن الحكم حدثه قال : افترى رجل يقال له مصباح على ابنه فقال له يا زاني فرفع ذلك الى

فأمرت بجلده فقالوا له لئن جلده لآقرن على قسمي بالزنا فلما قال ذلك لى أشكل على فكتبت الى عمر بن عبدالعزيز أذكر ذلك له فكتب عمر الى أن أجز عفوهُ في نفسه قال ذريق فكتبت الى عمر بن عبدالعزيز في الرجل يفترى عليه أبواه أيجوز عفوهُ عنهما ؟ فكتب عمر الى خذ له بكتاب الله تعالى الآن يريد ستره حدثنا حماد بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية أخبرني ذريق بن حكيم أن عمر بن عبدالعزيز كتب اليه في رجل قذف ابنه أن أجله الآن يعفو ابنه عنه ، قال ابن ذريق فظننت أنها للاتب خاصة فكتبت الى عمر أراجعه للناس عامة أم للاتب خاصة ؟ فكتب الى بل للناس عامة ، وقال آخرون لا عفو في ذلك لأحد كما روينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن عمر بن عبدالعزيز عن عمر بن الخطاب قال : لا عفو في الحدود عن شيء منها بعد أن تبلغ الامام فان أقامتها من السنة ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج كلاهما عن الزهري قال : اذا بلغت الحدود السلطان فلا يحل لأحد أن يعفو عنها قال ابن جريج . ومعمر . يعنى القرية . وقد روى هذا القول عن الحسن البصري ، وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حنى ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه لا يجوز العفو عن الحد في القذف وروى عن أبي يوسف في أحد قوليهِ . وعن الشافعي . وأصحابه . واحمد بن حنبل . وأصحابه أن العفو في ذلك جائز قبل بلوغ الأمر الى الامام وبعد بلوغه اليه ، وقال مالك فيمن قذف آخر فكتب ذلك عند الامام فأراد المقدوف أن يعفو عن القاذف قال : لا يجوز له العفو الا أن يريد ستراً على نفسه خوف أن يثبت عليه ما رمى به فيجوز عفوهُ حيثنذ قال مالك : فان أراد المقدوف أن يؤخر إقامة الحد على القاذف له أو لأبويه كان ذلك لمؤاخذته به متى أحب قال فان عفا عنه ثم أراد أخذه لم يكن له أخذه به .

**قال أبو محمد** رحمه الله : قلنا اختلفوا يا ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك فوجدنا هذا الاختلاف مرجعه الى أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الحد في القذف من حقوق الله تعالى كالحد في الزنا . والحد في الخمر . والحد في السرقة . والحد في المحاربة ، وإما أن يكون من حقوق الناس كالقصاص في الأعضاء . والجنايات على الأموال فان كان الحد في القذف من حقوق الله تعالى كسائر الحدود فلا يجوز لأحد عفو فيه لانه لا حق له فيه ولا فرق بين من سرق مال إنسان . أو زنى بأمته وافترى عليه أو بامرأة أكرهها . وسرق مالا من مالها . وافترى عليها فلم يختلفوا في أنه ليس للرجل أن يعفو عن الزنا بأمته فيسقط عنه حد الزنا بذلك ولا لهما أن يعفوا عن

سرق مالها أو قطع عليهما الطريق فيسقط عنه حد السرقة بذلك . وحد المحاربة ، والفرق بين القذف وبين ما ذكرنا متحكم في الدين بلا دليل وان كان الحد في القذف من حقوق الناس فعفو الناس عن حقوقهم جائز ، فنظرنا في قول مالك فوجدناه ظاهر التناقض لأنه ان كان حد القذف عنده من حقوق الله تعالى فلا يجوز عفو المقدوف أراد سترأ أو لم يرد لأن الله تعالى لم يجعل له إسقاط حد من حدود الله تعالى وان كان من حقوق الناس فالعفو جائز لكل أحد في حقه أراد سترأ أو لم يرد ويقال لمن نصر هذا القول الظاهر الخطأ : ما الفرق بين هذا وبين من عفا عن الزاني بأتمته وهو يريد سترأ على نفسه خوف أن يقيم الواطي لها بيته بأنها له غصبياته الذي هي بيده الآن ؟ وبين من عفا عن سارق متاعه وهو يريد سترأ على نفسه خوف أن يقيم الذي سرقه منه بيته عدل بأن الذي كان بيده سرقة منه وأنه مال من مال هذا الذي سرقه آخر فهل بين شيء من هذا كله فرق ؟ هذا ما لا يعرف أصلاً فسقط هذا القول جملة لتناقضه وتضديه من الأدلة ولأنه قول لا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين ، ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه قد تناقض لأنه جملة من حقوق الله تعالى ولم يجوز العفو عنه أصلاً فأصاب في ذلك ثم تناقض مناقضة ظاهرة فقال لأحد على القاذف إلا أن يطالبه المقدوف فجعله بهذا القول من حقوق المقدوف وأسقطه بأن لم يطلبه وهذا تخليط ظاهر .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لأحجة لهم فيه وقد ناعبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد نا محمد بن أبي عدي عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فأمر بالمرأة والرجلين فضربوا حدم .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا رسول الله ﷺ أقام حد القذف ولم يشاور عائشة أمنا رضي الله عنها أن تعفو أم لا ؟ فلو كان لها في ذلك حق لما عطله عليه السلام وهو أرحم الناس وأكثرم حضا على العفو فيما يجوز فيه العفو فصح أن الحد من حقوق الله تعالى لا مدخل للمقدوف فيه أصلاً ولا عفو له عنه ، وأما من طريق الإجماع فإن الأمة مجمعة على تسمية الجلد المأثور به في القذف حداً ولم يأت نص ولا إجماع بأن لإنسان حكماً في إسقاط حد من حدود الله تعالى فصح أنه لا مدخل للعفو فيه ، وأما من طريق النظر فلو كان من حقوق الناس لكان العفو المذكور في ذلك لا يجوز البتة إلا من المقدوف فيما قذف به لا فيما قذف به غيره من



أبيه. وأمه لأنه لا خلاف في أنه لا يجوز عفو أحد عن حق غيره وهم يميزون عفو المرء عن قاذف أبيه الميت وأمه الميتة وهذا قاسد وتناقض من القول والقوم أهل قياس وقد اتفقوا على أنه لا عفو للمسروق منه في قطع يد سارقه ولا للقطوع عليه في الطريق في العفو عن القاطع عليه للمحارب له ولا للزنى بامرأته وأخته عن الزاني بهما فأى فرق بين حد القذف وحد السرقة ولا للقطوع عليه الطريق في العفو عن القاطع ، وأما ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فإن عمر جلد أبا بكر. وناقصا. وشبل ابن معبد اذ رآهم قذفة ولم يشاور في ذلك المغيرة ولا رأى له حقا في عفو أو غيره فبطل قول من رأى العفو في ذلك جملة وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤٠ **مسألة** — في من قال لامرأته يا زانية فقالت زينت معك أو قال ذلك لرجل فقال أنت أذننى منى .

**قال أبو محمد** رحمه الله : حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة قال في من قال لامته يا زانية فقالت زينت بك قال : تجلد تسعين ، وبه إلى حماد بن سلمة عن أبي حرة عن الحسن في امرأة حرة قالت لآخر : زينت بك قال تجلد حدين .

**قال أبو محمد** : إذا قال الرجل للمرأة أو قالت المرأة للرجل زينت بك فهذا اعتراف مجرد بالزنا وليس قذفا لأنه من قال هذا اللفظ قائما أخبر عن نفسه أنه زنى ولم يضبر عن المقول له بزنا أصلا وقد زنى الرجل بالمرأة وهي سكرى. أو مجنونة. أو مغلوبة. أو وهي جاهلة وهو عالم وزنى المرأة بالرجل كذلك وكن ابتاعامة فإذا بها حرة فهي زانية وليس هو زانيا فتائل هذا القول ان قاله معترقا فعليه حد الزنا فقط ولا شيء عليه غير ذلك وان قاله لها شائما فليس قاذفا ولا معترقا فلا حد عليه لالزنا ولا القذف ولكن يعزر للآذى فقط فلو قال لها زينا ما أو قالت له ذلك فهذا ان كانت قاله شائما فهو قذف صحيح عليه حد القذف فقط وان قاله معترقا فعليه حد الزنا فقط ، وكذلك على المرأة ان قالت ذلك ولا فرق . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وصاح نا مسنون نا ابن وهب نا خبرني يونس بن يزيد عن الزهري . وربيعة قالوا جميعا فيمن قال لآخر انى أراك زانيا فقال له الآخر أنت أذننى منى وهما عفيفان فانهما يجلدان الحد مما زاد ربيعة لا يكون رجل أذننى من رجل حتى يكون زاننا ، وقال مالك يضربان الحد جميعا .

**قال أبو محمد** رحمه الله : أما قول ربيعة لا يكون رجل أذن من رجل حتى يكون ذانياً خطأ والمستعمل في اللغة غير هذا قال الله تعالى : ( الله خير أم يشركون ) ولا خير أصلاً فيما يشركون ، وقال تعالى : ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ) وليس في القرار في النار خير أصلاً ولا فيها من حسن المقبل لا كثير ولا قليل نعموذ بالله منها ، وقال رسول الله ﷺ : « كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وليس في شرط لغير الله شيء من الثقة ولا في غير كتاب الله تعالى في الدين شيء من الحق ، وأما السنة والاجماع فيها داخلان في كتاب الله تعالى لأدب ذلك عدل الله تعالى فظننا في هذا فوجدنا من قال لآخر أنت أذن مني ليس فيه اعتراف على نفسه بالزنا وإنما هو قذف صحيح فواجب جلده حد القذف وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٤١ مسألة - فمندعت أن فلانا استكرهها - قال علي : نأحمق ما ابن مفرج ما ابن الأعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق نأمعمر من الزهري . وقناة قال جميعاً في امرأة قذفت رجلاً بنفسها أنه غلبها على نفسها والرجل ينكر ذلك وليس لها بينة فها تضرب حد القرية . حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سبلة نا قناة نا رجلاً استكره امرأة فصاحت بجاء مؤذن فتشهد لها عند عمر بن عبد العزيز أنه سمع صياحها فلم يجلدها . حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا منصور نا ابن وهب نا أخبزي نا عميرة نا أبي ناجية نا يزيد نا أبي حنيفة نا عمر بن عبد العزيز أنه أنه امرأة قتلت نا فلانا استكرهني على نفسي فقال : هل سمعتك أحد أو رأيك ؟ قالت لا يجلدها بالرجل - وهو عمرو بن مسلم . أو اسحاق بن مسلم مولى عمرو بن عثمان - قال ابن وهب : سألت مالكاً عن المرأة تقول نا فلانا أكرهني على نفسي قال نا كان ليس بما يشار إليه بذلك جلدت الحد وان كان ما يشار إليه بالفسق نظر في ذلك .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ههنا يرون عليه السجن الطويل والأدب وغرم مهر مثلاً وهذه أقوال تدور على وجوه إما جلدها حد القذف إن لم يكن لها بينة - وهو قول الزهري . وقناة - وإما إسقاط الحد عنها بشهادة واحد أنه سمع صياحها فقط - وهو عن عمر بن عبد العزيز - والا فتجلد . وإما أن يدرأ عنها الحد بأن يرى معها خالياً ويؤثر فيه أثراً أو يسمع صياحها وهو قول ربيعة وهو أيضاً قول يحيى بن

سعيد الأنصارى وزاد أن يعاقب الرجل المدعى عليه أن كان ذلك أشد العقوبة إن ظهر بشئ مما ذكرنا والا فالحقد على المرأخذ القذف، ولما أن ينظر فإن كان المدعى عليه من أهل العافية جلد حد القذف. وإن كان ممن يشار إليه بالفسق فلا شئ عليها ويسجزه وبطال سجنه ويفرم مهر مثلها - وهو قول مالك \*.

قال أبو محمد رحمه الله: أما قول مالك فظاهر الخطأ لأنه فرق في الادعاء بين المشار إليه بالخير، والمشار إليه بالفسق ولم يوجب الفرق بين شئ من ذلك قرآن. ولا سنة. ولا إجماع. ولا قياس. ولا قول صاحب، وقد أجمعت الأمة ظاهراً على أن رجلاً يدعى ديناً على آخر والمدعى عليه منكراً فإنه يحلف ولو أنه أحد الصحابة رضى الله عنهم. وقد قضى باليمين على عمر، وعثمان، وابن عمر، وغيرهم رضى الله عنهم ولا أحد أفضل منهم ولا أبعد من التهمة والدعوى بمجد المال. والظلم. والنصب كالدعوى بالغبلة في الزنا ولا فرق لأن كل ذلك حرام ومهصبة وقد قال رسول الله ﷺ: «لو أعطى قوم بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على من ادعى عليه»، وقال عليه السلام لصاحب من أصحابه اختصاً: «بيتك أو يمينه» وقد أجمعت الأمة ومالك معهم على أن مسلماً برأً أفضل عدلاً ولو أنه أحد الصحابة رضى الله عنهم ادعى مالا على يهودى، أو نصرانى، ولا بينة له إلا إلى ودى، أو النصرانى يبرأ من ذلك يمينه وأن الكافر لو ادعى ذلك على المسلم لاحلف له فكيف يقضى لها بدعواها فيفرمه مهرها من أجل أنه فاسق ولا فاسق أفدق من ذافر قال الله تعالى: (الكافرون هم الفاسقون) فذان وجهان من الخطأ، وثالث وهو القضاء عليه بالسجن والعقوبة دون بينة وهذا ظلم ظاهر لاخفاء به، ورابع هو أنه لا يخلو من أن يكون يصدقها أو يكذبها ولا يميل إلى قسم ثالث فإن كان يصدقها فينبغى له أن يقيم عليها حد الزنا وإلا فقد تناقض وضع حد الله تعالى وإن كان يكذبها فبأى معنى يسجنه ويفرمه مهر مثلها فيؤكلها المال بالباطل، وبأخذ ماله بغير حق، وخامس وهو أنه إن تكلمت وكان المدعى عليه معروفاً بالعافية جلد ما حد القذف وإن مكثت فظهر بها حل رجها إن كانت محصنة وهذا ظلم ماحم بأشنع منه وخرج في الدين لم يجعله الله تعالى قط فيه ولا يحفظ عن أحد فرق هذا التفريق قبل مالك وبالله تعالى التوفيق.

**قال أبو محمد رحمه الله:** نظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) الآية فقلنا فوجدنا الله تعالى قد أوجب الحد على من

رمى أحداً بالزنا إلا أن يأتي بيته ثم نظرنا في التي تشتكي بانسان أنه غلبها على نفسها فوجدناها لا تخلو من أن تكون قاذرة أو تكون غير قاذرة فإن كانت قاذرة فالحد واجب عليها بلانك اذلاخلاف في أن قاذف الفاسق يلزمه الحد كقاذف العاضل ولا فرق، والقذف هو ما قصد به العيب والذم وهذه ليست قاذرة إنما هي مشتكية مدعية وإذا ليست قاذرة فلا حد للقذف عليها ولكن تكلف البيعة فإن جاءت بها أقيم عليه حد الزنا وإن لم تأت بها فلا شيء عليه أصلاً لا سجن ولا أدب ولا غرامة لأن ماله محرم وبشرته محرمة ومباح له المشي في الأرض، قال الله تعالى: (فامشوا في مناكبها) (فإن قال قائل): فإن لم تكن بيعة فاقضوا عليه باليمين بهذا الخبر (قلنا): وبالله تعالى التوفيق ان دعواها انتظم حقاً لما وحققه تعالى ليس له فيه دخول ولا خروج لحقها هو التعدي عليها وظلمها وحق الله تعالى هو الزنا فوجب أن يحلف لها في حقها فيحلف بالله ما تعديت عليك في شيء ولا ظلمتك وتبرأ ذمتي ولا يجوز أن يحلف بالله ما زني لأنه لا خلاف في أن أحداً لا يحلف في حق ليس له فيه مدخل، ولا يختلف اثنان في أن من قال انك غصبتي وزيداً ديناراً فإنه إنما يحلف له في حقه من الدينار لا في حق زيد وهكذا في كل شيء، وأما الفرق بين الذم والشكوى فانه لا يختلفون فيمن قال لا خير ابتداء أو في كلام بينهما يظالم يا غاصب انه مسموء، فمن قائل عليه الأدب، ومن قائل لا لا خير أن يقول له مثل ذلك ولا يختلفون فيمن شكاً بأخر فقال ظلمي وأخذ مالي بغير حق أنه لا شيء عليه وأنه ليس مسيئاً بذلك فصح الفرق بين الشكوى وبين الاحتداء بالسب والقذف وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٢ مسألة - فيمن قذف وهو سكران - قال أبو محمد رحمه الله: قد ذكرنا في مواضع كثيرة حكم السكران وأنه غير مؤاخذ بشيء أصلاً الا الحد الاخر فقط الا أننا نذكر حجة في ذلك باختصار إن شاء الله تعالى.

**قال أبو محمد** رحمه الله: قال الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فشهد الله تعالى وهو أصدق شاهد أن السكران لا يدرى ما يقول وإذا لم يدر ما يقول فلا شيء عليه ولم يختلف أحد من الأمة في أن امرأ لو نطق بلفظ لا يدرى معناه وكان معناه كفوراً أو قذفاً أو طلاقاً فإنه لا يؤاخذ بشيء من ذلك فإذا كان السكران لا يدرى ما يقول فلا يجوز أن يؤاخذ بشيء مما يقول قذفاً أو غير قذف (فإن قالوا): كان هذا قبل تحريم الخمر (قلنا): نعم فكان ماذا؟ والأمة كلها مجمعة بلا خلاف من أحد منها على أن حكم هذه الآية باق لم يفسخ وأنه لا يحل لسكران أن يقرب الصلاة حتى يدرى ما يقول. وكذلك لا يختلف اثنان

من ولد آدم في أن حال السكران في أنه لا يدري ما يقول باق لما كان لم يحمله الله تعالى عن صفته (فان قالوا) : هو أدخل ذلك على نفسه (قلنا) : نعم وهذا لا فائدة لكم فيه لوجوه ، أولها أن هذا تعلل لا يرجب حكماً لأنه لم يأت بهذا التعليل قرآن . ولا سنة . ولا إجماع ، والثاني إن أناساً لم يكرهوا على شرب الخمر ففتح فيه كرهاً باليب وصب فيه الخمر حتى سكر فإن هذا لا خلاف في أنه غير آثم ولا في أنه لم يدخله على نفسه فينبغي أن يكون حكمه عندئذ بخلاف حكم من أدخله على نفسه فلا تلزمه وهذا المكره شيئاً مما قال في ذلك السكر والإلحاد تناقض ، والثالث إن أناساً لم يكرهوا شرب البلادر فجئ ، أو تريد قطع عصب ساقه فاقدم أيكون لذلك المجنون حكم المجانين في سقوط جميع الأحكام عنه أو تكون الأحكام لازمة له من أجل أنه أدخل ذلك على نفسه ؟ وهل يكون للذي أبطل ساقه عمداً أو أشراً ومعصية لله تعالى حكم المقعد في الصلاة وسقوط الحج وغير ذلك أم لا يسقط عنه شيء من ذلك من أجل إدخاله ذلك على نفسه ؟ فمن قولهم بلا خلاف أرلها حكم سائر المجانين وسائر القاعدين فبطل تعلقهم بأن السكران أدخل ذلك على نفسه ، وقد صح أن حمزة رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ . ولعل بن أبي طالب . وزيد بن خالد هل أتمم لإلعيدي لآبائي وهو سكران فلم يمتفه على ذلك ولو قالها صحبها لكفر بذلك وحاش له من ذلك ، فصيح أن السكران إذا ذهب تميزه فلا شيء عليه لافي القذف ولا في غيره لأنه مجنون لا عقل له .

(فان قالوا) : قد جاء عن بعض الصحابة رضي الله عنهم إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى وإذا افترى جلد ثمانين (قلنا) : حاشي الله أن يقول صاحب هذا الكلام الفاسد هم والله أجل . وأغل . وأعلم من أنية ولو هذا السخف الباطل ويكفى منه إجماعهم على أن من هذى فلا حد عليه ولو كفر أو قذف فهم يمتحنون بما هم أول مخالف له وأحضر مبطل لحكمه ونعوذ بالله مثل هذا ، وستكلم ان شاء الله تعالى في إبطال هذا الخبر من طريق استاده ومن تخاذله وفساده في كلامنا في حد الخمر من ديواننا هذا ان شاء الله تعالى (فان قالوا) : ومن يدري أنه سكران ولعله تساك (قيل لهم) : قولوا هذا بعينه في المجنون ومن يدري أنه مجنون ولعله متهاق وأتم لا تقولون هذا بل تسقطون عنه الأحكام والحدود فالحال التي تدري في المجنون أنه مجنون بمنزلة يدري في السكران أنه سكران ولا فرق وهي أنه إذا بلغ من نفسه من التخليط في كلامه وأفعاله حيث يوقن أنه لا يبلغه من نفسه المميز الصاحي حياء من مثل تلك الحال فهذا بلا شك أحق وسكران كما قال الله تعالى : (حتى تعلموا ما تقولون)

فمن خلط في كلامه فليس يعلم ما يقول وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٤٣ مسألة - الأب يقذف ابنه . أو أم عيده . أو أم ابنه \*

قال أبو محمد رحمه الله : قد ذكرنا حكم عمر بن عبد العزيز يحد من قذف ابنه وأوجب الحد في ذلك مالك . والأوزاعي . وأبو سليمان . وأصحابنا ، وقالت طائفة : لا حد على الأب في ذلك كما نأمرنا بن مفرج نا بن الأعرابي نا أبو يعقوب الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال إذا افتري الأب على الابن فلا حد ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن سمع الحسن يقول ليس على الأب لابنه حد ، وبه يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . والحسن بن حي . واسحق بن راهويه ، وقال سفیان الثوري في الأب يقذف ابنه أنهم يستحبون الدرا عنه ، وقال في المرأة تزني وهي محصنة وتقتل ولدها إنه يدرأ عنها الحد \*

**قال أبو محمد رحمه الله :** فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول من رأى أنه لا يحد الأب لابنه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : ( وبالوالدين إحسانا ولا تقل لهما أف ولا تنهرا وما قل ولا تهرما قل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ) قالوا وليس من الإحسان . ولا من البر ضربهما بالسياط ولا هذا من خفض الجناح لهما من الرحمة وقاسوا أيضا إسقاط الحد ودفع القذف عن الوالد في قذفه لولده على إسقاطهم القود عنه أن قتله وإسقاطهم القصاص عنه لولده فيما دون النفس على إسقاطهم الحد عنه في سرقة من ماله وعلى إسقاطهم الحد في زناه بأمواله \*

**قال أبو محمد رحمه الله :** ما نعلم لهم غير هذا أصلا رطل هذا لا حاجة لهم فيه على ما نبين أن شاء الله تعالى ، أما وصية الله تعالى بالإحسان إلى الابن بأن لا يقال لهما أف ولا ينهرا ويخفض لهما جناح الذل من الرحمة فحق لا يحد عنه مسلم وليس يقتضى شيء من ذلك إسقاط الحد عنه في القذف لولده لأنه لا يختلف الناس في أن إماما له والد يقدم إليه في قذف أو في سرقة أو في زنا أو في قود فإن فرضا على الولد إقامة الحد على والده في كل ذلك وإن ذلك لا يسقط عنه ما فرض الله تعالى له عليه من الإحسان والبر وإن ينهره ولا يقل له أف وأن يخفض له جناح الذل من الرحمة وأن يشكر له ولله عز وجل وقد قال الله عز وجل : ( أشداء على الكفار رحماء بينهم ) وقد أمرهم بذلك بإقامة الحد على من أمرنا برحمته ، وقال تعالى : ( وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين ) الآية ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن ذل القربى يحد في قذف ذل القربى وأن ذلك لا يضاد الإحسان المأمور به بل إقامة الحد على الوالدين فمن دونهما إحسان إليهما وبر بهما لأنه حكم الله تعالى الذي لولاه لم يجب برهما

فسقط تعلقهم بالآيات المذكورات ، وأما قياسهم إسقاط حد القذف على إسقاطهم عن  
الوالد حد الزنا في زناه بائنة ولده وعلى إسقاطهم عنه حد السرقة في سرقة مال ولده وعلى  
إسقاطهم القود عنه في قتله لإياه وجرحه لإياه في أعضائه فهذا قياس والقياس ظاهراً لا لأنه  
قياس للخطأ على الخطأ ونصر للبطل بالباطل واحتجاج به لقولهم فاسد بقول لهم  
آخر فاسد لا يتابعون عليه ولا أوجه نص . ولا إجماع بل الحدود والقود واجبان على  
الآب للولد في كل ما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق ، فلما سقط قولهم لتعريضه عن البرهان  
رجعنا إلى القول الثاني فوجدناه صحيحاً لأن الله تعالى قال : ( والذين يرمون المحصنات )  
الآية فلم يقل تعالى إلا الوالد لولده ( وما كان ربك نسياً ) فلو أن الله تعالى أراد تخصيص  
الآب بإسقاط الحد عنه لولده لين ذلك ولما أمهله حتى ينطق لمن لا حاجة في قوله فصم  
يقينا أن الله تعالى أذعم ولم يخص فانه أراد أن يحد الوالد لولده والولد لوالده بلا شك  
ووجدناه تعالى يقول : ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قرامين بالقسط شهداء لله ولو على  
أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) فأوجب الله تعالى القيام بالقسط على الوالدين  
والأقربين كالأجنبيين فدخل في ذلك الحدود وغيرها ، وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج  
قال : أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز عن عمر  
ابن الخطاب قال : لا عفو عن الحدود ولا عن شيء منها بعد أن تبلغ الإمام فأن  
إقامتها من السنة فهذا قول صاحب لا يعرف له مخالف منهم وهم يعظمون مثل هذا  
إذا خالف تقليدهم وقد خالفوه ههنا لأن عمر بن الخطاب عم جميع الحدود ولم  
يخص .

قال أبو محمد رحمه الله : وكذلك اختلفوا فيمن قذف أم ابنه فقال أبو حنيفة  
وأصحابه . والشافعي . وأصحابه : ليس للولد أن يأخذ أباه بذلك ، وقال مالك : له  
أن يأخذه بذلك ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما فيمن قذف أم عبد له  
ليس له أن يأخذ عبده الحد في ذلك ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان . وأصحابنا : له أن  
يأخذه بذلك والكلام في هاتين المسألتين بالكلام في التي قبلها وقد بينا أن حد  
القذف حد لله تعالى لا للقذوف فاذ هو كذلك فأخذه واجب على كل حال قام به  
من قام به من المسلمين لأن الله تعالى أمر بجلد القاذف ثمانين لم يشترط به قائماً من  
الناس دون غيره فكان تخصيص من خص بعض الثمانين به دون بعض قولاً في غاية  
الفساد وهو قول مخترع لهم ما نعلم أحداً من الصحابة رضي الله عنهم قال به ولا له

حجة أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا اجماع . ولا قياس . ولا معنى ، وما كان هكذا فهو ساقط وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله : والحكم عند الحنفيين في إسقاط الحد عن الجد اذا قذف ولد الولد كالحكم في قاذف الأبوين الأدينين ، والعجب بان الحنفيين قد فرقوا بين حكم الولد وبين حكم ولد الولد في المرتد فجعلوا ولد المرتد يجبر على الاسلام ولا يقتل وجعلوا ولد ولده لا يجبر ولا يقتل ، وفرق أبو يوسف ومحمد بن الحسن . والشافعي بين الأب في الميراث وبين الجد فن أن وقع لهم التناقض هنا فسوا بين الأب والجدوين الابن وابن الابن ؟ والقوم أصحاب قياس برعمهم وهذا تناقض لا نظير له وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٤٤ مسألة — من نازع آخر فقال له الكاذب بذي وبذلك ابن زانية أو قال ولد زنا أو زني أو زان فقد قال قائلون لاحد عليه •

قال أبو محمد : ان كان قال ذلك مبتدئا قيل أن ينارعه الآخر فلا حد على القائل لأنه لم يقذف بعد أحداً وان قال ذلك بعد المنازعة فهو قاذف له بلا شك فعليه الحد لأن المنازعة له كاذب عنده بلا شك وهكذا لو قال : من حضر اليوم على هذا الطريق فهو ابن زانية وقد كان حضر من هنالك أحد فهو قاذف له بلا شك فعليه الحد فلو قال ذلك في المستأنف فلا حد عليه لأنه اذا لفظ بذلك لم يكن قاذفاً ومن المحال أن يصير قاذفاً وهو ساكت بعد أن لم يكن قاذفاً اذا نطق وهذا باطل لاختفاء به وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٤٥ مسألة — من قذف أجنبية وامرأته ثم زنت الأجنبية وامرأته بعد القذف فعليه حد القذف كاملا للأجنبية ولا بد ويلاعن ولا بد ان أراد أن ينفي حمل زوجته أو أن ثبت عليها الحد فإن أبي وقد جلد للأجنبية فالحمل لاحق به ولا شيء على زوجته لالمان . ولا حد . ولا حبس . ولا عليه بعد لأنه قد حد وإن كان لم يجلد لاعن ان أراد أن ينفي الحمل عنه فإن أبي جلد الحد فإن الثمن والتعت المرأة جلد حد الزنا ، وجملة هذا ان من قذفه قاذف ثم زنى المقذوف لم يسقط ذلك الزنا ما قد وجب من الحد على قاذفه لأنه زنا غير الذي رماه به فهو اذا رى رامي محصن أو محصنة فعليه الحد ولا بد ولا يسقط حد قد وجب الابنص أو اجماع ولا نص ولا اجماع هنا أصلا على سقوطه بعد وجوبه بنص ، وكذلك القول في الزوجة ولا فرق أنه يجلد لها للقذف وان زنت الا أن يلاعن وتحدى الزنا ولا بد وبالله تعالى التوفيق •



**٢٢٤٦ مسألة** — من قال لآخر يازاني فقال له انسان صدقت أو قال نعم . فان أبا حنيفة وجميع أصحابه الا زفر بن الهذيل قالوا : لاحد على القاتل صدقت قالوا : فلو قال له صدقت هو كما قلت حدا جميعا قال زفر في كلتا المسألتين يحدان جميعا . قال أبو محمد رحمه الله : لافرق بين المسألتين ومن قال أنه في قوله له صدقت يمكن أن يصدقه في غير ربه بالزنا قيل له وكذلك قوله صدقت هو كما قلت يمكن أن يعنى بذلك قولاً آخر قاله هذا القاذف من غير القذف ولا فرق .

قال أبو محمد رحمه الله : والذي يقول به وبالله تعالى التوفيق أنه ان يقن أن القاتل صدقت أو نعم . أو هو كما قلت . أو أى والله انه سمع القذف وفهمه فهو مقر بلا شك وعليه الحد وكذلك من قيل له أبعت دارك من زيد بمائة دينار ؟ فقال نعم أو قال صدقت . أو قال أى والله . أو ما أشبه هذا فانه اقرار صحيح بلا شك أو قال ذلك مجاربا لمز قال له طلقت امرأتك . أو أنكحت فلانة . أو وهبت أمراً كذا وكذا فهكذا في كل شيء وان وقع شك أسمع القذف أو لم يسمعه وفهمه . أو لم يفهمه فلاحد في ذلك لأنه قد بهم ويظن أنه قال كلاماً آخر وهكذا في جميع ما ذكرنا من غير ذلك ولا فرق ، وقد قال النبي ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل أن يستباح شيء مما ذكرنا الا ييقن لا اشكال فيه وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢٤٧ مسألة** — من قال لآخر جرت بفلانة أو قال فسقت بها فان أبا حنيفة . والشافعي . وأصحابهما قالوا : لاحد في ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : ان كان لهُذين اللقطين وجه غير الزنا فكما قالوا وان كان لا يفهم منهما غير الزنا فالحد في ذلك فلما نظرنا فيهما وجدناهما يقعان على اتیانها في الدبر فسمعت الحد في ذلك وكذلك لو قال جامعته حراماً ولا فرق .

قال على : فلو أخبر بهذا عن نفسه لم يكن معتزفاً بالزنا كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢٤٨ مسألة** — ومن قال لآخر زنت بكسر التاء أو قال لامراً زنت بفتح التاء فان كان غير فصيح حد ولا بد وان كان فصيحاً يحسن هذا المقدار من الدرية سئل من خاطبت فان قال خاطبت غيرها أو قال خاطبت غيره فلا شيء عليه لأن هذا هو ظاهر كلامه لأن خطاب المؤنث لا يكون الا بكسر التاء فاذا خاطبها بفتح التاء فلم يخاطبها وخطاب الرجل بفتح التاء فاذا خاطبها بكسرهما فلم يخاطبها وان أقر أنه خاطبها بذلك حد لأنه حيث قد أضاف لها وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢٤٩ مسألة** - من قذف انسانا قد زنى المقذوف وعرف أنه صادق في ذلك فجميع العلماء على أنه لا يحل طلبه بذلك الحد الا مالكا فانه قال له طلبه . قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قول ظاهر الفساد بين الحوالة لاختفاء به لانه لا خلاف في أن من عرف صدقة في القذف فلا حد عليه فاذا عرف المقذوف أن قاذفه صادق فقد عرف أنه لا حد عليه فمطالبته إياه ظلم يقين وإباحة طلبه له لإباحة للظلم المتيقن ولا فرق بين هذا وبين شهود سمعوا القاذف وهم يملكون صدقه بلا خلاف في أنهم لا يحل لهم أن يشهدوا بالقذف لأن شهادتهم تودى الى الظلم وكذلك من كان له أب قتل أبوه انسانا ظالما وأخذ ماله ظالما فأب يولد المقتول المأخوذ ماله قاتل قاتل أبيه وأخذ ماله الذى كان لأبيه فانه لا يحل لوالده هذا المستقادم أن يطلب المستفيد لآبدم ولا بما أخذ من ماله الذى أخذ منه ياطل واسترجعه منه بحق ومن فرق بين شيء من هذه الوجوه فهو مخطئ وقد قال تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط ) الآية لحرمة الله تعالى القيام بنير القسط وكذلك قال تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) وليس في الاثم والعدوان أكثر من أن يدري ان قاذفكم يكذب ثم يطالبه بما يطالب به أهل الكذب وبالله تعالى التوفيق . ( فان قالوا ) : انه قد أذاه ( قلنا ) : نعم وليس في الأذى حد وإنما فيه التعزير فقط .

**٢٢٥٠ مسألة** - قال أبو محمد رحمه الله : من قذف زوجته فأخذ في اللعان فلما شرع فيه ومضى بعضه . أقله . أو أكثره . أوجله أعاد قذفها قبل أن تتم هى التعانها فلا بدله من ابتداء اللعان لأن الله تعالى يقول : ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد الا أنفسهم ) الآية فلم يحمل الله تعالى اللعان الا بعد رمى الزوجة فلا بد بعد رمى الزوجة بأن يأتي بما أمراه الله تعالى به كما أمر به وهى ما لم تتم التعانها بعد تمام التعانها زوجته بما كانت فهو في تجديد قذفها رامي زوجته فلا بدله من شهادة أربع شهادات والخامسة فان أبى ونكل حد المقذوف ولا بد فان رماها برنا يتيقن أنه كاذب فيه حد ولا لعان أصلا لأن الله تعالى يقول : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) وليس من الاثم والعدوان أكثر من أن يكلف أن يأتي بأيمان كاذبة يوقن من حضر أو الحاكم أنه فيها قاذف فهذا عون على الاثم والعدوان وقال تعالى : ( وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ) وهى مع ذلك امراته كما كانت ولا فرقة الا بعد أن يتم التعانها على ما ذكرناه فلو رماها وأيقن الحاكم أنه صادق فلا يحل له الحكم باللعان أيضا لكن يقام الحد عليها وهى امراته لما كانت يريها وترثه لما ذكرنا

من أنه لا فرقة إلا بعد الثمانين فما فصح بهذا أنه لا لعان فيمن رمى امرأته بزنا ممكن أن يكون فيه صادقاً ويمكن أن يكون فيه كاذباً فأما إذا ثبت كذبه فلا يحل تعطيل واجب حد الله عنه ولا يحل عونه على الإيمان الكاذبة الآثمة ولا يحل أمره بها وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٥١ مسألة - من قذف جماعة أو وجد يطأ النساء الأجنبية مرة بعد مرة، أو وجد يسرق مرات، أو روى يشرب الخمر مرات فشهد بكل ذلك فأقام بينة على صدقه في قذفه من قذف الواحد أو صدقه جميعهم الا واحداً فعليه الحد في القذف ولا بد لأن الحد في قذف ألف أو في قذف واحد واحد ولا مزيد على ما قدمنا وكذلك لو أقام بينة على أن جميع أولئك اللواتي وجد يطأهن إمأوه الا واحداً فعليه حد الزنا ولا بد لأن الحد في الزنا بألف أو في الزنا بواحدة حد واحد ولا مزيد على ما قدمنا وكذلك لو أقام بينة على كل ما سرق أنه ماله أخذه حاش بعض ذلك فانه يقطع به ولا بد لأن الحد في ألف سرقة وفي سرقة واحدة حد واحد على ما قدمنا، وكذلك لو أقام البينة على أن كل ما شرب من ذلك كان في غير عقله أو كان في ضرورة لعلاج أو غيره الامرة واحدة فعليه جلد الأربعين ولا بد لأن الحد في شرب ألف مرة وفي جرعة حد واحد كما قدمنا وبالله تعالى التوفيق .

### — كتاب المحاربين —

٢٢٥٢ مسألة - قال الله تعالى : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) الآية .

قال أبو محمد : فاختلف الناس من هو المحارب الذي يلزمه هذا الحكم ؟ فقالت طائفة : المحارب المذكور في هذه الآية هم المشركون ، روى عن ابن عباس وغيره كما نايحي بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسمعيل ابن اسحاق نا محمد بن أبي بكر - هو المقدسي - نا يحيى . وعالمه - هما القطان - وأبو الحرث كلاهما عن أشعث عن الحسن البصري في قول الله تعالى : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) الآية قال نزلت في أهل الشرك ، وبه الى اسمعيل نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا هشيم عن جوير عن الضحاك قال فان قوم بينهم وبين النبي ﷺ ميثاق فتقتضوا العهد وقطعوا السيل وأفسدوا في الأرض غير الله تعالى نيه عليه السلام فيهم ان شاء أن يقتل وان شاء أن يصلب وان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من

خلاف . وبه الى اسماعيل ناعمد بن أبي بكر نأشعث ناسفيان أنه بلغه عن الضحاك ابن مزاحم في هذه الآية قال : نزلت في أهل الكتاب ، وبه الى اسماعيل ناعمد بن عبيد . و ابراهيم الهروي قال محمد : ناعمد بن ثور وقال ابراهيم : ناسفيان ثم اتفق محمد بن ثور . وسفيان كلاهما عن معمر عن قتادة . وعطاء الخراساني قال لاجمعا في قول الله تعالى : ( الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) هذه الآية لاهل الشرك فمن أصاب من المشركين شيئا من المسلمين وهو لهم حرب فأخذ مالا وأصاب دما ثم تاب من قبل أن يقدر عليه أهدر عنه ماضى ، ناعمد بن القاضى نا بن مفرج نا أبو علي الحسن ابن سعد نا أبو يعقوب الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج قال . قال لي عطاء بن أبي رباح . وعبد الكريم : المحاربة شرك قال ابن جريج : وأقول أنا لأعلم أحدا يحارب النبي ﷺ إلا أشرك ، وقالت طائفة : هو المرتد لنا نا أبو سعيد الجعفرى ناعمد بن علي الأدفوى نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحوى عن عبد الله ابن أحمد بن عبد السلام عن أبي الأزهري نا روح بن عبادة عن ابن جريج ناعمد بن عروة عن أبيه قال : اذا خرج المسلم ففهر سلاحه ثم تلصص ثم جاء نا تابا أقيم عليه الحد ولو ترك لبطلت العقوبات إلا أن يلحق ببلاد الشرك ثم يأتي نا تابا فتقبل منه ، وقالت طائفة : اللص ليس مسلما لنا نا عبد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح ناعمد بن نا بن وهب عن ابن أبي عمير نا عبد الله بن أبي جعفر قال سألت نافعا مولى ابن عمر عن لص مسلم أو كافر أتى مسلما وأراد أن يأخذ ماله ويهريق دمه قال لو كنت أنا استعنت هذا الذى يستغنى لي بهريق دمي ويأخذ مالى ليس بمسلم ، وقالت طائفة : كل لص فهو محارب لنا ناعمد بن مفرج نا الحسن بن سعد نا الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أو غيره عن الحسن البصرى . وسعيد بن جبيرة قال لاجمعا : من خرب فهو محارب .

قال أبو محمد : المحارب اللص ناعمد بن نا بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال : اللص محارب لله ولرسوله فاقطعه فما أصابك فيه من شيء من دمه فملى ، وقالت طائفة : لا يكون المحارب الا من أعاف السيل لنا نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسمعيل بن اسحق نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا سفيان بن عيينة عن عمار الدهنى قال : جاء مسعر بن قيس وهو متسكر حتى دخل على بن طالب فترك آية من كتاب الله فيها تشديد الا سألها عنها وهو يقول له توبة قال وان كان مسعرا فذكر

قال وان كان مسعر بن فذكي قال فقلت له فانا مسعر بن فذكي فامنى قال أنت آمن قال وكان يقطع الطريق ويستحل الفروج ، وبه الى اسماعيل بن اسحق نا محمد بن أبي بكر نا عمر ابن علي عن مجاهد عن الشعبي عن سعيد بن قيس الحمداني أن حارثة بن بدر التميمي كان عدواً لعملي وكان يهجمه فأتى الحسن والحسين . وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم لياخذوا له أماناً فأتى على أن يؤمنه قال سعيد : فانطلقت الى علي فقلت : ( ما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ) قال : ( أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ) الآية قلت الاماذا ؟ قال : ( الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) قلت فان حارثة بن بدر قد تاب من قبل أن تقدر عليه قال : هو آمن قال : فانطلقت بحارثة الى علي فأمنه . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا أبو يعقوب الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وذهلاء الخراساني قال جميعا في هذه الآية : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) قال هذه الآية في الامس الذي يقطع الطريق فهو محارب .

قال أبو محمد : ثم اختلف هؤلاء ، فقالت طائفة : حيث ما قطع الطريق في مصر أو غيره فهو محارب كما كتب الى أبو المرحوم بن ذروان المصري نا أبو الحسن الرحبي نا مسلم الكاتب نا عبد الله بن أحمد بن المغلس قال ذكر وكيع عن الحكم بن عطية قال سألت الحسن بن علي بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن الزبير قال طاووس سمعته يقول : من رفع السلاح ثم وضعه محارب فدمه هدر ، قال وكان طاووس يرى هذا أيضاً . حدثنا عبد الرحمن بن سنان الكنانى نا أحمد بن خليل نا خالد بن سعد نا أحمد بن خالد نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف قتيه أهل مصر نا سعيد بن أبي مريم نا سليمان ابن بلال نا علقمة بن أبي علقمة عن أمه أن غلاماً كان لباني فكان باني يضربه في أشياء يعاقبه فيها فكان الغلام يعادى سيده فباعه باني فلقبه الغلام يوماً ومع الغلام سيف يحمله وذلك في إمرة سعيد بن العاصي فشهروا الغلام السيف على باني وتفلت به عليه فأمسكه منه الناس فدخل باني على عائشة فآخبرها بما فعل به العبد فقالت عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أشار بمحذبة الى أحد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه » فذكر الحديث ، وفيه أن الغلام قتل . حدثنا يحيى بن عبد الرحمن ابن مسعود نا أحمد بن دحيم نا حماد بن ابراهيم نا اسماعيل بن اسحق نا علي بن عبد العزيز

المديني ناعمد بن علي بن مقدم عن سفيان بن حسين عن يعلى بن مسلم عن أبي الشعثاء - جابر بن زيد - عن ابن عباس قال إذا تمور عليهم في يوتهم بالسلاح قطعت يده ورجله ، وبه إلى اسماعيل نافع بن علي الجهمضي ناخالد بن الحرث عن أشعث عن الحسن قال إذا طرقتك اللص بالليل فهو محارب ، وبه إلى اسماعيل ناعمد بن أبي بكر المقدمي ناعمد بن سوار عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : إذا دخل عليك ومعه حديدة فهو محارب قال اسماعيل : وناضر بن علي ناعمد بن ميمون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : إذا طرقتك اللص بالليل فهو محارب ، وبهذا يأخذ الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما ، واختلف فيه قول مالك فمرة قال لا تكون المحاربة إلا في الصحراء ومرة قال تكون المحاربة في الصحراء وفي الأمصار ، وقال سفيان : لا تكون المحاربة إلا في الصحراء ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا تكون المحاربة في مدينة ولا في مصر ولا بقرب مدينة . ولا بقرب مصر ولا بين مدينتين ولا بين الكوفة والحيرة ثم روى عن أبي يوسف أنه قال إذا ثابروا أهل مدينة ليلا كانوا في حكم المحاربة ، وقال أبو حنيفة من شهر على آخر سلاح ليلا أو نهاراً قتل المتهور عليه عمداً فلا شيء عليه فان شهر عليه عصا نهاراً في مصر فقتله عمداً قتل بهوان كان في الليل في مصر أو في مدينة أو في طريق في غير مدينة فلا شيء على القاتل .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نطلب الحق من أقوالهم لنعلم الصواب فتبعه بمن الله تعالى فظفرنا فيما احتج به كل طائفة لقرطها فظفرنا فيما احتج به من قال أن المحارب لا يكون إلا مشركاً أو مرتدافوجداً هم يذكرون ما ناعبد الله ابن ربيع ناعمد بن معاوية ناعمد بن شعيب النسائي أخبرنا العباس بن محمد أنا أبو عامر العقدي عن إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عيين بن عمير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث خصال زان محصن يرحم أو رجل قتل متعمداً فيقتل أو رجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض ، وبما ذكره ابن جريج أنفاً من قوله ما نعلم أحداً حارب رسول الله ﷺ إلا أشرك .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فظفرنا فيما احتجوا به من ذلك فوجدنا الخبر المذكور لا يصح لأنه انفرد به إبراهيم بن طهمان وليس بالقوى ، وأما قول ابن جريج ما نعلم أحداً حارب رسول الله ﷺ إلا أشرك فإن محاربة الله تعالى ومحاربة رسوله عليه السلام تكون على وجهين ، أحدهما من مستحل لذلك فهو كافر باجماع الأمة ظها

لاخلاف في ذلك الامن لا يعتد به في الاسلام وتكون من فاسق عاص معترف بجرمه فلا يكون بذلك كافرا لكن كسائر الذنوب من الزنا والقتل والغصب وشرب الخمر واكل الخنزير والميتة والدم. وترك الصلاة. وترك الزكاة. وترك صوم شهر رمضان. وترك الحج فهذا لا يكون كافرا لما قد تضمنناه في كتاب الفصل وغيره، وبجمع الحجة في ذلك أنه لو كان فاعل شيء من هذه العظائم كافرا بفعله ذلك لكان مرتدا بلا شك ولو كان بذلك مرتدا لوجب قتله لا مرسول الله ﷺ بقتل من ارتد وبدل دينه وهذا لا يقوله مسلم \*

قال أبو محمد : ( فان قال قائل ) : أنا لانسلم أن من عصى بغير الكفر لا يكون عاربا لله تعالى ورسوله عليه السلام ( قلنا له ) : وبالله تعالى التوفيق قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاذنونا بحرب من الله ورسوله ) الآية كتب الى أبو المرجعي بن ذروان قال : نا أبو الحسن الرضي نا أبو مسلم الكاتب ناعبد الله بن أحمد بن المغلس ناعبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناحاد بن خالد الحياط ناعبد الواحد - وولى عروة - من عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : قال الله تعالى : « من أذى وليا فقد استحل عمارتي » وقال الله تعالى : ( وإن طافتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ) الى قوله : ( وأصلحوا بين أخويكم ) وقال رسول الله ﷺ : « تقتل عمارا الفئة الباغية ، فصيح أنه ليس كل عاص عاربا ولا كل عارب كافرا ثم نظرنا في ذلك أيضا فوجدنا الله تعالى قد حكم في المحارب ما ذكرنا من القتل أو الصلب أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفي من الأرض وإسقاط ذلك كله عنه بالتوبة قبل القدرة عليه ولو كان المحارب المأمور فيه بهذه الأوامر كافرا لم يخل من ثلاثة أوجه لارابع لها . إما أن يكون حرييا مذكرا ، وإما أن يكون ذميا فنقص الذمة وحارب فصار حريا ، وإما أن يكون مسلما فارتد الى الكفر لا بد من أحد هذه الوجوه ضرورة ولا يمكن ولا يوجد غيرها فلو كان حرييا مذكرا فلا يختلف من الأمة اثنان في أنه ليس هذا حكم الحريين وإنما حكم الحريين القتل في اللقاء كيف أمكن حتى يسلبوا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ومن كان منهم كتائبا في قولنا وقول طوائف من الناس أو من كان منهم من أي دين كان مالم يكن حرييا في قول غيرنا أو يؤسر فيكون حكمه ضرب العنق فقط بلا خلاف كما قتل رسول الله ﷺ عقبة ابن أبي معيط . والنضر بن الحرث . وبنو قريظة ، وغيرهم أو يسرق . أو يطلق

الى أرضه لما أطلق رسول الله ﷺ يمامة بن أثال الحنفى . وأبا العاصى بن الربيع وغيرهما، أو يضادى به كما قال الله تعالى : ( فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا تخثتموهم فتصدوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها) أو تطلقهم أحراراً ذمة كما فعل رسول الله ﷺ بأهل خيبر، فهذه أحكام الحريين بنص القرآن . والسنة الثابتة . والاجماع المتيقن ولا خلاف فى أنه ليس الصلب ولا قطع الأيدى والأرجل ولا التفتى من أحكامهم فبطل أن يكون المحارب المذكور فى الآية حربياً كافراً وان كان ذمياً فقتض العهد للناس فيه أقوال ثلاثة لأربع لها : أحدها أنه ينتقل الى حكم الحريين فى كل ما ذكرنا ، والثانى أنه محارب حتى يدر عليه فريد الى ذمته كما كان ولا بد ، والثالث أنه لا يقبل منه الا الاسلام أو السيف ، وقد فرق بعض الناس بين الذى ينقض العهد فيصير حربياً وبين الذى يحارب فيكون له عهدهم حكم المحارب المذكور فى الآية لاحكام الحربى فصح بلا خلاف أن الذى الناقض لذمته المنتقل الى حكم أهل الحرب ليس له حكم المحارب المذكور فى الآية بلا خلاف ، ويبين هذا قول الله تعالى : ( فان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ) الى قوله : ( لعلمهم يتهمون ) فأمر الله تعالى بقتالهم اذا نكثوا عهدهم حتى يتهموا وهذا عموم يوجب الانتهاء عن كل ما هم عليه من الضلال وهذا يقتضى ولا بد أن لا يقبل منهم الا الاسلام وحده ولا يجوز أن يخص بقوله تعالى : ( حتى يتهموا ) انتهاء دون انتهاء فيكون فاعل ذلك قاتلاً على الله تعالى ما لا علم له به وهذا حرام ، قال الله تعالى : ( وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وان كان المحارب المذكور فى الآية مرتداً عن اسلامه فقد بين رسول الله ﷺ حكم المرتد بقوله : « من بدل دينه فاقتلوه » وبينه الله تعالى بقوله : ( ان الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم ) فصح بقينا أن حكم المرتد الذى أوجب الله تعالى فى القرآن وعلى لسان رسوله عليه السلام هو غير حكمه تعالى فى المحارب فصح بقينا أن المحارب ليس مرتداً، وأيضاً فلا خلاف بين أحد من الأئمة فى أن حكم المرتد المقصور عليه ليس هو الصلب ولا قطع اليد والرجل ولا التفتى من الأرض فصح بكل ما ذكرنا أن المحارب ليس كافراً أصلاً إذ ليس له شيء من أحكام الكفر ولا لأحد من الكفار حكم المحارب والرواية عن ابن عباس فيها الحسن بن واقد وليس بالقوى وهو أيضاً من قول ابن عباس لا مستنداً فاذا قد صح ما ذكرنا بقينا فقد ثبت بلا شك أن المحارب انما هو مسلم عاص فاذا هو كذلك فالواجب ان ننظر ما المعصية



التي بها وجب أن يكون محاربا وأن يكون له حكم المحارب فنظرنا في جميع المعاصي من الزنا . والقذف . والسرقة . والغصب . والسحر . والظلم . وشرب الخمر . والمحرقات . أو أكلها . والفرار من الزحف . والزنا . وغير ذلك فوجدنا جميع هذه المعاصي ليس منها شيء جاء نص أو إجماع في أنه محارب فبطل أن يكون فاعل شيء منها محاربا وإيضاً فإن جميع المعاصي التي ذكرنا والتي لم نذكر لا تخلو من أحد وجهين لاثالث لها . إما أن يكون فيها نص بحد محدود أو لا يكون فيها نص بحد محدود فالتي فيها النص بحد محدود فهي الزدة . والزنا . والقذف . والخمر . والسرقة . وجحد العارية وليس لشيء منها الحكم المذكور في الآية في المحارب فبطل أن يكون شيء من هذه المعاصي محاربة وهذا أيضا إجماع متيقن ، وأما ما ليس فيه من الله تعالى حد محدود لافي القرآن ولا على لسان رسول الله ﷺ فلا يحل لأحد أن يلحقها بحسد المحاربة فيكون شارحا في الدين مالم يأذن به الله تعالى وهذا لا يحل بل قد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فوجب بقينا أن لا يستباح دم أحد . ولا بشرته . ولا ماله . ولا عرضه الا بنص وارد فيه بعينه من قرآن أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع متيقن من الصحابة رضى الله عنهم راجع الى توفيق رسول الله ﷺ .

فبطل أن يكون شره من المعاصي المذكورة هي المحاربة فاذلا شك في هذا فلم يبق الا قاطع الطريق والباغي فهما جميعا مقاتلان والمقاتلة هي المحاربة في اللغة فنظرنا في ذلك فوجدنا الباغي قد ورد فيه النص بأن يقاتل حتى يفي . فقط فيصالح بينه وبين المبغى عليه يخرج الباغي عن أن يكون له حكم المحاربين فلم يبق الا قاطع الطريق وخيف السيل فهذا مفسد في الأرض يقين ، وقد قال جمهور الناس أنه هو المحارب المذكور في الآية ولم يبق غيره وقد بطل كما قدمنا أن يكون كافرا ولم يقل أحد من أهل الاسلام في أحد من أهل المعاصي أنه المحارب المذكور في الآية الا قاطع الطريق الخيف فيها أو في اللص فصح أن يخيف السيل المفسد فيها هو المحارب المذكور في الآية بلا شك وبقي أمر اللص فنظرنا فيه بعون الله تعالى فوجدناه إن دخل مستخفيا ليسرق . أو لينزى . أو ليقفل ففعل شيئا من ذلك مخفيا فانما هو سارق عليه ما على السارق لاما على المحارب بلا خلاف أو انما هو زان فعليه ما على الزاني لاما على المحارب بلا خلاف أو انما هو قاتل فعليه ما على القاتل بنص القرآن والسنة فيمن قتل عمدا وإن كان قد خالف في هذا قوم خلافا لا تقوم به حجة فإن اشتهر أمره ففر وأخذ فليس محاربا لأنه لم يحارب أحدا وانما هو

حاص فقط ولا يكون عليه حكم المحاربة لـ كن حكم من فعل منكرا فليس عليه الا التعزير وان دافع وكابر فهو محارب بلا شك لانه قد حارب وأخاف السيل وأفسد فى الارض فله حكم المحارب كما قال الشعبي . وغيره .

**قال ابو محمد** رحمه الله : وأما قول من قال : لا تكون المحاربة الا فى الصحراء او من قال : لا تكون المحاربة فى المدن الا للاقولان فاسدان ، ودعوتان ساقطتان بلا برهان لامن قرآن . ولامن سنة صحيحة . ولاسقيمة . ولامن اجماع . ولامن قول صاحب . ولامن قياس . ولامن رأى سديد ، وما يبعد أن يكون فيهم من هان عنده الكذب على الامة كلها ، فيقول : من حارب فى الصحراء فقد صبح عليه اسم محارب .

— ومن كتاب المحاربين —

**قال ابو محمد** رحمه الله : فان اعترض معترض فى أن المحارب لا يكون الا من شهر السلاح بما ناهى الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا اسحاق بن راهويه ارنا الفضل بن موسى فاعمر عن عبد الله بن طاوس عن ابن الزبير عن رسول الله ﷺ قال : « من شهر سيفه ثم وضعه قدمه هدر » قال اسحاق : ارناه عبد الرزاق بهذا الاسناد مثله ولم يرفعه يريد أنه جعله من كلام ابن الزبير قال ابن شعيب : وأنا أبو داود نا أبو حاصم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن الزبير قال : من رفع السلاح ثم وضعه قدمه هدر . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمد بن معاوية اخبرنى أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عمرو بن السرح اخبرنى ابن وهب أنا مالك . وأسامة بن زيد . ويونس ابن يزيد أن نافعا أخبرهم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من حمل علينا السلاح فليس منا » .

**قال ابو محمد** رحمه الله : فهذا ظه حق وآثار صحاح لا يضرها إيقاف من أوقفها الا أنه لا حجة فيها لمن لم ير المحارب الا من حارب بسلاح لأن رسول الله ﷺ إنما ذكر فى هذين الاثرين من وضع سيفه وشهر سلاحه فقط وسكت عما عدا ذلك فيها ولم يقل عليه السلام أن لا محارب الا من هذه صفته فوجب من هذين الاثرين حكم من حمل السلاح وبقي حكم من لم يحمل السلاح أن يطلب فى غيرهما فنعلمنا فوجدنا ما ناهى عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قنص نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد ابن على نا مسلم بن الحجاج نا هير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدى نا مهدى ثنا ابن ميمون عن غيلان بن جرير عن زياد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله

ﷺ في حديثه : « ومن خرج من أمتي على أمتي يضرب برها ، وفاجرها لا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدهما فليس مني » ، فقد عم رسول الله ﷺ لنا تسمع الضرب ولم يقل بسلام ولا غيره فصح أن كل حرابة بسلام أو بلا سلاح فسواء قال : فوجب بما ذكرنا أن المحارب هو المسافر الخيف لأهل الطريق المفسد في سبيل الأرض سواء بسلام ، أو بلا سلاح أصلا سواء ليلا ، أو نهارا في مصر ، أو في قلاة ، أو في قصر الخليفة ، أو الجامع ، سواء قدموا على أنفسهم إماما ، أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه فلذلك يجتده أو غيره منقطعين في الصحراء ، أو أهل قرية سكانا في دورم أو أهل حصن كذلك ، أو أهل مدينة عظيمة ، أو غير عظيمة كذلك واحداً كان أو أكثر هل من حارب المار وأغاف السيل بقتل نفس ، أو أخذ مال ، أو لجراحة ، أو لانتهاك فرج فهو محارب عليه وطيمم - كثروا أو قلوا - حكم المحاربين المنصوص في الآية لأن الله تعالى لم يخص شيئا من هذه الوجوه إذ عهد النبي ﷺ بالمحاربين ( وما كان ربك نسيا ) ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله سبحانه لو أراد أن يخص بعض هذه الوجوه لما أغفل شيئا من ذلك ، ولا نسيه ولا أعنتنا بتعمد ترك ذكره حتى يبينه لنا غيره بالتكهن والظن الكاذب .

٢٢٥٣ مسأله قال أبو محمد رحمه الله : قال قوم يجب أن يعطى المحاربون الشيء الذي لا يحصف بالمقطوع عليهم ورأوا ذلك في جميع الأموال لغير المحاربين •  
قال أبو محمد رحمه الله : والذي قول : وبالله تعالى تأيد أنه لا يجوز أن يعطوا على هذا الوجه شيئا قل أم كثر سواء محاربا كان أو شيطانا لقول الله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) ، ولقوله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ) •

٢٢٥٤ مسأله قال أبو محمد رحمه الله : فلا يخلو أخذ المال بالوجه المذكور من الظلم والغلبة بغير حق من أحد وجهين لثالث لهما . إما أن يكون برأ وتقوى . أو يكون إثمًا وعدوانا ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه ليس برأ ولا تقوى ولكنه إثم وعدوان بلا خلاف والتعاون على الإثم والعدوان حرام لا يحل •

حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء نا خالد - يعني ابن عجل - نا محمد بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال :

فلا تعطه مالك قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قل : قاتله قل : أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد قال : أرأيت ان قتلته ؟ قال : هو في النار ، وبه الى مسلم نا الحسن بن علي الحلواني . ومحمد بن نافع قالا جميعا : ناعبد الرزاق أرنا ابن جريج أنا سليمان الأحول أن ثابتا - مولى عمر بن عبد الرحمن - أخبره أنه لما كان بين عبد الله بن عمرو ابن العاصي وبين عتبسة بن أبي سفيان ما كان تيسروا للقتال ركب خالد بن العاصي الى عبد الله بن عمرو بن العاصي فوعظه خالد فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت أن رسول الله ﷺ قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا عبد الرحمن ابن مهدي نا ابراهيم بن سعد عن أبيه - هو سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال : « من قاتل دون ماله فقتل فهو شهيد ومن قاتل دون دمه فهو شهيد ومن قاتل دون أهله فهو شهيد » . وبه الى أحمد بن شعيب نا محمد بن رافع - ومحمد بن اسماعيل نا ابراهيم قال : نا سليمان - هو ابن داود الهاشمي - نا ابراهيم - هو ابن سعد ابن ابراهيم - عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد » ، وبه الى أحمد بن شعيب نا القاسم بن زكريا بن دينار نا سعيد بن عمرو الأشعث نا عمرو - هو ابن القاسم - عن مطرف - هو ابن أبي طريف - عن سودة - هو ابن أبي الجعد - عن أبي جعفر قال : كنت جالسا عند سويد بن مقرن قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل دون ماله فهو شهيد » نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد البخني نا القريبي نا البخاري نا محمد بن عبد الله بن المثنى نا أنصاري نا أبي نا ثمامة بن عبد الله بن أنس نا أنس نا ساجدة نا أبو بكر كتهبه نا هذا الكتاب نا الوجه نا البحر نا بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين والتي أمر الله عز وجل بها رسوله ﷺ فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط . وذكر الحديث .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا رسول الله ﷺ يأمر من سئل ماله بغير حق أن لا يعطيه وأمر أن يقاتل دونه فيقتل مصيبا سديدا أو يقتل بريئا شهيدا ولم يخص عليه السلام مالا من مال ، وهذا أبو بكر الصديق . وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما

يرى ان السلطان في ذلك وغير السلطان سواء وبالله تعالى التوفيق \*

### — ذكر ما قيل في آية المحاربة —

**٢٢٥٥ مسألة** قال على : قال قوم : آية المحاربة ناسخة لفعل رسول الله ﷺ بالعربيين ونهى له عن فعله بهم واحتجوا في ذلك بما ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية نا احمد بن شعيب أخبرني عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك \* أن نفرا من عكل قدموا على رسول الله ﷺ فاسلوا فاجتروا المدينة فامرهم النبي ﷺ أن يأتوا ابل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها ففعلوا فقتلوا راعيها واستاقوها فبعث النبي ﷺ في طلبهم فاقه فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ولم يحسمهم وتر لهم حتى ماتوا فانزل الله تعالى : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله \* الآية \* ) حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب نا خبرني الليث بن سعد عن ابن جحلان عن أبي الزناد قال : إن رسول الله ﷺ لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار عاتبه الله تعالى في ذلك فانزل الله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله \* الآية \* ) حدثنا عبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن المنثي نا عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث بن سعيد التوري - نا هشام - هو الدستوائي - عن قتادة عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يحث في خطبه على الصدقة وينهى عن المثلة \*

قال أبو محمد رحمه الله : كل هذا لاحجة لهم فيه ولا يجوز أن يقال في شيء من فعل رسول الله ﷺ وقوله أنه منسوخ إلا ييقن بمقطوع على صحته ، وأما بالظن الذي هو أكذب الحديث فلا نقول : وبالله تعالى التوفيق : أما الحديث الذي صدرنا به من طريق أبي قلابة عن أنس فليس فيه دليل على نسخ أصلا لا بنص ولا بمعنى وانما فيه أن رسول الله ﷺ قطع أيدي العربيين وأرجلهم ولم يحسمهم وسمل أعينهم وتركمهم حتى ماتوا فانزل الله تعالى آية المحاربة وهذا ظاهر أن نزول آية المحاربة ابتداء حكم كسائر القرآن في نزوله شيئا بعد شيء أو تصويبا لفعله عليه السلام بهم لأن الآية موافقة لفعله عليه السلام في قطع أيديهم وأرجلهم وزائدة على ذلك تخيير في القتل أو الصلب . أو النفي وكان مازاده رسول الله ﷺ على القطع من السمل وتركمهم لم يحسمهم حتى ماتوا قصاصا بما فعلوا بالرجال كما نا عبد الله بن ربيع ناعبد بن معاوية

فأحمد بن شعيب أنا الفضل بن سهل الأعرج - مرزوقي ثقة - نايجي بن غيلان - ثقة مأمون - نايزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال : إنما سئل رسول الله ﷺ أعين أولئك العربيين لأنهم سملوا أعين الرعاء وقد ذكر في الحديث الذي أوردنا أنهم قتلوا الرعاء فصح ما قلناه من أن أولئك العربيين اجتمع عليهم حقوق منها المحاربة . ومنها سملهم أعين الرعاء . وقتلهم إياهم ، ومنها الردة فوجب عليهم إقامة كل ذلك إذ ليس شيء من هذه الحدود أوجب بالإقامة عليهم من سائر ما ومن أسقط بعضها لبعض فقد أخطأ . وحكم بالباطل . وقال بلا برهان . وخالف فعل رسول الله ﷺ . وترك أمر الله تعالى بالفصاص في المدوان بما أمره به في المحاربة فقطعهم رسول الله ﷺ للمحاربة . وسملهم للفصاص . وتركهم كذلك حتى ماتوا يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا لأنهم كذلك قتلوا الرعاء فارتفع الاشكال والحمد لله كثيرا . وأما حديث أبي الزناد فرسل ولا حجة في مرسل ولفظه منكرا جدا لأن فيه أن رسول الله ﷺ عابه ربه في آية المحاربة وما يسمع فيها عتاب أصلا لأن لفظ العتاب إنما هو مثل قوله تعالى : ( عفا الله عنك لم أذنت لهم ) ومثل قوله تعالى : ( عيسى وتولى أن جاءه الأعمى ) الآيات ، ومثل قوله تعالى : ( لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ) ، وأما آية المحاربة فليس فيها أثر للمعاقبة ، وأما حديث قتادة عن أنس في الحديث على الصدقة والنهى عن المثلة لحق وليس هذا مما نحن فيه فيورد ولا صدر وإنما يحتج بمثل هذا من يستسهل الكذب على رسول الله ﷺ أنه مثل بالعربيين وحاش الله من هذا بل هذا نصر لمذهبهم فإن من قتل بشيء ما لم يجز أن يقتل بمثله لأنه مثله وهم يرون على من جدد آفة إنسان وقفا عني آخر . وقطع شفتي ثالث . وقطع أذراس رابع . وقطع أذني خامس أن يفعل ذلك به كله ويترك فهل في المثلة أعظم من هذا وعقلوا عن أصولهم العاسدة ؟ وحاش الله أن يكون شيء أمر الله تعالى به أو فعله رسول الله ﷺ مثله إنما المثلة ما كان ابتداء فيما لا نص فيه ، وأما ما كان قصاصا أو حدا فالرجم للمحصن ، والقطع أو الصلب للمحارب فليس مثله وبالله تعالى التوفيق . وقد روينا من طريق مسلم ما ناهى عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم ابن الحجاج نا يحيى بن يحيى التميمي أرنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب . وحيد كلامهما عن أنس بن مالك : وأن ناسا من عريثة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتروها فقال لهم رسول الله ﷺ : إن شئتم أن تخرجوا إلى بل الصدقة فقتل ربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا ثم مالوا على الرعاء فقتلواهم وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذو در رسول الله

ﷺ فبلغ ذلك النبي ﷺ فبكت في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركم في الحرة حتى ماتوا. • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا علي بن حجر نا إسماعيل بن علية نا حميد عن أنس قال : « قدم على النبي ﷺ ناس من عرينة فقال لهم رسول الله ﷺ : لو خرجتم الى ذودنا فكنتم فيها فشرتم من ألبانها وأبوالها ففعلوا فلما صحوا قاموا الى راعي رسول الله ﷺ فقتلوه ورجعوا كفارا واستاقوا ذود رسول الله ﷺ فأرسل في طلبهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم. •

قال أبو محمد رحمه الله : فهذه لها آثار في غاية الصعوبة والله تعالى التوفيق. •

### المحارب يقتل

٢٢٥٦ مسألة هل لولي المقتول في ذلك حكم أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : نا حماد نا ابن مفرج نا الحسن بن سعد نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : إن في كتاب لعمر بن الخطاب والخطاب والخطاب ولى من حارب الدين وان قتل أباه . أو أخاه فليس الى طالب الدم من أمر من حارب الدين وسعى في الأرض فسادا شيء ، وقال ابن جريج : وقال لي سليمان بن موسى مثل هذا سواء سواء حرقا حرقا ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر نا الزهري قال : عقوبة المحارب الى السلطان لا تجوز عقوبة ولى الدم ذلك الى الامام قال وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وأصحابهم . •

قال أبو محمد رحمه الله : وبهذا نقول لأن رسول الله ﷺ قال في الخبرين اللذين رويناهما من طريق ابن عباس ذكرناهما في كتاب الحج . وكتاب الصيام . وباب وجوب قضاء الحج الواجب . وقضاء الصيام الواجب عن الميت : « اقتنوا الله فهو أحق بالوفاء دين الله أحق أن يقضى » ويقول عليه السلام في حديث بريدة : « كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » . •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اجتمع حقان أحدهما الله ، والثاني لولى المقتول كان حق الله تعالى أحق بالقضاء ، ودينه أولى بالأداء ، وشرطه المقدم في الوفاء على حقوق الناس فان قتل الامام أو صلبه للمحاربة فان لولى أخذ الدية في مال المقتول لأن حقه في القود قد سقط فبقى حقه في الدية أو دفع عنها على ما بينا في كتاب القصاص

٢٢٥٧ مسألة - ( مانع الزكاة ) قال أبو محمد رحمه الله : ناأحمد بن محمد ابن الجسور ناأحمد بن الفضل الدينوري ناأبو جعفر ناأحمد بن جرير الطبري ناالحارث ناأحمد بن سعد ناأحمد بن عمر الواقدي ناأحمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز عن حكيم بن حكيم ابن عباد بن حنيف عن فاطمة بنت خشاف السلية عن عبد الرحمن بن الربيع الطفري وكانت له محبة قال : « بعث رسول الله ﷺ الرجل من أشجع توأخذ صدقته لجأه الرسول فردده فرجع الى النبي ﷺ فأخبره فقال رسول الله ﷺ : اذهب اليه فان لم يعط صدقته فاضرب عنقه » قال عبد الرحمن : قلت لحكيم ماأرى أبا بكر قاتل أهل الردة الاأعلى هذا الحديث ؟ قال : أجل \*

٢٢٥٨ مسألة - هل يادر اللص أم يناشد ؟ - قال أبو محمد رحمه الله :  
 ناأحمد بن محمد بن الجصور ناأحمد بن الفضل الدينوري ناأحمد بن جرير الطبري ناأحمد  
 ابن بشار . وعمد بن المثنى قالا جميعا : ناأبو عامر العقدي ناأحمد العزيز بن المطلب عن أخيه  
 الحكم بن المطلب عن أبيه - هو المطلب بن حنطب - بن فويذ بن مطرف الغفاري  
 د أن النبي ﷺ سأله سائل إن عدا على عاد فأمره أن ينهأ ثلاث مرات قال : فإن  
 أبي على ؟ فأمره بقتاله وقال عليه السلام : إن ذلك فأنئت في الجنة وإن قتله فهو في النار ،

( ٤٠ م - ج ١١ المحل )

٢٢٥٨ مسألة - هل يادر اللص أم يناشد ؟ - قال أبو محمد رحمه الله :  
 نأخذ بن محمد بن الجصور نأخذ بن الفضل الدينوري نأخذ بن جرير الطبري نأخذ  
 ابن بشار . ومحمد بن المتني قالوا جميعا : نأبو عامر العقدي نأخذ بن العزير بن المطلب عن أخيه  
 الحكم بن المطلب عن أبيه - هو المطلب بن حنطب - بن فبيذ بن مطرف الغفاري  
 و أن النبي ﷺ سأله سائل إن عدا على عاد فأمره أن ينهائ ثلاث مرات قال : فإن  
 أبى على ؟ فأمره بقتاله وقال عليه السلام : إن ذلك كانت في الجحيم وإن قتله فهو في النار



حدثنا يوسف بن عبد البر النمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف بن أحمد الضبي نا العليل نا جدى نا  
يعلى بن أسد العمى نا محمد بن كثير السلى - هو القصاب - عن يونس بن عبيد عن محمد بن  
سيرين عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « الدار حرم فمن دخل عليك  
حرمك فاقته » .

قال أبو محمد رحمه الله : الحديث الأول ليس بالقوى فيه الحكم بن المطالب ولا يعرف  
حاله ، والخبر الثاني فيه محمد بن كثير القصاب - وهو ذاهب الحديث وليس بشئ .  
قال أبو محمد رحمه الله : والمتعمد عليه في الأخبار التي صدرت بها في كتابنا في المحاربين من  
إباحة القتل دون المال وسائر المظالم لكن إن كان على القوم المقطوع عليهم أو الواحد المقطوع  
عليه أو المدخول عليه منزله في المصر ليلاً أو نهاراً في أخذ ما له أو في طلب زنا أو غير ذلك مهلة  
فالمساعدة فعل حسن لقول الله تعالى : ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجا دهم  
بأني هي أحسن ) فإن لم يكن في الأمر مهلة ففرض على المظلوم أن يبادر إلى كل ما يمكنه به بالدفاع  
عن نفسه وإن كان في ذلك اتلاف نفس اللص والقاطع من أول وهلة فإن كان على يقين من أنه  
أنضربه ولم يقتله ارتدع فحرام عليه قتله لأن لم يكن على يقين من هذا فقد صح اليقين بأن مباحاله  
الدفع والمقاتلة فلا شيء عليه إن قتله من أول ضربة أو بعد ما قصد إلى مقتله أو إلى غير مقتله  
لأن الله تعالى قد أباح له المقاتلة والمدافعة قاتلاً ومقتولاً وبالله تعالى التوفيق ، فأما لو كان  
اللس من الضعيف بحيث لا يدافع أصلاً أو يدافع دفاعاً يوقن معه أنه لا يقدر على قتل صاحب  
الدار فقتله صاحب المنزل فله القود لأنه قادر على منعه بغير القتل فهو متعمد - حدثنا محمد بن  
سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن  
المثنى نا موسى بن اسماعيل نا سفيان الثوري عن مسلم الضبي قال : قال إبراهيم النخعي : إن  
خشيت أن يتدركك اللص فأبدره - قال أبو محمد رحمه الله : وهذا نظير قولنا والحمد لله رب العالمين .  
قال أبو محمد رحمه الله : ناحام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن  
معمر قال : قلت للزهري أن دشام بن عمرو أخبرني أن عمر بن عبد العزيز - اذ هو عامل على  
المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك - قطع يدرجل ضرب آخر بالسيف فضحك لزهري وقال  
لي أو هذا يؤخذ به ؟ إنما كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز أن يقطع يدرجل  
ضرب آخر بالسيف قال الزهري : فدعاني عمر بن عبد العزيز واستفتاني في قطعه  
فقلت له أرى أن يصدقه الحديث ويكتب إليه أن صفوان بن المعطل ضرب حسان  
ابن ثابت بالسيف على عهد رسول الله ﷺ فلم يقطع النبي عليه السلام يده وضرب  
فلان فلانا بالسيف زمن مروان فلم يقطع مروان يده وكتب إليه عمر بذلك فمكث

حينما لا يأتيه رجوع كتابه ثم كتب اليه الوليد أن حسانا كان يهجو صفوان ويذكر أمه ونساء آخره قاله الزهري : وذكرت أن مروان لم يقطع يده وللك عبد الملك قطع يده فاقطع يده . قال الزهري قطع عمر يده وكان من ذنوبه التي كان يستغفر الله تعالى منها \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : إن كان رفع السيف على سبيل إغاثة الطريق فهو محارب عليه حكم المحارب ، وإن كان لعدوان فقط لا لقطع طريق فعليه القصاص فقط إلى المجروح فإن لم يكن هناك جرح فلا شيء إلا التعزير فقط وبالله تعالى التوفيق \*

**٢٢٥٩ مسألة** - قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذي سواه ، وذلك لأن الله تعالى إنما نص على حكم من حاربه وحارب رسوله ﷺ أو سمي في الأرض فداً ولم يخص بذلك مسلم من ذمي ( وما كان ربك نسياً ) وليس هذا قتلاً للمسلم بالذمي ومعاذ الله من هذا لكنه قتل له بالحاربة ويعني دم الذي هدرأ ، وكذلك القطع على امرأة . أو صبي . أو مجنون كل ذلك محاربة صحيحة يستحق بها ما ذكرنا من حكم المحاربة ، وأما الذي إن حارب فليس محارباً لكنه ناقض للذمة لأنه قد فارق الصغار فلا يجوز إلا قتله ولا بد أو يسلم فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من دم . أو فرج . أو مال إلا ما وجد في يده فقط لأنه حرى لا محارب وبالله تعالى التوفيق ، وأما المسلم يرتد في حارب فعليه أحكام المحارب كلها على ما ذكرنا من فعل رسول الله ﷺ بالمرتدين الذين اقتص منهم قوداً . وأقام عليهم حكم المحاربة وكانوا مرتدين محاربين متعددين وبالله تعالى التوفيق \*

**٢٢٦٠ مسألة** - ( صفة الصلب للمحارب ) قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في صفة الصلب الذي أمر الله تعالى به في المحارب فقال أبو حنيفة : والشافعي : يضرب عنقه بالسيف ثم يصلب مقتولاً - زاد الشافعي - ويترك ثلاثة أيام ثم ينزل فيدفن ، وقال الليث بن سعد . والأوزاعي . وأبو يوسف : يصلب حياً ثم يطعن بالحربة حتى يموت . وقال بعض أصحابنا الظاهريين : يصلب حياً ويترك حتى يموت ويبس كله ويجف فإذا يبس وجف أنزل ففسل وكفن وصلى عليه ودفن \*

قال أبو محمد رحمه الله : فلبسوا اختلفوا وجب أن تنظر فيما احتجت به كل طائفة لقولها لنعم الحق من ذلك فتنبه بعون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا

من قال يقتل ثم يصلب معتقلا يحتجون بما ذكرناه قبل في كتاب الدماء من ديواننا كيف يكون القود من قول رسول الله ﷺ : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ومن قوله عليه السلام : « أغف الناس قلة أهل الايمان » ، ومن نبيه عليه السلام أن يتخذ شيئا فيه الروح غرضاً ولعن عليه السلام من فعل ذلك ، وقد ذكرنا هذه الأحاديث هنالك بأسانيدنا فأغنى عن اعادةها ، وقالوا طمأنه على الخسبة ليس قلة حسنة ولا عفيفة ، وهو اتخاذ الروح غرضاً فهذا لا يحمل ونظرنا فيما احتج به من رأى قتله مصلوباً فوجدناهم يقولون . ان الله تعالى إنما أمرنا بالقتل عقوبة وخزياً للمحارب في الدنيا فاذ ذلك كذلك فالعقوبة والخزى لا يقعان على ميت وإنما خزى الميت في الآخرة لا في الدنيا فلما كان ذلك كذلك بطل أن يصلب بعد قتله ردعاً لغيره فعارضهم الأولون بأرقالوا : يصلب بعد قتله ردعاً لغيره فعارضهم هؤلاء بأن قالوا ليس ردعاً وإنما هو عقوبة للعامل وخزى بنص القرآن وفي صلبه ثم قتله أعظم الردع أيضاً .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما احتجت به الطائفتان معا والتي احتجت به كلتا الطائفتين حق الا أنه أتجوا منه ما لا توجب القضايا الصحاح التي ذكرها فقالوا عن شوارع الحق الى زوايف التليس والخطأ •

قال أبو محمد رحمه الله : وذلك على مانين ان شاء الله تعالى فنقول : ان قول رسول الله ﷺ : « ان أغف الناس قلة أهل الايمان » ، « واذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ، « ولعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضاً » ، والنهي عن ذلك فهو ظهري حق كما قاله رسول الله ﷺ : وهو ظهري مانع من أن يقتل بعد الصلب برمح أو برى سهام . أو بغير ذلك كما ذكرنا وإنما في هذه الأحاديث وجوب الفرض في احسان قتله ان اختار الامام قتله فقط وليس في شيء من هذه الاخبار وجوب صلبه بعد القتل ولا اباحة صلبه بعد القتل ابنة لا بنص ولا بإشارة ، فاما احسان القتل لحق ، وأما صلبه بعد القتل فدعوى فاسدة ليست في شيء من الآثار التي ذكرها ولا غيرها فبطل يقين لاشك فيه احتجاجهم بهذه الاخبار في النكته التي عليها تكلموا وهي الصلب بعد القتل أو قبله وسقط قولهم اذ تعرى من البرهان •

قال أبو محمد رحمه الله : ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الثانية الموجبة قتله بعد الصلب فوجدناهم يقولون ان الصلب عقوبة وخزى في الدنيا كما قال الله تعالى وأن الميت لا يخزى في الدنيا بعد موته ولا يعاقب بعد موته قولاً محججاً لاشك فيه ؛ ووجدناهم

يقولون إن الردع يكون بصلبه حيا قولا أيضا خارجا عن أصولهم إلا أنه ليس في شيء من ذلك كله إيجاب قتله بعد الصلب كما قالوا ولا إباحة ذلك أيضا وإنما في كل ما قالوه إيجاب الصلب فقط فأقبحوا فيه القتل بعد الصلب جريا على عادتهم في التلبيس والزيادة بالدعوى الكاذبة على النصوص ما ليس فيها فبطل قولهم أيضا لما ذكرنا • قال أبو محمد رحمه الله : فلما بطل القولان معا وجب الرد إلى القرآن والسنة كما افترض الله تعالى علينا بقوله عز وجل : (فارتد عتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) فمما فوجدها الله تعالى قد قال : (أما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية كلها فصح بقينا أن الله تعالى لم يوجب قط عليهم حكيم من هذه الأحكام ولا إباح أن يجمع عليهم خزيان من هذه الآخزاء في الدنيا وإنما أوجب على المحارب أحدهما لا كلاهما . ولا اثنين منها . ولا ثلاثة فصح بهذا بقينا لاشك فيه أنه إن قتل فقد حرم صلبه وقطعه ونفيه وأنه إن قطع فقد حرم قتله وصلبه ونفيه وأنه إن قتل فقد حرم قتله وصلبه وقطعه ، وأنه إن صلب فقد حرم قتله وقطعه ونفيه لا يجوز التبغير هذا الحرم بنص القرآن صلبه إن قتل وحرم أيضا بنص القرآن قتله إن صلب ، وحرم هذا الوجه أيضا بنص رسول الله ﷺ التي ذكرنا « من أن أصف الناس قلة أهل الإيمان » وإذا قتلتم فأحسنوا القتلة » ولعن الله من اتخذ شيئا في الروح غرضا ، والنهي عن ذلك فلما حرم قتله مصلوبا يقيين لما ذكرنا من وجوب اللعنة على من اتخذ شيئا في الروح غرضا وحرم صلبه بعد القتل لما ذكرنا أنه لا يجوز عليه جمع الأمرين معا وجب ضرورة أن الصلب الذي أمر الله تعالى به في المحارب إنما هو صلب لا قتل معه ولولم يكن هكذا لبطل الذي أمر الله تعالى به لكان كلاما عاريا من الفائدة أصلا وحاش لله تعالى من أن يكون كلامه تعالى هكذا وكان أيضا تكليفا لا لإطاق وهذا باطل فصح بقينا أن الواجب أن يخير الامام صلبه إن صلبه حيا يميدعه حتى يديس ويخف كله لأن الصلب في كلام العرب يقع على معنيين أحدهما من الأيدي والربط على الخشبة قال الله تعالى حاكيا عن فرعون (ولا صلبنكم في جذوع النخل) والوجه الآخر التيبس قال الشاعر : يصف فلاة معضلة •

بها جيف الحسرى فأما عظامها • فيض وأما جلدها فصيلب  
يريد أن جلدها يابس ، وقال الآخر :

جذيمة ناهض في رأس نيق • ترى لعظام ما جمعت صليبا  
يريد ودعا سائلا •

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب جمع الأمرين معا حتى إذا أخذنا أمر الله تعالى فيه وجب به ما افترضه الله تعالى للمسلم على المسلم من النفس . والتكفين .

والصلاة . والدفن على ما قبل هذا ( فان قال قائل ) ليس الرجم اتخاذا فيه الروح غرضا وكذلك قولكم في القود بمثل ما قبل ؟ ( جوابنا ) وبالله تعالى التوفيق نعم وهما مأمور بهما قد حكم عليهما فوجب أن يكونا مستثنين عما نهى عنه من اتخاذ الروح غرضا ، فأما الرجم فبالنص والاجماع ، وأما القود فبالنص الجلي فريضه رأس اليهودى وفي المرتين كما قلتم أتم ونحن في أن القصاص من قطع الأيدي والأرجل . وسمل العين . وجدهم الأقر والأذان . وقطع الشفاة واللسنة .

وقلع الأضراس حتى واجب اتفاده مستثنين من المثلة المحرمة ولا فرق •

( فان قال قائل ) : فأنكم قد سمعتم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعف الناس قتلة أهل الإيمان » و « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وأنتم تقتلونهم أو تحرقون قتلة وأقبحها جوعا وعطشا وحرأ وبردا ( فنقول ) : وما قتلناه أصلا بل صلبناه كما أمر الله تعالى وما مات الا حنف أفعه وما يسمى هذا في اللغة مقتولا ( فان قالوا ) : فأنكم تقولون فيمن سجن انسانا ومنعه الاكل والشرب حتى مات أنه يسجز ويمنع الاكل والشرب حتى يموت فهذا قتل يقتل ( فنقول ) : ان هذا ليس قتلا ولا قود يقتل بل هو ظلم وقود من الظلم فقط ، وبرهان ذلك أن رجلا لو اتفق له أن يقتل بابا بغير عدوان فاذا فدخل الدار انسانا لم يشعر به فمات هنالك جوعا وعطشا أنه لا كفارة على قاتل الباب أصلا ولا دية على عاقلة لأنه ليس قاتلا ( فان قيل ) : أنكم تمنعونه الصلاة والطهارة ( قلنا ) : نعم لأن الله تعالى إذ أمر بصلبه قد علم أنه مستمر عليه أوقات الصلوات فلم يأمرنا بإزالة التصليب عنه من أجل ذلك ( وما تذكرك نسيا ) فلا يسع مسلما ولا يحل له أن يعترض على أمر الله تعالى ( لا معقب لحكمه ) ( ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون ) •

### ( صفة القتل في المحارب )

٢٢٦٦ مَسْأَلَةٌ قال أبو محمد رحمه الله : لا خلاف على أن القتل الواجب في المحارب انما هو ضرب العنق بالسيف فقط ، وأما قطعه فان الله تعالى قال : ( أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ) فصيح بهذا أنه لا يجوز قطع يديه ورجله معالانه لو كان ذلك لم يكن القطع من خلاف وهذا أيضا اجماع لا شك فيه فقال قوم : يقطع يمين يديه ويسرى رجله ثم يحسم بالنار ولا بد •

قال أبو محمد : أما الحسم فواجب لأنه ان لم يحسم مات وهذا قتل لم يأمر الله تعالى

به وقد قلنا: انه لا يحمل أن يجمع عليه الأمران معا لأن الله تعالى إنما أمر بذلك بلفظ (أو) وهو يقتضى التخيير ولا بد، ولو أراد الله تعالى جمع ذلك لقال: أن يقتلوا ويصلبوا وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وهكذا قوله تعالى: (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) وقوله تعالى: (قندية من صيام أو صدقة أو نسك) (فان قال قائل): فان العرب قد قالت: جالس الحسن - أو ابن سيرين - وكل خبزا - أو تمرا، وقال تعالى: (ولا تطعم منهم آثما أو كفورا) (فهل على ظاهره، وهو عليه السلام منهي أن يطعم الآثم وإن لم يكن كفورا وكل كفور آثم وليس كل آثم كفورا فصيحان ذكره تعالى للكفور تأكيذا أبدأ ولا قال كفور داخل في الآثم. وأما قول العرب: جالس الحسن - أو ابن سيرين - وكل خبزا - أو تمرا فمن لا يمنع خروج اللفظ عن موضعه في اللغة وبديل وإنما يمنع من إخراجهم بالظنون والدعوى الكاذبة وإنما صرنا إلى أن قول القائل: جالس الحسن - أو ابن سيرين - لإباحة لمجالستهما معا لكل واحد منهما بقراده وكذلك قولهم كل خبزا - أو تمرا أيضا ولا فرق بدليل أو يجب ذلك من حال المخاطب ولولا ذلك الدليل لما جاز إخراج (أو) عن موضوعها في اللغة أصلا وموضوعها إنما هو التخيير أو الشك والله تعالى لا يشك فلم يبق إلا التخيير فقط .

**قَالَ بَرَجَشَجَر:** ولو قطع القاطع يسرى يديه ويمنى وجليه لم يمنع من ذلك عمدا فعله أو غير عمد لأن الله تعالى لم ينص على قطع يمى يديه دون يسرى وإنما كرتعالى الأيدي والأرجل فقط (وما كاد ربك نسيا) ومن ادعى ههنا إجماعا فقد كذب على جميع الأمة ولا يقدر على أن يوجد ذلك عن أحد من الصحابة أصلا وما نعلمه عن أحد من التابعين وبالله تعالى التوفيق .

### — كِتَابُ السَّرْقَةِ —

٢٢٦٢ **مَسْأَلَةٌ** قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) فوجب القطع في السرقة بنص القرآن . ونص السنة وإجماع الأمة، ثم اختلف الناس في مواضع من حكم السرقة فذكرها إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله .

٢٢٦٣ **مَسْأَلَةٌ** - ذكر ما السرقة وحكم الحرز أيراعى أم لا؟

**قال أبو محمد** رحمه الله : قالت طائفة : لا قطع الا فيما أخرج من حرزه ، وأما ان أخذه من غير حرزه ، ومضى به فلا قطع عليه . وكذلك لو أخذ وقد أخذه من حرز فأدرك قبل أن يخرج من الحرز ويمضى به فلا قطع عليه كما بمحمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناابن جريج عن سليمان بن موسى ، وعمر بن شعيب قال سليمان : أن عثمان ، وقال عمرو بن شعيب : أن ابن عمر ثم اتفقا لا قطع على سارق حتى يخرج المتاع . حدثنا حماد ناابن مفرج ناابن الأعرابي نا الدبرى ناعبد الرزاق عز ناابن جريج عن سليمان بن موسى أن عثمان قضى أنه لا قطع على سارق وان كان قد جمع المتاع فأراد أن يسرق حتى يحمله ويخرج به ، وبه الى ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن سارقا نقب خزانة المطلب بن وداعة فوجد فيها قد جمع المتاع ولم يخرج به فأتى به الى ابن لؤيير لجلده وأمر به أن يقطع فر باين عمر فسأل فأخبر فأتى ابن الزبير فقال : امرت به أن يقطع ؟ فقال : نعم قال فما شان الجلد ؟ قال : غضبت فقال ابن عمر : ليس عليه قطع حتى يخرج به من البيت أ رأيت لو رأيت رجلا بين رجلى امرأة لم يصباها كنت حاده ؟ قال : لا قال بلعله قد كان نازحا نائبا وتاردا للمتاع . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن احمد بن مفرج ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناسحنون ناابن وهب عن ابن أبي حبيب عن علي بن سليمان عن مكحول عن عثمان بن عفان قال : لا تقطع يد السارق وان وجد معه المتاع مالم يخرج به عن الدار . وبه الى ابن وهب سمعت الشمر بن نعيم يحدث عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال فى الرجل يوجد فى البيت - وقد قبله - معه المتاع أنه لا يقطع حتى يحمل المتاع فيخرج به عن الدار . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع نا زكريا عن الشعبي قال : ليس على السارق قطع حتى يخرج المتاع ، وعن عطاء سألته ابن جريج السارق يوجد فى البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به قال : لا قطع عليه حتى يخرج به ؛ وعن ربيعة أنه قال . من أخذ فى دار قوم معه سرقة قد خرج عن ، فأتى البيت الذى أخذ السرقة منه ففعل القتل ومن لم يوجد معه شيء فلا قطع عليه وان كان يريد السرقة ، وعن عدى بن أرطاة أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز فى رجل نقب بيت قوم حتى دخل البيت فجمع متاعهم فأخذوه واليت قد جمع المتاع فكتب اليه عمر ابن عبد العزيز أنه لم يقب البيت ويجمع المتاع فخير فعاقبه عقوبة شديدة ثم احبسه ولا تدع أن تذكره ، وعن ابن شهاب أنه قال انما السرقة فيما أحسن فما كان محصنا

في دار . أو حرز . أو حائط . أو مربوط ، فاحتل وباطله فذهب به فذلك من السرقة التي يقطع فيها قال : فمن سرق طيرا من حرز له معلق فعليه ما على السارق \*  
قال أبو محمد رحمه الله : وبهذا يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . واسحق بن راهويه : وقالت طائفة : عليه القلع سواء من حرز سرق أو من غير حرز كما نأخذ بن أنس العذري نأخذ الله ابن الحسين بن عقال - هو الزبيري - نأخذ إبراهيم بن محمد الدينوري نأخذ بن أحمد بن الجهم ناموسي بن اسحاق نأخذ أبو بكر بن أبي شيبة نأخذ أبو خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : بلغ عائشة أم المؤمنين أنهم يقولون : إذا لم يخرج السارق المتاع لم يقطع فقالت عائشة : لو لم أجد الاسكينا لقطعته ، وبه إلى ابن الجهم نأخذ بن رمح نأخذ بن هرون نأخذ بن حيان نأخذ بن ابن مسلم قال : كان عبد الله بن الزبير على صدقة الزبير فكانت في بيت لا يدخله أحد غيره وغير جاربه له فقصد شيئا من المال فقال للجاربة : ما كان يدخل هذا المكان فغيري وغيرك فنأخذ هذا المال ؟ فأقرت الجارية فقال لي . يا سعيد انطلق بها فاقطع يدما فإن المال لو كان لم يكن عليها قطع \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نأخذ بن عبد البصير نأخذ بن ناصب نأخذ بن عبد السلام الحنفي نأخذ بن المتي نأخذ بن عبد الرحمن بن مهدي نأخذ بن سفيان الثوري عن المغيرة ابن مقسم قال : ذكر عند إبراهيم النخعي قول الشعبي في السارق لا يقطع حتى يخرج بالمتاع فأنكره إبراهيم \*

حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نأخذ الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو بكر قال : نا خالد بن سعيد بن المسيب . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنهما سئلا عن السارق يسرق فيطرح السرقة ويوجد في البيت الذي سرق منه لم يخرج قالوا جميعا : عليه القلع ، وقد روى هذا أيضا عن الحسن البصري رواه روح بن عبادة عن أشعث بن عبد الملك الحمراني عن الحسن قال : إذا جمع السارق المتاع ولم يخرج به قطع \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة أنا عبد العزيز بن أبي سعيد المزني أن عمرو بن أبي سيابة المزني كان قائما يصلي من الليل فسمع خشقة في البيت فظن أنها الشاة ثم استيقن أن في البيت لصا فآخذ السيف فقام على باب البيت فإذا ثارة وسط البيت فخرج عليه مثل الجمل المحجور فضرب بالثياب وجهه وحذفه عمرو بالسيف



حذقة ونادى مواليه وعبيده على الرجل فقد أنقلته وأقام بمكانه يرى أن في البيت آخرين فأدركوه وهو تحت سبابط لبني ليث يشتد فأخذوه فجاءوا به الى عبيد الله بن أبي بكرة فقال : أتى رجل قصاب واتى أدلجت من أهلى أريد الجسر لأجير غنمى وأن عمراً ضربنى بالسيف فبعث عبد الله الى عمرو فسأله فقال : بل دخل على يتي وجمع المتاع فشهد عليه فقطع عبد الله بن أبي بكرة يده •

قال أبو محمد رحمه الله : وبه يقول أبو سليمان . وجميع أصحابنا : ومن هذا أيضا المختلس فإن الناس اختلفوا فيه فقالت طائفة : لا قطع عليه كما حدثنا محمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثنى نا محمد ابن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان الثورى عن سماك بن حرب عن دثار بن يزيد عن عبيد بن الأبرص أن على بن أبى طالب أتى برجل اختلس من رجل ثوباً فقال : إنما كنت ألعب معه قال : تعرفه ؟ قال نعم فلم يقطعه •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى ابن معاوية نا وكيع نا مالك بن أنس عن الزهرى أن رجلاً اختلس طوقاً فسل عنها مروان زيد بن ثابت فقال : ليس عليه قطع • وعن معمر عن الزهرى قال : اختلس رجل متاعاً فأراد مروان أن يقطع يده فقال له زيد بن ثابت : تلك الخلسة الظاهرة لا قطع فيها لكن نكال وعقوبة •

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن بن على بن أبى طالب أنه سئل عن الخلسة فقال : تلك الدعرة المقلبة لا قطع فيها • وعن الشعبي أن رجلاً اختلس طوقاً فأخذوه - وهو فى حجرته فرفع الى عمار ابن يسار - وهو على الكوفة - فكتب الى عمر بن الخطاب فكتب اليه أنه عادى الظهيرة ولا قطع عليه •

وعن عدى بن أرطاة أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز فى رجل اختلس طوقاً من ذهب كان فى حلق جارية نهراً فكتب اليه عمر بن عبد العزيز أن ذلك عادى ظهر (١) ليس عليه قطع فعاقه •

وعن الحسن البصرى فى الخلسة لا قطع فيها • وعن قتادة لا قطع على المختلس ولكن يسجن ويعاقب - وهو قول النخعى . وأبى حنيفة . ومالك . والشافعى . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم - . وبه يقول اسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : عليه القطع لنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون

(١) من عدا يد على المولى اذا اختلسه ، والظاهر - بفتح الظاء - المعجزة - اظهر من الأشياء

نا ابن وهب عن قبات بن رزين أنه سمع على بن رباح اللخمي يقول : السنة أن تقطع اليد المستخفية ولا تقطع اليد المعلنة \*

وعن عطاء بن أبي رباح أنه قال : تقطع يد السارق المستخفي المستتر ولا تقطع يد المختلس المعلن \*

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن هشام أن عدى بن أرواة رفع اليه رجل اختلس خلسة فقال إياس بن معاوية : عليه القطع \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر في ذلك فنظرنا في قول من لم ير القطع الا في أخذ من حرز فوجدناهم يذكر أن عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن محمد بن مجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو \* أن رسول الله ﷺ سئل عن التمر المعلق ؟ فقال : من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبئة (١) فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق شيئاً منه بعد أن يؤوه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله والعقوبة \* نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد نا أبو عوانة عن عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : \* سئل رسول الله ﷺ في لم تقطع اليد ؟ فقال : لا تقطع اليد في تمر معلق فاذا ضمه الجرين قطعت في ثمن الجن ولا تقطع في حريسة الجبل فاذا أواه المراح قطعت في ثمن الجن \* حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب عن الحرث ابن مسكين قراءة عليه وأحمد يسمع عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحرث عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال : \* أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل ؟ قال : هي ومثلها والنكال وليس في شيء من الماشية قطع الا فيما أواه المراح فبلغ ثمن الجن فقيه قطع اليد وما لم يبلغ ثمن الجن فقيه غرامة مثليه وجلدات نكال قال : يا رسول الله كيف ترى في التمر المعلق ؟ قال : هو ومثله معه والنكال وليس في شيء من التمر المعلق قطع الا فيما أواه الجرين فا أخذ من الجرين فبلغ ثمن الجن فقيه القطع وما لم يبلغ ثمن الجن فقيه غرامة مثليه وجلدات نكال \* حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد ابن شعيب أنا عبد الله بن عبد الصمد بن علي عن محمد بن علف عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ قال : \* ليس على خائن ولا مختلس قطع \* نا عبد الله

ابن ربيع فامحمد بن معاوية ماأحمد بن شعيب أنا محمد بن حاتم ناسويدين نصرأنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير عن جابر وأبو رسول الله ﷺ  
 درأ عن المنتهب والمختلس والخائن القطع .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فقالوا : لم يجعل النبي ﷺ القطع على محتاسر ولا على عائن فسقط بذلك القطع عن كل من أومن وسقط القطع عن حريسة الجبل والتمر المعلق حتى يؤويهما الجرين والمراح وهو حرزهما وقالوا : ماوجد في غير حرز فانما هو لقطة قد أبيع أخذها وتحصينها ، وقالوا : قد جاء عن عمر بن الخطاب : وعلى بن أبي طالب . وزيد بن ثابت أنه لاقطع على محتلس ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف فدل ذلك على اعتبار الحرز فظننا في ذلك فوجدناه لاحجة لهم في شيء منه . أما الخبران اللذان ذكرنا فلايصح منهما ولا واحد . أما حديث حريسة الجبل . والتمر المعلق فانه لايصح لأن أحد طريقه من سعيد بن المسيب ومرسل والآخرى هي أيضا أسقط مرسل من طريق ابن أبي حسين ولاحجة في مرسل . والآخرى بما انفرد به عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي صحيحة لايتحتج بها فهذا وجه يسقط به ، ودليل آخر أنه لو صح لكان عليهم لاهم لانهم ظلم - يعني الحاضرين من المخالفين - مخالفون لما فيه من ذلك أن فيه أن من خرج بشيء من التمر المعلق فقيه غرامة مثليه وهم لايقولون بهذا وكذلك اذا أواه الجرين فلم يبلغ ثمن الجن فقيه أيضا غرامة مثليه وهم لايقولون بهذا أيضا ، وفيه أيضا أن في حريسة الجبل غرامة مثلها وأن فيها غرامة مثلها وأن فيها إن أواه المراح فلم يبلغ ثمن المجر غرامة مثلها فهم قد خالفوا هذا الخبر الذي احتجوا به في أربعة مواضع من أحكامه فكيف يستجيز ذو ورع يدري أن كلامه محسوب عليه وأنه محاسب به يخاف لقاء الله تعالى . ويهاب عقابه أن يحتج بخبر هو يصححه ويخالفه في أربعة أحكام من أحكامه على من لايصححه أصلا فلا يراه حجة وهل في التعجيل بالإثم والفضيحة العاجلة أكثر من هذا ، فان ادعوا في ترك هذه الأحكام الأربعة إجماعا كذبوا لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد حكم بها بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لايعرف منهم له مخالف ولا يدري منهم عليه منكر فأضعف قيمة الناقة المتشجرة للزنى على رقيق حاطب التي سرقوها واتحروها ، وقدرونيأنا من طرقهما ماأناه أحمد بن محمد بن الجسور فاقسم من أصبغ فاطم بن قيس نايحي بن بكير فاماالك بن أنس عن هشام بن عروة عن الزبير عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنزريقا لحاطب سرقوا ناقة للزنى - رجل من مزينة -

فاتصروها وفرغ ذلك الى عمر بن الخطاب فأمر عمر لكثير بن الصلت أن يقطع أيديهم قال عمر: اني أراك تجميعهم واثقه لا غرمك غراما شق عليك ثم قال للزني لم تكن ناقلك قال: أربع مائة درهم قال عمر: فأعطه ثمان مائة درهم \*

**قال أبو محمد** رحمه الله: فهذا اثر عن عمر فالشمس، وأما حديث سعيد بن المسيب وهم يعدون مثل هذا إجماعا إذا وافق أهواهم، وقد روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه وغيره نحو هذا في اتلاف الأموال كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبان بن عثمان أن أباه عثمان أغرم في ثاقه عمر أهل كمارجل فأغرمه الثالث زيادة على ثمنها قال الزهري: ما أصيب من أموال الناس ومواشيهم في الشهر الحرام فإنه يرد الثالث لهذا في الصدء، فهذا أثر في غاية الصحة عن عثمان رضى الله عنه ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم. وقال به الزهري بعد ذلك وهم لا يبالون بدعوى الإجماع في أقل من هذا جرأة على الكذب ثم لا يبالون بمخالفة ما يترون بأنه إجماع \* قال أبو محمد رحمه الله: تقولون بالله تعالى التوفيق أأخبار الذي رواه أبو الزبير عن جابر لم يروه أحد من الناس عن جابر إلا أبو الزبير فقط وأبو الزبير مدلس ما لم يقل فيه نا أو أنا لاسيا في جابر فقد أثر على نفسه بالتدليس فيه نا يا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النخعي قال: ناعبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي نا اسحق بن أحمد الصيدلاني نا أبو جعفر العتيلي (١) نا زكريا بن يحيى الخلواني نا أحمد بن سعيد بن أبي مريم نا عمرو نا أحمد بن إسماعيل نا الحسن بن علي نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال: قدمه مكة لجثت أبا الزبير فدفع الى كتابين فأقبلت بهما فقلت في نفسي لو عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فرجعت اليه فقلت له: هذا كله سمعته من جابر فقال منه ما سمعته ومنه ما حدثت عنه فقلت له أعلم نا ما سمعته منه فأعلم نا على هذا الذي عندي \*

قال علي: نا لم يروه الليث عن أبي الزبير أو لم يقل فيه نا أو أنا فهو منقطع قد صح أن هذا الحديث ليس به أبو الزبير من جابر، وأما احتجاجهم بما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم في المختلس فإن الرواية في ذلك عن زيد بن ثابت لاتصح لأنها عن الزهري عنه منقطعة ولم يسمع الزهري من زيد كلمة \* وأما الرواية عن عمر وعمار بن ياسر في ذلك فإنها منقطعة لأنها عن الشعبي عنهم ولم يولد الشعبي إلا بعد قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يكن يعقل إذ مات عمار بن ياسر \* وأما الرواية عن علي في ذلك فهي من طريقين إحداهما عن سماك بن حرب وهو يقبل التلقين - والأخرى من طريق بكير بن

(١) وجد في هامش نسخة رقم (١٤) مانه « هذا الحديث من بعد العتيلي الى آخره منقول من كتاب العتيلي إذ لم يوجد في كتاب الهلي ولا في الإيصال لكن دل عليه كلام أبي محمد في الهلي وغيره - واثقه أعلم \*

أبى السبط المكفوف وقد روى نحوه عن قتادة وعفان ولا يعرف حاله إلا أن القول في المختلس لا يخلو من أحد وجهين . إما أن يكون اختلس جهازا غير مستخف من الناس فهذا الاختلاف فيه أنه ليس سارقا ولا قطع عليه أو يكون فعل ذلك مستخفا عن كل من حضر فهذا لا خلاف بيننا وبين الحاضرين من خصوصنا في أنه سارق وإن عليه القطع بفعل كل ما تعلقوا به وعرض قولهم في مراعاة الحرز عن أن يكون له حجة أصلا ، وأما قولهم أن الشيء إذا لم يكن محرزا فهو لقطة تخطأ لأن اللقطة إنما هي ما سقط عن صاحبه وصار بدار مضية . وكذلك الضالة ، وأما ما كان غير مهم ولا ساقط فقد بطل عز أن يكون لقطة أو ضالة وقد جاء في اللقطة والضالة تصورا لا يحل تعديلها فلا مدخل للسارق فيها نحن إنما نكلمهم في سارق من حرز لافي ملتقط ولا في أخذ ضالة فإن الملتقط مختلس فسط هذا الاعتراض الفاسد .

قال أبو محمد رحمه الله : فوجب أن ننظر في القول الثاني فوجدنا الله تعالى يقول ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ) فوجب بنص القرآن أن كل من سرق فاقطع عليه وأن من اكتسب سرقة فقد استحق بنص كلام الله تعالى جزاء لكسبه ذلك قطع يده نكالا وبالضرورة الحسية . وبالله يدرى كل أحد يدرى اللغة أن من سرق من حرز أو من غير حرز فانه سارق وأنه قد اكتسب سرقة لا خلاف في ذلك فاذ هو سارق مكتسب سرقة فقطع يده واجب بنص القرآن ولا يحل أن ينص القرآن بالظن الكاذب ولا بالدعوى العارية من البردان فإن من قال : إن الله تعالى إنما أراد في هذه الآية من سرق من حرز فانه يخبر عن الله تعالى والخبر عن الله تعالى بما لم يخبر به عن نفسه ولا أخبر به عنه ﷺ فقد قال على الله تعالى الكذب وقال ما لا يعلم وقفا ما لا علم له وهذا عظيم جدا ، وقد أوردنا عن عائشة . وابن الزبير وسعيد بن المسيب . وعبد الله بن عبيد الله . والحسن . وإبراهيم النخعي . وعبيد الله بن أبي بكرة القطع على من سرق وإن لم يخرج به من الحرز .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا نص القرآن ، وأما من السنن فروينا من طريق البخاري نأبو الوليد - هو الطيالسي - واليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أن قريشا أهتمت المرأة المخزومية التي سرقت فذكر الحديث ، وفيه أن رسول الله ﷺ قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من دار قبلكم إنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ، ومن طريق البخاري نأبو موسى بن إسماعيل نأبو عبد الواحد الأعمش قال : سمعت أبا صالح سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله

عن ابن عباس رضی اللہ عنہ : لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده .  
 قال أبو محمد رحمه الله : قضى رسول الله ﷺ بقطع السارق حمله ولم يخص عليه السلام حرزا من غير حرز (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) (وما كان ربك نسيا) ، وقال تعالى ( اليوم أ مكث لكم دينكم ) وقال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل اليهم ) ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ان الله عز وجل لو أراد ان لا يقطع السارق حتى يسرق من حرز ويخرجه من الدار لما أغفل ذلك ولا أهمله ولا اعتنا بان يكلمنا علم شريعته لم يطلعنا عليه ولينه على لسان رسوله ﷺ لما وحي . ولما في النقل المنقول فاذ لم يفعل الله تعالى ذلك ولا رسوله ﷺ فنحن نشهد . ونبت . وتقطع يقين لا يمازجه شك ان الله تعالى لم يرد قط ولا رسوله ﷺ اشتراط الحرز في السرقة وإلا شك في ذلك فاشتراط الحرز فيها باطل يقين لا شك فيه وشرع للملم بان الله تعالى به وظل ما ذكرنا فانما يلزم من قامت عليه الحجة وقف على ما ذكرنا لأن من سلف عن اجتهد فخطأ ما جور وبالله تعالى التوفيق ، وأما الاجماع فانه لا خلاف بين أحد من الامة ظاهري أن السرقة هي الاختفاء باخذ الشيء ليس له ، وأن السارق هو المختفي باخذ ما ليس له وأنه لا مدخل للحرز فيما اقتضاه الاسم فمن أقحم في ذلك اشتراط الحرز فقد خالف الاجماع على معنى هذه اللفظة في اللغة وادعى في الشرع ما لا سبيل له الى وجوده ولا دليل على صحته .  
 وأما قول الصحابة : فقد أوضحنا أنهم يأت قط عن أحد منهم اشتراط الحرز أصلا وانما جاء عن بعضهم حتى يخرج من الدار ، وقال بعضهم : من البيت وليس هذا دليلا على ما ادعوه من الحرز مع الخلاف الذي ذكرنا عن عائشة . وابن الزبير في ذلك فلاح أن قولنا قول قد جاء به القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق .

### — مسائل من هذا الباب —

٢٣٦٤ مسألة فيمن سرق من بيت المال . أو من الغنيمة .  
 قال أبو محمد رحمه الله : ناعمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناعمد بن اصبغ نا ابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيم نا المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن قال : ان رجلا سرق من بيت المال فكتب فيه سعد بن أبي وقاص الى عمر بن الخطاب فكتب امر اليه ان لا قطع عليه لأن له فيه نصيبا . وبه الى وكيمة نا سفيان - هو الثورى - عن سماك بن حرب عن عبيد بن الأبرص أن علي بن أبي طالب أتى برجل قد سرق من

الخنس مفقرا فلم يقطعه على وقال : ان له فيه نصيبا . وبه يقول ابراهيم النخعي .  
والحكم بن عتيبة . وأبو حنيفة . والشافعي . وأصحابهما ، وقال مالك . وأبو ثور .  
وأبو سليمان . وأصحابهم : عليه القطع .

قال أبو محمد رحمه الله : انما احتج من لم ير القطع في ذلك بحجتين . احدهما ان له فيه نصيبا مشاعا ، والثانية أنه قول صاحبين لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم : أما الاحتجاج بانه قول طائفة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف فان هذا يلزم المالكيين المحتجين بمثل هذا إذا وافق أمراءهم التاركين له اذا اشتروا وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ . وأما احتجاجهم بأن له في ذلك نصيبا فهذا ليس حجة في إسقاط حد الله تعالى إذ ليست هذه القضية بما جاء به القرآن ولا بما صح عن رسول الله ﷺ ولا بما أجمعت عليه الأمة فلا حجة لهم في غير هذه العمد الثلاث وكونه له في بيت المال وفي المغنم نصيب لا يبيح له أخذ نصيب غيره لأنه حرام عليه باجماع لاخلاف فيه ؛ ويقول الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) فاذ نصيب شريكه عليه حرام فلا فرق بين سرقة إياه وبين سرقة من اجنبي لا نصيب له معه وهم يدعون القياس وهم يقولون إن الحرام اذا امتزج مع الحلال فانه كله حرام فالتحرر مع الماء . ولحم الخنزير يذوق مع لحم الكباش وغير هذا كثير ويرون الحد على من شرب خمرأ بمزوجة بماء حلال فما الفرق بينه وبين من سرق شيئا بعضه له حلال وبعضه حرام لغيره ؟

قال أبو محمد رحمه الله : فلما لم نجد في المنع من قطع من سرق من المغنم . أو من الخنس . أو من بيت المال حجة أصلا لا من قرآن . ولا سنة . ولا إجماع وجب أن ننظر في القول الآخر فوجدنا الله تعالى يقول : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ) ووجدنا رسول الله ﷺ قد أوجب القطع على السارق جملة ولم يخص الله تعالى ولا رسوله عليه السلام سارقا من بيت المال من غيره ولا سارقا من المغنم ولا سارقا من مال له فيه نصيب من غيره ( وما كان ربك نسيا ) ولو أن الله تعالى أراد ذلك لما أغفله ولا أهمله ، والعمل في ذلك أن ننظر فيمن سرق من شيء له فيه نصيب من بيت المال . أو الخنس . أو المغنم أو غير ذلك فان كان نصيبه محدودا معروفا المقدار كالغنيمة أو ما اشترك فيه ببيع أو ميراث . أو غير ذلك . أو كان من أهل الخنس ننظر فان أخذ زائدا على نصيبه بما يجب في مثله القطع قطع ولا بد فان سرق أقل فلا قطع عليه الا أن يكون منع حقه

فذلك أو احتاج إليه فلم يصل إلى أخذ حقه إلا بما فعل ولا قدر على أخذ حقه خالصا فلا يقطع إذا عرف ذلك وإنما عليه أن يرد الوند على حقه فقط لأنه مضطر إلى أخذ ما أخذ إذا لم يقدر على تخلص مقدار حقه والله تعالى يقول : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) وبالله تعالى التوفيق .

**٣٢٦٥ مسألة** — فيمن سرق من الحمام ، ناعمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله ابن نصر ناقاسم بن اصبغ ناابن وضاح ناموسى بن معاوية ناوكيع ناسعيد بن عبدالعزيز التتوخي عن بلال بن سعد أن رجلا سرق برنسا من الحمام فرفع إلى أبي الدرداء فلم ير عليه قطعا ، وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه ، وقال مالك ، وأحمد . وإسحق . وأبو ثور . وأبو سليمان ، وأصحابهم عليه القطع إذا كان هنالك حافظ .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذا مما تناقض فيه الحنفيون . والمالكيون لأنهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة إذا وافق آراءهم وقد غالفوا منها قول أبي الدرداء ولا يعرف له من الصحابة مخالف .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وقد قال تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ) وهذا سارق فاقطع عليه بنص القرآن ولو أراد الله تعالى تخصيص ذلك لما أغمله .

**٢٢٦٦ مسألة** — فيمن سرق من مسجد ، قال قوم : لا قطع على من سرق من مسجد ، وقالت طائفة : إذا كان هنالك حافظ لذلك الشيء ، أو كانت الأبواب مغلقة قطع والا فلا ، وكذلك لو قطع باب المسجد فإن كان مغلقا مضبوطا قطع والا فلا ، وهذا القول في باب الدار . وهو قول مالك . وقال أصحابنا : القطع في كل ذلك واجب والأصل في ذلك أمر الحرز كما ذكرنا وقد بطل قول من قال بمراعاة الحرز قالوا يجب قطع من سرق من مسجد بابا كان مغلقا أو غير مغلق . أو حائرا . أو قد بدلا . أو شيئا وضعه صاحبه هنالك ونسبه فإن صاحبه معه أو لم يكن إذا أخذه مستترا بأخذه لنفسه لا يحفظه على صاحبه وذلك لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢٦٧ مسألة** — هل على النباش قطع أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في النباش فقالت طائفة : عليه القتل ، وقالت طائفة : تقطع يده ورجله ، وقالت طائفة : تقطع يده فقط . قالت طائفة : يمزر أدا ولا شيء عليه غير ذلك ، وأما من رأى عليه القتل فكما نأحام ناابن مفرج ناابن الاعرابي ناالديري نا عبدالرزاق عن ابن جريج عن صفوان بن سليم أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ



وجد رجلا يختفى في القبور فقتله فأهدر عمر بن الخطاب دمه ، وأما من رأى قطع يده  
ورجله فمكروا بالسند المذكور الى ابن جريج قال : قال لي عمرو بن دينار : قطع  
عباد بن عبد الله بن الزبير يد غلام ورجله اختفى •

**قال أبو محمد** رحمه الله : عباد هذا من التابعين أدرك عائشة نعم ووجه الزبير  
وجهور الصحابة رضوا الله عنهم ، وأما من رأى قطع يده فقط فمكروا بالسند  
المذكور الى عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني عبد الله بن أبي بكر  
عن عبد الله بن حامر بن ربيعة أنه وجد قوما يختفون القبور باليمن فكتب الى عمر بن  
الخطاب وكتب اليه عمر ان قطع أيديهم • حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن  
عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا حجاج بن المنهال نا هشيم عن سبيل بن  
أبي صالح قال : شهدت عبد الله بن الزبير قطع يد النباش ، وبه الى الحجاج بن المنهال  
ناحمد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة نا الشعبي . والخبى . ومسروق بن الأجدع .  
وزاذان . وأبذرعة بن عمرو . وعمرو بن حزم قالوا في النباش اذا أخذ المتاع :  
قطع ، وعن ابراهيم النخعي قال : اذا سرق النباش قدر ما يقطع فيه فمليه القطع ، وعن  
الشعبي انه سئل عن النباش فقال : قطع في أمواتنا لما قطع في أحيائنا •

قال أبو محمد رحمه الله : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق ان كل هذا  
لامعنى له لكن الفرض هو ما افترض الله تعالى ورسوله عليه السلام الرجوع اليه عند  
التنازع اذ يقول تعالى : ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) الآية ففعلنا  
فوجدنا ما تعالى يقول : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ووجدنا رسول الله ﷺ  
قد أوجب القطع على من سرق بقره عليه السلام : « لو سرق فاطمة بنت محمد لقطع  
محمد يدها » ووجدنا السارق في اللغة التي نزل بها القرآن وبها خاطبنا الله تعالى هو  
الآخذ شيئاً لم يبيع الله تعالى له أخذه فيأخذه ممتلكاً له مستخفياً به فوجدنا النباش هذه  
صفته فصح أنه سارق واذا هو سارق قطع اليد على السارق فقطع يده واجب ، وبه  
نقول : وأما من رأى قتله . أو قطع يده ورجله فاعلم له حجة الا أن يكونوا رأوه  
محارباً وليس ههنا دليل على أنه محارب أصلاً لأنه لم يخفط بقا فليس له حكم المحارب  
ودماؤنا حرام قدم النباش حرام ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٦٨ مَسْأَلَةٌ — ما يجب فيه على آخذه القطع - قال أبو محمد رحمه الله :  
تنازع الناس في أشياء فقال قوم : لا قطع في سرقتها ، وقال قوم : فيها القطع من  
ذلك التمر . والجار . والشجر . والزرع •

**قال أبو محمد** رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ناعبد بن محمد بن معاوية ناعبد بن شعيب أخبرني عمه بن خالد في أبي نائلة بن عبد الملك القومى عن الحسن - هو ابن صالح ابن حمى - عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا قطع في ثمر . ولا كثر - والكثير الجمار - وفي هذا آثار كثيرة لم نذكرها لثلاث طول بذكرها ولو صحت لوجب الأخذ بها بذلك ولزم حيث أن لا يقطع في شيء من الثمر والحبوب سواء حصد أو لم يحصد جد أو لم يجد كان في الخازن أو لم يكن لعموم هذا اللفظ . ولأن الله تعالى سمى الياض ثمراً قال : ( ومن ثمرات النخيل والأعناب ) فسمى الله تعالى ماثمره الشجرة والنخلة والزرع ثمراً بقوله تعالى : ( وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمث ) الآية الى قوله تعالى : ( وآتوا حقه يوم حصاده ) فوجب الحق فيه يوم حصاده - والحصاد لا يكون الا في الياض - وأما ساق الشجرة والنخل . وأغصانه فلا يقع عليه اسم ثمر أصلاً لاني لغة . ولا في شريعة ، واختلف المتأخرون في هذا فقال سفيان الثوري : لا قطع فيما يفسد من يومه من الطعام مثل التريد واللحم وما أشبهه لكن يعزر وإذا كانت اثمرة في شجرتها لم تقطع اليد في سرقها لكن يعزر ، قال أبو حنيفة : لا يقطع في شيء من الابل . ولا البقر . ولا الغنم . ولا الخيل . ولا البغال . ولا الحمير . اذا سرق كل ذلك من المرعى فاذا كانت في المراح أو في الدور ففيها القطع ، ولا يقطع في شيء من الفواكه الرطبة كانت في الدور أو في الشجر في حرز كانت أو في غير حرز وكذلك البقول كلها . وكذلك ما يسرع اليه الفساد من اللحم والطعام كله كان في حرز أو في غير حرز ولا قطع في الملح ، ولا في التوابل . ولا في الزروع كلها فاذا يبس الزرع وحمل الى الاندر أو الى البيوت وجب القطع في سرقة شيء منه اذا بلغ ما يجب فيه القطع ، وقال مالك : كل ما كان من الفواكه في أشجاره والزرع في مزرعته فلا قطع في شيء منه وكذلك الأنعام في مسارحها فاذا أحرزت الأنعام في مراح أو دار ففيها القطع ، فاذا جمع الزرع في أندره أو في الدور ففيه القطع ، واذا جنبت المواك وأدخلت في الحرز ففيها القطع ، وكذلك قطع في البقول والفراكه كلها وفي اللحم . وفي كل شيء اذا كان في حرز ، وهذا قول الشافعي أيضاً : وقال أبو ثور : اذا كانت المواك في أشجارها رطبة أو غير رطبة وكان الفسيل في حائلته ، وكان كل ذلك عورزا بمنوعا ففيه القطع ، وقال فيا عدا ذلك بقول مالك . والشافعي

وقال مالك : والشافعي . وأبو ثور في البئر . أو الدابة تسرق من الفدان : فقيه القطع ، وقال أصحابنا في كل ما ذكرنا القطع محرزا فإن أو غير محرز إذا سرقة السارق ولم يأخذه معلنا .

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرا في ذلك ، ونظرنا في قول أبي ثور فوجدناه صحيحا إلا اشتراطه الحرز فقط فإن الحرز لأمضى له على ما بينا قبل ، وقول أبي ثور هذا إنما صح لموافقته عموم قول الله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وبحكم رسول الله ﷺ بقطع السارق عموما دون اشتراط حرز . وقول أبي ثور : مخالف للأحاديث المذكورة قبل هذا لأنها وإمارة . ولا حاجة إلا في صحيح ، ثم نظرنا في قول مالك . والشافعي : فوجدنا حجتهما إنما هي خبر عمرو بن شعيب . وابن المسيب ، وخبر حميد بن قيس . وعبد الرحمن بن عبد الله لا حاجة لهما غيرهما وقد بينا أن هذه الأخبار في غاية الوهم وأن الاحتجاج بالوهم باطل ، وقد قلنا إن هذه الأخبار لا تصح ولو صحت لما كان في شيء منها دليل على ما ادعاه من ادعاه من الحرز بل كان الواجب حينئذ أن لا يقطع في شيء مما يقع عليه اسم ثمر ولا اسم كثر وأن يقطع في ذلك إن أواه الجرين رطباً فإن أو غير رطب فهذا فإن يكون الحكم لو صح الخبر وما عدا هذا فباطل بظن كاذب فإذا لم تصح الآثار أصلاً قالوا واجب ما قاله أصحابنا من أن القطع واجب في كل ثمر وفي كل كثر معلقا كان في شجره أو مجدودا أو في جرين فإن أرفى غير جرين إذا أخذه سارقاً له مستخفياً بأخذه غير مضطر إليه وبغير حق له فإن القطع في كل طعام كان مما يفسد أو لا يفسد إذا أخذه على وجه السرقة غير مشهور بأخذه . ولا حاجة إليه . ولا عن حق أو جب له أخذه فإن القطع واجب في الزرع إذا أخذ من فدان . أو هو بأندره على وجه السرقة مستتراً أو مخفياً بأخذه لاعتنا حاجة إليه ولا عن حق له ، وأما الماشية فالقطع فيها أيضاً كذلك إلا أن تكون ضالة يأخذها معلنا فيكون محسناً حيث أبيع له أخذها وعاصياً لا سارقاً حيث لم يبع له أخذها فلا قطع هنا لأنه ليس سارقاً ، وإنما القطع على السارق وعمدتنا في ذلك قول الله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وبحكم رسول الله ﷺ بقطع السارق عموماً ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٣٦٩ مسألة — الطير فيمن سرقها ، قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في القطع في الطير إذا سرق كالجهاج . والأوز . وغيرها ، فقالت طائفة : لا قطع في شيء من ذلك لما نأخذ بن سعيد بن نبات فابن عبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغ

نا ابن وضاح ناهوسى بن معاوية واوكيم ناسفيان الثوري عن جابر بن يزيد الجعفي عن عبد الله بن يسار قال : أتى عمر بن عبد العزيز رجلا قد سرق دجاجة فأراد أن يقطعه فقال أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف كان عثمان يقول : لا قطع في طير فخلى عمر سبيله . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن عبد الله بن يسار قال : أراد عمر بن عبد العزيز أن يقطع سارقا سرق دجاجة فقال له أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عثمان بن عفان قال : لا قطع في طير ، وعن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان قال : لا قطع في طير . وبه يقول أبو حنيفة . وأحمد بن حنبل . وأصحابهما . وإسحق بن راهويه . وقالت طائفة : القطع فيه إذا سرق من حرز وهو قول مالك . والشافعي . وأصحابهما . وقالت طائفة : القطع فيها على كل حال إذا سرق .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا فيما اختلفوا من ذلك فوجدنا من احتج قول من لم ير القطع فيه فوجدناهم يقولون : إن إبطال القطع فيه قد روى عن عثمان بن عفان ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة وادعى بعضهم أنه روى نحو ذلك عن علي وهذا لا يعرف وقالوا إن الأصل فيه أنه ناه في الأصل مباح فإذا كان مملوكا لم يقطع سارقه إذا كان ماهذا وصفه لم يقطع سارقه ، والطير إذا كان مباحا أو كان فروخا فلا قيمة له وإنما تصير له القيمة بمد ما يصير مملوكا بالذم فهو إذا كل ما هووا به ما لهم شبهة غير ذلك وكل ذلك لاحجة لهم فيه أصلا .

قال أبو محمد رحمه الله : فإذا قدرى قولهم من حجة وكان الطير مالا من الأموال فقد تبين ذلك ملكا لصاحبه كالديك . والحمام وشبهها وجب فيه القطع بقول الله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وبإيجاب رسول الله ﷺ القطع على من سرق ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله عليه السلام من ذلك طيرا ولا غيره وتافه لو أراد الله تعالى إلى الذي يعلم سر كل من خلق . وكل ما هو كائن وحادث من حركة أو قس . وكلية أبد الأبد . وكل ما لا يكون لو كان كيف كان يكون أن يخص من القطع من سرق الطير لما أغفل ذلك ولا أمهله فحين نشهد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لم يرد قط إسقاط القطع عن سارق الطير بل قد أمر الله تعالى بقطعه نصا . والحمد لله رب العالمين .

٢٢٧٠ مسألة — ( الصيد ) قال أبو محمد رحمه الله : يتعلق بهذا الباب

أمر الصيد فإن أبا حنيفة لا يرى القطع في الصيد إذا تملك أصلا ولا يرى القطع فيمن سرق إبلا متسلكا من حرزه ، ولا على من سرق كذلك غزالا . أو خشفا . أو ظبيا . أو حمارا وحشيا . أو أرنا . أو غير ذلك من الصيد ، ورأى مالك . والشافعي . وأصحابهما القطع في كل ذلك على حسب الاختلاف الذي أوردناه عنهم في مراعاة الحرز . قال أبو محمد رحمه الله : وهذا مكان ما تعلم للحنيقيين فيه حجة أصلا ولا أنه قال به أحد قبل شيخهم بل هو غرق للاجماع ، وخلاف للقرآن مجرد إلا أنهم ادعوا أنهم قاسوه على الطير .

( فان قالوا ) : إن الصيد يشبه الطير في أنهما حيوان وحشى مباح في أصله . ( قبل لهم ) : فأسقطوا على هذا القياس القطع عن سرق ياقوتا . أو ذهباً أو فضة . أو نحاساً . أو حديدأ . أو رصاصاً . أو قنطرةأ . أو زنبقا : أو صوف البحر لأن هذا كله أجسام مباحة في الأصل غير متسلكة بالصيد ولا فرق فهذا تشبيه أعم من تشبيهكم وعلة أعم من علتكم ، وأيضا فإنهم قد تقصوا هذا القياس فلم يقيسوا قاتل الدجاج الأنسى على الصيد المحرم في الاحرام ، ولا قاسوا الانعام . والخيل عند من يبيحها على ذوات الأربع من الصيد . وكان هذا كله نصا واجماعا متيقنا فصح أن القطع واجب على من سرق صيدا متسلكا كما هو واجب في سائر الاموال ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧١ مسألة - فيمن سرق خمرا لذى . أو لمسلم . أو سرق خنزيرا كذلك . أو ميتة كذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : نأهمل نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : من سرق خمرا من أهل الكتاب قال عطاء : زهوا في الخمر . والخنزير يسرقه المسلم من أهل الكتاب يقطع من أجل أنه حل لهم في دينهم وإن سرق ذلك من مسلم فلا قطع عليه . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : من سرق خمرا من أهل الكتاب قطع ، وقالت طائفة : لا قطع عليه في ذلك ولكن يفرم لها مثلها وهذا قول شريح . وسفيان الثوري : ومالك . وأبي حنيفة . وأصحابهم : وقالت طائفة : لا قطع عليه في ذلك ولا ضمان وهو قول الشافعي . وأحمد وأصحابهما وبه يقول أصحابنا .

قال أبو محمد رحمه الله : فنظرنا في ذلك فرأينا قول من أوجب الضمان وأسقط القطع في غاية الفساد لأنه لا يخلو الخمر . والخنزير من أن يكونا مالا للذي له قيمة .

أولا يكونا مالا له ، ولا سييل الى قسم ثالث أصلا فان كانت الخمر . والخنزير مالا للذي  
لهما قيمة فالقطع فيهما واجب على أصولهم إذا بلغ كل واحد منهما ما فيه القطع وان  
كان الخمر . والخنزير لاقية لهما وليسا مالا للذي فبأى وجه قضوا بضمان مالا لقيمة  
له ولا هو مال وهل هذا منهم الاقضاء . بالباطل ؟ وإيكال مال بغير حق لاسيا وهم  
يقولون : ان المسلم إن سرق خمر المسلم . أو خنزيرا لمسلم فلا قطع ولا ضمان لأنهما ليسا  
مالا له ولا لهما قيمة ؛ والعجب كله كيف يقضون بضمانهما عليه وهو لا سييل له الى  
قضائهما لأنه عندهم مما يكال أو يوزن ققيهما المثل عندهم ، ثم نظرنا في قول من رأى  
القطع في ذلك والضمان وقول من لا يرى في ذلك لا قطعاً ولا ضماناً فنظرنا فيمن رأى  
القطع والضمان فلم يجد لهم حجة أصلا إلا أن قالوا : إياها مال لهم ولها قيمة عندهم قلنا :  
لهم اخبرونا بحق من الله تملكوها واستحقوا ملكها وشربها أم يباطل ؟ ولا سييل الى  
قسم ثالث (فان قالوا) : بحق وأمر من الله تعالى كفروا بلا خلاف وهم لا يقولون  
هذا . ويلزمهم أن يقولوا أن دين اليهود والنصارى حق وهذا لا يقوله مسلم أصلا  
قال الله تعالى : (ان الذين عند الله الاسلام) وقال تعالى : (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن  
يقبل منه) فادع صرح ما قلنا وصح أن الله تعالى حرم شرب الخمر على كل مسلم وكافر .  
وحرم بيعها على كل مسلم وكافر . وحرم ملكها على كل مسلم وكافر بقوله تعالى  
آمرأ للرسول عليه السلام ان يقول : (يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا) وبقوله  
عليه السلام « كل مسكر حرام وان الذي حرم شربها حرم بيعها » ثبت أنها ليست مالا  
لأحد وأنه لاقية لها اصلا . وكذلك الخنزير للتحريم الوارد فيه جملة فاذ قد حرم  
ملكها جملة فان من سرقها لم يسرق مالا لأحد لاقية لها اصلا ولا سرق شيئا يحل  
ابقاؤه جملة فلا شيء عليه والواجب هرقها على كل حال لمسلم وكافر . وكذلك قتل  
الخنزير ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما من سرق ميتة فان فيها القطع لأن جلدتها باقى  
على ملك صاحبها يدبغه فينتفع به ويبيعه (فان قيل) : ما الفرق بين الخنزير والميتة  
أوجبتم القطع في الميتة من اجل جلدتها ولم توجبوا القطع في الخنزير فخلا أو جبتوه  
من اجل جلدته وجلده وجلد سائر الميتات سواء في جواز الاتفاع به وبيعه إذا دبغ ؟  
(فجوابنا) أن الفرق بينهما في غاية الوضوح والله الحمد وهو أن الميتة كانت  
في حياتها متملكة لصاحبها بأسرها فلما ماتت سقطت ملكة عن لحمها . وشحمها . ودماها  
ومعها . وفرثها . ودماغها . وغضاريفها لأن كل هذا حرام مطلق التحريم وبقي

ملكه كما كان على ما أباح الله تعالى له الانتفاع به، منها وهو الجلد . والشعر . والصوف والوبر . والعظم فلا يخرج عن ملكه إلا باباحه إياه لإنسان بعينه أو لمن أخذه ويعلم ذلك بطرحه الجميع وتبريه منه فهو مال بطرحه مالك لذلك فإن سرق قائما سرق شيئا متملكا ملكا صحيحا ومال من مال مسلم . أو ذمى فالقطع فيه ، وأما الخنزير فلا يقع عليه في حياته ملك لأحد لأنه رجس محرم جملة فمن سرقه حيا . أو ميتا قائما أخذ مالا لملك له وما لا يحل لأحد تملكه لجلده لم يادر إليه . وأخذه . ودبغه فإذا دبغ صار حبيذا . لمكان مال متملكه من سرقه فعليه فيه القطع ، والقطع واجب في عظام الغنم كما ذكرنا والميتات كلها كذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « إنما حرم أكلها » حاش عظم الخنزير وشعره وكل شيء منه حرام جملة لا يحل لأحد تملك شيء منه إلا الجلد فقط بالدباغ لقول رسول الله ﷺ : « إنما إمام دبغ فقد طهر » وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧٢ مسألة - فيمن سرق حراً صغيراً . أو كبيراً . قال أبو محمد رحمه الله :  
لأنعلم خلافاً في زمن سرق عبداً صغيراً لا يفهم أن عليه القطع ، واختلف الناس فيمن سرق عبداً كبيراً يتكلم ، وفيمن سرق حراً صغيراً أو كبيراً ، فأما العبد الصغير الذي لا يفهم فإن الذي سرقه سارق مال فعليه القطع ، وأما من سرق العبد الذي يفهم قائما أسقط عنه القطع من أسقطه لأنه لو لآؤه أطاعه ما أمكنه سرقته إياه .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا لا ينبغي أن يطلق إطلاقاً لأن في الممكن أن يسرقه وهو نائم . أو سكران . أو مغشى عليه . أو متغلبا عليه منهذا بالقتل فلا يقدر على الامتناع . ولا على الاستغاثة فإذا كان هكذا فهي سرقة صحيحة قد تمت منه وإذا هي صحيحة فالقطع عليه بنص القرآن . حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنا أن عمر بن الخطاب قطع رجلاً في غلام سرقه ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن إسماعيل عن الحسن البصري قال : من سرق صغيراً حراً . أو عبداً قطع ، قال إبراهيم النخعي : يقام الحد على الكبير وليس على الصغير من شيء - يعني أنه يقطع الكبير في سرقة الصغير - وبه إلى عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن سرق عبداً أعجمياً لا يفقه قال : يقطع ، وبالقطع في سرقة العبد الصغير يقول أبو حنيفة . ومحمد بن الحسن . ومالك . والشافعي . واحمد . وأصحابهم . وإسحق . وأصحابنا وسفيان الثوري : وذكروا عن أبي يوسف أنه استحسن أن لا يقطع ، وأما من سرق حراً فإن حماد بن أحمد نا قال : نا ابن مفرج

نا بن الاعرابي نا الدبري ناعده الرزق عن ابن حريج قال : أخبرت أن عليا قطع البائع بائع الحر وقال : لا يكون الحر عبدا ، وقال ابن عباس : ليس عليه قطع وعليه شبهه بالقطع الحبس ، وقال أبو حنيفة : وسفيان . وأحمد . وأبو ثور : لا قطع على من سرق حرا صغيرا كان أو كبيرا ، وقال مالك . وإسحاق بن راهويه : على من سرق حرا صغيرا القطع ، وذكر هذا عن الحسن البصري . والشعبي .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد جاء في هذا أثر لا علينا أن نذكره لأن الحنفيين يأخذون بأقل منه إذا وافقهم ، وهو لنا نال القاضي عبدا لله بن عبد الرحمن بن جفاف المماقري بسلانيه نا محمد نا ابراهيم بطليطة نا بكر بن العلاء القشيري بمصر نا زكريا بن يحيى الساجي البصري نا القاسم بن اسحق الانصاري نا أبي نا عبدا لله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان رسول الله ﷺ أتى برجل كان يسرق الصبيان فأمر به فقطع .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فليس فيه تخصيص حر من عبد ، وبالله تعالى التوفيق .  
**٢٢٧٣ مسألة** - من سرق المصحف ، قال أبو محمد رحمه الله : قال أبو حنيفة . وأصحابه . لا قطع على من سرق مصحفا . كانت عليه حلية فضة تزن مائتي درم . أو أكثر : أو أقل . أو لم تكن ، وقال مالك . والشافعي . وأصحابنا عليه القطع .

**قال أبو محمد رحمه الله :** واحتج من لم يقطع بأن قال : إن له فيه حق التعليم لأنه ليس له منعه من احتاج اليه قال : فلما كان له فيه حق كان كمن سرق من بيت المال قال والفضة تبع لأنها تدخل في بيعه كما يدخل في بيعه الجلد والدقان وهذا كلام فغاية الفساد والباطل أول ذلك قولهم : لأن له فيه حق التعليم وقد كذب اما حق المتعلم في التلقين فقط لا في مصحف الناس أصلا فلم يوجه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع ، وإنما فرض على الناس تعلم بعضهم بعضا القرآن تدرسا وتحفيظا وهكذا كان جميع الصحابة رضي الله عنهم في عهد رسول الله ﷺ بلا خلاف من أحد أنهم يكن مثلك مصحف ، وإنما كانوا يلتقونه بعضهم بعضا ويقرئونه بعضهم بعضا فن احتاج منهم أن يقيد ما حفظ كتبه في الأديم . وفي الخفاف . والألواح : والاكتاف فقط فبطل قوله ان السارق حقا في المصحف وصح أن لصاحب المصحف منعه من كل أحد إلا ضرورة بأحد اليه .

قال أبو محمد رحمه الله : فصح أن يقطع واجب في سرقة المصحف كانت عليه حلية أولم تكن لقول الله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) .



**قال أبو محمد** رحمه الله : ويلزمهم أن لا يوجبوا القطع على من سرق كتب العلم وهذا خطأ بل القطع في كل ذلك واجب ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧٤ - مسألة - سارق اختلف الناس في وجوب القطع عليهم .  
 قال أبو محمد رحمه الله : قال أبو حنيفة . وأصحابه لا يقطع من سرق صليبا أو وثا ولو كان من فضة . أو ذهب قال : فإن سرق دراهم فيها صور أصنام أو صور صلبان فعليه القطع لأن ذلك يعبد وهذا لا يعبد .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهذا خطأ . وتناقض . واحتجاج فاسد ، أما الخطأ فاسقاط الحد الذي افترض الله تعالى من القطع على السارق ، وأما وجوب القطع على سارق الصليب لأنه سرق جوهر لا يحل له أخذه ، وأما الواجب فيه كسره فقط وأما ملك جوهره فصحيح ، ولا فرق بين وبين من سرق إناء ذهب وإناء فضة والنهي قد صح عن اتخاذ آية الفضة والذهب كاصح عن اتخاذ الصليب والوث ولا فرق والقطع واجب في كل ذلك لأنه لم يسرق الصورة ولا شكل الإماء وإنما سرق الجسم الحلال تلكه وإنما الواجب في الآنية المذكورة . والصلبان . والأوثان الكسر فقط فإن كان الصليب . أو الوث من حجر لاقية له أصلا بعد الكسر فلا قطع فيه أصلا لما ذكرناه قبل من قول عائشة رضي الله عنها أن يد السارق لم تكن تقطع في عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه ونستقصي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى في كلامنا في مقدار ما يقطع فيه السارق ، وأما التناقض فظاهر أيضا لأنه لا فرق بين صورة وصورة بلا برهان وكلاهما محرم تصويره ومتوعد عليه بالعذاب الشديد يوم القيامة ، وأما فساد احتجاجه بأن الصليب يعبد والصورة التي والدراهم لا تعبد فإن الهند يعبدون البقر كما يعبد النصارى الصليب ويعظمونها كما يعظم الصليب ولا فرق فليزومه أيضا أن لا يقطع في سرقة البقر (فإن قالوا) : إنما نحن لانعبد الصليب (فلناهم) : وإنا نحن أيضا لانعبد الصليب ولا نعظمه ، والحد لله رب العالمين ، والعجب كل العجب من اسقاط أبي حنيفة القطع عن سارق الصليب وهو يقتل المسلم إذا قتل عابد الصليب فلو كان لما بد الصليب من الحرمة عند من ما يستباح به دم المسلم فإن مال عابد الصليب من الحرمة ما يستباح به يد سارقه والصليب مال من ماله هذا على أن الله قد صح أن لا يقتل مؤمن بكافر عن رسول الله ﷺ نعم وعن الله تعالى في القرآن اذ يقول : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) واذا يقول تعالى : ( أفجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون ) ولم يأت نهي قط عن قطع يد من سرق مال كافر ذي بل أمر الله تعالى

بقطعه في عموم قوله: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وقد علم الله تعالى أن السارق يسرق من مسلم ومن ذمي فنحن نقسم بالله تعالى أنه لو أراد استثناء سارق مال الذمي لما سكت عن ذلك ولا نسيه ولينه كما بين لنا أن لا يقتل مؤمن بكافر ، وبالله تعالى التوفيق .  
**٢٢٧٥ مسألة -** إحضار السرقة ، قال أبو محمد رحمه الله . قال المالكيون : من أقر بسرقة دراهم كثيرة أو قليلة أو غير ذلك فإن القطع لا يجب بذلك الا حتى يحضر ذلك الشيء الذي أقر بسرقة .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا أيضا خطأ لأنه رد لما أمر الله تعالى به من قطع السارق ولم يشترط إحضار السرقة (وما فإن ربك نسيا) لكن الواجب قطعه ولا بد مما يلزمه إحضار ما سرق ليُرد إلى صاحبه ان عرف أو ليكون في جميع مصالح المسلمين إن لم يعرف صاحبه فإن عدم الشيء المسروق ضمنه على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى .

قال أبو محمد رحمه الله : ولا نعلم لمن عالف هذا حجة أصلا فإن تعلقوا بما ناهى الله بنزيح نا ابن مفرج ناقسم بن اصبح نا ابن وضاح ناسخون نا ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن طارقا كان جعله ثعلبة الشامي على المدينة يستخطفه فأتى بانسان منهم بسرقة فجلبه فلم يزل يجلبه حتى اعترف بالسرقة فأرسل إلى ابن عمر فاستفتاه فقال ابن عمر : لا تقطع يده حتى يبرزها ، فهذا لاجبة لهم فيه لأن من أقر تحت العذاب وبالتهديد فلا قطع عليه وسواء ابرز السرقة أو لم يبرزها لأنه قد يكون أودعت عنده وهو يدري أنها سرقة أو لا يدري فلا يكون على المودع في ذلك قطع أصلا ويحتمل قول ابن عمر هذا - أي حتى يبرز - قوله مجردة من الاقرار بالضرب مع أنه لاجبة في أحد دون رسول الله ﷺ ولم قوله لا بن عمر قد خالفوها بلا برهان ، فإن ذكرنا ما روينا بالسند المذكور إلى ابن وهب قال : أخبرني يحيى بن أيوب قال : كتب إلى يحيى بن سعيد يقول من اعترف بسرقة ثم أتى مع ذلك بما يصدق اعترافه فذلك الذي تقطع يده ، ومن اعترف على تهديد وتخوف ثم لم يأت بما يصدق اعترافه فإن ناسا يزعمون أن يقطعوا في مثل هذا ، وبه إلى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال من اعترف بعد امتحان فلم يوجد ذلك عنده ولم يوجد ما يصدق من عمله فإن اعترافه لم يكن متصلا ولا إقامته على الاعتراف خشية أن يكون عليه من البلاء ما قد دفع عنه من البلاء باعترافه فمضى أن لا يؤخذ باعترافه إلا أرياني وجه البينة والمعرفة أنه صاحب تلك السرقة وهذا لاجبة لهم فيه لأن من أقر بسرقة فلا يخلو من أن يكون أقر بلا تهديد ولا عذاب . أو أقر بتهديد وعذاب

فان أقر بتبديد وعذاب فلا قطع عليه أصلاً أحضر السرقة ، او لم يحضرها إذ قد يدري  
 وضعها ، أو جعلت عنده فلا قطع عليه ، وان كان أقر بلا تبديد ولا عذاب فلا قطع عليه  
 اخرج السرقة . أولم يخرجها لما ذكرنا قبل ، رأما قول ربيعة ان لا يؤخذ المخبر باعتراف  
 إلا ان يأتي بوجه البينة والمعركة انه صاحب تلك السرقة بقول صحيح لا شك فيه انه اذا  
 جاء ببيان يتيقن به دون شك انه سرقها فلا قطع واجب وسواء حيث أقر تحت العذاب او  
 دون عذاب وكذلك لو عذب أو أقر وجاءت بينة تشهد بانهم رأوه يسرق لوجب قطع  
 يده بالسرقة لا باقراره ، وقد قلنا : إن احضار الشيء المسروق ليس بيانا وانه هو سرقة  
 وانما هو ظن ولا يحل قطع يده مسلم بالظن ، قال الله تعالى : (ان يتبعون الا الظن وان  
 الظن لا يغنى من الحق شيئا ) وقال رسول الله ﷺ : « ياكم والظن فان الظن  
 أكذب الحديث » .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد روي عن ابى بكر الصديق بحضرة عمر بن الخطاب  
 وسائر الصحابة رضي الله عنهم انه قطع الاقطع باقرار مجرد دون احضار السرقة وان  
 السرقة انما وجدت عند الصائغ اوعنده وقد يمكن ان توضع في رحله بغير علمه .  
 حدثنا حام ناه بن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر . وسفيان  
 الثوري كلاهما عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عباد بن مسعود عن ابيه قال :  
 جاء رجل الى علي بن ابي طالب فقال : اني سرقته فقال : اني سرقته فقال : شهدت  
 على قسك مرتين فقطعه ، قال عبد الرحمن : فرأيت يده في عنقه معلقة ، وبه الى عبد الرزاق  
 عن ابن جريج قال قلت لعطاء : رجل شهد على نفسه مرة واحدة قال : حسبك .

قال ابو محمد رحمه الله : انما اوردنا هذا لتلايقنوا فيما يذكرونه من احضار  
 السرقة بما ذكرنا عن ابن عمر فاق وجدناهم على اصح مما وجدوا لابن عمر قطعاً بغير  
 احضار السرقة وكذلك عن عطاء والاملاح في أحد دون رسول الله ﷺ .

قال ابو محمد رحمه الله : وقال بعض من لا يرى درأ الحد من السارق برجوعه  
 انه ان أقرهم رجوع فلا قطع عليه لكن يقرم السرقة الذي أقر أنه سرقها منه وهذا تناقض  
 وخطأ لأنه لم يقله بشيء الا على وجه السرقة (قلنا) : فلا يخلو اقراره بذلك ضرورة  
 من احد وجهين لا ثالث لهما ، اما ان يكون صادقا في انه سرق منه ما ذكر او يكون كاذبا  
 في ذلك ، فان كان صادقا فقد عطلوا الفرض اذ لم ينفذوا عليه ما أمر الله تعالى به من  
 قطع يد السارق ، وان كان كاذبا فقد ظلموه اذ غرموه ما لم يجب له عنده قط ، ولا

صح اقراره به فهم بين تعطيل القرض . أو ظلم في اباحة مال محرم وكلاهما لا يحل وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٧٦ - مسئلة - اختلاف الشهادة في ذلك • قال أبو محمد رحمه الله : قال الشافعي . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبو ثور : ان اختلف الشاهدان فقال أحدهما سرق بقرة ، وقال الآخر : بل ثورا ، أو قال أحدهما سرق بقرة حمراء . وقال الآخر بل سوداء ، أو قال أحدهما : سرق يوم الخميس ، وقال الآخر : بل يوم الجمعة فلا قطع عليه ، فإن قال أحدهما : سرق بقرة حمراء ، وقال الآخر : بل سوداء فعليه القلع وقال مالك : إن قال أحد الشاهدين : سرق يوم الخميس ، وقال الآخر : بل يوم الجمعة ، وقال اثنان : زنى يوم الخميس ، وقال اثنان : بل يوم الجمعة فقد بطل عنه حد السرقة وحد الزنا قال فلور قال أحدهما قذف زيدا يوم الجمعة . وقال الآخر : قذفه يوم الخميس : أو قال أحدهما : شرب الخمر يوم الخميس ، وقال الآخر : بل يوم الجمعة فعليه حد القذف وحد الخمر وهذا كله تخليط ، وإنما أوردناه لئلا يرى يعون الله تعالى من نصيح نفسه وأراد الله تعالى به خيرا بطلان أقوالهم في التشبيه الذي هو عندهم أصل لقياسهم الباطل وأنه من ميزم لم يعجز أن يمرض عليهم مثلها أو بأقوى منها فنقول بجمعهم : أخبرونا عن شهد عليه شاهدان بأنه سرق بقرة حمراء . وقال الآخر يضاء ، وعن شهد عليه شاهدان بأنه قذف زيدا ، وقال أحدهما : أمس ، وقال الآخر : بل اليوم . أو قال أحدهما : شرب خمر أمس ، وقال الآخر : بل اليوم أهذه الشهادة على سرقة واحدة . أو على سرقين مختلفتين ، وعلى قذف واحد أو قذفين متغايرين . وعلى شرب واحد أو على شرابين مختلفين (فأرأوا) : بل على سرقة واحدة . وشرب واحد . وقذف واحد فأبروا العيان لأنه لا يشك ذو حس سليم في أن شرب يوم الخميس ليس هو شرب يوم الجمعة وأما هو شرب آخر وإن سرق بقرة صفراء ليس هي سرقة بقرة سوداء ، وإنما هي سرقة أخرى (وإن قالوا) : بل هي سرقان مختلفتان . وشربان مختلفان وقذفان مختلفان متغايران (فأقول لهم) : فأى فرق بين هذا وبين الشهادات بزنا مختلف أو بسرقة ثور . أو بقرة أو باختلاف الشهادة في المكان وهذا ما لا سبيل لهم منه إلى التخلص أصلا لا بنص قرآن . ولا سنة صحيحة : ولا إجماع . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى شديد فسقط يقين قول من فرق بين الأحكام التي ذكرنا ولم يبق الا قول من ساوى بينهما فإراعي الاختلاف في كل ذلك . أولم يراع الاختلاف في شره من ذلك •

قال أبو محمد رحمه الله : فوجدنا من راعى الاختلاف في كل ذلك يقول : اذا

اختلف الشاهدان في حصة المروق . أو في زمانه . أو في مكانه فأنما حصل من قولهم فعلان متغيران فأذلك كذلك فأنما حصل على فعل شاهد واحد ولا يجوز القطع بشاهد واحد وكذلك القذف فلا يجوز إقامة حد قذف . ولا حد نمر بشاهد واحد فذه حججهم ما لهم حجة غير ما تظن نافيها فوجدناها لا تصح لأن الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة ويطلب به الشاهد إنما هو ما لا تتم الشهادة إلا به والذي ان قص لم تكن شهادة فهو ما هو الذي ان اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة لأنهم لم تتم ، وأما ما لمعنى لا ذكره في الشهادة . ولا يحتاج اليه فيها . وتم الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغي أن يلتفت اليه ، وسواء اختلف للشهود فيه . أولم يختلفوا . وسواء ذكره . أولم يذكره . واختلافهم فيه باختلافهم في قصة أخرى ليست من الشهادة في شيء ولا فرق فلما وجب هذا كان ذكر اللوز في الشهادة لا معنى له لو كان أيضا ذكر الوقت في الشهادة في الزنا . وفي السرقة . وفي القذف . وفي الخمر لا معنى له . وكان أيضا ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له فكان اختلافهم في كل ذلك كاختلافهم كسكوتهم ولا فرق لأن الشهادة في كل ذلك تامة دون ذكر شيء من ذلك وإنما حكم الشهادة وحسب الشهود أن يقولوا : أنه زنى بامرأة أجنبية يعرفها أولج ذكره قبلها رأينا ذلك فقط وما نبال قالوا : انها سوداء . أو بيضاء . أو زرقاء . أو كحلأ . مكرمة . أو طائفة . أمس أو اليوم . أو منذ سنة بمصر . أو بغداد وكذلك لو اختلفوا في لون ثوبه حيثئذ . أو لون حمامته ، وكذلك حسبهم أن يقولوا : سرق رأسا من البقر عتقيا باخذها ولا طيبهما أن يقولوا : أقرن . أو اخصب . أو أبقر . أو وافى الذنب ابيض أو اسود ، وهكذا في القذف . وشرب الخمر ولا فرق ، فصح ان الشهادة في كل ذلك تامة مع اختلاف الشهود وما لا يحتاج الى ذكره في الشهادة اذا اتضحت شهادتهم وجود الزنا منه . أو وجود السرقة . أو وجود القذف منه أو وجود شرب الخمر منه فقط لأنهم قد اتفقوا في ذلك ، وهذا هو الموجب للحد فأنما أوجب الله تعالى الحد في كل ذلك بوقوع الزنا ووجوب السرقة أو القذف وأثبت الاربعة الزنا فقد وجب الحد في ذلك بنص القرآن . والسنة ولم يقل الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ لا تقبلوا الشهادة حتى يشهدوا على زنا واحد في وقت واحد في مكان واحد وعلى سرقة واحدة شيء واحد في وقت واحد في مكان واحد (وما كان ربك نسيا) وثالبه لو أراد الله تعالى ذلك لما أهمله ولا أغفله حتى يبينه فلان وفلان وحاش لله من هذا ، فصح ان ما اشترطوه من ذلك خطأ لا معنى له ، وبالله تعالى التوفيق ، فليعلموا أن قولهم لا نعلمه عن احدهم الصحابة رضي الله عنهم ولا تذكره عن تابع الا شيئا ورد عن قتادة .

حدثنا حمام مابن مفرج ناابن الاعرابي ناالدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في رجل شهد عليه رجل انه سرق باؤرض وشهد عليه آخر بانه سرق باؤرض أخرى قال : لا قطع عليه ، وقد صح عن بعض التابعين ممن فعله أعلى من قتادة خلاف هذا نا نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا احمد بن سلية نا افشام بن حروة بن الزبير عن ابيه قال : تمجود شهادة الرجل وحده في السرقة ، وقد ذكرنا مثل هذا عن عبيد الله بن ابي بكره وان كنا لا نقول به ولكن لنريهم أن تمجودهم بائها شهادة واحدة على فعل واحد كلام فاسد وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٧٧ مسألة - القطع في الضرورة - قال أبو محمد رحمه الله : نا حمام ناابن مفرج ناابن الاعرابي حدثنا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : قال عمر بن الخطاب : لا قطع في عذق . ولا في عام السنة ، وبه الى معمر عن ابيان أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب في ناقة فخرت فقال له عمر : هل لك في ناقتين عشراوين مرتعتين سميتين بساتك ؟ فاننا لا نقطع في عام السنة - والمرتان المرطأتان - •

قال أبو محمد : من سرق من جهد أصابه فان أخذ مقدار ما يفيث به نفسه فلا شيء عليه وانما أخذ حقه فان لم يجد الا شيئا واحدا فقيه بفضل كثير كثوب واحد او لؤلؤة . او بغير . أو نحو ذلك فأخذه كذلك فلا شيء عليه أيضا لأنه يرد فضله لمن فضل عنه لأنه لم يقدر على فضل قوته منه ، فلو قدر على مقدار قوته يلغى الى مكان المعاش فأخذ أكثر من ذلك وهو يمكن لا يأخذه فعليه القطع لأنه سرق ذلك عن غير ضرورة ، وأن فرضا على الانسان أخذ ما اضطر اليه في معاشه فان لم يفعل فهو قاتل نفسه وهو عاصية قال الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وهو عموم لكل ما اقتضاه لفظه ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٧٨ مسألة - من سرق من ذى رحم محرمة - قال أبو محمد رحمه الله : اختاف الناس فيمن سرق من مال كل ذى رحم محرمة فقال مالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . وسفيان الثوري . واسحق : ان سرق الابوان من مال ابنيهما . أو بتيهما فلا قطع عليهما ، قال الشافعي : وكذلك الاجداد والجدات كيف كانوا لا قطع عليهم فيما سرقوه من مال من تليه ولادتهم ، وقال : هؤلاء كلهم حائى مالكا . وأبا ثور لا قطع على الولد ولا على البنت فيما سرقاه من

مال الوالدين . أو الأجداد . أو الجدات ، قال مالك . وأبو ثور : عليها القطع في ذلك ، وقال الثوري . وأبو حنيفة . وأصحابه : لا قطع على كل من سرق مالا لأحد من رحمه المحرمة ، وقال أصحابنا بالقطع واجب على من سرق من ولده . أو من والديه . أو من جدته . أو من جده . أو من ذى رحم محرمة . أو غير محرمة وانفقوا كلهم أنه يقطع فيما سرق من ذى رحمه غير المحرمة ، وفيما سرق من أمه من الرضاة ، وابنته وابنه من الرضاة وأخوته من الرضاة .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فنحنه بعون الله تعالى فنظرنا في قول من أسقط القطع عن الأبوين في مال الولد إذا سرقه فوجدناهم يحتجون بالثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « أنت ومالك لأبيك » قالوا : فأما أخذ ماله وقالوا : لو قتل ابنه لم يقتل به ولو زنى بأمة ابنه لم يحد لذلك فكذلك إذا سرق من ماله قال وفرض عليه أن يعقف أباه إذا احتاج إلى الناس فله في ماله حق بذلك ، وقالوا له في ماله حق إذا احتاج إليه كلف الاتفاق عليه ، وقالوا قال الله تعالى : ( وبالوالدين إحسانا ) وقال تعالى : ( إن أشكر لولائيك ) وقال تعالى : ( ولا تفل لها أف ولا تهرما ) إلى قوله : ( لما ريان صغيرا ) فليس قطع أيهما فيما أخذ من ماله رحمة ، فهذا كل ما شغبوا به في كل ذلك وكل ذلك لاحجة لهم في شيء منه بل هو عليهم كما نبين إن شاء الله تعالى .

أما ما ذكروا من القرآن لحق إلا أنه لا يدل على ما دعوا من إسقاط القطع فيما سرقوا من مال الولد ولا على إسقاط الجلد والرجم أو التغريب إذا زنى بحارية الولد ولا على إسقاط الحد إذا قذف الولد ولا على إسقاط المحاربة إذا قطع الطريق على الولد . أما قوله تعالى : ( وبالوالدين إحسانا ) فإن الله تعالى أوجب الإحسان إليهما كما أوجب علينا أيضا لنغيرنا قال الله تعالى : ( وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والجار ذي القربى ) الآية فإن كانت مقدمة الآية حجة بوجوب الإحسان إلى الأبوين في إسقاط القطع عنهما إذا سرقا من مال الولد فهي حجة أيضا ولا بد في إسقاط القطع عن كل ذى قربة وعن ابن السبيل وعن الجار الجنب . والمأحب بالجنب إذا سرقوا من أموالنا وهذا ما لا يقولونه فظهر تناقضهم وبطل احتجاجهم بالآية ، وأجنا فالأمر بالإحسان ليس فيه منع من إقامة الحدود بل إقامتها عليهم من الإحسان إليهم بنص القرآن لقول الله تعالى : ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان ) وقد أمرنا بإقامة الحدود فأقامتها على من أقيمت عليه

احسان اليه وإنه إنكفّر وتطهر لمن أقيمت عليه وهم لا يختلفون في أن إماما لو كان له أب أو أم فسرقا قُتِلَ فرضا عليه إقامة القطع عليهما فبطل تبرّئهم بالآية جملة وصح أنها حجة عليهم . وأما قوله تعالى : ( أن اشكروا لوالديك ) لحق ومن الشكر إقامة أمر الله تعالى عليهما وليس يقتضى شكرهما إسقاط ما أمر الله تعالى به فيهما والذي أمر بشكرهما تبارك اسمه هو الذى يقول : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ) فصح أمر الله تعالى بالقيام عليهم بالقسط وبأداء الشهادة عليهم ومن القيام بالقسط إقامة الحدود عليهم وبالله تعالى التوفيق ، وهكذا القول في قوله تعالى : ( ولا تقل لها أف ولا تهرهما ) الآية فليس في شيء من هذا إسقاط الحد عنهم في سرقة من مال الولد ولا في غير ذلك والله تعالى يقول : ( أشداه على الكفار رحماء بينهم ) ولم يكن وجوب الرحمة لبعضنا مستقلا لإقامة الحدود بعضنا على بعض فبطل تملقهم بالآيات المذكورات جملة . وأما قول رسول الله ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » فقد أوضحنا ذلك أن ذلك خبر منسوخ قد صح نسخه بآيات الموارث وغيرها وأول من يحتج بهذا الخبر فالخفيفيون . والمالكيون . والشافعيون لأنهم لا يختلفون في أن الأب إذا أخذ من مال ابنه درهما وهو غير محتاج اليه فإنه يقضى عليه برده أحب أم كره كما يقضى بذلك على الأجنبي ولا فرق ولو كان مال الولد للوالد لما قضى عليه برد ما أخذ منه فإذا صح أن هذا الخبر منسوخ وصح أن مال الولد للولد لا للوالد فقد صح أنه كمال الأجنبي ولا فرق . ( فان قالوا ) أن للوالدين حقا في مال الولد لأنهما إذا احتاجا أجبر على أن ينفق عليهما وعلى أن يعف أباه فإذا له في ماله حق فلا يقطع فيما سرق منه فهذا تمويه ظاهر ولم يخالفهم أحد في أن الوالدين إذا احتاجا فأخذوا من مال ولدهما حاجتهما باختفاء أو بقر أو كيف أخذه فلا شيء عليهما فأما أخذ أحدهما أو كلاهما فيهما إذا أخذ أحدهما حاجته بهما اليه إما سرا وإلا جهرأ فاحتج أحدهما بما ليس من مسألتها تمويه وهم لا يختلفون فيمن كان له حق عند أحد فأخذ من ماله مقدار حقه فإنه لا يقطع ولا يقضى عليه برده فلو كان وجوب الحق للأوين في مال الولد إذا احتاجا اليه مسقطا للقطع عنها إذا سرقا من ماله مالا يحتاجان اليه ولا حق لهما فيه لوجوب ضرورة أن يسقط القطع عن الغريم الذى له الحق في مال غريمه إذا سرق منه مالا حق له فيه وهذا لا يقولونه فبطل ما صوّهوا به من ذلك والحمد لله رب العالمين . وأما قولهم : لو قتل ابنه لم يقتل به ولو قطع له عضوا وكسره لم يقتص منه ولو قذفه لم يحبس له ولو زنى بأخته لم يحبس



فكذلك اذا سرق من ماله لم يجد فكلام باطل واحتجاج للخطأ بالخطأ بل لو قتل ابنه لقتل به ولو قطع له عضوا أو كسره لاقتص منه ولو قدغه لحد له ولو زنى بأخته لحد كما يجد الزانى وقد بينا كل هذا في أبوابه في كتاب الدماء . والقصاص . وحد الزنا . وحد القذف .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فأذ لم يبق لهم حجة أصلا فالواجب أن نرجع عند التنازع الى ما اقترض الله تعالى على المسلمين الرجوع اليه إذ يقول : ( فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ) الآية فضعلنا فوجدنا الله تعالى يقول : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ووجدنا رسول الله ﷺ قد أوجب القطع على من سرق ، وقال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلم يخص الله تعالى فى ذلك ولا رسوله ﷺ ابنا من أجنبي ولا خص فى الأموال مال أجنبي من مال ابن ( وما كان ربك نسيا ) ويقين ندرى أن الله تعالى لو أراد تخصيص الأب من القطع لما أغفله ولا أهمله قال تعالى : ( تينا لكل شئ ) فصح أن القطع واجب على الأب والأم اذا سرقا من مال ابنهما مالا حاجة بهما اليه ثم نظرنا فى قول من احتج به من رأى اسقاط القطع عن الابن اذا سرق من مال أبويه وعن كل ذى رحم محرمة فوجدناهم يحتجون بقول الله تعالى : ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم ) الآية الى قوله تعالى : ( أو صديقكم ) قال : فأباحه الله تعالى الأكل من بيوت هؤلاء يقتضى إباحة دخول منازلهم بغير إذنهم فإذا جاز لهم دخول منازلهم بغير إذنهم لم يكن ملهم محرزا عنهم ولا يجب القطع فى السرقة من غير حرز ، وقالوا أيضا فان إباحة الأكل من أموالهم تمنعهم وجوب القطع لما لهم فيه من الحق كالشريك قالوا : وأيضا فان على ذى الرحم المحرمة أن ينفق على ذى رحمه عند الحاجة فصار له بذلك حق فى ماله بغير بدل فأشبه السارق من بيت المال قالوا : ولما كان محتاجا الى ما ينفقه عليه لحياء نفسه كان ذلك لازما فى جميع أعضائه فلذلك يسقط القطع عن اليد .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كل ما موهوا به ولا حجة لهم فى شئ منه أصلا على ما بين ان شاء الله تعالى ، فأما الآية لحق ولا دليل فيها على ماذكروا بل هى حجة عليهم وقد كذبوا فيها أيضا أما كونها لا دليل فيها على ما ادعوه فانه ليس فيها اسقاط القطع على من سرق من هؤلاء لا بنص ولا بدليل وإنما فيها إباحة الأكل لا إباحة الأخذ بالاختلاف من أحد من الأئمة ( فان قالوا ) : قسنا الأخذ على الكل ( قلنا لهم ) :

القياس كله باطل مما لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن القياس عند القائلين به قياس الشيء على نظيره في العلة أو في شبه بوجه ما، ولا يجوز عند أحد من الآلة لا يجوز قياس ولا مانع قياس الضد على ضده ولا مضادة أكثر من التحريم والتحليل وأتم مجموع معنواهم الناس على أن الأخذ لعروض الأخ، والأخت، والعم، والعمة، والحال، والخالة، والأب والأم، والصديق من يوتهم ونقل ما فيها حرام وإن الأكل حلال فكيف استحللهم قياس حكم الحرام الممنوع على حكم الحلال المباح، وأما قولهم في الآية وكذبهم فيها قول هذا الجاهل المقدم أن إباحة الله تعالى الأكل من بيوت هؤلاء يقتضي إباحة دخول منازلهم بغير إذنهم فليت شعري أين وجدوا هذا في هذه الآية وفي غير ما يدخل الصديق منزل صدقه بغير إذنه هذا عجب من العجب أما سمعوا قوله الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم) إلى قوله تعالى: (فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) فنص الله تعالى على أنه لا يدخل بالغ أصلا على أحد إلا بإذن ودخل في ذلك الأب والابن وغيرهما حائس ما ملكت أيماننا والأطفال فانهم لا يستأذنون إلا في هذه الأوقات الثلاثة فقط وبالله تعالى التوفيق.

### ٢٢٧٩ مسألة — سرقة أحد الزوجين من الآخر.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: لا يقطع في ذلك لما ناهى عن مفرج ناهي الأعرابي نال الديري ناعبد الرزاق عن ابن جريج قال: بلغني عن الشعبي قال: ليس على زوج المرأة في سرقة متاعها قطع، وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يقطع على الرجل فيما سرق من مال امرأته ولا على المرأة فيما سرق من مال زوجها، وقال مالك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور: على كل واحد منهما القطع فيما سرق من مال الآخر من حرز، وقال الشافعي ثلاثة أقوال: أحدها كقول أبي حنيفة، والآخر كقول مالك، وثالث أن الزوج إذا سرق من مالها قطعت يده وإن سرق هي من ماله فلا يقطع عليها.

**قال أبو محمد:** فلما اختلفوا لما ذكرنا نظرنا في ذلك فوجدنا من لا يرى القطع يحتج بما روينا من طريق مسلم ناهي عن سرقة نال الديري ناعبد الرزاق عن ابن جريج قال: بلغني عن النبي ﷺ أنه قال: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهي مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، وكذا رواه عبد الله بن عمر بن حفص

ومحمد بن زيد . وأيوب السخيتاني . والضحاك بن عثمان . وأسامة بن زيد ظهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، ورواه سالم عن أبيه عن النبي ﷺ ، وزاد فيه كمارونا بالسند المذكور الى مسلم في حرملة في ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ ، قد كر هذا الحديث وزاد فيه «والرجل راع في مال أبيه ومستول عن رعيته» قالوا فكل واحد من الزوجين أمين في مال الآخر فلا تقطع عليه كالمودع وزاد بعض من لا يعبأ به في هذا الحديث زيادة لا تعرفها ولنظما مبدولا وهو المرأة راعية في مال زوجها والرجل راع في مال امرأته .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وكل هذا لاحية لهم فيه أصلا ، أما الخبر المذكور لحق واجب لا يحل تعديه وهو أعظم حجة عليهم لأنه عليه السلام أخبر أن كل من ذكرنا راع فيما ذكر وأنهم مستولون عما استرعوا من ذلك فاذ هم مستولون عن ذلك فيبين يدرى كل مسلم أنه لم تبيع لهم السرقة والحياة فيما استودعوه وأسلم اليهم وأنهم في ذلك ان لم يكونوا فالأجنيبين والأباعد ومن لم يسترع فهم بلا شك أشد إثما وأعظم جرما وأسا حاله من الأجنيبين وأن ذلك كذلك فأقل أمورهم أن يكون عليهم ماعلى الأجنيبين ولا بد بهذا حكم هذا الخبر على الحقيقة ، وأيضا فانهم لا يختلفون أن على من ذكرنا في الحياة ماعلى الأجنيبين من الزام رد ما خانوا وضمانه وهم أهل قياس بزعمهم فلا قاسوا ما اختلف فيه من السرقة والقطع فيها على ما اتفق عليه من حكم الحياة ولكنهم قد قلنا انهم لا النصوص اتبعوا ولا القياس أحسنوا ، وأيضا فليس في هذا الخبر دليل أصلا على ترك القطع في السرقة والقول في الزيادة التي زادوها سواء لما ذكرنا لو صححت ولا فرق ، وأما قولهم إن كليهما كالمودع وإنما ذنونه في الدخول فأعظم حجة عليهم لأنهم لا يختلفون أن المودع اذا سرق بما لم يودع عنده لكن من مال لمودع آخر في حرزه وأن المأذون له في الدخول لو سرق من مال محرز عنه للدخول عليه الاذن له في الدخول لوجب القطع عليهما عتدم بلا خلاف فيلزمهم بهذا التشبيه البديع بالعند أن لا يسقطوا القطع عن الزوجين فيما سرق أحدهما من الآخر الا فيما أوتى من عليه ولم يحرز منه وان لم يجب القطع على كل واحد منهما فيما لم يأمنه صاحبه عليه وأحرز عنه كالمودع والمأذون له في الدخول ولا فرق ، وهذا قياس لو صح قياس ساعة من الدهر .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فبطل كل ما هووا به من ذلك والحمد لله رب العالمين ، ثم نظرتا في ذلك في قول من فرق بين الزوج والزوجة فأرى عليه القطع اذا سرق من

مالها ولم ير عليها القطع اذا سرقت من ماله فوجدناهم يقولون ان الرجل لاحق له في مال المرأة أصلاً فوجب القطع عليه اذا سرق منه شيئاً لأنه في ذلك كالأجنبي فوجدنا المرأة لها في ماله حقوقاً من صدق وشفقة وكسوة واسكان وخدمة فكانت بذلك بالشرع ووجدنا رسول الله ﷺ قد قال لهند بنت عتبة إذ أخبرته أن أبا سفيان لا يعطيها ما يكفيها وولدها فقال لها عليه السلام: «وخذى ما يكفيك وولدك بالمعروف» قالوا فقد أطلق رسول الله ﷺ يدها على مال زوجها فأخذ منه ما يكفيها وولدها فهي مؤتمنة عليه فالمستودع ولا فرق قالوا: والزواج بخلاف ذلك لأن الله تعالى قال: (وَأَتَيْنَاهُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا) الآية، وقال تعالى: (فَإِنْ طَبِرَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَمَا عَلَيْكُمْ) ههنا مريضاً (فبين الله تعالى تحريم القليل من مالها والكثير عليه .

قال أبو محمد رحمه الله: أما قولهم إن لها في ماله حقوقاً من صدق وشفقة وكسوة واسكان وخدمة وأن رسول الله ﷺ أطلق يدها على ماله حيث كان من حرز أو غير حرز لتأخذ منه ما يكفيها وولدها بالمعروف اذا لم يوفها وإياهم حقوقهم فنعم كل هذا حق واجب وهكذا نقول ولكن لا يشك ذو مسكة من حسن سليم أن رسول الله ﷺ لم يطلق يدها على ماله لاحق لها فيه من مال زوجها ولا على أكثر من حقها فاذ لا شك في ذلك قابضة الله تعالى ورسوله ﷺ لأخذ الحق والمباح ليس فيه دليل أصلاً على إسقاط حدود الله تعالى على من أخذ الحرام غير المباح ولو كان ذلك لكان شرب العصور الحلال مسقطاً للحد عنه اذا تعدى الحلال منه إلى المسكر الحرام ولا فرق بين الأمرين فاذ ذلك كذلك فلها ما أخذت بالحق وعليها ما افترض الله تعالى من القطع فيما أخذت بوجه السرقة للحق الواجب حكمه والمباح حكمه والباطل المحرم حكمه (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وهي في ذلك كالأجنبي سواء سواء يكون له حقوق عند السارق فباح له أن يأخذ حقه ومقدار حقه من مال الذي له عنده الحق من حرز أو من غير حرز نعم ويقاؤه عليه أن يمنعه ويحمله بذلك دمه وهو مأجور في كل ذلك فان تممداً أخذ ما ليس له بحق فان تعدد أخذه باسناد طريق فهو محارب لمحارب وإن أخذه مجاهراً غير مفسد في الأرض فله حكم الغاصب وإن أخذه محتضياً فله حكم السارق والمحارب هذا والزوجة في مال زوجها كذلك لأن الله تعالى لم ينص إذا سرق قطع السارق والسارقة الآن تكون زوجة من مال زوجها ولا يكون زوج من مال زوجته (وما كان ركن نسباً) فنصح يقينا أن القطع فرض واجب على الأب والام اذا سرقا من مال ابنيهما وعلى الابن والبنات اذا سرقا من مال أبيهما . وأمهما مأمور ببيع لهما أخذه وهكذا

كل ذى رحم محرمة أو غير محرمة إذا سرق من مال ذى رحمه أو من غير ذى رحمه مالم يبيع له أخذه فاقطع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه مالم يبيع له أخذه فلا جناح ولا فرق إذا سرق مالم يبيع وهو محسن ان أخذ ما أبيع له أخذه من حرز أو من غير حرز وبالله تعالى التوفيق •

### ٢٢٨٠ مسألة — هل يقطع السارق في أول مرة أم لا ؟ •

قال أبو محمد رحمه الله : نا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد بن بن أبي أمية أن الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة حدثه • وابن سابط الأحول • أن النبي ﷺ أتى بعد قد سرق فقيل يا رسول الله هذا عبد سرق وأخذت معه سرقة وقامت البيعة عليه (١) فقال رجل يا رسول الله هذا عبد بنى فلان أبتام ليس لهم مال غيره قد رد قال ثم أتى به الثانية سارقا ثم الثالثة ثم الرابعة كل ذلك يقول فيه كما قيل له في الأول قال ثم أتى به الخامسة فقطع يده ثم أتى به السادسة فقطع رجله ثم السابعة فقطع يده ، ثم الثامنة فقطع رجله ، قال الحرث : أربع بأربع فأعفاه الله أربعاً وعافه أربعاً •

قال أبو محمد رحمه الله : هذا مرسل ولا حجة في مرسل ولقد كان يلزم الخنفيين . والمالكين الثقاتين بأن المرسل كالمسند أن يقولوا به لاسيما وهم يقولون بوجوب درء الحدود بالشبهات ولا شبهة أقوى من خبر وارد يعملون بمثله إذا اشتهوا وثاقه ان هذا الخبر على وجه لا رفع أو مثل خبر ابن الحبيشى الذى خالفوا له ظاهر القرآن وأيمن من خبر المسور الذى أسقطوا به ضمان ما أتلف بالباطل من مال المسروق منه وخالفوا به القرآن في إيجابه تعالى الاعتداء على المعتدى بمثل ما اعتدى به وأباحوا به المال بالباطل وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد رحمه الله : يقطع السارق واجب في أول مرة بعموم القرآن كما ذكرنا وحسبنا الله ونعم الوكيل •

### ٢٢٨١ مسألة — مقدار ما يجب فيه قطع السارق (٢) •

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في مقدار ما يجب فيه قطع يد السارق فقالت طائفة : يقطع في كل ماله قيمة قل أو كثر ، وقالت طائفة : اما من الذهب فلا تقطع اليد فيه الا في ربع دينار فصاعداً وأما من غير الذهب ففي كل ماله قيمة قلت أو كثرت وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في درهم أو ما يساوى درهما فصاعداً ، وقالت طائفة :

(١) في النسخة رقم ١٤ وقامت عليه البيعة (٢) في النسخة رقم ١٤ مقدار ما يجب فيه القطع

لا تقطع اليد الا في درهمين أو مائسوي درهمين فصاعداً ، وقالت طائفة : أما من الذهب فلا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعداً . وأما من غير الذهب فلا تقطع اليد الا فيما قيمته ثلاثة دراهم فان ساوى ربع دينار أو نصف دينار فأكثر ولم يساو لخص الذهب ثلاثة دراهم فلا تقطع اليد فيه وان ساوى ثلاثة دراهم ولم يساو عشر دينار لغلاء الذهب فلا قطع فيه ، وقالت طائفة : أما من الذهب فلا تقطع اليد في أقل من ربع دينار . وأما من غير الذهب فكل مائسوي ربع دينار فصاعداً ففيه القطع فان ساوى عشرة دراهم أو أكثر أو أقل ولا يساوى ربع دينار لغلاء الذهب أو ساوى ربع دينار ولم يساو نصف درهم لخص الذهب فالتقطع في كل ذلك ، وقالت طائفة : أما من الذهب فلا قطع في أقل من ربع دينار وتقطع في ربع دينار فأكثر ، وأما من غير الذهب فان ساوى ربع دينار ولم يساو ثلاثة دراهم أو ساوى ثلاثة دراهم ولم يساو ربع دينار قطع في كل ذلك وان لم يساو ربع دينار ولا ثلاثة دراهم فلا قطع فيه ، وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في أربعة دراهم أو مائسويها فصاعداً ؛ وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في ثلث دينار أو مائسويها فصاعداً ، وقالت طائفة لا تقطع اليد الا في دينار ذهب أو مائسويها فصاعداً ، وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في دينار ذهب أو عشرة دراهم أو مائسوي أحد العددين فصاعداً فان لم يساو لاديناراً ولا عشرة دراهم لم تقطع . وقالت طائفة : لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم مضروبة أو مائسويها فصاعداً ولا تقطع في أقل .

قال أبو محمد رحمه الله : فظننا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي نا الأعمش قال : سمعت أبا صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ومن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده » فكان هذا أيضاً بينا جلياً على أنه لاحدينا يجب القطع فيه في السرقة الا ان يأتي نص آخر مبين لذلك فوجدنا ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا الربيع بن سليمان نا الأشعث نا الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه قال : ولا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يتهب نية ذات شرف يرفع الناس اليه فيها أبصارهم وهو مؤمن » فعم رسول الله ﷺ كل سرقة ولم يخص عدداً من عدد

ولأنه عليه السلام أراد مقداراً من مقدار لينته ثابن ذلك في التهمة في الحديث المذكور  
نقص ذات الشرف التي يرفع الناس اليه فيها أبصارهم ولم يخص في الزنا ولا في السرقة  
ولا في الخمر فكانت هذه النصوص المتواترة المتظاهرة المترادفة مواهقة لنص القرآن  
الذي به عرفنا الله تعالى مراده منا فظننا هل نجد في السنة تخصيصاً لشيء من هذه  
النصوص ؟ فوجدنا الخبر الذي ذكرناه من طريق عروة، وعمرة، والزهرى، وأبي بكر  
ابن حزم لما عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد  
ابن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا الوليد بن شجاع نا أبي بن وهب نا أخيراً  
يونس نا ابن شهاب نا عروة، وعمرة نا عائشة نا رسول الله ﷺ قال :  
« لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً » . و به الى مسلم نا بشر نا الحكم نا العبدى  
نا عبد العزيز نا محمد نا الدراوردي نا يزيد نا عبد الله نا الهادي نا أبي بكر نا  
محمد نا عمرو نا حزم نا حمزة نا عائشة نا سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تقطع  
يد السارق الا في ربع دينار فصاعداً » .

قال ابو محمد رحمه الله : فخرج الذهب بهذا الخبر عن جملة الآية وعن عموم  
النصوص التي ذكرنا قبل ووجب الأخذ بكل ذلك وان يستثنى الذهب من سائر الأشياء  
فلا تقطع اليد الا في ربع دينار بوزن مكة فصاعداً ولا تقطع في أقل من ذلك من الذهب  
خاصة ، ثم نظرنا هل نجد نصاً آخر فيما عدا الذهب ؟ اذ ليس في هذا الخبر ذكر قيمة  
ولا ثمن أصلاً ولا دليل على ذلك ولا فيه ذكر حكم شيء غير عين الذهب فاذا يونس  
ابن عبد الله قد حدثنا قال : نا عيسى بن أبي عيسى - هو يحيى بن عبد الله بن يحيى - قال :  
نا أحمد بن خالد نا محمد بن وداح نا أبو بكر نا أبي شيبة نا عبد الرحيم نا سليمان نا  
هشام نا عروة نا أيه نا عائشة نا يد السارق لم تكن تقطع على عهد رسول الله  
ﷺ في أدنى من ثمن حبة أو ترسل كل واحد منهما يوماً ثم نذو ثم وان يد السارق لم تكن  
تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء الذي كان هذا حديثاً صحيحاً تقوم به  
الحجة وهو مسند لأنها ذكرت عما كان رسول الله ﷺ لا يقطع يد السارق الا فيه  
لا به لا يشك أحدلاً ومن ولا كافر في أنه لم يكن في المدينة حيث كانت عائشة وحيث  
شهدت الأمر أحد يقطع الأيدي في السرقات ويحتج بفعله في الاسلام الا رسول الله  
ﷺ وحده فصح هذا الخبر أحكام ثلاثة ، أحدها أن القطع بما يجب في سرقة ما سوى الذهب  
فيما يساوى ثمن حبة أو ترسل ذلك أو أكثر دون تحديد ، والثاني أن ما دون ذلك لا القيمة  
له أصلاً وهو التافه لا يقطع فيه أصلاً ، والثالث بيان كذب من ادعى أن ثمن الجن الذي فيه

القطع إنما هو مجزئ واحد بعينه معروف وهو الذي سرق قطع فيه النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لأن عائشة أخبرت بأن المرامي في ذلك ثمن حبة أو ترس، وكلاهما ذو ثمن فلم يخص الترس دون الحبة ولا الحبة دون الترس وأخبرت أن كليهما ذو ثمن دون تحديد الثمن فصح ما قلناه يقيناً، وأما قولنا في الدينار أنه بوزن مكة فلما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن سليمان الزهراني نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - نا سفيان - هو الثوري - عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طائوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة فالتمثال المكي إثنان وثمانون حبة من حب الشعير المجمل لا تنتخب كبيرة ولا تنحر صغيرة فربع دينار وزنه عشرون حبة ونصف حبة لا تقطع في أقل من ذلك من الذهب المحض الصرف الذي لا يضاف إليه خلط يظهر له فيه أثر قل أو أكثر من ورق أو نحاس أو غير ذلك وبالله تعالى التوفيق»

### ٢٢٨٢ مسألة ذكر أعيان الأحاديث الواردة في القطع باختصاره

قال أبو محمد رحمه الله: أما حديث ابن عمر قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجزئ ثمنه ثلاثة دراهم فلم يروه أحد إلا نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه عنه الثقات الأئمة أيوب السخيتي وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي وعبيد الله بن عمر بن حفص وإسماعيل بن أمية وإسماعيل بن عليّة، ومحمد بن زيد ومالك بن أنس والليث بن سعد ومحمد بن اسحق وجوهرية بن أسماء وغير هؤلاء لا يلحق هؤلاء ولا يختلف في اللفظ إلا أن بعضهم قال: قيمته وبعضهم قال: ثمنه. ورواه بعض الثقات أيضاً عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ فقال قيمته خمسة دراهم، وجاء حديث لم يصح لأن رواه أبو حرم ولا يدرى من هو أن جارية سرقته زكوة خمر لم تبلغ ثلاثة دراهم فلم يقطعها رسول الله ﷺ. وأما القطع في ربع دينار فلم يرو إلا عن عائشة رضي الله عنها، وروى عنها على ثلاثة أضرب. أحدها أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقطع إلا في ربع دينار» والثاني أن رسول الله ﷺ قطع في ربع دينار أو قال: القطع في ربع دينار. والثالث أنه عليه السلام لم يقطع في أقل من ثمن المجزئ حبة أو ترس لافي الشيء التافه أو قطع في مجزئ ولم يروه هذه اللفاظ باختلافها عن رضي الله عنها إلا القاسم بن محمد وعروة بن الزبير. وعروة بنت عبد الرحمن. وامرأة عكرمة لم تقسم لنا. فاما القاسم فأوقعه على عائشة من لفظها ولم يستدعه لكن أنها قالت: السارق تقطع يده في ربع دينار، وانكر عبد الرحمن ابنه على من رفعه



وخطاه . وأما من قال : لا قطع الا في ربع دينار فلم يرووه أحد فعله إلا يونس عن الزهري عن عروة . وعمرة عن عائشة مسندا . وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة مسندا . ومحمد بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة مسندا ، وأما الذين ردوا القطع في ثمن المجن لافي التافه الذي هو أقل من ثمن المجن وتحديد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وإسراء عكرمة عن عائشة مسندا ، وأما حديث العشرة دراهم أو الدينار فليس فيه شيء أصلا عن رسول الله ﷺ فلا ينبغي أن يجوز التوفيه فيه على أحد إنما فيه موصولا به ذكر العشرة دراهم من قول عبدالله بن عمرو بن العاصي ولا يصح عنه أيضا ومن قول عبدالله بن عباس بن عبدالله وهو قول سعيد بن المسيب وأيمن كذلك وهو عنهم صحيح الحديثاموضوعا مكذوبا لا يدرى من رواه من طريق ابن مسعود مسندا لا قطع الا في ربع دينار أو عشرة دراهم وليس فيه مع عليه ذكر القيمة أصلا .

### ٢٢٨٣ مسألة - ذكر ما يقطع من السارق \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : اختلف الناس فيما يقطع من السارق ، فقالت طائفة : لا تقطع الا اليد الواحدة فقط ثم لا يقطع منه شيء ، وقالت طائفة : لا يقطع منه الا اليد والرجل من خلاف ثم لا يقطع منه شيء ، وقالت طائفة : تقطع اليد ثم الرجل الأخرى ، وقالت طائفة : تقطع يده ثم رجله من خلاف ثم رجله الثانية (واختلفوا أيضا) كيف تقطع اليد وكيف تقطع الرجل وماذا يفعل به اذا لم يبق له ما يقطع وأى اليدين تقطع وسنذكر ان شاء الله تعالى كل باب من هذه الأبواب والقائلين بذلك وحجة كل طائفة ليلوح الحق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، فأما من قال : لا تقطع الا يده فقط فكما ناهى ناهى ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء سرق الأولى قال : تقطع كفه قلت فاقولهم أصابعه قال لم أدرك الا قطع الكف كلها قلت لعطاء سرق الثانية قال : ما أرى ان تقطع الا في السرقة الأولى اليد فقط قال الله تعالى : (فاقطعوا أيديهما) ولو شاء أمر بالرجل ولم يكن الله تعالى نسيا ، هذا نص قول عطاء ، وأما من قال : تقطع اليد ثم اليد ولا تقطع الرجل فروى عن ربيعة وغيره ، وبه قال بعض أصحابنا ، وأما من قال : تقطع يده ثم رجله من خلاف فقط ثم لا يقطع منه شيء فكما ناهى ناهى بن سعيد بن نبات نا عبدالله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان نا الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي الضحى قال : كان علي بن أبي طالب لا يزيد في السرقة على قطع اليد والرجل قال وكيع : وناشبة عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة ان علي بن أبي طالب أتى بسارق قطع يده ثم أتى به فقطع رجله ثم أتى

به الثالثة فقال انى استحيى أن اقطع يده فبأى شيء يأكل أو اقطع رجله فعلى أى شيء يعتمد ؟ فضربه وحبسه • وبه الى وكيع ناسرائيل عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن ابن عابد الأزدي قال : أتى عمر بن الخطاب برجل اقطع اليد والرجل - يقال له سدوم - فأران أن يقطعه فقال له على بن أبى طالب : إنما عليه قطع يده ورجله فحبسه عمر •

حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي ما الدبرى ناعبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال : كتب نهمدة بن عامر الى ابن عباس السارق يسرق فتقطع يده ثم يعود فتقطع يده الأخرى قال الله تعالى : ( فاقطعوا أيديهما ) قال ابن عباس : بلى ولكن يده ورجله من خلاف ، قال عمرو بن دينار : سمعته من عطاء منذ أربعين سنة .

**قال أبو محمد** رحمه الله : هذا إسناد في غاية الصحة ويحتمل قول ابن عباس هذا وجهين . أحدهما بلى ان الله تعالى قال هذا ولكن الواجب قطع يده ورجله ويحتمل أيضا بلى ان الله تعالى قال هذا وهو الحق ولكن السلطان يقطع اليد والرجل وهذا الوجه الثاني هو الذى لا يجوز أن يحمل قول ابن عباس على غيره البتة لأنه لا يجوز أن يكون ابن عباس يحق أن هذا قول الله تعالى ثم يخالفه ويمارضه اذ لا يحمل ترك أمر الله تعالى الا لسنة عن رسول الله ﷺ ناسخة لما في القرآن واردة من عند الله تعالى بالوحى الى نبيه عليه السلام فمن الباطل الممتنع ان يخالف قول ابن عباس قول الله تعالى برأيه او بتقليده لراى أحد دون رسول الله ﷺ وهو أبعد الناس من ذلك وقد دعاهم الى المباحة فى العول وغيره ، وقال فى أمره تعة الحج وفسخه بعمره ما أراكم الا سيخسف الله بكم الأرض أقول لكم قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر . وعمر ، ومن المحال أن يكون عنده عن رسول الله ﷺ سنة فى ذلك ولا يذكر ما قد أعاده الله تعالى من ذلك ، ومن المحال أن يسمعه عطاء ويفهم عنه ان عنده فى قطع الرجل سنة يفتى لها ترك القرآن ثم يأبى عطاء من قطع الرجل فى السرقة فاذا كررنا عنه ويتمسك بالقرآن فى ذلك ويقول : ( وما كان ربك نسيا ) لو شاء الله تعالى أمر بالرجل ، فصح يقينا ان ابن عباس لم يرد بقوله بلى ولكن اليد والرجل الا لاصحح قطع اليدين فقط على حكم الله تعالى فى القرآن وأن قوله ولكن اليد والرجل إنما أخبر عن فعل أهل زمانه فقط ، وعن الزهرى وسالم وغيره إنما قطع أبو بكر الصديق رجله وكان مقطوع اليد قال الزهرى : فلم يلبثنا فى السنة الا قطع اليد والرجل لا يزداد على ذلك ، وعن ابراهيم التيمي قال كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البيضة ليس له يد يا كل بها ويستجى بها وهو قول حماد بن أبى سليمان . وسفيان الثورى . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم •

**قال أبو محمد رحمه الله :** فظننا في قول من رأى قطع يد السارق الواحدة قطع ثم لا يقطع منه شيء . وقول من رأى قطع اليد بعد اليد قطع ولم يقطع الرجل في ذلك أصلاً فوجدناهم يقولون : **قال الله تعالى :** ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وقال رسول الله ﷺ : « لو سرق قاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها » وقال رسول الله ﷺ : « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فمعاذاً » ، وقال رسول الله ﷺ : « لمن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده » وقالت عائشة رضي الله عنها لم تكن الأيدي تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء .  
الثاني فهذا القرآن والآثار الصحاح الثابتة عن رسول الله ﷺ جاءت بقطع الأيدي لم يأت فيها للرجل ذكر ، وقال تعالى : ( اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ) وقد بينا أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ في قطع رجل السارق شيء أصلاً ولو صح لقلنا به ، وما تعدينا ما لم يرو في قطع الرجل شيء إلا عن أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . ويعلى بن أمية . فأما الرواية عن عثمان فلا تصح . وأما الرواية عن أبي بكر فقد جاء عنه أنه أراد قطع الرجل الثانية في السرقة الثالثة وهم لا يقولون بهذا ، وصح عن علي أنه لم يقطع الرجل الثانية ولا اليد الثانية فصح الاختلاف عنهم في ذلك رضي الله عنهم . وما محمد بن سعيد بن نيسابن ناعبد الله بن نصر ناقم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم . وعمر . وابن أبي بكر عن أبيه قال : أراد أبو بكر قطع الرجل بعد اليد والرجل فقال عمر : السنة في اليد ، فهذا عمر رضي الله عنه لم يرد السنة إلا في اليد .

قال أبو محمد رحمه الله : فأنبلج الأمر والله الحمد . وقد رويناه من طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن صبرة أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيت الليلة وذكر الحديث وأن أبا بكر رضي الله عنه عبر تلك الرؤيا وأن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه : « أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً » فكل أحد دون رسول الله ﷺ يخطئ ويصيب .

( فان قال قائل ) : قد جاء عن رسول الله ﷺ « عليكم بسنة وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » ( قلنا ) : سنة الخلفاء رضي الله عنهم هي اتباع سنة عليه السلام وأما ما عملوه باجتهاد فلا يجب اتباع اجتماعهم في ذلك ، وقد صح عن أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وابن الزبير . وخالده بن الوليد . وغيرهم القعود من اللطمة

والخبيثيون . والمالكيون . والشافعيون لا يقولون بذلك ، وأما نحن فليس الاجماع عندنا الا الذي يثق أنهم أولهم عن آخرهم قالوا به وعملوه وصوبوه دون سكوت من أحد منهم ، ولا خلاف من أحد منهم فهذا حقا هو الاجماع وبالله تعالى التوفيق .  
 فاذا إنما جاء القرآن . والسنة بقطع يد السارق لا بقطع رجله فلا يجوز قطع رجله أصلا وهذا مالا اشكال فيه والحمد لله ، فوجب من هذا اذا سرق الرجل أو المرأة أن يقطع من كل واحد منهما يدا واحدة فان سرق أحدهما ثانية قطعت يده الثانية بالنص من القرآن . والسنة فان سرق في الثالثة عذر وثقف ومنع الناس ضرره حتى يصلح حاله وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٨٤ مسألة - صفة قطع اليد - قد ذكرنا عن علي رضي الله عنه في قطع الأصابع من اليد وقطع نصف القدم من الرجل . وذكرنا قول عمر رضي الله عنه وغيره في قطع كل ذلك من المفصل ، وأما الخوارج فأروا في ذلك قطع اليد من المرفق . أو المنكب .

قال أبو محمد رحمه الله : واحتجوا في ذلك بقول الله تعالى : ( فاقطعوا أيديهما ) قالوا : واليد في لغة العرب اسم يقع على ما بين المنكب الى طرف الأصابع وهذا وإن كان أيضا كما ذكرنا عنهم فإن اليد أيضا تقع على الكف وتقع على ما بين الأصابع الى المرفق فاذا ذلك كذلك فأنما يلزمنا أقل ما يقع عليه اسم يدل أن اليد محرمة قطعها قبل السرقة ثم جاء النص بقطع اليد فوجب أن لا يخرج من التحريم المتيقن المتقدم شيء الا ما يتقن خروجه ولا يتقن الا في الكف فلا يجوز قطع أكثر منها ، وهكذا وجدنا الله تعالى اذ أمرنا في التيمم بما أمر اذ يقول تعالى : ( فلم تجدوا ماء ففيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) ففسر رسول الله ﷺ مراد الله تعالى بذكر الأيدي هنا وأنه الكفان فقط على ما قد أوردناه ، وصح عن النبي ﷺ الفرق بين حد الحر . وبين حد العبد على ما قد ذكرناه ، فاذا قد نص عليه السلام على أن حد العبد بخلاف حد الحر فهذا عموم لا ينبغي أن يخص منه شيء بخير نص ولا اجماع قالوا يجب أن سرق العبد أن تقطع أنامله فقط وهو نصف اليد فقط وإن سرق الحر قطعت يده من الكوع وهو المفصل ، وأما في المحاربة فتقطع يد الحر من المفصل ورجله من المفصل وتقطع من العبد أنامله من اليد ونصف قدمه من الساق لما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه تأخذ من قول كل قائل

ما وافق النص وترك ما لم يوافق به وبالله تعالى التوفيق \* (١)

٢٢٨٥ مسألة - قطع اليمينين جحد المارية \* قال أبو محمد رحمه الله :  
روىنا من طريق مسلم ناعبد بن حميد ناعبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن  
عائشة قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحد فامر رسول الله ﷺ  
بقطع يدها فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه فحكم رسول الله ﷺ فيها رد الحديث \*  
حدثنا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن  
عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع فتجحد فامر  
النبي ﷺ بقطع يدها فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه فحكم أسامة النبي ﷺ فيها  
فقال له النبي ﷺ : يا أسامة الأراك تكلم في حد من حدود الله ثم قام عليه السلام خطيبا  
فقال إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف  
قطعوه والذي نفسى بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطع يدها قطع يده المخزومية \*  
وعن نافع عن ابن عمر قال : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحد فامر  
النبي ﷺ بقطع يدها قال عبدالله بن أحمد بن حنبل سألت أبي قلت له تذهب الى هذا  
الحديث فقال : لأعلم شيئا يدفعه وقال قطع يده المستعير اذا جحد ثم أقر \*  
حدثنا عبدالله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عثمان بن عبدالله بن الحسن  
ابن حماد نا عمرو بن هاشم أبو مالك عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع عن

(١) وجد في هامش نسخة رقم ١٤ مانصه هو أما أى الدين تقطع ؟ فان عبدالله بن ربيع  
ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن وهب عن مخزومة بن  
بكير بن الأشج عن أبيه عن نافع مولى ابن عمر قال : سرق سارق بالعراق في زمان علي بن  
أبي طالب فقدم ليقطع يده فقدم السارق يده اليسرى ولم يشعر وأقطعته فأخبر على  
ابن أبي طالب خبره فتركه ولم يقطع يده الأخرى وبهذا يقول مالك . وأبو حنيفة وقال  
بعض أصحابنا على متولى القطع دية اليد وقال قائلون قطع اليمنى ؛ واحتجوا أن الواجب  
قطع اليمنى واحتجوا في ذلك بقراءة ابن مسعود (والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما)  
والقراءة غير صحيحة وادعوا إجماعا وهو باطل يرد قطع على الشمال عن اليمنى واكتفاؤه  
بذلك فلو وجب قطع اليمنى لما أجزأ عن ذلك قطع الشمال كما لا يجزئ الاستتجار  
باليمين ولا الأكل بالشمال ولا نصر الأوجوب قطع اليد أو الأيدي في الكتاب والسنة  
الا أننا نستحب قطع اليمين للامتنع عنه عليه السلام أنه كان يحب التيمن في شأنه طه  
انتهى وقد أشار الناسخ إلى أن هذا ما ذكره وجد في نسخة أخرى منه \*  
•

ابن عمر قال: «ان امرأة كانت تستعير الخيل للناس ثم تمسكه قال رسول الله ﷺ: لتنب الى الله ورسوله وترد ما تأخذ على القوم فقال رسول الله ﷺ: قم يا بلال تخذ يدها فاقطعها» .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وكان من اعتراض من انتصر لهذا القول ان قال في الحديث الذي روته محتلف فيه فروى بعضهم ان تلك الخزومية سرت لنا روثنا من طريق مسلم ناعمد بن رمح ناليت - هو ابن سعد - عن ابن تهاب عن عروة عن عائشة «أن قريشا أهمهم شأن الخزومية التي سرت فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله ﷺ؟ فكلمه أسامة فقال رسول الله ﷺ: أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب فقال يا أيها الناس انما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» .

ومن طريق مسلم ناعمد بن رمح أخبرني ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ «أن قريشا أهمهم شأن الخزومية التي سرت فبعده رسول الله ﷺ في غزوة الفتح فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا : من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ؟ فكلمه فيها أسامة بن زيد فقلوبهم وجه رسول الله ﷺ وقال أتشفع في حد من حدود الله؟ فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله فلما كان المشي قام رسول الله ﷺ فاختطب فأتى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإنا هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه وان سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفسى بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ثم أمر بتلك المرأة التي سرت قطع يدها ففؤلاء يرون أنها سرقت ، قالوا : ومن الدليل على أنها امرأة واحدة وقصة واحدة وأنها سرقت وان من روى استعارت قد وهم أن في جمهور هذه الآثار انهم استشفعوا لها بأسامة بن زيد وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكر ذلك عليه ونهاه أن يشفع في حد من حدود الله تعالى ومن المحال أن يكون أسامة ابن زيد رضي الله عنه قد نهاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يشفع في حد من حدود الله تعالى ثم يعود فيشفع في حد آخر مرة أخرى ، وقالوا : إن المستعير خائن ولا قطع على خائن لاسيما وقد ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا بن وضاح نا سحنون نا بن وهب نا قال : سمعت ابن جريج

يحدث عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله « أن رسول الله ﷺ قال : ليس على الخائن ولا على المختلس ولا على المنتهب قطع » قال : وتحتل رواية من روى أنها استعارت فامر رسول الله ﷺ بقطعها أنهم أرادوا التعريف بأنها هي التي كانت استعارت المحلى وسرقت فقطعت للسرقة لا للعارية ، قالوا : وهذا لما روى « أفطر الحاجم والمحجوم » ورأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي خلف الصف قائمه بإعادة الصلاة ، قالوا : وليس من أجل الحجامة أخبر باتباعها أفطرا لكن بغير ذلك وليس من أجل الصلاة خلف الصف أمره بالإعادة لكن بغير ذلك .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما شغبوا به قد قصصناه وكل ذلك لاجحة لهم في شيء منه على ما بين أن شاء الله تعالى فنقول : وبالله تعالى التوفيق .  
أما كلامهم في اختلاف الرواية عن الزهري فلا متعلق لهم به لأن معمرأ . وشعيب ابن أبي حمزة روياه عن الزهري وهما في غاية الثقة والجلالة وكذلك أيوب بن موسى كلهم يقولون : إنها كانت تستمير المتاع فتجده فذكر ذلك للنبي ﷺ فامر بقطع يدها وأخبر أنه حد من حدود الله تعالى ولم يضطرب على معمر في ذلك ولا على شعيب بن أبي حمزة وإن كانا خالفهما الليث . ويونس بن أبي يزيد . وإسماعيل ابن أمية . وإسحق بن راشد فإن الليث قد اضطرب عليه أيضا وكذلك على يونس ابن يزيد فإن الليث . ويونس . وإسماعيل . وإسحق ليسوا فوق معمر . وشعيب في الحفظ وقد وافقهما ابن أخي الزهري عن عمه ، وأما تنظيرهم في ذلك بالثابت عن رسول الله ﷺ من قولهم « أفطر الحاجم والمحجوم » وبأمره ﷺ الذي صلى خلف الصف بإعادة الصلاة فزادوا على أن فضحوا أنفسهم واستحلوا في الكذب الذي لا يستسهله مسلم لأنهم يقولون : إنها أفطرا لأنهما كانا يعتابان الناس قليل لم فن اغتاب الناس وهو صائم أفطر عندكم قالوا : لا وهذه مضاحك وشماتة الأعداء واستخفاف بأوامر النبي ﷺ مع الكذب عليه أن يقول عليه السلام : « أفطر الحاجم والمحجوم » فيقولون هم لم يفطروا أحدهما ، فإن قيل لهم أنكذبون النبي ﷺ في قوله أفطرا ؟ قالوا : أفطرا بغير ذلك وهو الغيبة ، فإن قيل لهم أفطروا الغيبة ؟ قالوا لا فرجعوا إلى ما فروا عنه كيدا لأهل الإسلام ولمن اغتر بهم من الضعفاء المخاذيل . وأما حديث أمر النبي ﷺ في المصلي خلف الصف وحده بإعادة الصلاة فلم يرو أحد عشر من الصحابة بالأسانيد الثابتة أمره ﷺ بإقامة الصفوف والتراس فيها والوعيد على خلاف ذلك لا يمكن أن يعذروا بالجهل فكيف ولا عذر لهم

لأنه لا يجوز لمسلم أن يظن بالنبي ﷺ أنه قال لامته : « أفطر الحاجم والمحجوم » وأمر المصلي خلف الصف وحده بإعادة الصلاة ثم لا يبين لهم الوجه الذي أفطرا به ولا الوجه الذي أمر من أجله المصلي خلف الصف بإعادة الصلاة فهذا ظمن على النبي ﷺ فلا يحل لمسلم أن يظن أنه عليه السلام أمره بالإعادة لأمر لم يبينه علينا. وأما قولهم أن المستعير الجاحد خائن ولا قطع على خائن والحديث بذلك عن جابر وقد ذكرنا قبل فساد هذا الخبر في صدر كلامنا في قطع السارق ، وأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير وأن أبا الزبير لم يسمعه من جابر لأنه قد أقر على نفسه بالتدليس فسقط التعلق بهذا الخبر والحمد لله رب العالمين \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : فنقول وبالله تعالى نستمين أن رواية من روى أنها استعارت فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها. ورواية من روى أنها سرقت فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها صحيحان لا مغرر فيهما لأن كليهما من رواية الثقات التي تقوم بها الحجة في الدين على ما أوردنا ، والعجب كله فيمن يتعلل في رد هذه السنة بهذا الاضطراب وهم يأخذون بحديث « لا قطع إلا في ربع دينار » وبحديث « القطع في مجن ثمنه عشرة دراهم » وهما من الاضطراب بحيث قد ذكرناه وذلك الاضطراب أشد من الاضطراب في هذا الخبر بكثير أو يأخذ بخبر ابن عمر قطع رسول الله ﷺ في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وليس فيه بيان أن ذلك حد القطع وقد عارضه مثله في الصحة من القطع في ربع دينار \*

قال أبو محمد رحمه الله : فإن في هذا الوجه من الاضطراب ليس علة في شيء من الأخبار فلنقل بعون الله تعالى إن في هاتين الروايتين اللتين إحداهما استعارت المتاع لمحدث فأمر رسول الله ﷺ بقطعها وفي الأخرى أنها سرقت فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها لا يخلو من أن يكونا في قصتين اثنتين في امرأتين متغايرتين أو يكونا في قصة واحدة في امرأتين أو واحدة فإن كانت في قصتين وفي امرأتين فقد انقطع المذنب وبطل الشنب جملة ويكون الكلام في شفاعته أساسة فيهما جميعا على ما قد ذكرنا من البيان من أنه شفع في السرقة فهي ثم شفع في المستعيرة وهو لا يعلم أن حد ذلك أيضا القطع على أننا لو شقنا القطع فانهما امرأتان متغايرتان وقصيتان اثنتان لكان لنا متعلق بخلاف دعاويهم المجردة من كل علة الا من المجاهرة بالباطل والجسر على الكذب لكان لنا هام ناين مفرج ناين الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد



المخزومي أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام المخزومي أخبره **و** أن امرأة جاءت إلى امرأة فقالت إن فلانة تستعيرك حلياً وهي باذبة - فأعارتها إياه فمكثت لا ترى حليها فجاءت التي كذبت على فيها فسألتها حليها فقالت ما استعرت منك شيئاً فرجعت إلى الأخرى فسألتها حليها فأنكرت أن تكون استعارت منها شيئاً فجاءت النبي ﷺ فدعاها فقالت والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال: اذهبوا فخذوه من تحت فراشها فآخذ وأمر بها فقطعت **و** قال ابن جريج: وأخبرني بشر بن تميم أنها أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد قال ابن جريج: لا اخذ غير هالا اخذ غيرها قال ابن جريج: وأخبرني عمرو بن دينار قال: أخبرني الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب قال: «سرق امرأة فأتي بها النبي ﷺ فجاءه عمرو بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ: أي إنها عمتي فقال النبي ﷺ: لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها» قال عمرو بن دينار: فلم أشك حين قال حسن: قال عمر للنبي ﷺ: إنها عمتي لإنها بنت الأسود بن عبد الأسد.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا ابن جريج يحكي عن عمرو بن دينار أنه لا يشك أن التي سرقته بنت الأسود بن عبد الأسد ويخبر عن بشر التيمي أن التي استعارت هي بنت سفيان بن عبد الأسد وهما ابنتا عم مخزوميان مهما أبو سلمة بن عبد الأسد رضي الله عنه زوج أم سلمة رضي الله عنها قبل رسول الله ﷺ ولكننا نقول وبالله تعالى التوفيق هبك أنها امرأة واحدة وقصة واحدة فلا حاجة فيها لأن ذكر السرقة إنما هو من لفظ بعض الرواة لا من لفظ النبي ﷺ، وكذلك ذكر الاستعارة ولا تعالظ النبي ﷺ لو كانت فاطمة بنت محمد سرقته لقطعتها فهذا يخرج على وجهين يعني ذكر السرقة أحدهما أن يكون الراوى يرى أن الاستعارة سرقة فيخبر عنها بلفظ السرقة، والوجه الآخر هو أن الاستعارة ثم الجحد سرقة صحيحة لا بمازالان المستعير إذا أتى على لسان غيره فإنه مستخف بأخذ ما أخذ من مال غيره يورى بالاستعارة لنفسه أو لغيره ثم يملكه مستترا محتفياً فهذه هي السرقة نفسها دون تكلف فكأن هذا اللفظ جارحاً عما ذكرنا أحسن خروج وكان لفظ من روى العارية لا يحتمل وجهاً آخر أصلاً.

قال أبو محمد رحمه الله: فنقطع يد المستعير الجاحد كما تقطع من السارق سواء سواء من الذهب وربع دينار لا في أقل لقول رسول الله ﷺ: «لا تقطع إلا في ربع دينار فصاعداً» وفي غير الذهب في كل ما له قيمة: قلت أو كثرت لأنه قطع في مال أخذ اختفاء لا بجاهرة وتقطع المرأة كالرجل لا لجامع الأمة لها على أن حكم الرجل في ذلك حكم المرأة ومن مسقط القطع عنها ومن موجب القطع عليها ولا تقطع في ذلك

الا بيينة تقوم بالأخذ والتملك مع الجهد أو الاقرار بذلك فان عادمة أخرى قطعت اليد الأخرى لأن رسول الله ﷺ أمر بقطع يدها وهذا محرم لأن المستعير طلبة العارية مستخفيا بمذبة في أخذه فكان سارقا فوجب عليه القطع وحسبنا الله ونعم الوكيل \*  
**٢٢٨٦ مسألة - قطع الدراهم -** نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا

احمد بن خالد نا أبو عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الحذافي نا عبد الرزاق نا داود بن قيس نا خبرني خالد بن أبي ربيعة أن ابن الزبير حين قدم مكة وجد رجلا يقرض الدراهم فقطع يده \* حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا عبد الجبار بن عمر نا ابن عبد الرحمن التيمي قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز وهو اذذاك أمير على المدينة فأتني رجل يقطع الدراهم وقد شهد عليه فضربه وحلقه وأمر به فطيف به وأمره أن يقول هذا جزاء من يقطع الدراهم ثم أمر به أن يرد اليه فقال أما اني لم يمنعني من أن أقطع بك إلا اني لم أكن تقدمت في ذلك قبل اليوم وقد تقدمت في ذلك فمن شاء فليقطع \*

قال أبو محمد رحمه الله : وروينا من طريق سميد بن المسيب أنه قال وددت أني رأيت الأيدي تقطع في قرض الدنانير والدراهم \*

**قال أبو محمد رحمه الله :** معنى هذا أنه كانت الدراهم تتعامل بها عداؤون ووزن فكان من عليه دراهم أو دنانير يقرض بالجم من تدويرها ثم يعطيها عددا ويستفضل الذي قطع من ذلك \*

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا عمل ابن الزبير هو صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم والخنفزيون يحملون نوحه زمزم من زنجي وقع فيها حجة واجماعا لا يجوز خلافه في نصر باطلهم في أن الماء ينجسه ما وقع فيه وإن لم يغيره وليس في خبرهم أن زمزم لم تكن تغيرت ولعلها قد كانت تغيرت ولعل الماء كان فيها قدر أقل من قلين لنا يقول الشافعي ، وكيف وقد صح أن المؤمن لا ينجس وهم يحتجون بهذا واسقاطهم السنة الثابتة في أمر رسول الله ﷺ من غسل ميتا فليغتسل فهم يحتجون بأن المؤمن لا ينجس حيث لا يدخل له فيه وليس النسل من غسل الميت تنجيسا من الميت ولا كرامة بل هو طاهر إن كان مؤمنا لكننا شريعة كالنسل من الإيلاج وإن كان كلا الفرجين طاهرا ، والنفس من الاحتلام ، فإن ذكروا ما ناهى عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبد الملك بن عبد العزيز أن عبد الله بن الزبير ضرب رجلا في قطع

الدنانير والدرهم قلنا وبالله تعالى التوفيق هذا لا يخالفه ما ذكرنا عنه قبل لأن هذا ليس فيه أنه قرض ، مقدار ما يجب فيه القطع فلا يازمه قطع ، وأما نحن فلاحجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولم يأت عنه عليه السلام إيجاب القطع في قرض الدنانير . والدرهم ، ولا يقع عليه اسم سارق ولا مستعير وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٨٧ مسألة — في تحريم الخمر واختلاف الناس في حد شاربها . قالت طائفة : أن رسول الله ﷺ لم يفرض فيها حداً وإنما فرضه من بعده ، وقالت طائفة : لأحد فيها أصلاً لأن رسول الله ﷺ لم يفرض فيها حداً . وقالت طائفة : بل فرض رسول الله ﷺ فيها حداً ، ثم اختلفوا فقالت طائفة ثمانين ، وقالت طائفة : أربعين فأما من قال لم يوقت فيها رسول الله ﷺ حداً فاتهم ذكرها في ذلك ما ناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا القبري نا البخاري نا عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي أنا خالد بن الحرث نا سفيان الثوري نا أبو حصين قال : سمعت حمير بن سعد النخعي يقول : سمعت علي بن أبي طالب قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي الاصاب الخمر فانه لومات وديته وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه .

قال أبو محمد رحمه الله : هكذا ناه عبد الرحمن بن عبد الله . وبه إلى البخاري نا ثقية بن سعيد نا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السختياني عن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث أنه قال : جرى بالنعيمان أو ابن النعيمان فأمر من كان في البيت أن يضربوه ففعلت أنا فيه ضربوه بالنعال . وبه إلى البخاري نا ثقية نا أبو ضمرة نا أنس بن عياض عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل شرب قتال اضربوه قال أبو هريرة : فإنا الضارب يده ومنا الضارب يده والضارب يثوبه فلما انصرف قال بعض القوم أخراك الله قال : لا تقولوا هذا لا تسيئوا عليه الشيطان » . وبه إلى البخاري نا يحيى بن إبراهيم عن أبي الجعد عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : « كنا نوقى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر وصدرنا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونفالننا وأردبنا حتى كان آخر إمرة عمر لجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين » . وبه إلى البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد نا خالد بن يزيد نا سعيد بن هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حمارا وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد جلد في الشرب ما بقي به يوما فامر به جلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر ما يؤذي به فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تلعنوه فوالله ما علمته إلا يحب الله ورسوله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلك سنته ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين ثم جلد عمر أربعين صدرا من إمارته ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين ثم أثبت معاوية الحد ثمانين \*

قال أبو محمد رحمه الله: فمن تعلق بزيادة عمر رضي الله عنه ومن زاده معه على وجه التعزير وجعل ذلك حدا واجبا مفترضا فيلزمه أن يحرق بيت بائع الخمر ويجعل ذلك حدا مفترضا لأن عمر فعله وأن ينفي شارب الخمر أيضا ويجعله حدا واجبا لأن عمر فعله، فإن قال قد قال عمر: لا أغرب بعده أحدا قيل وقد جلد عمر أربعين وستين في الخمر بعد أن جلد الثمانين بائع اسناد يمكن وجوده، ويلزمهم أن يحلقوا شارب الخمر بعد الرابعة لما فعل عمر فلا يحدونه أصلا، ويلزمهم أن يوجبوا جلد ثمانين أيضا ولا بد على من فضل عليا على أبي بكر أو على عمر أو على من فضل عمر على أبي بكر لأن عمر وعليهما قالا ذلك بحضرة الصحابة ويلزمهم أن يجلد حدوا واجبا كل من كذب على الله تعالى وعلى القرآن والا فقد تناقضوا بالباطل فظهر فساد قولهم \*

**قال أبو محمد رحمه الله:** وصح بما ذكرنا أن القول بجلد أربعين في الخمر هو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن بن علي وعبد الله بن جعفر بحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم، وبه يقول الشافعي وأبو سليمان وأصحابهما: وبه أخذ وبالله تعالى التوفيق \*

**٢٢٨٨ مسألة** هل يقتل شارب الخمر بعد أن يحد فيها ثلاث مرات أم لا؟

**قال أبو محمد رحمه الله:** (١) اختلف الناس في شارب الخمر يحد فيها ثم يشربها

(١) وجد في هامش نسخة رقم ١٤ زيادة غير موجودة في بقية النسخ وماك نصها \*

قال أبو محمد رحمه الله: الخمر حرام بنص القرآن وسنة رسول الله ﷺ واجماع الأمة فمن استحلها من سمع النص في ذلك وعلم بالاجماع فهو كافر مرتد حلال الدم والمال فاما القرآن قوله تعالى: (إنما الخمر) الرقوله تعالى: (فاجتنبوه) فامر تعالى باجتنب الرجس جملة واخير تعالى أن الخمر من الرجس فعرض اجتنبها لأن أوامره تعالى على الفرض حتى يأتي نص آخر يبين أنه ليس فرضا، وقال تعالى: (إنما حرم ربى

فيحد فيها ثانية ثم يشربها فيحد فيها ثالثة ثم يشربها الرابعة فقالت طائفة : يقتل ، وقالت طائفة : لا يقتل ، فأما من قال يقتل فمكا نا احمد بن قاسم نا ابي قاسم بن محمد ابن قاسم ناجدى قاسم بن أصح نا الحرث - هو ابن ابي أسامة - نا عبد الوهاب ابن صطاء أنا قره بن خالد عن الحسن بن عبد الله بن الصرى عن عبد الله بن عمرو ابن العاصى أنه قال اتوني برجل أقيم عليه حد في الخمر فان لم أقتله فانا كاذب ، وقال مالك والشافعى . وأبو حنيفة . وغيرهم : أن لا تقتل عليه وذكرنا ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص •

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا فاذكرنا وجب أن نتظر في ذلك فوجدنا من رأى قتله لنا ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الاعرابى نا أبو داود نا موسى ابن اسماعيل ثنا أبو سلمة نا ابا نا - هو ابن يزيد المطار - عن عاصم - هو ابن ابي النجود - عن ابي صالح السمان عن معاوية بن ابي سفيان قال : قال رسول الله ﷺ : « اذا شربوا الخمر فاجلدوهم ثم ان شربوا فاجلدوهم ثم ان شربوا فاقتلوهم » • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابى نا الدبرى نا عبد الرزاق نا سفيان الثورى عن عاصم بن ابي النجود عن ذكوان - هو ابو صالح السمان - عن معاوية ان النبى ﷺ قال فى شارب الخمر : « ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب الرابعة فاضربوا عنقه » •

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر بن سويل نا ابي صالح عن أيه عن ابي هريرة أن النبى ﷺ قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فى الرابعة - ذكر طه معناه - فاقتلوه » • حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابى نا الدبرى نا عبد الرزاق عن سويل بن ابي صالح عن أيه عن ابي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاقتلوه » •

قال أبو محمد رحمه الله : فهذان طريقان فى نهاية الصحة وقد روى من طريق آخر لا يعتمد عليهما ولو ظفر ببعضها المخالفون من الحاذرين لطاروا به كل مطير • من ذلك

الفواحش ما ظهر منها ، باطن والاثم والبغى بغير الحق) فنص تعالى على تحريم الاثم وقال تعالى : ( يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ) فصح أن الاثم حرام وأن فى الخمر اثما وأن مواقعها مواقع لائم فهو مواقع المحرم نصا • وأما من السنة فمعلوم مشهوره تمت هذه النسخة والحمد لله كثيرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله •

ماناه احمد بن محمد بن عبدالله الطلبي نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا محمد بن  
 أيوب الصموت نا احمد بن عمر بن عبد الخالق البزار نا محمد بن يحيى القطعي نا الحجاج  
 ابن المهال نا حماد بن سلمة عن جميل بن زياد عن نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله  
 ﷺ : « من شرب الخمر فاجلدوه ثلاثا فان عاد في الرابعة فاقتلوه » . حدثنا عبد الله  
 ابن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا  
 جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحيم بن ابراهيم عن عبدالله  
 ابن عمر بن الخطاب و نضر من اصحاب رسول الله ﷺ قالوا : قال رسول الله ﷺ :  
 « من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب  
 فاقتلوه » . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا محمد بن يحيى  
 ابن عبد الله نا محمد بن عبد الله الرقاشي نا يزيد بن زريع عن محمد بن اسحق عن عبدالله  
 ابن عتبة عن عروة بن مسعود عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال : قال رسول الله  
 ﷺ : « اذا شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان  
 شرب فاقتلوه » . حدثنا يونس بن عبدالله بن مغيث نا ابو بكر بن احمد بن خالد نا أبي  
 نا ابن و حناح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن شعبة بن سوار عن ابن أبي ذئب عن الحرث  
 ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ  
 قال : « اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم ان سكر فاضربوا  
 عنقه » . حدثنا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن اصبغ  
 نا احمد بن زهير نا ابراهيم بن عبدالله نا هشام نا مغيرة بن معبد بن خالد عن عبد بن  
 عبد عن معاوية رفع الحديث قال : « من شرب الخمر فاضربوه فان عاد فاضربوه فان  
 عاد فاقتلوه » قال احمد بن زهير : هكذا قال عبد بن عبد - وعبد بن عبد هو أبو عبدالله  
 الجذلي - قال احمد بن زهير سألت يحيى بن معين عن أبي عبدالله الجذلي قال هو فلان  
 ابن عبد كوفي ثقة من قيس لم يحفظ يحيى اسمه \*

قال أبو محمد رحمه الله : وقد روى هذا الحديث أيضا شرحبيل بن أوس .

وعبد الله بن عمرو بن العاص . وأبو خليف الكندي ظهم عن النبي ﷺ \*

قال أبو محمد رحمه الله : وأقل من هذا يعملون فيما واقعهم نقل تواتر كقول  
 الحنفيين في شرب النيد المسكر وكاعتقاد المالكيين في ابطال السنن الثابتة في التوقيت  
 في المسح على رواية أبي عبد الله الجذلي وغير ذلك لم كثير \*

قال أبو محمد رحمه الله : فكانت الرواية في ذلك عن معاوية . وأبي هريرة

ثابتة تقوم بها الحجة وبالله تعالى التوفيق ، فنظر ما فيها احتج به المخالفون فوجدناهم يقولون : ان هذا الخبر منسوخ وذكروا في ذلك ما نا عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب أما عبيد الله بن سعد بن ابراهيم بن سعد نا عمي - هو يعقوب بن سعد - نا شريك عن محمد بن اسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : اذا شرب الرجل فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد الرابعة فاقتلوه فأتي رسول الله ﷺ برجل منا فلم يقتله .

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن موسى نا زياد بن عبد الله البكائي نا محمد بن أسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر فاضربوه فان عاد فاضربوه فان عاد فاضربوه فان عاد في الرابعة فاضربوا عنقه - فضرب رسول الله ﷺ نعيمان أربع مرات - » فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع .

حدثنا حماد ناعباس بن أصبغ ناعبد الملك بن أيمن نا اسماعيل بن اسحق نا أبو ثابت نا بن وهب نا أخبرني يونس بن يزيد نا أخبرني ابن شهاب نا أن قبيصة بن ذؤيب حدثه أنه بلغه عن رسول الله ﷺ أنه قال لشارب الخمر : « ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه - فأتى برجل قد شرب ثلاث مرات فجلده ثم أتى به في الرابعة فجلده ووضع القتل عن الناس ، قال محمد بن عبد الملك قد نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل الترمذي نا سعيد بن أبي مریم نا سفيان نا عينة قال : سمعت ابن شهاب يقول لمنصور بن المعتمر من وافد أهل العراق بهذا الخبر - یعنی حديث قبيصة بن ذؤيب هذا . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد القريري نا البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث نا خالد بن يزيد نا أبي حلال نا زيد نا أسلم نا أبيه نا عمر بن الخطاب نا رجلنا نا علي بن عبد الله ﷺ نا اسمعيل بن عبد الله نا أن يلقب حماراً وكان يضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلده في الشرب فأتى به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم اللهم العنه ما أكثر ما يترقى به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلعنوه فوالله ما علمته إلا يحب الله ويحب رسوله ، وذكرنا الخبر الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يجل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنى بعد احسان أو نفس بنفس ، فلا يجوز أن يقتل أحد لم يذكر في هذا الخبر .

قال أبو محمد رحمه الله : قلوا أن المالكيين . والحنيفيين . والشافعيين احتجوا على أنفسهم بهذا الخبر في قتلهم من لم يبيع الله تعالى قتله قط ولا رسوله عليه السلام كقتل المالكيين بدعوى المريض وقسامة اثنين في ذلك وقتلهم . والشافعيين من فعل فعل قوم لوط ومن أقر بفرض صلاة وقال لا أصلي . وكقتل الحنفيين . والمالكيين الساحر وكل هؤلاء لم يكفروا ولا زنى وهو محصن . ولا قتل نفسا فهذا كله نقض احتجاجهم في قتل شارب الخمر في الرابعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا كل ما احتجوا به وذكروا عن الصحابة ما ناهى عن ناهين مفرج ناهين الأعرابي ناهى البرى ناهى الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم ابن أبي أمية بن أبي المخارق عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب جلد أبا عجين في الخمر ثمانى مرات وروى نحو ذلك عن سعيد أيضا وكل ذلك لا حجة لهم فيه على ما نبين أن شاء الله تعالى . أما حديث جابر بن عبد الله في نسخ الثابت من الأمر بقتل شارب الخمر في الرابعة فإنه لا يصح لأنه لم يروه عن ابن المنكدر أحد متصلي الشريك القاضي . وزياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن إسحاق عن ابن المنكدر وهما ضعيفان . وأما حديث قبيصة بن ذؤيب فنقطع ولا حجة في منقطع . وأما حديث زيد بن أسلم الذي من طريق معمر عنه فنقطع ، ثم لم يصح لما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه أن ذلك كان بعد أمر رسول الله ﷺ بالقتل ما ليس ذلك فيه فاليقين الثابت لا يحمل ترده للضعيف الذي لا يصح ولو صح لكان ظنا فسقط التعلق به جملة ولو أن أناسا يجلده النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر ثلاث مرات قبل أن يأمر بقتله في الرابعة لكان مقتضى أمره صلى الله عليه وسلم استئناف جلده بعد ذلك ثلاث مرات ولا بد لأنه عليه السلام حين لفظ بالحديث المذكور أمر في المستأنف بضربه أن شرب ثم بضربه انت شرب ثانية ثم بضربه ثالثة ثم بقتله رابعة هذا نص حديثه وكلامه عليه السلام فأنما كان يكون حجة لو بين فيه أنه أتى به أربع مرات بعد أمره عليه السلام بقتله في الرابعة وهكذا القول سواء سواء في حديث عمر الذي من طريق سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم .

قال أبو محمد رحمه الله : فأما نحن فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن الواجب ضم أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ كلها بعضها إلى بعض والالتقاء إلى جميعها والأخذ بها وأن لا يقال في شيء منها هذا منسوخ إلا ييقن ؛ برهان ذلك قول الله تعالى . ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) فصح أن كل ما أمر الله تعالى به أو رسوله ﷺ فترض علينا الأخذ به والطاعة له ومن ادعى في شيء من ذلك نسخا فقله مطروح



لأنه يقول لنا لا تطيعوا هذا الأمر من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فواجب علينا عصيان من أمر بذلك إلا أن يأتي نص جلى بين يشهد بأن هذا الأمر منسوخ أو إجماع على ذلك أو بتاريخ ثابت مبين أن أحدهما نسخ للآخر وأما نحن فاقولنا هو أن الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه وأكله ونها عن اتباع الظن فلا يجوز البتة أن يرد نصان يمكن تخصيص أحدهما من الآخر وضمه إليه الا وهو مراد الله تعالى منهما يقين وأنه لا نسخ في ذلك بلا شك أصلا ولو كان في ذلك نسخ لينه الله تعالى بيانا جليا ولما تركه ملتبسا. شكلا حاش لله من هذا •

**قال أبو محمد** رحمه الله : فلم يبق إلا أن يرد نصان يمكن أن يكون أحدهما مخصوصا من الآخر لانه أقل معاني منه وقد يمكن أن يكون منسوخا بالأعم ويكون البيان قد جاء بأن الأخص قبل الأعم بلا شك فهذا إن وجدنا الحكم فيه النسخ ولا بد حتى يجرى نص آخر أو إجماع متيقن على أنه مخصوص من العام الذى جاء بعده ، برهان ذلك أن الله تعالى قال في كتابه : ( نينا لكل شئ ) وقال لرسول الله ﷺ : ( تبين للناس ما نزل إليهم ) والبيان بلا شك هو ما اقتضاه ظاهر اللفظ الوارد ما لم يأت نص آخر أو إجماع متيقن على قله عن ظاهره فاذا اختلف الصحابة قالوا يجب الردالى ما افترض الله تعالى الردالية اذ يقول : ( فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ) الآية ، وقد صح أمر النبي ﷺ بقتله فى الرابعة ولم يصح نسخه ولو صح لقلابه ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ •

**٢٢٨٩ مسألة الخيلطين** - قد ذكرنا فيما يحل ويحرم من الاشربة أن التمر والرطب والزهر والبسر والزبيب هذه الخمسة خاصة دون سائر الاشياء يحل أن يبتذ كل واحد منهما على اقراده ولا يحل أن يبتذ شئ منها مع شئ آخر لانها ولا من سائرهما فى العالم وأنه لا يحل أن يخلط نبيذ شئ بعد طيبه أو قبل طيبه لاشئ آخر ولا يبيذ شئ آخر لانها ولا من غيرها أصلا وأما ما عدا هذه الخمسة فجائز أن يبتذ منها الشيطان والاكثر معا وأن يخلط نبيذ اثنين منها فصاعدا أو عصير اثنين فصاعدا وبيننا السنن الواردة فى ذلك فمن شرب من الخيلطين المحرمين مما ذكرنا شيئا لا يسكر فقد شرب حراما فالدم والبول ولا حذ فى ذلك لأنه لم يشرب خمر او لاحدا لا فى الخبر لقول رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر فاجلدوه » وللا تامل الثانية أن رسول الله ﷺ جلد فى الخمر ، وقوله عليه السلام : « كل مسكر خمر » فان لم يكن خمر فلا حذ فيه وإنما فيه التعمير فقط لأنه أتى منكرا ، وأما كل خيلطين ما ذكرنا من غير ذلك اذا أسكر فهو خمر وعلى شاربه حد الخمر ما ذكرنا والله تعالى التوفيق •

٢٢٩٠ مسألة - متى يحد السكران ؟ أبعد صحوه أم في حال سكره ؟ \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : اختلف الناس في هذا فروى عن عمر بن عبد العزيز . والشعبي أنهما قالوا : لا يحد حتى يصحو ، وبه قال سفيان الثوري . وأبو حنيفة ، وقالت طائفة : يحد حين يؤخذ وما تعلم لمن قال يؤخر حتى يصحو إلا أن قالوا إن الجلد تنكيل وإيلام والسكران لا يعقل ذلك \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : واحتج من رأى أن الحد حين يؤخذ بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق عتبة بن الحرث . وأنس بن مالك . وغيرهم أن رسول الله ﷺ أتى بالشارب فاقرضه ولم ينتظر أن يصحو والنظر لا يدخل على الخبر الثابت فالواجب أن يحد حين يؤقر به إلا أن يكون لا يحس أصلا ولا يفهم شيئا فيؤخر حتى يحس وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٩١ مسألة - فيمن جالس شراب الخمر أو دفع ابنه إلى كافر فسقاه خمرًا \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن البصري نا ابن عامر قال : لا أوتي برجل دفع ابنه إلى يهودي أو نصراني فسقاه خمرًا إلا اجلدت أباه الحد ، وبه نا حماد بن سلمة نا هشام بن عروة عن أبيه نا مروان بن الحكم نا رجل صائم دعا قوما فسقام الخمر ولم يشرب معهم فجلد والحد وجلده معهم \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : ليس هذا ما يعابيه وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » وقد بينا أن لاحدا لا على زان . أو مرتد . أو محارب . أو قاذف . أو سارق . أو مستعير جاحد . أو شارب خمر ، وأما من سقى غيره الخمر فلا حد عليه لأن بشرته حرام ولم يأت بإباحتها بإيجاب الحد عليه لا قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا سقيمة . ولا إجماع . ولا قول صاحب \*

**قال أبو محمد** رحمه الله : لقد يلزم من رأى القود بالقتل على الممسك أنسا ما حتى قتل ظلما ومن رأى الحد في التعريض قياسا على القذف ومن رأى الحد على قاعل فعل قوم لوط قياسا على الزنا أن يرى الحد على ساقى القوم الخمر قياسا على شاربها والا فقد تناقضوا في قياسهم وبالله تعالى التوفيق \*

٢٢٩٢ مسألة - : من اضطر إلى شرب الخمر . قال أبو محمد رحمه الله :

من أكره على شرب الخمر أو اضطر إليها لعلش . أو علاج . أو لدفع خنق فشرها أو جهلها فلم يدر أنها خمر فلا حد على أحد من هؤلاء ، أما المكروه فإنه مضطرو قد قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) وقد قال تعالى : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ) فصح أن المضطر لا يحرم عليه شيء . عما اضطر إليه من طعام . أو شراب ، وأما الجاهل فإنه لم يتعد ما حرم الله تعالى عليه ولا حد إلا على من علم التحريم ، ولا يختلف اثنان من الأمة في أنه من دست إليه غير امرأته فوطئها وهو لا يدري من هي يظن أنها زوجته فلا حد عليه ، وأما من قرأ القرآن فبدله جاهلاً فلا شيء عليه . قال تعالى : ( لا تذكروا به ومن بلغ ) فصح أنه لا حد إلا على من بلغه التحريم وعلى من عرف أن الزنا حرام قصده عمداً وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٩٣ مسألة - حد الذي في الخمر . قال أبو محمد رحمه الله : قد بينا في مواضع حجة مقدار الحكم على أهل الذمة فالحكم على أهل الاسلام لقول الله تعالى : ( وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) ولقوله تعالى : ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) قال الحسن بن زياد : لا حد على الذي إلا أن يسكر فان سكر فعليه الحد .

**قال أبو محمد رحمه الله :** وهذا تقسيم لا وجه له لأنه لم يوجهه قرآن . ولا سنة ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٩٤ مسألة : قل أبو محمد رحمه الله : جائز بيع العصير لمن لا يوقن أنه يقيه حتى يصير خمرأ فان يقن أنه يجعله خمرأ لم يحل بيعه منه أصلاً وفسخ البيع لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ويقين ندري أنه من باع العنب . أو التين . أو الخمر من يتخذ خمرأ فقد أعان على الاثم والعدوان وهذا محرم بنص القرآن وإذ هو محرم قد قال رسول الله ﷺ : من عملاً عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد .

**قال أبو محمد رحمه الله :** ومن كسر إماء خمر أو شق زق خمر ضمنه لأنه لم يصح في ذلك إثرو أموال الناس محرمة وقد يضل الاناء ويستعمل فيما يحل فافساده إفساد للبال ( فان قيل ) : أن أبا طلحة : وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم كسروا خوابي الخمر ( قلنا ) : لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس في ذلك

الخبر أنه عليه السلام عرف ذلك فأقره والحديث الذي فيه شق الزقاق لا يصح لانه من رواية طلق ولا يدرى من هو عن شراحيل بن نكيل وهو مجهول .  
قال أبو محمد رحمه الله : ومن طرح في الخمر سمكا وملحا لجلسها مريبا فقد حصى الله تعالى وعليه التعزير لاستعماله الخمر الذي لا يجوز استعمالها ولا تحل في شيء أصلا ولا يحل فيها شيء الا الحرق فان أدرك ذلك وللخمر ريح . أو طعم . أولون هرق الجسيم ، وهكذا كل مانع خلط فيه خمر وان لم يدرك ذلك الا وقد استحالت ولم يبق لها أثر فلا يفسد شيء من ذلك وهو حلال أظه ويمة وهو لمن سبق اليه من الناس لا لمن يطرح الخمر فتى سقط ملك صاحبه عنه واذا سقط عنه ملكه لم يرجع اليه الا بنص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق .

### — مسائل التعزير ومالا حد فيه —

٢٢٩٥ مسألة — قال أبو محمد رحمه الله : فقد قلنا أنه لا حد لله تعالى حدود ولا لرسوله ﷺ الا في سبعة أشياء وهي الردة . والحراية قبل أن يقدر عليه . والزنا . والقذف بالزنا . وشرب المسكر سكر أول مسكر . والسرقة . وجد العارية ، وأما سائر المعاصي فان فيها التعزير فقط . وهو الأدب . ومن جملة ذلك أشياء رأى فيها قوم من المتقدمين حداً واجباً نذكرها ان شاء الله تعالى ونذكر حجة من رأى فيها الحد وحجة من لم يره ليلوح الحق في ذلك بعون الله تعالى كما فعلنا في سائر كتابنا وتلك الأشياء : السكر . والقذف بالخمر . والتعريض . وشرب الدم . وأكل الخنزير والميتة . وفعل قوم لوط . وإتيان البهيمة . والمرأة تستنكح البهيمة . والقذف بالبهيمة . وسحق النساء . وترك الصلاة غير جاحد لها . والفطر في رمضان كذلك . والسحر . ونحن ان شاء الله تعالى اذا كرون كل ذلك بابا بابا .

٢٢٩٦ مسألة (السكر) قال أبو محمد : أباح أبو حنيفة شرب قيع الزبيب اذا طبع . وشرب قيع التمر اذا طبع . وشرب عصير العنب اذا طبع حتى يذهب ثلثاه وإن أسكر كل ذلك فهو عنده حلال ولا حد فيه مالم يشرب منه القدر الذي يسكر وان سكر من شيء من ذلك فعليه الحد وان شرب نبيذ تين مسكر . أو قيع عسل مسكر . أو عصير تفاح مسكر . أو شراب قيع . أو شعير . أو ذرة مسكر فسكر من كل ذلك أو لم يسكر فلا حد في ذلك أصلا .

قال أبو محمد رحمه الله : وهم يقولون ان الحدود لا تؤخذ قياسا أصلا فنقول

لهم: أين وجدتم هذا التقسيم أفي قرآن أم في سنة صحيحة . أو سقيمة أو موضوعة . أو في  
اجماع أو دليل اجماع ، أم في قول صاحب ، أم في قول أحد قبلكم ، أم في قياس ، أم في  
رأى يصح ؟ فلا سبيل لهم إلى وجود ذلك في شيء مما ذكرنا لأنهم (إن قالوا) حرم الله  
تعالى الخمر في القرآن (قلنا) نعم فن أين وجدتم أتم الحذف في السكر مما ليس خمر عندكم  
بل هو حلال عندكم طيب وهو مطبوخ عصير العنب إذا ذهب ثلثاه ونقيع الزبيب ونقيع  
التمر إذا طبخا ولا خمر ههنا أصلا (فإن قالوا) : جلد رسول الله ﷺ السكران إذ  
أتى به ورووا حديث الخمر بعينها والسكر من غيرها أو من كل شراب وأشبوا في الظروف  
ولا تسكروا وما كان في معنى هذه الاخبار (قلنا لهم) : وبالله تعالى التوفيق فأتتم أول  
من خالف ذلك فأنكم لاترون الحذف على من وجد سكران وأيضا فهل وجدتم أن النبي  
ﷺ سأل ما هذا سكر فأن قال له من نبيذ عسل أو شراب شعير أو شراب ذرة أطلقه  
وقد كان كل ذلك موجودا كثيرا على عهده عليه السلام وإن قال له من نبيذ تمر أو نقيع  
زبيب . أو عصير عنب حده هل جاء هذا قط في نقل صادق أو كاذب ؟ فأتى لكم هذا  
التقسيم السخيف فمتى سألنا ثم عن تحريمكم به وتحليلكم عن إباحةكم به الأشياء المحرمة  
أو إسقاطكم حدود الله تعالى الواجبة ؟ (فإن قالوا) : قد صح الإجماع على حد الشراب  
بعصير العنب الذي لم يطبخ إذا سكر واختلف فيما عداه (قلنا لهم) : فمن أين أوجبتم الحذف  
على من سكر من نبيذ التمر مطبوخا كان أو غير مطبوخ ومن نبيذ الرطب كذلك ومن نبيذ  
الزهر ومن نبيذ البسرو ومن نبيذ الزبيب كذلك ولا إجماع في وجوب الحذف عليه وقد رونا  
عن الحسن وغيره أنه لا حذف على السكران من النبيذ وكذلك عن إبراهيم النخعي وهو قول  
ابن أبي ليلى ولا يحدون أبداً أقول صاحب ولا أقول تابع بمثل هذا التقسيم وكذلك من  
اضطر إلى الخمر لمعطش أو لاختناق فشرب منها مقدار ما يزيل عطشه أو اختناقه وذلك  
حلال له عندنا وعندهم فسكر من ذلك وهذا لا يقولونه فصيح بقينا أن السكر لا حد فيه  
أصلا وإنما الحذف التحريم في المسكر سكر منه أو لم يسكر وقد نجد من يسكر من ثلاثة أرطال  
أو أربعة سكر أشديداً ونجد من لا يسكر من أزيد من عشرين رطلاً من خمر ولا تتغير له  
حالة أصلا ، وأما القذف بشراب الخمر فقد ذكرناه قبل هذا بابا وبابا وقول رجاء بن حيوة  
 وغيره إيجاب الحذفه وبيننا أن الحد لا يجب في ذلك إذ لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا  
اجماع وبالله تعالى التوفيق ، وأما التعريض في القذف فقد ذكرناه في كلامنا في حد  
القذف ونقصينا هنالك أنه لا حد في التعريض لأنه لم يوجب الحذفه قرآن ولا سنة عن  
رسول الله ﷺ لا صحيحة ولا سقيمة . ولا إجماع لأن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا

في ذلك وليس قول بعضهم أولى من قول بعض وذكرنا صحة الخبر عن رسول الله ﷺ في الذي أخبره أن امرأته ولدت ولدا أسود وهو يعرض بنفيه وفي الذي أخبره عليه السلام أن امرأته لا ترد يد لامس فلم يوجب رسول الله ﷺ عليه حد القذف وبالله تعالى التوفيق •

### ٢٢٩٧ مسألة - شرب الدم. وأكل الخنزير. والميتة •

قال أبو محمد رحمه الله : أما حمام نا بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج قلت لعطاء رجل وجد يأكل لحم الخنزير وقال اشتيته أومرت به بدنة فصرها وقد علم أنها بدنة أو امرأة افطرت في رمضان أو أصاب امرأته حائضا أو قتل صيدا في الحرم تنمدا أو شرب خمرًا فترك بعض الصلاة فذكر رجلة فقال عطاء ما كان الله نسيالوشاء لجل ذلك شيئا يسميه ما سمعت في ذلك بشيء ثم رجعت إلى أن قال إذا فعل ذلك مرة ليس عليه شيء. وإذا عاود ذلك فلينكل ، وذكر الذي قبل امرأته والذي أصاب أهله في رمضان ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : إذا أكل لحم الخنزير ثم عرضت له التوبة فإن تاب والاقبل ، وبه إلى معمر عن الزهري في رجل أضر في رمضان فقال إذا كان قاسقا من الفساق نكل نكالا موجعا ويخفر أيضا وإن كان فعل ذلك اتحالا لدين غير الإسلام عرضت عليه التوبة • وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري في كل لحم الخنزير في كل ذلك حد كحد الخمر ، والذي نعرفه من قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم . وأصحابنا أنه يعذر قسط هذه في الخنزير خمسة أقوال ، قول فيه الحد كحد الخمر وقول فيه أنه لا شيء فيه أصلا وهو قول سفيان الثوري وأول قول عطاء . والثالث أنه يستتاب فإن تاب والاقبل وهو قول قتادة ، والرابع أنه لا شيء عليه في أول مرة فإن عاد عزره قوله خامسة أنه يمزر •

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله :** فنظرنا فيما يحتج به من رأى أن في ذلك حدا فلم نجد لهم شيئا إلا القياس فلما كانت الخمر مطعومة محرمة فيها حد محدود وجب أن يكون كل مطعوم محرر فيه حد محدود فالخمر قياسا عليها ، وهذا أصح قياس في العالم أن صح قياس يوما ما • وطائفة قالت : لم يفرضه رسول الله ﷺ ولكن الصحابة أجمعت على فرضه فصار واجبا بالاجماع ، وطائفة قالت : إنما فرضت قياسا على حد القذف لأنها تؤدي إلى السرقة فيكون فيه القذف • فأما الفرقة التي قالت : إن رسول الله ﷺ فرض حد الخمر فمن أصلهم أن يقاس المسكرات عنه على المنصوص عليه وهؤلاء يقيسون من الدبر على من الذكر لأن لهما عندهم فرج

ولا يشك ذو حش سليم أنه لو صح القياس فإن قياس شرب الدم . وأكل الخنزير . والميتة على شرب الخمر أصح من قياس الدبر على الذكر . ولهم يقيسون حكم ماء الورد والعسل تموت فيه الفأرة أو القطاة فلا تغير منه لو ناولا طعاما ولا ربحا على السمن تموت فيه الفأرة وقياس الخنزير . والدم . والميتة على الخمر أصح من كل قياس لهم ولو صح يوما ما ، وأما القطاة فليست بالفأرة لأن القطاة تولد والفأرة لا تولد والقطاة تجزى في الحل والإحرام ولا يحمل قتلها هناك والفأرة لا تجزى ويحمل قتلها هناك وكذلك ماء الورد والعسل ليس بالسمن لأن العسل عند بعضهم فيه الزكاة والسمن لازمة فيه وماء الورد لأربا فيه عند بعضهم والسمن فيه الربا عند جميعهم فظهر تركهم القياس الذي به يحتجون وأنهم لا يحسنونه ولا يتردونه . وأما الطائفة التي تقول إن الصحابة رضي الله عنهم فرضوا حد الخمر والقياس أيضا لا يزم لهم فالزم الطائفة المذكورة أما الطائفة التي قالت إن حد الخمر إنما فرض قياسا على حد القذف والقياس لهؤلاء الزم لأنه لا جاز أن يفرض حد الخمر قياسا على حد القذف فكذلك يفرض حد أكل الخنزير والميتة وشرب الدم قياسا على حد الخمر وجهورهم يجوزون القياس على المقيس فوضع ما قلناه من فساد أقوالهم . ثم نظرنا في قول من قال يستتاب فإن تاب ولا قتل فوجدناه قد حكم له بحكم الردة عنده وهذا خطأ لأنه قول بلا برهان ، ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالخمر من أجل معصية أتى بها إلا أن يأتي نص صحيح أو إجماع متيقن على أنه يكون بذلك كافرا وإن ذلك الفعل كفر وليس معنا نص ولا إجماع على أن أكل الخنزير والميتة والدم غير مستحل لذلك كافر ولكنه عاص مذنب فاسق إلا أن يفعل ذلك مستحلا له فيكون كافرا حيثئذ لأن معاندة ما صح الإجماع عليه من نصوص القرآن وسنن رسول الله ﷺ كفر لا خلاف فيه فسقط هذا القول لما ذكرنا ولقول رسول الله ﷺ : « وأمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى محمد رسول الله وبقيدوا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » .

### ٢٢٩٨ مسألة — تارك الصلاة عمد حتى يخرج وقتها .

قال أبو محمد رحمه الله : ذهب مالك . والشافعي إلى أن من قال : الصلاة حق فرض إلا أتى لأريد أن أصلي فإنه يتأتى به حتى يخرج وقت الصلاة ثم يقتل . وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان . وأصحابهما لا قتل عليه لكن يوزر حتى يصلي . قال أبو محمد رحمه الله : أما مالك . والشافعي فاهما يريان تارك الصلاة الذي ذكرنا مسلما لأنهما يوردان ماله ولده وصليان عليه ويدفانه مع المسلمين ولا يفرقان بينه وبين

أمرأته وينفذان وصيته ويورثانه من مات قبله من ورثته من المسلمين فاذ ذلك كذلك فقد سقط قولها في قتله لأنه لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد احسان أو قس بنفس وتارك الصلاة متمعدا كما ذكر بالا يخلو من أن يكون بذلك كافرا أو يكون غير كافر فإن كان كافرا فهم لا يقولون بذلك لأنهم لو قالوه لزمهم أن يلزموه حكم المرتد في التفريق بينه وبين أمرأته وفي سائر أحكامه فاذ ليس كافرا . ولا قاتلا . ولا زانيا عصمتا : ولا محاربا . ولا محدودا في الخمر ثلاث مرات فدمه حرام بالنص فسقط قولهم يقين لا إشكال فيه والحمد لله رب العالمين . فإن احتجوا بالخبر الثابت الذي ذكرناه آخرا من قول رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » ، ويقول الله تعالى : ( فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) قالوا : ولا يجوز تخليته من لم يصل ولم يزك ، وذكرنا مارونيا من طريق مسلم نا هذاب بن خالد نا همام بن يحيى نا قتادة عن الحسن عن حبة بن عصف بن عصف عن أم سلمة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « ستكون أمراء تغربون وتسكرون فمن عرف برئى ومن أنكر سلم قال : فمن رضى وتابع قالوا : أفلا قاتلهم ؟ قال : لا ماصلوا » . ومن طريق مسلم نا داود ابن رشيد نا الوليد بن مسلم نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نا أخيرى نا مولى بنى فزارة ذريق بن حيان أنه سمع سليم بن قرظة ابن عم عوف بن مالك الأشجعي يقول سمعت عوف بن مالك يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيسار أئمتكم الذين تخبئونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قلنا : يا رسول الله أفلا تابذم عند ذلك ؟ قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة » وذكر باقي الخبر ، والخبرين اللذين فيهما نهي عن قتل المصلين فأولئك الذين نهى الله عن قتلهم ، ولا لعله يكون يصل ، ومن طريق مسلم نا قتيبة نا عبد الواحد - هو ابن زياد - عن حمارة بن القعقاع نا عبد الرحمن بن أبي نعم قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث على بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها ، وذكر الحديث ، وفيه وقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشر الجبهة كك اللحية مخلوق الرأس مشمر الأزار قال يا رسول الله أتق الله فقال : ويك ألسنت أحق أهل الأرض أن يتقى الله ؟



قال محمد بن الوليد قال خالد بن الوليد يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ قال: لعله يكون يصلي. **قال أبو محمد** رحمه الله: ومن طريق مسلم نا من ابن السري نا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال: «بعث علي بن أبي طالب إلى النبي ﷺ بذهبية فتربتها، فذكر الخبر، وفيه لجام رجل كثر الحية مشرف الوجنتين غائر العينين فأتى الجبين مخلوق الرأس قال اتق الله يا محمد فقال رسول الله ﷺ فمن يطع الله ان لم أطعه؟ أيا مني على أهل الأرض ولا تأمنني ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم فقتله - يرون أنه خالد بن الوليد - فقال رسول الله ﷺ: يخرج من ضئضئ معذا قوم يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لمن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد.»

**قال أبو محمد** رحمه الله: فأخبر عليه السلام أنه يقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك حرمت دماؤهم فصح أنهم ان لم يفعلوا ذلك حانت دماؤهم ونهى عن قتل الأئمة ما صلوا فصح أنهم ان لم يصلوا قوتلوا وصح أن القتل بالصلاة حرام فوجب أنه بغير الصلاة حلال، وصح أنه نهى عن قتل المصلين فصح أنه لم ينه عن قتل غير المصلين ما نزل لهم حجة في إباحة قتل من لا يصل غير هذا وكله لاحجة لهم فيه على ما بين ان شاء الله تعالى، اما الآية فان نصها قتال المشركين حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، ولا يختلف اثنان من الأمة في أن رسول الله ﷺ لم يزل يدعو المشركين إلى الإيمان حتى مات إلى رضوان الله تعالى وكرامته وأنه في كل ذلك لم يثقف من أجابه إلى الإسلام حتى يأتي وقت صلاة فيصل ثم حتى يحول الحول فيزكي ثم يطلقه هذا ما لا يقدر أحد على دفعه (وأما الأحاديث في ذلك) فأما حديث أم سلمة - وعوف بن مالك رضي الله عنهما فلا حجة لهم في ذلك فانه ليس فيه الا المنع من قتل الولاة ما صلوا ولسانهم في مسألة القتال وانما نحن معهم في مسألة القتل صبروا وليس كل من جاز قتلهم اذا قدر عليه قتل، قال الله تعالى: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) إلى قوله تعالى: (ان قسطين) فأمر الله تعالى بقتال البغاة من المؤمنين إلى أن يفيثوا ثم حرم قتلهم اذا فاءوا وهكذا كل من منع حق من أي حق كان ولو أنه طس وجب عليه الله تعالى أولادى وامتنع دون أدائه فانه قد حل قتاله لأنه باغ على أخيه وباغ في الدين، وكذلك كل من امتنع من عمل لله تعالى لزمه وامتنع دونه ولا فرق فاذا قدر عليهم أجبروا على أداء ما عليهم بالتعزير والسجن لنا أمر رسول الله ﷺ فيمن أتى منكرا

فلا يزال يؤدب حتى يؤدي ما عليه أو يموت غير مقصود الى قتله وحرمت دماؤه بالنص والاجماع وتارك الصلاة المتمتع منها واحدا من هؤلاء إرا تمتنع قوتل وإن لم يتمتع لم يحل قتله لأنه لم يوجب ذلك نص ولا إجماع بل يؤدب حتى يؤديها أو يموت كما قلنا غير مقصود الى قتله ولا فرق، فصح أن هذين الحديثين حديث أم سلمة، وحديث عوف إنما هو في باب القتال للأئمة لافي باب القتل المقدور عليه لا يصلي، وأما حديث أبي سعيد الخدري له يصلي قائما فيه المنع من قتل من يصلي وليس فيه قتل من لا يصلي أصلا بل هو مسكوت عنه وإذا سكوت رسول الله ﷺ عن حكم فلا يحل لأحد أن يقوله عليه السلام ما لم يقل فيكذب عليه ويخبر عن مراده بما لا علم له به فيتبوا مقعده من النار.

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** رحمه الله : وأما نهي عن قتل المصلين وأولئك الذين نهى الله عنهم فنعم لا يحل قتل مصل إلا بنص وارد في قتله وليس فيه ذكر اقتل من ليس مصليا إذا أقرب الصلاة أصلا وقد قلنا : أنه لا يحل لأحد أن ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقل ويقال بن جسر على هذا قال رسول الله ﷺ هذا الذي قول فإن قال نعم كذب جهارا وإن قال لم يقل لكنه دل عليه قيل له أين دليلك على ذلك ؟ فلا سبيل له إلى دليل أصلا إلا ظنه الكاذب فلم يبق لهم دليل أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من إجماع . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى صحيح وما كان هكذا من الأقوال فهو خطأ بلا شك .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** رحمه الله : وهذا الكلام كله إنما هو مع من قال بقتله وهو عنده غير كافر وأما من قال بتكفيره بترك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها فليس هذا مكان الكلام فيه معهم فسيقع الكلام في ذلك متقصي في كتاب الإيمان من الجامع إن شاء الله عز وجل .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** رحمه الله : فأذا قد بطل هذا القول فاما قول والله تعالى التوفيق : أنه قد صح على ما ذكرنا في قول رسول الله ﷺ : « من رأى منكرا فليغيره بيده إن استطاع ، فكان هذا أمرا بالآداب على من أتى منكرا أو الامتناع من الصلاة . ومن الطهارة من غسل الجنابة . ومن صيام رمضان . ومن الزكاة . ومن الحج . ومن أداء جميع الفرائض كلها . ومن كل حق لأدمي بأمي وجه فإن كل ذلك منكر بلا شك وبلا خلاف من أحد من الأمة لأن كل ذلك حرام والحرام منكر يبين فصيح بامر رسول الله ﷺ بإباحة ضرب كل من ذكرنا باليد وصح عن رسول الله ﷺ أن

لا يضرب في التعزير أكثر من عشرة على ما نورد في باب لم يكون التعزير ان شاء الله تعالى بما ذك ذلك كذلك فواجب أن يضرب كل من ذكرنا عشر جلدات فان أدى ما عليه من صلاة أو غير ما قد برىء ولا شيء عليه وان تمادى على الامتناع فقد أحدث منكرا آخر بالامتناع الآخر فيجلد أيضا عشرا وهكذا أبدا حتى يؤدي الحق الذي عليه الله تعالى أو يموت غير مقصود الى قتله ولا يرفع عنه الضرب أصلا حتى يخرج وقت الصلاة وتدخل أخرى فيضرب ليصلى التي دخل وقتها وهكذا أبدا الى نصف الليل فاذا خرج وقت العتمة ترك لأنه لا يقدر على صلاة ما خرج وقتها ثم يحدد عليه الضرب اذا دخل وقت صلاة الفجر حتى يخرج وقتها ثم يترك الى أول الظهر ويتولى ضربه من قد صلى فاذا صلى غيره خرج هذا الى الصلاة ويتولى الآخر ضربه وبالله تعالى التوفيق حتى يترك المنكر الذي يحدث أو يموت فالحق قتله وهو مسلم مع ذلك وبالله تعالى التوفيق .

**٢٢٩٩ مسألة** - فعل قوم لوط : قال أبو محمد رحمه الله : فعل قوم لوط من الكبائر القواض المحرمة طعم الخنزير . والميتة . والدم . والخمر . والزنا . وسائر المعاصي من احل أو أحل شيئا بما ذكر ما فهو كافر مشرك حلال الدم والماله وإنما اختلف النام في الواجب عليه طائفة : يحرق بالنار الأعلى والأسفل ، وقالت طائفة : يحمل الأعلى والأسفل الى أعلا جبل بقرية فيصب منه ويتبع بالحجارة ، وقالت طائفة : يرمم الأعلى والأسفل سواء أحسن أو لم يحسن ، وقالت طائفة : يقتلان جميعا ، وقالت طائفة : أما الأسفل فيرجم أحسن أو لم يحسن ، وأما الأعلى فان أحسن رجم وان لم يحسن جلد جلد الزنا ، وقالت طائفة : الأعلى والأسفل كلاهما سواء أيهما أحسن رجم وأيها لم يحسن جلد مائة كالزنا ، وقالت طائفة : لاحد عليهما ولا قتل لكن يوزان قال قول الأول لما نأبى الله بن ربيع نااب مفرج نا قاسم بن أصبغ نااب وضاح ناسحنون نااب وهب أخبرني ابن سمعان عن رجل أخبره قال : جاء ناس الى خالد بن الوليد فأخبروه عن رجل منهم أنه ينكح كما توطأ المرأة وقد أحسن فقال أبو بكر عليه الرجم ونابيه أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك من قوله فقال على : يا أمير المؤمنين إن العرب تألف من عار المثل وشهرته أيضا لا تألفه من الحدود التي تمضي في الأحكام فأرى أن تحرقة بالنار فقال أبو بكر : صدق أبو حسن وكتب الرخالد بن الوليد أن أحرقه بالنار فعمل قال ابن وهب : لا أرى عالداً أحرقه بالنار إلا بعد أن قتله لأن النار لا يذهب بها الا الله تعالى ، قال ابن حبيب : من أحرق بالنار فاعل فعل قوم لوط لم يخطئ . وعن

ابن حبيب نا مطرف بن عبد الله بن عبد العزيز بن أبي حازم عن محمد بن المنكدر .  
وموسى بن عقبة . وصفوان بن سليم أن خالد بن الوليد كتب الى أبي بكر الصديق  
أنه وجد في بعض سواحل البحر رجلا ينكح لما تنكح المرأة وقامت عليه  
بذلك اليانة فاستشار أبو بكر في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فكان أشد دم فيه  
يومئذ قولاً على بن أبي طالب قال : ان هذا ذنب لم يصب به من الأمم الا أمة  
واحدة صنع الله بها ما قد علمت أرى أن تحرقها بالنار فاجتمع رأى صحابة رسول  
الله ﷺ على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر الى خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار  
ثم حرقها ابن الزبير في زمانه ثم حرقها هشام بن عبد الملك ثم حرقها القسرى  
بالمراق . حدثنا اسماعيل بن محمد بن اسماعيل بن أسلم نا محمد بن داود بن أبي ناجية  
نا يحيى بن بكير عن عبد العزيز بن أبي حازم عن داود بن أبي بكر . ومحمد بن المنكدر .  
وموسى بن عقبة . وصفوان بن سليم أنه وجد في بعض ضواحي البحر رجلاً ينكح  
لما تنكح المرأة قال أبو اسحاق : كان اسمه الفجاءة فاستشار أبو بكر أصحاب رسول  
الله ﷺ ثم ذكر مثل حديث عبد الملك الذي ذكرنا حرقاً حرقاً نصاً سواء .

وأما من قال يصعد به الى أعلى جبل في القرية فكما نا أحمد بن اسماعيل بن دليم  
نا محمد بن أحمد بن الحلاص نا محمد بن القاسم بن شعبان نا أحمد بن سلمة بن الضحاك عن  
اسماعيل بن محمود بن نعيم نا معاذ نا عبد الرحمن نا حسان بن مطر نا يزيد بن مسلمة  
عن أبي نضرة عن ابن عباس سئل عن حد اللوطي فقال : يصعد به الى أعلى جبل  
في القرية ثم يلقي منكساً ثم يتبع بالحجارة . وأما من قال يرمم الأعلى والأسفل  
أحصنا أو لم يحصنا فكما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ  
نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا ابن أبي ليلى عن القاسم بن الوليد المرأني  
عن يزيد بن قيس أن علياً رجم لوطياً . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي  
نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه سمع مجاهدنا .  
وسعيد بن جبيرة نا محمد نا ابن عباس أنه قال في البكر يوجد على اللوطية أنه يرمم ،  
وعن إبراهيم النخعي أنه قال : لو كان أحد ينبغي له أن يرمم مرتين لكان ينبغي  
للوطي أن يرمم مرتين ، وعن ربيعة أنه قال : اذا أخذ الرجل لوطياً رجم لا يلمس  
به أحصان ولا غيره ، وعن الزهري أنه قال على اللوطي الرجم أحسن أو لم يحصن .  
حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن

وهب أخبرني الصمر بن نمير : وزيد بن عياض بن جمدة . ومن أتق به ، وكتب الى ابن أبي سبرة قال الصمر : عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب ، وقال يزيد بن عياض بن جمدة عن عبد الملك بن عبيد عن سعيد بن المسيب : وقال ابن أبي سبرة : سمعت أبا الزناد ، وقال الذي يثق به عن الحسن بن ميمون اتفاق علي . وسعيد بن المسيب . وأبو الزناد . والحسن بن ميمون مثل قول الزهري المذكور ، وبه يقول الشافعي . وهو قول مالك . والليث وإسحاق بن راهويه . وأما من قال : : يتلآن فكما روينا عن ابن عباس قال : اقتلوا الفاعل والمفعول به ، وأما من قال : هو ثالثا يرمي المحصن منهما ويحصد غير المحصن مائة جلدة فكما تأحمد بن إسماعيل بن دليم تأحمد بن أحمد بن الخلاص تأحمد بن القاسم بن شعبان تأحمد بن سلمة . والضحاك عن إسماعيل بن محمد بن نعيم تأمعاذ بن الحرث تأعبد الرحمن بن قيس الضبي عن إيمان بن المغيرة تأعطاء بن أبي رباح قال شهدت عبد الله بن الزبير وأتى بسبعة أخذوا في الواط فسأل عنهم فوجد أربعة قد أحصنوا ما ربههم فأخرجوا من الحرم ثم رجعوا بالحجارة حتى ماتوا وجلد ثلاثة الحدو عنه ابن عباس . وابن عمر فلم ينكر ذلك عليه ، وعن الحسن البصري أنه قال في الرجل يعمل عمل قوم لوط أن كان ثيابا يرمي وأن كان بكرة يجلد ، وأما من قال أن الفاعل أن كان محصنا فانه يرمي وأن كان غير محصن فانه يجلد مائة وينفى سنة ، وأما المنكوح فيرجم أحسن أولم يحصن فقوله ذهب اليه أبو جعفر محمد بن علي بن يوسف أحد فقهاء الشافعيين ، وأما من قال لاحد في ذلك فكما تأحمد بن سعيد بن نبات تأعبد الله بن نصر تأقاسم بن أصبغ تأابن وضاخ تأموسى بن معاوية تأوكيع تأاسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر . وأبي إسحق الشيباني كلاهما عن الحكم ابن عتيبة أنه قال فيمن عمل عمل قوم لوط يجلد دون الحد ، وبه يقول أبو حنيفة . ومن اتبعه . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا •

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله :** فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن تنظر فيما احتج به من رأى حرقه بالنار فوجدناهم يقولون أنه إجماع الصحابة ولا يجوز خلاف إجماعهم •  
**(فإن قيل) :** فقد روى عن علي . وابن عباس . وابن الزبير . وابن عمر بعد ذلك الرجم أو حد الزنا وغير ذلك **(قيل) :** هذا لا يجوز لأنه خلاف لما أجمعوا فهذا كل ما ذكرنا في ذلك لاجتماعهم غير هذا ووجدناه لا تقوم به حجة لأنه لم يروه إلا ابن سميان عن رجل أخبره لم يسمه أن أبا بكر . وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر . وموسى بن عقبة . وصفوان بن سليم . وداود بن بكر أن أبا بكر .

وابن شعبان عن محمد بن العباس بن أسلم عن محمد بن داود بن أبي ناجية عن يحيى بن بكير عن ابن أبي حازم عن ابن المنكدر . وموسى بن عقبة . وصفوان بن سليم . وداود بن بكر أن أبا بكر فهداه كلها منقطعة ليس منهم أحد أدرك أبا بكر ، وأيضا فإن ابن سميان مذکور بالكذب وصفه بذلك مالك بن أنس . ووجه آخر وهو أن الاحراق بالنار قد صح عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن ذلك كما عباد الله بن ربيع ناظر بن عبد الملك الخولاني ناظر بن بكر ناظر داود ناسع بن منصور المغير بن عبد الرحمن الحزامي عن أبي الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه وأن رسول الله ﷺ أمره على سرية وقال : إن وجدتم فلانا فأحرقوه بالنار فوليت فناداني فرجعت فقال : أن وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا الرب النار . ثم نظرنا في قول من رأى قتلهم فوجدناهم يحتجون بما ناه عباد الله بن ربيع ناظر بن إسحاق ناظر الأعرابي ناظر البري ناظر داود ناظر الله بن محمد النخعي ناظر العزيز بن محمد . هو ابن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الماعل والمفعول به » . حدثنا عباد الله بن ربيع ناظر بن مفرج ناظر بن أصبغ ناظر وضاح ناظر ناسخون ناظر بن وهب ناظر بن القاسم ناظر بن عبد الله بن عمر بن حفص ناظر بن أبي صالح ناظر عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « اقاتلوا الماعل والمفعول به » . و به إلى ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن ابن عباس عن النبي ﷺ بمثل ذلك ، و به إلى يحيى بن أيوب عن رجل حدثه عن عباد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن جابر بن عبد الله وأن رسول الله ﷺ قال : « من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه » . وهذا الرجل - هو عباد بن كثير - .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فهذا كل ما موهر به وظه ليس لهم منه شيء يصح ، أما حديث ابن عباس فانفرد به عمرو بن أبي عمرو - وهو ضعيف . وأبراهيم بن اسماعيل ضعيف ، وأما حديث أبي هريرة فانفرد به القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص - وهو مطروح في غاية السقوط - . وأما حديث جابر فمن يحيى بن أيوب - وهو ضعيف - . عن عباد ابن كثير - وهو شر منه - . وأما حديث ابن أبي الزناد فإن ابن الزناد ضعيف . ومحمد بن عبد الله مجهول - وهو أيضا مرسل - فسقط كل ما في هذا الباب ولا يحمل سفك دم يهودي . أو نصراني من أهل الذمة نعم . ولادم حربى بمثل هذه الروايات فكيف دم مسلم فاسق . أو ثائب ، ولو صح شيء مما قلنا منها لقلنا به ولما استجزا خلافة أصلا وبالله تعالى التوفيق ، ثم نظرنا في قول من قال : برجمان مما أحسننا

أو لم يحصنا فوجدناهم يحتجون بأنه هكذا فعل الله بقوم لوط قال الله تعالى :  
 ( وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل منضود مسودة عند ربك ) واحتجوا من  
 الآثار التي ذكرنا آتفا بما ناه أحد بن اسماعيل بن دليم نا محمد بن احمد بن الخلاص  
 نا محمد بن القاسم بن شعبان في محمد بن أحمد عن يونس بن عبد الأعلى . وأبي الربيع  
 ابن أبي رشدين أنا عبيد الله بن رافع عن عاصم بن عبيد الله عن سبيل بن أبي صالح عن  
 أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الذي يعمل عمل قوم لوط فارجوا  
 الأعلى والأسفل » وقال فيه : وقال : « أحصنا أو لم يحصنا » فهذا لما شغبوا به  
 قد قصصناه وظه لا حجة لهم فيه على ما بين ان شاء الله تعالى . أما فعل الله تعالى  
 في قوم لوط فانه ليس كما ظنوا لأن الله تعالى قال : ( كذبت قوم لوط بالنذر إما  
 أرسلنا عليهم حاصبا ) الى قوله تعالى : ( فدعوا عذابي ونذر ) وقال تعالى : ( إما  
 منجوك وأهلك إلا اسرألك فانت من الغابرين ) وقال تعالى : ( انه مصيبها ما أصابهم )  
 الآية ، فنص تعالى نصا جليا على أن قوم لوط كفروا فأرسل عليهم الحاصب فصيح  
 أن الرجم الذي أصابهم لم يكن للعاشة وحدها لكن للكفر ولما فلتزمهم أن لا يرجوا  
 من فعل قوم لوط إلا أن يكون كافرا وإلا فقد خالفوا حكم الله تعالى فأبطلوا  
 احتجاجهم بالآية إذ خالفوا حكمها ، وأيضا فان الله تعالى أخبر أن امرأة لوط أصابها  
 ما أصابهم وقد علم كل ذي مسكة عقل أنها لم تعمل عمل قوم لوط فصح أن ذلك حكم  
 لم يكن لذلك العمل وحده بلامرية .

( فان قالوا ) : أنها كانت تعينهم على ذلك العمل ( قلنا ) : فارجوا كل من  
 أعان على ذلك العمل بدلالة أو قيادة والاقصد تناقضتم وأبطلتم احتجاجكم بالقرآن  
 وخالفتموه ، وأيضا فان الله تعالى أخبر أنهم راودوه عن ضيفه فطمس أعينهم فليزهم  
 ولا بد أن يسلوا عيون فاعلى فعل قوم لوط لأن الله تعالى لم يرحمهم فقط لكن طمس  
 أعينهم ثم رجمهم ، فاذ لم يفعلوا هذا فقد خالفوا حكم الله تعالى فيهم وأبطلوا حججهم ،  
 ويلزمهم أيضا أن يطمسوا عيني كل من راود آخر . ويلزمهم أيضا أن يحرقوا بالار  
 من نقص المكيال والميزان لأن الله تعالى أحرق بالار قوم شعيب في ذلك . ويلزمهم  
 أن يقتلوا من عقر ناقة آخر لأن الله تعالى أهلك قوم صالح اذ عقروا الناقة إذ لا فرق  
 بين عذاب الله تعالى قوم لوط بطمس العيون والرجم اذ أتوا تلك الفاحشة وبين  
 إحراق قوم شعيب اذ بنحسوا المكيال والميزان وبين إهلاك قوم صالح اذ عقروا  
 الناقة قال الله تعالى : ( ناقة الله وسقياها فكذبوه ففقروها ) الى آخر السورة ،

ثم نظرنا في قول من لم ير في ذلك حداً فوجدناه يمتحن بقل الله تعالى : ( ولا يقتلون النفس التي حرم الله الابالحق ولا يزنون ) الى قوله : ( إلا من تاب ) وقال رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان أو قسا بنفس » وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » لحرم الله تعالى دم كل امرئ مسلم وذى إلا بالحق ولاحق إلا في نص . أو اجماع ، وحرم النبي ﷺ الدم إلا بما أباحه من الزنا بعد الإحصان . والكفر بعد الايمان . والقنود . والمحدود في الحر ثلاثاً . والمحارب قبل أن يتوب وليس فاعل فعل قوم لوط واحد آمن مؤلاد فدمه حرام الا بنص أو اجماع وقد قلنا أنه لا يصح أثر في قتله نعم ولا يصح أيضاً في ذلك شيء عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لأن الرواية في ذلك عن أبي بكر . وعلى . والصحابة أئمة متقطعة . وإحداهما عن ابن سمان عن مجبول . والأخرى عن لا يستمدل روايته ، وأما الرواية عن ابن عباس . فاحداهما عن معاذ بن الحرث عن عبد الرحمن بن قيس الضبي عن حسان بن مطر . وطهم مجبولون . والرواية عن ابن الزبير . وابن عمر مثل ذلك عن مجبولين فبطل أن يتعلق أحد في هذه المسألة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بشيء يصح ، وأما من رأى دون الحد فالحكم بن عتيبة .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فإذا صحح ذلك أنه لا قتل عليه ولا حد لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله عليه السلام حكمه أنه أتى منكرًا قالوا جيب بأمر رسول الله ﷺ تغيير المنكر باليد فوجب أن يضرب التعزير الذي حده رسول الله ﷺ في ذلك لأكثر ويكف ضرره عن الناس فقط كما رويناه من طريق البخاري فاسلم بن إبراهيم ناهشام . هو الدستوائي شامي . هو ابن أبي كثير . عن عكرمة عن ابن عباس قال « لمن رسول الله ﷺ المحدثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجه من بيوتكم وأخرج فلانا وأخرج فلانا » وأما السج فقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ويقتضي بندى كل ذي حس سليم أن كف ضرر فلاة قوم لوط الناكين والمنكوحين عن الناس عون على البر والتقوى وأن أهمالم صون على الاثم والعدوان فوجب كفهم بما لا يستباح به لهم دم . ولا بشره . ولا مال . قال أبو محمد رحمه الله : فان شنع بعض أهل القعدة والحماقة أن يقول إن ترك قتلهم ذريعة الى هذا الفعل ( قبل لهم ) وترككم أن تقتلوا كل زان ذريعة الى أباحه الزنا منكم وترككم أن تقتلوا المرتدان تاب طريق منكم وذريعة الى أباحكم الكفر . وعبادة الصليب . وتكذيب القرآن . والنبي عليه السلام . وترككم قتل أهل الخزير . والميتة .



والدم . وشارب الخمر تطريق منكم وذريعة الى اباحتكم كل الخنزير : والميتة . والدم .  
وشرب الخمر . وانما هذا انتصار منهم بمثل ما يهذرون به ( ولئن انتصر بعد ظله فأولئك  
ما عليهم من سبيل انما السبيل ) الآية ونعوذ بالله من أن تنضب لها أكثر مما غضب تعالى  
لدينه أو أقل من ذلك أو أن نشرع بآرائنا الشرائع الفاسدة ونحمد الله تعالى كثيرا على  
ما من به علينا من التمسك بالقرآن . والسنة وبالله تعالى التوفيق .

٢٣٠ . مسألة - فيمن أتى بهيمة ، قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس  
فيمن أتى بهيمة ، فقالت طائفة : حده حد الزاني برجم إن أحسن ويحصد إن لم يحسن ،  
وقالت طائفة : يقتل ولا بد ، وقالت طائفة : عليه أدنى الحدين أحسن أو لم يحسن ،  
وقالت طائفة : عليه الحد إلا أن تكون البهيمة له ، وقالت طائفة : يعززان كانت البهيمة  
له وذبحت ولم تؤكل وإن كانت لغيره لم تذبح ، وقالت طائفة : فيها اجتihad الامام في  
العقوبة بالغة ما بلغت ، وقالت طائفة : ليس فيه الا التعزير دون الحد ، قال قول الأول  
كما نأحمد بن عمر بن أنس نأبوذر نأعبد الله بن أحمد بن حوية السرخسي نأابراهيم بن خريم  
ابن فهر الشافعي في عبد بن حميد ناأيزيد بن هرون ناأسيان بن حسين عن أبي على الرحبي  
عن عكرمة قال سئل الحسن بن علي - مقدمه من الشام - عن رجل أتى بهيمة فقال : إن كان  
يحصدنا رجم ، وعن عامر الشعبي انه قال في الذي يأتي البهيمة أو يعمل عمل قوم لوط قال  
عليه الحد ، وعن الحسن البصري أنه قال في الذي يأتي البهيمة إن كان ثيبا رجم وإن كان  
بكر اجلد - وهو قول قتادة . والأوزاعي . وأحد قول الشافعي والقول الثاني : عن ابن  
الهادي قال : قال ابن عمر في الذي يأتي البهيمة : لو وجدته لقتلته - وهو قول أبي سبلة بن  
عبد الرحمن بن عوف قال : تقتل البهيمة أيضا ، والقول الثالث عن معمر عن الزهري  
في الذي يأتي البهيمة قال : عليه أدنى الحدين أحسن أو لم يحسن ، والقول الرابع عن ذريعة  
أه قال في الذي يأتي البهيمة هو الميتة ما لم يحلل الله له فأرى الامام فيه العقوبة بالغة  
ما بلغت فانه قد أحدث في الاسلام أمرا عظيما - وهو قول مالك - والقول الخامس  
عن ابن عباس في الذي يأتي البهيمة : لا حد عليه ، وعن الشعبي مثله ، وعن عطاء في الذي يأتي  
البهيمة فقال ما كان الله نسيا ان ينزل فيه ولكنه قبيح فقبحوا ما قبح الله - وهو قول  
أصحابنا - وأحد قول الشافعي .

**قال أبو محمد :** فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فنظرنا فيما قال به أهل القول  
الأول فلم نجد لهم الا أنهم قاسوه على الزمان فقالوا هو وطء محرم والقياس كله باطل  
الا أنه يلزم على من أولج في حياء بهيمة الغسل وإن لم ينزل ويجعله كالوطء في الفرج ولا

فرق ، وفي القول الثاني فوجدناهم يحتجون بما روينا ، فإنا نحام ناعباس بن اصبيغ ناعمد ابن عبد الملك بن أيمن نالحارث بن أبي أساة ناعبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف - ناعباد - هو ابن منصور - عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال في الذي يأتي بهيمة : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » . حدثنا عبد الله بن ربيع ناعمد بن اسحق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا النفيلي - هو عبد الله بن محمد - ناعبد العزيز - هو ابن محمد الدروري - عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهما معه - قلت ما شأن بهيمة ؟ قال ما أراه قال ذلك لي أنه كره أكل لحما وقد عمل به ذلك العمل - » . حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب السموت الرقي نا أحمد بن عمر بن عبد الخالق البزار نا اسماعيل بن مسعود الجعدي نا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك نا إبراهيم بن اسماعيل - هو ابن أبي حنيفة - عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « اقتلوا مواقع بهيمة اقتلوا الفاعل والمفعول به ومن عمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » . حدثنا عبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا ثيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن محمد الدروري نا عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « لمن أتى من عمل قوم لوط ثلاث مرات لمن أتى من واقع بهيمة من وجدتموه وقم على بهيمة فاقتلوه واقتلوا بهيمة ، قيل لابن عباس ما شأن بهيمة ؟ قال ما عمت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئا ولكن أرى أن رسول الله ﷺ كره أن يؤكل من لحما أو ينفع بها وقد عمل بها ذلك العمل » .

**قال أبو محمد :** لائحة لهم غير ما ذكرنا وقد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا ضعف هذه الآثار لأن حبان منصور . وعمرو بن أبي عمرو . واسماعيل بن إبراهيم ضعفاء كلهم ولو صحت لقلمنا بها ولجارينا عليها ولما حل خلافها فاذ لا تصح فلا يجوز القول بها إلا أنه قد كان لازما للحنيفيين . والمالكيين القول بها على أصولهم فانهم احتجوا بأسقط منها في إيجاب حد الحرثمانين في مواضع جمعة ، ثم نظرنا في قول من قال : عليه أدنى الحدين فوجدناه لائحة له أصلا ولا نعرف له وجهاً فاسقط ، ثم نظرنا في قول من قال يحذف وتقتل بهيمة فوجدناه في غاية الفساد ، ثم نظرنا في قول من قال عليه العقوبة برأى الامام بالغة ما بلغت فوجدناه خطأ لأن الله تعالى قد ذم الأمور ولم يهملها ولم يطلق الآئمة على دماء الناس ولا أعراضهم . ولا أبشارهم . ولا أموالهم بل قد تقدم اليهم على لسان

رسوله عليه السلام قال : « إن دماءكم وأموالكم وأبشاركم عليكم حرام » ولعل رأى الامام يبلغ الى خصائه . أو الى أخذ ماله . أو الى قتله . أو الى بيعه فان منعوا من هذا سئلوا الفرق بين ما منعوا من هذا وبين ما أباحوا من غير ذلك ولا سيبل لهم اليه لحصل هذا القول لاحجة لقائه ، ثم نظريا في القول الذى لم يبق غيره - وهوان عليه التعزير فقط - فوجدناه صحيحا لانه قد أتى منكرا فان الله تعالى يقول : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) الى قوله تعالى : ( العادون ) ولا خلاف بين أئمتنا الا أنه لا يحل أن توثى البيمة أصلا ففاعل ذلك فاعل منكرو وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغيير المنكر باليد فعليه من التعزير ما ذكره ان شاء الله تعالى •

٢٣٠١ مسألة — من قذف آخر بيمة . أو بفعل قوم لوط •

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة : عليه حد القذف كما نأحم نأبن مفرج نأبن الأعرابي نألى دبرى نأ عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : من قذف آخر بيمة جلد حد القرية ، قال أبو حنيفة . ومالك . والشافعى : ليس عليه حد القرية •

**قال أبو محمد** رحمه الله : من جعل إتيان البيمة زنا فقد طرد أصله وكذلك من جعل فعل قوم لوط زنا فقد طرد أصله إذ جعل في القذف بهما حد الزنا وقد بينا أنهما ليسا زنا فالقذف بهما ليس هو القذف الموجب للحد وإنما هو أذى فقط فقيه التعزير • وأما المالكيون فأنهم وافقونا على أن فعل قوم لوط ليس زنا وأن إتيان البيمة ليس زنا فساووا بينهما في هذا الباب ثم أنهم جعلوا في القذف بفعل قوم لوط حد القذف بالزنا ولم يجعلوا في القذف بإتيان البيمة حد القذف بالزنا وهذا تناقض ( فان قالوا ) : ان فعل قوم لوط أعظم من الزنا ( قيل لهم ) : هبكم أنه بالكفر فلا جلتهم في القذف بالكفر حد الزنا على هذا الأصل الفاسد؟ وهذا لا غلظ منه ( فان قالوا ) : هو زنا ولكنه أعظم الزنا فجعل فيه أعظم حدود الزنا لأن المزنى بها قد تحمل يوما من الدهر وفعل قوم لوط لا يحل المفعول به ذلك للفاعل أبدا فهو أعظم بلا شك ( قيل لهم ) : هذا يبطل من وجوه ، أحدها أن الزانى بحرمة من نسب أو رضاع لا يحل له أبدا فاجعلوا فيه أغلظ حدود الزنا على هذا الأصل ، والثانى أن يقال لهم واطيء أجنبية في دبرها أتى منها ما لا يحل له أبدا فان تزوجها فاجعلوا فيه على هذا الأصل أغلظ حدود الزنا ، وثالث أن يقال لهم أيضا :

أتى البهيمية أتى ما لا يحل له أبداً فقد سارى فعل قوم لوط في هذه العلة التي علّمت بها قولكم فهلا جعلتم فيه أغلظ الحدود في الزنا أيضاً ولا فرق ثم رجعنا إلى قولهم ان فعل قوم لوط أعظم الزنا فنقول لهم : أننا قد أوضحنا أن الزنا باللغة . وبسنة رسول الله ﷺ لا يقع على فعل قوم لوط وقد بينا أنه ليس زنا ولا أعظم من الزنا لأن رسول الله ﷺ سئل أى الذنب أعظم؟ فقال : كلاماً - معناه الشرك ثم قتل المرأة ولده مخافة أن يطعم معه ثم الزنا بحليلة الجار - فصح أن الزنا بحليلة الجار أعظم من فعل قوم لوط بخير رسول الله ﷺ الذي لا يحل لأحد رده ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٢ مسألة - الشهادة فيما ذكرناه . قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس قال قوم منهم الشافعي . وقوم من أصحابنا : أنه لا يقبل في فعل قوم لوط وإتيان البهيمية أقل من أربعة شهود ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : يقبل في ذلك اثنان •

قال أبو محمد : أما من جعل هذين الذنبتين زنا فقد طرد أصله وقد أوضحنا بالبراهين الواضحة أهمها ليسا من الزنا أصلاً فليس لهما شيء مما خص به حكم الزنا واحتج بعض أصحابنا في ذلك بأن قالوا : ان الإبشار محرمة الا بنص أو إجماع ، ولم يجمعوا على إباحة بشرة فاعل فعل قوم لوط وبشرة أتى البهيمية بتزوير ولا بغيره الا بأربعة شهود فلا يجوز استباحتهما بأقل •

قال أبو محمد رحمه الله : فيلزم من راعى هذا أن لا يحكم بقود أصلاً إلا بأربعة شهود لأنه لم يجمع على إباحة دم المشهود عليه بالقتل بأقل من أربعة شهود عدول فان قال بذلك فله قاتل فان الكلام معه من غير هذا وهو أن يقال له قد صح الإجماع الصادق القاطع المتيقن على أن رسول الله ﷺ أمر بقبول البينة في جميع الأحكام أولها عن آخرها وحدثي بعض الأحكام عدداً وسكت عن بعضها فاذا لاشك في ذلك فهذان الحكمان وغيرهما قد أيقنا ان الله تعالى أمرنا بأفاد الواجب في ذلك بشهادة البينة فالواجب في ذلك قبول ما وقع عليه اسم بينة إلا أن يمنع نص من شيء من ذلك فيوقف عنده وقد منع النص من قبول الكافر والعاسق وأخبر النص أن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل وأن الصبيان غير مخاطبين بشيء من الأحكام فخرج هؤلاء من حكم الشهادة حسب ما أخرجهم النص قطعاً ، وأيضا فان الله تعالى يقول : ( يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) الآية فصح أن هذا حكم

من الله تعالى وارد في كل ما يحكم به على أحد في دمه . والله . وبشرته وفي كل حكم  
فلولا النص الثابت أن رسول الله ﷺ حكم يمين الطالب مع الشاهد الواحد  
وصح أنه عليه السلام لم يحكم بشهادة الشاهد الواحد دون يمين معها لوجب قبول شاهد  
واحد بالآية المذكورة الاحيى جاء النص باثنين أو أربعة فلما كان هذان الحسبان  
لا يجوز فيهما تخليف الطالب لأنها ليسا حقا واحدا وإنما هما لله تعالى ووجب أن  
لا يجوز فيهما إلا ما قال قائلون بإجازته وهو شهادة اثنين . أو أربع نسوة . أو رجل  
واسرائين كسائر الأحكام . وأما الزنا وحده فلا يقبل فيه أقل من أربعة بالنص الوارد  
في ذلك وبالله تعالى التوفيق \*

٢٣٠٣ مسئلة ( السحق ) قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في  
السحق فقالت طائفة : تجلد كل واحدة منهما مائة كما نأحمم نأبن مفرج نأبن الأعرابي  
نألدبري نأعبد الرزاق في ابن جريج أخبرني ابن شهاب قال أدركت علماءنا يقولون  
في المرأة تأتي المرأة بالرفعة وأشياها يجلدان مائة الفاعلة والمفعول بها . وبه الى  
عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب بمثل ذلك ، ورخصت فيه طائفة كما نأحمم  
نأبن مفرج نأبن الأعرابي نألدبري نأعبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني من أصدق  
عن الحسن البصري أنه كان لا يرى بأسا بالمرأة تدخل شيئا تريد السر تستقي به عن  
الزنا ، وقال آخرون هو حرام ولا حد فيه وفيه التعزير \*

قال أبو محمد رحمه الله : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك  
فنظرنا في قول الزهري فلم نجد له حجة أصلا إلا أن يقول قائل لما جعل فعل قوم  
لوط أشد الزنا فجعلوا فيه أعظم حد في الزنا فكذلك هذا أقل الزنا فجعل فيه أخف  
حد الزنا \*

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا قياس لازم واجب على من جعل الرجم في  
فعل قوم لوط لأنه أعظم من الزنا ولا يختص لهم من هذا أصلا وأن يجعلوا السحق  
أيضا أشد الزنا كفعل قوم لوط فيلزمهم أن يجعلوا فيه الرجم كما جعلوا في فعل  
قوم لوط ولا بد لأن كلا الأمرين عدول بالفرج الى ما لا يحل أبدا ولكن القوم  
لا يحسنون القياس ولا يعرفون الاستدلال ولا يطردون أقوالهم ولا يلزمون تعليلهم  
ولا يتعلقون بالنصوص ، وهلا قالوا ههنا أن الزهري أدرك الصحابة وكبار التابعين ؟  
فلا يقول هذا الاعنهم ولا تصرف خلافا في ذلك ممن يرى تحريم هذا العمل فيأخذون  
بقوله كما كانوا يفعلون لو وافق تقليد \*

قال أبو محمد رحمه الله : وأما نحن فإن القياس باطل عندنا ولا يلزم اتباع قول أحد دون رسول الله ﷺ والسحق والرفعة ليسا زنا فاذ ليسا زنا فليس فيهما حد الزنا ولا لأحد أن يقسم برأيه أعلى وأخف فيقسم الحدود في ذلك لما يشتهي بل هو تعدد لحدود الله تعالى وشرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى وهو يقول تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وإنما يلزم هذا من قامت عليه الحجة فتبادى على الخطأ ناصراً للتقليد .

قال أبو محمد رحمه الله : واذ لم يأت بمثل قول الزهري قرآن . ولا سنة صحيحة فالأبشار محرمة والحدود فلا حد في هذا أصلاً وباقه تعالى التوفيق . فان ذكروا ما ناه أحمد بن قاسم نأبى قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا هشام بن خالد نا بقة بن الوليد نا عثمان بن عبد الرحمن نا عنبسة بن سعيد نا مكحول نا واثلة بن الأسقع نا النبي ﷺ قال : « السحاق زنا بالنساء يمينه » فان هذا لا يصح لأنه عن بقة - وبقة ضعيف - ولم يدرك مكحولا . وواثلة فهو منقطع ثم لو صح لما كان فيه ما يوجب الحكم بالحد في ذلك لأنه عليه السلام قد بين في حديث الأسلى ما هو الزنا الموجب للحد وإنما هو إتيان الرجل من المرأة حراماً ما يأتي من أهله حلالاً ، وأخير عليه السلام أن الأعضاء تزنى وأن الفرج يكذب ذلك أو يصدقه فصح أن لازماً بين رجل وامرأة إلا بالفرج الذي هو الذكر في الفرج الذي يخرج الولد فقط ، ولقد كان يلزم هذا الخبر من رأى برأيه أن فعل قوم لوط أعظم الزنا فانه ليس معهم فيه نص أصلاً ولو وجدوا مثل هذا لطفوا وبغوا فسقط هذا جملة واحدة ، ثم نظرنا في قول الحسن في إباحة ذلك فوجدناه خطأ لأن الله تعالى يقول : ( والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) الى قوله : ( العادون ) وصحح بالدليل من القرآن . وبالإجماع أن المرأة لا تحل للملك يمينها وأنه منها ذومحرم لأن الله تعالى أسقط الحجاب عن أمهات المؤمنين عن عيدهن مع ذى محارمهن من النساء فصح أن العبد من سيده وذو محرم فالمرأة اذا أباحت فرجها لغير زوجها فلم تحفظه فقد عصت الله تعالى بذلك وصحح أن بشرتها محرمة على غير زوجها الذي أبيحت له بالنص فاذا أباحت بشرتها لمرأة أو رجل غير زوجها فقد أباحت المحرام ، وقد روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا زيد بن الحباب - هو العكلى - نا الفضالة بن عثمان - هو الحرامى - نا خبرنا زيد بن أسلم نا عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري نا أبيه أن رسول الله

ﷺ قال : « لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقص المرأة الى المرأة في الثوب الواحد » .  
 حدثنا أحمد بن قاسم نا ابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصبح نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن منصور ابن المعتز عن أبي وائل - هو شقيق بن سلة - عن عبد الله بن مسعود قال : نهى رسول الله ﷺ أن تبشر المرأة المرأة في ثوب واحد - لعل أن قصفا الى زوجها كآته ينظر إليها . وبه الى قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن بشار - بندار - نا محمد بن جعفر - غندر - ناشبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذه نصوص جلية على تحريم مباشرة الرجل الرجل والمرأة المرأة على السواء فالمباشرة منهن نهي عن مباشرته عاص لله تعالى مرتكب حرام على السواء فاذا استعملت بالفروج كانت حراما زائدا ومعصية مضاعفة والمرأة اذا أدخلت فرجها شيئا غير ما يباح لها من فرج زوجها أو ما ترده الحيض فلم تحفظ فرجها واذا لم تحفظه فقد زادت معصية فبطل قول الحسن في ذلك وبالله تعالى التوفيق .  
 قال أبو محمد رحمه الله : فاذا قد صح أن المرأة المساحقة للمرأة عاصية قد أدانت منكرا فوجب تغيير ذلك باليد كما امر رسول الله ﷺ « من رأى منكرا أن يغيره يده ، فليها الثمير » .

قال أبو محمد رحمه الله : فلو عرضت فرجها شيئا دون أن تدخله حتى ينزل فيكره هذا ولا اثم فيه وكذلك الاستمناء للرجال سواء سواء لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح ومس المرأة فرجها كذلك مباح باجماع الأمة كلها فاذا هو مباح فليس هنالك زيادة على المباح الا التعمد لنزول المني فليس ذلك حراما أصلا لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وليس هذا ما فصل لنا تحريمه فهو حلال لقوله تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعا ) الا أننا نذكره لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل ، وقد تكلم الناس في هذا فكرته طائفة وأباحته أخرى فانا حكام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا سفيان الثوري نا عبد الله بن عثمان نا مجاهد قال : سئل ابن عمر عن الاستمناء فقال ذلك نأفك نفسه ، وبه الى سفيان الثوري نا الأعمش نا أبي رزين نا أبي يحيى نا ابن عباس نا رجلنا قال له إني أعبت بذكرى

حتى أنزل قال أف نكاح الامة خير منه وهر خير من الزنا ، وابعه قوم ثاروينا بالسند المذكور الى عبدالرزاق نا ابن جريج اخبرني ابراهيم بن أبي بكر عن رجل عن ابن عباس أنه قال وما هو الا أن يترك أحدكم ذبه حتى ينزل الماء . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبدالسلام الحشني نا محمد بن بشار - بن دار - نا أحمد بن جعفر - غندر - نا شعبة عن قتادة عن رجل عن ابن عمر أنه قال إنما هو حصب تدلكه ، وبه الى قتادة عن العلاء بن زياد عن أبيه أنهم كانوا يفعلونه في المغازي يعني الاستمناء يعبت الرجل بذكره يدلكه حتى ينزل قال قتادة : وقال الحسن في الرجل يستمنى يعبت بذكره حتى ينزل قال : كانوا يفعلون في المغازي ، وعن جابر بن زيد أبي الشعثاء قال هو ماوك فاهرقه يعني الاستمناء ، وعن مجاهد قال كان من مضى بأمرؤن شبابهم بالاستمناء يستعفون بذلك قال عبدالرزاق : وذكره معمر عن أيوب السخيتاني أو غيره عن مجاهد عن الحسن أنه كان لا يرى بأسا بالاستمناء ، وعن عمرو بن دينار ما أرى بالاستمناء بأسا .

قال أبو محمد رحمه الله : الأسانيد عن ابن عباس . وابن عمر في كلا القولين مفعوزة لكن الكراهة صحيحة عن عطاء والاباحة المطلقة صحيحة عن الحسن . وعن عمرو بن دينار . وعن زياد أبي العلاء . وعن مجاهد ورواه من رواه من هؤلاء ممن أدر كوا هؤلاء كبار التابعين الذين لا يكادون يروون الا عن الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد رحمه الله : وقد جاء في المرأة تقتض المرأة بأصبعها آثار ثا نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبدالرزاق نا ابن جريج عن عطاء عن علي بن أبي طالب . والحسن بن علي أن الحسن أفتى في امرأة اقتضت أخرى بأصبعها وأمسكها ذنوة لذلك أن العقل يبين وقضى على بذلك ، وبه الى عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن منصور . ومنيرة قال منصور عن الحكم بن عتيبة : وقال منيرة عن ابراهيم ، ثم اتفق الحكم : وابراهيم عن علي . والحسن أن الحسن أفتى في امرأة اقتضت امرأة بأصبعها أن عليها المستسكات الصداق يبين هكذا قال المنيرة ، وقال الحكم في روايته على المفتضة وحدها واتفقا أن عليا قضى بذلك ، وعن الزهري لو اقتضت امرأة بأصبعها غرمت صداقها كصداق امرأة من نساها ، وعن عياض بن عبيد الله قاضي أهل مصر كتب الى عمر بن عبد العزيز في صبي اقترع صبية بأصبعه فكتب اليه عمر لم يلغني في هذا شيء . وقد جمعت لذلك قاض في رأيك تقضى لها على الغلام بخمسين دينارا .



**قال أبو محمد** رحمه الله : هذا عن علي مرسل وقد قال رسول الله ﷺ : **وان**  
 دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يجوز أن يقضى ههنا بصدائق لأنه ليس زواجا  
 ولا صدائق الا في نكاح زواج اذ لم يوجه في غير ذلك نص ولا اجماع فسواء كان المفتض  
 بأصبعه رجلا أو امرأة لا غرامة في ذلك أصلا لأن الله تعالى لم يوجب في ذلك غرامة .  
 ولا رسوله ﷺ ، فان شئوا بأن هذا قول علي . والحسن بن علي (قلنا لهم) فان هذين  
 الخبرين ليس فيهما إيجاب كمال على المفتض والمفتضة أصلا وأتم توجبون في ذلك الأدب  
 وهذا خلاف منكم لما تشتمون به من حكم علي . والحسن رضى الله عنهما وعار هذا  
 وإثمه إنما يلزم من أوجب فرضا اتباع ما روى عن الصحابي ثم هو مع ذلك أول مخالف  
 له وأما نحن فلا يلزم عندنا اتباع أحد غير رسول الله ﷺ قطع فلا حرج علينا في مخالفة  
 ما لا نراه واجبا ولكن على المفتض بأصبعه امرأة والمفتضة بأصبعها امرأة ومدخل شيء  
 في دبر آخر التعزير لأن كل ما ذكرنا معصية ومنكر لقول رسول الله ﷺ : **وان**  
 دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، وهؤلاء قد انتهكوا بشرة  
 حرمة فاحتوا منكرا ومن أتى منكرا فترض عليه تغييره باليد فإما رسول الله ﷺ  
 فواجب على من فعل ذلك أو غيره من المنكرات التعزير على ما ذكره ان شاء الله  
 تعالى بعد هذا •

**قال أبو محمد** رحمه الله : ولم يقل أحد نعله إن في شيء من هذا حد زنا ولا حدا  
 محدودا ولا فرق بينه وبين سائر ما أوجبوا فيه الحدود مما لانص فيه بصح  
 وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٤ **مسألة** - السحر - قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس  
 في السحر ، قالت طائفة : يقتل الساحر ولا يستتاب والسحر كفر - وهو قول مالك -  
 وقال أبو حنيفة : يقتل الساحر ، وقال الشافعي : وأصحابنا : ان كان الكلام الذي يسحر  
 به كفرا فالساحر مرتد وان كان ليس كفرا فلا يقتل لأنه ليس كافرا ، وذكر عن المتقدمين  
 في ذلك أشياء ، كما ناهى ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا لدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج  
 أخبرني عمرو بن دينار قال ان عمر بن الخطاب كتب الى جزي بن معاوية عم الأحنف  
 ابن قيس - وكان عاملا لعمر بن الخطاب - ان أقتل كل ساحر وكاتب بجمالة فانبجى قال  
 بجمالة فإرسلنا فوجدنا ثلاث سواحر فضررنا أعناقهم ؛ وبه الى عبد الرزاق عن ابن عينة  
 عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد قال ان قيس بن سعد قتل ساحرا وعن نافع عن  
 ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها فاعترفت بذلك فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد فقتلها

فأتى ذلك عليهما عثمان فقال له ابن عمر ما تنكر على أم المؤمنين امرأة سحرت واعترفت فسكت عثمان ، وعن أيوب السخيتاني عن نافع أن حفصة سحرت فأمرت عبيد الله أن يحرقا فقتل ساحرتين ، وعن العطاء بن خالد المخزومي أبو صفوان قال رأيت سالم بن عبد الله وهو واقف على جدار بيت لبنى أخ له يتأذى آتاه غلبة أربعة ومعهم غلام هو أشف منهم فقال يا أبا عمر أنظر ما يصنع هذا قل : وماذا يصنع ؟ قال فصل خيطا من ثوبه فقطعه وسالم ينظر إليه لجمعه بين أصحابه من أصابعه ثم نقل عليه مرتين أو ثلاثا ثم مده فاذا هو صحيح ليس به بأس فسمعت سالما يقول لو كان لي من الأمر شيء لصلبته ، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري أن خالد بن المهاجر بن خالد قتل بطلا ساحر - يعني ذميا - وعن يحيى بن أبي كثير قال أن غلاما للمبر بن عبد العزيز أخذ ساحرة فالتقاها في الماء فلففت فسكت اليه عمر بن عبد العزيز أن الله لم يأمر أن تلقى في الماء فان اعترفت فاقتلها ، وعن ابن شهاب قال يقتل ساحر المسلمين ولا يقتل ساحر أهل الكتاب لأن النبي ﷺ سحره رجل من اليهود يقال له ابن أعصم . وامرأة من خير يقال لها زينب فلم يقتلها .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فهؤلاء عمر بن الخطاب . وحفصة . وعبد الله ابنه . وعبيد الله ابنه . وعثمان . وقيس بن ربيعة . ومن التابعين سالم بن عبد الله . وخالد بن المهاجر . وعمر بن عبد العزيز . وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وأما من خالف هذا فكما ناهى عن مفرج بن النضر بن الأعرابي نال دبري فاعبد الرزاق عن مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن - هو أبو الرجال - عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين اعتقت جارية لها عن دبر وانها سحرتها واعترفت بذلك وقالت أحبت العتق فأمرت بها عائشة ابن أخيها أن يبيعها من الأعراب من يسه ملكتها وقالت اتبع بطنها رقة فاعتقها ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الرجال عن عمرة قالت : مرضت عائشة فطال مرضها فذهب بنوا حيا إلى الرجل فذكروا له مرضها فقال انكم لتخبروني خبر امرأة مطبوبة فذهبوا ينظرون فاذا جارية لها قد سحرتها وكانت قد دبرتها فقالت لها ما أردت مني قالت أردت أن تموت حتى أعطي قالت فان الله علي أن تباع من أشد العرب ملكة فباعتها وأمريت بطنها أن يجعل في مثلها ، وعن ربيعة بن عطاء أن رجلا عبدا سحر جارية عرية وكانت تدبه فرفعه إلى عروة بن محمد وكان عامل عمر بن عبد العزيز - فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يبيعه بغير أرضها وأرضته ثم ادفع ثمنه إليها وقد ذكرنا عن عثمان رضي الله عنه أنكار قتل الساحر .

**قال أبو محمد** : فلما أخذوا لنا ذكرا وجب أن نظر فنظرا في قول من رأى قتل الساحر فوجدناهم يقولون : قال الله تعالى : ( واتبعوا ما اتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ) الآية قالوا : فسمى الله تعالى السحر كفرا بقوله : ( ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ) قال فيعلمون بدل من كفروا فطمع الساحر كفر ، وأيضا بقوله تعالى : ( إنما نحن فتنه فلا تكفر ) وأيضا بقوله تعالى : ( ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ) وبقوله . ( ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ) وذكروا ما ناهى حمام نايب مفرج نايب الأعرابي نايب الدبري فاعبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال : قال النبي ﷺ : « حد الساحر ضربه بالسيف » . وبه إلى عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم قال : قال رسول الله ﷺ : « من تعلم السحر قليلا أو كثيرا كان آخر عهده من الله » . حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن جهم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحق نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن سميد الجريري عن أبي العلاء « أن رسول الله ﷺ جانب عقبة ذات ليلة فزل فجعل يرتجز ويقول : « جندب وما جندب » . والأقطع الخبر الخبر « فلما أصبح قال أصحابه يا رسول الله ﷺ ما رأينا راجزا أحسن رجزا منك الليلة فاجندب والأقطع ؟ قال : أما جندب فرجل من أمتي يضرب ضربة يبعث بها أمة وحده يوم القيامة وأما الأقطع فرجل تقطع يده فتدخل الجنة قبل جسده ببرهة من الدهر » فكانوا يرون أن الأقطع زيد بن صوحان قطعت يده يوم الدهر . وكذا قال يوم الجمل مع علي ، وأما جندب فهو الذي قتل الساحر . قال نا حماد ابن سلمة نا أبو عمران - هو الجوني - أن ساحرا كان عند الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بكرة ثم يخرج منها فرآه جندب فذهب إلى بيته فالتفت على سيفه فلما دخل الساحر جوف البقرة ضربهما وقال : ( أنا نون السحر وأنتم تبصرون ) فاندفع الناس وتفرقوا وقالوا : حرووي فسيجه الوليد وكتب به إلى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب إلى أهله فإذا أصبح رجع إلى السجن قال : فيرون أن جندب صاحب الضربة .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ما نعلم لهم شيئا غير ما ذكرنا قد قصينا لهم غاية القصص وأتينا بما لم نذكره أيضا وكل ذلك لاحجة لهم في شيء منه على ما نبين أن شاء الله تعالى فقولوا بالله تعالى التوفيق ، أما ما ذكره من أقوال الصحابة رضي الله عنهم فلا حاجة لهم في شيء منه ، أما قول عمر رضي الله عنه فإنه خبر صحيح عنه أخذوا

ما اشتبهوا منه وتركوا سائرته وهو خير ناه حرام نا بن مفرج نا بن الاعرابي نا الدبري  
 ناعبد الرزاق عن معمر . وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار قال : سمعت  
 بهالة كاتب جزى يحدث أبا الشفاء . وعمرو بن أوس عند صفقر مزمل في إارة المصعب  
 ابن الزبير قال : كنت كاتباً لجزى - عم الأحنف بن قيس - فأنى كتاب عمر قبل  
 موته . بسنة اقلوا كل ساحر وفرقوا بين كل ذى رحم محرم من المجوس وانهم عن  
 الزمزمة قال : فقتلنا ثلاث سواحر قال وصنع طعاما كثيرا وعرض السيف ثم دعا  
 المجوس فآلقوا وقربغل أوبغلين من ورق أخلة كانوا يأكلون بها وأكلوا غير زمزمة  
 قال : ولم يكن عمر أخذ من المجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن  
 النبي ﷺ أخذها من مجوس أهل مجر فكذا الحديث ، والمالكيون . والخيفيون  
 يخافون عمر في هذا الخبر فيما لا يحل خلافة فيه من أمره بأن يفرق بين كل ذى رحم  
 محرم من المجوس لأن هذا هو أمر الله تعالى اذ يقول تعالى : ( وأن احكم بينهم  
 بما أنزل الله ) فهو اذ يقول تعالى : ( وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله  
 لله ) فقال الخيفيون . والمالكيون : لا يفرق بين مجوس وبين حرمة وتؤخذ الجزية  
 من كل من ليس كتابيا من العجم غالفوا القرآن . وعمر بن الخطاب حيث لا يحل  
 خلافة وقلده برعهم حيث حكم فيه بما آداه اليه اجتاده بما لم يرد فيه قرآن ولا صحت  
 به سنة فهذا عكس الحقائق - والزمزمة تلام تسكلم به المجوس عند أهلهم لا بد لهم  
 منه ولا يحل في دينهم أكل دونه - وهو تلام تعظيم لله تعالى يتكلمون في أفواههم  
 خلقه وشفاهم مطبقة لا يجوز عندهم خلاف ذلك - ولهم خشبات صفار يستعملونها  
 عند ذلك - وأخلة يأكلون بها - وهذا حق منهم وتكلف ، وبالسند المذكور الى  
 عبد الرزاق عن عبد الرحمن عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن  
 المسيب أن عمر بن الخطاب أخذ ساحرا فدفعه الى صدره ثم تركه حتى مات - وم  
 لا يأخذون بهذا نفسه من حكم عمر في الساحر - وحتى لو اتزموا قول عمر فله لكان  
 إذ صبح خلاف عائشة له في ذلك ولما كان قوله أولى من قولها ولا قولها أولى من  
 قوله فالواجب عند التنازع الرجوع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من القرآن  
 والسنة فسقط تعلقهم بعمر في ذلك ، وأما حديث قيس بن سعيد أنه قتل ساحرا  
 فقد يمكن أن يكون ذلك الساحر كافرا أضرب بمسلم فقتله وهكذا قول وأيضا قد  
 صح خلاف ذلك عن عائشة رضي الله عنه فسقط تعلقهم بحديث قيس ، وأما حديث حفصة  
 وابني عمر فقد قلنا أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم نظرنا في

الآثار التي ذكروا في ذلك فوجدنا خبر الحسن مرسلًا ولا حجة في مرسل ولو صح لما كان لهم فيه متاع أصلاً لأنه إنما فيه حد الساحر ضربة بالسيف وليس فيه قتله والضربة قد تختلئ فتجرح فقط وقد تقتل فهم قد خالفوا هذا الخبر أو وجبوا قتله ولا بد ، وأما خبر جندب ففى غاية السقوط أول ذلك أنه مرسل لا يدرى عن سمع أبو الملاء فلم يبق إلا الآية فوجب النظر فيها قلعلابون الله تعالى وابتدأنا بأولها من قوله تعالى : (ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر) وقولهم يعلمون بدل من كفروا فنظرنا في ذلك فوجدناه ليس كما ظنوا وأن قولهم هذا دعوى بلا برهان بل القول الظاهر هو أن الكلام تم عند قوله تعالى : (كفروا) وكلت القصة وقامت بنفسها صحيحة تامة (ولكن الشياطين كفروا) ثم ابتداء تعالى قصة أخرى مبتدأة وهو قوله تعالى : (يعلمون الناس السحر) فيعلمون ابتداء كلام لا بدل ثم لو صح أن يعلمون بدل من كفروا ولم يحتمل غير ذلك أصلاً لما كان لهم فيه حجة البتة لأن ذلك خبر عن الله تعالى عن أن ذلك كان حكم الشياطين بعد أيام سليمان عليه السلام وذلك شريعة لا نزل منا وحكم الله تعالى في الشياطين حكم خارج من حكمنا وكل حكم لم يكن في شريعة فلا يلزمنا بل قد صح أن حكم الجن اليوم في شريعتنا غير حكمنا كما قد صح عن النبي ﷺ أنه أباح لهم الروث والعظام طعاماً والروث حرام عندنا وحلال لهم فكيف وإذا احتمل ظاهر الآية معنيين فلا يجوز حملها على أحدهما دون الآخر إلا ببرهان وقد بينا أن كلا الوجهين لا حجة لهم فيه أصلاً ، وإيضاً فان نص قولهم أن الشياطين كفروا بتعليم الناس السحر وهم يزعمون أن المملكين يعلمان الناس السحر ولا يكفر المملكان عندهم بذلك فقد أقروا باختلاف حكم تعليم السحر وأنه يكون كفراً ولا يكون كفراً بذلك فاذ قد قالوا ذلك فمن أين لهم أن حكم الساحر من الناس الكفر قياساً على الشياطين دون أن لا يكون كفراً قياساً على المملكين ؟ فكيف والقياس كله باطل فصح أنه لا حجة لهم في تكفير الساحر من الناس بأن الشياطين يكفرون بتعليمه هذا لو صح لهم أن كفر الشياطين لم يكن إلا بتعليمهم الناس السحر خاصة وهذا لا يصح لهم أبداً بل قد كفروا قبل ذلك فكان تعليمهم الناس السحر ضلالاً زائداً ومعصية حادثة أخرى وهذا هو مقتضى ظاهر الآية الذي لا يجوز أن يحال عنه البتة إلا بالدعوى العارية من البرهان وبالله تعالى التوفيق ، ثم صرنا إلى قول الله تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر) فوجدناهم لا حجة لهم فيه أصلاً بوجه من الوجوه لأنه إنما في هذا الكلام النهي عن الكفر جملة ولم يقلوا فلا تكفر بتعليمك السحر ولا يعلمك السحر هذا ما لا يفهم من الآية أصلاً ، وهكذا قول رسول الله ﷺ : ولا تزجروا

بعدمى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض» إنما هو نهى أن يكفروا ابتداء وعن أن يرتدوا فقط لأنهم يقتل بعضهم به هنا يكونون كفارا وهذا بين لا خفاء به وبالله تعالى التوفيق . وكل من أقسم في هذه الآية أن قوله تعالى حاكيا عن القائلين (إنما نحس فتنة فلا تكفر) أن مرادها لا تكفر بتعلك ما نملك فقد كذب وزاد في القرآن ما ليس فيه وما لا دليل عليه أصلا ، ثم صرنا إلى قوله تعالى : (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) فوجدنا هذا أبعد من أن يكون لهم فيه شبهة يوهون بها من كل ماسلف لأنه لم يختلف أحد من أهل السنة في أن من فرق بين امرأة وزوجها لا يكون كافرا بذلك بل قد وجدنا المالكيين . والحنيفيين يفرقون بين المرء وزوجه بما لم يأذن الله تعالى به قط ولا رسوله ﷺ بالسروط الفاسدة . والتخيير . والتمليك . والعناية . وعدم النفقة ، وأعجب من ذلك كله إباحة الحنيفيين لمن طالت يده من الفساق . ولمن قصرت يده منهم أن يأتي إلى من عشق امرأة رجل من المسلمين أن يحمل السوط على ظهره حتى ينطق بطلاقها مكرها فإذا اعتدت أكرها الفاسق على أن تزوجه بالسياط أيضا حتى تنطق بالرضا مكرمة فكان ذلك عندهم نكاحا طيبا وزواجا مباركا ووطئا حلالا لا يتقرب به إلى الله تعالى وتالله ما في الذي شنعه الله تعالى من التفريق بين المرء وزوجه أعظم إنما ولا أشنع حراما ولا أبعد من رضا الله تعالى ولا أدنى من رأى إبليس ومن الشياطين من هذا التفريق الذي أمضوه وأجازوه ونسأل الله تعالى العافية من مثل هذا وشبهه وقد نجد التمام يفرق بين المرء وزوجه فلا يكون بذلك كافرا فن أين وقع لهم أن يكفروا الساحر بذلك ؟ فبطل تعلقهم بهذا النص جملة وهكذا القول في قوله تعالى : (وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم) إذ ليس كل ما حذر المرء يكون به كافرا بل يكون عاصيا لله تعالى لا كافرا ولا حلال الدم ، ثم صرنا إلى قوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه) إلى قوله تعالى : (لو كانوا يعلمون) فوجدناهم لاحجة لهم في تكفير الساحر ولا في إباحة دمه أصلا لأن هذه الصفة قد تكون في مسلم باجماعهم معنا كما روينا من طريق مسلم نا شيان بن فروخ نا جرير بن حازم نا تافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا أخلاق له في الآخر » .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وهم لا يختلفون في أن لباس الحرير ليس كفرا ولا يحل قتل لابسه فبطل تعلقهم بهذه الآية والله الحمد ، فنظرنا أن يكون لهم في الآية متعلق أصلا ولا في شيء من القرآن . ولا من السنن الصحاح . ولا في السنن الواهية

ولانى اجماع . ولاى قول صاحب . ولاى قياس . ولا نظر . ولا رأى سديد يصح  
بل كل هذه الوجوه مبطله لقولهم فلما بطل قول من رأى أن يقتل الساحر جملة وقول  
من ادعى أن السحر كفر بالجملة وجب أن تنظر في القول الثالث فوجدنا الله تعالى  
يقول : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وقال تعالى : ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم )  
الى قوله : ( غلوا سيولهم ) وقال تعالى : ( ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق )  
وقال تعالى : ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا ) الآية ، وقال رسول الله ﷺ : « أن  
دما ، وأموالكم عليكم حرام ، فصيح بالقرآن . والسنة أن كل مسلم قدمه حرام  
الابنص ثابت أو اجماع متيقن فنظرنا هل نجد في السحر نصا ثابتا ببيان ما هو ؟  
فوجدنا من طريق مسلم ناهرون بن سعيد الأيلي فابن وهب أخبرني سليمان بن بلال  
عن ثور بن يزيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « اجتنبوا  
السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله والسحر وقتل النفس التى  
حرم الله إلا بالحق وأكل مال اليتيم وأهل الربا والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات  
المؤمنات » فكان هذا ياما جليا بأن السحر ليس من الشرك ولكنه معصية موبقة  
كقتل النفس وشبهها فارتفع الاشكال والله الحمد ، وصح أن السحر ليس كفرا وإذا  
لم يكن كفرا فلا يحل قتل فاعله لأن رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل دم امرئ  
مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحسان وقس بنفس » فالساحر  
ليس كافرا كما بينا ولا قاتلا ولا زانيا محصنا ولا جاء في قتله نص صحيح فيضاف الى  
هذه الثلاث كما جاء في المحارب والمحدود في الحز ثلاث مرات فصح تحريم دمه  
ييقن لا اشكال فيه . ووجدنا أيضا من طريق البخارى ناعبد الله بن محمد سمعت  
سفيان بن عيينة يقول : ان هشام بن عروة حدثهم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
قالت : « كان رسول الله ﷺ سحر حتى يرى أنه يأتى النساء ولا يأتين . قال ابن  
عيينة وهذا أشد ما يكون من السحر . فقال يا عائشة . أعلمت أن الله أفتانى فيما استفتيته  
فيه ؟ أتانى رجلان فقمدا أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلي فقال الذى عند رأسى  
للاخر ما بال الرجل ؟ فقال : مطلوب قال : ومن طبه قال لبيد بن أعسم - رجل من  
بنى ذريق حليف اليهود وكان منافقا - قالوفيم ؟ قال في مشط ومشاطة قالوا بن ؟ قال  
في جف طلعة ذكر تحت راعوه في بر ذروان قال فأتى البئر حتى استخرجه قال فبهذه  
البئر التى رأيتها كان ماء نقاة الحناء وكان نخلها دوس الشياطين قال : فاستخرج  
نقلت أفلا تنشرت ؟ قال أما الله فقد شفانى وأكره أن أثير على الناس شرا . »

**قال أبو محمد :** فهذا خبر صحيح ، وقد عرف الله تعالى رسوله ﷺ من سحره فلم يقتله ( فان قيل ) : فان في هذا الحديث انه كان مناققا وفي بعض رواياته أنه كان يهوديا وأتم قولون ان الكافر اذا أضر بمسلم وجب قتله وبرئت منه الدمة وأن المناق إذا عرف وجب قتله ( قلنا ) : اتنا كذلك نقول لأن البرهان قام بذلك . وأما الذي إذا أضر بمسلم فقول الله تعالى : ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) فانما حرمت دماء أهل الكتاب بالتزام الصغار فاذا قارقوا الصغار فقد برئت ذمتهم وسقط تحريم دماهم وعادت حلالا فان كانت لأن الله تعالى أباح دماءهم أبدا إلا بالصغار فاذا لم يكن الصغار فدماؤهم لم تحرم وهم اذا أضروا بمسلم لم يصروهم وقد أصروه فدماؤهم حلال ، وأما المناق فاذا عرف أنه كافر فقد قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » فهذا المناق أو اليهودي نحن على يقين لاسمية فيه أنه لم يكن الله تعالى أمر رسوله ﷺ بعد بقتل من بدل دينه ولا بقتل من لم يلتزم الصغار من أهل الدمة ، برهان ذلك لا يشك أنه من في قلبه مقدار ذرة من إيمان أن رسول الله ﷺ لا يعتمد عصيان ربه فلو أمره ربه تعالى بقتلهم لانتقد ذلك ما ذلم يقتله عليه السلام فيقين تقطع ونبت أن ذلك كان قبل نزول الآية بقتل أهل الكتاب ما لم يؤدوا الجزية مع الصغار وقبل أن ينزل عليه الأمر بقتل من بدل دينه .

( فان قالوا ) : فقولوا كذلك في الساحر ( قلنا ) : نعم هكذا نقول وهو أن الساحر بهذا الخبر حرام الدم وكذلك اليهودي يضرب بالمسلم فكيف بسيد أهل الاسلام ﷺ ، وكذلك من أعان الاسلام وأسر الكفر ثم صبح أمر الله تعالى بتحريم دماء أهل الكتاب بالجزية مع الصغار وإباحتها بعدم ذلك وصح أمر رسول الله ﷺ بقتل من بدل دينه فصرنا الى ذلك ولم يأت أمر صحيح بقتل الساحر فبقى على تحريم الدم فارتفع الاشكال جملة وبالله تعالى التوفيق .

٢٣٠٥ مسألة — التعزير . قال أبو محمد رحمه الله : اختلف الناس في مقدار التعزير فقالت طائفة : ليس له مقدار محدود وجائز أن يبلغ به الامام مارآه وان يجاوز به الحدود بالناس ما بلغ . وهو قول مالك . وأحد أقوال أبي يوسف وهو قول أبي ثور . والطحاوي من أصحاب أبي حنيفة . وقالت طائفة : التعزير مائة جلدة فأقل ، وقالت طائفة : أكثر التعزير مائة جلدة الا جلدة ، وقالت طائفة : أكثر التعزير تسعة وسبعون سوطا فأقل . وهو أحد أقوال أبي يوسف ، وقالت



طائفة : أكثر التعزير خمسة وسبعون سوطاً أقل - وهو قول ابن أبي ليلى ، وأحد أقوال أبي يوسف ، وقالت طائفة : أكثر التعزير ثلاثون سوطاً ، وقالت طائفة : أكثر التعزير عشرون سوطاً ، وقالت طائفة : لا يتجاوز بالتعزير تسعة - وهو قول بعض أصحاب الشافعى ، وقالت طائفة : أكثر التعزير عشرة أسواط فأقل لا يجوز أن يتجاوز به أكثر من ذلك - وهو قول الليث بن سعد ، وقول أصحابنا .

قال أبو محمد رحمه الله : فيما روى في القول الأول ما ناه أحمد بن عمر بن أنس قال الحسن بن يعقوب ناسع بن مخلون ما يوسف بن يحيى ناعبد الملك بن حبيب قال : قال لي مطرف بن عبد الله قة : أتى هشام بن عبد الله المخزومى - وهو قاضى المدينة ومن صالح قضائها - برجل غيبث معروف باتباع الصبيان قد لصق بخلام فإزدحام الناس حتى أفضى فبعث به هشام إلى مالك وقال : أترى أن أقتله قال وكان هشام شديداً في الحدود فقال مالك : أما القتل فلا ولكن أرى أن تعاقبه عقوبة موجهة فقال : لم ؟ قال : ذلك إليك فأمر به هشام لجلد أربع مائة سوطاً وإبقاءه في السجن فالبث أن مات قد كروا ذلك لمالك فما استكر ولا رأى أنه أخطأ .

قال أبو محمد رحمه الله : وذكر محمد بن سحنون بن سعيد في كتابه الذى جمع فيه أحكام آية أيام ولايته قضاء مدينة القيروان لابن الأغلب قال : شكى إلى أبي رجل يأتى زوجته أنه غيب عنه ابنته وحال بينه وبينها فبعث فى أبي الجارية قال أين ابنتك امرأة هذا ؟ فقال والله ما أتتني ولا أدري أين هي ولا لها عندي علم قال : فأمر به لحمله إلى وسط السوق وضرب مائة سوط ثم سجنه ثم أخرجه مرة ثانية وجلده فى وسط السوق مائة سوط ، ثم أنا أشك أذكر الثالثة أو الرابعة أم لا قال فأت الرجل من الضرب فى السجن ثم وجد ابنته فى بعض الشعباء عند قوم من أهل الفساد ، وأما القول الثانى فكأننا حمام نا بن مفرج نا بن الأعرابي نا الدرورى ناعبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى هشام بن عروة عن آية أن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب حدثه قال توفى عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلبى بن رقيقه وصام وكانت له نوبة قد صلت وصامت وهى أعجبية لم تفقه فلم يرعه إلا حلهما وكانت ثيباً فذهب إلى عمر فروعا لخدمته فقال أنت الرجل لا تأتى بخير فأرسل إليها عرفاً لها فقال : أحببت ، قالت نعم من مرعوش بدرهمين فصادف ذلك عنده عثمان . وعلياً . وعبد الرحمن بن عوف فقال : أشيروا على وكان عثمان جالساً فاضطجع فقال على . وعبد الرحمن : قروم عليها الحمد فقال : أشر على يا عثمان قال : قد أشار عليك أخواك قال : أشر على أنت قال عثمان : أراها تستهل به كأنها لا تعرفه فليس الحد إلا على من علمه فأمر بها عمر لجلد مائة

ثم غربها ثم قال : صدقت والذي قضى يده ما الحد الاعلى من دمه ، وبه الى عبد الرزاق عن محمد بن راشد قال : سمعت مكحولاً يحدث أن رجلاً وجد في بيت رجل بعد العتمة ملقفاً في حصى ففحصه فمعه مائة ، وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج نا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد مائة كل انسان منهما ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال أتى ابن مسعود برجل وجد مع امرأة في لحاف ففحصها لكل واحد منهما أربعين سوطاً فذهب أهل المرأة وأهل الرجل فشكوا ذلك الى عمر بن الخطاب فقال عمر لابن مسعود ما يقول هؤلاء ؟ قال : قد فعلت ذلك ، وأما القول الثالث : فروينا عن سعيد بن المسيب ، وروينا أيضاً عن ابن شهاب قال : ان عمر بن الخطاب ضرب رجلاً دون المائة وجد مع امرأة في العتمة ، وأما من قال ثلاثون سوطاً فلما روينا عن سفيان بن عيينة عن جامع عن شقيق قال كان لرجل على ام سبعة أم المؤمنين حق فكتب اليها يخرج عليها فامر عمر بأن يجلد ثلاثين جلدة ، وأما من قال عشرون سوطاً فكما روينا عن وكيع . وعبد الرحمن ثم اتفقا كلاهما عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن يحيى بن عبد الله بن صيفي أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى لا يجلد في تعزير أكثر من عشرين سوطاً .

**قال أبو محمد رحمه الله :** فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول من أسقط التعزير جملة ومن رأى أنه يزداد فيه على عشر جلدات اذ لم يبق غير هذين القولين اذ سائر الأقوال قد سقط التماق بها جملة واحدة فوجدنا المنع منه جملة كما جاء عن عمر بن الخطاب . وعن عطاء هو كان الأصل لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، لكن لما قال رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكراً فليغيره يده ان استطاع فان لم يستطع فليسأله » كان ذلك مطلقاً لتغيير المنكر باليد فكان هذا أمراً مجملاً لا ندري كيفية ذلك التغيير باليد كيف هو لأن التغيير باليد يكون بالسيف . وبالحجر . ويكون بالرمح . ويكون بالضرب ، وهذا لا يقدم عليه إلا لبيان من الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام ، ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه أبعد الأقوال من الصواب لأنه لم يمتلق بقرآن . ولا بسنة . ولا بدليل اجماع . ولا يقول أحد من الصحابة رضي الله عنهم . ولا يرى سديد فنظرنا في ذلك فوجدناه ما ناهى عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا القري نا البخاري نا عبد الله بن يوسف نا الليث . هو ابن سعد .

في يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله بن أبي بردة قال : كان رسول الله ﷺ يقول : « لا يجلد فوق عشر جلادات الاي حد من حدود الله تعالى » فكان هذا يانا جليلا لايجل لأحد أن يتعداه ، وقد روينا عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عامر قال : أتى علي ابن أبي طالب برجل وجد تحت فراش امرأة فقال اذهبوا به فقبضوه فظهر البطن في مكان متن فانه كان في مكان شرمته ، ومن طريق محمد بن المثنى فالضحاك بن مخلد عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن رجل أن رجلا جاء الى علي بن أبي طالب بمسند عليه فقال : هذا احتمل على أمي البارحة فقال له علي اذهب فأقمه في الشمس واضرب ظله .

قال أبو محمد رحمه الله : ومن أتى منكرات جنة فللحالم أن يضربه لكل منكر منها عشر جلديات فأقل بالغا ذلك مايلف لأن الأمر في التعزير جاء مجعلا فيمن أتى منكرا أن يغير باليد وليس هذا بمنزلة الزاني الذي قد صح الاجماع والنص أن الإيلاج والتكرار سواء ولا فاشرب الذي قد صح الاجماع والنص على أن الجرعة والسكر سواء ولا فالسرقة التي قد صح الاجماع بأن سارق ربع دينار وسارق أكثر من ذلك سواء ولا فالقذف التي قد صح النص بأن قاذف واحد أو أكثر من واحد سواء ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٣٠٦ مسألة — هل يقال ذؤو الهيئات عثراتهم ؟ وكيف يتجاوز

عن مسيء الانصار رضى الله عنهم ؟

قال أبو محمد رحمه الله : ناعبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك الخولاني ناعمر بن بكير البصري ناعبد الله بن داود السجستاني . وجعفر بن مسافر التميمي ناعبد الله بن فديك عن عبد الملك بن زيد . من ولد سعيد بن زيد بن عمرو بن قنيل . عن محمد ابن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « أقبوا ذؤو الهيئات عثراتهم الا الحدود » . حدثنا حمام ناعباس بن أصبغ ناعمر بن عبد الملك بن أيمن ناعبد الله ناعمر بن منصور ناعبد الله بن نافع مولى العنبريين قال : سمعت أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قالت عمرة : قالت عائشة : قال رسول الله ﷺ : « أقبوا ذؤو الهيئات عثراتهم » . حدثنا أحمد بن قاسم ناعمر بن قاسم ابن أصبغ ناعبد الله بن ناجدي ناعمر بن محمد . ناعبد الله بن مالك ناعبد الرحمن بن محمد بن أبي الرجال عن ابن أبي ذؤب أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أنه جرح

مولى له فاستعدى عليه ابن حزم - وهو والى المدينة - فقال ابن حزم : سمعت جدتي حمرة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم - أو زلائهم » وأنت ذو هيئة وقد أفنك - « حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عبد الملك بن زيد المديني عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن حمرة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم » نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن حاتم نا أسويد - هو ابن نصر - نا عبد الله - هو ابن المبارك - عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن حمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تجاوزوا عن ذلة ذى الهيئة » .

قال أبو محمد رحمه الله : حديث عبد الملك أن يكون جيدا لولا أن محمد ابن أبي بكر مقدر أنه لم يسمعه من حمرة لأن هذا الحديث إنما هو عن أبيه أبي بكر عن حمرة وأما أبو بكر بن تافع - فهو ضعيف ليس هو بشيء - وليس هو أبا بكر ابن تافع مولى ابن عمر ذلك عال ثقة وهذا ما أخرنا عنها كلها حديث عبد الرحمن بن مهدي فهو جيد والحجة به قائمة . ومن طريق مسلم نا محمد بن المنثري نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « الأنصار كرشى وعيبي والناس سيكثرون ويقولون فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم » . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم نا أحمد نا الفرير نا البخاري نا محمد بن يحيى ابو على الصائغ نا شاذان - أخو عبدان - نا أبي نا شعبة نا الحجاج عن هشام بن زيد قال سمعت أنس بن مالك يقول : « مرأى أبو بكر . والعباس بمجلس من مجالس الأنصار وهم يكونون فقال ما يبيحكم؟ فقالوا ذكرنا مجلس النبي ﷺ منا فدخل الى النبي ﷺ نا أخبره بذلك قال فخرج النبي ﷺ نا وقد عصب رأسه بحاشية برد فصعد المنبر حول يصعد به بذلك اليوم - الحمد لله وأثنى عليه ثم قال أو صيكم بالأنصار فانهم كرشى وعيبي وقد قضا الذى عليهم وبقى الذى لهم فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم » ، وبه الى البخاري نا أحمد بن يعقوب نا ابن المغلس قال : سمعت عكرمة يقول : سمعت ابن عباس يقول : « خرج رسول الله ﷺ وعليه ملحفة متعصباها على منكبيه وعليه عصاية دسما حتى جلس على المنبر لحده الله وأثنى عليه ثم قل : أما بعد أيها الناس فان الناس يكثرون وتقل الأنصار حتى يكونوا كالملح في الطعام » (فان قال قائل) . فكيف تجمع هذه الآثار مع قوله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع » ومع ما حدثكموه

عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد نا ابراهيم بن احمد نا الفررى نا البخارى نا عبدان - هو ابن عثمان - نا عبدالله بن المبارك نا يونس - هو ابن يزيد - عن الزهرى أخبرنى عروة عن عائشة قالت : ما نمت رسول الله ﷺ لنسه فى شئ يؤتى اليه حتى ينتهك من حرمان الله فيتقم لله عز وجل •

قال أبو محمد رحمه الله : ( فنقول ) : وبالله تعالى التوفيق : إن جميعها كلها حق ممكن ظاهر وذلك ما كان من إساءة لا تبلغ منكرا ووجب أن يتجاوز فيها عن الانصارى فى التعزير ولم يخفف عن غيرهم وما كان من حد خفيف أيضا عن الانصار ما لا يخفف عن غيرهم مثل أن يجلد الانصارى فى الخبز بطرف الثوب وغيره باليد او بالجريد والنعال ويقال ذواهيئة - وهو الذى له هيئة علم وشرف - عثرة فى جفا ونحو ذلك ما لم يكن حدا أو منكرا فلا بد من إقامة الحدود والتعزير وبالله تعالى التوفيق •

٢٣٠٧ مسألة هل يقتل القرشى فيما يوجب القتل من رجم المحصن اذا زنى والقود . والحراة . والرذة واذا شرب الخمر بعد ان حد فيها ثلاث مرات أم لا ؟ قال أبو محمد رحمه الله : نا احمد بن محمد بن الجصور نا أبو بكر احمد بن الفضل الدينورى نا محمد بن جرير الطبرى نا عبدالله بن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهرى نا عمى يعقوب بن ابراهيم نا شعبة بن الحجاج عن عبدالله بن ابى السفر عن عامر الشعبي عن عبدالله بن مطيع بن الاسود عن ابيه مطيع - أخى بنى عدى بن كعب وكان اسمه العاصى فسماه رسول الله ﷺ مطيعا - قال سمعت رسول الله ﷺ بمكة يقول : « لا تنزى مكة بعد هذا العام أبدا ولا يقتل رجل من قريش بعد هذا العام صبرا » • حدثنا احمد بن محمد بن الجصور نا احمد بن الفضل بن بهرام نا محمد بن جرير نا عبدالله بن محمد الزهرى نا سفيان - هو ابن عيينة - عن زكريا - هو ابن أبى زائدة - عن الشعبي قال : قال الحرث بن مالك بن البرصاء قال رسول الله ﷺ : « لا تنزى مكة بعد اليوم أبدا » • حدثنا احمد بن محمد بن الجصور نا احمد بن الفضل نا محمد بن جرير نا نصر بن عبدالرحمن الأزدي نا محمد بن عبيد عن زكريا - هو ابن أبى زائدة - عن عامر الشعبي عن الحرث بن مالك بن برصاء قال : سمعت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقول : « لا تنزى بعدها الى يوم القيامة » •

قال أبو محمد رحمه الله : الحارث هذا - هو الحارث بن مالك بن قيس بن عود بن جابر بن عبد مناف بن كنانة بن سجع بن عامر بن زليث بن بكر بن عبد مناف ابن كنانة - لا يعرف للشعبى سماع من عبدالله بن مطيع وعبدالله بن مطيع هذا قتل مع

عبدالله بن الزبير في الحصار الأول ولا يعرف له أيضا جماع من الحرث بن مالك بن البرصاء فحصل الخبران منقطعين ولا حجة في منقطع ، ثم لو صح لكان المراد بذلك أنه عليه السلام لا يغزوها أبدا ولا يقتل هو قرشيا بعد ذلك اليوم صبرا ، فهذا من أعلام نبوته ﷺ ، وبرهان صحة هذا التأويل هو قول الله تعالى : ( ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم ) فأخبر تعالى أننا سنقاتل فيه وقتل وقتل •  
روينا من طريق مسلم نا قتبية بن سعيد . وأبو بكر بن أبي شيبة . واسحق . هو ابن ابراهيم . واللفظ لقتيبة قال اسحق أخبرنا ، وقال الآخرون نا جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد الله بن القبطية قال . دخل الحرث بن أبي ربيعة : وعبد الله ابن صفوان . وانا معهما على أم سلمة أم المؤمنين فقالت : قال رسول الله ﷺ . ويعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث فإذا كان بيداء من الأرض خسف بهم قتل يارسول الله فكيف بمن كان دارما ؟ قال . يخسف بهم معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته •  
قال أبو محمد رحمه الله : استقلنا من هذا الخبر كلاما لبعض رواه ليس من الحديث في شيء وهو غلط وهو أنه ذكر أن ذلك كان أيام ابن الزبير وهو خطأ لأن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ماتت أيام معاوية فأنما الغرض من الحديث كلام رسول الله ﷺ لا كلام من دونه فلا حجة فيه • ومن طريق مسلم نا عمرو بن محمد الناقد نا سفيان ابن عيينة نا زامية بن صفوان سمع جده عبدالله بن صفوان يقول : أخبرني حفصة أنها سمعت النبي ﷺ يقول : د ليؤمن هذا البيت جيش يغزونه حتى إذا كانوا بيداء من الأرض يخسف بهم بأوسطهم وينادي أولهم آخرهم ثم يخسف بهم فلا يبقى الا الشريف الذي يخبر عنهم • ، ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا ميمون نا الوليد نا صالح نا عبيد الله ابن عمرو نا يزيد نا ابى انيسة عن عبد الملك العامري عن يوسف بن مارك نا خبرني عبدالله ان صفوان عن ام المؤمنين ان رسول الله ﷺ قال : « سيعوذ بهذا البيت قوم ليس لهم منعة ولا عدد ولا عدة يبعث اليهم جيش حتى إذا كانوا بيداء من الأرض خسف بهم » قال يوسف : واهل الشام يومئذ يسرون الى مكة قال عبدالله بن صفوان : اما والله ما هو بهذا الجيش • ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يونس بن محمد نا القاسم بن الفضل الحداني عن محمد بن زياد عن عبدالله بن الزبير قال : ان عائشة قالت : « بعث رسول الله ﷺ في مناه قتلنا يارسول الله صنعت شيئا في منامك لم تكن تفعله قال : العجب أن ناسا من أمتي يؤمنون هذا البيت لرجل من قريش قد لجأ بالبيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم قتلنا : يارسول الله فان الطريق قد تجمع الناس قال : نعم فيه

المستبصر، والمجبر، وابن السبيل يهلكون، يهلكوا واحداً، ويصدرون مصادر شتى حتى يعيشهم الله على نياتهم».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا خبر صحيح في غاية الصحة عن ثلاثة من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وعن ابن الزبير - وهو صاحب - قد أئذّر النبي ﷺ بأن مكة تغزى بعده، وأما قتل القرشي صبراً فلما روينا من طريق مسلم ناعمد بن المنى نا ابن أبي عدي عن عثمان بن غياث عن أبي عثمان النهدي عن أبي موسى الأشعري قال: «بينما رسول الله ﷺ في حائط من حوائط المدينة استفتح رجل فذكر الحديث، وفيه ثم استفتح رجل آخر فقال: اقتح وبشره بالجنة على بلوى تكون قال: قد جئت قادراً عثمان بن عفان قال: فتحت له وبشرته بالجنة فقلت الذي قال فقال اللهم صبراً والله المستعان».

حدثنا عبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك الحولاني ناعمد بن بكر نا أبو داود السجستاني ناعمد نا يزيد بن زريع . ويحيى بن سعيد القطان واللفظه قالاً جميعاً: نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك حدثهم «أن النبي ﷺ سعداً أحداً فقبه أبو بكر . وعمر . وعثمان فرجف بهم فضربه نبي الله ﷺ برجله أثبت أحد فأثما عليك نبي وصديق وشهيدان».

قال أبو محمد رحمه الله: وأئذّر رسول الله ﷺ بأن الكعبة يهدمها ذر السويقتين من الحبشة وهذا لا يكون إلا بعد غزوها بلا شك وقد صرح رسول الله ﷺ بأها تغزى بعده وصرح بأن عثمان تصيبه بلوى كما ترى فهذا أئذّر بانه سيقتل وهو قرشي وصح يقينا أن حديث الشعبي عن ابن مطيع وعن الحرث بن برصاء لو صح وهو لا يصح لكان معناه أنه عليه السلام لا يغزوها بعد يومه ذلك أبداً إلى يوم القيامة وأنه عليه السلام لا يقتل قرشياً صبراً بعد ذلك اليوم إلى يوم القيامة وهكذا كان فاذ هذا معنى ذلك الحديث لو صح بلا شك فقد ثبت أن القرشي كغير القرشي في أن يقتل إذا وجب عليه القتل صبراً كما يقتل غيره وأن الحدود تمام عليه كما تمام على غير قرشي ولا فرق مع أن هذا أمر مجمع عليه يقين لا شك فيه والله تعالى التوفيق.

٢٣٠٨ مَسْأَلَةٌ — من سب رسول الله ﷺ أو الله تعالى . أو نيا من الأنبياء أو ملكاً من الملائكة . أو إنساناً من الصالحين هل يكون بذلك مرتداً إن كان مسلماً أم لا ؟ وهل يكون بذلك ناقضاً للمهد إن كان ذمياً أم لا ؟

قال أبو محمد: يختلف الناس فيمن سب النبي ﷺ . أو نيا من الأنبياء ممن يقول أنه مسلم ، فقالت طائفة: ليس ذلك كفراً ، وقالت طائفة: هو كفر

وتوقف آخرون في ذلك . فأما التوقف فهو قول أصحابنا : وأما من قال أنه ليس كفراً  
فأنا روينا بإسناد غاب عنا مكانه من روايتنا إلا أن علي بن أبي طالب قال : لا أوتي  
برجل قذف داود عليه السلام بالزنا إلا بلدته حدين ، وأما من قال : أنه كفر فأباح  
دمه بذلك فإن عبد الله بن ربيع قال : ناعمد بن معاوية نأحمد بن شعيب أنا محمد بن  
العلاء نأبو بكر نأبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن  
أبي برزة قال : تغيط أبو بكر على رجل فقلت من هو يا خليفة رسول الله ؟ قال :  
لم ؟ قلت له لا ضرب عنقه إن أمرتني بذلك قال : أو كنت فاعلا قال : قلت نعم قال  
فذكرت كلمة معناه ما لاذهب عظم كلمتي التي قلت غضبه ثم قال : ما كانت لأحد بعد  
رسول الله ﷺ . حدثنا حمام ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن أيمن ناعمد  
ابن اسماعيل الترمذي ناالحمد بن أبي عبيد ناالأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي  
البختري عن أبي برزة قال : مررت على أبي بكر الصديق وهو متغيظ على رجل من  
أصحابه فقلت : يا خليفة رسول الله من هذا الذي تغيط عليه ؟ قال : ولم تسأل عنه ؟ قلت  
لا ضرب عنقه قال : فوالله لاذهب غضبه ماقلت ثم قال : ما كان لأحد بعد رسول الله ﷺ .  
ناعبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية نأحمد بن شعيب أنا محمد بن المنثري عن أبي داود الطيالسي  
ناشعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا نصر - هو حميد بن هلال - يحدث عن أبي برزة قال :  
أتيت على أبي بكر الصديق وقد أغلظ لرجل فرد عليه فقلت : ألا ضرب عنقه ؟ فأنهزني وقال :  
إنها ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ .

حدثنا عبد الله بن ربيع ناعمد بن معاوية ناأحمد بن شعيب أنا أبو داود ناعفان  
نايزيد بن زريع نا يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف بن  
الشخير عن أبي برزة الأسلمي قال : كنا عند أبي بكر فغضب على رجل من المسلمين  
فاشتد غضبه جداً فلما رايت ذلك قلت : يا خليفة رسول الله اضرب عنقه ؟ فلما ذكرت  
القتل اضرب عن ذلك الحديث اجمع الى غير ذلك من الحوقال : فلما تفرقنا أرسل  
الى فقال : يا أبا برزة ماقلت ؟ قال : ونسيت الذي قلت : فقلت له : ذكرنيه فقال :  
أما تذكر ماقلت ؟ قلت : لا والله قال : رأيت حين رأيتني غضبت على الرجل فقلت  
اضرب عنقه يا خليفة رسول الله أما تذكر ذلك أو كنت فاعلا ذلك ؟ قلت نعم والله  
ولئن أمرتني فعلت قال : والله ما هي لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
قال أبو محمد : ( فان قيل ) : هذا خبر رواه عمرو بن مرة . مرة عن سالم  
ابن أبي الجعد . ومرة عن أبي البختري وعلاما عن أبي برزة ( قلنا ) : فكان ماذا ؟ كلهم



تفة سمعه من كل واحد لحديث به كذلك . وعمر بن مرة من الجلالة والثقة بحيث لا يغمزه بمثل هذا الاجاهل ( فان قيل ) : ان معنى قول ابى بكر هذا انما هو ما كان لاحد ان يطاع في سفك دم بعد رسول الله ﷺ ( قلنا ) : نعم واراد ايضا معنى آخر كما روينا مبينا بلا إشكال . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم بن أصغى نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن بشار نا معاذ بن معاذ العنبرى نا شعبة عن ثوبان العنبرى قال : سمعت ابا السوار القاضى عبدالله بن قدامة يحدث عن ابي برزة قال : أغلظ رجل لأبى بكر الصديق قلت : الأفتله ؟ فقال أبو بكر : ليس هذا إلا لمن شتم النبي ﷺ فين أبو بكر الصديق رضى الله عنه أنه لا يقتل من شتمه لكن يقتل من شتم النبي ﷺ وقد علمنا أن دم المسلمين حرام إلا بما أباحه الله تعالى به ولم يبعه الله تعالى قط إلا في الكفر بعد الإيمان . أو زنا المحسن . أو قود بنفس مؤمنة . أو في المحاربة . وقطع الطريق . أو في المدافعة عن الظلة . أو في الممانعة من حق . أو فيمن حدى الخمر ثلاث مرات ثم شربها الرابعة قطع ، وقد علمنا أن من سب النبي ﷺ فيقين ندري أنه لم يزن . ولا شرب خمرا . ولا قصد ظلم مسلم . ولا قطع طريقا فلم يبق إلا أنه عند أبى بكر كافر . حدثنا عبدالله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن خالد عن حميد عن عمر بن عبدالله عن عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب أنه كان على الكوفة لعمر بن عبد العزيز فكتب الى عمر بن عبد العزيز انى وجدت رجلا بالكوفة يسبك وقامت عليه البيعة فهممت بقتله . أو قطع يديه . أو قطع لسانه . أو جلده ثم بدا لى أن أراجعك فيه فكتب اليه عمر بن عبد العزيز سلام عليك أما بعد والذى نفسى بيده لو قتلتك لفتلتك به ولو قطعتك لقطعتك به ولو جلدته لأفدته منك فاذا جارك كتابى هذا فاخرج به الى الكناسة فصبه فالذى سبى أو اعف عنه فان ذلك أحب الى فانه لا يحمل قتل امرئ مسلم سب أحد من الناس إلا رجلا سب رسول الله ﷺ ، وذهب أبو حنيفة . ومالك . والشافعى . واحمد بن حنبل . واسحق بن راهويه . وسائر أصحاب الحديث . وأصحابهم إلا أنه بذلك كافر مرتد .

**قال أبو محمد** : فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب أن نظرفيا احتجت به كل طائفة لقولها لتعلم الحق من ذلك فتبعه بعون الله تعالى وتأيدته فوجدنا من قال لا يكون بذلك كافرا يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن أبى وائل عن عبدالله بن مسعود لما كان يوم خيبر و أثر رسول الله ﷺ ناسا في القسمة فقال رجل : والله إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله تعالى فأنيت

رسول الله ﷺ فأخبرته بما قال فغير وجه رسول الله ﷺ حتى كان كالصرف، ثم قال : من يعدل إذالم يعدل الله ورسوله ؟ يرحم الله موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصر « وما روينا من طريق البخاري ناعمر بن حفص بن غياث ناأبي عن الأعشى نا سفيان قال : قال عبادة بن مسعود نا في أنظر الى النبي ﷺ يحكي نبيا من الأنبياء ضربه قومه فأدموه وهو يسبح الله من وجهه ويقول رب اغفر لقومي فانهم لا يعلمون . قال أبو محمد : وظل هذا لاجحة لهم فيه ، أما القائل في قسمة رسول الله ﷺ هذه قسمة ما عدل فيها ولا أريد بها وجه الله تعالى فقد قلنا إن هذا كان يوم خير وأن هذا كان قبل أن يأمر الله تعالى بقتل المرتدين وليس في هذا الخبر أن قاتل هذا القول ليس كافرا بقوله ذلك فاذ ليس ذلك في الخبر فلا متعلق لهم به ، وأما حديث النبي الذي ضربه قومه فأدموه فكذلك أيضا ومعنى دعاء ذلك النبي عليه السلام لهم بالمغفرة إنما هو بأن يؤمنوا فيغفر الله تعالى لهم وبين أنهم كانوا كفارا به قوله فانهم لا يعلمون فصح أنهم كانوا لا يعلمون بنبوته فصح أن كلا الخبرين لاجحة لهم فيه ؛ وأما سب الله تعالى فاعلى ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا أن الجهمية . والاشعرية وهما طائفتان لا يمتد بهما يصرحون بأن سب الله تعالى وإعلان الكفر ليس كفر اقل بعضهم : ولكنه دليل على أنه يستقد الكفر لأنه كافر يقين بسب الله تعالى وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الاسلام وهو أنهم يقولون الايمان هو التصديق بالقلب فقط وان أعلن بالكفر . وعبادة الأوثان بغير تقية ولا حكاية لكن مختارا في ذلك الاسلام .

**قال أبو محمد رحمه الله :** وهذا كفر مجرد لأنه خلاف لاجماع الأمة ولحكم الله تعالى ورسوله ﷺ وجميع الصحابة ومن بعدهم لأنه لا يختلف احدا لا كافر ولا مؤمن في أن هذا القرآن هو الذي جاء به محمد ﷺ وذكر أنه وحى من الله تعالى وان كان قوم كفار من الروافض ادعوا أنه نقص منه حرف فلم يختلفوا ان جعلته كما ذكرنا ولم يختلفوا في أن فيه التسمية بالكفر والحكم بالكفر قطعاعلى من نطق بأقوال معروفة كقوله تعالى : (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم) وقوله تعالى : (ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلاهم) نصح أن الكفر يكون كلاما وقد حكم الله تعالى بالكفر على ابليس وهو عالم بأن الله خلقه من نار وخلق آدم من طين وأمره بالسجود لآدم وكرمه عليه وسأل الله تعالى النظرة الى يوم يعثون ثم يقال لهم اذ ليس شتم الله تعالى كفرا عندكم فمن أين قلتم انه دليل على الكفر؟ (فان قالوا) لأنه محكوم على قائله بحكم الكفر (فيل لهم) : نعم محكوم عليه بنفس قوله لا بمنيب ضميره الذي لا يعلمه الا الله تعالى

فإنما حكم له بالكفر بقوله فقط قوله هو الكفر ومن قطع على أنه في ضيقه وقد أخبر الله تعالى عن قوم يقولون بآلهتهم ما ليس في قلوبهم فكانوا بذلك كفارا كاليهود الذين عرفوا صحة نبوة رسول الله ﷺ لما يعرفون أبناءهم وهم مع ذلك كفار بالله تعالى قطعا يقين اذ أعلنوا طلبة الكفر .

**قال أبو محمد** رحمه الله : فادق سقط هذا القول قالوا يجب أن تنظر فيما احتجت به الطائفة القائلة إن من سب رسول الله ﷺ . أو نيا من الأنبياء . أو ملكا من الملائكة عليهم السلام فهو بذلك القول كافر سواء اعتقده بقلبه أو اعتقد الايمان بقلبه فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى : ( قل بالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ) وقال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ) الآية ، وقوله تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) قال قضى الله عز وجل وقسم وحكم أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم رسول الله ﷺ فيما شجر ثم لا يجد في نفسه حرجا من شيء مما قضى به ويسلم تسليما قالوا وبضرورة الحس والملاحظة ندرى أن من سب الله تعالى أو النبي ﷺ أو ملكا من الملائكة أو نيا من الأنبياء على جميعهم السلام أو شيئا من الشريعة أو استخف بشيء من ذلك ظلم يحكم النبي ﷺ لما أتى به من تعظيم الله تعالى وإكرام الملائكة والنبين وتعظيم الشريعة التي هي شعائر الله تعالى فصح أنه لم يؤمن فقد كفر إذ ليس الا مؤمن أو كافر قالوا : وقد نص الله تعالى بإحباط عمل من رفع صوته على صوت النبي ﷺ وإحباط العمل لا يكون الا بالكفر فقط ورفع الصوت على صوت النبي صلى الله عليه وسلم يدخل فيه الاستخفاف به عليه السلام والسب له والمعارضة من حاضر وغائب قالوا : وكان قوله تعالى في المسهرئين بالله وآياته ورسوله أهم كفروا بذلك بعد إيمانهم فارتفع الاشكال وصح يقينا أن كل من استهزا بنبي من آيات الله وبرسوله فانه كافر بذلك مرتد ، وقد علمنا أن الملائكة لهم رسل الله تعالى قال الله تعالى : ( جاعل الملائكة رسلا ) وكذلك علمنا بضرورة الملاحظة أن كل ساب وشاتم فستخف بالمشتم مستهزئ به فلاستخفاف والاستهزاء شيء واحد .

**قال أبو محمد** رحمه الله : ووجدنا الله تعالى قد جعل إبليس باستخفافه بآدم عليه السلام كافرا لأنه اذ قال : ( أنا خير منه ) فحسب أمره تعالى بالخروج من الجنة ودحره وسماه كافرا بقوله ( وكان من الكافرين ) ، وحدثنا حماد بن عباس بن أبي بصير ناعمر

ابن عبد الملك بن أيمن نا أبو محمد حبيب البخاري - هو صاحب أبي ثور ثقة مشهور - نا محمد بن سهل سمعت علي بن المديني يقول : « دخلت على أمير المؤمنين فقال لي أنعرف حديثاً مسنداً فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم فيقتل ؟ قلت : نعم فذكرت له حديث عبد الرزاق عن معمر عن سمك بن الفضل عن عروة بن محمد عن رجل من بلقين قال : « كان رجل يشتم النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من يكفيني عدواً لي ؟ فقال خالد بن الوليد : أنا فبُعث النبي صلى الله عليه وسلم إليه فقتله فقال له أمير المؤمنين ليس هذا مسنداً هو عن رجل قُتل : يا أمير المؤمنين بهذا يعرف هذا الرجل وهو اسمه وقد أتى النبي ﷺ فبايعه وهو مشهور معروف قال فأمر لي بالف دينار » .

**قال أبو محمد** رحمه الله : هذا حديث مسند صحيح وقد رواه علي بن المديني عن عبد الرزاق لما ذكره ، وهذا رجل من الصحابة معروف اسمه الذي سماه به أمه رجل من بلقين فصيح بهذا كفر من سب النبي صلى الله عليه وسلم وأه عدو لله تعالى وهو عليه السلام لا يعادى مسلماً قال تعالى : ( المؤمنون بعضهم أولياء بعض ) فصيح بما ذكرنا أن كل من سب الله تعالى أو استهزأ به أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به أو سب نبياً من الأنبياء أو استهزأ به أو سب آية من آيات الله تعالى أو استهزأ بها والشرائع كلها والقرآن من آيات الله تعالى فهو بذلك كافراً وتدخله حكم المرتد ، وبهذا تقول وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد** رحمه الله : وبين هذا ما روينا من طريق مسلم في زهير بن حرب نا صفان بن مسلم نا حماد بن سلمة أنا ثابت البناني عن أنس « أن رجلاً نادى بهم بأمر ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : اذهب فاضرب عنقه فأثاه على فإذا هو في رثي يتمرد فيها فقال له علي اخرج فاوله يده فأخرجه فإذا هو محبوب - ليس له ذكر - فكف على عنه ثم أتى النبي ﷺ قال : يا رسول الله انه محبوب ماله ذكر » .

قال أبو محمد رحمه الله : هذا خبر صحيح وفيه من أذى النبي صلى الله عليه وسلم وجب قتله وإن كان لوفعل ذلك برجل من المسلمين لم يجب بذلك قتله .  
( فان قال قائل ) : كيف يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله دون أن يتحقق عنه ذلك إلا ر لا يوحى ولا يعلم صحيح ولا يبيته . ولا إقرار ؟ وكيف يأمر عليه السلام بقتله في قصة بطل قد ظهر كذب بهد ذلك وبطلانه ؟ وكيف يأمر

عليه السلام بقتل امرئ قد أظهر الله تعالى برأته بعد ذلك ييقن لاشك فيه ؟ وكيف يأمر عليه السلام بقتله ولا يأمر بقتلها والأمر بينه وبينها مشترك ؟ قال أبو محمد رحمه الله : وهذه سؤالات لا يسألها الا كافرا أو انسان جاهل يريد معرفة المخرج من كل هذه الاعتراضات المذكورة .

قال أبو محمد رحمه الله : الوجه في هذه السؤالات بين واضح لاختفاء به والحمد لله رب العالمين ومعاذ الله أن يأمر رسول الله ﷺ بقتل أحد بظن بغير اقرار أو بينة أو علم مشاهدة أو وحى أو أن يأمر بقتله دونها لكن رسول الله ﷺ قد علم يقينا أنه برئ وأن القول كذب فأراد عليه السلام أن يرقب على ذلك مشاهدة فأمر بقتله لو فعل ذلك الذى قيل عنه فكان هذا حكما صحيحا فيمن آذى رسول الله ﷺ وقد علم عليه السلام أن القتل لا ينفذ عليه لما يظهر الله تعالى من برأته وكانت عليه السلام في ذلك ذا خبر به عن أخيه سليمان عليه السلام ، وقدروا بنام طريق البخارى نا أبو اليان - هو الحكم بن نافع - أنا شبيب - هو ابن أبي حمزة - نا أبو الزناد قال ان عبد الرحمن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول انه سمع رسول الله ﷺ يقول : مثل ومثل الناس - قد كرر كلاما - وفيه أنه عليه السلام قال : وكانت امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن احدهما فقالت صاحبتها انما ذهب بابك وقالت الاخرى انما ذهب بابك فتحاكما الى دارد عليه السلام قضى به للكبرى فخرجنا على سليمان عليه السلام فأخبرناه فقال اتوني بالسكين أشقه بينهما فقالت الصغرى : لا تفعل برحمك الله هو ابنتها قضى به للصغرى - قال أبو هريرة : والله ان سمعت بالسكين الا يؤذئنا وما كنا نقول الا المديحة .

قال أبو محمد رحمه الله : فيقن نرى أن سليمان عليه السلام لم يرد قط شق الصبي بينهما وانما أراد امتحانها بذلك وبالوحى فعل هذا بلا شك وكانت حكم داود عليه السلام للكبرى على ظاهر الأمر لانه كان في يدما وكذلك رسول الله ﷺ ما أراد قط اغاذ قتل ذلك المحبوب لكن أراد امتحان على في انفاذ أمره وأراد اظهار برأه المتهم وكذب التهمة عيانا وهكذا لم يرد الله تعالى اغاذ ذبح اسماعيل ابن ابراهيم صلى الله عليه وسلم إذ أمر أباه بذبحه لكن أراد الله تعالى اظهار تنفيذه لأمره فهذا وجه الاخبار والحمد لله رب العالمين ، فصح بهذا أن كل من آذى رسول الله ﷺ فهو كافر مرتد يقتل ولا بد والله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد رحمه الله : نا أحمد بن اسماعيل بن دليم الحضرمى نا محمد بن أحمد

ابن الخلاص نا محمد بن القاسم بن شعبان نا الحسن بن علي الهاشمي في محمد بن سليمان الباغدي نا هشام بن عمار قال : سمعت مالك بن أنس يقول من سب أبا بكر ، وعمر جلد ومن سب عائشة قتل قيل له : لم يقتل في عائشة ؟ قال : لأن الله تعالى يقول في عائشة رضى الله عنها : ( يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً إن كنتم مؤمنين ) قال مالك : فمن رماها فقد خالف القرآن ومن خالف القرآن قتل .

قال أبو محمد رحمه الله : قول مالك هنا صحيح وهي ردة تامة وتكذيب لله تعالى في قطعه ببراءتها وكذلك القول في سائر أمهات المؤمنين ولا فرق لأن الله تعالى يقول : ( الطيات للطيبين والطيبون للطيات أولئك مبرءون مما يقولون ) فكلهن مبرئات من قول إمامك والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد رحمه الله : وأما الذي يسب النبي ﷺ فإن أصحابنا ، ومالكاً وأصحابه قالوا : يقتل ولا بد - وهو قول الليث بن سعد - وقال الشافعي : يجب أن يشترط عليهم أن لا يذكر أحد منهم كتاب الله تعالى أو رسوله ﷺ بما لا ينبغي أو ذى بمسلة أو تزوجها فإن فعل شيئا من ذلك أو قطع الطريق على مسلم أو أعاوان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عينا لهم فقد تقضى عهده وحل دمه وبرئت منه ذمة الله تعالى وذمة المسلمين فتأول عليه قوم أنه إن لم يشترط هذا عليهم لم يستحل دمهم بذلك .

قال علي رحمه الله : وهذا خطأ ممن تأول ذلك عليه لأنه لا يختلف عنه ولا عن غيره في الذي يقطع الطريق على المسلمين أنه قد حل بذلك دمه تقدم إليهم بذلك وشرط لهم أو لم يشترط ذلك لهم ، وروى عن بعض المالكيين أن الذي إذا سب النبي ﷺ بغير ما به كفر يقتل فاستدل بعض الناس أنه لا يقتل إذا سبه بتكذيب .

وقال سفيان ، وأبو حنيفة ، وأصحابه : إن سب الذي الله تعالى أو رسوله ﷺ بأى شيء سبه فإنه لا يقتل لكن ينهى عن ذلك ، وقال بعضهم : يعزر ، وقد روى عن ابن عمر أنه يقتل ولا بد . واحتج الحنفيةون لضلالهم وإفكهم بما ناهى عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا الفرير نا البخارى نا محمد بن مقاتل أنا عبد الله ابن المبارك نا ثعوبة عن هشام بن زيد قال : سمعت أنس بن مالك يقول : « مر يهودى برسول الله ﷺ فقال السام عليك فقال رسول الله ﷺ : وعليك فقال عليه السلام أنتمرون ما يقول ؟ قال السام عليك قالوا يا رسول الله : ألا قتله ؟ قال : لا إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » . ومن طريق البخارى نا أبو نعيم

عن ابن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استأذن رهط من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : السام عليك هلك بلى وعليكم السام واللعنة فقال : يا عائشة ان الله رفيق يحب الرفق في الامر كله قلت أولم تسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم ، »

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا يحيى بن حبيب بن عدى نا خالد بن الحرث نا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن أنس بن مالك « أن امرأة يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها لحي بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسا لها عن ذلك فقالت أردت لأقتلك قال : ما كان الله ليمسكك على ذلك - أو قال على - فقالوا ألا قتلتها ؟ فقال : لا »

قال أبو محمد : فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمع قول اليهود له السام عليك - وهذا قول لو قاله مسلم لكان كافرا بذلك وقد سمعت اليهودية طعاما لقتله ولو أن مسلما يفعل ذلك لكان بذلك كافرا فلم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا قتلها ، وحديث لبيد بن الأعصم اذ سحره صلى الله عليه وسلم فلم يقتله »

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير هذا أصلا وكل هذا لاحجة لهم في شيء ومنه على ما نبين ان شاء الله تعالى ، اما الأحاديث التي فيها قول اليهود للنبي ﷺ السام عليك فليس بشيء . لأن السام إنما هو الموت كما روينا من طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الثعلبي - هو ابن سعد - عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أخبره أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وسعيد بن المسيب « أن أبا هريرة أخبرهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الحبة السوداء : شفاء من كل داء الا السام » قال ابن شهاب والسام الموت فمعنى السام عليك الموت عليك وهذا كلام حق وان كان فيه جفاء لان الله تعالى يقول : ( انك ميت وانهم ميتون ) وقال تعالى : ( قل نفس ذائقة الموت ) وإنما يحصل بالجفاء على النبي ﷺ الكفر من المسلم بكفره بحل دمه والذي كافر ولم يقل أنه لجفائه على النبي ﷺ يكون كافرا بجفائه بل كان كافرا وهو كافر ولا يحل دمه بكفره اذا صحت نيته لكن بمعنى آخر غير الكفر وهكذا القول في لبيد بن الأعصم الزرقى اليهودي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سم اليهودية لطعامه ﷺ ولا فرق انما يحصل من ذلك الكفر لمن فعله بالنبي ﷺ من المسلمين والذميون كما ر قبل ذلك ومعه وليس بنفس كفرهم حلت دماؤهم في ذلك اذا تمذموا فالمسلم يقتل بكفره اذا أحدث كفرا بعد اسلامه والذي لا يقتل وان أحدث في كل حين كفرا احاديا غير كفره بالاسم اذا كان من نوع الكفر

الذي تدمم عليه فنظرنا في المعنى الذي وجب به القتل على الذمي إذا سب الله تعالى أو رسوله ﷺ أو استخف بشيء من ديز الاسلام فوجدناه انما هو تقضه لئمة لانه انما تدمم وحقق دمه بالجزية على الصغار قال الله تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ) الآية الى قوله : ( وهم صاغرون ) وقال تعالى : ( وان تكثروا ايمانهم من بعد عهدهم وطمعوا في دينكم قاتلوا أئمة الكفر ) فكان هاتان الآيتان نصا جليا لا يحتمل تأويلان فيان ما قلنا من أن أهل الكتاب يقتلون ويقتلون حتى يعطوا الجزية وعلى أهم اذا عاهدوا وتم عهدهم وطمعوا في ديننا فقد قضوا عهدهم ونكثوا ايمانهم وعاد حكم قاطم لنا كان ، وبضرورة الحس والمشاهدة ندرى أنهم ان أعلنوا سب الله تعالى أو سب رسول الله ﷺ أو شيء من دين الاسلام أو مسلم من عرض الناس فقد قارقوا الصغار بل قد أصغرونا وأذلونا وطمعوا في ديننا فنكثوا بذلك عهدهم وقضوا ذمتهم واذا قضوا ذمتهم فقد حلت دماؤهم . وسيبهم . وأموالهم بلا شك .

قال أبو محمد رحمه الله : وسم اليهودية للذي ﷺ كان يوم خير بلا شك وهو قبل نزول براءة بثلاثة أعوام ، وكذلك قول في قول اولئك اليهود السام عليك للذي صلى الله عليه وسلم . وفي سحر ليد بن الأعصم إياه وان هذا ظه كان قبل أن يؤمر بان لا يثبت عهد الذمي الاعلى الصغار وأن كل ذلك اذ كانت المهادنة جائزة لهم لأن المعنى وحديث السام والسحر هو معنى حديث سم الشاة سواء سواء ، وحديث سم الشاة منسوخ بلا شك بما في سورة براءة من أن لا يقرروا الاعلى الصغار لحديث السام والسحر بلا شك منسوخان بل اليقين قد صح بذلك لأن معناه منسوخ ولا يحمل العمل بالمنسوخ ولا يجوز البتة أن يكونا بعد نزول براءة لانه من المحال أن ينسخ الله تعالى شيئا يقين ثم ينسخ الناسخ ويعيد حكم المنسوخ ولا يصحبه من البيان ما يرفع الشك ويرفع الظن ويطلع الاشكال هذا أمر قد أمناه والله الحمد ( فان قاله قائل ) : كيف تقولون هذا وأتم تقولون أن من سم اليوم طعاما لأحد من المسلمين فلا قتل عليه . وأن من سحر مسلما فلا قتل عليه . وان اليهود يقولون لنا اليوم السام عليكم ولا قتل عليهم فإلزام تحكمون الالبما ذكرتم أنه منسوخ ( فجاوبنا ) والله تعالى التوفيق . أننا قلنا ان هذه الاحاديث نسخ منها إلا ما يوجب حكم خطابهم للذي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكم سم طعامه خاصة وحكم قصده بالسحر خاصة ، فهذا هو الذي نسخ وحده فقط ولا مزيد لأن الغرض تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وأن لا يجعل دعاؤه عليه السلام



كدعاء بعضنا بعضاً باقياً أبداً على المسلم والكافر، فقد علمنا أن قوله الذي قاله رسول الله ﷺ : « اعدل يا محمد » كان ردة صحيحة لأنه لم يوفقه ولا عظمه كما أمر ورفع صوته عليه لحبط عمله ولو أن مسلماً أو ذمياً يقول لأبي بكر الصديق رضي الله عنه فن دونه اعدل يا أبابكر لما كان فيه شيء من النكرة ولا من الكراهة واليهود إن قالوا لنا السام عليكم أو قالوا الموت عليكم لقننا لهم صدقة ولا خفاء في هذا ، وكذلك لو عاصمونا في حق يدعونه فرفضوا أصواتهم علينا ما كان في ذلك نكرة وهو لرسول الله ﷺ من أهل الاسلام وغيرهم كفر وقض الذمة، وكذلك إذا سحرنا ساحر مسلم أو كافر فلم يرد على أن نادى كيداً لا يفلح معه قال الله تعالى : ( إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى ) وليس بالكيد تنقض الذمة لأنهم لم يمارقوا به الصغار وهو لرسول الله ﷺ إذا قصد به كفراً وقض للذمة لأنه خلاف التعظيم المفترض له خاصة دون غيره وكذلك سم الطعام لا ليس فيه إلا إفساد مال من أموالنا إن كان لنا أو كيد من فاعله إن كان الطعام له وليس بإفساد المال والكيد تنقض الذمة ولا يكفر بذلك أحد إلا من حامل بذلك لرسول الله ﷺ خاصة فهو كفر وقض للذمة لأنه خلاف التعظيم المفترض له علينا وعلى جميع أهل الأرض جمعاً وإنسها وكذلك لو أن مسلماً أو ذمياً لم يسلم لحكم حكم به أبو بكر رضي الله عنه فن دونه باجتهاده فيما لا نص فيه ولا إجماع ولا رضى بذلك القول لم يكن عليه في ذلك حرج ولا إثم ولو أنهما لم يسلم لحكم حكم به رسول الله ﷺ لكان ذلك كفراً من المسلمين بنص القرآن وإخراجاً لهم عن الإيمان ولكان ذلك قضا للذمة من الذي لأنه خروج عن الصغار وطعن في الدين وهذا بين وقه الحمد كثيراً .



ثم الجزء الحادى عشر من كتاب المحلى لابن حزم وبه تم الكتاب  
والحمد لله أولاً وآخراً وأسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى إبرا زكاتب  
مفيدة تنفع المسلمين كما وفقنا لغيره من الكتب النافعة

وصلى الله على محمد وآله وصحبه ومن عمل

بشرعه من العالمين اللهم آمين آمين

## فهرست

## الجزء الحادى عشر من المحلى لابن حزم

| صفحة المسألة الموضوع   | صفحة المسألة الموضوع   |
|--|--|
| قنتله أو رمادا قتلها وأقوال العلماء في ذلك   | (مسائل في هذا الباب)   |
| ٢١١٣ حكم اللص بدخل على الانسان فهل له قصد قتله   | ٢ ٢١٠٧ من اغضب احق بما يغضب منه قذف بالحجارة قتل المغضب له أو غيره أو أعلى احق سيفاً قتل به قوماً فلا شيء في كل ذلك عليه ودليل ذلك |
| ٢١١٤ حكم صاحب المعبر يعبر بدواب أو عبداً بغير اذن أهله قتله وبرهان ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك وبيان حججهم                           | ٣ ٢١٠٨ حكم من أدخل انساناً داراً فاصابه شيء بسبب ذلك   |
| ٢١١٥ تفسير قوله تعالى (ومن أحياءاً فكأنما أحياء الناس جميعاً)  | ٤ ٢١٠٩ حكم جنائيات الحيوان والراكب والسائق والقائد وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام في ذلك           |
| ٢١١٦ حكم من شق نهرافرق ناساً أو طرح ناراً أو هدم بناءً أو قتل ناساً أو قذف ناراً   | ٩ ٢١١٠ حكم جنابة الكلب وغيره وقمار الدابة وغير ذلك   |
| ٢١١٧ حكم من أوقد ناراً ليصطلي أو يطبخ شيئاً أو أوقد سراجاً ثم نام فاشتعلت تلك النار فأتلفت أمتعة وناساً فلا شيء عليه وذكر دليل ذلك | ١١ ٢١١١ حكم ما إذا دبح انسان كلباً أو أطلق أسداً أو أعلى احق سيفاً قتل رجلاً أنه لا ضمان عليه في ذلك كله وبرهان ذلك                |
| ٢١١٨ حكم الرجل   | ١٢ ٢١١٢ حكم رجل طلب دابة فنادى رجلاً احبسها على فصدته  |
| ٢١١٩ حكم الجاني يستقدمه فيموت أحدهما وبيان اختلاف  |  |

| صفحة | المسألة | الموضوع  | صفحة | المسألة | الموضوع   |
|------|---------|--|------|---------|---|
| ٤٢   | ٢١٣٤    | بيان أن القود اجب على من تعلم ذكر غنى مشكل وانثيه  |      |         | العلماء وذلك وسرداءهم وتحقيق المقام   |
| ٤٢   | ٢١٣٥    | حكم ما اذا اشاح الأولياء فى تولى قتل قاتل ولهم   | ٢٤   | ٢١٢     | حكم من أفرعه السلطان تلف  |
| ٤٢   | ٢١٣٦    | حكم ما اذا أخاف شخص انسانا قطع ساقه وفكه وأنفه وقتله فلولى المقتول أن يفعل به كل ذلك ويقتله وله أن يقتله دون أن يفعل به شيئا من ذلك وبرهان ذلك | ٢٥   | ٢١٢١    | حكم من سم طعاما لانسان ثم دناه الى أكله فأكله فأت وبان أقوال الفقهاء فى ذلك وسرد أدلتهم |
| ٤٣   | ٢١٣٧    | حكم من قطع أصبع آخر عمدا فسأل القود أقيده من حينه وتقصيل ذلك ودليله  | ٢٨   | ٢١٢٢    | (أحكام الجنين)  |
| ٤٤   | ٢١٣٨    | حكم من مدم يتنا على انسان أو ضربه بسيف وهو راقد فقطع رأسه الخ  | ٢٨   | ٢١٢٣    | الحامل يقتل   |
| ٤٤   | ٢١٣٩    | حكم من جرح جرحا يموت من مثله فتداوى بسم فأت كتاب العواقل والقسامة وقتل أهل البنى   | ٢٩   | ٢١٢٤    | هل فى الجنين كفارة  |
| ٤٤   |         | ماورد فى العواقل   | ٣١   | ٢١٢٥    | المراءة تعتمد اسقاط ولدها   |
| ٤٦   |         | اختلاف العلماء فى تصدير العاقلة ومن هم دليل ذلك وتحقيق المقام  | ٣٢   | ٢١٢٦    | حكم من أقت جنينين فصاعدا  |
| ٤٨   | ٢١٤٠    | هل تحمل العاقلة الصلح فى العمد أو الاعتراف بقتل الخطأ أو العبد المقتول فى الخطأ  | ٣٢   | ٢١٢٧    | بيان من يرث الغرة وسرد أقوال العلماء فى ذلك وإيراد حججهم                                |
| ٥١   | ٢١٤١    | مقدار ما تحمله العاقلة   | ٣٤   | ٢١٢٨    | بيان ذية جنين لا مئة من سيدها وأقوال الفقهاء فى ذلك                                     |
|      |         |  | ٣٧   | ٢١٢٩    | جنين الذمية   |
|      |         |  | ٣٨   | ٢١٣٠    | جنين البهيمة  |
|      |         |  | ٣٩   | ٢١٣١    | حكم ما اذا قتل كافر ذى ذميا ثم أسلم القاتل بعد قتله المقتول أو قبل موت المقتول          |
|      |         |  | ٣٩   | ٢١٣٢    | حكم كسر عظم الميت   |
|      |         |  | ٤١   | ٢١٣٣    | الوكالة فى القود  |

| صفحة | المسألة | الموضوع                         | صفحة | المسألة | الموضوع                         |
|------|---------|---------------------------------|------|---------|---------------------------------|
|      |         | في ذلك وسرد أدلتهم بما يذهب     |      |         | وبيان أقوال الفقهاء في ذلك      |
|      |         | الران عن القلوب ويطلب           |      |         | وسرد أدلتهم                     |
|      |         | السرور وقد أطال المصنف نفسه     | ٥٥   | ٢١٤٢    | هل يغرم الجاني مع العاقلة       |
|      |         | في هذا المقام بما لا نظير له    |      |         | أم لا ويان اختلاف العلماء       |
| ٨٧   | ٢١٥٠    | بيان اختلاف العلماء             |      |         | في ذلك                          |
|      |         | في القسامة في العبد يوجد مقتولا | ٥٦   | ٢١٤٣    | لم يغرم كل رجل من               |
|      |         | وذكر مذاهبهم وإيراد حججهم       |      |         | العاقلة ومذاهب العلماء في ذلك   |
| ٨٩   | ٢١٥١    | أقوال العلماء فيمن              | ٥٨   | ٢١٤٤    | هل يعقل عن الخليف               |
|      |         | يحلف بالقسامة ويسان وجهه        |      |         | وعن المولى من أسفل أو من فوق    |
|      |         | اختلافهم                        |      |         | وعن العبد أم لا وهل يعقل عن     |
| ٩١   | ٢١٥٢    | بيان اختلاف الفقهاء             |      |         | أسلم على يديه أم لا وهل يقتل    |
|      |         | في لم يحلف في القسامة وسرد      |      |         | الولاء بالعقل أم لا ويان اختلاف |
|      |         | أدلتهم وترجيح الحق في ذلك       |      |         | أقوال العلماء في ذلك وسرد       |
| ٩٥   | ٢١٥٣    | بيان الأحاديث الواردة           |      |         | حججهم وتحقيق المقام             |
|      |         | في الدماء وظاهرها مشكل وقد      | ٦٢   | ٢١٤٥    | تماقل أهل الذمة                 |
|      |         | أجاب المصنف عنها وبين وجه       | ٦٣   | ٢١٤٦    | حكم ما جنى العبد في ذلك         |
|      |         | الجمع بينها بأين عبارة وأوضح    | ٦٣   | ٢١٤٧    | حكم من لا عاقلة له ويان         |
|      |         | إشارة                           |      |         | اختلاف الفقهاء في ذلك           |
| ٩٧   | ٢١٥٤    | حكم قتل أهل البغي               | ٦٤   | ٢١٤٨    | (القسامة)                       |
|      |         | وسرد أقوال الفقهاء وبيان        | ٦٥   |         | أقوال العلماء في القسامة وسرد   |
|      |         | أدلتهم وإيضاح ذلك بما يسر       |      |         | مذاهبهم وإيراد حججهم وقد        |
|      |         | الناظر                          |      |         | يسط المقام المؤلف رحمه الله في  |
| ١٠٥  | ٢١٥٥    | حكم ما أصابه الباغي             |      |         | هذا الموضع بما يشفى الليل       |
|      |         | من دم أو مال واختلاف العلماء    |      |         | ويشفى القليل فطالما فاته من     |
|      |         | في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق       |      |         | أنفس ما تلب                     |
|      |         | المقام                          | ٧٦   | ٢١٤٩    | هل يجب الحكم                    |
|      |         | هل للعادل أن يعمد               |      |         | بالقسامة وبيان مذاهب الفقهاء    |
| ١٠٨  | ٢١٥٦    |                                 |      |         |                                 |

| صفحة | المسألة         | الموضوع   | صفحة | المسألة         | الموضوع  |
|------|-----------------|---|------|-----------------|--|
| ١١٨  | ٢١٦٣            | بيان أن الله تعالى لم يصف حدا من العقوبة محددا لا يتجاوز في النفس أو الأعضاء أو البشرة إلا في سبعة أشياء وإيرادها مفصلة                           | ١١٨  | ٢١٦٤            | بيان قول رسول الله ﷺ « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » ، وقوله « ولا ترجعوا بعدي كفارا » والكلام على طرقهما وأقوال العلماء في ذلك وتحقيق المقام |
| ١١٨  | ٢١٦٥            | هل تقام الحدود في المساجد ومذاهب الفقهاء في ذلك   | ١٢٣  | ٢١٦٥            | هل تقام الحدود في المساجد ومذاهب الفقهاء في ذلك  |
| ١٢٤  | ٢١٦٦            | هل الحدود كفارة لمن أقيمت عليه أم لا وأقوال العلماء في ذلك وبيان حججهم  | ١٢٤  | ٢١٦٦            | هل تسقط الحدود بالتوبة أم لا وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام  |
| ١٢٦  | ٢١٦٧            | هل تسقط الحدود بالتوبة أم لا وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام   | ١٢٦  | ٢١٦٧            | هل تسقط الحدود بالتوبة أم لا وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام  |
| ١٢٦  | ٢١٦٨            | بيان مذاهب العلماء في السجن في التهمة وذكر إبراهيم في الحكم من أصاب حدا مرتين فصاعدا وإيراد مذاهب الفقهاء في ذلك                                  | ١٣١  | ٢١٦٨            | بيان مذاهب العلماء في السجن في التهمة وذكر إبراهيم في الحكم من أصاب حدا مرتين فصاعدا وإيراد مذاهب الفقهاء في ذلك                                   |
| ١٣٣  | ٢١٦٩            | حكم من أصاب حدا مرتين فصاعدا وإيراد مذاهب الفقهاء في ذلك  | ١٣٣  | ٢١٦٩            | حكم من أصاب حدا مرتين فصاعدا وإيراد مذاهب الفقهاء في ذلك   |
| ١٣٥  | ٢١٧٠            | حكم من أصاب حدا ثم لحق بالشركين أو ارتد   | ١٣٥  | ٢١٧٠            | حكم من أصاب حدا ثم لحق بالشركين أو ارتد  |
| ١١٠  | ٢١٥٧            | أحكام أهل البنى وبيان أقوال الفقهاء في ذلك  | ١١٠  | ٢١٥٧            | أحكام أهل البنى وبيان أقوال الفقهاء في ذلك   |
| ١١٢  | ٢١٥٨            | هل يستعان على أهل البنى بأهل الحرب أو بأهل الذمة أو بأهل بنى آخرين ، وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وبيان أدلتهم                                       | ١١٢  | ٢١٥٨            | هل يستعان على أهل البنى بأهل الحرب أو بأهل الذمة أو بأهل بنى آخرين ، وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وبيان أدلتهم  |
| ١١٤  | ٢١٥٩            | تفصيل القول في رجل من أهل المدل قتل في الحرب رجلا من أهل المدل ثم قال حسبه من أهل البنى وبيان مذاهب العلماء في ذلك                                | ١١٤  | ٢١٥٩            | تفصيل القول في رجل من أهل المدل قتل في الحرب رجلا من أهل المدل ثم قال حسبه من أهل البنى وبيان مذاهب العلماء في ذلك                                 |
| ١١٦  | ٢١٦٠            | حكم من قتل غلاما من الباغين أو امرأة كذلك يقانلان أهل المدل ودليل ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك  | ١١٦  | ٢١٦٠            | حكم من قتل غلاما من الباغين أو امرأة كذلك يقانلان أهل المدل ودليل ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك   |
| ١١٦  | ٢١٦١            | لا يحمل قطع المير عن البغاة إذا تحصنوا في حصن فيه النساء والصبيان لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يكفي النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البنى فقط الخ | ١١٦  | ٢١٦١            | لا يحمل قطع المير عن البغاة إذا تحصنوا في حصن فيه النساء والصبيان لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يكفي النساء والصبيان ومن لم يكن من أهل البنى فقط الخ  |
| ١١٧  | ٢١٦٢            | أقوال العلماء في أن أمان العبد والمرأة والرجل الحر جائز لأهل البنى  | ١١٧  | ٢١٦٢            | أقوال العلماء في أن أمان العبد والمرأة والرجل الحر جائز لأهل البنى   |
| ١١٨  | ( كتاب الحدود ) |   | ١١٨  | ( كتاب الحدود ) |  |

| صفحة | المسألة | الموضوع   | صفحة | المسألة | الموضوع   |
|------|---------|---|------|---------|---|
| ١٣٩  | ٢١٧١    | الاستتابة فى الحدود وترك السجن  | ١٥٦  | ٢١٨٠    | بيان ارا المالكين يقطعون فى السرقة الرجلين وهذا لانص فيه ثابت ولا إجماع وذكر مسائل من هذا القيل كثيرة |
| ١٤٠  | ٢١٧٢    | حكم من قال لا أتوب  | ١٥٧  | ٢١٨١    | اعتراف العبد بما يوجب الحد  |
| ١٤١  | ٢١٧٣    | الامتناع فى الحدود وغيرها بالضرب أو السجن أو التهديد وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وذكر أدلتهم   | ١٥٨  | ٢١٨٢    | حكم من قال لا يؤخذ الله عبداً بأول ذنب  |
| ١٤٣  | ٢١٧٤    | الشهادة على الحدود، وبيان أقوال الفقهاء فى ذلك  | ١٥٨  | ٢١٨٣    | هل تقام الحدود على أهل الذمة وبيان مذاهب العلماء فى ذلك   |
| ١٤٤  | ٢١٧٥    | حكم من شهد فى حد بعد حين وإيراد أقوال أئمة المذاهب فى ذلك وسرد أدلتهم                         | ١٦٠  | ٢١٨٤    | حد المالك وبيان أقوال العلماء فى ذلك وذكر أدلتهم  |
| ١٤٧  | ٢١٧٦    | حكم اختلاف الشهود فى الحدود وبيان مذاهب علماء الأماصار فى ذلك                                 | ١٦٤  | ٢١٨٥    | هل يقيم السيد الحدود على ماله أم لا وذكر مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد أدلتهم                             |
| ١٤٩  | ٢١٧٧    | الاقرار بالحد بعد مدة وأيهما أفضل الاقرار أم الاستتار به وذكر أقوال العلماء فى ذلك وسرد حججهم | ١٦٨  | ٢١٨٦    | أى الأعضاء تضرب فى الحدود   |
| ١٥١  | ٢١٧٨    | حكم تعاقب الحدود قبل بلوغها الى الحالم وبيان نظر العلماء فى ذلك                               | ١٦٨  | ٢١٨٧    | كيف يضرب الحدود ألقاً أم قاعداً   |
| ١٥٣  | ٢١٧٩    | هل تدرأ الحدود بالشبهات أم لا وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وإيراد حججهم                         | ١٦٩  | ٢١٨٨    | صفة الضرب فى الحدود   |
|      |         |   | ١٧١  | ٢١٨٩    | بأى شيء يكون الضرب فى الحد  |
|      |         |   | ١٧٣  | ٢١٩٠    | هل يجلد المريض الحد أم لا وبيان أقوال العلماء فى ذلك وإيراد حججهم                                     |

| صفحة | المسألة | الموضوع                           | صفحة | المسألة | الموضوع                             |
|------|---------|-----------------------------------|------|---------|-------------------------------------|
| ١٧٦  | ٢١٩١    | بكم مرة من الاقرار                | ٢٠٥  | ٢١٠     | بأشخاصهم أم بأوصافهم                |
|      |         | تجب الحدود على المقر و ذكر        |      |         | وأقوال العلماء في ذلك وإيراد        |
|      |         | مذاهب الفقهاء في ذلك و بيان       |      |         | أدلتهم وتحقيق الحق في ذلك بما       |
|      |         | أدلتهم وتحقيق المقام بما يسر      |      |         | يزيل الزان ويكشف الحجاب             |
|      |         | التاخر ويطنن إليه الخاطر          |      |         | إيراد آيات كثيرة فيها ذكر           |
| ١٨١  | ٢١٩٢    | هل في الحدود دغى أم لا            |      |         | المتقين و بيان ما تضمنته من         |
| ١٨٣  | ٢١٩٣    | بيان اختلاف الناس                 |      |         | الابحاث بشأن ذلك                    |
|      |         | في نفي الزاني ودليل كل وتحقيق     |      |         | إيراد آيات قرآنية استشكل            |
|      |         | المقام بأبسط ما يكتب في الموضوع   |      |         | العلماء معنى المتقين المذكورين      |
| ١٨٨  | ٢١٩٤    | حكم من أصاب حدا                   |      |         | فيها ودفع شبه كل وتحقيق ذلك         |
|      |         | ولم يدر تحريمه                    |      |         | تفسير قوله تعالى (يا أيها النبي     |
| ١٨٨  | ٢١٩٥    | حكم المرتدين و بيان               |      |         | جاهد الكفار و المنافقين و اغلظ      |
|      |         | مذاهب علماء الأمصار في ذلك        |      |         | عليهم) وتخريجه على وجهين            |
|      |         | وإيراد حججهم وبسط الكلام          |      |         | لأنك لها                            |
|      |         | بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب    |      |         | إيراد آثار ذكر فيها المناقون        |
| ١٩٤  |         | بيان اختلاف الناس فيمن خرج        |      |         | و بيان من هم وتأويلها أحسن          |
|      |         | من كفر إلى كفر و ذكر مذاهب        |      |         | تأويل وأوضح بيان                    |
|      |         | الفقهاء في ذلك                    |      |         | ذكر أحاديث موقوفة على حذيفة         |
| ١٩٧  | ٢١٩٦    | ميراث المرتد                      |      |         | رضي الله عنه وورد فيها ذكر المناقون |
| ١٩٨  | ٢١٩٧    | وصية المرتد وتدينه                |      |         | والجواب عنها                        |
| ١٩٨  | ٢١٩٨    | من صار مختاراً إلى أرض            |      |         | بيان أن ما تقدم من الآثار           |
|      |         | الحرب مشاققاً للسلين أمرتدهو      |      |         | والأحاديث لا يدل للتخيم على         |
|      |         | بذلك أم لا وإيراد أقوال المجتهدين |      |         | مادعاء وتفصيل ذلك                   |
|      |         | في ذلك وسرد حججهم بما يشفي        |      |         | بيان أن الأحاديث الموقوفة على       |
|      |         | العليل                            |      |         | حذيفة لا تصح ولو صحت لا تدل         |
| ٢٠١  | ٢١٩٩    | بيان من المناقون                  |      |         | على مذهب المدعى خلاف                |
|      |         | والمتردون وهل عرفهم النبي         |      |         | ما ذهب إليه المصنف                  |

| صفحة | المسألة                           | الموضوع                        | صفحة | المسألة | الموضوع                            |
|------|-----------------------------------|--------------------------------|------|---------|------------------------------------|
| ٢٢٥  | كلام حذيفة رضى الله عنه           | لغات الحدود عنهم ساقطة جملة    | ٢٢٧  | ٢٢٠٠    | حد الزنا                           |
|      | الصحابي المشهور امام ابن عبد الله | ٢٢٠٦ وجدت امرأة ورجل           | ٢٢٩  | ٢٢٠١    | ما الزنا                           |
|      | ابن مسعود في المناقبة             | يطأ ما قاتل هو زوجي وقال هو    | ٢٢٩  | ٢٢٠٢    | اختلاف العلماء في حد               |
|      |                                   | مى زوجي وذلك لا يعرف ويان      |      |         | الزنا ويان ما ورد فيه من الآيات    |
|      |                                   | اختلاف العلماء في ذلك وإيراد   |      |         | النسخة والمنسوخة وتحقيق المقام     |
|      | حججهم                             |                                | ٢٣١  | ٢٢٠٣    | حد الحر والحررة غير                |
| ٢٢٤  | ٢٢٠٧                              | حكم من وجد مع امرأة            |      |         | المحصنين ويان أقوال العلماء في     |
|      |                                   | فتشده أبوها وأخوها بالزوجة     |      |         | ذلك وسرد حججهم                     |
| ٢٢٤  | ٢٢٠٨                              | هل يصلى الامام وغيره           | ٢٣٣  |         | حد الحر والحررة المحصنين           |
|      |                                   | على المرجوم أم لا ويان مذاهب   | ٢٣٣  | ٢٢٠٤    | أقوال العلماء في حد                |
|      | الفقهاء في ذلك                    |                                |      |         | الحر والحررة المحصنين وإيراد       |
| ٢٢٦  | ٢٢٠٩                              | في امرأة أحلت نفسها            |      |         | أدلتهم وتحقيق المقام               |
|      |                                   | أو تزوج رجل خامسة أو دلت       | ٢٣٥  |         | تحقيق عدد آيات سورة الاحزاب        |
|      |                                   | أو دلت بنفسها لأجنبي ويان      |      |         | ويان أن منها ما هو منسوخ           |
|      | أقوال العلماء في ذلك              |                                | ٢٣٧  |         | مسألة حد الأمة المحصنة             |
| ٢٢٧  | ٢٢١٠                              | امرأة تزوجت في عدتها           |      |         | واختلاف العلماء في ذلك             |
|      |                                   | ومن طلق ثلاثا قبل الدخول أو    | ٢٣٨  | ٢٢٠٥    | حد المملوك إذا زنى وهل             |
|      | بعده ثم وطئ                       |                                |      |         | عليه وعلى الأمة المحصنة رجم أم لا  |
| ٢٢٨  | ٢٢١١                              | من تزوجت بعدها                 | ٢٣٨  |         | اختلاف العلماء في حد المملوك       |
| ٢٢٩  | ٢٢١٢                              | حكم المحلل والمحلل له          |      |         | الذكر إذا زنى وإيراد أقوالهم       |
| ٢٥٠  | ٢٢١٣                              | حكم المستأجرة للزنا            |      |         | وسرد أدلتهم                        |
|      |                                   | أو للخدمة والمخدمة، وذكر أقوال | ٢٤١  |         | يان أن رسول الله صلى الله          |
|      |                                   | المجندين في ذلك ويان أدلتهم    |      |         | عليه وآله وسلم لو لم ينص على       |
| ٢٥٢  | ٢٢١٤                              | مسائل من نحو هذا الباب         |      |         | إقامة الحدود على ما لم تكن أيماننا |
| ٢٥٢  | ٢٢١٥                              | حكم من وطئ امرأة               |      |         |                                    |
|      |                                   | أييه أو حرمته بعقد زواج أو     |      |         |                                    |
|      |                                   | بغير عقد، ويان مذاهب الفقهاء   |      |         |                                    |



| صفحة | المسألة  | الموضوع                       | صفحة | المسألة | الموضوع   |
|------|--|-------------------------------|------|---------|---|
| ٢٥٦  | حكم من وقع على امرأة أبيه<br>بقد أو بغير عقد                                   | فذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام | ٢٦٩  | ٢٢٢٦    | بيان من المحصنات<br>الواجب بقذفهن ما أوجه الله<br>فى القرآن وأقوال العلماء فى ذلك                         |
| ٢٥٧  | ٢٢١٦ من أحل لآخر فرج أمته  |                               | ٢٧١  | ٢٢٢٧    | قذف العبيد والاماء<br>وبيان اختلاف التارسفين  |
| ٢٥٧  | ٢٢١٧ من أحل فرج أمته لغيره<br>وبيان أقوال الفقهاء فى ذلك                       |                               |      |         | قذف عبداً أو أمة بالزنا   |
| ٢٥٩  | ٢٢١٨ بيان حكم اليهود فى<br>الزنا اذ لم يتموا أربعة ومذاهب<br>المجتهدين فى ذلك  |                               | ٢٧٣  | ٢٢٢٨    | فيمى قذف صغيراً<br>أو مجنوناً أو مكرهاً أو مجبواً<br>أو رتقاء أو قرناء أو بكراً أو<br>عتيقاً              |
| ٢٦١  | ٢٢١٩ شهد أربعة بالزنا على<br>امرأة أحدم زوجها وبيان<br>اختلاف العلماء فى ذلك   |                               | ٢٧٤  | ٢٢٢٩    | حكم ما اذا قذف طافر<br>مسلياً   |
| ٢٦٣  | ٢٢٢٠ حكم ما اذا شهد أربعة بالزنا<br>على امرأة وشهد أربعة نسوة<br>أنها عذراء    |                               | ٢٧٥  | ٢٢٣٠    | حكم من قال لامرأة<br>لم يحدك زوجك طرءاً   |
| ٢٦٤  | ٢٢٢١ ثم الطائفة التى تحضر حد<br>الزانى أو رجه                                  |                               | ٢٧٦  | ٢٢٣١    | التعريض هل فيه حد<br>أو تخليف أم لا حذيه ولا تخليف<br>واختلاف العلماء فى ذلك وإيراد<br>أقوالهم وسرد حججهم |
| ٢٦٥  | ٢٢٢٢ حد الرمى بالزنا وهو<br>القذف  |                               | ٢٨١  | ٢٢٣٢    | من قذف انساناً قد<br>ثبت عليه الزنا حد فيه أو لم يحد  |
| ٢٦٥  | ٢٢٢٣ الرمى والقذف  |                               | ٢٨٢  | ٢٢٣٣    | فيمى انتفى من أبيه  |
| ٢٦٦  | ٢٢٢٤ حكم النفى عن النسب<br>واختلاف العلماء فى ذلك وسرد<br>أقوالهم              |                               | ٢٨٢  | ٢٢٣٤    | حكم من قال لآخر<br>أنت ابن فلان ونسب الى عمه<br>أو خاله أو زوج أمه أو أجنبي<br>ومذاهب الفقهاء فى ذلك      |
| ٢٦٨  | ٢٢٢٥ بيان أن قذف المؤمنات<br>من الكبائر وكذلك تعرض<br>المولى بأمويه من الكبائر |                               | ٢٨٣  | ٢٢٣٦    | حكم من قال لآخر<br>يا لوطى أو يا عثت وبيان أقوال  |

| صفحة | المسألة | الموضوع   | صفحة | المسألة | الموضوع   |
|------|---------|---|------|---------|---|
|      |         | اختلاف الفقهاء فى ذلك   |      |         | علماء السلف فى ذلك وإيراد   |
| ٢٩٧  | ٢٢٤٤    | حكم من نازع آخر فقال له الكاذب بينى وبينك ابن زانية أو قال ولد زنا أو زنىم أو زان واختلاف العلماء فى ذلك  | ٢٨٥  | ٢٢٣٧    | من رى انسانا يبيمة وبيان نظر الفقهاء فى ذلك   |
| ٢٩٧  | ٢٢٤٥    | من قذف أجنبية وأمراته ثم زنت الأجنبية وأمراته بعد القذف فعليه حد القذف كاملا للأجنبية ولا بد وبلاعن ولا بد أن أراد أن ينهى حمل زوجته أو أن ثبت عليها الحد فإن أبى وقد جلد للأجنبية فالحمل لاحق به ولا شيء على زوجته لالعان ولاحد ولا حبس ولا عليه بعد ودليل ذلك | ٢٨٦  | ٢٢٣٨    | حكم من فضل على أبى بكر الصديق أو اقترى على القرآن وإيراد أقوال العلماء فى ذلك             |
| ٢٩٨  | ٢٢٤٦    | حكم من قال لآخر يا زانى فقال له انسان صدقت أو قال نعم وبيان مذاهب المجتهدين فى ذلك  | ٢٨٧  | ٢٢٣٩    | غوا المقذوف عن القاذف وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام                 |
| ٢٩٨  | ٢٢٤٧    | حكم من قال لآخر لجرى بفلاة أو قال فسقت بها وبيان أقوال المجتهدين فى ذلك   | ٢٨٨  |         | بيان أن مرجع الخلاف بين الفقهاء فى المسألة المتقدمة الى أحد وجهين لا ثالث لهما وتفصيل ذلك |
| ٢٩٨  | ٢٢٤٨    | حكم من قال لآخر زنىم بكسر التاء أو قال لامرأة زنىم بفتح التاء   | ٢٩٠  | ٢٢٤٠    | حكم من قال لامراته يا زانية فقالت زنىم معك أو قال ذلك لرجل فقال أنت أزنى منى              |
| ٢٩٩  | ٢٢٤٩    | حكم من قذف انسانا   | ٢٩١  | ٢٢٤١    | حكم من ادعت أن فلانا استكرهها واختلاف العلماء فى ذلك                                      |
|      |         |   | ٢٩٣  | ٢٢٤٢    | حكم من قذف وهو سكران وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك   |
|      |         |   | ٢٩٥  | ٢٢٤٣    | حكم الأب يقذف ابنه أو أم عيده أو أم ابنه وبيان  |

| صفحة | المسألة                      | الموضوع       | صفحة | المسألة | الموضوع                       |
|------|------------------------------|---------------|------|---------|-------------------------------|
|      |                              | أن اللص محارب |      |         | قد زنى المقذوف وعرف أنه       |
| ٣٠٣  | حجة من قال ان المحارب        |               |      |         | صادق في ذلك وقول الامام       |
|      | لا يكون الا مشرباً أو مرتداً |               |      |         | مالك في ذلك                   |
| ٣٠٥  | يراد الأدلة على أن المحارب   |               | ٢٩٩  | ٢٢٥٠    | حكم من قذف زوجته              |
|      | ليس مرتداً                   |               |      |         | فأخذ في العان قلباً شرع فيه   |
| ٣٠٦  | بيان ان المعاصى تنقسم الى    |               |      |         | ومضى بعضه أعاد قذفها قبل      |
|      | ما فيها نص بحد محدود أم لا   |               |      |         | أن تم هي الثمانها وبرهان ذلك  |
|      | وذكرها مفصلة                 |               | ٣٠٠  | ٢٢٥١    | من قذف جماعة أو               |
| ٣٠٧  | قول من قال لا تكون المحاربة  |               |      |         | وجد يعطى النساء الاجنبيات     |
|      | إلا في الصحراء وقول من قال   |               |      |         | مرة بعد مرة أو وجد يسرق       |
|      | لا تكون في المدن الا ليلاً   |               |      |         | مرات أو رؤى يشرب الخمر        |
|      | قولان قاسدان ودعوتان         |               |      |         | مرات فشهد بكل ذلك فأقام       |
|      | ساقطتان                      |               |      |         | بينه على صدقه في قذفه من قذف  |
| ٣٠٧  | (ومن كتاب المحاربين)         |               |      |         | الا واحداً أو صدقه جميعهم إلا |
| ٣٠٧  | بيان قول من قال ان المحارب   |               |      |         | واحداً فعليه الحد في القذف    |
|      | لا يكون الا من شرب السلاح    |               |      |         | ولا بد ودليل ذلك              |
|      | ودليله                       |               |      |         | (كتاب المحاربين)              |
| ٣٠٨  | ٢٢٥٣ بيان قول من يقول        |               | ٣٠٠  | ٢٢٥٢    | اختلاف العلماء فيمن           |
|      | يجب أن يعطى المحاربون الشيء  |               |      |         | هو المحارب الذي يلزمه حكم آية |
|      | الذى لا يحذف بالمقطوع عليهم  |               |      |         | (انما جزاء الذين يحاربون      |
|      | ورأى ذلك في جميع الأموال     |               |      |         | الله ورسوله) ويراد أقوالهم    |
|      | لغير المحاربين               |               |      |         | مفصلة وسرد حججهم وتحقيق       |
| ٣٠٨  | ٢٢٥٤ بيان أن أخذ المال       |               |      |         | الراجع منها وبسط المقام بما   |
|      | بالوجه المذكور لا يخلو من    |               |      |         | لا تجده في غير هذا الكتاب     |
|      | الظلم والعابة بغیر حق من أحد |               | ٣٠٢  |         | قصة توبة مسعر بن فدلى وحارثة  |
|      | وجهين لاثالث لهما وتفصيل     |               |      |         | ابن بدر وثالثا يقطعان الطريق  |
|      | ذلك وذكر رهانه               |               | ٣٠٢  |         | بيان من ذهب من الفقهاء الى    |

| صفحة | المسألة | الموضوع   | صفحة                           | المسألة | الموضوع  |  |
|------|---------|---|--------------------------------|---------|--|--|
| ٣١٨  | ٢٢٦١    | بيان أنه لا خلاف على أن القتل الواجب في المحارب انما هو ضرب العنق بالسيف فقط وتحقيق ذلك (كتاب السرقة) | ( ذكر ما قيل في آية المحاربة ) | ٣١٠     | ٢٢٥٥   | بيان قول من يقول أن آية المحاربة ناسخة لمعل رسول الله ﷺ بالمرينين ونهى له عن فعله لهم وإيراد الأدلة لذلك |
| ٣١٩  | ٢٢٦٢    | قوله تعالى (والسارق والسارقة) الآية   | ٣١٠                            | ٢٢٥٦    | بيان أن القول المتقدم لاحجة لقائله وما أورده من الأدلة لا يشهد لما ادعاه |  |
| ٣١٩  | ٢٢٦٣    | ذكر ما للسرقة وحكم الحرز أيراعى أم لا وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم                         | ( المحارب يقتل )               | ٣١٢     | ٢٢٥٧   | هل لولى المقتول في ذلك حكم أم لا ودليل ذلك   |
| ٣٢١  | ٢٢٦٤    | أقوال أئمة المذاهب في قطع اليد هل يشترط له الحرز أم لا (مسائل من هذا الباب)                           | ( انع الزكاة )                 | ٣١٣     | ٢٢٥٨   | هل يادر اللص أم يناشد ويان أقوال العلماء في ذلك وسرد أدلتهم  |
| ٣٢٧  | ٢٢٦٥    | حكم من سرق من بيت المال أو من التقدمة ومذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم                                | ٣١٣                            | ٢٢٥٩    | ٢٢٥٩   | قطع الطريق من المسلم على المسلم لم وعلى الذى سواء وبرهان ذلك   |
| ٣٢٩  | ٢٢٦٥    | حكم من سرق من الحمام وأقوال الأئمة المجتهدين في ذلك   | ٣١٥                            | ٢٢٦٠    | ٢٢٦٠   | صفة الصلب للمحارب وبيان اختلاف أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام في ذلك                |
| ٣٢٩  | ٢٢٦٦    | حكم من سرق من مسجد  | ٣١٨                            | ٢٢٦٠    | ٢٢٦٠   | إيراد احتمالات على المسألة المتقدمة والجواب عنها   |
| ٣٢٩  | ٢٢٦٧    | هل على الباش قطع أم لا وبيان اختلاف الناس في ذلك  | ( صفة القتل في المحارب )       |         |  |  |
| ٣٣٠  | ٢٢٦٨    | ما يجب فيه على آخذ القلع وبيان تنازع العلماء  |                                |         |  |  |

| صفحة | المسألة | الموضوع   | صفحة | المسألة | الموضوع  |
|------|---------|---|------|---------|--|
|      |         | في أشياء مهمة ذكرت مفصلة  | ٣٥٠  | ٢٢٨١    | مقدار ما يجب فيه قطع السارق  |
| ٢٣٢  | ٢٢٦٩    | حكم من سرق الطير أو الدجاج أو الأوز وغيرها واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم                           | ٣٥٢  |         | مقدار ما تقطع به اليد من الذهب والفضة  |
| ٣٣٣  | ٢٢٧٠    | حكم الصيد   | ٣٥٣  | ٢٢٨٢    | ذكر أعيان الأحاديث الواردة في القطع باختصار  |
| ٢٣٤  | ٢٢٧١    | حكم من سرق خمرأ لذي أو لمسلم أو سرق خنزيراً كذلك أو ميتة كذلك ويان مذاهب علماء السلف في ذلك وسرد أدلتهم | ٣٥٤  | ٢٢٨٣    | ذكر ما يقطع من السارق واختلاف العلماء في ذلك   |
| ٣٣٦  | ٢٢٧٢    | حكم من سرق حراً صغيراً أو كبيراً واختلاف العلماء في ذلك وإيراد حججهم                                    | ٢٥٧  | ٢٢٨٤    | صفة قطع اليد   |
| ٣٣٧  | ٢٢٧٣    | حكم من سرق المصحف   | ٣٥٨  | ٢٢٨٥    | قطع اليد فيمن جحد العارية ويان أقوال الفقهاء في ذلك  |
| ٣٣٨  | ٢٢٧٤    | سراق اختلف الناس في وجوب القطع عليهم  | ٣٥٨  |         | يان أى الدين تقطع  |
| ٣٣٩  | ٢٢٧٥    | احضار السرقة  | ٣٦٣  | ٢٢٨٦    | قطع الدراهم  |
| ٣٤١  | ٢٢٧٦    | اختلاف الشهادة في ذلك   | ٣٦٤  | ٢٢٨٧    | في تحريم الخمر واختلاف العلماء في حد شاربها  |
| ٣٤٣  | ٢٢٧٧    | القطع في الضرورة  | ٣٦٥  | ٢٢٨٨    | هل يقتل شارب الخمر بعد أن يحد فيها ثلاث مرات أم لا ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أدلتهم               |
| ٣٤٣  | ٢٢٧٨    | حكم من سرق من ذى رحم محرمة ويان اختلاف العلماء في ذلك   | ٣٦٦  |         | دليل من قال ان شارب الخمر يحد أن يحدوا م على ذلك يقتل دليل من قال ان شارب الخمر اذا عاد بعد الحد لا يقتل |
| ٣٤٧  | ٢٢٧٩    | حكم سرقة أحد الزوجين من الآخر واختلاف الناس في هذا  | ٣٦٨  |         | دليل من قال ان شارب الخمر اذا عاد بعد الحد لا يقتل   |
| ٢٥٠  | ٢٢٨٠    | هل يقطع السارق في أول مرة أم لا   | ٣٦٩  |         | ذكر ما روى عن الصحابة في ذلك   |
|      |         |   | ٣٧٠  | ٢٢٨٩    | حكم الخاطئين من الاثربة  |

| صفحة | المسألة | الموضوع  | صفحة | المسألة   | الموضوع |
|------|---------|--|------|---|---------|
| ٣٧١  | ٢٢٩٠    | منى يحسد السكران أبعده   | ٣٧٨  | ذكر أدلة ترشح قتل تارك الصلاة والكلام عليها استنباطا  |         |
| ٣٧١  | ٢٢٩١    | حكم من جالس شراب الخمر أو دفع ابنه الى كافر فسقاه خمرًا  | ٣٨٠  | حكم من فعل فعل قوم لوط ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد أدلتهم  |         |
| ٣٧١  | ٢٢٩٢    | حكم من اضطر الى شرب الخمر  | ٣٨٢  | احتجاج من يرى حرق من فعل فعل قوم لوط بالنار   |         |
| ٣٧٢  | ٢٢٩٣    | حد الذمى فى الخمر  | ٣٨٣  | بيان أن لائحة لمن قال بمحرق اللوطى بالنار   |         |
| ٣٧٢  | ٢٢٩٤    | يجوز بيع العصير ممن لا يوقن أنه يقيه حتى يصير خمرًا فان يقن أنه يجعله خمرًا لم يحل بيعه منه أصلا وفسخ البيع وبرهان ذلك | ٣٨٤  | حجة من قال يرجم الفاعل والمفعول اذا فعل قوم لوط تحقيق حكم اللوطى ويان أنه لم يرد فيه حكم ظاهر لافى كتاب الله تعالى ولا فى سنة رسوله عليه الصلاة والسلام |         |
| ٣٧٣  | ٢٢٩٥    | بيان أنه لا حد لله تعالى ولا لرسوله الا فى سبعة أشياء وذكرها مفصلة   | ٣٨٦  | ٢٣٥٠ حكم من أتى بهيمة ويان أقوال علماء الفقه فى ذلك وإيراد حججهم وتحقيق المقام  |         |
| ٣٧٣  | ٢٢٩٦    | حد السكر وكلام الامام أبى حنيفة فى شرب نقيع الزبيب والتمر وعصير العنب اذا طبخ وسرد أقوال الفقهاء وذلك                  | ٣٨٨  | ٢٣٠١ حكم فى قذف آخر بهيمة أو بفعل قوم لوط ويان اختلاف العلماء فى ذلك  |         |
| ٣٧٥  | ٢٢٩٧    | شرب الدم وأهل الخنزير والميتة ويان مذاهب علماء الانصار فى ذلك  | ٣٨٩  | ٢٣٠٢ حكم الشهادة فيما ذكر   |         |
| ٣٧٦  | ٢٢٩٨    | حكم تارك الصلاة حتى يخرج وقتها ويان أقوال الأئمة المجتهدين فى ذلك وإيراد حججهم   | ٣٩٠  | ٢٣٠٣ حكم السحق واختلاف الفقهاء فى ذلك ويان أدلتهم   |         |
|      |         |  | ٣٩٢  | حكم ما اذا عرضت امرأة فرجها شيئا دون أن تدخله حتى تنزل وكذلك حكم الاستمناء للرجال   |         |

| صفحة المسألة الموضوع   | صفحة المسألة الموضوع  |
|--|---|
| ٣٩٣ حكم إذا اقتضت امرأة امرأة أخرى بأصبعها   | ٤٠٦ ٣٣٠٧ هل يقتل القرشى فيما يوجب القتل ويان أقوال الفقهاء فى ذلك   |
| ٣٩٤ ٣٣٠٤ حكم السحر وأقوال الفقهاء فى حده ويان اختلافهم وتحرير المقام بما لا يمتد فى غير هذا الكتاب | ٤٠٨ ٣٣٠٨ حكم من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الله تعالى أو نبيا من الأنبياء أو ملكا من الملائكة أو انسانا من الصالحين وهل يكون بذلك مرتدا إن كان مسلما أم لا وهل يكون بذلك ناقضا للمهد إن كان ذميا أم لا ومذاهب العلماء فى ذلك وسرد حججهم |
| ٣٩٥ أقوال علماء الصحابة والتابعين فى السحر والساحر   | ٤١٠ ٣٣٠٩ يان حجة من قال أن من فعل ذلك لا يكون كافرا وتعقيب ذلك حجة من قال أن من سب نبيا من الأنبياء أو ملكا كافرا سواء اعتقده بقلبه أم لا   |
| ٣٩٦ دليل من يقول بقتل الساحر ويان أن أقوال الصحابة والتابعين لا تدل على ذهب إلى قتله               | ٤١٢ ٣٣١٠ أقوال الفقهاء فى الذمى يسب النبي ﷺ   |
| ٣٩٩ يان أن لاحجة لمن سب الساحر كافرا   | ٤١٦ ٣٣١١ الكلام على سم اليهودية النبي ﷺ ويان تاريخه   |
| ٤٠١ ٣٣٠٥ التعزير واختلاف الناس فى مقداره   | ٤١٨ ٣٣١٢ خاتمة الكتاب والمحدثه  |
| ٤٠٣ حجة من قال بسقوط التعزير جملة ومن رأى أنه يراد فيه على عشر جلدات                               |   |
| ٤٠٤ ٣٣٠٦ هل يقال ذور الهيئات عراشهم وكيف يتجاوز عن سبي الأنصار رضى الله عنهم                       |   |

